

أَفْجَرُ لِلْمَسْكِينِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجَنَّةِ أَشْفَقَ مِنْ

بَابِ الْفَخْرِ

مِنْ ذِكْرِ رَيْبِ الْكَافِرِ حَتَّى يَمُوتَ

مِنْ ذِكْرِ رَيْبِ الْكَافِرِ

مِنْ ذِكْرِ رَيْبِ الْكَافِرِ

مِنْ ذِكْرِ رَيْبِ الْكَافِرِ

وَرَبِّ الْقَوْمِ

وَرَبِّ الْقَوْمِ



أَجْرُ الْمَنَالِكِ
مِنْ تَكْبَرِ

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة ومُنقَّحة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER
For Research & Islamic Studies.
MUZAFFAR PUR AZAMGARH, U.P. (INDIA).
Tel: 0091 54622 70104
0091 54622 70317
Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفرپور - أعظم جراث پور (الهند)۔

(٥٣) باب الوقوف بعرفة والمعرفة

(٥٣) الوقوف بعرفة والمعرفة

أما الوقوف بعرفة فقد أحسنت الألفاظ على أنه ركز لا ضم النجج إلا أنه وحكى لإجماع على ذلك غير واحد من مزراح الحديث ونقله المذاهب، فيمن السوفن وإن رعد وملك العلماء وشيروهم لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما ذكره الماي: غير محس أن الوقوف بعرفة واجب إلا أنه إن فات ذلك، فمقام الوقوف بمصباح الحرم مقامه، ومقام التفتت أكرهوا ذلك، والتفتت على أنه النجج لا يحصل إلا بالوقوف بعرفة انتهى

والشبهة هي ذلك في علة حصوله منها، فدون عرفة وسببها الكلام عليه فربما وسببها في وقت الوقوف، قال من رشد^(١)، ثم يختلف العلماء في ذلك بعدد على أشهر ما نعلم بعرفة الارتفاع، فوقف بجانبه واجب إلى الله عز وجل، ووقف معه كل من قصد إلى عرفة شمس، وإنه لما سجد في ركعتين وكان في ذلك، دفع منها إلى التوسعة، ولا خلاف بينهم أن هذا هو السنة في الوقوف بعرفة، وأحجموا على أن من وقف بعرفة قبل الزوال ولا أقام منها قبل شروق الشمس، أنه لا بعد بوقوفه ذلك، وقد روي عن عبد الله بن محرز أنه سئل عن رجل سجد بعرفة قبل أن يطعم الفقير، فقال: أدرك، وهو حديث نكرة، هذا لا يرحل عن الصدقات، إلا أنه صحيح

والله

والخلاف فيمن وقف بعرفة بعد الزوال، ثم دفع منه قبل شروق الشمس، فقال مالك: عليه حج كامل، وإن دفع منها قبل الزوال دفعه مع التوسعة أحسن، والتوسعة مشروطة بصدقة الوقوف عنده أن يقف ليلة، وقال حميد بن العلاء: من

رفع يدا بعد الزوال فحجته تام، وإن دفع قبل الغروب إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم عليه، انتهى.

قال اندسوقي^(١٦) إن الوقوف سائراً واجب متخير بالدم، بخلاف الوقوف ساعداً بعد الغروب، فركن لا يحتر بالدم، وهو مذموم مائت، وهو خلاف ما عليه الجمهور، قال من عهد السلام. والحداصل أن زمن الوقوف موسم، وآخره طلوع الصبح، واختلفوا في مبدئه، فالجمهور أن يبدأ من صلاة الظهر، ومالك يقول: من الغروب، ووافق الجمهور المخنمي وابن العربي، وقال أنه ابن عبد الوارث، انتهى.

قلت: ومباني كلام أبي الحسن المخنمي في باب الوقوف من فاته الحج، وقال النعوف^(١٧) يجب عليه الوقوف إلى الغروب، فيجمع بين الليل والنهار في الوقوف معروفة، فإن التمس^{بخطه} وقت معرفة حتم غابت الشمس، في حديث جابر، وفي حديث علي وأسماء، أن النبي^{صلى الله عليه وسلم} دفع حين غابت الشمس، فإن دفع قبل الغروب فحجته صحيح في قول جماعة الفقهاء، إلا أن مالكاً قال: لا حج له، قال ابن عبد البر: لا يعلم أحداً من فقهاء الأصناف قال يقول مالك، وحجته ما روي عن ابن عمر: رضي الله عنهما - أن النبي^{صلى الله عليه وسلم} قال: من أدرك عرفات بابل فقد أدرك الحج. ومن فاته عرفات بابل فقد فاته الحج، الحديث.

ولنا، ما روي بحروية من مفسري وفيه. وقد وقت بعرفة ليلاً أو نهياً بعد تيم حجه، قال الترمذي. حسن صحيح، وأما حديثه فقد غصن الثليل: لأن الغوات يعتق به إذا كان يوجد بعد النهار، فهو آخر وقت الوقوف، كما قال عليه السلام، من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، الحديث، وعن من دفع قبل الغروب دم. عند أكثر أهل العلم. منهم عطاء والثوري والشافعي وأبو نؤير وأصحاب الرأي ومن تبعهم، وقال ابن جريج: غني بذكره.

(١٦) صاحب اندسوقي (٢/٣٧).

(١٧) النعمي (١/٢٧٦).

وقال الحسن البصري: عليه حتى من الإبل، ولأنه واجب لا يقسم الحج بموانه، فلم يوجب كسفة كالإحرام من النعيطات.

فإن دفع قبل الغروب لم عاد نهكاً، فوقف حتى غرب الشمس، فلا دم عليه، وبهذا قال مالك والشافعي، وقد الكوفيون وأبو ثور: عليه دم؛ لأنه بالذبح نكح الدم، فلا يسقط بوجوهه، كما لو عاد بعد غروب الشمس، وما أنه أتى بالتواجب وهو الجمع بين الوقوف الليل والنهار، فلم يجب عليه دم كمن تجاوز عن السيفات غير محرم، ثم رجع فأحرم، فإن لم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم؛ لأن عليه الوقوف حال الغروب وقد فات، انتهى.

قلت: وما حكى عن الكوفيين هو قول مخرج للحنفية، والراجح سقوط الدم، فإن التقاضي إذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرفه بعد الغروب، فلا شبر عليه اتفاقاً، وإن جاوزه قبله فعليه دم. فإن لم يعد أصلاً، أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم، وإن عاد قبل الغروب فدفع بعد الغروب، سقط الدم على الصحيح، انتهى. وكذلك ما قال: أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم بحديثه ما في «المروص»^(١)، إذ قال: ومن وقف بهراً، أو دفع قبل الغروب، ولم يعد إليها قبله، فعليه دم، فإن عاد إليها واستمر للغروب، أو عاد بعده قبل العصر، فلا دم عليه، لأنه أتى بالتواجب، وهو الوقوف بالليل والنهار، انتهى.

والظاهر عندي أن التواجد في هذه المسألة ما في «المعني»^(٢)، إذ في إبل الحارثية، الثاني من التواجدات الوقوف بعرفة إلى الغروب، من وقف نهراً، وإنه يشبر كلام النسخ، إذ قال: أو دفع منها في الغروب، ولم يعد إليها قبله، انتهى. وهكذا في «الأنوار»^(٣)، الثاني من الوقوف بعرفة إلى

(١) «المروص المريح» ٩/١١-١٥.

(٢) «الأنوار» ١٥٨٥-١٥٨٤.

الاعراب، ثم إلى مكة كلها من وجع بعد العروة ثم يستتر فيها إلى الغروب، ثم قال الموقن^(١) ومن ثم يذبح حراً من الثياب، ولا حر، عرفه، حتى عات الشمس، يوقف، ثياباً فلا شيء عليه، وحجته تام، لا يعلم مخالفاً منه، غير أنه عليه السلام، من أدرك عروبة غيره، ولأن لم يذبح حراً من الثياب، فأشبهه من مثله دون الثياب، إذا أحرم منه.

ووقت الوقوف من طلوع الفجر يوم حرمه إلى ضريح النحر يوم النحر، لا يعلم خلافه من أهل البيت في أن آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر، والله أعلم لا يترك الحج حتى يطلع النحر من جهة جمع، قال أبو الزبير، فقد كنت في مكة ليلة يوم النحر قلت؟ قال، نعم، والله أعلم، وأما قوله في طلوع الفجر يوم عرفه، وقال مالك والشافعي: أول وقته دخول التمام من يوم عرفه، واحتاره أبو حنيفة العكبري، وحكم أهل مكة، ثم أدلت بحجته.

ولما قوت روي^(٢)، وقد وقف حرمه قبل ذلك لئلا أمههار، فقد تم حجه، ولأنه من يوم عرفه، فكان، وقت الوقوف جميع الزمان، ووقت الوقوف لا يسع فيه وقت الوقوف، كما يشاهد، وإنما وقفوا في وقت المضيق، ولم يستطعوا جميع وقت الوقوف، انتهى.

ومن عرف من ذلك أنه أحسن، في تركه ما قبل الوقوف عليه ثلاثة أقوال.

الأول: قول الإمام أحمد أنه من نحر إلى النحر، كما تقدم من الحنفي، وقد حرم عامة أهل الفروع الجملة، فهي الترويض^(٣) من وقف بعروبه، ولو لحظ من نحر يوم عرفه إلى نحر يوم النحر، صح حجه، لأنه حصل عرفه في زمن الوقوف، انتهى.

(١) الموقن (٥: ٢٦٤).

(٢) روي الشيخ (١: ١٢٩).

والثاني: قول الإمام مالك أنه يجب التحم من الغروب إلى الفجر، كما
يتقدم على أبي سعيد وأبي حنيفة وغيرهما، ذلك لعدم التفرق المباح للمخرج
منه، عرفه جماعة قبله الشرح، وسئل بالتعبير، أنه إن خوف أنها مواضع،
يجوز بالندم، وينحل وجبه - برأيه انتهى

والمالك قال: (ومع أن) حمله المشافعي أنه من دون عرفه إلى غير
الحد، حتى حكي لأحمد بن حنبل في ذلك بعضه، كما حكاه ابن حجر في شرح
مسند الموزني عن من التفتار وابن عبد البر، وفي دليل الثعالب - حذر
الشيخ وغيره، وحكي لأحمد بن من وراء سوء حجة إلى فلوله بعد يوم الحج،
وعنه حذر النحوي وابن القوي وابن عبيد - المالكيين.

وسأني في باب وهو من فاه الحج من الترابي^(١) أنه يختار جميع
من أئمتنا، مع حرف أيضاً أنهم اختلفوا في الوقت الواجب على المأزور،
الأول: الحج بين الليل والنهار في أي وقت مضى يحصل - وهو قول الإمام
مالك.

قال ترمذي^(٢): وأما المعروف في الواجب، بغير التمام، بعد من عرف
البراءة، ونقص فيه أي جزء منه، قال الشافعي: أي يكفي في تحصيل المعروف
المؤخر المعروف في أي جزء من ذلك انتهى.

وعنه مختار صاحب الترمذي الصحيح، كما يبدو من كلامه، وهو حرم
التبوي في مناسكته، إذ قال: ينبغي أن ينس في التبوي حتى يعوب الشمس،
مباحح من وقوف من التباين والتهديد، لأن أوصى بها المبرهنة، فعاد إلى عبادات
قال الشيخ النجاشي: فلا شيء عليه، وإن لم يمسح، أو لم يمسح انتهى

(١) صحيح الترمذي (١٠٠٠٠٠)

(٢) صحيح أبي داود (١٠٠٠٠٠)

والثاني: قول الحنفية وشيعة النجدة: أن اثر حب امتداد الوقوف إلى ما بعد الغروب، كما تقدم عن الفارسي والعميني وغيرهما. إذا وقف بالنتهار، وقد لم يتفق له الوقوف بالسهار. فلا امتداد في الليل. كما صرح به في شرح الشافعي^(١) والروضة المربع^(٢).

وأما الوقوف بمزدلفة، فمختلف فيه أيضاً عند الأئمة، فهذه مسائلان، ثلاثا انتهت إحداهما بالآخرى على نقله، إحداهما، إحداهما "توقف بها بعد طلوع الشجر من صبحه يوم النحر، والثانية، انتهت بها ليلة النحر، وربما أطلق سراح الحديث ونقله إحداهما على الأخرى.

قال النووي^(٣) للمبرقة ثلاثة أسماء: مزدلفة، وجمع، والمشرع المحرام، والقييب معاً واحد، من تركه فعليه دم، وهذا قول عطاء والزهرري وقتاده والشافعي والشافعي وأبو ثور وإسحاق، أصحاب الرأي، وقال علقمة والنخعي والشعبي: من فاته جمع فاته الحج؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عَسَىٰ أَن تُذَكَّرُوا﴾^(٤)، وقول النبي ﷺ: من صلى صلاتنا هذه ووقف معنا حتى نذفع، وقد وقف عرفه قبل ذلك، فقد تم حجه.

ولما قول الشافعي^(٥): "الحج عرفه، فمن جاء قبل ليلة جمع، فقد تم حجه"، يعني من جاء عرفه، وما احتسبوا به من الآية والنحر، فالمصطوفيهما ليس مركز في الحج إجماعاً، فإنه لو مات بجمع، ولم يذكر الله تعالى، ولم يشهد فصلاة فيها، صبح حجه. ولأن العيب ليس من صبرة ذكر الله بها، فتبين محله على مجرد الإيجاب أو التفضيل أو الاستحباب. ومن بات بمزدلفة لم يحز له الترفع قبل نصف الليل، فإن دفع بعده، فلا شيء عليه، وهذا قول

(١) المعنى (٥١/٢٨٣)

(٢) سورة التفرغ الآية ١٩٨

الشافعي، وقال مالك: إن مر بها ولم ينزل، فعليه دم، فإن نزل، لا دم عليه حتى ما دفع.

ولنا، أن النبي ﷺ بات بها وقال: «خذوا عني مذهبكم»، وإنما أصبح الدفيع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه. فروي عن ابن عباس: كنت فيمن قدم النبي ﷺ في صعدة أهله، ومن أسماء أنها نزلت ليلة جمع، اتحدث. وفيه: أن رسول الله ﷺ أذن للطعن، متفق عليهما. فمن دفع من جمع قبل نصف الليل، ولم يعد في الليل، فعليه دم، فإن عاد فيه، فلا دم عليه، ومن لم يوافق مزدلفة إلا في النصف الأخير، فلا شيء عليه، لأنه لم يدرك جزءاً من النصف الأول، فلم يتعلق به حكمه، كمن أدرك الليل بمرفات دون النهار، والمستحب الاقتداء برسول الله ﷺ في التبيت إلى أن يصبح، ثم يقف حتى يسهر.

ولا بأس بتقديم المزدلفة والذبيحة، ومن كان يقدم ضعفة أهله عهداً للرحمة من عوفة وعائشة. وبه قال عطاء وأكثر روي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، ولا يعلم فيه مخالفاً. ولأن فيه رفقا بهم، ودفعاً لمشقة الإحرام عنهم، واقتداءً بعمل سيهم ﷺ.

ولا علم خلافاً في أن السنة الدفيع قبل طلوع الشمس؛ لأن النبي ﷺ كان يفعله، والسنة أن يقف حتى يسطر جداً، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وكان مالك يرى الدفيع قبل الإسفار، انتهى.

وحكى الأبي^(١) عن القاضي عياض: لم يختلف أن المسبب بالمزدلفة من المناسك إلا شيء روي عن عطاء والأوزاعي أنها كثيرها من منازل الصقور، من شيء نزل به ومن شيء لم ينزل، وهما أنها من المناسك الأكثر، ثم اختلفوا

(١) إكمال إكمال المعجم (٣/ ٣٩٦).

فقال الأثر: هو سنة. وقال الشافعي والنعماني وغيرهما: هو واجب. من فاته فانه انحر.

واختلفه الشافعيون بأه سنة هل هي تركه دم؟ فأرجحه مالك بالكوفيين؛ النخعيون ومن المتروي التخصيص من مذهب الشافعي أنه واجب من تركه الدم. وبه قول الكوفيين والمحدثون، وللشافعي قول آخر: إنه سنة لا دم في تركه، وقالت به جماعة. وقال النخعي وفائفة وبعض الشافعية لا حج لمن تركه، ومن عارض الخنف في النسب الواجب من الميت. فعن مالك الليل كله، وعنه معظم الليل، وعن أقل زمان، انتهى.

وقال النووي^(١) الصحيح عند الشافعي أنه ساعة في منتصف الثاني من الليل، وفي قول: أنه ساعة من النصف الثاني وما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث: إنه معظم الليل. انتهى.

وقال من ردد^(٢). اجمعوا على أن من بات بمزدلفة ليلة النحر، وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الإمام، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الإسفار بعد الوقوف بحرفة أو سبعة تام، وبذلك أحيا الضعفة التي فعل رسول الله ﷺ. واختلفوا هل الوقوف بها بعد صلاة الصبح والمبيت بها من سنن الحج أم من فروضه؟ فقال الأوزاعي وجماعة من التابعين: هو من فروض النحر، ومن فاته كان عليه حج من قابل، وإهدي. وفهاء الأوصار يرون أنه ليس من فروض الحج، وإن فاته الوقوف بمزدلفة والمبيت بها فعليه دم، وقال الشافعي: إن دفع منها إلى بعد نصف الليل الأول، وبم يصل فيها فعليه دم، انتهى. وفي قبل المأرب في الواجبات: المبيت ليلة النحر بمزدلفة إلى بعد نصف الليل إن وإياها قبله.

(١) فتح صحيح مسلم للنووي (٣٩/٩).

(٢) عمدة المجتهد (١٣٤٩/١).

وفي الروض المشرح^(١) : وببيت بها ، لأنه يفتح ما تحت بها ، وله الدفع منها قبل إتمام بعد نصف الليل ، وفي المذوق قبل النصف دم عنى غير طهارة وزهارة ، كما عائد بالتحكم أو حياء لأصحاب أو عائد كوعوده إليها بعد العجر بعينه دم ، لأنه ترك سكناً واحداً ، لا بد وميل إليها قبل العجر فلا دم عليه ، وإنما دفع من مزدلفة نل النصف وعاد إليها قبل العجر لا دم عليه ، انتهى .

وفيه أيضاً من مراجعات نسبت مزدلفة إلى بعد نصف الليل لمن أدركها قبله عنى عبر السماء والرياء ، انتهى . ثم قال : والساقى من أفعال الحج وأعوانه الصائغ سن .

وقال النووي في مناسكه : هذا البيت نُسبت ، ومن هو واجب أو سنة ؟ قولان للشافعي ، فإن دفع عند نصف الليل بعد أو لغيره ، أو دفع قبل نصف الليل ، وعاد قبل طلوع العجر فلا شيء عليه ، وإن ترك البيت من أضف أو دفع قبل نصف الليل وهو بعد أو لم يدخل مزدلفة أملاً صح حجه وإن رقى دماً .

فوق قلنا البيت واجب كان الدم واحداً ، وإن تعدى سنة كان دماً سنة . وأما من حجها في النصف الأول وحجها سعة في نصف الثاني من الليل حصل البيت ، نظر عليه الشافعي - رحمه الله - في الإلام ، وقد خفي هذا على بعض أصحابنا ، فدعوا خلافه ، وليس بقول منهم ، وشعب أن يبنى بمزدلفة حتى يطلع الفجر ، ويصلي بها ، فيكون مزدلفة إلى قبيل طلوع الشمس ، ويقاقد الاعتناء بهذا البيت ، سواء فقد واجب أو سنة ، فقد فعله النبي ﷺ وأمه ، يدلان جفلات من أصحابنا إلى أن هذا البيت ركن لا يصح الحج إلا به ، قال أبو عبد الرحمن السلمي - الشافعي ، وأبو بكر بن محمد بن يحيى بن خزيمة ، يعني أن يحرم عليه الخروج عن الحلال ، انتهى .

قال ابن حجر: قوله: فولاد تشافعي، المعتمد كما يأتي نذهب، وصحح في الروضة أنه واجبه، بل فوّض المسألة إلى القول بأنه ركن. وقوله: ذهب إمامان أي شعاً لخمسة من التابعين، وما إلى ذلك ابن المنذر وأخاؤه الشافعي، انتهى.

وفي المدونة^(١): قال مالك: من مر بالحزقة ماراً ولم ينزل بها فخطبه الدم، ومن نزل بها، ثم دهم منها بعدما نزل بها، وإن كان دفعه منها في وسط النبل أو في أوله أو في آخره، وبرك الوقوف مع الإمام فقد أحياه ولا دم عليه، انتهى.

وقال الدميري^(٢): ولدت بيته بمزدلفة، رأى أنزل من صدر حط الرحال، وإن ثم تحط بالنعل فواجب بغير بالدم. ولذا قال المصنف: وإن لم ينزل فقد حط الرحال حتى طلع الصبر. فالدم واجب عليه إلا محذور.

وتدب إن حاله منها بعد صلاة الصبح مغفلاً، وتذهب وقوفه بالمسعر الحرام فلا يفار يكثر الله ويدعو لنفسه، قال الدسوقي: أي فإذا وصل للمسعر الحرام نذب وقوفه به، ولا يمشي لأن الوقوف بالمسعر الحرام سنة، كما قال ابن رشد، يشبهه الغلثاني. بل قال ابن الدمشقي: إن الوقوف به فريضة، انتهى.

وفي شرح الشهاب^(٣): أبيتوته بها سنة مؤكدة إلى الفجر عندنا، لا واجبة، كما عند الشافعي، ولا ركن كما قال بعضهم، والمراد بها كون أكثر النبل فيها. والوقوف بها بعد طلوع الصبح واحد عندنا لا سنة كما عليه الشافعي، وأول وقت طلوع الفجر الثاني من يوم النحر إلى طلوع الشمس، فلو

(١) (١٦١/٢٢)

(٢) الشرح الكبير (٢/٤٤١)

(٣) (١٦٦)

وقد قيل طالع الصبح أم بعد طلوع الشمس لا يعتد به، وقد روي في الصحيح من
ساعة يوم تطيقه، وقد روي السعة الامداد من بعد الصبح إلى الاستمرار جداً،
الشيخ.

وهي الهداية^(١) هذا الوقوف واجب عند ركس ركس حتى لا يركب
غير غير يلزمه القدم وقاد الشافعي: إنه ركس ثلثون نعالين **فَبُذِّعَتْهُمَا فَكُلَّ**
عِنْدَ الْفَتَايَا الْكَافِرَةِ^(٢)، وبذلك ثبت الركبة، وما روي أنه ينجي قدم
سبعة أمته، ولو كان ركناً لما فعله، ولم يذكر فيما تلاه الذكر وهو ليس بركن
بالإجماع، انتهى. ولعلك لم يعب وغيره من شراح الهداية على سعة الركبة
إلى شافعي، وقد اختلف في ذلك، في المسألة النبيلة من بعد مكان الشافعي
وهي الأثرية عطفة، وفي الفتوى فاصلاً^(٣)، ما كان مكانه، وهي المسألة
ما كان الشافعي عطفة، بسنة هذا إلى ما كان أيضاً فهو: لأن الصحيح من
مدعيه أنه الوقوف به بعد وأخرون بها واجب.

وروي علفه بن حبيب والشافعي والحسن البصري والأوزاعي
وعنه بن أبي سليمان إلى أن التحج ينوت بقوت الوقوف بركله، ويروي عن
أبي حنبل والثوري، وقوله الظاهرية: من لم يدرك مع الإمام صلاة الصبح
بانه، فإنه يظل حجة إن كان رجلاً، انتهى.

مد عرفت أن الشافعي سب إلى هؤلاء، بحكمة الوقوف، وهكذا ابن العربي
في العارضة^(٤)، إن قول من حدث من أدرك بعد هذه الصلاة، وقد روي

(١) (١٤٢/١)

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٨

(٣) (١٤٠/٢)

(٤) حاشية لأبي حنبل (١٤٢/٢)

فبذلك بعدة . . . قالوا هللى أن التحيت بمنزلة نبي يراحب، وأما الوقوف بمنزلة من حاضره فأنشأوا: من ثم يقف بالمشعر الحرام ولا حج له تمسقا لمعنى الحديث، وهو قول الثوري والأوزاعي وحمام بن أبي سليمان. ثم قال بعد ذلك: وعي عدي رضى، كما قال الأوزاعي وحمام والثوري، أسبى. وتقدم في كلامهم أنه في أن حج نسبة ركنية أهدت إليهم، ولا يكتسب العطاء إلا ملاحظة ما ورد عنهم من الآثار.

ومحكي عن بعضهم أن حرم في المحلى* مجتنب يصدق على كليهما، فقد حكى عن ابن عباس: من أقام من عرفته فلا حج له، وعن ابن الزبير: ألا لا صلاة إلا صحيح، وسئل علقمة عن نمر بن دحك عرفات أو جمعا، فقال: عليه الحج. وعن إبراهيم الحيمي: من فاته عرفات أو جمع فسد حجه، وعن الشعبي: من فاته جمع جعلها عمرة، وعن الحسن النضرى: من لم يقف بجمع فلا حج له. وعن حمام بن أبي سليمان: من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته الحج، انتهى.

نعم، قالت الظاهرية بركنية هذا الوقوف، فقد أتى ابن حزم بسلامة حج من لم يركب مع الإمام صلاة أصبح بمنزلة من الرجال. وأما الأئمة الأربعة ومن معهم فقد عرفت من مالكهم أن التحيت إلى ما بعد النصف الأول واجب عند الشافعي على الصحيح وأحمد، وهذا من أثره قبل النصف، وإذا فالحصص ساعة هي النصف الأخير فاقب، وعنه مالك الثور عند خط الرجال واجب في أي وقت من الليل كان. وعبد الحليم التميمي سنة مؤقده، وهو قول الشافعي، وهو رضى عنه الشيبكي وابن السكيت وابن خزيمة وأبو عبد الرحمن من شافعية. وأما الوقوف بعد الإفاج فواجب عند الحنفية، وسنة عند الأئمة الثلاثة، وعريضة عند ابن الماجشون وابن العربي من المالكية.

(١) أي بدون الوقوف بعدة، أي غير.

مالك: ليس في موضع من ذلك فصل إذا وقف مع الناس، كذا في «المستفي»^(١).

وراد ان يروى بعد ذلك: «وان بعد موقفه عن موضعي»، ولم يجد هذا اللفظ في شيء من النسخ الهندية ولا المصرية، لا في المتن ولا في الترويض، قال الزرقاني: أردته رفعه فقم تعين الموقف الذي اختاره هو للوقوف.

قلت: وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن داود^(٢) والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والحاكم، ومصححه ابن بزييد بن سبيان قال: أنا ابن مربع الأشجاري فقال: إني رسول رسول الله إليكم يقول: «كونوا على مشاعركم، فإنكم على إثم من يرت إبراهيم»، وأنا ما كان فإنهم أحجموا على أن عرفه كلها موقف، ولا يخصص موضع منها دون موضع، إلا أنهم اختلفوا في تحديد عرفة، وذلك القاري في «شرح الثلب»^(٣): فيه اختلاف كبير.

قلت: ومما يحتاج إليه ناشر الأحاديث ثلاثة أشياء: هل هي داخله في حد عرفة أو خارجه عنها؟ أحشأ: بطن عرفة، وسباني الكلام عليه قريباً، والثاني: سورة التي ضرب بها فبهه وتقدم الكلام عليها، والثالث: المسجد الذي بعرفات.

قال النسائي في «الأوسط» من مناقحه: عرفة ما جاوز بطن عرفة وليس الوادي ولا المسجد منها، كذا في «المعني»^(٤)، وفي «الغنية»: قال الإمام

(١) «المستفي» (١٧/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩١٩)، والترمذي (٨٨٢)، والنسائي (٢٣١٤). وابن أبي شيبة (٣٣٧/٤٤).

(٣) (ص ١١١).

(٤) «مقرر: عند الشارح» (٧/٢٦٠).

الشامي: تبس من عرفات وادي عرنة ولا نمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المصاحح خدعة عن عرفات على طرفها الغربي، وقائه أصحاب الشامي - رحمه الله -: مقدمهما المسجد في طرف وادي عرنة لا في عروب، وآخره في عرفات، فمن وقف في مقدم المسجد ثم يصح وقوفه، ومن وقف في آخره صح وقوفه، انتهى.

قلت: وبذلك حرم النووي في مناسكته وحكى نص الشامي وقول أصحابه مفضلاً، ثم قال: فلعله زيد بعد الشامي - رحمه الله - من أرض عرفات هذا القدر، انتهى. وفي شرح اللباب^(١) - مسجد نمرة في أواخر عرفة بفروعها، بل قيل: إن بعضه منها، وفي «العمدة»: إذا زالت الشمس سار إلى مسجد نمرة بلا تأخير ومسجدها نصف عرفة، على ما يقتضيه قوله في «العمدة»، كما زالت الشمس يصلي الإمام الظهر والعصر بعرفات، وكذا في «المكفاية» قوله: والمكان شرط وهو عرفات، وكذا قوله في «اللباب»: وهو عرفة وما قُرب منها، يعني لكونه في حكمها، وإن جزم الشارح أن المسجد خارج عرفة.

ونقل عن البخاري ما يدل عليه، ويؤيد ما في «غاية البيان عن الديوان» أنه في بطن نمرة، ومثله في غاية السروجي، ويؤيده المشاهدة بأن بعض وادي عرنة موحود حلقه قاهل بينه وبين عرفات، ثم على اتقون خروج نمرة ومسجدها من عرفة لا بد أن يزول أولاً بنمرة، فإنه لو نزل بعرفات احتاج أن يسير إلى المسجد قبل الزوال لا بعده، وإلا يتحقق وقوفه، ثم ينقطع لخروجه إلى المسجد، واستناد ثوفوف إلى عروب الشمس واجب، فنزول نمرة أسلم على القولين. وفيه أيضاً في شرائط صحة الوقوف الثاني المكان، وهو عرفات لا مسجد نمرة، فالخلاف القوي بين أصحابنا، وكذا بين غيرهم في كونها من

وَأَرْتَجِعُوا عَنْ قَطَنِ عَرَفَةَ .

عرفه . فلا يَنُذَى به ما ثبت فرضيته من قطني وهو الوقوف عرفة . انتهى .

وقال الدردير^(١) : أجزأ الوقوف . بمسجد عرفة . بالنور . لأنه من عرفة . بالنفا . ونسب لآبائهم لأنهم لم يبقوا من سبط خاتمة النسل الذي من جهة مكة لسقط في عرفة . آباءهم . ويكره لما قيل إنه من عرفة . بالنور . انتهى . وسأني شيء من ذلك في كلام الناحي .

وفي الأثر عن «شرح الخريشي» : فسئل عرفة عن الذي يقال له مسجد إبراهيم ومسجد عرفة ومسجد حرة . فهي أسماء لمسجد واحد . وهو الذي عن يمين الداهب إلى عرفة . انتهى .

وفي «السيرة» . قال مالك : ما كان بعرفة مسجد منذ كان عرفة . وإنما آمنت مسجداً بعد بني هاشم بعشر سنين . وقال أيضاً : أكثره بناء مسجد عرفة . لأنه لم يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه . وكذلك الإمام يتوكل على شيء . ويخطب .

(ولتضعوا) أيها الواقفون بها (عن بطن عرفة) بضم النون السهمية وفتح الثاء ونبون . وفي لغة بصتبيين موضع بين منى وعرفات . وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة . والعلمين الكبيرين جهة منى . قال الزرقاني^(٢) . وفي «الذائع»^(٣) : لا ينبغي أن يفت في بطن عرفة . لأنه ~~مكة~~ يهي عن ذلك . واخبر أنه وادي أشبط . انتهى .

لأن «الباقي»^(٤) قوله : ارتفعوا عن بطن عرفة . بحمل «يبين» أحدهما .

(١) «الشرح الكبير» (٢٨/٤)

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٣٧)

(٣) «الذائع أصابع» (١/٣٢١)

(٤) «المعنى» (١٧/٣٥)

أما يكون عرفة من حجة ما يقع عليه اسم عرفة، ويؤكد ذلك استقنا... مما
عنه قوله: عرفة كلها عرفة. وكذا قال: عرفة كلها عرفة، إلا بطل عرفة،
على حسب ما قال ابن جرير بعد ذلك، ويؤكد هذا القول أنه أم يحد عرفة من
غير شبه عرفة، وأخصر على أن يكون الموقوف يختص بالموقوف بشرطه الأول
هذا الاسم، فقال ذلك علم أنه احتج إلى سئلنا.

ويحتمل أن يكون عرفة ليس من عرفة ولا من أواف، مسند. فيكون قوله يحد
على معنى نصب هذا الحكم على عرفة، وبذلك حال. انظر من أهل عرفة،
مع عرفة من عرفة. وقد قال مالك في المسألة: بطل عرفة إذا في عرفة،
قد. ابن حبان مسند عرفة العنبر. على حده لم يسطر. سقط الآية، وقد
روى ابن جرير: أن عرفة من الحل، وعرفة من الحرم، وبطل عرفة الذي أمر
المنع تامة بالأرض عنه بطل أوافي الذي فيه مسجد عرفة.

قال في السوارة: من وقف بالمسجد فقد خرج عن بطل عرفة، ولكن
الأصل ثبوت الإمام، وقد روى أبو القاسم بن الحلاب أنه لا يخرج الموقوف
بطل عرفة، على أن هذا من دفع قال لا أثر، وقد قال ابن عبد الحكم:
قال الأصم لا حج له، انتهى.

ويخرج أن يرد "العدم" بغير الوقف، في نفس عرفة، وقال ابن رشد:
وي هي نفس تامة من طوق حافة كذا عرفة، إلا هي عرفة، واختلف
لعلماء، فمن وقت عرفة، نقل. حقه نام وعاربه دم. وقد قال مالك، وقال
لشامي. لا مع له. فعند من اضل لفتح انتهى الوارد من ذلك وعمه
من ثم بطله أن الأصل أن الموقوف بكل عرفة حان. لا ما دم عليه الخليل،
ثابرا. ولم يرد هذا الحديث، من وجه تقريره النجدة، انتهى.

(١) - الشرح المختار (٢٨٦).

(٢) - نهاية السمع (١٠٦٦).

قلت. وهذا سني عن إحدى الروايتين عن مالك، فقد قال ابن العربي في «المعارض»^(١)، إن وقف أحد بعرة، فاختلط فيه الناس، والأشهر أنه لا يجزئ. ومن مالک روايان، أحدهما: لا يجزئ، والآخرى: يجزئ وعليه دم. والارتجاع عن طعن عرنة لم يثبت، انتهى.

والأوجه عندني. رد المرجح هي الرواية الأولى. وإن كانت عامة نكفة المذاهب حكموا عنه الرواية الثانية فقط. لأن عامة ذبوعه على الأولى. كما تقدم عن اندرديز، وهو ظاهر كلام الباجي، إذ لم يذكر الرواية الثانية. وإليه يشير ما تقدم عن «شرح العرشي» في بيان المسجد.

وهي «شرح الباب»^(٢)، هذا قول ضعيف بسبب إلى الإمام مالك حيث قال: قال مالك: هي من عرفة حتى لو وقف بها أحزاه وعليه دم. كذا روى انفاضي أبو الطيب عن مالك، وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعاً. ونقص أصحابه أنه لا يجوز أن ينف بعرنة كما هو منهما، انتهى. ونقل القرافي فيما نص من المالكية: تنافي الأربعة على عدم حواز النوقوف بعرة، فافهم واعلم، انتهى.

وقال الحارثي: عرفة كلها موقف ويرفع عن بطن عربة، فنه لا يجزئ النوقوف فيه، قال السوفق^(٣): ليس هو من الموقف ولا يجزئه النوقوف فيه، قال ابن عبد البر: أحجب العلماء على أن من وقف به لا يجزئه، وحكي عن مالك: أنه يهريق دماً وحتة تام.

ولما قول النسائي^(٤): «زارقوا عن بطن عرنة» رواه ابن ماجه، ولأنه لم ينف بعرفة فلم يحره، كما لو وقف بمزدلفة، انتهى.

(١) «معارضة الأعرابي» (١١٧).

(٢) (ص ١١٠).

(٣) «المسبي» (٢٦١/٥).

الأنوار

وبذلك حزم الشافعية منهم النووي في «مسالكه» إذ قال ليس من عرفات راذي عرفة ولا نذرة ولا مسجد إبراهيم عليه السلام، بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربي مما يلي مزدلفة ومنى، انتهى

وحزم ابن حجر في «المحرر» بأن وجهاً ضعيفاً عندهم أن عرفة من عرفات، وفي «المنهاج» عرفة وأد حذاء عرفات مما يلي مكة، يعتقد يميناً وشمالاً، ليست من عرفة ولا من الحرم، بل حذاء، فصل بينهما، وهي بين العلمين الذين عند حد الحرم والذي هما حد عرفة مدوة مغربي مسجد عرفة، حتى قيل: إن لحداد الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرفة

قال الإمام الناطقي في «الروضة»: عرفة ليست من عرفة، وعرفة وعرفة ليست من الحرم، انتهى، وقيل: من عرفة، وإليه يدل من «المنهاج»^(١)، ولذا قال: بكرة الوقوف فيها، ونحوه في «اللباب»، وقيل: من الحرم، كما نقله في «البحر»، انتهى

وفي «المدر المختار»^(٢): عرفات كلها موقف إلا بطن عرفة، وإد من الحرم غربي مسجد عرفة، فلو وقف به لم يجز على المشهور، انتهى.

قلت: وميأتي البسط في ذلك في وادي محسر قريباً.

(والمزدلفة) قال النووي: هي على ما في التمامين: موضع بين عرفات ومنى، لأنه ينزف فيها إلى الله تبارك وتعالى، أو لاقترب الناس إلى منى بعد الإفاضة، أو لمجيئ الناس إليها في زلف من الليل، أو لأنها أرض مستوية مكتومة، وهذا أقرب، قال انقاري. لكن ما قبله لعدم أسب، وقال الرازي: في التسمية بها أقوال، أحدها: أنهم يقرعون فيها من منى، والآخر: لأن

(١) «المنهاج» (٢٦١/٢٦١)

(٢) (٥٥٤/٢٦)

كأنما موقف، وأرغموا عن بطن محسّر.

أخرجه مسلم موصلاً عن حار في: ١٥ - كتاب الحج، ٢٠ - باب ما جاء
أن حرفة كلها موقف، حديث ١٤٩.

القرب، والثاني: أن الماسر يحتضون فيها، والازدلاف الاجتماع، والثالث:
أنهم يردفون إلى الله أي يقرّون بأنهم موقف. انتهى.

ودكر الطحاوي: أن للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة والمشرع والحرام
وجمع. والأصح كما قال الكرماني: إن المشرع فيها لا عيبها، إلا أنه يطلق
عليها مجازاً، ومنه قوله تعالى: **لَا تَذْكُرُوا اللَّهَ يَوْمَ كَفَثْتُمْ أَكْفَرْتُمْ^(١)**، لأنه
أريد به المزدلفة جميعها، لكن ذكر الحزب الأفضل وأراد الكل. انتهى. وسباني
الكلام على المشرع قريباً في تفسير الآية (كلها موقف) وكلها من الحرم
(وأرغموا عن بطن محسّر) بكسر السين المشددة بين من (مزدلفة، سمي بذلك
لأن قبل أربعة كل فيه وأنها محسّر أصحابه منعه، وأوقفهم في المرات،
وإضافته للبيان كسجّر أزاله، قال الزرقاني^(٢)، وبذلك حرم النووي، قال ابن
حجر في شرحه: حرم به المحب العلوي وشيخه ابن خنبل. لكن نظر فيه
الفاشي بقول ابن الأثير: إن الغيل لم يدخل الحرم، وقيل: لأنه محسّر سائكنه
ويقيمهم. وتسميه أهل مكة وادي الشار، قيل: لأن رجلاً اصطاد فيه فتركت نار
فأحرقته، وقيل: لأن بعض الأنبياء - عليهم السلام - رأى اثنين على قاحضة
قدعا عليهما فترت نار فأحرقتهما، انتهى.

وقال الخليلي^(٣): يضم الميم وكسر السين المشدودة، وإدوين مزدلفة ومعنى
بفتر ومية الحجر، قال النووي: سمي بذلك لحسّر قبل أصحاب الغيل فيه، وقال
شبهوا العدوي: الحق أن قصة الغيل لم تكن فيه، بل كانت خارج الحرم، انتهى.

(١) سورة انفجر: الآية ١٩٨.

(٢) شرح الزرقاني، ٢/٢٣٧.

(٣) الصراح الكبير، ٢/٤٥.

قَالَ مُجَاهِدٌ^(١) يَحْتَمِلُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا تَقْدُمُ فِي قَوْلِهِ «وَارْتَمِعُوا عَنْ بَطْنِ عَرَبٍ».

وَقَالَ النُّعْمَانِيُّ: لَيْسَ وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مَزْدَلَّةَ، لِقَوْلِهِ «وَارْتَمِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ» الشَّيْءِ.

وَبِذَلِكَ جَزَمَ النُّوويُّ فِي «مَنَاسِكَهِ»^(٢) إِذَا قَالَ: «لَيْسَ الْعَرَمَانُ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مَزْدَلَّةَ»، وَهُوَ وَاقٍ بَيْنَ مَنَى وَمَزْدَلَّةَ، انْتَهَى.

وَيَقْدُمُ مَا هَالِ التَّفَرُّقُ^(٣) أَوْ وَادٍ بَيْنَ مَزْدَلَّةَ وَمَنَى مَقْدَرُ رِمَّةِ الْحَجَرِ.

وَفِي «الْبَيَانِ» الْمَزْدَلَّةُ كُلُّهَا مَوْفَتْ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرٍ، وَحَدُّ الْمَزْدَلَّةِ بَيْنَ مَاؤَسَى عَرَفَةَ وَقَرْنِي مُحَسَّرٍ، وَتَمُرُّ الْعَرَمَانُ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنَ الْمَزْدَلَّةِ.

وَفِي «الْمَدْرِ الْمُخْتَارِ»^(٤) أَنَّهُ مَوْفَتْ الْإِنْعَارِي، وَفِي «الْفَتْحِ»: هُوَ مَسِيلٌ بَيْنَ مَزْدَلَّةَ وَمَنَى، لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ حَمْسُمَائَةُ ذِرَاعٍ وَخَمْسُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا قَلْبًا فِي «الْحَرِّ» وَغَيْرِهِ، وَفِي «نَهْجَةِ السُّرُوحِي»: أَنَّهُ مِنْ مَنَى فِي الصَّحِيحِ، وَيَذُنُ عَنْهُ حِمْرُ «الصَّحْبَحِيِّينَ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَالِهِ فِي «الْبَيَانِ»^(٥) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَزْدَلَّةِ، وَكَذَا تَالِي: ثُمَّ وَفَّ بِهَ أَجْرَاهُ مَعَ الْكُرَاهَةِ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ^(٦): ظَاهِرُ كَلَامِ «التَّفَرُّقِ» وَ«الْبَيَانِ» وَغَيْرِهِمَا أَنَّ التَّسْكِينِ أَوْ عَرَبٍ وَمَحَسَّرًا لَيْسَا مَكَانًا وَوَاقٍ، سِوَاهُ قُلْتَا: «بَيْنَهُمَا مِنْ عَرَفَةَ وَمَزْدَلَّةَ أَوْ لَا»، وَهَكَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الَّذِي تَقْدُمُ، وَكَذَا عِيَاةُ الْأَصْلِ مِنْ كَلَامِ

(١) «الْمَعْنَى» (١٧/٣).

(٢) (٤) (٥٦٤).

(٣) «مَدَائِعُ الْأَصْنَافِ» (٢٢/٣٢٦).

(٤) «تَلْعِقُ الْغَدِيرِ» (٦/٣٨٩).

١٦٧/٨٥٩ - وَحَقَّقْتَنِي عَلَى مَا نَكَتَ، عَنِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ
سَدِّ الْأَمْرِ مِنَ الرِّبْرِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَخْطَاؤُا أَيْ عُرْفَةُ

محمَّد، ووقع في «المدائج»؛ أمَّا ما نَكَتَ أَيِ الْوُفُوفِ بِعُرْفَتِهِ فَعَبْرٌ عَنْ أَهْرَاءِ
الْوُفُوفِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْنِي أَنْ يَنْزِلَ فِي وَادِي مَحْمُودٍ، وَوَادِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ
وَلَوْ وَصَفَ بِهِ أَهْرَاءُ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَنَكَتَ هَذَا فِي مَقَالِ عُرْفَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ
يُصْرَحُ فِيهِ بِالْإِجْرَاءِ، مَعَ الْكِرَاهَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رَأْسِ مَحْمُودٍ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ
الْكَلَامَ فِيهِمَا رَاحِدًا، بَعْدَ ذِكْرِ عِبَرٍ مُضْهِرٍ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، بَلِ الَّذِي
يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ عَدَمُ الْإِجْرَاءِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَقْتَضِيهِ لِنَظَرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ عَلَى عَدَمِ إِجْرَاءِ الْوُفُوفِ
مَالِكًا، هُوَ أَنَّ عُرْفَةَ وَوَادِي مَحْمُودٍ إِنْ كَانَا مِنْ مَقَالِ عُرْفَةٍ وَالْمَقَالُ الْإِجْرَاءُ
بِحُجْرَةِ الْوُفُوفِ، وَهَذَا، وَكَانَ مَكْرُوهًا، لِأَنَّ الْقَادِحَ أَخْطَاؤُا الْوُفُوفِ بِمَسَامِعِهَا
مُطْلَقًا، وَحُجْرَةِ الْوَاحِدِ مَعَهُ فِي مَحْمُودٍ، وَالْمَزَادَةُ عَلَى مَحْمُودٍ الْوَاحِدُ لَا مَحْمُودٍ،
لَبِثَتْ الرُّكْنُ بِالْوُفُوفِ فِي مَسَامِعِهَا مُطْلَقًا، وَالْحُجُوبُ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ الْمَكَانِ
الْمُسْتَنْفِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَسَامِعِهَا لَا يَحْزَنُ أَصْلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ - وَالْإِسْتِثْنَاءُ
مَنْطِقِيٌّ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا لَوْ صَحَّ دَعْوَاهُمَا فِي الْمَسْمُومِ فَلَا يُكْرَهُ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي
ذَلِكَ قَوِيٌّ بَيْنَ الْحَصَلَةِ وَبَعْضِهِمْ، فَالْأَحْزَاءُ عَلَى ذَلِكَ مُتَشَكِّلٌ كَمَا قَالُوا فِي
الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْحُطِّيمِ.

١٦٧/٨٥٩ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ) عَنْهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرِّبْرِ) أَنَّهُ
كَانَ يَقُولُ: عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِدَادِ فِي تَعْلُمِ هَذَا الْحُكْمِ، الْمَتَلَفَةُ فِي سَبِيلِهِ (الْمُتَلَوِّ)
أَيْ عُرْفَةُ، سَلِّطَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُا وَصِفَتْ لِأَبِي هَرِيرَةَ عَلَى السَّلَامِ، وَكَمَا أَصْرَفَ
عُرْفَتَهَا، أَوْ لَأَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ كَانَ يَنْوَرُّ بِهِ فِي الشَّجَاهِ أَرَادَ إِيَّاهَا
فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتَهُ، أَوْ لَأَنَّ أَوَّلَ مَا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَبَّهَ مِنَ الْعِلَّةِ بِأَرْضِ الْيَمَدِ، وَحَمَلَهُ
بِحُجْرَةِ الْوَاحِدِ، أَوْ لَأَنَّ الْبَاقِيَ يُعَارَفُونَ بِهَا، أَوْ لَأَنَّ سَرَاهِيمَ

كتاب مرفوع، إنَّ بَيْتَ عَدْنَةَ
 عليه السلام عرف حقيقته رؤياه في ذبج ولده ثمة، أو لأنَّ انخلق يعرفون فيها
 بشويعهم. أو لأنَّ فيها حيالاً، والمحمل هي الأعراف وكلَّ عَدْنٍ فهو عرفه، كذا
 في «المعنى»^(١) و«تهذيب اللغات»^(٢) للبرقي، راد. وجمعت عرفات وإنَّ كان
 مريضاً واحداً، لأنَّ كلَّ جزء منه يسمى عرفه، ولذا كانت مصروفة، كقصاصات.
 قال النحويون: يجوز ترك صرفه على اسم مفرد لضعفه، وقال الزجاج: الوجه
 العرف عند جميع النحويين.

وبسط الرارني^(٣) في ذلك بما لا مزيد عليه، فقال: أمَّا يوم عرفه فله
 عشره أسماء، خمسة منها مختصة به، وخمسة مشتركة، أمَّا الخمسة الأولى،
 فأحدها: عرفه، وبني اشتقاقه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه مستوفٍ من المعرفة، وفيه
 ثمانية أقوال، ثمَّ بسطها مع ذكر قائلها، وثانيها: أنه من الاعتراف، والحجاج
 إذا وقعوا بها اعترفوا للحج بالربوبية والفحلال ولأنفسهم بالذلة والمسكينة،
 ويقال: إنَّ آدم وحواء لما رَفَعَا معرفات، قالَا: «رَفَعْنَا قُلُوبَنَا أَفْشَاكَ» الآية،
 والثالث: أنه من العرف، وهو المراجعة المطبقة، وإنَّ المذنبين لما تابوا في
 عرفات يكتسبون عند الله راتحة طيبة.

والثاني: يوم يمس الكفار من دين الإسلام.

والثالث: يوم يكحل الدين.

والرابع: يوم إتمام العمرة.

والخامس: يوم الرضوان، والخمسة الأخرى هي يوم الحج الأكبر،
 والشفع، والموت، والشفاعة، والمظهر، انتهى.

كلها مرفوعة إلا بطن عرفه باليونان على ما أكثر نسخ، وهو انصواب.

(١) اعتد، فقري، (٢٥٨/٨)، (٢٢٥٩).

(٢) (٤٦/٩/٣).

(٣) التفسير الكبير، (٥-١٦٠).

وَأَنَّ الْمَزْدَلِيَّةَ تَحْتَهُ مَرْفُوعٌ، وَلَا يَطْلُرُ نَحْسُهُ

قَالَ سَائِلٌ - قَالَ الْمَلِكُ سَائِلًا رِجَالِي: «فَلَا رَفْعَ وَلَا قُفُوفَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ».....

فما وقع في كثير من النسخ المصرية والتبعية بلفظ «يفتر عرفة» بالفاء ليس
بصحيح، والاصح عقب المرفوع بالموقوف إشارة إلى استمرار العمل بذلك
(والنزدلة كلها مرفوعة إلا بطن محسر) قال البيهقي^(١): «هذا تغيير في أحد
التأويلين وهو أن تكون عرفة من عرفة ومحسر من المزدلفة. ولما استشهدا،
وقد بصر أن يكون اسم من غير النحس، والأول أظهر».

(قال مالك) لو أن نكسب قوله من اسمه «لأنني» وذكره في هذا الباب، لأن
الجزء الثالث وهو الحداد في الحج يتعلّق بالموقوف بعرفة (قال ابن تيمية)
ونعالي «الْمَرْفُوعُ أَهْلُهُ مُقْلُوبَةٌ فَكَرِهَ فِيهِكَ الْمَرْفُوعُ وَلَا قُفُوفَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^(٢). هذه الجملة الثلاث في محفل جريح جواب اسم، إن كانت
مترتبة، وفي محل رفع خبره، إن كانت موصولة.

وعبارة السير: «القدم إما جواب لقسطه وإما زائدة في الخبر على حسب
القولين المقتضين، وقراء أبو عمرو وابن كثير شديدين بفتح وفسوق، ورفعهما،
وضح جدال، وتقدم فتح «الثلاثة» وأبو جعفر، ويروي عن محاصر برفع «الثلاثة»
والقنوب، والمطابق نص «الثلاثة» والقنوب، كلا في «الجملة».

قال الترمذي^(٣): «الفتح في الثلاثة على أن «لا» تليدة، والجمهور على
أنها تنوطة بناء، وقيل: إعراب، وخرق ما يرفع على البناء لا، وما بعدها مستأد
سوق الأبداء بالكرة تقدم انتهى عليها، وفي الحج خبر الممتد الثالث، وحذف
حس الأتلي لثلاثة عليهما».

(١) المحلى (١٧، ٣).

(٢) سرور البقر، الآية ١٩٧.

(٣) شرح الترمذي (٣٣٦، ٦).

وقال الرازي^(١) قرأ من كثير وأبهر عمرو - فلا رُفُثٌ ولا فسوقٌ بالرفع والتثنية، ولا حذال بالانصب، وأبافوق قرأوا الكل بالانصب، والكلام في الفرق بين القراءتين في المعنى يجب أن يكون مسوقاً بطلعين، الأول: أن كل شيء، له اسم، فجوهر الاسم دليل على جوهر المسمى، وحركات الاسم وسائر أحواله دليل على صفات المسمى، فنقول: رجل يفسد المعايين المنصوصة وحركات هذه اللفظة، أعني كونها منصوبة ورفوعة ومجرورة تأتي على أحوال تلك المعايين من اثنا عشر والمفعولية والمضافية، وهذا هو الترتيب العقلي، حتى يكون الأصل بإزاء الأصل والبعضة بإزاء البعضة.

والثانية: إذ قلت لا رجل بالانصب، فقد ثبت الداهية، والتقاء تعاضية يوجب انتفاء جميع أفرادها قطعاً، أمّا إذ قلت لا رجل بالرفع والتثنية، فقد نصبت رجلاً سكراناً مبهماً، وهذا بوصفه لا بوجوب انتفاء جميع أفراد هذه الداهية، إلا بدليل منعزل، ثبت أن قولك: لا رجل بالانصب أدل على عموم اللفي، من قولك: لا رجل بالرفع والتثنية.

إذا عرفت هاتين الدفتين، فالذين قرأوا الثلاثة بالانصب فلا إشكال، والذين قرأوا الأولى بالرفع مع التثنية، وثالثات بالانصب، فذلك يدل على أن الاعتماد ينفي الجحدال أشد من الاسم يعني الرُفُثُ والفسوق، وذلك لأن الرُفُثُ عبارة عن قضاء الشهوة.

والجدال مشتعل على ذلك، لأن الجدال يقتضي تسمية قوله، وانقسام عبارة عن مخالفة أمر الله، والجدال لا ينشأ لدفع، وكثيراً ما يقدم على الإبداء ولا يحاشر الموقفي إلى العداوة والغيصة، فلما كان لجدال مشتتلاً على جميع أنواع الفجح، لا حرم خص الله في هذه القراءة بمزيد الزجر والمناعة في شيء، انتهى.

(١) المصدر الرازي (٥/١٦٠)

قَالَ: هَاتَرَفَتْ إِصَابَةُ النِّسَاءِ، وَاللَّهَ أَعْلَمُ. قَالَ ثَلَاثَةُ ثَبَارَتٍ يُتَعَالَى.
عَلَيْهِ لِحْظُكُمْ لَيْلَةُ الْخَبَائِرِ الْفَرْقُ إِلَى يَسَارِكُمْ،

(قال مالك في تفسير هذه الآية «فالرفقت إصانة النساء» الجماع «والله أعلم» بمراده، وللدليل على ذلك ما «قال الله تبارك وتعالى» في آية الصوم «يُحَاسِبُ لِحْظُكُمْ لَيْلَةَ الْخَبَائِرِ الْفَرْقُ إِلَى يَسَارِكُمْ» أي جماعهم بلا تمت، فيحسب عليها الرفق في آية الحج، لأن القرآن يفرق بعضه بعضاً.

قال ابن أبي عمير^(١)، الذي ذكره مالك في تفسير الآية، هو قول جماعة أهل العلم، فأما الرفق فقال مالك: إنه إصانة النساء يريد بذلك الجماع، وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس، واحتج مالك على ذلك بآية الصوم، ولا خلاف أن الرفق في آية الصوم إصانة النساء، وأما في آية الحج، فقد قيل: إنه الجماع، وقال عطاء هو انجماع وما دونه من قول الفحش، وروى طاووس عن ابن عباس أن الرفق في آية الحج الإغراء، وهو التعريض للنساء بالجماع، انتهى.

وقال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة، رخصه ابن عباس بما خوطب به النساء، قال عيسى: يعني من ذكر الجماع وما يوصل إليه لا كل الكلام، قال أبو عمر: روى ابن وهب عن ابن عمر الرفق إنبان النساء والكلم بذلك والمرجال والنساء فيه سواء، انتهى.

قلت: وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عمر في الآية، قال: الرفق إنبان النساء والكلم يفتن فترحال والنساء إذا ذكروا ذلك بأمواعهم. انتهى.

وفي «الكبير»^(٢): قال الحارث: المراد منه كل ما يتعلق بالجماع، فالرفق بالنساء ذكر المجامعة، وما يتعلق به، والرفق بالبدن النفس والخمر والرفق.

(١) «الاصح» (١٧/٣)

(٢) «المعبر الكبير» (١١٠/٥١)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عِلْمٍ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنِّي نَفَخْتُ فِيهِ نَفْثًا أَلْغَى اللَّهُ بِهِ».....

بالتفريج الجماع، وقال جماعة: إن النطق في غيبة النساء لا يكون رفثاً، واحتجوا بأن ابن عباس كان يحدو بعيره، وهو محرم، وهو يقول:

وهو يحدو به من يدعي - أ - إن نطق الطير منك لحي (١)

فقال له أبو العافية: أترث وأنت محرم؟ فقال: إن الرفث ما قيل عند النساء، وقال آخرون: إن الرفث هو قول الخنا والعجش، واحتج هؤلاء بالخبر واللعن، أما خبر مقبولة بغيره، إذا كان صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجهل (٢). الحديث.

ومعلوم أن الرفث ههنا لا يحصل إلا قول الخنا والعجش، وأما اللفظة فقال: فقد روي عن أبي عبيد أن قال: أترث الإفحاش في المنطق، وقال أبو عبيد: أترث المنطق من الكلام. انتهى.

قلت: ويؤيد تفسير الإمام مالك ما أخرج ابن مردويه والأصبهاني في المنقبية عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رفث، قال: لا جماع ولا صوت»، قال: المعاصي والكذب، وروي أيضاً تفسيره بالجماع عن أبي عيسى وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير ومجاهد وعكرمة والضحك وعطاء وإبراهيم وأحمر، أخرج الأثر عنهم السخوي في التفسير (٣).

قال: مالك: (والمنسوق الديرح للانصاب) جمع نصب بصفتين حجارة نصب ونصب، والله أعلم) بمراده، والديري على ذلك ما قاله تبارك وتعالى: «فِي أَمْرِ مَدْرَةِ الْأَعْنَامِ: «إِنِّي لَا أَشْهَدُ بِمَا تُؤْمِنُونَ إِلَّا بِحُزْمًا مِّنْ طَائِفَةٍ يَّقَعُّهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا نَيْبَةً أَوْ دَاكُنْهُمْ أَوْ تَقْعُوهُمْ أَوْ تَحْتَمِ بِحُزْمٍ يَّحْتَمِ إِلَيْهِمْ أَعْلَىٰ نَفْسٍ أَوْ يَدَايِهِ» (٤).

سمى الله عز اسمه ذلك فحماً، فحماً على أنه الله ادعي الحج

(١) أخرجه السخوي في «الدر المنثور» (١/٤٦٢) ووجه إن صدق الخبر... يخ.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١١٥.

قال الحاجي^(١) وإنما قصد مالك - رضي الله عنه - الاستدلال بالقرآن، لأنه قد ورد لفظ الفسوق فيه، والمراد به التذبح للأضحية، والحج مما شرع فيه الذبح وإراقة الدماء، فخص بالنهي عن ذلك وإن كان قد نهى عن المعاصي جملة. قال القاضي أبو الوليد: ولا يمنع عندي أن يكون الفسوق في الآية كل ما ينسب به من المعاصي، والذبح للأضحية من جملة ذلك، انتهى.

وقال الحارثي: إن الفسوق والفسوق واحد، وهما مصدران لممن يفسق، وهو المخرج عن الطاعة، واختلف المضروب، فكثير من المحققين جعلوه على كل المعاصي، قائلو: لأن اللفظ صالح لكل، ومتناول له، ونهي عن الشيء يوجب الانتهاء عن جميع أنواعه، محمل اللفظ على بعض أنواع الفسوق تحكيمة من غير دليل، وهذا متأكد. يقول تعالى: ﴿فَقَسَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾^(٢)، ويقول تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ابْنَهُ الْقَهْرَ وَالْفُسُوقَ وَاقْتِضَانَهُ﴾^(٣)، وزعم بعضهم إلى أن المراد منه بعض الأنواع.

به ذكرنا وجوه، الأول: أن المراد منه السباب، واحتجوا عليه بالقرآن والنحر. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْرَوْا بِاللَّغْنِ بِشِ الْأُمِّ الْقُسُوقَ نَعَدَ الْإِسْمَ﴾^(٤)، وأما النحر فقوله عليه الصلاة والسلام: «سباب المسلم فسوق»^(٥)، والثاني: أن المراد منه الإلذاء والإيحاء، قال تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَكْ كَاتِبٌ وَلَا سَهْبٌ وَإِنْ تَمَعْتُمْ فَتُمْ سُوءٌ بِكُمْ﴾^(٦)، والثالث: قول ابن زيد، هو الذبح

(١) انتهى (١/٣٧).

(٢) سورة التكتف: الآية ٥٠.

(٣) سورة الحجرات: الآية ٧.

(٤) سورة الحجرات: الآية ١٩.

(٥) سورة الفرق: الآية ٢٨٢.

والإجماع في الحج، أن نريسا كانه نكفت عند المشعر الحرام

للأضام، فإنهم كانوا في حجه يذبحون لأجل الحج ولأجل الأضام، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا أَنْتُمْ أَعْلَمُونَ عَلَيْهِ ذِكْرُ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَتَّبِعُوا مَذْهَبَ اللَّهِ يَتَّبِعُوا﴾.

والمراد: قال ابن عمر - رضي الله عنهما - إنه انعاصي فور قتل الصيد وغيره مما يمنع الإجماع منه، والخامس: أن الرخصة هو الاندفاع ومقدماته مع الحيلة، والفسوق الحرام ومقدماته على سبيل الزنا، والسادس: ما قال ابن جرير السري: العسر هو انعزم عن الحج إذا لم يعزم على ترك محظوراته، انتهى.

قلت: وقد تقدم في حديث أبي أمامة السرموع: «ولا ذوق»، قالوا: انعاصي والكذب، و ذي ذلك هي حياطة من تصحطه والكثير.

قال مالك: (والجهدان في) أمر الحج، هو الجهدان في الموقف، ولذا ذكره في هذا الباب، وبه فسر الآية ابن السكود، ونبضاري، وغيرهما في تفسيرهم، إذ قالوا: ونرى الأولان بالرفع على معنى لا يكونن رفت ولا مسوق، والثالث: مافتح على معنى الإجماع، والمنافاة الاختلاف في الحج، وذلك أن نريسا كانت تخالف سائر العرب، فنكف مايشعر الحرام، فارتفع الخلاف بأن بشوا أيضاً برفقات، انتهى. وذلك أن قرشناً ومن ذلك بينهم كما سيأتي (كانت نكف) في الحج (عند المستمر الحرام) بفتح الميم، وبه جاء القرآن، وقيل: بخسرها، وقال بعضهم: إنه أكثر هي كلام العرب، وذكر القعني وغيره أنه لم يقرأ به أحد، وذكر الهذلي أن أبى لسانك قرأ بالكسر.

شعر ذلقة بخرج.

قال: الواجب^(١) مشاعر الحج معالمة الظاهرة المحورية، وإلواحا مشعر، وقال الزاوي: المشعر المعظم، وأصله من قولت شعرت بأشئي، إذا علمته، وليت شعري ما فعل فلان، أي لبب علمي بلغه وأحاط به، فستس الله تعالى ذلك الموضع بالمشعر الحرام، لأنه معلم من معالم الحج، ثم احتشروا، فقالوا: المشعر الحرام هو المزدلفة، سئماها الله تعالى بذلك، لأن الصلاة والله قام والسبت به الدعاء عنده، وقال صاحب الكشف: الأصح أنه قرح، وهو آخر حد المزدلفة، والأول أقرب، انتهى.

وقال النووي في تهذيبه^(٢)، كذا الثلاثة في القرآن، والرواية في الحديث، وقال صاحب المطالع: يجوز الكسر، نكه لم يرو إلا ما فتح، ومعنى الحرام المحرم الذي يحرم فيه الصيد وغيره، فإنه من الحرم، ويبر أن يكون معناه ذو الحرمة، واحتيف فيه، والمحرور في قسب أصحابنا من المذهب أنه قرح، وهو البطل المعروف بالمزدلفة والمعروف في كتب السير والحديث والأخبار والسير أنه المزدلفة كلها، انتهى. وتقدم ما حكى الفاري عن الكرماني: أن الأصح أن المشعر فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها مجازاً.

(بالمزدلفة بقرح) بقاف وزان معوجتين وحدة مهسلة، على ما نصح الزركاني^(٣)، وقال النووي في تهذيبه^(٤)، بضم القاف وفتح الزاي، جل معروف بالمزدلفة، ينفذ احتياج عليه لندعاء منه الصبح يوم النحر، وقال الأزرقي، على الفرج أسطوانة من حجر مدورة، تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً، وضولها في السماء اثنا عشر ذراعاً، وفيها خمس وعشرون نوحة وهي على

(١) معجم اللغة العربية، ١/١٥٦.

(٢) ١/٢٥٨.

(٣) شرح الزركاني، ١/٣٣٨.

(٤) ١/٢٥٨، ١/١٠٠.

حشبه بمنعده، كان يوق، عظماء في خلافة هرون الممد بالسمع ليلة المردقة، وكان في ذلك وفد العنكب. وبعد غارون يوقه حشبه كمد، يصل ضوؤها مكانا بعدا، ثم يصيب حشبه السيل. والسعي أن قريشا ومن بعدهم كانوا يفتقون في الحج بهذا السمع، ولا يخرجون بني عرفت.

وأخرج سنة إلى أن حاشه وعنده علي خاشه: اكنت فريش ومن دسها وفريش المردقة، وكانوا يسمون الحشبه، وكنت سحر العرب يفتقون يعرفون الحديث. وأخرج الشيخان وعندهما عن حشبه بن مطعم قال: «أدركت حشبه في تلك ليلة يوم عرفة، فزابت رسول الله ﷺ واقفا مع ابن يوق، فقال: والله إن هذا لمن الحشبه لما شابه بها». زاد الطبراني تركان السبعان لما استهواهم، فدان بهم إلى عظمهم عبر حرمكم استحق ابن حرمكم، وكانوا لا يخرجون من الحرم.

قال النبي ﷺ: «لما شابه هذا نعت من حشبه وإنكار منه، لما رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة، فقال: هم من الحشبه كما ياله بنف بعرفة؟ والحشبه وهم الحشبه، السبعان ويسكون الاسم وفي آخره سحر مهلة جمع الحشبه، وفي لغة الأحشبه الحشبه، والمشد في لغة في الدين يسمى أحشبه، والحشبه أشد في كل شيء. وبذلك له الحشبه هذه، وعن ابن جرير الحشبه بالفتح، أشد في الأمر، وبه سكت فريش وخراجه ويروى حاشه من سبعة قوم من ثمان، وقال غيره: الحشبه فريش ومن ولدت من غيرها، وقال فريش ومن ولدت وأحاديثها، وقال فريش ومن ولدت من فريش وكذا وجدانية فريش.

ودخل في هذا الاسم من غير فريش نيف، وثبت من بكر، وخراجه.

وكانت العرب وعبرهم يفتنون بعرفه، فكانوا يتجادلون، يقول له لاء
نحن أصوب، ويقول هؤلاء نحن أصوب، فقال الله تعالى: **فَاتَّكَلَى**
قَوْمٌ جَعَلُوا مَعَكُمْ هُمْ ذَرْبَكُمْ فَلَا تَمُوتُنَا فِي الْأَمْرِ.....

وقال ابن اسحاق: وكانت عريش لا تدري في السبل أي بعده استدعت أمر
الحسن رأياً رآوه، فتركوا الوصف على عرفه، والإضافة منها، وهم يفتنون
ويفتنون بها من الشعاع، إلا أنهم قالوا: نحن أهل الحرم نحن الخمس، ثم
دعم العربي أنه تقدم في الحج

او كانت العرب أي غير عريش والخمس وعبرهم من الحرم يفتنون
بعرفه، على أصل شريع إبراهيم على بيته وعليه الصلوة والسلام فكانوا أي
الحسن وعبرهم يتجادلون أي يتخاصمون فيما بينهم يقول هؤلاء أي
الحسن نحن أصوب، لأن من الخمس فلا نخرج من الحرم ويقول هؤلاء أي
غير الخمس نحن أصوب، لأن الله شريعة إبراهيم - على لنا وعليه الصلوة
والسلام - وأخرج بن جرير عن محمد بن مسلم المديني في قوله: **فَأُولَا**
جِدَلِي فِي الْحَجِّ؟ قال: الجدال كانت تسمى إذا اختلفت على قولين
محبين أتم من حجكم، وقد هؤلاء - محبا أتم من حجكم، وأخرج أيضاً عن
ابن زيد في قوله: **فَأُولَا جِدَلِي فِي الْحَجِّ؟** قال: كانوا يفتنون مواقف مختلفة
يتجادلون، كلهم يذني أن موقفه موقف إبراهيم

(فقال له تعالى) **وَذُ** على كل من يجادل في أمر الدين، ويدخل فيه
الجدال في الحج أيضاً **(فَاتَّكَلَى قَوْمٌ)** يدون التوا في أوله في بعض السج
ومى أكثرها بالواو، والقصوات الأولى، لأن الواو بيوت في التنزيل الجملة،
مسحاً بفتح السين، وكسرها ثمانية سبعين، أي لكل أمة من الأمم المخالفة
والتافيه جعلها شريعة حاصلة وديناً مذهباً ومملاً، **(هَمْ ذَرْبَكُمْ)** أي عابثون
وعابثون به **(فَلَا تَمُوتُنَا فِي الْأَمْرِ)** أي أمر الدين، ونحن أن عليهم ناسكك،
وبرك مخالفتك، فقد استمر الأمر إلا على شريعك، لأنه واسع لكل من عدا،

الأول: ما قال الحسن هو الجدال الذي يخاف منه الخروج إلى أنساب والتكذيب والتحجس.

والثاني: ما قال محمد بن كعب القرظي: إن خربنا إذا اجتمعوا في مسأ، قال بعضهم: حججا أنتم، وقال آخرون: بل حججا أنتم فتهاجم الله عن ذلك.

الثالث: ما في السوطي فذكر قول الإمام مالك المذكور.

والرابع: فقال القاسم بن محمد: الجدال في الحج أن يقول بعضهم: الحج اليوم، وآخرون يقولون: بل غدا، وذلك أنهم أمروا أن يجعلوا حسب الشهور على رتبة الأجرلة، وآخرون كانوا يجعلونه على العدد، فبهذا السبب كانوا يختلفون، فافقه معانيهاهم عن ذلك، لأن الأجلة مواقيت للناس والحج.

والخامس: ما قال الفصالح: يدخل في هذا تنهي ما حاولوا فيه رسول الله ﷺ في فتح الحج إلى الحرة.

السادس: قال عبد الرحمن بن زيد، حدثناهم في الحج بسبب اختلافهم في أنهم المقيم في الحج لوقت إبراهيم على بيتنا وعنده الصلاة والسلام.

السابع: اختلافهم في النسيء، فهذا مجموع ما قال المفسرون في ذلك.

ومن الناس من عاب الاستتال والبحث والظفر في العلوم والجدال، واحتج بوجوه، منها، قوله تعالى: **يُؤْتُوا جَدَالَ بَيْنِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ**، يلتضي جميع أنواع الجدال، وقوله كان الجدال في الدين طاعة لله على من كان الاستعمال به في الحج صم طاعة إلى طاعة، ومنها، قوله تعالى: **فَمَا ضَرُّوكُمْ أَنَّ يُؤْتِيَهُمْ مِنْهُمْ يَكُونَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدَثِ**، ومنها، قوله تعالى: **يُؤْتُوا تَفْصِيلًا**.

(١) سورة نمرود الآية ١٩٧.

(٢) سورة النور الآية ٢٨.

بِاللَّهِ أَغْنَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَابِ.

فَنَقُشُوهُ^(١)، نهي عن التذرع، والجمهور قالوا: إن الجدال في الدين طاعة؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْقَوَاعِدِ لِقَسَّةٍ وَلُحْنٍ﴾، ولقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلْنَا الْحُكْمَ﴾، ومعلوم أنه ما كان ذلك الجدال إلا لتفريق الدين، فلا بد من التجمع في التصور، فيحمل المذموم على اجعل في تقرير الباطل، وطلب المال والجاه، والمدحوع على الجدال في تقرير الحق ودعوة الخلق إلى سبيل الله، والمذنب عن دين الله تعالى، انتهى. (وأنه أعلم بحقيقة مراده).

(وقد سمعت ذلك) التفسير (من أهل العلم) يحتمل تفسير الآية كلها، فمن كل ما حكى مالك في تفسيرها مقول عن سلف كما تقدم مفصلاً، ويحتمل تفسير الجزء الثالث خاصة فإنه ما لم يكن تعلق آية ﴿لِيُكَلِّمَ أَنتَرُ جَعَلْنَا مَنَاسِكَ﴾ بالجدال في الحج معروفاً عند ابغضين عزاء إلى أهل العلم، وما ذكره الإمام مالك من التفسير فيه تخصيص للآية على بعض سوارده.

قال الباجي^(٢): ولا يستج حمل الآية على عمومها، فيكون الركن الجماع وكل فبيع من الكلام، والفروق كل معصية، والجدال كل مراء ممنوع فيه، فهذا كله وإن كان ممنوعاً في غير الحج إلا أنه يؤكد أمره في الحج. انتهى.

وقال الرزي^(٣): وذكر القاضي كلاماً حسناً في هذا الموضع، فقال: قوله تعالى يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون نهياً، كقوله: ﴿لَا رِبَّ فِيهِ﴾، أي

(١) سورة الأنفال: الآية ٤٩.

(٢) سورة البحل: الآية ١٢٥.

(٣) سورة هود: الآية ٣٢.

(٤) «المضي» (١٨/٣).

(٥) «التفسير الكبير» (٥/١٦٠ - ١٦٠).

لا ترأبوا. وظاهر اللفظ لتخير، فإذا حملناه على الخبر كان معناه أن الحج لا يثبت مع ر. هذه من هذه الحلال. بل يفسد؛ لأنه كالتقصيد لها، وهي حاشية من صحتها. وعلى هذا التوسع لا يستقيم المعنى إلا أن يراد بالثبوت التجميع المتعدد للحج، ويحمل التصديق على الرضاء، ويحمل التبدل على الشك في الحج ووجوبه؛ لأن ذلك يكون كفراً، فلا يصح معه الحج.

وأما حملنا هذه الثلاثة على هذه المعاني حتى يصح خبر الله بأن هذه الأشياء لا توجد مع الحج، وأما إذا حملناه على النبي، وهو في الحقيقة عدول عن ظاهر اللفظ، فقد يصح أن يراد بالثبوت التجميع وتقديماته، والمعشر من القول، وأن يراد بالتسويق جميع أنواعه، والتجديد جميع أنواعه، لأن اللفظ مضبوط، ومتناول لكل هذه الأقسام، فيكون النبي عنها نهياً عن جميع أنواعها، وعلى هذا الوجه تكون الآية عكست على الأخلاق الحميلة، والتعبد بالآداب الحسنة، والاحتراز عما يحيط ثواب الطاعات.

والحكمة في أن الله يبارك وتعالى ذكر هذه الألفاظ الثلاثة، لا أريد، ولا أنقص، هي أنه قد ثبت في العلوم العقلية، أن الإنسان فيه قوى أربعة شهوانية جسمية، ومرة غضبية سمعية، وقوة وحشية شهودية، وقوة عقلية منكبة، والمقصود من جميع العبادات قهر القوى الثلاثة أي الشهوانية والغضبية والرممية، فقل: ﴿وَلَا تَقْتُلْ﴾ إشارة إلى قهر القوة الشهوانية، وقوله: ﴿وَلَا تَسْرِقْ﴾ إشارة إلى قهر القوة الغضبية التي توجب السرقة والمص، وقوله: ﴿وَلَا يَعْصِيَا أَمْرًا﴾ إشارة إلى قهر القوة الوحشية التي تحمل الإنسان على التجادل في ذات الله وحدته وأسمائه وأحكامه، فلما كان منشأ الشر محصوراً في هذه الثلاثة، لا حرم قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلْ﴾ ولا ﴿وَلَا تَسْرِقْ﴾ ولا ﴿وَلَا يَعْصِيَا أَمْرًا﴾^{١١}، فمن قصد معرفة الله ومحبيته والافتقار على نور جلالة، والاختراط في سلك الخواص من عباده فلا يكون فيه هذه الأمور، انتهى.

كُلُّ أَمْرٍ تَصْنَعُهُ أَنْتَ تَحْتَاطِرُ مِنْ أَمْرِ الشَّيْخِ، فَالرَّجُلُ بِصَنْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ. ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي ذَلِكَ كَمَنْ ظَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: عَنِ الْوُقُوفِ بِمَعْرِفَةِ لِلرَّاكِبِ، أَيْتَرَلْ أَمْ يَتَغَفَّرَ رَاكِبًا؟ فَقَالَ: بَلْ يَغْفِرُ رَاكِبًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَوْ بِدَابَّتِهِ عِلَّةٌ، فَالْإِلَّةُ أَحَدُهَا بِأَعْدَرٍ.

(كل أمر) موصوف (تصنعه للحائض) صفة له (من أمر الحج) بيان لقوته: كل أمر، والجملة مبتدأ خبره (فالرجل يصنعه وهو غير ظاهر) والواو حالية، فإن الحائض محدثة حدثاً أكبر، فإذا جاز لها أن تعمل سائر المناسك غير الضواف، دل ذلك على أن السجدة والجنب ينعمله، فإن لمحدث أدود حالاً من الحائض والجنب مساوٍ له.

(ثم لا يكون عليه شيء من ذلك) من الغصاء والحيوان (أو) لكن (الفصل) أي المستحب (أن يكون الرجل في ذلك) المذكور في السؤال (كلمه طاهره) متوضاً (ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك) أي عدم الطهارة في هذه الأماكن يترك الاستحباب، وقال الشيخ في «المسوى»^(١) بعد قول الإمام مالك هذا: قلت: وعليه أهل العلم، انتهى.

وقال صاحب «المحلى»: وبه قال الثلاثة الدخيلة، انتهى.

(ومثل) الإمام (مالك) - رضي الله عنه - (عن الوقوف بمعرفة للراكب أيتزل) عن المركب (أم يقف راكباً) أيهما أفضل (فقال) مالك: (بل يقف راكباً) اتباعاً لفعله ^{بغيره} (إلا أن يكون به) أي بالراكب (أو بدابته عنده) وفي الشيخ المصرية علة بدله عنده، والمردى واحد (فالله أعلم بالعملى) أي أجدر بقبول العملى. فإن الأعذار تسقط الواجبات، فكيف بالمسبوبات؟

قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحَجِّ فَقَالَ: الْحَجُّ حَجٌّ لَا حَجْرَ فِيهِ عَدَا مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.....

فَرَمَزَ بِصَدْرِهِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ مِنْ شَهْدِ صَلَاتِهِ هَذِهِ، وَوَفَّقَ فَعَلْ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ نَمَّ حَجُّهُ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ اللُّغَمِيُّ: نَبَسَ بِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ الْفَرَصُ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْفُلُوحِ دُونَ قِبَلِهِ مِنَ الْفُرُوقِ إِلَى الْغُرُوبِ نَطْوَعًا، وَيَكَلِّفُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَمَةِ الْوُفُودِ مِنَ الْإِيَّانِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَعَ كَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِشْقَةِ فَيَسُو ثَمَّ بِفَرَصٍ عَلَيْهِمُ.

ثُمَّ يَكُونُ حَقُّهُ مِنَ الْفَرَصِ إِذَا دَخَلَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ الْإِنْصِرَافَ لَا مَدَّ سَوَاءً. قَالَ الْأَخْزَبِيُّ: سَاءَتْ لَمْ تَعْمَرْ عَرَبَ الشَّمْسِ دَفْعًا، وَلَمْ يَفْعَدْ، وَيَكُونُ الْفَرَصُ الْعَشِيرَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَجَلِ؛ وَالْوُفُودُ عَادَةُ يُؤْنِي بِهَا عَلَى صَفَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْفَرَصِ، أَيْ:

قُلْتُ: وَالْأَمْرُ ذَلِكَ حَسْبُ الشَّاهِدِ هَذَا الْأَمْرُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا عَلَى بَيَانِ أَمْرِ الْوُفُودِ، وَهِيَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ أَكْرَمَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ» كَمَا نَقَّاهُ فِي «تَابِ الْوُفُودِ بِعَرَفَةَ» عَنِ الْوُفُودِ، وَعَلَيْهِ حُدُودُهَا صَاحِبُ الْبَدَائِعِ وَغَيْرُهُ.

قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ حُجَّةٍ بِحَرَامِ الْوُقُوفِ (لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ) حَرْبٌ، كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ (أَيْ ذَلِكَ) أَيُّ حُجَّةٍ بِحَرَامِ الْوُقُوفِ (لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ) أَيُّ لَا يَكْفِي (أَمِنْ حُجَّةٍ لِلْإِسْلَامِ) لِأَنَّ حَرْبَهُ هَذَا تِلْكَ بِحُجَّتِهِ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ حُجَّتَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَالْمَسَافَةُ خِلَافِيَّةٌ كَمَا سَبَّأَنِي فِي كَلَامِ الْوُفُودِ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَفْصِيَّةُ.

قَالَ الْفَرِيدِيُّ^(١): قَبْلَ وَجْهِهِ كَثَرَتْ رُوحُهُ فَرَصًا حَرَّةً وَتَكَلَّفَتْ وَفَتْ إِحْرَامَهُ، أَيْ: وَغَدَّ الشَّارِي^(٢) فِي شَرْطِ الْوُجُودِ، أَيْ: الْوُجُودِ وَالْحَرِيَّةِ، وَقَالَ

(١) نَصْرَحُ الْكُتُبَ (٥/١١)

(٢) نَصْرَحُ الْكُتُبَ (٥/١١)

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحْرَمَ، فَيَحْرَمُ بَعْدَ أَنْ يَغْتَوَّ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ
الْبَلَّةِ، فَبَرُّ أَنْ يَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ اجْتِزَأَ عَنْهُ. وَإِنْ لَمْ يَحْرَمَ
حَتَّى يَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَانَ مَعْتَرِئَةً مِنْ فَاتَةِ الْحَجِّ، إِذَا لَمْ يَدْرِكْ الْوُقُوفَ
بِعَرَفَةَ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ بَلَّةِ الْمُزْدَلِجَةِ،

فَيَعْمَدُ: (يَعْمَدُ شَرْطُ التَّوَجُّوتِ وَالْوُقُوفُ عَنِ النَّفَرِ، لَا عَنِ الْجَوَارِ وَالصَّعَةِ.
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي «مَنْاسِكِهِ» مَوَاقِفَ لَمَّا يَأْتِي
مِنْ مَسَلَّتِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ الْمَذْهَبِ).

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ) هَذَا الْعَبْدُ الْمَعْنَى (لَمْ يَحْرَمَ) بِمَنْ، لِأَنَّ الْيَحْرَمُ بَعْدَ أَنْ يَمْتَقِ
ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ الْبَلَّةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ (فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ
اجْتِزَأَ عَنْهُ) يَعْنِي إِذَا سَمِعَ يَحْرَمُ بِالنَّحْرِ، وَفِي سَلَا سَمِعَ أَهْتَزَ، فَادْرَكَ أَنْ
يَحْرَمُ بِالنَّحْرِ وَيَقِفُ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ، فَإِنْ حَجَّ حِزْبَهُ عَنْ
فَرْضِهِ. لِأَنَّ إِحْرَامَهُ يَحْتَاجُ بَنِي النَّفَرِ كَذَا فِي الْمَسْتَقْبَلِ^(١)، وَالْمَسَائِدَةِ بِحَامِيَةٍ
(وَأِنْ لَمْ يَحْرَمَ) بَعْدَ الْعَتَمِ أَيْضاً (حَتَّى يَطْلُعَ) يَصْبِغُ الْمَضَارِعَ أَوْ الْعِصِي
لِسَدْحَانِ (الشَّمْسِ) فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ مِنْ تِلْكَ السَّنَةِ وَيَقِفُ عَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَ (كَانَ
مَعْتَرِئَةً مِنْ فَاتَةِ الْحَجِّ) إِذَا لَمْ يَدْرِكْ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ
الْمُزْدَلِجَةِ، قَالَ الْمَرْقَاطِيُّ^(٢)، فَيُنَحِّلُ بِفَعْلِ عِدَّةٍ، أَسْهَى.

قُلْتُ: وَلَمْ أُنَحِّضْهُ فَإِنَّ لَمْ يَحْرَمَ بَعْدَ، فَكَيْفَ تُنَحِّلُ مِنْهُ! اللَّهُمَّ! إِلَّا أَنْ
يُقَالُ: إِنْ أَمَعْنَى إِذَا لَمْ يَحْرَمَ حَتَّى الشَّمْسُ، مَلَّ أَحْرَمَ بَعْدَهُ، فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ كَلَامُ
الْمَرْقَاطِيِّ، وَالشَّيْبَانِيُّ فِي مَقَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَى الْقَائِلَةِ.

قَالَ الْبَاحِي: يَرِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْرَمَ بَعْدَ عَتَمِهِ حَتَّى يَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنَ لَيْلَةِ
النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ النَّحْرُ، وَلَا يَخْلُو أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ يَحْرَمُ، فَإِنْ لَمْ يَحْرَمَ

(١) (٢٠/٢٢)

(٢) (المرقاة، ١٣١، ١٣٢)

وَيُتَكَوَّرُ عَلَى الْعَبْدِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ بِقَضَائِهَا.

فلا شيء عليه سوى حجة الإسلام في الحظفل، ويحتمل أن يريد هذا بقوته، كان مثوله من فاته الوقوف بعرفة على تأويل أنه لبس، وأي أنه قد فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج، وهو القدوات، إلا أن يحرم به إذا ضلح الضحى من يوم النحر، فكان في وقت بعلم أنه إن أحرم طلع عليه الفجر قبل الوصول إلى عرفة، لأنه دخل في حج ينقض أنه لا يمكنه، انتهى.

أو يكون على لبس المتكبر الذي أعتق بعرفة، ولم يحرم أو أحرم بعد طلوع النحر (حجة الإسلام بقضائها) أي يؤدّيها على المور أو الترمي.

قال البجلي^(١)، يريد أنه إذا فاته الوقوف بعرفة إما لأنه لم يحرم أو لأنه أحرم قبل العترة، أو أحرم بعد العترة، فلهذا يمكنه الوقوف بعرفة، فإن حجة الإسلام بأبنة عماله لا يقضها به إلا سقطها وجوبها شيء، مما تقدم، انتهى.

وفي «الهدى» و«الوسيلة» الكبير^(٢) لا تأتي قدامة قال ابن المنذر أجمع أهل الحسم إلا من شد عليه من لا يحد خلافة على أن الحسم إذا حج في صغره وأبعد إذا حج في رقة ثم بلغ أو عتق أن عليهما حجة الإسلام إذا وحدا إليها سبيلًا، كذلك قال ابن عباس وعطاء والحسن والتميمي والتوري ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب كراهي، فلا ترمي في وفد أجمع أهل الحسم عليه.

وقال الإمام أحمد عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أريد أن أعتك في صدور المؤمنين عهدًا، أيما صبري حج به أهله، فمات أجراته؛ فإن أدرك فعليه الحج، وأبنا مسنوك حج به أهله، فمات أجراته عنه، فإن أجنبه فعليه الحج»، روى سعيد في «سننه»^(٣)، «الندوي في «مسنده» عن ابن عباس من قوله.

(١) «المعنى» (٢/٢٤٠).

(٢) (٣/٢٠٠، ٣٠١)، «المنها» (١٤/٥).

(٣) «عروة الزبلي»، في أول كتاب الحج، لأبي داود في «مسنده» (٧/٢١).

فإذا بلغ النسيء، أو عتق العبد، أو قتلها عمر محررة، فأجرته وبرقتها عرفة، وأما النسيء، أو أقرأها عن صحة الإمامة، لا تعلم فيه خلافاً، لأنه لم يحتسب شيء من أركان الحج، وإن كان النسيء أو العتق، وهذا محرمان أخذت أئمتنا عن حجة الإسلام، كذلك قال ابن عباس، وهو ذهب لموافقي ومختلفي، وقال الحسن بن العبد.

وقال مالك لا يجوزونه، وهم اختيار من يفتلونه، وقال أصحاب الرأي لا يجزئ العبد، لأن النسيء قبل حله إقراراً بعد أن احتلتم فيه الزكوة، أجروا ويؤكل لأنه لا إقراراً به، لم يبعد واجبة فلا يجزئ عن الواجب كما لو ضاع على حاله.

ولكن، أنه انزله الزكوة، حرماً، لأنه، فأجروا، كما لو أدام ذلك العام، فإن أحمداً قال فلا يوسر من بين عبد، إذا اعتق العبد، عرفة أعتقت عنه حقه، وإن أعتق جميع ثم نحر من نفسه، فعلا، يوسر، لا يخرق، وأما قوله ابن عباس، وأما قوله، إن عتق العبد، بطل النسيء، حرره، من عرفة، فإنما ليسا قبل طوع النحر، بله، النحر، فالتكلم فيما إذا كان ذلك مبيهاً، لأنها قد أنزلت من الوقت ما مضى ولو لحظه، وإن لم يعرفها أو كان ذلك، أو طلوع الشمس من يوم النحر، به، يجزئهما من حجة الإسلام، ويصدق حجها، تطوعاً، لمات الزكوة، انقضى من، ولا دم عليه، لأنها حلت، نظري بإجماع صحيح.

إذا بلغ النسيء أو عتق العبد من الزكوة، أو في وقت، وأما حجة الإمام، بالحج أو بعد ذلك، لأن الحج واجب على الفور، ولا يجوز تأجيله، مع إتمامه، وإن قامها الحج لم يفتها، لأنه، لأنه واجبة أكلها، فأنه حج، وهو أكلها، ذات من، فعلا، سفر الرجوب عليها، سواء كان ميسراً أو ميسراً، لأن ذلك واجب، فلهما بإتمامه في ميسره، ثم سقط بمواظبة.

والحائض في التكاثر يُسلم، والمجنون يفسح حكمه انفسى في صحيح ما فصله، إلا أن حديث لم يصح إجماعاً، ولو أُخبر من لم يتعمد - لأنهما من غير أهل العداوات - ويكفي حكمهما حكم من لم يعمره انتهى.

وقد أمر عبد الله في التمسيد^(١) خفف الفقهاء في المراهق وانعبد بحد ما كان بالتحج، ثم بعد ذلك جاء في رواية أن أبا بكر التوفيق، فذكر مالك في إجماعه، لا سبيل إلى إفساح الإجماع في بره، ولا لأحد، وبما وجد على إجماعهم، ولا يعمرهما حقيقة ذلك من جهة الإسلام، وفاز أبو حنيفة إن حله انفسى إجماعاً، مما يقع إجماعاً.

وقال الشافعي: إذا أحرم انفسى لم يقع قبل التوفيق بمره فوجب منها محرماً أحراً عن جهة الإسلام، وكذلك العبد إذا أحرم من سبق قبل التوفيق لم يفت بها محرماً أحراً عن جهة الإسلام، وإن وجد إلى جديك إجماعاً وأخذ منهما أسبغ، وفاز التوفيق في صفة كونه إذا جامع النسيب، ولا خروج مؤلف التوفيق، قبل جرحه وبعد مفارقة عرفات ولم يعد إليها بعد التوفيق من جهة الإسلام، وإن بلغ في حال توفيق أو بعده فعد ووقف في التوفيق أحراً عن جهة الإسلام انتهى.

وفي التهذيب^(٢) إذا بلغ النسيب نعتاً فأحرم أو أعتق النعت فصحيا لم يعمرهما عن جهة الإسلام، لأن إجماعهما انعقد لأداء النسل فلا يقبل لأداء أحدهما، وإن وجد النسيب الإجماع قبل التوفيق، زاد في جهة الإسلام جرحه، ولعله لم يفعل ذلك لم يجد، لأن إجماع النسيب غير لازم لعام الأهلية، وإذا إجماعاً انعقد فلا يملكه شيوخه من تأخير في صفة انتهى.

(١) (١٠٠٠)

(٢) (١٠٠٠)

باب تقديم النساء والصبيان

قلت: ويظهر منه وجه الفرق عند انجسية في العس في بعده إذ يكفى تحديه الأول إحصاءه دون الثاني. وبوجهه ما حكاه البخاري إذ قال: لا يجب على منى فلو صبح فغير يلى لا فحصة. بخلاف غير مكلف. فلو أحرم ثم بلغ فلو حدد إحصاءه يقع عن فحصة. والأول. وإنما يجوز له التجديد فكون شروع غير منه. بخلاف. العدد الألف إذا أتى. فإنه ليس له أن يحدد إحصاءه بالعرض لفروم الإحصاء الأول في حقه شروع. فليس له أن يخرج عنه إلا بأدائه. انتهى.

ولا يقدم عليك أن المنية استغنى في سعة التحديد بعد الخوف. فذهب بعضهم. إلى أنه صغير. وقال بعضهم: لا يعتبر. لأن بالخوف ولو لحقة ثم حج التالي. ولا يصح في سنة حضانة. وأجود الكلام على العمالة بن عابد بن عباس في حاشي البحر^(١).

(٥٦) تقديم النساء والصبيان

من مزدلفة إلى منى. قال الموفق^(٢). لا بأس بتقديم الضعفة والنساء ومن كان يقدم ضعفة أهله عند التوجه بين عوف وبسطة. وبه قال معظم السواري. الشافعي وأبو نوح وأصحاب الرأي. لا نعلم فيه مخالفاً. وإن فيه رخصاً بهم ودفعاً للمشقة كرحام عنهم والتداء بفعل نبيهم ﷺ. مروى عن ابن عباس قال: كنت حين قدم النبي ﷺ في ضيقة أهله من مزدلفة إلى منى. ومن أساء قالت: فإن رسول الله ﷺ أدرك للضعف. شغل عليهما. وترجم البخاري في صحيحه^(٣) باب من ذاب ضعفة أهله بليل. فيقول بالمزدلفة ويصعدون. ويكفون إذا عاب الضعف.

(١) النظر الزايل: ٢٦/٥٢٩

(٢) المنى: ٥١/٢٨٦

(٣) فتح مكي: ٢٣/٥٢٦.

فإن التوقى في مناسكته: إن ترك الشئ منه المردغة حرها بدم، وترك المصيبة لمعدن ثلاثاً عليه، وألغى أفضله، أسداه: أهل السبابة، والثاني رعاء الأول، والثالث من له صدر آخر كمرته ما، بخلاف ضياعه لو استغل بالسبب، أو بحاف على نفسه أو مال معه، الرابع لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات وأقبل بأرقوه، عن أمية، إلا سيء عليه، انتهى

قال ابن حجر في الشرح: قوله: رخص لهم من على سببه، وهو الأصح، ثم الأعداد مضافة للإتم، وليست محصورة لفضل ما فات عنى المذهب لدى مشي عنه المصنف وغيره في ترك الجماعة، وعن ما اعتاده كثير من رماح السنة، فهذا يحصل منه أيضاً، انتهى

وقال المزيور: رخص لهذا تفديده انصاعه من النساء والصبيان والمريض وغيرهم في ترك الحج من من المردغة، ويذهبون ليلاً للبيات معنى، وإلى المراء شرحه في عدم نزول في مردغة بالكلية، لما تقدم من قوله: وإن لم يزل قائم، قال المصنف: معنى الرخص لهم في عدم البيات بالمردغة، أنه يحصل لهم نواف البيات بها، فلا يعتبر من تأد البيات بها لير أمراً واجباً، حتى يقال: رخص لهم في تركه، قوله: فيذهبون ليلاً للبيات معنى بعد نزولهم بالمردغة قبل حفظ أرحامهم، وإن لم ينزل، عليهم، إذا غرق في ذلك من المذبح، وسيرهم، انتهى

وفي شرح المذهب: البيوتة بها ستة مؤكدة إلى الفجر، والتوقف بعد الفجر واحد، ولو ترك الوقوف بها كان دفع ليلاً فعليه دم، تركه الواجب، إلا إذا كان نعل أو ضعف به من كبر أو صغر أو يكون امرأة بخلاف الرجال، فلا شيء عليه.

(١) - شرح الكبير، (٤) ١٤٩.

(٢) - (٤) ١٤٩.

وَيَرْتَدُّ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ.

أخرجه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج، ٩٨ - باب من قدم فصفه أهل بليل.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٩ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، حديث ٣٠٤.

١٧٢/٨٦٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ أَبِي زَيْجَ، أَمْرًا مِنْ بَنِي زَيْجٍ، قَالَ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ: «يَا زَيْجُ، أَلَمْ يَكُنِ الْمُتَعَرِّسُ الَّذِي هُوَ لِرَضَى الْمَيِّتِ بِالْمَزْدَلَةِ قَدْ وَجَدَ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا نُضِيلَةُ الْوُثُوفِ مَعَ الْإِمَامِ، فَرَحَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لَفَعْلَهُمْ، أَنْتَهُ».

قلت: ومن قال بوسوب الموقفه قال بسقوفه فثبت عنهم للمعذر كقروط
الوداع عن العائض

١٧٢/٨٦٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء، عن أبي زيج أن مولاة) بالتأنيث في جميع النسخ الهندية والعصرية، ولم يذكرها أهل الرجال في الميهبات، قال الزرقاني^(١): لم سم، لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عند السائي بلفظ أن مولى بالتذكير فهو عبد الله، كما في «الصحيحين».

قلت: أخرج البخاري^(٢) في «صحيحه» برواية مسند عن يحيى عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أمه، عن أسماء: «أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت نصلي فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: لا، فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: نعم،

(١) «المستدرج» (٢/٢١).

(٢) «فتح الباري» (٢/٣٤١).

(٣) رقم الحديث (١٦٧٩)، وفتح الباري (٣/٤٢٩).

وكانت أرواحنا، فلهذا سبب حبس ربنا الحسرة، ثم رجعت، فصرخت
الصبح في سحرته، فقلت لها: يا ربنا، لا تتركنا، فقلت: يا ربني
يا ربنا، الله لا يتركنا، فقلت: يا ربني، الله لا يتركنا.

وكان الحرف (١) فراء، قد صغر، فصار هو (١) فراء، فصار
أبا عمر، فصار في سحرته، فصار في أرواح الحسرة، وقد صرح ابن
سراج بحديث عبد الله، هكذا في رواية مسند عبد بن يحيى.

وكذا: رواية مسلم (٢) عن محمد بن أبي بكر التميمي راجع حزيمة عن
سدا، وقد أخرج أحمد في مسنده، عنهم عن يحيى، وأخرجه مسلم عن
طريق عمر بن يوسف، وأخرجه الإسماعيلي عن طريق داود القطر، وانصري
عن طريق أبي عبيدة، وأخرجه عن طريق سعيد بن مسالم، وأبو أحمد عن طريق
محمد بن بكر، وأبو أحمد عن طريق جريح، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد
عن يحيى النخعي عن أبي جريح عن عطاء، أخرجه عن أسباط، وأخرجه
ماتك عمر يحيى بن سعيد عن عطاء، أن مولى أسباط أخبره، وقد أخرج
نظرائي من طريق أبي جريح الأخر عن يحيى بن سعيد.

فلما ظهر أن ابن جريح سببه من عطاء، ثم لم يبق عبد الله فأخبره عنه،
ويحتمل أن يكون مولى أسباط شيع عطاء، فصار عبد الله، فلهذا قاله
لعمري (٣)، وكلاهما عن مولى أن مولى أسباط أخبره، فلهذا قاله، كما تقدم
من السنادي برواية ابن جريح عن عطاء، وعنى هذا فلهذا أن يكون عبد الله
أو غيره، كما قاله الجاهل، وعلى صحة لفظ ثلث في رواية السواد، قال

(١) فتح الباري (٢/١٠٦)

(٢) أخرجه مسلم رقم (١٦٩٥) في الحج

(٣) مسند نظرائي (١/١٦٩)

«أما...» ثبت أبو بكر الخريزي، قال: «جاء مع أسماء ابنة أبي بكر بن أبي بصير، قالت: قلت لهما: لماذا لم يأتوا معكم؟...»
 الزرقاني^(١) لا يوافقه بين رواية الخريزي وأبو بصير عنهما جميعاً.
 - لا في عام أو عامين، انتهى.

«أما...» ثبت أبو بكر الخريزي، رضي الله عنه - (أخبرته) أي دعاه
 «قالت: قلت: من المردقة مع أسماء بن أبي بكر الخريزي، رضي الله عنه -
 انتهى بالمصنف (أخبرني) بآخريته، هو: «الطائفة آخر النبي احتلظ بصره الغمام»
 كره، في «السمع» ما كان له من «مجلس» أن لا يدركه من طنوع الفجر،
 ويحصل أن لا يدركه من طنوع الفجر، وهو الأسير، ويدركه من طنوع الفجر،
 قالت: قال رسول الله ﷺ: «بصلي أصبح يغفر»

قلت: سيؤيد الأمر ما تقدم فربما عن السجدي أنها تروى عن حماد بن
 النضر، ويؤيد الثاني ما سألني في آخر الرسالة أنها تروى عن الخريزي، ثم
 تركت، فتصير مني، وقد أبلغني على «الكثرة» الغرض بكون بعد الفجر، كما
 في حديث ابن مسعود عن أبيه، والذي يثبت عليه أن دفعه، من
 المردقة كان بعد ما كان الفجر، وهو لا يبعد في تلك الفترة إلا نحو المليون،
 وحده على الظن أنهم إلى أن كانوا يمدحوا بغيره إلى أن يقطع الحجر،
 ويحصل أنها قد عرفت بعد ما عذب العصب - «بأن طويلاً» لأنه لم يكن إلا في
 دعوت كما عذب الخريزي، انتهى.

«قالت: المردقة» (قلت: لها) أي لأسماء، (لقد جئتني بغلس) يذكر
 الأمان عليها إيمانها حسن، لما علمت أن الله الموقوف بالمردقة إلى
 الإحصاء، بل إلى غير الغلس، قال المصنف: «لا حاجة خلافاً في أن الله

(١) (٢٤١/٢٤١)

(٢) (٢٤١/٢٤١)

(٣) (٢٤١/٢٤١)

قَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَعْبُسُ ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٩٨ - باب من قدم خدمة أهله
يليل.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٩ - باب استحياب تقديم دفع الصلوة من
النساء وغيره، حديث ٢٩٧.

الدفع قبل طلوع الشمس، وذلك لأن النبي ﷺ كان يفعله، قال عمر
- رضي الله عنه -: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس،
ويقولون: أشرف نبي^(١)، كما نبئ، وإن رسول الله ﷺ حالهم. فأخاض قبل
أن تطلع الشمس، رواه البخاري^(٢)، والسنة أن يقف حتى يسفر جداً،
وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وكان مالك يرى الدفع قبل الإسفار،
انتهى.

قلت: يمكن ما لك - رضي الله عنه - يرى الوقوف بالمسعى الحرام إلى
الإسفار، كما تقدم عن الثوري، فليس عندهم مزيد خلاف، فأكثر عليها
لذلك ولما فيه من مخالفة المحتاج في ذلك، فأعلمتها أسماها ما عندها في
ذلك. (قالت: قد كنا نعبس) وفي رواية: نفعل (ذلك) أي التعجيل (مع من هو
خير منك) بكسر الكاف خطاب المؤنث.

قال الناجي^(٣): يحتمل أن يريد بذلك النبي ﷺ، فقد روي عنها هذا
الحديث مستنداً، ويحتمل أن يريد بذلك من بعد النبي ﷺ من اختلفوا بها بكر
وعمر وعثمان - رضي الله عنهم أجمعين - ولعلها أرادت بذلك التبرير
- رضي الله عنه - انتهى.

(١) نبي: جبل بالمزدلفة على يسار المذهب إلى منى

(٢) صحيح البخاري (١٦٨٤).

(٣) المتن: (٢١/٢).

١٩٣٨:٤٦٥ . وحديثي عن دكتور - أ. م. عبد الله بن

فقدان المال في حريق أو سرقة

١٦٣-١٦٢ - وحيدى غير منقحة، ص ١٠٧، بحث الحرف الميم

... ..

قلت وعنى الاولون بهم مرفوع حكاما. ونظ الى داود عليه السلام كما نصنع

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

١٧٣/٨٦٥. «ما كنت قد بلغه من طبعه من عيب» لغة: مصعراً أحد العشرة

المطوية التي تقدم، سواء انشأت من قبله أو بعده، وحسنه من السيرة التي

سیرا النوا للعبة جیو و عملا بالرحمة، فقال الماحي لم تكن دقت اعتقدك،

يَحْضُرُ أَنْ يَكُونَ قَدَمُهُمْ قَدَامَ نَمْرٍ، وَيَصْلُوا حُلِيِّ، وَلَيْسَ مَا نَقَلَهُ فِي حُلِيِّ

السلامة: ويحتمل أن تكون قد تم معالجتها بالفعل، وذلك لأن الرقعة بها

أبلغ من عذاب جهنم مثل النار، لأنه عسى أن يحرق

١٧٤/٥٦٦ - (دالت له سمع معدي أخيراً العلم) وقد رزني ذلك عن جماعة

من السجدة الثانية إلى السجدة السادسة من سورة البقرة

الشعر من يوم النحر، قال الجاهلي¹⁴: هندي كإذنة عملي وحنه نصيب يمني

(جزء ۱، حدیث از وقت ترمی النهار غایت التلیل، وفدت وعصمت الایام باجمعی

قوله: انقلب على عيني، قال: لم يعالج

المادة 10: لا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمًا بغير ما يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي، ولا أن تقرر ما لم يطلبه المدعي.

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

134276 • J. Biol. Chem. 274(26):13426-13431, 1999

قال ابن عبد البر: أحجب أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل الحصب، رماها في وقت جاء، وإن لم يأت ذلك مستحبا لها، ويروى ابن عباس قال: إذا التقى ثقتان يوم النحر بمس، قال رجلان: رعبت رعاها، فليس، فصار: لا حرج، يوم النحر، فإذا أخرجوا إلى المائل أو بردها حتى تزول الشمس من الغد، وبهذا قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال الشافعي ومحمد وأبو يوسف وأبو المعذر: من رمى قبل الوقت شئ من ذلك، فلا حرج.

وأما أبو عمر - رحمه الله - فهو - قال من قاله لم يمس حتى يغيب الشمس، فلا يرمى حتى تزول الشمس من الغد، ويرون الشيء يرمى، وأما حرج، إن قاله من أنها، لأنه سأل في يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس، وقال مالك: يرمى قبل وغلبة دم، ومروا قال لا دم عليه، انتهى.

ثم دار: وإذا أخر رمي يوم من ما بعد، أو آخر رمي، كما إلى آخر أيام الترميم، تركه الصنف، ولا شيء عليه إلا أنه يفرضه ثانية رمي يوم الأول، ثم الثاني، وثالث ذلك شافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: إن ترك حصاة أو حصاين أو ثلاثا إلى لغة رساء، وقد بكل حصاة حب حاص، وإن تركه أو رمى رماها ومثله دم، انتهى.

قال ابن رشد: ذلك أنه استعمل لفظا على أن الشيء يرمى وقف الحصب التحريم، وهو المرفوعة بعدما حصل التحريم، ثم دفع منها قبل طلوع الشمس إلى من، وأن من هذا اليوم، وهو يوم النحر، ومن حصاة واحدة بعد طلوع الشمس، وأجمع المستعملون أن من رماها في ذلك الوقت في هذا اليوم قبل رماها في وقتها، وأجس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر عبرها.

واختلفوا فبعض رمى جمرة العقبة قبل طلوع الصبح، فقل مالك: ثم يلبثنا أن رسول الله ﷺ رخص لأحد أن يرمي قبل طلوع الصبح، ولا يجوز ذلك، فإن رماها قبل الفجر أعاد، وبه قال أبو حنيفة وسليمان وأحمد، وقال الشافعي: لا بأس به، فحجته من منع ذلك فعله ﷺ، وحديث الأغبلية عن ابن عباس، وحجة من جاوز ذلك حديث أم سلمة، أخرجه أبو داود وغيره عن عائشة، وحديث أسماء.

وأجمع العلماء أن الوقت المستحب لرمي جمرة العقبة من لدن طلوع الشمس إلى وقت الزوال، وأنه إن رماها قبل غروب الشمس أجزاء، ولا شيء عليه، إلا أن مالكاً استحسب أن يرمى دعاءً واختلفوا فبعض لم يرمها حتى غابت الشمس، فرماها من الليل، أو من الغد، قال مالك: عليه دم، وقال أبو حنيفة: إن رمى من الليل، فلا شيء عليه، وإن أخرها إلى الغد، فعليه دم، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا شيء عليه إن أخرها إلى الليل أو إلى الغد، وحجبتهم أن رسول الله ﷺ رخص لرماء الإبل.

قلت: ومباني الكلام على هذا الحديث مفصلاً.

وفي الروص السريع^(١): "يرمي ندباً بعد طلوع الشمس، ويحزئ بعد نصف الليل من ليلة النحر، فإن غربت شمس يوم الأضحي قبل رميه، رمى من بعد يوم الزوال انتهى".

قال النووي في مسامكة^(٢): يدخل وقت الرمي بنصف الليل من ليلة العيد، ويؤمى الرمي إلى غروب الشمس، وقيل: يبنى إلى طلوع الفجر، قال ابن حجر: مراده به وقت الاختيار، وإلا فوقت أدائه لا يفوت إلا بأمر أيام الشريق، ثم قال النووي: إذا ترك شيئاً من الرمي فهارأ، فالأصح أنه يندري ليلاً أو قسماً بقي من أيام الشريق، سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا تدارى

يها، فلا أصبح أنه أواء لا قضاء، وإذا ما ينداءه حتى رأت الشمس من اليوم الثاني به، فلا أصبح أنه يحب عليه الترتيب. غيره أروا عن اليوم الثالث، ثم عن الخامس، وهكذا لو ترك يوم العيد روي حمزة أنه ينداءه، فلا أصبح أنه ينداءه في القيل، وفي أيام التشريق، وينصرف فيه كثران، ويكون أداء على الأصح، وينتوي كل الركنين بأنهم يعيدون أيام التشريق من غير رمي، ولا يزدى شيء من معصاتها، لا أداء ولا قضاء، ومنى نداءه في أيام التشريق فالتها أو فالت يوم النحر، فلا دم عليه. انتهى.

ونقل من الأصح ما في المسوى^(١) عن مخرج المساء: من ترك رمي يوم النحر متى غربت الشمس، أو ثلاث حصيات مينا، عليه دم، انتهى. وفي المسوى^(٢) عن مخرج المسبح: يجوز لنا وأما ما قيل: لأن القضاء لا يذوقه ويقل لا يجوز الرمي. لأنه عبادة النهار، فأنه الصوم. انتهى.

ومما قيل ما يسطه المذموم^(٣) أن يرفد رمي حمزة العنفة بدخل مطلق الصبح من يوم النحر، ويندب بعد فطوح الشمس. وروايت الأداة في كل يوم مني إلى غروب ذلك اليوم، والليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم، وينتهي وقت الضياء وهو تحريم العنفة إلى غروب الشمس من اليوم الرابع، وذلك قضاء بعد ذلك.

قال الساجي^(٤) من ترك حمزة العنفة، فذلك خطأ، وربما قبل غروب الشمس من يوم النحر، فلا شيء عليه، وإن ردها بعد غروب الشمس متى كان في أيام التشريق أو ما بعده، فعليه دم، قال مالك: ووجه ذلك أنه إذا أتاك ردف

(١) المسوى (١٣٨٨)

(٢) المسوى (١٣٨٨)

(٣) المسوى (١٣٨٨)

الأداء، قال: شيء عليه، وإذا قامه ركب الأداء لزمه التمسك على كل حال، فإن
أبرك وقت تقضاء قصي، وإن كان لم يقض، ولزمه التمسك في التوسيع انتهى.

وفي شرح الشارح^(١) أول وقت جوار الرمي مدخل بطريق البحر الذي
من به البحر، فلا يجوز قباه، وهذا وقت الجوار مع الإساءة، وأجر وقت
الأداء منلوح البحر الذي من غده، وإن وقت المحسوب من طلوع الشمس بعد
إلى الزوال، ووقت الجوار لا يجره من الزوال إلى الغروب، وفيه مع
الكرامة، ووقت تكرارها مع الجوار من العلم بانها طلوع الفجر الثاني من
الغد، ولو أخر إلى ما قبل غده إلا في حق النساء والمصحات، لا لزمه شيء من
الكرامة، ولو أخر إلى بعد بركة الدم والخصاء، وينتوي وقت النساء بغروب
الشمس في اليوم الرابع.

ثم قال بعد ذكر أيام الأضحية: وأما يوم هو الثالث من ألبالي أيامها
المخصصة، فإنه في هذه الأيام الأربعة على التاليف فدية اعتقاد، وعليه الكفارة،
أما إن لم يعد لإحرام، ولا شيء عليه عند ذلك، وهو آخر رمي الأضحية إلى
الرابع مثلاً نصف ما قبل في الرابع اعتقاد، وعليه الجوار عند الإحرام، وإن لم
يقصر حتى تمت التمسك من اليوم الرابع، فإن وقت القضاء وسقط الرمي
اعتقاد وقت، وعليه دم واحد اعتقاد، انتهى مختصر.

وهو «تبدع»^(٢): أما يوم البحر فأول وقت مد طروق الضربة، وأما
التمسك بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهذا مد، وقال الشافعي^(٣): إذا
انصف ليلة البحر دخل وقت الرمي، وذلك مقبول التوري، فلا يجوز غير مشروع

(١) شرح الشارح

(٢) مدع الشافعي (٣٣٢)

(٣) طحاوي (١٠٠٠) (١١١)

الشمس والمصباح فولتا، لما روي عن النبي ﷺ أنه قدم سبعة أهله، وقال: «لما رموا الحجرة حتى تكبروا مصحين»، حتى من الرمي هذا المصيح، وروى أن النبي ﷺ كان يبيع أصحابه أميعة بني عبد المطلب، وكان يقول لهم: «لا ترموا حجرة الحفة حتى تكبروا مصحين»^(١)

فإن قيل: قد روي أنه قال: «لا ترموا حجرة العتبة حتى تطلع الشمس»، وقد حجه سفيان، فإنه يوافق أن ذلك محمول على ما أتلفت المستحب يرفعا بين الزبنيين بفكر الإيماء، وبه يقول، وأما آخره فاجر النهار، قال أبو حنيفة: إن وقت الرمي يوم البحر بمبدأ إلى غروب الشمس، وقال أبو يوسف: بمبدأ إلى وقت الزوال، فإذا زالت الشمس، وهو الوقت، ويكون فيها حلة فدية، ووجه ذلك أن يوم فدية أن أوقدت بماءه لم يعرف إلا بالتوقف، وإذا زواله رددت الرمي في يوم البحر في الزوال، فلا يكون ما بعده وفقاً له، ولأبي حنيفة الاعتناء بذكر الأيام، وهو أن في سائر الأيام ما بعد الزوال إلى الغروب وقت الرمي، فكذلك هذا اليوم، لأنه إنما يفارق سائر الأيام في ابتداء الرمي لا في انتهاءه، فكانت سلباً في الأيام

فإن لم يرم حتى غرقت الشمس، فبرس قبل طلوع الشمس من اليوم الثاني، أخرجه، ولا يبرس عليه في قول أصحابه، وإنما في قول أبي حنيفة إذا غرقت الشمس، فقد مات برسه، وعليه التذية، وفي قول لا يبرس، إلا في سائر أيام التبرين، والمصحيح قولنا أنه يوم فدية لأن فدية الرمي بالثلث، وإن أخر الرمي حتى مطلع البحر من بعد رمي، وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة، وأبي حنيفة في يوم فدية ومحمد لا شيء عليه، انتهى

قلت: وهذا السؤال له صاحب البدائع^(٢) وكذا صاحب التذية^(٣) ونحوهما

(١) أخرجه أحمد (١٠٠٠٠٠)

(٢) إمامه المصنف (١٠٠٠٠٠)

أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَنَا جَالِسٌ مَعَهُ، كُنْتُ كُنَّا كُنَّا يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلِيِّ الْوَدَاعِ،

المسجون أسامة بن زيد) بن حارثة بن شراحيل الكلابي جئ رسول الله ﷺ ومولاه، وأبى جئ زيد بن حارثة. واختر زيد من الصحابة بأنه نزلت لم يصح في كتابه باسم أحد من الصحابة سواء، وأمه أم أيمن مولاته ﷺ. أمرو النبي ﷺ على جيش بهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهم - وقال فيه: أليم الله إن كان خليقاً بالإمارة.

وقال له ولد الحسن: اللهم إني أحبهما فأحبهما، وزوجه فاطمة بنت قيس، وكان يومئذ بين خمس عشرة سنة، وولد له في عهد النبي ﷺ، كما جزم به نحافظ العراقي. وذكره النحافظ ابن حجر، وقال: إن جده حارثة أسلم، فهذه أربعة متوالدون صحابة، وموفي النبي ﷺ، وهو من تسع عشرة سنة، سكن البصرة، ثم تحول إلى المدينة، ومات بها، وثني: بوذي القري سنة ١٥٤هـ، كذا في الإسناد، وسب السؤال عنه أنه كان ردفه ﷺ من عرفات إلى المزدلفة.

وأنا جالس معه) حكى أخرجه أبو داود^(١) والبخاري وغيرهما، ولمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل أسامة بن زيد وأنا شاهد، أو قال سألت أسامة بن زيد، ولم يتعرض شراح البخاري عن تسمية المستأجر فكف كان رسول الله ﷺ يسير) فيه إقبال الصحابة - رضي الله عنهم - بأمر الحج، وحفظ سنة نبيه ﷺ حتى يسفروا إلى حفظ حجة مشيه وإسراعه حيث أنس، ويضاهيه حيث أومض، ومازله وماقل أحواله (في حجة الوداع) فيه التسمية بذلك، وقد ورد في أحاديث كثيرة، وهو يفتح ولو، وجر كسرهما، ودع فيه الناس، علم أنه لا يتصور له بعد هذا وفاة أخرى. ولا احتسب له آخر

(١) أخرجه أبو داود (١٩٣٣)، والبخاري في الحج (١٦٦٦)، وفتح الباري (٤/٥١٨)، ومسلم في الحج برقم (٩٣٦/٢).

حين دفع^١

منه، وسنه أنه زل^٢ إذا حكة قصر الله^٣ في وسط أيام الشربة. وعرف أن
الوداع قد أتى^٤ الجميع.

قال العيني^٥: سويت به لأنه يؤد^٦ دفع الناس منها، وقال إلا التامر
بعد غامي هذا. وغلظ من كره سببها لذلك، يسمى البلاغ أهدأ لأنه قال
عنه الصلاة (استتم فيها من خلفه). وحيث الإسلام لا يبا للمر حتى فيها
بأهل الإسلام ليس فيه مشرك، انتهى.

وفي منيل العار^٧ بكبره أن يقال حجة الدع، بحكاية صاحب
«الحديث» عن ابن عباس (حين دفع) قال لما^٨ دور أن يردعه الدفع
من عرفة ويحذر أن يرد^٩ الدفع من العزلة^{١٠} إلا أنه اختصص أسامة بن زيد الدفع
من عرفة هو المشهور، لأنه كان رديف النبي ﷺ حين دفع من عرفة، وإنما حين
دفع من العزلة فإنه أردف الفضل بن عباس ولا يمنع أن يكون أسامة شاهداً
ذلك، فأخير عن الأمرين أنه قد روى عن أسامة الإخبار عن الدفع من عرفة
خاصة، انتهى.

قلت: هذا هو المتعين لما قال المحافظ، راء في رواية يحيى بن يحيى
الشيبي وغيره عن حالت في «الموطأ» حين دفع من عرفة. قال الترمذاني^{١١} لعله
في رواية ابن وضاح عن يحيى وإلا فرواية ابنه ليس فيها ذلك كأكثر رواية
«الموطأ» وإن كان المعنى عليها، انتهى.

قلت: وهو موجود في رواية محمد بن عمرو^{١٢}. وما قال الشاذلي لعله

(١) «عمدة القاري» (١/٤٦١)

(٢) «المستقى» (٣/٢٢٢)

(٣) «شرح الترمذاني» (٢/٢٤٢)

(٤) «شرح الموطأ» (ص ١٦٤)

قَالَ: إِذَا كَانَ سَبْعُ السَّاعَةِ، إِذَا وَجَدَ أَحَدٌ نَحْلًا

فِيهِدَ الْأَمْرِي بِأَيْدِيهِ فِي أَيْ يَأْوُدُ مِنْ رِوَايَةِ كَرِيمٍ عَنْ أَبِيهِ، فَعَبِهَ بَعْدَ مَا
أَخْبَرَ عَنْ كَيْفَةِ الدَّفْعِ مِنْ عَرَقَةٍ، قُلْتُ: كَيْفَ أَعْلَمُ حِينَ أَصِيبْتُمْ؟ قَالَ: رَدَدَهُ
إِنْصَلَ، وَانْطَبَتِ أَيْ فِي سَائِي قَرِينَةٍ عَلَى رَجُلِي، أَفْكَارُ أَسْمَاءَ، (كَانَ) بِحَقِّهِ
السَّيْرِ أَعْنَقُ قَالَ الْعَسِي^(١)، مَتَّحَ الْبَعِيرَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ السُّوَّيَّ أُخْرَى قَافٌ هُوَ
السَّيْرِ الَّذِي يَمُرُّ الْإِبْطَاءَ وَالْأَسْرَاحَ، وَقَالَ فِي «الْمُتَارِقِ» هُوَ سَيْرٌ سَهْلٌ فِي
سَبَاحَةٍ، وَقَالَ الثَّرَاوِيُّ سَيْرٌ سَرِيعٌ، وَقِيلَ: السَّيْشِيُّ الَّذِي يَنْحَدُّ بِهِ عَنْ أَثَدَانَةٍ،
وَفِي «الْمُتَارِقِ» أَعْنَى الْخَطْوِ الْفَسِيحِ، وَانْتَصَبَ الْعَنْقُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكُودِ مِنْ
نُطْقِ الْعَنْقِ، كَمَا فِي «الْمُتَارِقِ»^(٢)

إِذَا كَانَ وَجَدَ نَحْلًا، أَصْرَحَ، مَكْنَى فِي سَبْعِ السَّاعَةِ، بِحَقِّ الْإِسْتِدْبَةِ مِنَ السُّنُونِ
وَالشُّرُوحِ، وَفِي الْمَنْحِ الْحَصْرُ، لِحُجَّةٍ، قَالَ الْقَاسِي: يَنْحُ أَوَاوُ رَسَكُونُ الْجَمِ
فَرَاوُ مَسْجُوحَةٌ أَيْ مَكْنَى مُسْتَعْمَلَةٌ، كَمَا رَوَاهُ أَمْرُ السَّاسِمِ دَانٍ وَهَبٌ وَالْقَعْسِيُّ
وَالنَّيْسِيُّ وَطَائِفَةٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُ الْأَمْرِ مَصْعَبٌ وَبَعْضُ بْنُ تَكْبِيرٍ وَبَعْضُ بْنُ عَفِيرٍ
وَجَمَاعَةٌ، فَرَحَةٌ، نَصْرٌ أَعْلَى وَفَتْحُهَا وَسَكُونُ الثَّوَاءِ، قَالَ ابْنُ عَمَلٍ الْمَرْوِيُّ وَغَيْرُهُ:
هُوَ جَمْعُ فَجْوَةٍ أَيْ

قُلْتُ: إِذَا كَانَ رِوَايَةُ بَعْضٍ بِفَتْحِ الْفَرَحَةِ، فَفَتْحُهَا يَدْعَى بِحَقِّ السَّيْرِ الْمَصْرِيَّةِ
مِنْ السُّنُونِ وَالشُّرُوحِ عَلَى نَفْثِ الْفَجْوَةِ مَعْرُوفٌ، قَالَ الْعَبْسِيُّ: الْعَجْوَةُ وَالْفَجْوَةُ،
مَسْدُودَةٌ، قَالَ ابْنُ سَيْدٍ: هُوَ مَا انْشَجَّ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: مَا انْشَجَّ مِنْهَا، وَمَا
الْحَبَشِيُّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي «الْمَوْعُظَةِ» فَرَحَةٌ نَصْرٌ أَعْلَى،
وَفَتْحُهَا.

قُلْتُ: وَفَتْحُهَا مَعْرُوفٌ، نَحْسُ: يَنْحُ سُنُونُ وَشَدِيدًا، انْصَادَ الْمَهْمَلَةُ فَعَلَ

(١) «عَنْ الْقَاسِي» (٩١: ٦٦٢).

(٢) «مَجْمُوعُ اسْمِي» (٣١: ٢٦٦).

فأجاب، ودفعه النبي ﷺ في السرج، وفي كتاب الاحتفال: «النفس والنفسيعور في السير أن تسار الدابة أو تسير سيرا شديداً حتى تستخرج أقصى ما عنده، رخص كل شيء، منتهاه، وقال أبو عبيد: «النفس أصله منتهي الأشياء وغايتها واصلها أقصاها»، وقال ابن بطال: «تجبل اندفع من عرفة، والله أعلم». إنما هو نفس الوقت لأنهم إما يدفعون من عرفة إلى المزدلفة عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال، وعليهم أن يجمعوا بين التعرّب والتعشاء بالمزدلفة، وتلك مستها، فتدخلوا في السير لاستكمال الصلاة.

وقال الطبري: «الصواب في السير في الإفاضة جميعاً ما صححت به الآثار إلا في وادي محسر، فإنه يوضع لصحة الحديث، ولذلك قلوا أوصع أحد في مواضع السير أو العكس لم يلزمه شيء، لإجماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون معطلاً طريق الصواب، كذا في «المنبهي».

قال المرفعي^(١): «المستحب أن يقف حتى يدفع الإمام ثم يسير نحو المزدلفة على سكونة، وقيل نقول النبي ﷺ حين دفع، وقد سبق لنا أنه «الخصم»، بالوزن حتى إن رأسها أصبح مورك رحله، ويقول بيده اليمى: «أيها الناس السكينة، السكينة»، هذا في حديث جابر، يروي عن ابن عباس «أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة، فسمع النبي ﷺ وراءه زجراً شديداً وضرباً للابل، فأشار بصوته إليهم، وقال: «أيها الناس عليكم السكينة، فإن المرئيس يوصع الغنم» رواه البخاري^(٢)، وقال عروة: «سئل أسامة وأنا جالس فذكر حديث الباب، وقال: متفق عليه».

قال ابن عبد البر^(٣): «ليس في هذا الحديث أكثر من معرفة كيفية السير في

(١) «المعنى» (١٧٦/٣)

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٧١)

(٣) «الاستبصار» (١/٢٦٩)، «المعجم» (٢١٠٢/٢)

قال مالك: قال هشام: والنقص فوق العنق.

أخرجه البخاري في ٦٥ - كتاب الحج، ٩٦ - باب انسير إذا دفع من حرفة.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٧ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة،

حدث ٢٨٣ و ٢٨٤.

اندفع من عرفة إلى المزدلفة، وهو مما ينزح أنفة الحاج، فمن دونهم فعله لأجل الاستعجال للصلاة؛ لأن السرب لا تصلح إلا مع النساء، أي فيجمع بين المصلحتين الوافر والسكينة عند الزحمة، وبين الإسراع عند علمها لأجل الصلاة.

قال ابن خزيمة: فيه دليل على أن حديث ابن عباس عن أسامة قال: أفما رأيت نافته رقة بنديب حتى أتى جمعاً معمول عنى حال الرحام دون غيرها، قال الزرقاني^(١). وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن خزيمة أخرجه الشيخان وأبو داود وغيرهم مع الاختلاف بينهم في أنه من مستد ابن عباس أو أسامة، ورجح الزرقاني الثاني.

قال مالك: قال هشام: بن عروة: أو النقص فوق العنق، أي أرفع منه في السرعة. قال النووي^(٢): هما نوعان من إسراع المسير وفي النقص نوع من الرفق.

قال الشافعي^(٣): كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عروة من طريق أسد بن عباس كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه، وأدرجه يحيى الفاضل فيما أخرجه البخاري في الجهاد، بنقط: فإذا وجد فجوة فعن، والنقص فوق العنق، وكذا أخرجه سفيان فيما أخرجه النسائي

(١) شرح الزرقاني، (٢/٢٠٢).

(٢) شرح صحيح مسلم، لغزوي (٩/٢٤١).

(٣) صحيح الشافعي، (٣/٥٦٨).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ رَمَةَ سَجِيرَ
رَمَةَ فِي الْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي رَمَةَ سَجِيرَ
رَمَةَ فِي الْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي رَمَةَ سَجِيرَ
رَمَةَ فِي الْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ

(٥٨) باب ما جاء في التحرف في الحج

١٧٨/٨٧٠ - حدثني يحيى عن مالك أنه نقله: أن رسول الله ﷺ قال بعثي: «هَذَا الْمُتَحَرِّفُ وَكُلُّ مَنْ مَتَحَرَّفٌ...»

إليك تعدد قلماً ونسبها
شائداً بين التمساري دينها
مسترفاً في بطيها جنبها

وذلك قدر رمية بحجر، ويكون ملياً في طريقه. فإن الفصل بن عباس كان رديفه بخي يرمي، وروى أن النبي ﷺ لم يزل يلقي حتى رمى جمرة العقبة، فنفق عليه. وفي لفظه قال: شهدت الإفاسين مع رسول الله ﷺ، وعليه السكينة وهو كافٌ بحيد، ولبي حتى رمى جمرة العقبة، انتهى.

(٥٨) باب ما جاء في التحرف في الحج

يعني ما ورد في إثبات مشروعية التحرف في زمان الحج

١٧٨/٨٧٠ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «المعجم»: هذا يفصل من حديث جابر وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ... قال: انتهى. وقال الزرقاني^(١): أخرجه أحمد وأبو داود وأبو ماجه، وصححه الحاكم عن جابر - رضي الله عنه -.

قلت: وحديث جابر رواه مسلم أيضاً بنفسه. «تحرفت ههنا ومنى كلها منحر» فانحروا في رحالكه، الحديث. وحديث عبيد أخرجه أيضاً أبو داود. (أن رسول الله ﷺ قال) وهو نازل، إذ ذاك (يعني) مالياً في جميع النسخ المصرية. وبالأول بدل الباء في الهدية، والأوجه الأول

(هذا) أي الموضع الذي تحرفت فيه (المحرف) الأفضل أو متحرفي (وكل منى منحر)، وليس في أكثر النسخ الهدية أوكل منى منحر، بل فيها قال

(١) (ص ٢٥٧). انظر: «التحفة» (٢٤/٢٥ - ٢٦)، ولا متذكراً (١٣/٢٤).

١٢١ - شرح الزرقاني، (٢٤/٢٤).

نسي: هذا المنحر، فيكون إشارة إلى حجب مني لا إلى سوغ خالص منها،
ولقد أرى ذرة بيضاء حمر عن أبي عن جابر قال النبي ﷺ: «حدثت فهنا،
ومنى كلها منحر»، وإن في رواية ثمة: «فاحمروا في رحاككم»، وهو أمر بزيادة
لا إيجاب ولا نسي، قال ابن استن: «حمر النبي ﷺ عند الحمره الأولى التي
تلي المسجد».

قال الحافظ: «إنه نسي» من غير إخرجه القاهلي من طريق ابن جريح عن
طوس، قال: «كان يقول النبي ﷺ يسي عن يساء المصطفى، قال: وقال غير
طوس من أشباحه مثله، وراد: «وأمر نسائه أن يزلن جنب الدار يعني»، قال
ابن النبي: «ولنحمر به فصيلة على غيره». لقوله ﷺ: «هذا المنحر وكل منى
منحر»، انتهى.

قلت: «نسي» إني كنت أثار البخاري بإدخاله في «مصححه» باب المنحر
في منحر النبي ﷺ «سي»، وذكر فيه أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - «كان ينحر
في المنحر». قال عبيد الله التراوي: «منحر رسول الله ﷺ»، قال الحافظ: «
وظهر حديث جابر المنحره هنا. وكل من منحر، أي نحره ﷺ بذلك استكون
وفع عن اتفاق لا نسي». يعنى مالكاً، ويمكن كان ابن عمر - رضي الله عنهما -
ضحية الأبرار، وقد روى عمر بن شبة في كتابه عن عطاء: «قال: كان ابن عمر
- رضي الله عنهما - لا ينحر إلا بسنن، رحى ابن بطال قول مالك في المنحر
يعنى للحاج، والمنحر بمكة للمحصر، وأطلق في تقرير ذلك وترجيحه ولا
خلاف. وإن اختلف في الأصل، انتهى».

قلت: بل يحسد عند مالك النحر منس بثلاثة شروط تقدمت في «جامع
الهدى»، وهي أن سبق به في إحرام حج ووقف به بعرفة وإن منحر في أيام

وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ: هَذَا السَّحَرُ، بِغَيِّ الْمَرْوَةِ، أَوْ كُلِّ فُجَاجٍ مَكَّةَ
وَقَلْبَتِهَا مَحَرًّا

أَخْرَجَهُ عَنْ حَابِرٍ، أَبُو دَاوُدَ فِي ١١ - كِتَابُ الْحَجِّ: ٦٤ - بِإِسْنَادٍ
يَجْمَعُ

وَابْنُ مَاجَةَ فِي ٢٥ - كِتَابُ الْمَسَافِكِ (الْحَجِّ)، ٧٢ - بِإِسْنَادٍ

النَّحْرُ ثُمَّ قَالَ الدَّسُوقِيُّ^(١): أَمَّا الْمَذْبُوحُ بِمَعْنَى خَالِ الْفَصْلِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ
الْأُولَى، وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ دُونَ حِمَاةِ الْعَفْصَةِ مَا يَلِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَنَى،
الْخَطِ.

(وَقَالَ) بِمَعْنَى (فِي الْعُمْرَةِ) إِشَارَةً إِلَى الْمَرْوَةِ (هَذَا السَّحَرُ) الْأَفْضَلُ (بِمَعْنَى)
يَنْفَعُ لِإِشَارَةِ (الْمَرْوَةِ) مَقْعُودٍ بِمَعْنَى، قَالَ النَّبَاجِيُّ^(٢) حُصْنُ الْمَرْوَةِ^(٣) هَذَا
الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْنَعُ نَهْيٌ وَلَا لَهْدٌ بِمَعْنَى، فَدُشِّرَ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَقَالَ: هَذَا
السَّحَرُ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ لَهَا، اِنْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا أَيْضًا مَبْنًى عَلَى مِلْكِ الْمَالِكِيَّةِ، فَعِنْدَهُمْ إِذَا انْتَفَتِ الشُّرُوطُ
الثَّلَاثَةُ، فَعَمِلَ النَّحْرَ حَيْثُ دُجِبَ مَكَّةَ، وَلَا يَجُزِي سِوَى وَلَا غَيْرُهَا، كَمَا تَقْدِمُ
النَّصُّ بِدَلَالَةِ عَنِ الْقُرْدِيرِ.

(وَكُلُّ فُجَاجٍ مَكَّةَ) مَكْرُ الْفَاءِ وَجَمْعُ فُجَاجٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَهُوَ لُغَرِيٌّ
لِوَسْطِ بَيْنِ الْجَبَلَيْنِ (وَطَرْفُهَا) جَمْعُ طَرْفٍ (مَنْحَرٌ) بِجُورِ النَّحْرِ فِيهَا، قَالَ أَبُو
عَدٍ أَمَّا لَكَ: يَرِيدُ كُلُّ مَا قَارَبَ بَيْتَ مَكَّةَ مِنْ مَنَاجِحِهَا وَطَرْفِهَا مَحَرًّا، وَكُلُّ مَا
تَأَخَّرَ فَلَسَ مَنْحَرًا

قَالَ النَّبَاجِيُّ^(٤): بِمَعْنَى أَنَّ الْمَرْوَةَ وَإِنْ اخْتَصَّتْ بِبَعْضِهَا ذَلِكَ، فَإِنْ سَافَرَ

(١) حاشية الدسوقي: (٨٦/٢).

(٢) المختصر: (٢١/٢).

(٣) كما في الأصل (العصاة - العصرة)، أي منى.

(٤) المختصر: (٢١/٢).

طرفها ومواضعها يجرى النحر فيها، فكأن ما لا يصح نحره بمعنى لعدم صفة من الصفات الثلاثة التي ذكرناها، فإنه لا ينحر إلا بمكة؛ لأنه لا منحر لمهلي غير منى ومكة، ثم المنحر بمكة مكة نفسها وما يلي بيوتها من منازل الناس، قاله مالك. وسئل محمد بن دينار عن المنحر في فجاج مكة أو ذي طوى، فقال: من نحر في فجاج مكة أجزاء، وررر أشهب عنه: لا يجرى أن ينحره عند ثنية العذابين، وفي «المعلونة» من رواية عيسى عن ابن عباس: لا يجرى بذي طوى، ولا يجرى حتى يدخل مكة، ولا أهم إلا أن مالكا قاله.

قال الباجي: ووجه قول مالك أن ما له حكم لمدينة أي البلدة فإنه منحر، وما ليس له حكم المدينة فليس بمنحر، وحسن ابن القاسم قوله **بمكة**: «كل فجاج مكة منحره على أنه يريد بالفجاج ما دخل القرية، وأن اسم مكة داخل مختص بها» لأنه قد نص على أن ليس لذي طوى حكمها مع كونها أيضاً منصلاً بالمدينة انتهى. وحكى ابن رشد^(١) عن مالك: إن نحر للحج بمكة وللعمره بمنى أجزاء انتهى.

قال الفردوس^(٢): والنحر بمعنى بالشروط الثلاثة وإلا بأن انتفت هذه الشروط أو شيء منها، فمحل نحره مكة وجوياً، فلا يجرى بمنى ولا غيرها، قال السوقي: قوله: مكة أي البلد لا ما يليها من منازل الناس، وأفضلها الحرم، لحديث الباب، فإن نحر حرجاً عن بيوتها، إلا أنه من لواحقها، فالشهور أنه لا يجرى كما هو قول ابن القاسم انتهى.

وهذا كله عند المالكية، وأما عند الشافعية فتخصيص منى ومكة لهما باعتبار التدب، وأما الجواز ففيه التحريم كل سواء حتى حكى على ذلك

(١) «بغاية السجدة» (١/٣٧٨).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٤٢٦).

الإجماع أيضاً غير واحد من تلك المذاهب، وقد عرفت أن حكاية الإجماع ليس بوجه مع خلاف ذلك في ذلك.

دل الجصاص في «أحكام القرآن»^(١) في قول تعالى: ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلنَّاسِ عَلَى النَّاسِ مِلًّا﴾: المراد باليد هنا الحرم كله، إذ معلوم أنه لا تذبح عند الميت ولا في المسجد، فدل على أن الحرم كله، فغيره مذكور الميت؛ إذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالميت، وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿قَدْ يَأْكُلُونَ كُنُوزَهُمْ﴾^(٢)، ولا خلاف أن المراد الحرم كله، وقد روي عن جابر مرفوعاً: «مَنْ كَلَّهَا مَحْرًا، وَكُلَّ فُجَاجٍ مَكَّةَ مَحْرًا»، انتهى.

ونقدم في شرح آية الصيد تحت قوله تعالى: ﴿قَدْ يَأْكُلُونَ كُنُوزَهُمْ﴾، أن ما لكأ - رضي الله عنه - لا يجزئ لمن نحر هديه في الحرم، إلا أن ينحره بمكة؛ وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجزاء، انتهى.

قلت: وبذلك قاس الحافظ

قال الحافظ^(٣) السنة لنحر معنى؛ لأن النبي ﷺ نحر معنى، وجئت نحر من الحرم أجزاء، لقوله ﷺ: «كُلُّ مَنْ مَحْرًا، وَكُلَّ فُجَاجٍ مَكَّةَ مَحْرًا وَطَرِيقًا». رواه أبو داود، انتهى.

قلت: ورواه مسلم أيضاً، قال النووي في «شرح»^(٤): قال أصحابنا: يعزى نحر المهدي رحمه الحيوانات في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق

(١) (١/٢٤٣).

(٢) - سورة الحج: الآية ٣٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٤) المعني: (٥/٤٠٢).

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي (٨/١٩٦).

١٧٩/٨٧١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ وَالِدِيَّ عَنْ نَحْبِيلِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: حَرَّمَ اللَّهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَمْسَ أَبَالٍ بَقِيْنَ.....

الْحَاجُّ النَّحْرَ مَعْنَى، وَأَفْضَلُ مَوْضِعٍ مِنْهَا مَوْضِعُ نَحْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا قَارَهُ، وَالْأَصْلُ فِي حَرْفِ الشَّعْرِ أَنَّ شَعْرَ فِي الشَّرْعِ.

وفي «الترغيب والترهيب»^(١): «يُتَعَيَّنُ الْحَرَمُ لَا مَعْنَى لِمَكْنٍ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: قَبْلَهُ: لَا مَعْنَى، أَيُّ مَعْنَى لَهَا فِي «الْمَبْسُوطِ» مِنْ أَنَّ النِّسْبَةَ فِي الْهَذَا مَا آتَاهُ النَّحْرُ بِمَعْنَى، وَفِي غَيْرِ أَبَالٍ النَّحْرُ، فَسَكَنَ فِي الْأَوَّلَى. مَشْرَحُ اللَّذِي، انْتَهَى.

١٧٩/٨٧١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيَّةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: خَرَجْنَا وَاخْتَلَفَ فِي عِدَّتِهِمْ، كَمَا تَقْدِمُ بِي حَدِيثُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي بَابِ إِفْرَادِ الْحَجِّ (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مِنَ السَّبْعَةِ عَشَرَ مِنْ هَجْرَةِ الْخَمْسِ أَبَالٍ بَقِيْنَ) قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: مَفْهُومِي أَنَّ تَكْوِينَ قَالَتُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ، وَلَوْ قَالَتْهُ فَلَهُ لَقَالَتْ: إِنْ بَقِيَ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ^(٢): «يَبْدُو عَلَى مَرِّ مَنَعِ إِضْلَاقِ الْقَوْلِ فِي التَّنْوِيخِ، لَوْلَا يَكُونُ الشَّهْرُ نَافِصًا، فَلَا يَصِحُّ التَّكْلَامُ، فَيَقُولُ مَثَلًا: الْخَمْسُ إِنْ بَقِيْنَ، بِزِيَادَةِ الشَّرْطِ، وَحُجَّةُ التَّحْجِيرِ أَنَّ الْإِضْلَاقَ يَكُونُ عَلَى الْعَالَمِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي لَيْلِ الْقَدْرِ: ثَلَاثَةٌ بَقِيْنَ، وَسَاعَةٌ تَبْقَى^(٣)، وَفِي تَجَمُّعِ الْعَوَائِدِ بِرَوَايَةِ الشَّرْمُزِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَفَعَهُ «الْتَمِسُوهَا فِي تَسْعِ يَمِينٍ أَوْ سَبْعِ يَمِينٍ...» الْحَدِيثُ، وَلَقَدْ الْحَافِظُ فِي مَوْضِعٍ أُخَرَ، فَاسْتَعْمَلَ الْفَصَحَ فِي التَّوْبِيحِ، وَهُوَ مَا دَامَ إِلَى النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّهْرِ يُؤَوِّجُ مَا

(١) (٢٧٨/٢)

(٢) «تجريد» (٣/١٠٧).

من شئ الله... ..

حجاً، وإذا دخل انصرف الثاني يؤرخ به، يعني انتهى، (من دي الشعلة) خارج
نفاذ وكسرها، سمي بذلك لأنهم كانوا يقدحون به عن القدر، وعلى الماروج
لقد وقع في حديث حمزة وقع في حديثه من عباس أيضاً

وأخرجه البخاري رحمه الله: اظهر النبي ﷺ من الضحية بعدما دخل وأهزم
ببسر إزاره وودعه، وأصبح في الحليفة، وكان واجاهه حتى استوى سائر
الصداء أهل هو وأصحابه، وذلك الحرس لميل من دي الشعلة، الحديث، وفي
التموافق - رواية السامي عن جابر بن جرح رسول الله ﷺ لحسن بشر من
دي الشعلة وجرحاً معه، الحديث، وانشط أهل النعمان من شرايح الحديث
وفيه التواريخ في يوم غديره بختة ولحسن شرايح على ثلاثة أنواع:

الأول: أنه يوم خرج يوم الجمعة، وهذا ظاهر السلفاء بأبناء الروايات
الصحيحة، وإلا أن الفن في التهدي: "مما بهم آخر لعظيم، ذكر الطبري
في حجة امدوع أنه خرج يوم الجمعة بعد الصلاة، وأبدي حمزة على عدا
الوهم الصحيح فونه في الحديث: "خرجت أنت بغير"، يعني أن هذا لا يمكن، إلا
أن تكون الخروج يوم الجمعة، إذ تمام شئت يوم الأربعة، وفي ذي المعجة
كان يوم الخميس بلا ريب، وهذا خطأ في حشر، فإنه من المعلوم لدى لا ريب
و، أنه على الظاهر يوم حوجه بالمدينة أربعاً والعصر لدى الحليفة ركعتين،
انتهى.

ثبت كرون مبدأ في الجمعة يوم الخميس إحصاءه، لا خلاف في ذلك
بين المحدثين، ولا المأرجحين؛ إذ دفعوه بختة بعرفات كان يوم الجمعة، ولا
خلاف في ذلك إلا ما حكى ابن السمع عن الواقدي، أنه قال: كانت لرفعة يوم
الست، وهذا لم يلقه أحدا غيره.

القول الثاني: ما ذهب إليه غير واحد من شراح الحديث والمؤرخين أن خروجه ﷺ من المدينة كان نلت يقين من ذي القعدة يوم الخميس وهو مختار ابن حزم في تحفة الوداع^(١)، كما حكاه عنه ابن القيم في «الهدى»، وبسط في الرد عليه مع ذكر كلامه مفصلاً، وهو أيضاً مختار النجدي في «شرح البخاري» وبسط في إثباته، وأولاً ما ورد من حديث عائشة وابن عباس لخمس يقين إلى أن التمراد في هذين الحديثين الركوب والارتداد والخروج من ذي الحليفة، وهو ظاهر حديث ابن عباس عند البخاري المتقدم قريباً لفظه، لكن ما ذكره البخاري في باب الخروج من آخر الشهر^(٢) عن ابن عباس: «انطلق النبي ﷺ من المدينة لخمس ليل يقين من ذي القعدة». الحديث، يأبى عن ذلك الترجيح.

ويؤيد هذا القول أيضاً ما حكاه العيني^(٣) عن النوافذي عن أفلح بن حميد عن أبيه عن ابن عباس: أن هلال ذي الحجة كان ليلة الخميس اليوم الثامن من يوم خروجه ﷺ، انتهى. وبه حزم الشيخ محيي الدين ابن عربي في «المسامرات» إذ قال: وخرج رسول الله ﷺ حامداً إلى مكة، فأخذ على طريق الشجرة، وذلك يوم الخميس لست يقين من ذي القعدة بعد أن صلى الظهر بالمدينة، فصلى العصر من ذلك اليوم بذي الحليفة، ويات ليلة الجمعة إلى أن قال: واستهل هلال [ذي] الحجة ليلة الخميس اليوم الثامن من يوم الخروج من المدينة، انتهى.

والثالث: مختار المحققين منهم أن خروجه ﷺ كان لخمس يقين من ذي القعدة يوم السبت، وبه حزم ابن القيم في «الهدى»، وهو مختار الحافظ في «التقديح»^(٤) إذ قال في حديث ابن عباس: «أن خروجه من المدينة كان لخمس يقين من ذي القعدة»، أخرجه البخاري في الحج، وأخرجه هو ومسلم من

(١) «نظم البخاري» (٢٧٧/٢).

(٢) «فتح الباري» (٤٠٧/٢).

حيث عاشت مثله، وعزم ابن عزم بأن عروجه كان يوم الخميس، وفيه نظر؛ لأن كون ذي النجعة كان يوم الخميس قطعاً، لما ثبت وتواتر أن وفوفه يعرفه كان يوم الجمعة، فتعين أن كون الظاهر يوم الخميس، فلا يصح أن يكون عروجه يوم الخميس، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن أنس: صلى الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، وأنه صلى في المدينة ركعتين، فدل على أن عروجهم لم يكن يوم الجمعة، فما بقي إلا أن يكون عروجهم يوم السبت، وبحال قوله من قال: «الحمد لله» أي إن كان الظاهر ثلاثين، فانقضى رد حـ تسعاً وعشرين، فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس، ويهدأ نكاح الأخبار، هكذا جمع الحفاظ عماد الدين بن كثير^(١) بين الروايات

وقال في موضع آخر: كما أجاب به جمع من العلماء. ويحتمل أن يكون الذي قال: «الحمد لله» أراد قسم يوم الخروج إلى المدينة انتهى. وقوي هذا لصح قول حابر، أنه خرج لحسن يقين من ذي النجعة أو أربع، وقال دعواه بخلاف مكة صباح رابعة، كما ثبت في حديث عائشة، وذلك في يوم الأحد، وهذا يؤيد أن عروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم، فيكون مكثه في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى، انتهى

وقال في موضع آخر: ويؤيده ما رواه ابن سعد ولحاكم في «الإكبر»: أن عروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٢): وجه ما أخرجه أن الحديث صريح في أنه خرج لخمس بقين، وهي يوم السبت والأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء، فهذه

(١) انظر «المدة والهاية» (٢/١٣١).

(٢) «مدارج السالكين» (٢/٩٨).

«لا يرى إلا أنه الحج»

خمس. وعلى قول ابن حزم يكون حروجه تسع فحين، فإن لم يعد يوم الخروج كان تسعاً، وأيهما كان فهو خلاف الحديث، وإن اعتسر الثباني كان حروجه تسعاً ثباتاً فحين لا خمس، فلا يصح الجمع بين حروجه يوم الخميس، وبين بقائه خمس من الشهر النبوي، بخلاف ما إذا كان أخرجه يوم السبت، كان الساقى يوم الخروج خمس فلا شك، ويؤكد عليه أن النبي ﷺ ذكر لهم في خطبة نأى لإحرام، وما ليس المنع من التلبية على مبرء

وتظاهر أن هذا كان يوم الجمعة، لأنه لم يعمل أنه جمعهم، وما في فهم تصوير الخطبة، وقد نهد ابن عمر - رضي الله عنهما - هذه الخطبة بالمدينة على منبره، حتى، وإن حرم صاحب الخمس، وغيره

قلت: ويؤيده أبو عبد الله الأحماد الذي ذكرها البخاري في صحيحه، بين منحه المدينة في المدينة، توافق أمه ما هذه المنازل التي تذكر في حقه لردع، ويؤيده ما قال الحافظ ابن مكنه رحمه الله كان في الطريق ثمان ليل.

(ولا يرى) بضم السين أي لا يطر حتى ما فسفته أكثر الشراح، فإن العيني: حصة من محل النسب حتى لحال (إلا أنه الحج) هكذا في الصحيحين وغيرهما من رواية أبي الأسود عمها خرجنا مع رسول الله ﷺ لا يرى إلا الحج، والبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عمرو بن عبد الله مهملين بالحج، ولعمري عن القاسم عمها «لا يذكر إلا الحج»، وأنه أيضاً عمين بالحج، وشكل على هذه الروايات ما تقدم في أفراد الحج عنها فخرجنا مع رسول الله ﷺ من أهل بصرى، ومن أهل حجة وبصرى، ومن أهل بصرى بالحج

فحمل الزرقاني^(١) وغيره من شراح الحديث الروايات الأولى على قول

(١) شرح الزرقاني (١/٣٢١).

فَلَمَّا ذُنُوتْنَا مِنْ مَكَّةَ

الأمر؛ إذ خرجوا من المدينة لا يرون إلا الحج، لما كانوا يعهدون من ترك الاعتماد في أشهر الحج، والروايات المنقضة لأنواع الحج على آخر الأمر، إذ بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، ويجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، وجمع بينهما البخاري بأن قولها: «لا تذكر إلا الحج»، أي ما كان قصداً الأصلي من هذا المقتر، إلا الحج بأحد أنواعه من التمران والتمتع والإفراد، معاً من أريد، ومما مر فردد، ومما من تمتع، انتهى.

فعلى هذا يكون الاستثناء باعتبار الأنوع الأخر من سفر الجهاد وغيره، وقال ابن القيم: فائدة العجب، أبطل بالمشتمع أنه خرج لغير الحج، بل خرج للحج شتمعاً، كما أن المحسل لتجنبه إذا بدأ فتوضاً، لا يستمع أن يقال: خرجت لعل الجنابة، انتهى.

وأصاب عبد الشيخ في «البدن»^(١) عن تقرير القطب الكنگوهي - رحمه الله - بأنها أصافته إلى نفسه محاذراً، كما أضافه في قولها بعد ذلك: «ولما قدمت نطوفنا»، ومن المعلوم أنها كانت حائضاً بعد ذلك، وإنما نسبت فعل الجماعة إليها، انتهى.

قلت: والمراد بقوله: «كما أصافته بعد ذلك» في أبي داود من رواية الأسود، وقد أخرجه البخاري أيضاً بنقطة: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قمنا نطوفنا بالبيت»، الحديث، رفيد أيضاً قلت: فحضت فلم أطف بالبيت، قال الحافظ: قوله: «نطوفنا» أي غيرها لقولها بعد: فلم أطف، فإنه يبين به أن قولها: نطوفنا من العام الذي أريد به الخاص، انتهى.

(فلما ذنوتنا) أي فرساً (من مكة) وكان ذلك بسرعة، كما جاء عن عائشة، وقد أضاف بعد وصولهم مكة حين فرغوا من طوافهم بالبيت وسعيهم، كما في

(١) «قال المجهول» (٨/ ٣٩٠).

أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَحِرَ مَنْ يَكُونُ مَعَهُ هَدْيٌ.....

رواية حارث - قال الزرقاني^(١): وبحسب - كما قال عياض وغيره - أنه قاله مرتين من الموصفين، وأن الأوضة كانت آخرها لما أهرمهم ففسح الحج إلى العمرة، انتهى. وقال ابن القيم: فلما كان يصرّف فأك لأصحابه. من لم يكن معه هدي، فأحب أن يجعلها غيره فيفعل به. ومن كان معه هدي فلا، وهذه رسة أخرى يروق التخصر عند السيف، فلما كان بمكة أمر بأمر احتما من لا هادي معه. أن يحلّ عبدة ويحلّ من إحرامه، ومن معه هدي أن يقيم على إحرامه.

أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَحِرَ مَنْ يَكُونُ مَعَهُ هَدْيٌ (بَابُكَانَ أَتَدَانَ وَخَفَةُ زِيَادِ أَنْ يَحْرِمَ الْأَوَّلَ وَشَدَّ الْكَنْزِي لَعَالِ اسْمُ لَهَا يَهْدِي إِلَى التَّحْرِيمِ مِنَ الْأَعْمَارِ).

قال الجاهلي^(٢): وإنما أخذ به بذلك لأن من كان معه هدي قد قلده أو اشعره. فحكمه أن لا يحل حتى يحرم لقوله تعالى: وَلَا تَحْلُوا نَفْسَكُمْ حَتَّى يَنْتَحِرَ فَتَذَرُوهَا^(٣)، من كان معه هدي. بشي على إحرامه وأردف الحج على غيره، وبحسب أن يكون من لم يكن معه هدي. هو الذي أحرم بالعمرة، فلذلك أمر أن يحل من عمرته، ومن كان معه هدي أحرم بحج، فلذلك لم يحل من حجه حتى أتمه. ويؤيده حديث عبدة عن عائشة بمقدم، وهو قولها: «أما من أهل بكرة وحل، وأما من أهل بحج، أو جمع الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر، انتهى».

قلت: وهما لا احتمال بعيد، فإيه لم يزل على هذا الاحتمال أحد من خارج الحاج إلى العمرة، وقد تضمنت الترمذيات على ذلك. وإنما حديث عبدة الذي أتى به هذا الاحتمال، تقدم معناه في إفراد الحج.

(١) شرح الرطابي (٢: ٣٢٤).

(٢) الترمذ (٣: ٦٥).

(٣) عبدة، انتهى، الآية ١٩٦.

إذا ضاف بالبيت، ومنعوا بين المرفق والمرفق، أن يحل.

(إذا ضاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة أن يحل) يفتح أوله وكسر ثانيه، أي بصير خلافاً، وهذا هو فتح الحج إلى العسرة. قال النووي في المشرح مسلم: "احتلف العلماء في هذا الشيخ، هل هو خاص للصفاة تلك السنة خاصة، أم باق لهم وأمرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج، وليس معه عدي، أن يقبض إحرامه عمره، ويتحلل بأعضائها، وقال مالك وشافعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة: هو مختص بهم في تلك السنة، لا يجوز بعدا، وإنما أضروا به تلك السنة، ليخالفوا ما كانت عليه الحال في من نحرى العسرة في أشهر الحج.

ومما يستدل به للجمهور حديث أبي در عند مسلم: "أبى العسرة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فصح الحج إلى العسرة، وفي كذب النسائي عن العازر بن بلال عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله فصح الحج لما خاصة أم للناس عامة؟ فقال: هل لنا خاصة، وأما الذي في حديث سراقه: "أعذنا هذا أم لا؟ فقال: لا أعذ، فسمعت حواشي العسرة في أشهر الحج، انتهى.

وقال ابن رشد: "يؤكد من التمتع يختلف العلماء فيها، أحدهم فصح الصبح في عسرة، وهو تحويل السنة من الإحرام بالصبح إلى العسرة، فجمهور العلماء، يكرهون ذلك من الصدر الأول، وفتحها، لأصغر، وذهب ابن عباس إلى جواز ذلك، وبه قال أحمد ودود، وكثيرون منفقون على أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه عام حج يفتح الحج في العسرة، وبهذا تسلك أهل الظاهر والجمهور، رأوا ذلك من باب التحصير، واحتجوا برواية العازر بن بلال عن

(١) (١٨٧٩/١/١٨٧٩)

(٢) (١٨٧٩/١/١٨٧٩)

وَأَبَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ غُلَّتًا، بَوَّذَ النُّحْرَ، بِالْحِمِّ نَحْرًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟

أَيُّهُ: قُلْتُ: - رَسُولُ اللَّهِ، أَمْسَحَ لَنَا خَاصَةً أَمْ نَحْرًا بِعَيْنَا؟ قَالَ: «لَنَا خَاصَةٌ»، وَهَذَا لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ أَفْعَالُ انْظَاهِرَ صِحَّةُ بَعَارِضٍ لَهَا الْعَمَلُ الْمَقْدُمُ

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: مَتَمِّتَانِ كَانَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا وَأَعَادَبَ عَلَيْهِمَا مَنَعَةَ انِّسَاءِ وَمَنَعَةَ نَحِيجٍ، وَرَوَى عَنْ عَدْنَانَ أَنَّهُ قَالَ: مَنَعَةُ الْحِجِّ كَانَتْ لِي وَلَيْسَتْ لَكُمْ، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: مَا كَانَ لِأَحَدٍ عَدْنًا أَنْ يَحْرِمَ - نَحِيجٌ - ثُمَّ يَفْسُخَهُ فِي عِمْرَةٍ، هَذَا كَلَمٌ مَعَ ظَاهِرِ قَوْلِهِ نَعَالِي: «وَالْتَمُّوا الْحِجَّ وَالْقُرْآنَ بِذِيكَ»^(١)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ اتَّبَعَ فَعَلَ الْمُصْحَفِ، حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ عَلَى أَنَّهُ لَخَاصٍ بِهِ.

قُلْتُ عَائِشَةَ: لَدَعْنِي مَصِيبَ الذَّنِّ وَكُسرِ الْخَاءِ سَبَبًا لِمَنْعَتِهِمْ (عَلَيْنَا يَوْمَ النُّحْرِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظُّلْمَةِ، أَيُّ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ (بِالْحِمِّ نَحْرًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟) اسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ ﷺ قَدْ مَسَّ ذَنْهَرَهُ، فَقَدْ تَرَجِمَ عَلَيْهِ الْحَوَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» قِبَابَ دِجِ الرَّجُلِ الْبَصَرُ عَنْ سَنَانِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، قَالَ الْعَافِي^(٢) وَغَيْرُهُ مِنْ سَنَانِهِ. أَمَّا قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَأَعَدَّهُ مِنْ اسْتِغْنَاءِ سَائِلَةٍ مِنَ اللَّحْمِ، وَبِمَا كَانَ دَسَخَ بَعْلَمَهَا لَمْ يَحْتِجْ إِلَى لَاسْتِغْنَاءٍ، نَكُنْ نَيْسَ ذَلِكَ دَافِعًا لِاحْتِمَالِ فَيَحْضُرُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَهَا ذَلِكَ نَقْدَمُ بَارٍ يَكُونُ اسْتِأْذَنَهُ فِي ذَلِكَ، فَكُنْ لَمَّا أُذْهِلَ الْحِمُّ عَلَيْهَا، احْتِمَالُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي وَفَعَ الاسْتِئْذَانُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَاسْتَفْتَيْتُ عَنْهُ ذَلِكَ، انْتَهَى.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ^(٣) بَعْدَ حَدِيثِ السَّبَبِ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ اسْتِأْذَنَهُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ تَغْشِيَةَ الْإِنْسَانِ عَنْ غَيْرِهِ، مَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. انْتَهَى. وَهَكَذَا حَكَى الْقُدَوِيُّ مِنَ الطَّبِيسِيِّ.

(١) سورة النحر: الآية ٩٦.

(٢) فتح الباري (٣/٥٥١).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٨٧٤).

فَقَالُوا: نَحْرٌ.....

فَقَالُوا: نَحْرٌ هَكَذَا. فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ وَالتَّبَخِينِ مِنْ رِوَايَةِ مُلْحَنَانٍ بْنِ مَلَّاحٍ عَنْ سَحْبَى ذُبَيْحٍ، قَالَ: أَسَاجِي^(١)؛ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَوَى ذَلِكَ عِنْدَ الرِّوَاةِ، تَلَحُّثٌ عَنِ الذِّكَاةِ بِأَيِّ التَّبَخُّطَيْنِ أَمَكْنَهُ، مَعَرَّ عَنْهَا مَرَّةً بِالتَّبَخُّعِ، وَمَرَّةً بِالنَّحْرِ، وَتَمَّجَمَ النُّحَارِيُّ عَلَى سَهْبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ بِتَلْفُظِ الدَّبَحِ.

قَالَ: الْحَافِظُ^(٢)، أَمَا التَّعْبِيرُ بِالدَّبَحِ مَعَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ يَلْفُظُ النَّحْرَ، فَاسْتِثْنَاءٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، وَنَحْرُ الْبَيْتِ حَالَتُهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّ الدَّبَحَ مَسْتَحَبٌّ عِنْدَهُمْ، لِغُيُوبِهِ تَعَالَى. جَاءَ لَكُنَّ بِالْمُرُكَّمِ أَنَّ تَذَبُّعًا تَقَرَّرَ^(٣)، وَخَالَفَ الْحَصَى بِرِصَانِهِ فَاسْتَحَبَّ نَحْرَهُ، انْتَهَى.

رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ دَبَحَ الْحِزْبُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ نَحَرَ انْتِثَاةً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لَمْ تَكُنْ، وَكَانَ مُحَاهِدٌ يَسْتَحِبُّ نَحْرَ الْبَقَرِ، وَقَالَ الْفَلَّاحِيُّ: الْمَسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ، فَإِنْ دَبَحَهَا جَائِزٌ، وَيَكْرَهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ فَعَسَى لَا الْمَدْبُوحَ، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ فِيمَا يَجُوزُ مِنْ "الْمَدْبُوحِ" عَنِ "الدَّرِ الْمَخْتَارِ": حَبُّ نَحْرِ الْإِبِلِ ذِكْرُهُ دَبْحُهَا الْحَكْمُ فِي غَنَمٍ وَبَقَرٍ وَعُكْمٌ، وَغَيْرُ الدَّبَحِ. لَوْ دَبَحَ مَا يَنْحَرُ، أَوْ نَحَرَ مَا يَنْبَحُ، يَحِلُّ لَوْجُودِهِ فِي الْأَوْدَاحِ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ، وَفِي غَيْرِهَا الدَّبَحُ. انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ^(٥): انْفَقُوا عَلَى أَنَّ الذِّكَاةَ فِي نَبِيئَةِ الْأَنْعَامِ نَحْرٌ وَدَبْحٌ، وَإِنْ مِنْ سَنَةِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ الدَّبْحُ، وَمِنْ سَنَةِ الْإِبِلِ النَّحْرُ، وَإِنْ الْمَرْءُ يَجُوزُ فِيهَا الدَّبْحُ

(١) "السَّجِي" (٢٠/٣).

(٢) "مَجْع تَارِي" (٢٥٩/٣).

(٣) "مَسْنَدُ الْقَارِي" (٣١٨/٧).

(٤) "مَدَائِدُ الْمُحْتَد" (٤٤١/١).

والنحر، واحتسبوا هل يحرم سكه؟ فذهب مالك إلى أنه لا يجوز النحر في النعم والنفسير، ولا الفسخ في الإبل، وذلك في غير موضع الضرورة. وقال قوم يحرم جميع ذلك من غير قراحت، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وجماعة النعماء. وقال أشيب: إن نحر ما يمسح، أو دبح ما سحر أكيل، ونكته يكره، وعرف ابن كثير في النعم والإبل، فقال: يذكل ليحرم بالذبح، ولا تؤكل الشاة بالنحر.

ولم يختلفوا في حواز ذلك في موضع الضرورة، بسبب احتساب معارضة الفعل للنعم، كما أعموه فقوله عليه الصلاة والسلام: إذا نحرتم ندم وذكر اسم الله عليه فكلوا، وأما الفعل، فمنت أنه يجوز نحر الإبل ونفسير وذبح النعم، انتهى.

وقال النووي: "لا خلاف بين حواي النعم أن تسحب نحر الإبل. وذبح ما سواه. لقوله -عليه السلام-: **لَا تُسَبَّلُ إِبِلُكَ وَتَحْمَرُ مَرْيَلُكَ**، وقوله تعالى: **إِنْ أَقَامَ بِالْمَرْكَةِ أَنْ تُذْبِحُوا بِقُرْبَانٍ**، فإن ذبحه بنحره أو نحر ما يذبح فحاش، وهذا قول أكثر أهل النعم منهم عطاء وإبراهيم وقنادة وسالم وسبب الثوري وأبو حنيفة والشافعي وإسحاق وأبو ثور. وحكي عن داود: أن الإبل لا يذبح إلا بالنحر، ولا يذبح غيرها إلا بالذبح، لقوله تعالى: **إِنْ أَقَامَ بِالْمَرْكَةِ أَنْ تُذْبِحُوا بِقُرْبَانٍ**، ونحوه تعالى: **فَصَلِّ بِرَبِّكَ وَكَحْمَرِ مَرْيَلِكَ**، وأما ما يقتضيه أو حاد، وحكي عن مالك: أنه لا يجوز في الإبل ألا النحر، ولنا: قوله تعالى: **أَمْرُ اللَّهِ حَاشِعٌ**، ومن حاشية مالك: **أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الترواع بقرة واحدة، انتهى**. وقد عرفت مذهب الحنابلة في ذلك.

(١) (١٢٠) - ٣٠٤ - ١٢٠٦

(٢) - سورة البقرة، الآية ١٧٧

دولت و ملت و آزادی و عدالت

وفي مخرج الإفضاء: "بعد تحريم الخمر، وضع مقر، عثم، معجوز، ملا
 داعة عكسه، قول البجيرمي لكنه خلاف، لأولي خلافا للابن مالك حيث
 قال: لا يجوز ذلك، وقال ابن المسيب: لا أعلم أحداً حرم ذلك، وإنما كرهه
 مالك، رضي الله عنه.

قلت: عن حرمته ما نثرت، فإن أحد قسري^١، وحاشا لغيره أن يزل، ويوحى ما خرج
غيره من غم وشبهه، فإن حرمته ولو سهوا لم تخل من فداها وحاشا للتصديرة أي
حاشا للذبح في الإبل، وإن شئني غيرهما للتصديرة، كدفعه في مهابة أو عدمه، كما
يذبح أو يحرم إلا بالشر، وبغالب فيها الذبيح، قال اللطفي: وسحرها حلال
الأولى، ومثل لطف الجدوس ويقر الوحش، فيحوز كل من الذبيح والسحر
فنهض، ومثل لطف في حرم الأميين، وسب السبع ما أنشده من حمار الوحش
الحريم انتهى.

رسول الله (ﷺ) استشهد بذلك على حواريه الاثنى عشر في الهدايا والامانة فقدمت قرية مسومة، والتمهوا على حواريه خلافاً للامانة.

قال ابن بطال: أحمد بن محمد بن حماد، وأبو داود الإسنكري في نهج
والأصعيف، ولا حاجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون من نسل واحدة بقر، وأما
رواية يونس عن الزحري عن حمزة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ نحر في
أمره حمزة وحده، فقد قال إسماعيل القاضي: لو أن يونس حدث - وقد حالفه
غيره.

قال المحافظ: " رواية يونس أخيرا المصطفى وأبو داود وغيرهم

4342 211 199

$$L((V, \sigma), \underline{\alpha}) = \frac{2}{3} \cdot \frac{1}{2} = \frac{1}{3} \quad (14)$$

(٣) في المادتين (١٥) و(١٦).

ويؤنس ثمة حافظاً، وقد تبعه معمر عند النسائي أيضاً، ولعله أصرح من لفظ
 يؤنس، فإن ما شح عن أن محمد في حجة الودع بلا بقرة، وروى النسائي
 أيضاً عن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أنس مريدة قال: ذبح
 رسول الله ﷺ غنم اقتسم من نساءه في حجة الودع بقرة سهن، صححه
 ابن حاكم وهو شاهد، قوي الرواية الزهري.

وأما ما رواه عمار الذهلي عن عبد الرحمن بن العاصم عن أبيه عن عائشة
 قالت: ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حجتا بقرة بقره، أخرجه النسائي أيضاً، فهو
 شاهد، مماثل لما تقدم وقد روى البخاري في «الأنساب» ومثله أيضاً عن
 طريق أبي عبيدة عن عبد الرحمن بن الأشج عن أبي سلمة عن رسول الله ﷺ عن
 نساءه البقر، ولم يذكر ما زادته عمار الذهلي. انتهى

ونعقبه الزرقاني^١ فقال: لا شذوذ بل عمار الذهلي يصح الدال المهملة
 ويكون انتهاء ورواه ثمة، صدوق، روى له معمر وأصحاب السنن، فزيادته
 مقبولة، فإنه قد حفظ ما لم يحفظه غيره، وزيادته ليست مخالفة لغيره. فلو قول
 معمر: ما ذبح إلا بقرة، العرد بها جنس بقرة، أنى لا عبر ولا غنم، فلا ينافي
 لرواية الصريحة على ثل واحدة بقرة.

فمن شرط الشذوذ أن يتعارض لجمع. وقد أدرك ولا تأييد لرواية يؤنس
 التي حكاه سماط العلوي سنداً، لأنه اعتمد بها، واحدة، وحديث أبي
 مريدة لا يحدد فيه فضلاً عن قوله، إذ قوله: ذبح بقرة بينهما لا صراحة فيه أنه
 لم يذبح غيرها، وإن كاد طاعه، ذلك فتعارضه لرواية الصريحة في «العد»،
 انتهى

وأنت خير من نعقب لم يرد بوجه لأن عماراً ويؤنس اشتغا في ذلك

وجامعه أن الروايات في هذا الباب مختلفة، وهذا الحديث يدل على
الإجزاء لأكثر من سبع، فكيف أحاديث الإجزاء السبعة فقط أصح من هذا،
وأجاب عنه الشيخ في «تبذير»^(١) بأن البقرة كانت عن سبع منهن، وعن الباقي
لمعله دمج غير البقرة، وأجاب عنه الشوكاني في «المنيل» بعدما ذكر روايات
إجزاء البقرة للسبعة، بأن الظاهر أنه لم يذخلف أحد من زوجته وهي سبع،
لكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا يعارض به الأحاديث القوية الصحيحة
المتواترة انتهى. ولو حمل على الاشتراك في الأمر كما ضحك النبي ﷺ عن
أقته فلا إشكال، لكن لا بأس به ما تقدم في روايات من قوله: غيره سبعين.

ثم في الحديث بحث آخر وهو أن البقرة هذه كانت أصحياً أو هدياً؟ وبكلا
التأنيضين وردت الروايات، قال الحافظ^(٢): قد روى البخاري في «الأصاحي» ومسلم
أيضاً من طريق ابن عبيدة عن عبد الرحمن بن القاسم بنلفظ: «ضحى رسول الله ﷺ
عن نسائه البقرات، وأخرجه مسلم من طريق ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بنلفظ:
«أضحية» بدل «ضحى»، وظاهر أن التنصير من الرواء لأنه ثبت في الحديث ذكر
الحجر فحملة بعضهم على الأصحية، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان
عشر أعسر من نسائه فقويت رواية من رواه بنلفظ «أضحية»، وينبغي أنه هدي
السمع، مبني فيه حجة على مالك في قوله: لا ضحايا على أهل منى - انتهى.

كما أن في الحج، وقال في «كتاب الأصاحي»: قوله: «ضحى النبي ﷺ
عن أوراجه» فظاهر من أن «الذبح المذكور» كان على سبيل الأصحية،
وحدوث أس النبي ﷺ نبوان مذهب، فقال: المراد أنه ذبحها وقت الأصحية،
وهو ضحى يوم النحر، وإن حمل على طهره فيكون بطلاناً لا على أنها سنة
الأضحية كما قال، ولا يخفى تعدد.

(١) تبذير لمحمد (٩١/٣٩٢)

(٢) فتح الباري (٢/١٤٠)

..... قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

واستدل به الجمهور على أن أضحية الرجل تجزئ عنه وعن أهل بيته،
وخالف في ذلك الحنابلة وادّعى العلحاوي أنه مخصص أو منسوخ، انتهى
كلام الحافظ^(١)، ترجع هنا خلاف ما رجحه في الحج.

واختار ابن القيم^(٢) أن العوالب روايات الهدي فقال راداً على ابن حزم:
ملحبه: أن الحاج شرع له التضحية مع الهدي، وانصحيح - إن شاء الله - أن
هدي الحاج أنه بمنزلة الأضحية للمقيم، ولم ينقل أحد أن النبي ﷺ ولا
أصحابه جمعوا بين الهدي والأضحية، وكان هديهم هو أصحابهم فهو هدي
بمضى، وأضحية يغيرها، وأما قول عائشة: ضحى عن نسائه يأنقر، فهو هدي
أطلق عليه اسم الأضحية، وأنهن كن متباعدات، وعليهن الهدي، فاليفر الذي
نحر هنهن هو الهدي الذي يذبحهن، انتهى.

قلت: لكن البخاري يربط في «صحيحه» على حديث عائشة «باب
الأضحية للمسافر والنساء»^(٣)، وأيضاً بعد ذلك «باب من ذبح ضحية غيره»،
فهذان يدلان على أنه حمل الحديث على الأضحية، ولذلك استدل به شراح
الحديث على عدة خلافيات، منها، ما استدل به لعالمك على أن التضحية بالقر
أفضل خلافاً للجمهور، إذ قالوا: إن الأفضل البدنة لحديث الأنبياء إلى الجسعة
مع أن حديث الباب واقعة حال لا عموم لها، ومنها، الأضحية على النساء،
والأضحية على المسافر، وعلى الحاج بمضى، وغير ذلك ليس هذا محل
تفاصيلها.

(قال يحيى بن سعيد) ولبس في المسخ الهندية ابن سعيد، والأوجه

(١) فتح الباري (١٠/٥٠٦).

(٢) إزاء المادة (٢/٢٤٣).

(٣) فتح الباري (١٠/٥٠٦).

وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ عَمْرَتِكَ.....

وغرهم، وزاد القُدسي وإسماعيل بن أبي فريس وابن وهب، بعمرة، والمعنى واحد. عند أهل العلم، قال ابن عبد البر، انتهى.

وأخرج أبو داود برواية النعماني عن مالك بن النضر الزبيري، وأخرج الساجي برواية إسماعيل بن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك بن النضر، بعمرة، قال الساجي: "أما يقع في رواية مسلم بعمرة، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم".

واستثنى كيف حلوا بعمرة مع قولها: ولم تحل من عمتك، والجواب أن الابداع بقولها: بعمرة أي أن إحرامهم بعمرة كان سبباً لسهولة حلهم، انتهى.

(ولم تحلل) بفتح ألزاه وكسر لائه (أنت من عمتك) (هذا نص في أنه عليه نصلاً والسلام لم يكن مغزاً، ولذا قال الشيخ في التبذل^(١) هذا يدل على أن صوابه يثبت من عدم مكة دون طواف العمرة حسبما قالت الحنفية، فإن الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخل في الحج، فقد ثبت تقريره في غير هذا، وعدم إكراهه أن الذي طاف يسمى كذا من أفعال العمرة عبر الإخاء في الحج. انتهى. ولما كان هذا للفظ مخالفاً لعامة المالكية والشافعية أولوه بوجوده، مما يبي أكثرها في كلام الحفاظ قريباً.

وقال الباجي^(٢) يستعمل أن يريد به الحج لأن معناه جميعاً الفصد، قلنا كان معناه واحداً عرفت عن أحدهما لا الآخر، وإن كان كل منهما وقفاً في الشرح على نوع مخصوص من الفصد والتسلط، ويحتمل أن بعضاً اعتقدت أنه كان محتمراً، فقال: "هـ" على ما اعتقدت، فأعلمها بقوله: "إني كنت..."

(١) فتح الباري (٣/٤٦٧).

(٢) دلائل المحمود (١/١٨٦).

(٣) مفتي (٣/٢٦٦).

(٥٩) باب العمل في التحريم

بذلك أحد في حديث حفصة غيرة، وهذه هي عبارة أبي عبد الله عني في تفسيره فتدبر الأفراد
أنت: زيادة حافظ. فبعد قبولها على أنه أم يثابره، فقد ثبته أبو عبد الله ع في قوله الله من
صبر. وبما مع ذلك حفاظ أصحابنا مع.

قال حافظ^(١): رواية عبيد الله بن عبد الله بن مسلمة، وقد أخرجه مسلم عن
رواية ابن خزيمة والبخاري عن رواية محمد بن عبد الله بن عيسى والسجستاني عن رواية
سعد بن أبي حمزة عن الأئمة عن شافع، ورواه في رواه غيره عنه من غير
سند الصحيح. فلا أصل حتى أصل من الحج. ولا ينافي هذه رواية مالك،
لأن المتن لا يبين من التعمير، ولا من الحج حتى يحرم، فلا حجة فيه من
نسبك بأنه كان متعمداً، لأن قول حنيفة: لو لم تحل من غير تناف، وفوقه
هو: أحل من الحج، ظاهر في أنه كان متعمداً.

وأما من قول: كان متعمداً، عن قولها: لو لم تحل من غير تناف، فأجابه،
أجابه: قول الشافعي عليه السلام: لم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأه معهم به
وحدة دليل قوله: لم أصيب من أمري ما أصبرت ما مضى انتهى
ولجعلها عمدة. وليس بعدد ولم تحل من حنيفة بمسألة كما أمرت
أصحابك، فالمراد: وقد تاملت مني مني: فقلت: تعارض. فليحرم من الأمر
أنت: أي بأمر الله، والشافعي لم يحل أمه بمسألة من الأمر، فقلت: طفت
بمسألة بمسألة كما فعل أصحابه بأمه، فقلت: لم يحل أنت أيضاً من
عمرك، ولا حتى ما في هذه الآيات من التعبد به.

(٥٩) العمل في التحريم

أما في التوفيق من الترجيح، أن المذكور الأقوى وجوه الآيات المذكورة، وأنه من
بما لك الحج سواء كان واحداً أو مديناً، ومقصود هذه الترجمة بيان الأحكام

٨٧٣/ ١٨٦ - حَدَّثَنِي حُجُبِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُفَيْرِ بْنِ مُخَمَّدٍ
عَنِ ابْنِهِ عَنْ غَارِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

فَعَلَّ بِحُجْرٍ أَنْ يَحْجِرَ غَيْرَهُ، أَوْ سَجَّ الشَّعْرَ نَفْسَهُ؟ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ
وَأَيْضًا بِحُجْرٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِيِّ. وَكَذَلِكَ بِحُجْرٍ وَمَعْنَى يَحْجِرُ؟

٨٧٣/ ١٨٦ - (مَالِكٌ عَنْ حُجَيْرٍ إِدْرَاقِي (ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ) وَحَدَّثَ الْبَاقُونَ
عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِ انْقِطَاعٌ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَدْرِكْ
عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: مَنْ حَجَرَ عَدُوًّا فِي هَاتِهِمَا يَدَيْهِ
هَكَذَا قَالَ حُجُبِي عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَافِعُهُ تَقْتَضِيهِ مَعْلُومٌ عَنْ عَلِيٍّ
أَيْضًا: كَمَا رَوَاهُ وَحِيدٌ، وَدَوَّاهُ أَبُو نُكَيْرٍ وَرَسُولُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْكَثَمِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
نَافِعٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ وَالشَّامِيُّ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَابِرٍ، وَأَرْسَلَهُ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - حَدَّثَ لَمْ يَلَّ فِيهِ عَنْ جَابِرٍ، وَلَا عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍَا^(١) الصَّحِيحُ بِهِ عَنْ حُفَيْرِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حُزَيْنٍ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ
فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ حُزَيْنٍ فِي النِّسْبَةِ لِلطُّوَيْلِيِّ لِمُحَمَّدٍ، وَإِنَّمَا خَالَ
حَدَّثَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَالٍ عَنْهُ لَا
أَحْفَظُهُ مِنْ رَجَاهُ آخَرٍ، وَهَذَا الْعَنْتَى صَحِيحٌ ذَاتُ مَنْ حَدَّثَ جَابِرٌ وَحَدَّثَ عَلِيٌّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى

قلت: حديث جابر الطويل المشهور في الحج أخرجه مسلم^(٢) وأبو داود
ونعيم بن حازم ومجتهد^(٣)، وحديث علي أخرجه أبو داود ولكن في سياق

(١) (٦٠٦/٢) رَوَاهُ الْإِسْلَامِيُّ (٩٤/١٢٣).

(٢) (المجتهد: ٣٦/١٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (٨٨٦/٢٤). وأبو داود في (المستدرک: ٤١٨/٩٠) - باب كيف شعر النبي - (١١٩/٢).

نَحَرَ بَعْضَ هَذِيحَةٍ، وَنَحَرَ غَيْرَهُ بَعْضُهُ.

أخرجه من حابر، مسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١٩ - باب حجة النبي ﷺ، حديث ١٤٧.

حديثهما تعارضاً، سيأتي بيانه، وذكر ابن عبد الله في التمهيد روايتهما بعدة طرق.

(نحر بعض هذبة) وهو ثلاث وستون بذنة كما في حديث جابر الطويل عدد عمره الشريف، وهذا ما عليه عامة شراح الحديث وأهل التاريخ (بيد) الشريفة، وليس في النسخ المصرية بيده، لكنه مراد لقوله: (ونحر غيره) وهو علي بن أبي طالب (بعضه) أي ما بقي من المائة وهو سبع وثلاثون بذنة، ففي مسلم وغيره عن جابر في حديثه الطويل: «ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المنحدر، فنحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى علياً، فنحر ما عدا».

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد^(١) بطرق، ثم قال: هكذا قال أكثر الرواة لهذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن حابر أن رسول الله ﷺ نحر من تلك البدن المائة ثلاثاً وستين، ونحر علي بقية إلا سفيان بن عيينة، فإنه روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ: «نحر رسول الله ﷺ ستاً وستين ونحر علي أربعاً وثلاثين».

وأخرج البخاري في «صحيحه» برواية محمد بن أبي كثير عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي: «بعثني النبي ﷺ فمعت على البدن، الحديث. قال الحافظ^(٢): لم يقع في هذه الرواية عدد البدن، لكن وقع في الرواية ثلثاً أنها مائة بذنة، ولأبي دارد من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: «نحر النبي ﷺ ثلاثين بذنة وأمرني، فنحرت سائرهما» وأصح منه ما وقع في حديث جابر الطويل.

(١) (١/٢١٦).

(٢) فتح الباري (٣/٥٥٥).

بحرف من أن المذنب كانت مائة سنة. وإن النبي يخطو بحر فيها ثلاثاً
ويعتبر، وبحر عظمي البقي، والجمع منه، من، إليه أن اسحاق ابن أبي
بحر ثلاثين أو أربعين - يعني أنه عنه - أن يبحر، ويحمر سبعاً وثلاثين مثلاً،
و. بحر سبعين ليلة وثلاثين، فإن سأل عن الجمع، وإذا دعا في الصحيح
أصبح النبي

قلت. والرواية الثالثة التي أشار إليها المحقق، هي ما أخرجه البخاري
بأنه أتى نعيم بن سفيان عن أبي سلمة عن مجاهد عن ابن أبي ليلى أن
عليه - يعني أنه عنه - قال: أهدى النبي ليلة مائة سنة، وأمري بالمعصية،
فقتلها، الحديث، رواية عن حماد بن عمار، ورواية عمار متفقاً، في أنه المذنب كانت
مائة، ولا يشك في ذلك، على الذي أخرجه البخاري، لأنه ليس فيه نصيب
من بحر النبي ليلة، وما بحر حماد - يعني أنه عنه - ركنه الإشكال في روايته
والدوام لإحسانها، نعم. حاشا ورواية أبي داود عن ابن إسحاق رواية حماد
ويعدهم - قال المحقق في الجمع فيها

وقال ابن القيم في الجلاء^(١) إلى أن حديث أبي داود موقوف، كما
جاءني في كلامه، وأعله السدي بعبارة محمد بن إسحاق، وجميع بينهم في
حاشيته أبي داود أنه يبحر ثلاثين ليلة دون استجابة أحمد، ويحمر ثلاثاً
وثلاثين باستجابة علي بن أبي حمزة، يعني أنه عنه - ع. الفرد علي - يعني أنه عنه - يبحر
ما يفر منها، ويؤخذ، ما هو من أبي داود من رواية حمزة عن الجراح الكندي قال
سمعت رسول الله يبحر في حجة الوديع، وأمن بالذبح، فقال: دعوا بني أمية
صلى، فليس له حرج - يعني أنه عنه - فقال له: أنت تأمنن الحربة، وأخذ
رسول الله يبحر بأعلاه، ثم معنا به الذبح، أخذت

وحكى الترمذي^(١) هذا 'جاء عن العوفي، قال: 'وجاء الولي العراقي
باحتماله أنه يخرج نفود بحر ثلاثين، وهي التي ذكرت في حديث علي، وتثبت
هو وعلم في بحر ثلاثين، وهي المذكورة في حديث غيره في
معجمه، وفي: 'معجمه، وقول جابر، بحر ثلاثين وسبعين، مواده كل ما قد دخل
في بحر، إن نفود^(٢) أو مع مقدار بحره علي

قال الشيخ ابن القيم^(٣) هي 'البيدي^(٤) في مياه حجة بيده، ثم انصرف
إلى البحر سبعة، فبحر ثلاثين وسبعين بيده، وكان عدده عدد سبي حمراء، ثم
أمسكه، وأمر علياً - رضي الله عنه - أن يبحر ما بقي من الماء، وإن قيل: 'ما
تسعون بالحدوث الذي في البحر، من أمس البحر رسول الله ﷺ مياه
سبع مائة قيس، ورسول الله ﷺ من أمس البحر؟ فالجواب: أنه لا تعارض
بينهما

قال ابن عزم: 'بحر حمراء من على أحد وجهه ثلاثين:

أحدهما أنه يخرج من البحر بيده كثر من سبع مائة، كما قال ابن عزم، وأنه أمر
من يبحر ما بعد ذلك إلى ثمان ثلاثين وسبعين، ثم زال عن ذلك المكار، وأمر
علياً - رضي الله عنه - فبحر ما بقي.

الثاني: أن ثمان مائة لا يخرج من البحر سبعة مائة، فبحر ما بقي، وأمر
بحره ﷺ، فأبحر كل واحد منهما ما شاعده

والثالث: أنه يخرج من البحر سبعة مائة، ثم أخذ هو وعليه البحرية
معاً، فبحر ثلاثين ثمان ثلاثين وسبعين، كما دل عليه الحديث الكندي، ثم
أمره علي - رضي الله عنه - يبحر الباقي من ثمان، كما دل عليه جابر.

(١) صحيح الترمذي (١٢٦٦٠)

(٢) أو السد (٢٣٩/٢) (٢٦٣)

قَالَ قِيلَ : تَكَيْفَ تَصِفُونَ بِأَحَدِيَّتِ الَّذِي رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ رُضَيْهِ أَنَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَلَمَّا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَنَهُ ، فَنَحَرَ ثَلَاثِينَ يَدَهُ ،
فَأَمْرَنِي ، فَحَرَرْتُ - أَرَاهُ ^(١) قُلْتُ : هَذَا غُلْفٌ ، انْقَلَبَ عَنِ الرَّاوي ، فَإِنَّ النَّبِيَّ
نَحَرَ ثَلَاثِينَ هُوَ عَنِّي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَاشْتَبَى أَنَّهُ نَحَرَ سَبْعَ يَدَيْهِ ، لَمْ يَشَاهدْ ،
عَلِيٌّ وَلَا جَابِرٌ ، ثُمَّ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ أُخْرَى ، فَسَقَى الثَّلَاثُونَ ، فَحَرَّرَهَا عَنِّي
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَنْقَلَبَ عَلَيَّ الرَّاوي عَدَّةً مَا نَحَرَهُ عَلَيَّ بِمَا نَحَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ،
فَإِنْ قِيلَ : قَمَا تَصِفُونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ ، قَالَ : قَرِبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عِدَاتُ خَمْسٍ ، فَطَفَفْتُ بِرَدْنَتِي إِلَيْهِ بِأَيِّهِمْ يَدٌ ^(٢) انْحَدِثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣)
وغيره ، قُلْتُ : قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَقْرُبْ إِلَيْهِ جَمَلَةً ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَقْرُبُ
إِلَيْهِ أَرْسَالًا ، فَتَقْرُبُ مِنْهُنَّ إِلَيْهِ خَمْسَ عِدَاتٍ رَسَالًا ، وَكَانَ ذَلِكَ الْمُرْسَلُ يَمَادِدُ
وَيَقْتَرِنُ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ .

قَالَ قِيلَ : قَمَا تَصِفُونَ بِأَحَدِيَّتِ الَّذِي فِي «الْمَدْحِيِّينَ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي
بَكْرَةَ عَنِ خُطَّةِ ابْنِ مَرْثَدَةَ يَوْمَ «النَّحْرِ سَنَى» ، وَقَالَ فِي أُخْرَى : لَمْ أَكْفَأْ إِلَى كَيْتَيْنِ
أَمْلَحِيْنِ ، فَلَمَحْتُهُمَا ، وَإِلَى جُرَيْجَةَ بْنِ الْغُبَرِ ، فَتَمَسَّحَتْ بِيَسَاءَ ، نَهَضَ لِمَسْلَمَ ^(٤) ؟ فَنِي
عَدَا مَا نَدَى ، انْكَشَيْبَ كَانَ بِمَكَّةَ ، وَعَيَّ حَبِيبُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ ، قِيلَ : فِي
هَذَا صَرِيحَانِ لِلنَّاسِ .

أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّوْلَ فَوْقَ أَنَسٍ ، وَأَنَّهُ فَبَحَى بِالْمَدِينَةِ مَكِشِينَ أَمْلَحِيْنِ ، وَأَنَّهُ
وَسَى بُعْدَ ، ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى انْكَشَيْبِ ، فَفَصَلَ أَسْرًا ، وَمَرَّ بِبَيْتِ نَحْرِهِ بَعْدَ الْبُؤْدُنِ ،
وَسَى حَرَمَهُ بِالْمَدِينَةِ ، فَانْكَشَيْبِ ، وَبَيْنَ أَهْمَا عَضُدٌ ، وَبَدَلًا عَلَى هَذَا أَنَّ جَمِيعَ مَنْ
ذَكَرَ مَرَّ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ ، إِنَّمَا وَفَّيُوا أَنَّهُ نَحَرَ لِابْنِ لَيْلٍ ، وَهُوَ الْهَمْدِيُّ الَّذِي سَافَهُ ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَدْحِيِّينَ» (١٣٧٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٦٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٦٤) .

(٣) «صَحِيحُ سَنَنِ» (١٧٦٩) (٣١١) فِي التَّمَسُّكِ .

١٨٧٤/١٨٥: **وحدثني عن حدث، عن نافع، أن عبد الله بن**

عمر قال: من سار بذي، فإنه يفتلها بعبد.

والسبب على بعض الروايات أنه ذكره الكلبين كان يوم عبد، فقلق أنه كان
سوء، فوضع.

الطريقة الثانية قد ذكرها أبو حمزة، وهو سائر سائر، أنهما سائران
منهم ابن، وحاشاهما صحاح. فذكر أبو حمزة في حقه سائر، وأنس صاحب
الغنية، قد رشح يوم سائر الغنى والفقر، وسائر الإبي، كما قال عائنة
حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أنس، أن سائر الغنى انتهى

قال ابن عبد البر^(١) وفي الحديث عن أبيه أن سائر سائر سائر سائر
يوسف، وذلك عند أهل العلم من سائر سائر، فقلق أن سائر ذلك بيده،
ولأنه سائر سائر أن سائر سائر سائر، وسائر أن سائر سائر سائر
سائر، إلا يرى أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - سائر سائر
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خلاف من العبد، في أمانيه، وأعلى من الكلام
فيه.

وحدث زهير عن بعض أهل العلم أن من سائر أصحبه سائر، وأن عليه
الفرادة وهو سائر. وقد حصل عند أهل العلم على أنها حديث سائر، لأن
صاحبه وهو موضع خلاف. وأما إذا كان صاحب الغنى أو لأصحه قد سائر
بسائر هذه أو دفع أصحبه، فلا خلاف بين الفقهاء في صحة ذلك، نسأله
ويحل غيره. وفيه، فاستراد جزأ من سائرهم، ثم بسط الكلام على ذلك،
وذكر حديثي عن ابن أبي عمير، أن سائر سائر، من سائر سائر، أصحبه
أبي سائر

١٨٧٤/١٨٦: **أما، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -**

قال: من سار بذي، فإنه يفتلها بعبد. (في نسخة أخرى: يفتلها بعبد).

(١) نقل السعيد: ١٠٠، ١٠١.

١- بعد ذلك تمّ بحثها عند السيد، إذ سمى يوم التفتيح، ليكن لها
٢- محل فيون ثلاث، ومن بعد حذر من الأمان أو الضيق، فتمسكوا
٣- حيث شاء.

عشها غائمة الليلذي (وينسحرها) في ساعيا، كذا ينسحر الهادي (ثم ينسحرها عند
النبت أو متى يوم النحر) كذا هم حكيم الهادي ليس لها اي نسحرها (محل دون
ذلك) ذاك تما عثرها يده تعلم أي هادي، فتعطل في حكمه (ومن يدر حارورا من
الجل) أي من نادر بانسحر الحور (أو البشر) أي يدر بانسحر، علي نوح بشر (فينسحرها
حب، شاء) أي في أي مكان شاء، لا تعجب بذلك بشدة ومضى.

قال الجاحز^(١): وهذا جنس معين، أحدهما أن يكون بحر جزورا، فإن إظهار هذا التدرج لا يتعلق بموضع دون موضع، وبأن الهادي يتعلق بموضع مخصوص، والثاني أنه من بحر سوف جرور معين في موضع من المواضع، فإن نادر سوفه باطل، ويحتمل حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوف إليها، فلهذا، وقال أيضا: قوله: من بحر بلغة، يقتضي أن لفظ السوف لا يطلق إلا على الهادي، وفي عرف الاستعمالات أن السوف من الإبل ما أعدي، وتثبت قال: إن من نادر مدرك، محكمه أن يقدح، ومن نادر جزورا، يفرق بينهما في اللفظ، لهما اشتراك في المعنى، وصار عنده سم السوف مختصا بالهادي، واسم الجرور مختصا بما ليس بهادي.

وأنشد للإبل على ضرر من أحاطها، أن يتدبرها باسم الدمنة، أو بغير
باسم التحريم، فإن تدبرها باسم الدمنة، فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه،
أحدها أنه لا يوتي عمداً ولا غيره، والثاني أن يوتي الهندي، والثالث أن
يوتي غير الهندي، فإن لم يوت، فالأظهر مندي أن لم يحكم الهندي، وهو
الأظهر من قول ابن عمر، وصلى الله عليه، لأنه لم يشترط في الدمنة التسمية

$$(\tau_1, \tau_2) \in \mathcal{A}_1 \cup \mathcal{A}_2 \quad (1)$$

ولا عردة، ولأن لفظ البدنة مختص بالهندي، فوجب أن يحصر عنه، وإن نوى
 الهندي فهو أين في وجوب حكمة الهندي، فإذن نوى غير ذلك فهو على ما نوى،
 ومن نذر باسم الجور، وهو لفظ مختص بعير الهندي، ولا يطلق من جهة عرف
 الشارع على الهندي، فمن نذره على هذا الترخد، فهو عمل يتقرب به إلى الله عز
 وجل على الحقيقة، انتهى

وقال المازندراني^(١): لو لم البدنة سندها، ولا شرط النذر فيه قوله: أعالي في
 الكعبة أو نذر هدي سقط أو بدنة بلقطها نذر مكة تقصره عليه اتصالاً والسلام،
 فلا يلزم شيء، فبهما لا بدت ولا ذكره بموضعه، بل يقع على قصد المقراء
 المتعارفين لنذر الشريف أو نذر 'تولي' لقوله في 'المندوبة': سوى الهدياً نذر
 مكة صلال. أي أنه، فيه من أفير معانيم الشريعة، فإن عثر بعير لفظ هدي أو
 بدنة كلف نذر أو حررت، فلا بدت، بل ماله بموضعه، وبعته أو استصاحبه
 من الصلال أيقض، ولا يقصر قصد رباة وتولي، واستصحاب شيء من الحيوان
 معهم، سندح هناك للتوسعة على أنفسهم، وعلى مقراء المحتل من غير نذر،
 انتهى

ونذر الذب أخرج محسن في موطنه^(٢) ثم قال: قال محمد، هو قول
 ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه أنهم رخصوا في نذر
 البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: الهدي بعكة، لأن الله تعالى يقول: **فَوَعَدَا يُنْقِضُ**
الْعَهْدَ إِلهُ، ولم يقل ذلك في البدنة، فإضافة حيث شاء إلا أن ينوي التحريم، فلا
 يحرم إلا الله، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي ومالك بن أنس.

ثم أخرج أبو سعيد بن المسيب في أمراء جعلت عليها بدنة أن المدن من

(١) انظر: «الشرح الكبير» (١٦٦) - (١٧٦)

(٢) (ص ١٤٢).

الإس، وسكن البيت العتيق، إلا أن تكوّر سمكت مكاناً من الأرض،
فمنعها حيث سمكت، وقال سحر ذلك عالم من عبد الله، وخارجة بن زيد بن
ثابت، وعبد الله بن محمد بن عيسى قال محمد: السدن من الإس والمقر، ولها
أن تنحره حيث شئت، إلا أن نسوي الحرم، فلا تنحره إلا في الحرم،
ويكون هدباً، انتهى مختصراً.

قال الجصاص في «الحكم القرآن»^(١)، اختلف أصحابنا فمن قال: الله
عليه سنة، من يجوز له نحرها بغير مكة؟ فقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز
ذلك، وقال أبو يوسف: لا يجوز له نحره إلا بمكة، ولم يختلفوا فيما نذر
هدباً أو عليه دبدب بمكة، وأن من قال: الله على جزور أنه يدسه حيث شاء،
وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: من نذر جروراً نحرها حيث
شاء، وإذا نذر باله نحره بمكة، وإذا روي عن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن
محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب، وروى عن الحسن أيضاً وسعد بن
أبي السائب قالوا: إذا حمل على نفسه هدباً بمكة، وإذا قال: بدنة فحيث نوى.

ومذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمنزلة الجزور، لا يقتضي إهداها إلى
موضع، فكان بمنزلة نذر الجزور وإنشأ ودبرها، وأما الهدي يقتضي إهداءه
إلى موضع، وقال ترمذي: «هَدْيًا يَهْدِي إِلَى الْمَكَّةِ»، فحمل يهدى النكبة من صفة
الهدي، ويخرج لاسي يوسف بقوله تعالى: «وَأَتَيْنَاكَ عَسْتَنَّا لَكَ مِنْ شَكْرِ
لَدُنَّا نَكْرًا بِهَا حَقٌّ»، فكان اسم البدنة مضافاً لتكرب قرية كالهدي، إذ كان اسم
الهدي يقتضي كونه قرية مجعولة له تعالى، فلم يجر الهدي إلا بصفة، كان
كذلك حكم الهدي.

(١) - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ (٢٢٢/٣).

(٢) - سورة الحج الآية ٣٦

١٨٣/٨٧٥ - وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، أن
أباه كان يحجر بذئبه فيما

قال مالك: لا يجوز لأحد أن يخلق رأسه حتى ينحر هدبه،

قال أبو بكر الجصاص: وهذا لا يلزم من قيل أنه ليس كل ما كان دبه
قرة، فهو مختص بالحرم، لأن الأصحية لربة، وهي جائزة في سائر الأماكن،
يوصفه لئلا يأتها من شعائر الله، لا بوجوب تخصيصها بالحرم. انتهى.

وفي شرح اللباب^(١) بعدما ذكر الاختلاف في ذلك بين أئمتنا
والعاضل كما في النخبة: أن في نحر الهدي يختص بالحرم اتفاقاً، وفي
الجرور والبقر لا يختص به اتفاقاً، وفي الإبل لا يختص به عندهما خلافاً لأبي
يوسف وزفر، انتهى.

١٨٤/٨٧٥ - (مالك، عن هشام بن عروة أن أباه) عروة بن الزبير (كان
ينحر بذئبه) يضم فسكون جميع بذئبه فقتل (فيما) حال سوغ وقوعها من النكوة
مع تأخيرها عنها تخصيص النكوة بالإضافة، وفي الأثر استصحاب النحر قياماً،
وه قال الجمهور منهم الأئمة الأربعة، كما تقدم فيما يجوز من الهدي.

(قال مالك: لا يجوز لأحد أن يخلق رأسه حتى ينحر هدبه) لقوله عز
اسمه: ﴿وَلَا تَحْلُوا زُؤُكُ حَتَّى يَخُجَ أَفْئُ حَلْ﴾^(٢)، قال السوف^(٣): وفي يوم النحر
أربعة أشياء: الرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف، والستة ترتيبها هكذا،
فإن النبي ﷺ رتبها، كذلك وصفه حابر في حج النبي ﷺ، وردى أنس: أن
النبي ﷺ رمى ثم نحر ثم حلق، رواه أبو داود، انتهى.

قلت: واختلف فيمن أعلّ الترتيب للتبليغ وللمبرء. كما يأتي في أزل
(جامع النعم) مبصلاً.

(١) (ص ٢٧١).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) السنن (٣١٠/٥).

وقال الناصبي^(١) لا يجوز لأحد أن يخلو رأسه حتى يجر هديه، وذلك
 من سنة المذبح أي بعض نبل الحلال في الأضحية الشريفة، ولفعله يجره فمن حلف
 ذلك فقدم الحلال قبل النحر، فلا يخلو أن يقدم غطاً وسهلاً أو صدأً وقصداً
 فإن كان رأسه عرياناً وجعل رأسه عرياناً، رواه ابن حبيب عن ابن القاسم،
 وهو المشهور من مذهب مالك، وقال ابن الناجشون^(٢) عليه الهدي، وقد قال
 أبو حنيفة.

سنة الأول ما روي عن النبي^(ص) من خلل في أن يجر رأسه ولا يجره.
 وقال ابن الناجشون^(٣) معنى ذلك أن لا يجره، لأن اسم النحر يطلق على
 إن لم يجره الهدي، ولأن الناصب أن هذا مومع نعم، فلو حلف عليه الهدي
 لأجره به، ولعل إليه، وأن أن كان على وجه العبد، فقد روي الناصبي
 أن الناصب أنه يجره تقديم الحلال على النحر، وقد قال الناصبي، والمظاهر من
 أن الناصب المذبح والنزول، وسنجد، وأقول ما أحسن عليه فعل النبي^(ص) في الحج
 الأصحاب، وهو.

وقال ابن أبي عمير^(٤)، ثوب ذبح قبل الزوال، ومطلب، أي الزوال،
 لمحسن قبل الزوال بعد نحره، فإن لم يجره وحشي الزوال، حلف، فلا
 حرته التصلبات، فكان من الذبح والتحلل مندوب قبل الزوال مكروه بعده، ثم
 يذبح حلقه بعد الذبح، وأما الحق في هذه فواجب.

قال الناصبي^(٥)، ثوب بهذا إلى أن يذبح منضبط على الترتيب، وأعلم
 أنهم أحصوا علم، منطوية الترتيب بين هذه الأصول الثلاثة التي بعض في يوم
 النحر، وهو الأرمي، ثم ذبح، ثم التحلل، وما فرغ من سجدته (إذ ذبح)

(١) المنقح، ٣٨/٢٦١.

(٢) المرحم الكبير، ١٤٦/٢٥.

وَلَا يُمَيِّعِي لِأَخِيهِ أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ، يَوْمَ النَّحْرِ،

الخلق بحق الذبيح بين المفرد والقارن، إلا أن ابن القيم من أصحابنا استثنى القارن، فقال: لا يخلق حتى يظوف كآله لاحظ عمل العمرة، والعمرة بتأخر فيه الخلق عن الطواف، انتهى. هذا حكم الخلق قبل النحر، وأما الخلق قبل الرمي فسيأتي في فيه من خلق قبل أن ينحر.

وأما عنه الإمام أبي حنيفة، فالترتيب بين الذبح والخلق مستحب في حق المفرد، وواجب في حق القارن والمعتصر، فلو خالف لترتيب لا شيء على المفرد، ويحب الدم عليه، صرح بذلك في شرح الشافية وغيره.

(ولا يُمَيِّعِي) أي لا يجوز (الأخذ) أن ينحر قبل النحر يوم النحر).

قال ليحيى^(١) وجه ذلك أن كل منك ونحر فإنه لا يكون شيء من ذلك مائلا، ونسا هو كله بالنهار، وقد استدل مالك على ذلك بقوله تعالى: **فَوَيْضَكُوا أَسْمَافِي إِثَارِ فَعَلُّوْكَتِي**، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢) في جملة المسائل المختلفة في الهدي: لغة من ينحر بن مالك قال: إن دبح هدي السمع أو الطوق فل يوم الحر لم يجز، وحوزه أبو حنيفة في الطوق، وقال الشافعي: يجوز في كليهما قبل يوم النحر، انتهى.

قلت: وقد عرفت فيما سبق في «جامع الهدي» أن دماء الحج عند المالكية ثلاثة أنواع، فما كان منها هديا يختص بالزمان، والسكان، وما لم يكن كذلك لا يختص بهما.

فإن الموقن^(٣) وثقت بحر الأصحية والهندي ثلاثة أدم: يوم النحر ويومان بعده. ففي طلبه أحمد، وقال: هو عن غير واحد من أصحاب

(١) «المصنف» (٢/٢١٧)

(٢) «مناهج السعيد» (١/٢٦٦)

(٣) «المنهاج» (١/٣٠٠)

رسول الله ﷺ يرواه الأثرم عن أبي حمزة وابن عباس - وبه قال مالك والشافعي، ويروى عن عيسى، رضي الله عنه - أنه قال: أيام النحر يوم الأصحاح، وثلاثة أيام بعده، وبه قال النحس وعطاء الأوزاعي والشافعي وابن المنذر، وقال ابن سيرين: يوم واحد، وعن سمرة بن جندب: إحداهن زيد، هي الأصحاح يوم واحد، ويمتد ثلاثة أيام.

وأما القياس، فالدخول لأيام الحرم، فظاهر كلام الحنفية أنه لا يجرى فيها دبح الهدي والأضحية، لأنه عن أمه قال: **هَلْ يُكْتَلَبُ مَنْعٌ لَّهُمْ وَيَذْكُرُوا أَسْمَائَهُنَّ فِي أَيَّامٍ مَشْكُوتٍ عَلَيَّ لَأَنَّهُنَّ لَمْ يَكُنَّ فِيهِنَّ أَضْحِيَّةٌ لَّأَنَّهُنَّ لَمْ يَكُنَّ فِيهِنَّ أَضْحِيَّةٌ**، وقال غيره: من أضحية: يجوز لأبي يومي السكريد الأوثيين، وهو قول أكثر الفقهاء، لأن هاتين التبتين داخلتان في مدة الذبح، فجاء الذبح فيهما كالأضحية، انتهى.

ومر الرضا المربع **وَالْأَضْحِيَّةُ**: وقت الذبح لأضحية وحدي بذب أو مطوخ أو منعة أو فريان بعد صلاة العبد نالها، وإن كان بعض لا تنص فيه لعبد، فأنزلت بها، قل: من صلاة لعبد، ويستمر وقت الذبح إلى آخر يومين بعد يوم لعبد، ويكره الذبح في تسبعتا أي ثلثي اليومين بعد يوم لعبد حرراً من حلال من قال: بعدم الإجزاء بهما.

فإن مات وقت الذبح قصي وأجبه، رضي به للأمام، وسقط التطوع بنواب دفعه، وموت ذبح واجب بفعل معذور من حبه، فإن كان أريد فعله لعدم، فيه دفعه منه، فقد ما وجب ترك واجب وفقه من حبه، انتهى.

قال النووي في هذا كذا: يدخل وقت ذبح الأضحية والنهدي المطوخ

(١) سورة نوح: الآية ٢٤.

(٢) (٤٣٢٠٠)

سهمه والسيلورين، إذا مضى قدر سلاطه بعيد وحطنته معانته بعد طوع
النسي، يوم النحر، سواء مضى الإمام أو لم يصله، وسواء مضى النسيح أو
لم مضى، وعلى أن غروب الشمس من نحر أيام الشريق، ويجوز في الليل،
لكه مكرود، وبذلك أن يفتح عليه، وفي جرة العدة قبل النحر، وإن مات
الوقت المذكور فإن ذلك الأصحة أو الهادي مذكورين، لعدم دحيته، وإن كان
طوعاً فقد تمت الهدي، ولا مصة في هذه السنة.

وأما الهدية، فإجابة هي الحج بسبب نسيح أو الفداء أو النسيح أو غير
ذلك من فعل محذور أو ترك مأثور، فوفيه من حين وجوبه بوجوده،
ولا يخلو به ولا غيره، ولا غيره، لكن لا يعمل به إلا بعد وجوبه، في الحج أو
بأية يوم النحر حين في وقت لأصحة، انتهى.

وفي الآية^(١): لا يجوز دفع هدي النسيح والمتعة والفداء إلا يوم
النحر، وقال في الأصح: يجوز دفع دم المظفر قبل يوم النحر، ودفع دم
النحر أخص، وهذا هو الصحيح، لأن الفقة هي التطوعات ما عدا أنها عدلت،
ولتحت احتفل بنسبها إلى الحرم، فاد، قد دلت، بماز دبحها في غير يوم
النحر، وفي أيام نحر أفسر، لأن معنى أخرى في إراته الدم بها أصير.

وأما دم المتعة، فيقرن فاعمله تعالى: **فَقُفُّوا عَلَيْهِ انْقَضُوا تَسْبِيحَ الْمُعَدِّ**
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)، وقضاء التمتع محتفل بيوم النحر، ولا بد من
نسيح، فيحتفل بيوم النحر، لا نسيح، ويجوز دفع عية الهدية في أي وقت
من، لأنها دماء محارمة، فلا يحتفل بيوم النحر، لأنها لنا وحب نحب
المعدود، كان العجل في إراته ولا يرفع النسيح، من غير اختيار بخلاف دم
المتعة والفداء، لأنه ذو سبب ولا يجوز دفعه إلا في الحرم، انتهى.

(١) (١٨٧٥)

(٢) سورة الحج الآية ٢٧

المرحلة أن الحق سبحانه، قدوة عند الإحلال، وليس هو نفس التحلي وكثرة
سائر على ذلك مدعاه حتى نقاطه، والدعاء شعر دائم به، وشرب لا يكون
ولا على العادة لا على المساحات، وكذلك نصيبه الحلز على التفسير شعر
مذنب، لأن المساحات لا تفصيل، والقول أن الحق منك هو الجمهور إلا
رواية أصحبه عن الشافعي أنه استجابة محظورة، وقد أوجب عدمه من استدل أن
الشافعي لم يرد ذلك، لكن حكوت أيضاً من مائة وأربع مائة، وهي رواية عن
أحمد، وفيها العداوة، انتهى.

وإن أياً من مذهب آخر بحثاً أن الحق منك، كما هو مذهب
الجمهور، وهو الصحيح عند السجدة، وقال النووي في شرح الحديث،
ظاهر كلام من الحق، وهو أنه لا نقل أن الحلز ليس منك إلا الشافعي،
وهو رواية عن أحمد، وحكي عن أبي يوسف، انتهى.

قال النووي: الحلز والتفسير منك في الحج ولعمري في ظاهر مذهب
أحمد، وبول الحرفي، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد
أنه ليس منك، وإنما هو ضلال من محظور كان محرماً عليه لا حرام، فافهم
فيه عند الحل كالماء والطيب وسائر المعقنونات، فعلى هذه الرواية لا شيء
على تاركه، وبهذا الحل مدونه.

ودعها أن لشيء آخر بالحل من العبرة قبله، وهو، أبو موسى
قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، قد كنت يهملان كاهل
الشيء يهمل، قال: أحسنت، فأمرني ففقت ما كنت بين النفس والعروة،
قال لي: يا رجل، متفق عليه، وعن حارث أن لشيء يهمل لسا سعي بين النفس
والشريف، قال: من كان مدرك لغيره هدى فليحل، وليجعلها سيرة، رواه

مسلم، وعن سراقه أن النبي ﷺ قال: «إذا قدمتم فمى تطوف بالبيت وبين
النصفا والمروة فمى حل، إلا من كان معه هدي»، ورواه أبو إسحاق
الحوزحاني، والمراد بالآولى أصح، فإن النبي ﷺ أمر به

قوى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من لم يكن معه هدي فليصبر
وليجلجل»، وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «أحلوا إحرامكم بطواف بالبيت
والمروة وقضوا»، والأمر يقتضي الرجوب؛ لأنه تعالى وصفهم به بقوله
سبحان: ﴿تَحْلِلُونَ رُؤُوسَكُمْ وَتَقْبِلُونَ﴾^(١)، ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم
به كاللبس وقفل الصيد، ولأن النبي ﷺ ترحم على المحلفين ثلاثاً، وعلى
المعصرين مرة، ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات.

ولأن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه في جميع حججهم وعمرهم، ولم يغفلوا
به، ولو لم يكن نسكاً لما داموا عليه، بل لم يغفروه؛ لأنه لم يكن من
عادتهم، يفعلوه عادة، ولا فيه فصل فيفعلوه لفضله، وأما أمره بالحل، فإنما
معناه - والله أعلم - الحل بفعله، لأن ذلك كان مشهوراً عندهم، فاستغنى عن
ذكره، ولا يمنع الحل من العبادة بما كان محرماً فيها، كالسلام من الصلاة،
انتهى.

وقال العيني^(٢): قال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي: إنه نسك
قاله النووي، وهو القول الصحيح للشافعي، وفيه شبه أرجو أصحابها؛ أنه
ركن لا يصح الحج والحجرة إلا به، والثاني: واجب، والثالث: مستحب،
والرابع: استحابة محظورة، والخامس: ركن في الحج، واجب في العمرة،
انتهى (وصحح النووي في مناسكه: أنه نسك. وأنه ركن لا يصح الحج إلا
به، ولا يجبر بلم).

(١) سورة الفتح: الآية ٢٧.

(٢) عمدة القاري (٣٣٧/٧).

٨٧٦ / ٨٨٢ - حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ سَلْتِ عَنْ سَامِعٍ عَنْ
عَدِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

وسط الساجي^(١) تكلام على هذا الباب في ستة أبواب: الأول: في
حكمه، والثاني: في صفته، والثالث: في موضعه، والرابع: في وفده.
والخامس: بعد يتعلق به من الأحكام، والسادس: في أنه هل هو نسيك أو
تحليل؟ ثم قال: ولما أنه نسيك، وهو أحد دولي الشافعي، والمذليل على أنه
نسيك بثبوت هداية علي فعله قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا أَتَعَذَّبُونَ^(٢)** الآية،
فروى دعول المسجد عن عده الصفة فيما وعدهم به، ولم لم يكن نسيكا
مقصودا لما وعده دخولهم به، كما لم يصف دخولهم بلسم الثياب.

ووجه ذلك: أنه كذاه عن الحج أو العمرة، ولو لم يكن من انشكك لما
سمى به منه، وذلك من جهة السنة حاشيت الثياب، ولو لم يكن فعلا بناب عليه
فأعنه لما دع له، أيضا أنه عا أظهر تفضل الخلاف على التفسير، ولو لم
يكن نسيكا له فصيلة لما كان فصل من التفسير، كما أنه ليس من نوع من
الثياب فصل من سر غير ذلك، انتهى.

٨٨٢ / ٨٨٤ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ
قال) اختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي كان فيه رسول الله ﷺ
ذلك، قال النعني^(٣): قال ابن عبد البر: كونه في الحديث هو المضموم، وقال
النووي: الصحيح المشهور أنه كان في حجة نوداع، ودار الناصي عارض:
لا بعد أن النبي ﷺ قاله في الحوضين، قال الميمني: هذا هو الصواب جمعا
بين الأحاديث، وهو مختار الحفاظ في المنع^(٤) إذ قال: قال ابن عبد البر:

(١) التفسير: (٣/ ٢٨) - ٢٩

(٢) سورة النعني: الآية ٢٧

(٣) أضواء القاري: (١/ ٣٤١)

(٤) فتح القاري: (٣/ ٤٦٢)

لم يذكر أحد من رواة تابعي أبي سعيد، أن ذلك كان يوم النجادة، وهو الضمير المذكور، وإنما جرى ذلك يوم النجادة حين جاء عن ثبته، وهذا محفوظ مشهور من حديث أبي عمير وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحسين بن جادة وغيرهم.

ثم أخرج ابن عبد البر حديث أبي سعيد عن سمعت رسول الله ﷺ بعثت رأس الحسينية ثلثاً وثلاثين مرة، وحديث ابن عباس يرفط حديث رجل يوم الحسينية وفصر أخباره، فقال رسول الله ﷺ: أرحم الله المتخلفين، الحديث. وحديث أبي هريرة عن عريق بن محمد بن فضل الذي أخرجه المحاذري، وشبهه في أن عمر أخطاه، في قال: فذكر معناه، ونحوه في ذلك، فإن كس في رواية أبي هريرة عن جده، وبه دفع في شيء من طرقه، المتبرج سماعه لذلك من النبي ﷺ، ولو وقع شطعاً ما كان في حجة إجماع، لأنه شهدوا ولم يشهد الحسينية، ولم يحق أن عبد الله عن أبي عبد الله في ذلك، ولم أقف على تغيير الحديث في شيء من الطرق.

وقد قدمت في صدر الباب، أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع، كما يروى في جميع الأخبار. وحديث حسين بن حمادة رواه عن أبي ثعلبة، ولم يبين المكان، وأخرجه أحمد بإسناده، وكان ممن شهد حجة الوداع، فذكر هذا الحديث، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع.

وأما قول من عبد الله فيهم، فقد ورد تعيين الحسينية من حديث حابر عند أبي هريرة في السير، ومن طريق أبي رافع في الأول، فلا من حديث السير من معرفة هذا من إسناده في السير، في، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلمي عن أحمد، وأبو أبي ثعلبة، ومن حديث أم الأحمري عن عبد السلام، ومن حديث قارب بن الأسود لنفسه عند أحمد وأبو أبي ثعلبة، ومن حديث أم عطية عند البخاري.

.....
.....
.....

فلا حديث انتهى بها تغيير حجة التذاع أكثر عندنا، وأصح إحداه، وقد
قال نعموني عقب أحاديث ابن عمر وابن جبريل وأبى الحصين: هذه الأحاديث
ماتت على أن هذه الواقعة كانت في حجة التذاع، وهو الصحيح المشهور.
وقد كان من الحديث، ويجزم بأن ذلك كان في التذاع، إذ أمم الحارث بن
«النهدي».

وهي البداية والنهاية^(١)، وهذا ذكر حاشاه نعموني، رواد مسلم من
حديث الثابت عن نافع بن، ورواد قال عبد الله: قول رسول الله ﷺ: «رحم الله
المحلقين مرة ابن عمرين»، «قوله يا رسول الله والمفسرين» قال: «المفسرين»،
وروى مسلم عنه عن عبيد بن سعد عن جندب: «أنها سمعت رسول الله ﷺ
في حجة التذاع دعا للمحلقين ثلاثاً والمفسرين مرة، وهم قبل ذلك وكعب حجة
التذاع، انتهى».

ثم قال نعموني: ولا بعد أن يكون رفع في الموضوعين، «فإن عناصر»
كل في الموضوعين، وقد من دقيق الفيد: هو الأقرب، قال النماطة، بل هو
المعين، وطاف الروايات، «فإن في الموضوعين كما قدمت، إلا أن اسم في
الموضوعين مختلف، سيأتي»، «فإن ذكر الشرح في القسم في التمدني، دعاه يروى
في أموم بن، اللهم أرحم المحلقين».

قال نحافه^(٢)، استدللنا على مشروعية حتى جميع الرأس: لأن
المدني تفتحه العسفة، «فإن به حرم حتى حاشاه وأحمد، واستحبه
نكوفون والشافعي، ويجزي لبعض عندنا، والخشوع فيه، فعن الحنية المربع
إلا أبا يوسف، «فإنه» قال الشافعي، «فإن به يجب حتى ثلاث

(١) (٢٦٠-٢٦١)

(٢) فتح الباري (٢٠٦٤).

شعران، وفي وجه بعض أصحابه: شعره واحد، والتفصير كالحلق، فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا يبقين عن قدر الأنملة.

ون اختصر على دونها أجزاء هذا الشافعية، وهو مرتب عند غيرهم على الحلق، وهذا كله في حق الرجال، وأما النساء فالمرجوع في حقهن التفصير بالإجماع، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود يلفظ: ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التفصير، ولترمذي من حديث علي بن أبي طالب أن حلق المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلفت أجزأها ويكره، وقال القاضيان أبو الطيب وحسين: لا يجوز، انتهى.

فإن الموفق^(١): يلزم التفصير أو الحلق من جميع شعره، وكذلك المرأة قصر عليه، وبه قال مالك، وعن أحمد بجزئه النقص مبتأ على النسخ في الطهارة، وكذلك قال ابن حامد، وقال الشافعي: بجزئه التفصير من ثلاث شعرات، واحتار ابن المنذر أن بجزئه ما يقع عليه اسم التفصير لتناول اللفظ به، ولنا، قوله تعالى: ﴿تَحْفَتَنَ رُءُوسَكُمْ﴾، وهذا عام في جميعه، ولأنه ﷺ حلق جميع رأسه تفسيراً لمطلق الأمر به، فيجب الإرجوع إليه، ولأنه نكح تعلق بالرأس، فوجب استيعابه به كالمسح، انتهى.

واستدل الشيخ في «المذلل»^(٢) لمن ذهب إلى اجتزاء حلق النقص بما في الممشكاة من رواية ابن عباس، قال: قال لي معاوية: إني قصرت من رأس رسول الله ﷺ عند السروة بمشقص؛ لأن ظاهر حرمه ممنوع للتقصير، ووقع عند أحمد من طريق عطاء: أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام انقضاء العديت. قال: فلو ثبت هذا فكفى في تقدير النقص (والقصر ببعض الرأس) انتهى.

(١) «الموفق» (٢/٢٤٤)

(٢) «المذلل» (٢/٢٩٤)

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُخَلِّقِينَ».

ثم قال المصنف^(١) والمرأة بقصر من شعرها مقدار لأسلة لا خلاف في ذلك، قال من المفسر: أجمع على هذه أهل العلم، وذلك لأن الخلق في كل منهن، ثم ذكر حديثي ابن عباس وعبيد بن جراح، ثم قال: وكان أحمد يقول: تقصر من كل قرن قدر الأنملة، وهو قول ابن عمر - رضي الله عنهما - والشافعي وسحاق وأبي ثور، وقال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من ثلث رأسها؟ قال: نعم تجتمع شعرها إلى مقدم رأسها، ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة، انتهى.

قال تاجي^(٢): وأما المرأة فقد قال ابن حبيب: ليس على من حج من النساء خلاف، وقد نهى عنه النبي ﷺ المرأة في حج أو عمرة، وقال: هي ملة، وهو الذي رواه ابن حبيب، وإن تم تعرف له إسداً صحيحاً إلا أنه من قول العلماء، وهو الصحيح، لأنه ملة؛ لأنه حلاق غير معتاد، كحلاق الرجل نية وشاربه، انتهى.

(قَالُوا) أي الصحابة، قال الحافظ^(٣): ثم أوقف في شيء من الطرق على الذي يروى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (والمقصرين يا رسول الله) قال الحافظ: انما هو معطوفة على شيء محذوف تقديره: قال: والمقصرين، أو قل: ورحم المقصرين، وهو يسمى العطف التلقيني، زاد العيني كما هي قومه تعالى: ﴿إِنِّي سَابِغٌ كَافَّةً﴾، قال في ذي القعدة^(٤): وتعقبه الفاري بأنه ليس من باب التلقين.

(قَالَ - اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُخَلِّقِينَ) تنبهاً على أنه ﷺ لم يكن على المخلفين.

(١) والمصنف (٣١٠/٥).

(٢) والمصنف (٢٩١/٣).

(٣) فتح الباري (٤٦٢/٣).

(٤) سورة الشرح الآية ١٢٢.

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَوْاسِقَتَيْنِ».

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ١٦٧ - ابن الحبان والبيهقي عند الإجماع.

مسلم في ٦٥ - كتاب الحج، ٥٥ - ابن عسقلان الحنفي على التفسير، حديث ٣١٧.

أولاً نحمد الالتفات إلى المفسرين، بل دعا لهم قصداً، ذكرنا التذمُّعَ لِمَا نَحْنُ فِيهِ، فَمِثْلُ التَّحْلِيْقِ (قَالُوا): وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) أَقْدُوا الْأَسْتَدْعَاءَ وَحَمَّةً لِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ الْقَارِي^(١): «مِنْ هَذِهِ الْقَوْلِ لِلْمُحَلِّقِينَ أَوْ الْمُقَصِّرِينَ أَوْ قَوْلُهُمْ: جَمْعُهُمْ أَوْ أَحَدُهُمُ الْإِلَاحُ أَطْرُقُهَا بِعَصْرِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْأَوْعَيْنِ» (قَالَ): وَالْمُقَصِّرِينَ: قَالَ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالْمُقَصِّرِينَ» إِيَّاهُ الْمَعْطُوفُ حَكَاهُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، أَنْهِيَ.

والحادث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك مثل سباق الموقوف، قال الحافظ^(٢): كذا في معظم الروايات، من مالك إعادة التذمُّعَ لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ، وَعَظَفَ الْمُقَصِّرِينَ عَنْهُمْ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَاعْتَرَفَ بِحَبِيصِ بْنِ يَكْبَرٍ دُونَ رِوَاةِ «الْمُحَرِّضِ» بِإِعَادَةِ ذَلِكَ لِمَرَّةٍ، تَبِعَهُ عَلَيْهِ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْفُضَيْي» وَأَعْمَلَهُ فِي «الْمُهَيْدِ»، بَلَى قَدْ، فِيهِ: إِنَّهُمْ لَمْ يَخْلُفُوا فِي ذَلِكَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَصْلَ مَسْنُونِي مِنْ «مَوْصُفَاتِ حَبِيصِ بْنِ يَكْبَرٍ» فَوَجَدْتُهُ، كَمَا قَدْ فِي «الْفُضَيْي» أَنْهِيَ.

فَلَمْ يَسْجِ الْإِنْفِصِي^(٣) أَيْضاً، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ بَأْيَعُنَا مِنْهَا الْمَطْبُوعَةُ مَكْتَبَةِ الْقُدْسِيِّ سَنَةِ ١٣٥٠ هـ سَكَنَتْ فِيهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْأَثَرِ، وَفِي هَامِشِهِ رِيَاذَةٌ عَنِ النُّسْخَةِ الْمُعْصَرِيَّةِ، وَفِيهَا هَكَذَا: رَوَاهُ حَبِيصُ بْنُ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ

(١) نظراً لمرده في المطابع (١٤٩/٥).

(٢) الشيخ البخاري (١٤١٢/٣).

المحلقين إلا مرتين، وثانعه على ذلك تنعني وابن القاسم وابن وهب، ورواه ابن بكير في الموطأ عن مالك، فقال ذلك ثلاث مرات، انتهى.

قلت، ومثل رواية ابن بكير أخرجه محمد في موضعه^(١)، فذكر الدعاء للمحلقين ثلاث مرات وللمفسرين بعد ذلك، وعُلق البخاري برواية الثبوت: حدثني نافع: رحمه الله المحلقين مرة أو مرتين، قال: وقال عبد الله: حدثني نافع قال في الرابعة: والمفسرين.

قال الحافظ^(٢) والشك فيه من الثبوت إلا وأكثره، ووافق ما رواه مالك، ثم قال بعد ما ذكر وصل هذا التحليل وما يكونها في أربعة أو ثمانية أو المفسرين، معطوف على مقدر، تقديره: رحمه الله المحلقين، وبعد قال ذلك بعد أن دعا للمحلقين ثلاث مرات صريحا، فيكون دعاءه للمحلقين في الرابعة وقد رواه أبو حنيفة في مستحرجه من طريق الشري عن عبيد الله بن عطاء، قال في الثالثة: ولا مفسرين، والجعل بينهما واضح، بأن من ذكر في الرابعة، فعلى ما شرحناه ومن قال في الثالثة، أراد أن قوله: عوام المفسرين، معطوف على الدعوة الثالثة، أو أراد بالثالثة العمالة الثالثة، وكان يحسن لا يرجع بعد ثلاث كما ثبت، ولو لم يدرهم بعد ثلاث مسألة ما سألوه في ذلك.

وأخرج أحمد من طريق أبي ثوب عن نافع بن عطاء: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمفسرين، حتى قالوا ثلاثا أو أربعاً، ثم قال: وللمفسرين، ورواية من جزم مقدمة على رواية من سئلها، انتهى.

وأخرج البخاري برواية أبي هريرة مرفوعاً: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمفسرين، قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمفسرين، قالت

(١) بشر الموطأ صحيح مع تصحيح المسجدة (٢٥٢/٦)

(٢) فتح الباري: ٢/٥٦٢

فإن احضرت إلى وجهك ذكرا معروفاً، وإن لم تعرفه غير واحد، لأن السبع
 وسبعة، أي حقه أو ينقص من القيمة، ويحلى من الحج، إذا كان ما بين
 السبعين مائة، وإذا كان في ذلك، منهم كذلك، فالأولى ما قاله الحنفية
 وغيرهم، أن عدد الحرة، إذا كانت سبع، أو ثمانية، أو تسعة، أو عشرة، أو أقل، لم تحل
 فيه فدية، وبعد ما هو سريرة من النساء، ومن أن لا يضاعف، فإذا كانت حرة
 الحرة، وعصروا على التعبد، انتهى.

والأوجه عندنا من قوله إن الأول، من ما ذكره، أن السبع، وإن كان
 المسنح من ماله لتفصيل، لكن شرطه هو، لو أنهم في الإحلال، أي أحرموا
 في ذلك، النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لم يخلو إلى من، وذكر أحد يفسر، فكان المعنى
 من حلقهم من الإحلال، أنه ما هم في التحليل، وإن حركوا أحداً من العظامي
 وسبعة عشر ذكراً، أو ذكراً، أو غيرها، أي عن ذلك الحنفية، أي السعالم^(١).
 وعطف بعد ذلك الحنفية، كذا أنه من أحرم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هبتي، إما أن من ليس مع هبتي أو حلي، أي أحرم من ذلك في أحسنهم،
 وأقبلوا أن يأتوا بهم في المنام على إحرمانه، حتى يكسبوا كسح، أي كان طاعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما لم يكن لهم، أي من الإحلال، كان انقضاء من
 أحسنهم أحسن من الحاق، أي ما رواه ابن القصة، فقد رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منهم أحسنهم في الأحكام، وقد تم عليهم من حلق، أي إلى الطاعة، وقصر بعض
 نساء، أي أحسنهم من الذنوب، وعظمهم في الأحكام، انتهى.

وقد علمنا من الذي قلناه من الإحرام، أنهم ما حكموا العظام من العظامي
 حرم من ما في شرح مسلم^(٢)، أي قوله، وأنه قصر أو العظامي على

(١) صحيح البخاري (٣٦٥٠)

(٢) (١٠٤، ١٠٥)

(٣) (١٠٤، ٩٥)

١٨٥/٩١١ - وحققني عن مالك - عن عبد الرحمن بن
 النخاس - عن أبيه - أنه كان يدخل مكة في سنة ومعه ...

انقصه له أبغ في العبادة، وأدلى على صدق اتية في تتذلل له تعالى، ولأن
 انقصه سبق على نفسه الشعر الذي هو رينه، والحاج مأثور بترك الزينة، بل
 هم أشعث أغبر، انتهى. ونقصه القاري والزيقاني وغيرهما، قال القاري^(١):
 أما قول شوقي لغريب، وكذا استحسان ابن حجر منه عجيب، فإن الحاج ليس
 مأثوراً بترك الزينة بعد مراح الحج والعمرة

قال الزرقاني^(٢): لأن الحلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقصير،
 فإنه محل له كل شيء إلا النساء في الحج. انتهى. وفي «الهداية»: الحلق
 أفضل؛ لقوله ﷺ طهر بالترحم عليهم، ولأن الحلق أكمل في قضاء التمتع،
 وهو المقصود، وفي التفسير بعض التفسير، فأنسبه الاعتسال مع الوضوء،
 انتهى.

قلت: وفي قوله: هو المقصود، إشارة إلى قوله تعالى: ثُمَّ لْيَقْضُوا
 صَلَاتَهُمُ الْآيَةَ^(٣)

١٨٥/٨٧٧ - مالك - عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن
 محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه كان يدخل مكة ليلاً وهو
 معسراً وبعد كان أشباهاً لعدله ﷺ في عمرة الجعنة، قال النووي^(٤): يستحب
 دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصبح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر
 وعطاء والنخعي وإسحاق بن راهوية وابن المنذر، والثاني: هما سواء لأفضلية

(١) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٥/٣٦٠).

(٢) «شرح البرقاني» (١/٣٤٩).

(٣) سورة الحج: الآية ٢٩.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٢٢٧).

لأحدهما على الآخر، وهو قول الثقاتي أبي القتيب والماوردي وابن الصائغ والعماديين من أصحابنا، وبه قال طائفة من الثوريين، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً، وهو أفضل من النهار شهر.

وباب البخاري في «صحيحه»: «باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً»، وأورد فيه حديث ابن عمر عن طريق عبيد الله عن نافع في الحديث الذي طوى حتى يصبح، قال الحافظ^(١): وهو ظاهر في المدخول نهاراً، وقد أخرجه مسلم من طريق أبيه عن نافع باقظ - وكان لا يقدم مكة إلا ذات باني طوى حتى يصبح ويهبط، ثم يدخل مكة نهاراً وأما أن دخول ليلاً فلم يبع منه شيء إلا في عمرة التجرعة، كما رواه أصحاب السنن الثلاثة.

ومرحم عليه الساني «دخول مكة ليلاً»، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي: «كثيرة ممنهون أن يدخلوا مكة نهاراً، ويخرجوا منه ليلاً، وأخرج عن عطاء: إن شئتم فادخلوا ليلاً، إنكم لستم كرسول الله ﷺ، إنه كان إذا ما أحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس، وقصة هذا أن من كان إماماً يقتدى به امتثل له أن يدخلها نهاراً، انتهى.

قال القسطلاني^(٢): الأكثر على أنه بالنهار، أفضل، وروى بعضهم بين الإمامين وغيره، لما روى سعيد بن منصور عن عطاء: إن شئتم فادخلوا ليلاً، الحديث وقال الموفق: لا بأس أن يدخلها ليلاً أو نهاراً، لأنه يطلع دخلها ليلاً ونهاراً، رواهما الثقاتي، قال المحدثين: ندب دخول مكة نهاراً، وفي «الذيل»^(٣)

(١) فتح الباري (٢/٢٦٦)

(٢) إرشاد الساري (٤/٩٦)

(٣) نيل المحبرة (٩/١٢٠)

مبدؤك بأبيته، وفيه انتفا، والبراءة، ويؤخر الحلاق حتى تضيغ.

عن النساب: لا بأس بعمومها ليلاً ونهاراً، ولكن دحوه بهراً أفضل، وفي الثباني صحيحان: يستحب أن يدخلها نهاراً.

البدؤك بالبيت (أو بسعي أبي الصفا والمروة) أضيق عليه الطواف تغلباً أو داعشاً للغة (ويؤخر الحلاق بالكسر، أي حلق الرأس (حتى يصبح) غاية للتأخير، ولا يخرج عنه في تأخير إذا شغله عنه مانع. وأقله ثم يجد في الليل من حلقه، قال أبو عمر.

قال شعوب^{١١}، ويجوز التأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام الحر، فإن أخر من ذلك، فقبه روايان. إحداهما: لا دم عليه، وعن أحمد: عليه دم تأخيره، انتهى. وقال أيضاً في المصنوع^{١٢}: إذا مر من أعمال العمرة قصر أو حلق، إلا يستحب تأخير التحلل. قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن رجل دخل مكة معتمراً، فلم يقصر حتى كان يوم الثروبة، قال: هذا لم يدخل بها، يقصر، ثم يجل بالحج، وليس عليه شيء، وليس ما صنع، انتهى.

والواجب^{١٣}، وصف ذلك بالتأخير، لأن التمتع تعجيله وإتصافه بالفراق من السعي، لما فيه من تعجيل سلامة النسك مما عسى أن يدخل عليه من نفس طمأ أو غيره، وحار التأخير لما يتعلق بالوقت من شعائر تحلاق في الأعياد، وقد روي عن مالك، فمن طاف ومعه نعمته من طليل، فلا بأس أن يؤخر الحلاق إلى نصح، قال: وتعجل ذات أقبل، انتهى.

وقال الثباني في شرح النساب^{١٤}، يختص حلق المعتمر بالمكان عند

(١٠) المعنى: (٣٠٦/٥)

(١١) المعنى: (٢١٠/٥)

(١٢) المصنف: (٣١/٣)

(١٣) (١٢٢/١)

قال: وَلَوْ كُنْتُ لَا يَبْعُدُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيُضَوِّفُ بِهِ خَشْيَ بَيْتِ رَأْسِهِ.

أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف وروفاً، وأنه الزمان في خلق المعتمر، فلا ينوقت بالإجماع، انتهى. وقال أيضاً: إِنْ كَانَ قَفَارٌ مِنَ السَّيِّئِ مُشْتَبِهاً لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ، أَوْ مَرَدّاً بِعَمْرَةٍ، عَلَيْهِ أَنْ يَحْلُقَ وَيَحْلُلَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حِرَامِهِ، بَلْ نَهَ اخْتِبَارُ فِي بَقَائِهِ، انتهى.

أقال (عبد الرحمن): (ولكنه) أي أياه القاسم (لا يعود إلى البيت) بعد الشروع من طواف العمرة (فيصوف به) مرة أخرى تطوعاً (حتى يحلق رأسه) قال الباقون: يريد أنه كان لا يطوف به لست حتى يتحلل من عمرته بالحلاق؛ لأن من سنة المسلم أن لا يطوف بالبیت متفلاً حتى يتحلل عمرته، ويتحلل منها بالحلاق، وقد قال مالك، عمن طاف وصلى عمرته ليلاً، فأخر لحلاق حتى يسبح. لا يتحلل بمواقيف، ولا يدخل البيت، ولا يقربه حتى يحلق، قال أصحح في «نسخة» و«الموازية»: قد فعل فلا شيء عليه، قال مالك: ولا يدخل البيت حتى يحلق، فإن فعل ذلك واسع، انتهى.

وقال محمد في «موطئه»^(١) بعد أثر الباب: لا يحجبنا أنه أن يعود في الطواف حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم، انتهى.

وفي «التعليق المسجود»^(٢): أي لا يعود ولا يستحب عندنا، وذلك ليقع اشتراك بين طواف العمرة ولحلق من غير فعل بينهما، وإن كان ذلك أيضاً جائزاً، انتهى.

وذكر الشيخ في «المسوى»^(٣) بعد أثر الباب: عليه أهل العلم أن السنة ذلك، انتهى. وترجم البخاري في «صحيحه»^(٤) الباب من لم يخرق التمتع ولم

(١) (ص ١٥٩) باب دخول مكة وما استحبه من التمتع من الدخول.

(٢) (٢/٣٧٢).

(٣) (المسوى، ١/١٤٩).

قال: **بُرِئْتُ** حتى **أَسْحَدَ** **بُرْئِي** **وَلَا** **أَنَا** **أَشْهَدُ**
 قال **وَأَشْهَدُ** **أَشْهَدُ** **حَدَّثَ** **أَشْهَدُ** **وَأَنَا** **أَشْهَدُ** **وَمَا** **سَمِعَ**
ذَاتَ

يُقال حتى يخرج إلى سرقه، وأورد فيه حديث ابن عباس، قال: **لَمَّا** **كُنْتُ** **بِئْهَ**
مَكَّةَ **فَقَدِمْتُ** **وَسَمِعْتُ** **رَأْسَ** **يَقْرَأُ** **التَّوْحِيدَ** **بَعْدَ** **خُلوْفِهِ** **عَدَا** **حَتَّى** **رَمَحَ** **مِنْ** **عَرَفَةَ**.

قَالَ **أَحْمَدُ** **قَالَ** **وَمِنْ** **فَضَائِلِهِ** **فَمِنْ** **رَحْمَةِ** **لَهُ** **وَهَذَا** **لَا** **يَدُلُّ** **عَلَى** **أَنْ** **أَحْمَدَ**
مَعَ **مِنْ** **أَفْهَمَ** **قَوْلَ** **أَرْقُوقَ** **فَلَعَلَّهُ** **يَعْنِي** **أَنْ** **الضَّرْفَ** **نَطَوُّهُ** **حَسْبَهُ** **أَنْ** **يَقُولَ** **أَحَدُ**
أَنَّهُ **وَأَحْمَدُ** **وَكُلُّهُ** **بِسَبَبِ** **التَّخْلِيفِ** **عَلَى** **أَنَّهُ** **وَسَمِعُو** **ذَلِكَ** **جَرَمَ** **أَعْيُنِي**
وَالسُّفْلَانِي

الْقَالَ **عَبْدُ** **الْمُحَسِّنِ** **أَوْ** **بُرْئِي** **أَوْ** **أَسْحَدَ** **فِي** **أَمْرٍ** **الْمُبِيلِ** **لِلْقَوْلِ**
بِهِ **أَنْ** **يَقُولَ** **أَوْ** **لَا** **يَنْبَغِي** **أَسْحَدَ** **أَوْ** **يُوجِبُ** **أَنْ** **تَعْمَرَةَ** **مَوَاقِفُ**.

قَالَ **مَالِكٌ** **أَنْ** **يُسَبِّرَ** **قَوْلَهُ** **عَنْ** **أَسْحَدَ** **فَيَقُولُوا** **فَتَشْهَدُ** **بِهِ** **الْفَتْحُ** **حَلَّاقٌ**
السُّمَرُ **أَحْمَدُ** **بَعْدَ** **أَسْحَدَ** **وَمِنْ** **مَعْنَى** **السُّمَرِ** **أَنَّ** **حَلَّاقٌ** **قَوْلُهُ** **لَوْلَيْ** **الْشَّيْءُ** **أَضْمَ**
إِلَافٌ **بَعْدَ** **أَيْضاً** **أَوْ** **يَشْتَعُ** **ذَلِكَ** **أَنْ** **يَقُولَ** **أَوْ** **أَفْهَمَ** **بِالْخُصَّاصِ** **مُاسْخِطِي**
وَالْأَشْيَاءِ **وَأَعُو** **ذَلِكَ**

وَمِنْ **الْمَعْنَى** **أَنَّ** **أَسْحَدَ** **أَعْلَى** **اللُّغَةِ** **مِنْ** **أَشْهَدَ** **مَعْنَى** **مِنْ** **الْمُوجِبِ** **وَمِنْ**
هِيَ **بِرَأْسِهِ** **وَكَلَامُ** **الْإِسْمِ** **ذَلِكَ** **مَعْنَى** **يَنْبَغِي** **أَنْ** **أَشْهَدَ** **وَقَوْلُهُ** **مَسْخُطٌ** **بِلَفْظِ** **الْفَتْحِ**
مَعْنَى **مِنْ** **اللُّغَةِ** **وَالْأَوَّلُ** **ذَلِكَ** **هَذَا** **عَلَى** **أَكْثَرِ** **السُّخْرِ** **وَمِنْ** **بَحْثِهِ** **هَهُنَا** **أَيْضاً**
إِعْدَا **الْفَتْحِ** **وَقَالَ** **مَالِكٌ** **الْعَمَاءُ** **مَسْخُطٌ** **عَلَى** **رَجُلٍ** **أَسْحَدَ** **وَالْقَوْلُ** **وَكَقَوْلِهِ**
مَعْنَى **أَنَّ** **يُسَبِّرُ** **فَتَشْهَدُ** **وَمِنْ** **مَعْنَى** **أَنْ** **يُسَبِّرَ** **رَجُلٌ** **أَنْ** **يَقُولَ** **أَوْ** **أَفْهَمَ** **أَنْ**
أَشْهَدَ **حَلَّاقٌ** **السُّمَرُ** **وَلَيْسَ** **الْفَتْحُ** **وَمَا** **يَضَعُ** **ذَلِكَ** **وَهُوَ** **قَوْلُ** **أَعْلَى** **الْأَوَّلِ** **إِلَيْهِ**

(١) (فتح القروى) (١٤٠٠)

(٢) (فتح القروى) (١٤٠٠) (٣) (فتح القروى)

هو أن يقول: «إني والله عن رجل نسي الخلّاق بمعنى في
الخلج، هل لنا إخصاء في أن يعطين مسكة؟ قال: ذلك واسع،
والله في معنى الخبّ انتهى.

حلى البرانس وقص الأظفار والشارب، ولأن لبس في قلعة الحج، بفان.
امرأة فلهذا إذا كان حلة الزانية انتهى.

وقال ابن القيم في قوله تعالى: «لَا تَمَسُّوا فِيهِنَّ أَفْئِدَةً يَوْمَ يُغْفَرُ لِلظَّالِمِينَ وَيُعَذَّبُ الْمُنَافِقِينَ» أي يغفروا
عن فعلهم من الخلق الحيوان، وقال الزبيدي: هو الأخذ من الشارب، وتسمى
الأظفار، أو سمك الأظفار، والخبز من الإحرام، انتهى.

وقال الزبيدي في تفسيره: قال المرحاج: إن أقل الله لا يعرفه، انتهى.
أي من المفسرين، وحل المفسر: أصل النفس في كلام العرب كما كان في كلام
الإنس، فوجب عليه بقصها، والبراء فيها قص المناء والأظفار وبس الإدم
وحس العدة، والبراء من نقصاء الزانية النفس، وقال الفضل: قال منصور
سألت امرأة فصيحا ما معنى قوله: «لَا تَمَسُّوا فِيهِنَّ أَفْئِدَةً» قال: ما نفس المرأة،
ولمّا يقول لمرءى: ما أفئدة، وما أفئدة، أي قال للمرأة: وهذا أولى من
يقول الرجحان، لأن القول قول المصيب لا المذموم، انتهى.

وقال الزبيدي: أصل النفس: وسع الظفر ويذكر ذلك مما ذكره ابن بري
عن البراء: انتهى. وأخرج الشيخ علي في تفسيره الآثار المختلفة في تفسير ذلك.

قال يحيى: وسئل: بناء المحبوبة (مالك) الإدام (عن) حكم الرجل يسي
الخلّاق بمعنى: ليس في السج النجاسة، لأنه مراد في الحج، هل له رخصة في
أن يخلق بمسكة؟ قال: مالك. (ذلك واسع) أي سائر (والخلّاق نسي) أعت إلى، فاز

١٨٧: راجع الحج: ١٩

١٨٨: تفسير الخبير: ١٤١- ١٤٠

١٨٩: حاشية ابن القيم: ١٦٥

نباحي^(١): موضع الحلاق في الحج منى، وفي العدة مكة، وبعد بتعمق يهذين الموضعين على أنه المنسوخ على الاستحباب، وقد زال مالك في الذي يذكر الحلاق بسننه قبل اصطواحه لإلزامه لا يعلوفه، فيرجع إلى منى. فيجملوه ثم فيض، قال: فإن لم يعمى وحلته بسكة أخرى عنه، وقد روى ابن قناسم فيس خلق من أهل أيام منى لا أرى عليه شيئاً إذا حلق في أيام منى، انتهى.

وقال الدردير: إن وجب قبل الحلق عدم كذا من الحلق، ولو سهواً لم يند، وكذا الأخير، حتى خرجت أيام الثرمي ولو مقبلاً بمنى، فإنما هو^(٢) قوله: وكذا الأخير، هذا خلافاً من نبيه العمدة، وضحاها. الحلاق يوم الفجر منى أحسن إلى وأفضل، وإن حلق بسكة أيام المرقب، أو يومه، أو حتى ثوبه الحلق في أيام منى فلا شيء عليه، انتهى.

فصل في أنهم اختصوا في نهيهم الحلاق بالمكان والمكان، وقال الجوزي^(٣): يجوز تأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام النحر، فإن أخره عن ذلك، فمعه رواية، إحداهما لا دم عليه، وبه قال عطاء وأبو يوسف وأبو ثور، وبشيء مذهب الشافعي لأنه تعالى: يَنْزِلُ فِيهِ بِذَوَاهٍ وَأُولَا تَحِيَّاتٍ وَأُولَا تَحِيَّاتٍ^(٤) الآية، ولم ينسأ أحد من أئمة الأئمة، وعن أحمد عليه دم بأخيه وهو مذهب أبي حنيفة لأنه سكت أخوه عن سحله. ومن ترك نسكاً عليه دم، ولا فرق في التأخير بين التخليل والكثير والعام، والساهي، انتهى.

وفي البروقم^(٥) السراج^(٦) الحلق والتقصير منك، في تركه ما دم، ولا يؤزم ذلك أخيراً عن أيام منى، انتهى.

(١) العنبر، ٢٤١/٢٤٠.

(٢) أحذية السوقي، ٢٢١/٢٢٠.

(٣) العنبر، ٢٤٠/٢٣٩.

(٤) سورة لقمان، الآية ١٩٦.

(٥) (٢٠٥/٢٠٤).

قال مالك: الأمر الثاني لا اختلاف فيه عندنا، أن أحد لا يحلق رأسه، ولا يأخذ من شعره من الإبط، والفتور، والمائة وغيرها، حتى ينحدر هادئا، إن كان معه،

وإن تفرق في مسكة، إن في الحلق والتقصير قولين لمخالفين، وغيره من العلماء، أحدهما: أنه سباحة محظورة، والثاني: وهو الصحيح أنه سلك، وهو ركن لا يصح النسخ إلا به، ولا يحمر بدم ولا غيره، ولا يموت وقتها دم حيا، لكن أفضل لو أنه أن يكون غيب التحريم، ولا يعنص يمكن، لكن الأصل أن يكون بمشي، ولو فعله في بلد آخر، بما فيه رخصة، وإنما في غيره جزاء، لكن لا يزال حكم الإحرام حاربا عليه حتى يحرم، انتهى.

ومن الشرح لسبب^(١) يختص حلق الحاج بالزمن والمكان عند أبي حنيفة، ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف، على ما في «الهداية» ونشرح المذهب، وفي هذا وذكر الكرماني والدرودي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان دون المكان، وعند محمد يوجب المكان، وعند زفر يحل بالزمان لا المكان، فالزمان يرم الشعر الثلاثة ولهاها، والمكان الحرم، ويستعصر في الترتيب للتقصير بالدم لا للتحليل، ولو حل أو قصر في غير ما توجب به إزالة الدم، ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أي به بعد دخول وقت أي أزال تعدله، انتهى.

(قال مالك: الأمر الثاني لا اختلاف فيه عندنا، أنه إذا كان معه أحد لا يحلق رأسه، ولا يأخذ من شعره من الإبط، والفتور، والمائة وغيرها، حتى ينحدر هادئا، إن كان معه) وقد تقدم قريبا أن ذلك غير سلة، حد حكمت فلا شيء عليه في المشهور من مذهب مالك، وهو ثالث عند أبي حنيفة في حق الممرد، وإنما اندرد ولستمع بالترتيب بين الذبيح والخلق واجب عنده يجب الدم بشركه، وأنت عير بأن قول مالك في «الموطأ» يؤيد الثاني، ولقد مال ابن الماجشون إلى وجوب دم

وَلَا تَحْزَنْ مِنْهُمْ جِدًّا فَقَدْ جَاءَ بِحِلِّ سَلَامِي بِهِمُ السَّحَرُ وَذَلِكَ
لِأَنَّهُمْ لَا يَدْعَانِي بِرَبِّي وَلَا يَخْشَوْنَ رَبِّيكَ عَنْ يَدِي الْخَشْيَ عَظِيمٌ

(٦٩) ما تقدم

۱۸۷۸-۱۸۷۹: حدیثی احسن علی و احسن علی علیہ السلام من جامع، آن
 و احسن علی علیہ السلام من جامع، آن و احسن علی علیہ السلام من جامع، آن
 و احسن علی علیہ السلام من جامع، آن و احسن علی علیہ السلام من جامع، آن

(ولا يحل) يفتح الحاء اثنتان ويقسم الحاء السبعة من شيء حرم عليه
«(يحرموا) إحدى بحاء من إحرمة بمعنى هو البحر» دليل ذلك أن الله يبارك
وبعالى قال: «ولا تحلفوا الحلفا» أي لا تحلفوا على شيء ولا تحلفوا بالبلاغ التحريم
محذوف. وقد قال عن اسمه في جراء الصيد: «فَقَدْ بَلَغَ الْكُفْيَةَ»^(١)، ومعناه
تحريرا منها، فإنه لو مات بها لهدى قتل أن يذبح لها جزءا من جراء الصيد

ਸ਼ਬਦ: ੧੫:

قد عرفت في هذا الباب أن الحلق والنقصان في التحليل، ولا فرق بينهما إلا أن الأول أعم، فنفسه المصنوع بهذه الترجمة بيان النقصان المنفرد من نفس الثابت والأحكام المنفردة من الأول. الثاني وغيره، ينشأ التفسير تنبيها على اختلاف المقاصد من التفسير، ولما كان الحكم الآخر الواردة في هذا الباب من لفظ التفسير.

١٥٧٠ هـ - (مات). عن مافع، بن حمد الله بن حمزة - رضي الله عنهما -
 أن ابن أبي أنطرس عن رافع، وهو يزيد بن حمزة، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لا
 يحل له أن ينفذه (ولو من أحبته) في من أضرها (نساء من الشعوب) يعني حمزة

$$1974 \approx \frac{1}{2} (1973 + 1975) \quad (1)$$
$$A \in L^1(\mathbb{R}^n; \mathbb{R}^{n \times n}) \text{ is a matrix-valued function satisfying } (1.1) \text{ and } (1.2) \text{ with } \mu = 0. \quad (1.3)$$

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ

١٨٧٩/١٨٧٩ وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ إِذَا حَلَّى فِي حَجِّهِ أَوْ قُدِّرَ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْحَبِيبَةِ وَشَرِبَ

مِنْهَا لَمْ يَغْيِرْ مَا يَخُذُ مِنْ ذَلِكَ فِي حَجِّهِ عَنِ الْعَلَاءِ، وَإِنَّا اسْتَجِرْنَا لِلْعَبِيدِ أَنْ
لَا يَحْلُوا إِذَا كَانَ يَغْرِبُ الْحَجُّ، لِيُفَرِّقَ شَعْرَهُ لِلْعَلَاءِ، فِي الْحَجِّ، وَصَلَّى لِمَوْلِدِ
النَّبِيِّ الْمُطْلُوعِ فِي الْحَجِّ، فَذَلِكَ الثَّانِي مِنْهُ. وَالْحَاجُّ اسْمُ الْفَتَلِ، وَذَلِكَ
فَالْغَيْبُ - وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إِنْ يَأْخُذُ بِحَقِّهِ شَاءَ الْفَتَلِ يَأْخُذُ شَعْرَهُ وَأَنَّهُ
مَدْحُورٌ (قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ)

قَالَ الْمَدْحِيُّ: "لَمْ يَدْرُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَى النَّاسِ الْغَيْبُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ
الْمَدْحُورُ، وَاسْمُ الْفَتَلِ أَنْ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْحَبِيبَةِ وَالْإِسْتِغْرَاءُ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَرِ مَا يَخُذُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَهُمَا مِنْ عِلَالِ الْمَدْحُورِ، وَتَقْدِيرُ الْإِسْمَاعِيلِ
الْأَحَدُ مِنَ الشَّعْرِ أَنْ يَحْرُمَ عِلَالِ الْمَدْحُورِ، وَهُوَ

قُلْتُ: وَالْفَتَلُ عِلَالُ الْفَتَلِ، وَهُوَ عِلَالِي فِي أَسْرِ الْحَبِيبَةِ وَحَتَّى أَسْرَافَهُ
مَا يَدْرِي فِي الْمَدْحُورِ، عَنْ ذَلِكَ مِنْ مَوْلَاهُ، أَمَا شَعْرُ رَأْسِهِ، وَأَحَدُهُ إِلَى أَنْ
يَغْيِرَ، وَيُفَرِّقَ شَعْرَهُ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى الْقَدَرِ مِنَ الْحَبِيبَةِ أَنْ يَحْلُوا، إِذَا
شَعْرُ الرَّأْسِ لَمْ يَلْغُ أَمِيرًا الْآخَرِ

١٨٧٩/١٨٧٩ - (مَالِكٌ: عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
(كَانَ إِذَا حَلَّى رَأْسَهُ (بِهِ حَجَّ أَوْ عَمَرَةً) وَتَحَلَّى مِنَ الْإِسْرَامِ (أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ
وَشَارِبَهُ) أَوْ يَغْيِرُ مِنْ أَطْرَافِهِمْ أَيْضًا لِيُفَرِّقَ شَعْرَهُ، وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ رَأْسِ الْغَوَا
أَنَّهُ تَقْدِيرُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرُ سَحْلًا - قَالَ مَدْحُورُ الْمَدْحُورِ: "أَوْ أَوْ ذَارِدًا"
كَانَ يَنْتَحِلُ سَهْلًا عَلَى لِحْيَتِهِ، وَيَأْخُذُ مِنْ طَرَفِ سَهْلٍ بِحُجْرَةٍ مِنْ قَصْعَتِهِ، فَإِذَا
أَصْرَحَ، كَانَ ذَلِكَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ الْآخِذُ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبَتِهِ، وَبِهَا
أَسْكَنَ فِي الرَّأْسِ، نَهَى.

قال اسجي^١ يريد انه كان يخطب سبعا مع منو رأسه. وقد استحب ذلك سالك لأن الواحد سبعا. وفيه لا يغير اختلافه من الجماعة، والاستئصال لهذا مثله كحجر د من التراتفد فمع من استئصاله، انتهى.

قال السريق^٢ : سبعا ليس حلق أو قصير فليس مقصورا، والأخذ من مناربه. لأن النبي ﷺ معه، وقال ابن المنذر: من أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه قام مقصورا، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يأخذ من مناربه وقصاره، وكان عطاء والملاس والندوي يحذرون أن أحد من حبه شيئا انتهى، وفيه الملباس^٣ . ويصحح بعد التحق أحد التواتر وقصر الظهور، وقال الزيلعي: استحب له إذا حلق رأسه أن يغطي وكثره ومداومه، ولا يأخذ من حبه لنا لأنه منه، ولو معه لا يجب معه شيء.

قال الغاري^٤ : وفيه أنه ورد في السنة اصلاح الحية ما يرد على النصفة ولا يكون أحدها مثله، بل مائلها مثله، نعم، فظاهر أنه لا يسهل شيء من ذلك سوى الاحكام، أو المقصر في هذا المقام اقتضاها به يكثر. وإن كان التحق مقصودا للحد من قضاء الكفك بعد فروع الاحكام، ففي ذلك نوع^٥ ليس على التعاقب إذا حلق أو يحد من لحيته أو ياحق، فإن ذلك ليس به، لأن الواجب حلق الزمان بالنعس، ولأن حلق اللحية من باب الحدة، ولأن ذلك شبهه بالقصاري، انتهى. فظاهر أن من أخر ذلك من تحمية أكثر سونه من باب التعليل، أن حلق اللحية، وإنما لما كان من باب صفاء العين ونحوه برأسه.

(١) مسهر (٣/٣٠٠).

(٢) التسم (١/٣٠٠).

(٣) تاريخ الثبات (١/١٤٢).

(٤) تاريخ الثبات (١/١٤٢).

(٥) مصابح الفروع (١/١٤٢).

١٨٨١/٨٨٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحَافِيِّ، أَنَّ رَجُلًا أَمَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ، وَأَفَضْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ.....

وَالْأَمْرُ قَالَ شَعْبٌ: نَزْهَوِي فِي الْمَعْمُورِ^(١) بَعْدَ آثَرِ الْبَابِ، وَعَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ ذِيكَ حَسَنٌ، وَذَكَرَ سَخْنَا الْكُنْهَوِي فِي «مَنَاسِكِهِ»: يَسْتَحِبُّ بَعْدَ الْحُلِيِّ الْإِخْدَ مِنْ شَوَارِبِهِ، وَيُقَالُ أَطْعَامُهُ، وَفِي «الْمُنْتَبِهَةِ»: يَسْتَحِبُّ فَعْلَ أَطْعَامِهِ وَتَوَارِبِهِ وَاسْتِعْدَادَهُ بَعْدَ حُلِيِّ رَأْسِهِ مَغَايَةِ السُّرُوحِيِّ^(٢)، أَنْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: بَعْدَ آثَرِ الْبَابِ: لِبَسَ هَذَا بِوَاجِبٍ مِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَمِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ، أَنْتَهَى. وَفِي «هَامِشِهِ»^(٣): نَبِيُّ نَيْسٍ أَخَذَ الطَّلِيحَةَ وَالشَّارِبَ وَجَعَلَ يَلْهُو بِمَنْوَدٍ أَوْ مَسْنَدٍ، أَوْ بِقَالَ: لِبَسَ هَذَا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَمَنَاسِكَهِ كَحُلِّهِ الرُّأْسِ وَتَقْصِيرِهِ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - اتِّفَاقًا، أَنْتَهَى.

١٨٨١/٨٨٠ - (مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ) فَرُوحَ الرُّزَّازِيِّ (أَنَّ رَجُلًا) ثُمَّ سَمَّى (أَمَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) بَنَ أَبِي بَكْرٍ النَّصْبِيِّ (فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ) أَيَّ طَلَفْتُ طَرَفَ الْإِدْمَةِ (وَأَفَاضْتُ مَعِيَ أَهْلِي) هَكَذَا فِي حَسْبِ النُّسخِ الْهِنْدِيَةِ عِزَّ «الْمَصْنُوعِ». وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيَّ ضَاعَتْ مَعِيَ زَوْجَتِي وَوَلَدُهَا الْإِدْمَةُ، وَفِي نَسْخَةِ «الْمُسْتَمْسَقِ»: وَأَفَضْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي، وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ^(٤)، وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرٌ لِلْعِدَةِ بَالِيَاءَ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ: أَفَضْتُ مَعِيَ أَهْلِي مَاوَنَ الْبَاءِ، وَهُوَ لَا يَجْعَلُ إِلَّا عَلَى ذِمَّتِي النَّحْوِي مِنَ الْإِفَاضَةِ بِمَعْنَى الْإِسَاءَةِ.

ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ بِحَسْرِ الْحَيْنِ الْمَعْجَمَةِ الطَّرِيقِ فِي الْجَبَلِ، وَمُسَبِّحِ

(١) (٣٩١/٦).

(٢) أَيُّ «الْحَلِيقِ» مُحَمَّدٌ (٣٥١/٦)، وَانْظُرْ «الْإِسْتِذَارَةَ» (١٣/١٤٠)، وَاصْصِفْ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٢/٨ - ٣٦٥).

(٣) وَكَذَلِكَ «الْإِسْتِذَارَةُ» (١٣/١١٢).

بدرجته لأدنى من أخصيه، فصارت التي تم أخصيه من شعري بعد،
وذلك من شعري بأخصيه،
.....

بعد من شعري أو من شعري من الجبابر (مذهب - لا من شعري) أريد أن
أخصيه، فصارت التي لم تفسر من شعري بعد،
.....
بخصيه أن من شعري،
.....
عليه سمي من التحليل لأن التحليل من التحليل من التحليل.

ولا يتناول عليه أن التحليل الأخير يحصل عند تسالفة بعد الزماني
المعروف، ولا يتناول،
.....
بذلك،
.....

قال المصنف^(١) حل حراف الأمانة ما بقي من شعري وهذا مطلب وهو
التحليل الأخير أن يحل ونفسه وكان قد سعى عند التقديم،
.....
سعى عند الأمانة،
.....
أنهم

وهو كذا،
.....
البرهان،
.....
الزماني، والتحليل، والفقرات.

وفي شرح المصنف^(٢) حرام التحليل والتحليل،
.....
الإحرام،
.....
طوف من شعري،
.....

تأخذت من شعري بأخصيه (جمع شعري،
.....
.....

(١) المصنف، ١٣٩: ١٣٩

(٢) المصنف، ١٣٩: ١٣٩

(٣) المصنف، ١٣٩: ١٣٩

أنه عجم أن تخلعه من شعرها بأسمائه لا يمكنه استيعاب جميع شعرها بالتقصير،
وكان يرى أن لا يحزى إلا الاستيعاب. فأمره أن يعصر بالجممين، لأنهما معاً
يمكنان استيعاب بهما، ويحزى وجهاً آخر، وهو أن يعتقد أنه لا يحزى إلا أحد
من الشعر ما أثبت ولا غيرهما، إلا ما كان من العدد الذي اعتد للتقصير،
وأما التقصير بالأصابع، فإنه لا يقوم مقام القفل بالجممين، انتهى، معيد
أيضاً، فإن التقاسم عندكم لما لم يكتب بهذا القصر، أما لعدم الاستيعاب أو
عدم العدد، فكتب لم يأمره بالدم لتحذيق الوطء على الإحرام.

والأوجه عندني أو التقاسم اعتبر بهذا التقصير، وإليه قال صاحب
"المحلى"، إذ قال فيه: إن التقاسم اعتبار الواحد بالأسماء حقيقاً، ولم يأمره
بالعداء، بقوله: ثمرة، معناه: إن اتفق لك مثل ذلك مرة أخرى، فلتأخذ
بالجممين، لأن لا يعمى في الأسماء: هذا كذا قال تقاسم إذا قصر من شعرها
بالأسماء أجزأ عنها من الجممين انتهى.

وهو عدم شربها في المستوى^(١)، إذ يؤت على أن تأبى إذا فسر
بالأسماء حراً، وقال بعد أثر الباب: فلهذا تقاسم اعتبار الواحد بالأسماء
حقيقاً، ولم يأمره بالعداء، بقوله: ثمرة، معناه: إن اتفق مثل ذلك مرة
أخرى فلتأخذ بالجممين لأنه هو السنة، انتهى.

ويجوز على عندني أن قوله: ثمرة، محمول على هذه الوقت أيضاً، لتكميل
السنة ونسبها الشعر، فإن الساعية بالأسماء من الشعر لا تساقط، ثم ما في
"البحراني" من أن الأثر لا يوافق المالكية، لأن تفسير جميع الواسم معاً
بالأسماء، وأنه خبر كلام أبي عمر وتلميذه، المتقدم إذ لم يعبر هذا القصر،
فهذا أيضاً منكر، لأن الإجماع ما ذكره، وهو الله عنه - أن لم يعبر بهذا القصر

قال مالك: استحب في مثل هذا أن يهرق دماً. وذلك أن
عبد الله بن عباس قال: من نسي

أوجب عليه الدم، ولم يوجب عليه. بل استحب كما سيأتي التصريح به.

فالظاهر عندي أن مالكاً - رضي الله عنه - أيضاً اعتبره، واستحب الدم
لمعنى آخر سيأتي بيانه، اللهم إلا أن يقال: إن كلامه الآتي بلفظ الاستحباب
مؤول، فيصح حينئذ أن يقال: إن مالكاً - رضي الله عنه - لم يكتف بهذا
التقصير.

(قال مالك: استحب في مثل هذا أن يهرق دماً) قال المزرقي^(١): قوله:
في مثل هذا أي في تقديم الإفاضة على الحلق أن يهرق دماً ولا يجب،
انتهى.

فهذا نص من المزرقي على أن الدم ليس بواجب، فلا بد أن مالكاً اعتبر
بهذا التقصير، وإلا أوجب الدم للوطء قبل التخلل الأكبر، كما تقدم النص بذلك
من التدوير، وإنما استحب مالك - رضي الله عنه - الدم في هذا لشركه من
الترتيب، ولذا فسّر المزرقي قوله في مثل هذا بقوله في تقديم الإفاضة على
الحلق.

وقد إذا قيل: إن مالكاً - رضي الله عنه - لم يعتبر بهذا التقصير، فبأول
قوله: استحب، كما قال الباقى: يجوز أن يكون مالك - رحمه الله - يريد
بقوله: استحب له أنه يستحب إيجابه عليه، ويكون قول من أوجب ذلك أعت
إليه من قول من لم يوجبه، فيكون الهمد على هذا القول واجباً، انتهى.

(وذلك) أي وجه استيعاب الهدي أو إيجابه (أن عبد الله بن عباس)
- رضي الله عنه - (قال) كما رآه الإمام مالك بنفسه كما سيأتي، فيما يفعل من
نسي من سكه شيئاً - برواية أبوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (من نسي)

(١) - شرح المزرقي، (٢) / (٢٥٦).

«سَكَنَ شَيْئًا فَأَنْبَرِيَ دَمًا».

(٨٨١ - ١٦٩) وَحَقَّقْنِي عَنْ عَبْدِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ تَقْبِي رَحْلًا مِنْ هَذِهِ لَدَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ،

«أَمْ يَكُنْ أَمِنْ سَكَنِهِ فَنَبَا فَلْيَهْرَقْ دَمًا» وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهَا سُرُكَةُ الْحَقْلَاقِ فِي
مَعْنَاهُ.

قال الساجي^(١): «وإذا كان عبد الله يهرق دما في سياحه مع حذو النسيان
فإن يكون عبد في التعمد أولى، انتهى».

(٨٨١/١٦٩) - سألنا: عن رافع عن عبد الله بن عمرو هكذا في جامع
المنهج، وأخط محمد أن عبد الله بن عمرو يثبت قوله بن عمرو وهو أوجه
(المراد أن ابن عمر رضي الله عنهما) (الذي رجلا من أهلنا أي من أقاربه وأهل
الرحل من بجمعه وبهم نسب أو دين أو ما جرى مجراهما، فإنه الراغب،
وهو ابن أخيه حذو الرحض من عبد الرحض الأصغر من عمر بن الخطاب، وهو
ابن أبي لهب المجرى) صحيح ومروجه غيبة مفتوحة بوزن محمد، تقدم وجه
ثلاثة بدلات فيل «العمل في التوضوء».

وقال الحافظ في «التعجيل»^(٢): «حذو حذو محمد بن عبد الرحض، روى
عن شاذان أنه أسرف لما حذروا، فقدم غايهم فقام يذأ، روى عنه ابنه
حمد الرحض هكذا ترحم الحسيني، ولم يعرف من حاله شيء، فكانه ظنه
اسما، وتسمه ابن شيخنا، وإذا لا يعرف، وليس كذلك، بل هو معروف،
وسجد لقب، واسمه عبد الرحض من عبد الرحض الأصغر، وأنه يستلزمه من
بسطود، وأنه عبد الرحض من شيوخ مالك، قال بن مائولا: ليس في الرواة
سعد الرحض بن عبد الرحض من عبد الرحض ثلاثة في سفي غيره».

(١) «المقتضى» (٢/١٣٤).

(٢) «التعجيل المجمع» (ص ١٣٩٢).

قَدْ أَفَاضَ وَلَمْ يَحْلِقْ وَلَمْ يَقْصُرْ، فِيهِ ذَلِكَ، فَأَمْرُهُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَرْجِعَ، فَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصُرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ، فَيَقْبَلُ.

والجذ يسمى بعبد الرحمن الأصغر - وذلك لأن ثلاثة من أولاد عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - تسمى عبد الرحمن، أحدهما عبد الرحمن الأكبر وهو صاحب منى، ونه يحلق عنه ويحلق، والثاني عبد الرحمن الأوسط، وهو الذي نسيه عمر - رضي الله عنه - في حذ الحصر، والثالث: عبد الرحمن الأصغر والد محمد بن عبد الله، ويحلق ذكر الثلاثة من عبد الرحمن في الاستيعاب^(١).

(قد أفاض) أي «ذات الطواف الإفاضة» ولم يحلق ولم يقصر، جهلي أن (ذلك) كان يلزمه (فأمره) عنه (عند الله بن عمر أن يرجع) ظاهر المساق أنه أمره بالرجوع إلى منى، ولا يقال: فأمره أن يحلق فحلق (فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيقبض) يأتي بالترتيب المطلوب بالكمال، وتترتب بين الحلق والإفاضة مندوب عند المالكية، كما صرح به القدير، ومثلاً عند الشافعي وأحمد صرح به النووي، وكذا عند الحنفية صرح به القاري في المرح الفناء^(٢)، يد قال: إن الترتيب بين طواف الزيارة وبين الرمي والحلق فسخة، وليس بواجب، حتى لو ذك قبل الرمي والحلق لا شيء عليه إلا أنه جازف السوء انتهى.

وقال محمد بن عبد الله بن أبي شيبة^(٣): وفي حديثه (١٨٨١): أمر، بالرجوع إلى منى والحلق أو التقصر هناك، ثم الطواف أمر مذموم مراعاة للترتيب المبرور، ولا فيجوز الحلق والقصير في غير منى في الحرم مطلقاً، والطواف قبلهما بعد ذلك، ولا شيء عليه لكنه مكروه، انتهى.

(١) الطر. (٥/٦٣)

(٢) (ص ١٢٢).

(٣) «مستدرج» (٢/١٣٢).

١٩٩٠/١٩٩١ - وحديثي عن عثمان بن عفان أنه سئل أن سالم بن

عبد الله قال: إن أُرِيدَ أنْ يُحْرِمَ دُعَا مُلْحَدَيْنِ لِنَتْنِ سَابِغَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ

أَخِي - جِيلٍ أَوْ بِكَسٍّ - وَقِيلَ أَنْ يَجِلَّ مُحْرَمًا

١٩٩٢/١٩٩٠ - (مالك أنه سأل عن عبد الله بن عثمان إذا أراد أن يحرم

دُعَا بِلَحْمِيٍّ^(١) تَنَحَّضَ لِقَصَصِ سَبْعَةٍ وَأَخَذَ مِنْ أَسْرَفِ الْحَبَّةِ تَعَا تَنْظُوفٍ

وَقَبِ الْأَعْيُنُ لِلْإِحْرَامِ أَقْبَلَ أَنْ يَرْكَبَ) فَالْتَمَسَ (وَقِيلَ أَنْ يَجِلَّ) بِالنِّسْبَةِ الْمُحْرَمًا

تَلَا يَطُوفُ ذَلِكَ بِإِحْرَامٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢) - وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ

شَعْرِ رَأْسِهِ وَبَلَغَتْ، إِذَا ارْتَدَّ الْحَجَّ مِنْ أَسْرِ رَهْطِهِ، يَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ سَالِمٌ مِنْ

عَبْدِ اللَّهِ أَيْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَهُ، وَيَحْتَسِبُ أَنَّهُ يَكُونُ سَالِمًا إِنْ كَانَ بِغَيْلٍ قُلْتُ

فِي تَعْرِيفِهِ، فَكَانَ أَبُو عُمَرَ يَعْمَلُ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ، وَتَحْتَسِبُهُمَا عِدَّةً مُخْتَلَفَةً.

قُلْتُ - وَلِظَاهَرِ أَنْ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْأَخْذِ مِنَ اللَّحْيَةِ فَقَطْ، أَمَّا

شَعْرِ الرَّأْسِ فَلَيْسَ فِي أَسْرِ سَبْعَةِ أَحَدٍ، وَلَيْسَ بِهَا تَعْدَمُ مِنْ أَسْرِ ابْنِ عُمَرَ بَلَدٌ

لِلشَّارِبِ، وَهَذَا رَوَاهُ هِيَ الْمَحْمُودَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَحْرِمَ، لَا

يَأْسُ أَنْ يَفُصِّلَ سَابِغَةً، وَيَقْلَمُ أَطْعَامَهُ، وَيَسْتَقِرُّ عَمْدًا يَرِيدُ أَنْ يَحْرِمَ، وَأَمَّا شَعْرُ

أَسِهِ فَاحْتَسِبُ أَنَّهُ يَحْرِمُ وَيَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ أَرَادَ الْوَيْدَ - وَاتَّعَرَّقَ عِلْقَتِي بَيْنَ

الشَّارِبِ وَالْحَبَّةِ وَالْأَسْرِ أَوْ الشَّارِبِ بِتَحْقِيقِ الْإِدْقِ بِطَوْنِهِ وَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ بِطَوْنِ

شَعْرِ الرَّأْسِ وَالْحَبَّةِ، وَتَلَا فِي أَنْ يُؤْمِرَ الْفَحْصَةَ وَالرَّأْسَ تَتَعَبَتْ بِهِمَا، وَلَا

سَعَتْ الشَّارِبَ، فَلَا يَجِبُ تَوْفِيرُهُ تَعَا، أَسْهَى.

(١) الْحَبَّةُ: الْحَبَّةُ الَّتِي يَحْرِمُ بِهَا الشَّارِبَ وَالْحَبَّةُ: الْحَبَّةُ الَّتِي يَحْرِمُ بِهَا الشَّارِبَ.

(٢) (١٣٧٨/١)

(١) (١٣٧٨/١)

(٦٢) باب التلبيد

٨٨٣/١٩١ - حَقَّقَنِي مَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَضَرَاءِ قَالَ: «مَنْ صَبَرَ...»

قلت. وهو كذلك عند الحسيني، ففي الثياب^(١) إذا أراد أن يحرم يستحب أن يغسل شاربته، ويغسل أطرافه، ويبتك أو يحلق بطنه، ويحلق عاتقه، ذاك الفارسي. ولم يذكر حلق الرأس، لأن المعتد بهاء شعره لوقت الخروج من الإحرام تقبلاً لميزان أجره، انتهى.

وقال الثوري في ماله يستحب أن يستكمل التلخيص بحلق الرأس وبشك الإبط ونفض الشارب وتقليم لأظفار يدها.

وسحب بين حصر نور الله به من حلق الرأس هل هو مباح أو مكروه أو حرام أم لا؟ ولم يتحرص فيوقف إلى حلق الرأس، وذكر استحباب التلخيص بإزالة السمات، ونفض الإبط، ونفض الشارب، وتقليم الأظفار، وحلق العانة.

(٦٢) التلبيد

نقدم الكلام على معنى ومعنى حكمه في أول كتاب الحج في ما جاء في الطب.

٨٨٣/١٩٢ (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال) وقد أخرجه البخاري^(٢) في باب التلبيد من كتاب الناس برواية أبي أيمن عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول (من صبر) بفتح السجدة والياء سقنته ومثله كذا في «المنيع» أي جعل رأسه خفاناً - كل

(١) ص ٣٨

(٢) ١٢٩: ١٢٨، مع شرحه (١٠١، ١٠٢).

أَمَّا فَالْحُلُقُ، وَلَا تُشَاهِدُ، النَّاسُ.

محفوظه على حديثه ذلك ليعني: بالصدقة المصححة والتداء الحقيقية والتبعية، مع
الشعر سرخاً، ومنه القصيدة، انتهى.

وفي المجموع: شعر الشعر: دحلان بعضه في بعض، ولعلنا نسخ
المعبر، من شعر رأسه، وسن في الهدية لفظ رأسه: غلبت ولا
سهيوا، قال الحافظ: حكى ابن بطون أنه يفتح أهله، والأصل لا تشبهوا.
بحدود إحدى شفتين، قال: ويحور صه أوه، وكسر السجدة، والأول أظهر،
وعلى الأول اقتصر التيسر، وقال ابن عبد البر: روي بضم ناء وفتحها، وهو
الصحيح أي لا تشبهوا، ومعنى التيسر: لا تشبهوا غنياً، ففعلوا ما لا يشبه
الملك الذي صه وعله الحذر، انتهى.

(التلخيص) رد البحري في حديثه: وكان ابن عمر - رضي الله عنهما -
يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ يلدأ، واختلفوا في تفسير الأحاديث في
مراد عمر - رضي الله عنه - حتى ناقض بعضهم بعضاً في معنى، فاحتجنا أن
نورد كلامهم بنصه.

فكان الرافعي^(١) يروي عن أبيه: رجلاً، فإني فسر أم يجوز، وعليه
الحكم، «ولا يشهد» انصرف بالتمية: لأنه أشد منه، يجوز القصد عند عمر
نس أنه دون من ضحك، انتهى.

وقال الحافظ^(٢): أما قول عمر - رضي الله عنه - فحمله ابن بطل على
أن العبد أن من أفراد الإحرام، ففصر شعره ليصير من الشعب، لم يجوز له أن
يفصر، لأنه مع ما يشبه السبيل الذي أوجب المأزج فيه الحلق، وكان عمر
- رضي الله عنه - يرى أنه من شدة رأسه في الإحرام، نعتن عليه الحلق.

(١) شرح الرافعي (٢/٢٥٦)

(٢) فتح الباري (١٠/٣٦٠).

والنسك. ولا حوزته التفسير. فشب من ضمير رأسه بمن لبده، فدللت أمر من ضمير أن يحلق.

ويحتمل أن يكون: عمر أراد الأمر بالتحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلبيد. ولا إلى التفسير: أي من أراد أن يضفر أو يبد فليحلق، فهو أولئك من أن يضفر أو يلبد، ثم إذا أراد بعد ذلك التفسير لم يصل إلى الأعداء من سائر النواحي كما هي السنة. ولما فهم ابن عمر - رضي الله عنهما - عن أبيه أنه قد يرى أن ترك التلبيد أولى، فأخبر هو أنه رأى رسول الله ﷺ يعني، انتهى. وقال العيني^(١) كان مذهب عمر - رضي الله عنه - أن من لبّد رأسه تعين عليه الحلق في النسك ولا يحوزته التفسير، فشب من ضمير رأسه بمن لبده، فلذلك أمر من ضمير أن يحلق. وقوله: «لا تشبهوا أصله» لا تشبهوا أي لا تضربوا كالمطّفين، فإنه مكروه في غير الإحرام متدوب فيه، انتهى.

وفي الهدية: قلت لأبي القاسم: أرأيت من ضمير أو غصص أو لبّد أيامه مالك بالتحلق؟ قال: نعم. قلت: لم أمرهم بالتحلق؟ قال: للسنة قلت: وما معنى هذا القول عندكم إلا تشبهوا بالتلبيد؟ قال: معناه أن السنة جاءت فيمن لبّد، فقد وجب عليه الحلق، ففعل لغة من غصص أو ضمير فليحلق ولا تشبهوا أي لا تشبهوا علينا، فإنه مثل التلبيد، انتهى.

وجمع الباجي^(٢) بين الأمر الماهي والأمر الآني في الشرح، فقال بعد بيان معنى التفسير والعص والتلبيد. فأمر عمر - رضي الله عنه - من فعل هذه المعاني التي تمنع الشعث أن يحلق، ولم يبح له التفسير. ودلت على وجهين أحدهما أنه يدل ما أمروا به من عبادة الشعث، والثاني: أنه لا يكاد مع التلبيد أن يتوصل إلى تفسير من جميع الشعر.

(١) انظر «مقدمة القاري» (١/٢٠٣)

(٢) «المعجم» (٣/٣٤١).

١٩٢/٨٨٤ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن
سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب قال: من عقص رأسه، أو
شعر أو لبد، فقد وجب عليه الجلاق.

وقوله: لا تشهوا، هكذا روى أكثر الرواة، أي لا تشهوا به، فإن من
تشبه به وجب عليه ما وجب على المعبدين من الجلاق، قاله ابن حبيب،
الشيخ.

قلت وحكى غير واحد من فقه المذاهب مذهب عمر - رضي الله عنه -
وجوب الحلق على الملبد، ويؤيد الأثر الذي يلفظ الوجوب، وأرجح عندي
في معنى الأثر أن من ضرر وجب عليه الحلق، نعمين الذين ذكرهما الباقى،
ثم منع عن التعصير، وقال لا تشهوا بذلك بالتلبيد، فدل التلبيد ثابت عن
فقيهنا. وهذا ليس بثابت، فلما ظهر عندي أن الجملة الثانية منع لهذا الفعل
،طلقنا، والأولى بيان لحكم هذا الفعل لو فعل أحد.

١٩٢/٨٨٤ - أضاف، عن يحيى بن سعيد، الأنصاري (عن سعيد بن
المسيب) بأنكم وافقتم (أن عمر بن الخطاب قال: من عقص رأسه) أي لوى
شعره، وأدخل أطرافه في أصوله، قال الباقى: المعص أن يعقص شعره في
قفا، إذا كان ذا جملة، فلا يسهل (أو ضم) ضبطه صاحب «المعالي» بتشديد
الفاء، وقد تقدم الوجهان (أو لبد) تشديد الموحدة (فقد وجب عليه الجلاق)
ولا حرج التعصير، وإن هذا ذهب لجمهور، منهم مالك والثوري وأحمد
وإشاعة في القديم، وقال في الجديد كالحنيفة: لا ينعين إلا إن نثره أو كان
شعره خصصاً لا يسكن تعصيره، قاله الزرقاني، وتبعه صاحب «التعليق
المعتمد»^(١)

(١) «التعليق المعتمد» (٢/٣٥٣).

قال ابن عمر^(١) : بعد أي الحصر مختار بين الحلق والتقصير بما فعل
أجزاء في قول أكثر أهل العلم، قال ابن الدلفي: أحجم أهل العلم على أن
التقصير جزئي، يعني في كل من أمر من هذه وعلى مقتضى وجوب الحلق
عليه، إذا أنه يرد من الحصر أنه لا بد من وجوب الحلق في أول سنة حتى يها
ولا يصح حداثه لأنه تعالى قال: **فَلْيَحْضِرُوا لَأَوْسُكُمْ وَمَقِينَكُمْ**^(٢)، ولا يفرق
الذي يفتي بأن الإرجاء أنه لا يلزم من الإجماع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
قصر غير بقية غيره، ولو لم يكن وجوباً لأكثر من سنة

واختلف أهل العلم فيما إذا كان قصر أو حصر، فقال أحمد، من فعل
ذلك صحته، وهم قول الشعبي ومالك والشافعي وإسحاق، وكان ابن عباس
رضي الله عنهما يقول: من بند أو قصر أو عند أو فتن أو غصص، فهو على
ما سوى، يعني إن سوى الحلق فليحلق، وإلا فلا يلزمه، وإذا أصحاح الرأي
هو مختار على كل حال، لأن ما ذكرناه يقتضي التحريم على القوم، ولو ثبت
في خلاف ذلك قيل

وأصح من غير القول الأول أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من فعل
فبجوار، وثبت على حصر وإن أنهما أسرا من الله وأمر أن يعمل، وثبت أن
الشيء بعد الله أنه، وأنه حلقه، ونصحه أنه معسر إلا أن ثبت التحريم من
النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير والله حالهما فيه من حصر، ويحل النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك
على وجوب، بينما يرى لهم حوزة الأمرين، انتهى.

قلت: فيه حرم في الزوجه من سورة^(٣)، لا فائدة في حلق أو تقصير من

(١) "مشتر" (٥: ٣٠٣).

(٢) سورة ص: الآية ٢٧.

(٣) (٥: ٨٠).

جميع شعره، لا من كل شعرة بعينها، ومن لبّد رأسه أو خصره أو عقصه فكفره، انتهى. وقد انبوي في «مناشكته»: إذا فرغ من التمسح خلق رأسه أو خصره، وأتبعها فعل أجزأ، والخلق أوصل. هذا فيمن لم ينذر الخلق، أمّا من نذر الخلق في وقته، فتميزه خلق الجميع، ولا يحرله التخصير. ولو لبّد رأسه عند الإحرام لم يكن ملتزماً للخلق على المذهب الصحيح، وللمشافعي قول قديم: إن التمسيد كفّر الخلق، وإن من حذر أي شيء لا يفعله غلباً إلا من يريد الحق فهو كتفليد الهدي عند القائل بوجوبه بالتقليد، وغير من لبّد رأسه للإحرام فقد وجب عليهم الخلق، ضعيف، والمصحيح دفعه على ابن عمر، انتهى.

وقال القردير^(١) والتخصير مجزئ لمن له الخلق أفين، قال الدسوقي: أي إن لم يكن لبّد شعره، ولا تعين الخلق، ونص «السدونة»: من خصر أو عقص أو لبّد فلهية أخلاق. ومثله في «الموطأ»، وعلمه ابن الحاجب تبعاً لابن شاسي بعدم إمكان تخصيصه، ورده في «التوضيح» بأنه يمكن أن يفعله ثم يخصر، وأما عمل علماءنا نعى الخلق في حق هؤلاء بالسنة، انتهى.

وأما عند الحنفية، فقال محمد^(٢) بعد أثر الباب: وبهذا يأخذ من خصر طليخلق، وذكر الشيخ في «الموسى»^(٣) على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة في «المناشكته»: لو نذر الخلق لعارض تعين التخصير، أو التخصير لعارض تعين الخلق فإن لبّد بهبع، فلا محمل فيه الاعتراض، ومنى ففرض تأثر بعض شعره، وذلك لا يجوز للمسح قبل الخلق، انتهى.

(١) الشرح الكبير (١/٢٦٦)

(٢) مطا محمد (ص ٦٥٦)

(٣) (١/٢٦٦)

مبالاته عليه السلام فيها، وإذا صححت التوافقة صححت العريضة؛ لأنهما في المواضع سواء في الاستقبال في جان التروف، وإنما يختلفان في حال السير في الصفراء انتهى.

وهكذا حكى العيني ^(١) مذهب مالك وعمره إلى تخييرتهم، وحكى مذهب أحمد مثل مالك، وزاد: قال الشافعي: من صلى في جوف البيت مستقبلاً خاطئاً من حيضاتها فصلاته جائزة، وإن صلى نحو باب البيت وكان مائةً فكانت، وإن كان مفتوحاً فباطلة؛ لأنه لم يستقبل شيئاً منها، فكانت استدلالاً على ذلك بفتح باب الكعبة حين صلوا، وقد يقال: إنه اعتقوا لكثرة الناس غثيه، فصغروا بهلاته، ويكون ذلك عدوم من مذهب الشافعي، كما فعل في صلاة الليل حين لم يخرج إليهم حنية أن يكتب عليهم، ومن فتح وكانت العنة تدنو تنفي دواعي صحباً.

ولا يرد عليه ما إذا هدمت، ومضى لأنه صلى إلى الجهة، وقال النووي: إذا كان الباب مسدوداً، أو له عتبة قدر ثلثي ذراع سجود: هذا هو الصحيح، وفي وجهه: بقدر مدح، وقيل: يفتي شحوصها، وقيل: بشرط قدر قامة متولاً وعرضاً؛ ولو وضع من يديه مناعاً واستقبله لم يحز، انتهى.

وقال المحقق ^(٢) في حديث الباب: استعجاب الصلاة في الكعبة، وهو طاهر في الثقل، ويمتنع به الفرض؛ إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للحق، وهو قول الجمهور؛ وعن ابن عمر لا يصح الصلاة داخلها مطلقاً، ويعلم أنه يلزم من ذلك استبعاد بعضها، وقد ورد الأمر باستقبالها؛ فيحمل على استقبال جميعها، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري، وقال

(١) مسند القاري (١/٦٨٧)

(٢) فتح الباري (٣/٤٦٦)

الباروي: المشهور في المذهب مع صلاة التيمم داخلها ووجوب الإعادة، وعن ابن عبد الحكم: الإجزاء. وصححه ابن عبد البر وابن العربي، وعن ابن حبيب: بعد أداء وعن أصبغ: إن كان متعمداً، وفي شرح المصنف لابن دقيق العيد: كره مالك الغرض أو سعه، فكانه أشار إلى اختلاف نقل عنه، انتهى.

وقال ابن العربي في «العبادة»: قد اختلف الناس في هذه المسألة، فأجازها النافعي في العبادة والذلة، ومنعه ابن حبيب من أصحابنا في الكل، واختلف قول مالك، فإزاء سعه أصلاً، وإزاء جوده في النافذة، وكرهه في العبادة، والصحيح جوازها لأن الشيء يبيح في كل فعله من أصبح روايات ابن عمر - رضي الله عنهما - ثبتت عن عائشة أن النبي ﷺ أمرها بالصلاة في الحضر - وأخبر أنه من البيت، انتهى.

وفي «المروص السرح»: ولا تصح العبادة في الكعبة ولا فوقها، والبحر منها، وإن وقف على منبأها، بحيث لم يبق وراء شيء منها، أو وقف خرجها ومحل فيها صحت؛ لأنه غير مستدير شيء، منها، وتصح النافذة والمشفرة فيها، وعليها باستقبال خاص منها أي مع استقبال خاص من الكعبة، فمن صلى إلى جهة الباب أو على ظهرها، ولا شغل من قبل منها لم يصح، ذكره في «المقني»، وفي «السرح» عن الأصحاب؛ لأنه غير مستقبل شيء منها، وقال في «التنقيح»: غتاره الأكثر، وقال في «المقني»: الأولى أنه لا يشترط؛ لأن الحجب يستقبل موضعها وهوائها دون حيطانها، ولذا تصح على جبل أبي قبيس، وهو أعلى منها، رقبته في «التنقيح» وصححه في تنقيح الفروع، قال في «الإتصاف»: وهو المذهب عنى من اصطحنها، انتهى.

(١) معارضة الأحمدي: (١/١٣٠)

(٢) (١/١٥٤).

وقال القاضي في «المعرفة»^(١) بعد ما حكى الإجماع علو حوازي استئصال النكعة من الخارج: رافق بين الداخل والخارج خلافاً للمشافعي في اعتبار الهواء للخارج دون الداخل انتهى.

وفي نيل الغائب: لا يصح الفرض في النكعة والحجر منها ولا على منبرها، إلا إذا وقف على منهاها بحيث لم يبق وراء شيء منها، ويصح التفرع فيها وعليها إذا كان بين يديه شيء منها، كما في الإقناع، وكذا يصح النقل، بل يسن التفتل فيها انتهى.

وقال الدردير^(٢) جازت سنة كونه في النكعة وفي الحجر؛ لأنه جزء منها، وكذا ركعتا لطواف التواحب وركعتا الفجر، هذه ملحق أشهب وابن عبد الحكم فباساً على الفعل المطلق وهو ضعيه، كما في تنويرهم، والمتمم لمذهب المصونة، وهو اجتناع من ذلك كله، وقيل: والمراد الحرمة والراجع الكراهية، وأما الفعل المطلق والزواجب كأربع قبل الظهر وركعتا الطواف المسموب فجازة، بل مسموب، لأي جهة في النكعة ولو لجهة بابها المفتوح، لا لأي جهة من الحجر ولا يجوز فرض منها، ولا في الحجر، فيعد في الوقت، ويحل فرض على منبرها، فيعد لبدأ على المشهور، ولو كان من يديه قطعة من حائطها شاء على أن المأمور به استحباب حيلة، أيضاً لا يحضر ولا النهاء، وهو المستند انتهى.

ومذهب الحنفية كما في «الدر المختار» وغيره من مروجهم: يصح فرض وضل فيها، وفوقها ولو بلا مشقة، لأن القبلة عندنا هي المخرصة والهواء إلى عباد السماء، وإن كره الثاني للذهبي وترك المتعظم، قال ابن عابدين: قوله: هي

(١) معرفة المستأصحب (١٤٣: ١٤٤).

(٢) الشرح الكبير (٢٨١: ٢٨٢).

المرصعة، أي لا البناء، مدليل أنه لو نُقل إلى عرصة أخرى، وصلى إليه لم يجز، ولأنه لو صلى على جبل أبي قبيس حارت بالإجماع مع أنه لم يصل إلى البناء، ^(١) قوله: وإن كره الثاني أي الصلاة فوقها، لأنها من السمع التي جئ عنها ورسول الله ﷺ.

والبحث الثاني: في أنها هل هي من أبواب الحج وصدايقه أم لا؟ قال الشيخ ابن القيم ^(٢): زعم كثير من الفقهاء، وعليهم، أنه يجوز دخول البيت في حجه، ويرى كثير من الناس أن دخول البيت من سنن الحج اقتداء بالنبي ﷺ، والذي تدل عليه سنة، أنه لم يدخل البيت في حجه، ولا في عمرته، وإنما دخله عام الفتح، انتهى.

وبإتي الكلام على أنه يجوز دخولها في حجه أم لا قريباً. والمفسود ههنا بيان المذاهب، فعلى ابن القيم إلى أنه ليس من آدابه. ويرى كثير من الناس أنه من سنته، وقال المحقق: روى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت ليس من الحج في شيء، وحكى القنطري عن بعض العلماء أن دخول البيت من حديث الحج، ورده بأنه يجوز إنما دخله عام الفتح، ولم يكن حينئذ محرماً، انتهى.

وقال الموفق ^(٣): ويستحب لمن حج أن يدخل البيت، ويصلي فيه ركعتين، كما فعل النبي ﷺ، انتهى. وقال القنطري في شرح الباب ^(٤): يستحب المدخول إذا روعي آدابه. ويخصه صلى النبي ﷺ، وإذا صلى وضع

(١) مدارج السالكين (١/٤٤٨).

(٢) إراء العلماء (٢/٢٧٤).

(٣) المغني (٥/٤١١).

(٤) (١/٢٧٩).

حذره على العذر، إلى آخر ما سطر من آياته. وقريب منه ما في المتن المختار: «وارد المختار»؛ «وإذا» ويحرم أخذ الأجرة من يدك» وقد سرحوا بأن ما حرم أحده حرم دفعه إلا لفرضه، ولا ضرورة فيه؛ لأن دخول الست ليس من مناسك الحج، انتهى.

وقال الزبير^(١): نذير دخول مكة نذراً، ودخول البيت أي الكعبة ليلاً أو نذراً، قال الناسوتي. ومتنقص كون ستة أشهر من المحرم من البيت أن من دخل من ذلك المنذر، فقد أتى بهذا المنحجب، انتهى. وفي «مناسك النبوي»: يستحب دخول البيت حادياً وأن يصلي فيه، والأفضل أن يقصد مصلي لمسي بجمعة، قال ابن حجر: قبله يشكل عليه ما صرح عن عائشة - رضي الله عنها - أنه ﷺ خرج من عدها مسروراً، ثم رجع حزيناً، فقال: «إني دخلت الكعبة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها، إني أخاف أن أكون شقفاً على أمتي».

ولا إشكال إذ لا دلالة فيه على الكراهة، بل دخول ذلك على ندمه، وتعني عليه عذمه، قد علمه منسفة منسقة على أمته، وذلك لا يرفع حكمه الاستحباب، وقال المنجب الطبري: ثم يدعوا وقت دخوله للمحاج، لكي صرح الحلبي بأنه قل طواف البراءة، وقال ابن كشي: كان وجهه أنه لو فعله بعينه لا جناح إلى إعادته، وكان الصواب يكون وقت ذلك أنه بالمسبة الأخير مرات الدخول، وإلا فاستدبر له دخوله كما تبين، انتهى.

الثانية: في الصلاة بحرفة، ومنها أيضاً حثان، الأول ما يدل عليه لفظ الترجمة من فسر الصلاة، والثاني ما يدل عليه نطق الحثان الواردة فيها من تعجيل الصلاة.

(١) الشرح الكبير ١/١٢٢.

لَمَّا الْأَوَّلُ فَاخْتَلَفَ فِي الْقَصْرِ بِعَرَفَةَ هَلْ هُوَ لِلسَّفَرِ؟ فَمَنْ كَانَ مُسَافِرًا
يُقَصِّرُ، وَمَنْ لَا فَلَا، أَوْ لِأَجْلِ النَّسْكِ، فَيُقَصِّرُ أَهْلُ النَّسْكِ كَتَمَهُمْ كَانُوا مُسَافِرِينَ
أَوْ مُقِيمِينَ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْعَوْفِيُّ^(١): أَمَّا قَصْرُ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءُ،
وَمُجَاهِدٌ وَالتَّزَهْرِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَالثَّوَالِي وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ
الرَّأْيِ وَابْنُ الْمُنْكَرِ، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَهُمْ
الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ لَهُمُ الْجَمْعَ، فَكَانَ لَهُمُ الْقَصْرُ كغَيْرِهِمْ، وَلِنَاءِ أَنَّهُمْ فِي غَيْرِ سَفَرٍ
بَعِيدٍ، فَلَمْ يَجِزْ لَهُمُ الْقَصْرُ كَثِيرٍ مِنْ فِي عَرَفَةَ وَمَزِدَقًا، انْتَهَى.

وَجَزِمَ الدَّرْدِيرُ لِي مَكِّيٍّ وَمَنْوِيٍّ وَمَزِيدَنِيٍّ وَمَحْصَبِيٍّ أَنَّهُ يَسَنُّ لَهُ الْقَصْرُ فِي
خُرُوجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ بِعَرَفَةَ لِلْحَجِّ، وَفِي رَجُوعِهِ لِبَلَدِهِ حَيْثُ بَقِيَ عَلَيْهِ عَمَلٌ مِنْ
النَّسْكِ بِغَيْرِهَا، وَإِلَّا أَمَّتْ حَالُ رَجُوعِهِ، كَمَنْوِيٍّ وَابْنِ جُرَيْجٍ مِنْ سَكَةِ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ
لِنَسْيِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ مِنَ الرُّمِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِي مَحَلِّهِ، وَلَهُمْ مِنْهُ أَنْ كَلَّ مِنْ أَهْلِ
هَذِهِ الْأَمَكَةِ بِتَمِّ مَكَانِهِ، وَلَوْ كَانَ يَعْمَلُ بِغَيْرِهِ عَمَلًا، كَمَكِّيٍّ رَجَعَ يَوْمَ انْتَحَرِ
لِمَكَّةَ لِلْإِفَاضَةِ، وَيُقَصِّرُ بِغَيْرِهِ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْحَرْفِيَّ كَمَكِّيٍّ، فَيُقَصِّرُ فِي خُرُوجِهِ
مِنْهَا النَّسْكَ مِنْ إِفَاضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَتَمَّ بِهَا، انْتَهَى.

سَمِ الْمَشْهُورُ عَلَى أَسْنَةِ الْمَشَائِخِ وَالْمَذْكُورُ فِي أَسْفَارِ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي
أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَ مَالِكٍ لِأَجْلِ النَّسْكِ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَجْلِ السَّفَرِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ
الْقَصْرَ عِنْدَ مَالِكٍ أَيْضًا لِأَجْلِ السَّفَرِ، وَلِذَا جَزِمَ الدَّرْدِيرُ بِأَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
يُتِمُّونَ فِي مَوَاضِعِهِمْ، وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِغَضِّهِ فِي آخِرِ الْبَابِ
الْآتِي، أَنَّ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ قَصُرَتْ لِأَجْلِ السَّفَرِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا السَّفَرَ عِنْدَ مَالِكٍ
مُخْتَصَرٌ مِنَ التَّحْدِيدِ لِعَامَّةِ الْأَسْفَارِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ الْآتِي.

(١) «المنهاج» (٧٦٥/٥).

١٨٥، ١٩٣ - حدثني يحيى بن مائل، عن نافع، عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «...»

وأما السكت الثاني، فقد قال المروزي: السنة لمجمل الصلاة حين نزول
الشمس، وأن يعسر الحطه، ثم يروح إلى المغرب كروايه السابق، رواها
الخزازي، ولأن تطويل ذلك يمنع الراح إلى المغرب في أول وقت الزوال.
والسنة التعميم في ذلك، فقد روى عنه أن الخجاج أرسل إلى ابن عمر: أية
ساعة كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذه اليوم؟ قال: إذا كان ذاك رجا، فلما أراد
من عمر أن يروح قال: أرعت الشمس؟ قالوا: نعم بزع، قلنا: قالوا: قد راعت
ونحل، ورواه أبو نعيم. وقال ابن عمر: علما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من متى عين يحيى
الصبح حين يروح حتى أتى هرفة، فترك شوقه، حتى إذا كان عند صلاة
الظهر راح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ميجرا، فجمع بين الظهر والعصر، فحدث، قال ابن
عبد البر: هذا كنه لا خلاف فيه بين علماء المسلمين، انتهى.

الثالثة: في الحطه، وفي أيضا تنصبي يحنبي، أو نهما ما يدل عليه لفظ
الترحمه من لمجمل الحطه، والثاني ما يدل عليه لفظ الحديث لوارد فيها من
عصر الحطه، ومباني الكلام على الحطه حسب الحديث الثاني في الباب،
والسنة أن المحدث ذكر الترحمه بلفظ عصر الصلاة وتعمل الحطه، بلفظ
الحديث الذي أورد فيها: إذا كنت تريد أن تحب سنة، فاقصر الحطه
وتحل الصلاة، وتقدم فربما ما حكى الشافعي عن ابن عبد البر أن كليهما
إجماعا، وبموجب الصلاة مسلمة لتعجيل الحطه، وسبح المروزي كلها من
الستون والشمس، أو نهما والمخبرية متغايرة على لفظ الترحمه، ولفظ الحديث
لوارد فيها.

١٩٥/١٩٣ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نحل الكعنه عدم فتح مكه، كما وقع شيئا عند الخزازي في

جعل عند الدار الحطاة إلى أبيه عثمان. ولم يزل الأمر في أولاده حتى ولي عثمان بن طلحة المذكور في الحديث قال: «أنا فتح الكعبة يوم لأبي والحجور، فحاه رسول الله ﷺ يوما يريد أن يدخل مع الناس، فقلت له: وحلم عني، ثم قال: يا عثمان، ثعلبك سنوى هذا المفتاح بيدي أصمعت حيث شئت، فقلت: لقد هنك قريش يومئذ وذات، قال عليه السلام: بل عزت، ودخل الكعبة ورفع كتفه منى موقعا، وطلعت أن الأمر سيبصر إلى ما قال، وأرذت الإسلام، فلما نومي يزبوني رزأ شاددا».

فلما دخل رسول الله ﷺ مكة عام القضاء، ساعى غير الله فديني، وأدعني الإسلام، ولم يعزم لي أن أتبه حتى رجع إلى المدينة. ثم عزم إلى بحروج اليوم، وأذا جاء، ففقت خالد بن الوليد وأسطعنا ففقا عمرو بن نعاص، فامطعنا، فقدمنا المدينة فبايعته، وأقمت معه حتى غرقت معه في حروء الفتح سنة ثمان في ربه، فلما دخل مكة، قال: يا عثمان أتت بالمدح، وأتيت به فأخذني، ثم دفعه إلي، وقال: خذوه يا بني طرفة خالدة تالدة، لا يترهب منكم إلا ظنم، انتهى.

ثم وقع في حديث الباب ذكر ثلاثة من كرفقاء. وه كذا في رواية سالم عن أبيه عبد البخاري في الحج. قال الحافظ: «إد مسلم من طريق أخرى: «ولم يدخلها مع أحد، ووقع عند نسائي من طريق ابن أبي عمير: «ومعه الفضل بن عباس، وأسامة، وبلال، وعثمان، وإد الفضل، ولأحمد من حديث ابن عباس: «أخي الفضل. وكان معه حين دخلها. أنه بكه لم يصل في الكعبة، انتهى».

سياس الكلام على الصلاة نرى. وإد الأثر في في «كتاب مكة: أن

وَأَخْبَنِي عَلَيْهِ
.....

عُمَازُ بْنُ الْوَلِيدِ كَانَ عَلَى الْبَابِ يَدُلُّ عَمَّ الدَّاسِ، وَكَانَ مِنْهُ بَعْدَهَا دَخَلَ
الْبَيْتَ بِمَلَّةٍ وَأَغْلَقَ، قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ أَبْطَأَ فِي مَوْجِعِ الْخُرُوجِ، أَنَّهُ لَمْ يَشَيْتْ
أَنْ تَقْضَى كَأَن مَعَهُمْ، إِلَّا فِي رَوَايَةِ شَدَّادٍ، اسْتَبَى.

وَأَخْبَنِيهَا تَصِيفَةُ الْإِثْمِ فِي يَوْمِ مَعَ السَّحَابِ، وَهَكَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ، أَنِّي أَخْبَنِي
عُمَانَ الْكَلْبَةَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِذْ كَانَ فِي رَوَايَةِ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ أَبِي عَوْنَةَ
عَنِ دَاخِلٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ وَنَسِيَ فِي طَرِيقِ الْإِسْرَاعِ عَنْ نَافِعٍ: فَتَجَافَى عَلَيْهِمْ
عَدَاةَ الْبَابِ، وَحَكَى الْحَافِظُ عَنْ «التَّبَرُّجَاتِ» لَعْنَةً: «وَأَخْبَنِيهَا عَلَيْهِ»، قَالَ:
وَالْضَّمِيرُ لِعُمَانَ وَهَذَا، وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِرَوَايَةِ سَلَمٍ عَنْ أَبِيهِ: «تَأَخَّلَقُوا عَلَيْهِمْ».
قَالَ الْحَافِظُ^(١٢١): أَتَجَمُّعُ بِهَذَا أَنَّ عُمَانَ هُوَ الْمَعْنَى بِهَذَا، لِأَنَّهُ وَطِئَتْهُ، وَلَعَلَّ
بِلَا أَسَاعِدَةٍ فِي ذَلِكَ، وَرَوَايَةُ الْجَمْعِ بِدَخْلِ «بِ» لَمْ يَكُنْ، وَالرَّافِضِي بِهِ،
نَهَى.

وَقَدْ أَبْطَأَ^(١٢٢). قَالَ ابْنُ طَلَّاحٍ: الْحِكْمَةُ فِي عَمَلِ الْبَابِ جَنْبُ، ثَلَاثًا يَنْتَهِ
لِلنَّاسِ أَنْ يَصَلُّوا فِيهِ سَقَاتًا، فَيَنْتَزِمُونَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ، وَلَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ، وَكَمَا
غَيْرُهُ، بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، فَتَلَا يَزِدُّهُمْ عَلَيْهِ، لِيُؤْخِرُوا عَنْهُمْ عَمَلُ سِرَاعَةٍ
أَعْدَلَهُ، لِيَأْخُذُوا بِهِ، أَوْ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَسْكَانًا لِلْبَابِ، وَأَحْسَنَ لِحُشُوعِهِ، وَقِيلَ:
فَتَعَدَّ نِسْتُ النِّسْكَانِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ جِهَتَيْهَا، لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ
وَهُوَ مِفْتَاحُ لَا تَصُحُّ، انْتَهَى. وَهَذَا الْأَثَرُ بِ«بِ» مِنْ ذَهَبٍ إِلَى عِلْمِ فَصَحَّةِ
كَمَا تَقْدِمُ فِي التَّرْجُمَةِ.

قَالَ الْبَاحِي^(١٢٣): فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُجُورِ ذَلِكَ لَعَنَ أَبِيهِ لَمْ يَلْعَنُ فِيهِ تَلْعَدُهُ،

(١٢١) صحيح أبي داود (١: ١٢٤، ١٢٥).

(١٢٢) صحيح أبي داود (١: ١٢٤، ١٢٥).

(١٢٣) التلخيص (٢: ٢٣٥).

ومكث فيها .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَسَأَلْتُ بِلَالاً

والذكر والصلاة، وإنما جاز ذلك في البيت بخلاف المساجد، فإنه مستوع منه لأن مقصوده الطواف به، وذلك إنما يكون في خارجه وسائر المساجد، والمقصود منها الصلاة فيها، فليس لأحد أن ينفرد بذلك فيها، في وقت حاجة الناس إليها، انتهى. وترجم البخاري على الحديث «باب الأيواب والغلق للكمبة والمساجد»، قال العيني^(١) : أي هذا باب اتخاذ الأيواب للكمبة ولغيرها من المساجد لأجل صوته عما لا يصنع فيها، ولأجل حفظ ما فيها من الأيدي العادية، وإذا قال ابن بطال : اتخاذ الأيواب للمساجد واجب، وعمل الوجوب بما ذكرناه انتهى.

قلت : والمقصود أنها لا تدخل في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ خُتِيَ سِتْرُهُ كَثْرَةً﴾^(٢) الآية

(ومكث) بفتح الكاف وضمتها (فيها) أي الكعبة، زاد يونس : «بها» طويلاً، وفي رواية فليح . «زماناً» بدل «تبار»، ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع : «مكث فيها ملياً» (قال عبد الله) وفي البخاري برواية سالم : «فلما فتحوا كنت أزل من ولج، فنقبت بلالاً، فسأته»، قال الحافظ : وفي رواية فليح : «ثم خرج فيبدر الناس المدخور فستتهم»، وفي رواية أيوب : «كنت رجلاً شاباً قوياً، فيادرت الناس فيدريهم»، وفي رواية جويرية : «كنت أزل الناس وقع على أنفهم» (فسألت بلالاً) وللبخاري برواية سالم : «فلما فتحوا كنت أزل من ولج، فنقبت بلالاً فسأته»، ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب : «فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة على الشئ، والمحفوظ أنه سأل بلالاً، كما في رواية الجمهور.

(١) نسخة القري (٦٢٩/٣).

(٢) سورة البقرة، الآية ١١٤.

ص. صنع رسول الله ﷺ فقال: جعل عموداً عن يمينه، وعنواين عن يساره.....

ونقط البخاري رواية موسى بن نافع في غزوة الفتح، فوجد ملأاً رواه أئباب قائماً، وهذا يفرق بوسط الكفا.

أما صنع رسول الله ﷺ، فكذلك أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصلاة في السواري، قال متحفظ: في رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع، فأتى بلالا أين صلى؟ اختصروا أول السؤال، وبت في رواية سائهم عند البخاري في الدعاء: هل صلى فيه؟ قال: نعم، وكذا في رواية مجاهد: رآني أبي منبكية عن أبي عمر، فقلت: أصلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، فظهر أنه استئت أولاً هل صلى أو لا؟. ثم سأل عن موقع الصلاة في البيت، انتهى.

(فقال: جعل عموداً بالإفراد عن يساره وعمودين) دائنية (عن يمينه) هكذا في جميع النسخ الهندية ونسخه النجاشي والنقضي والمصنف بالإفراد إلى السائر، ولتدنية إلى اليسار، وكذا في رواية محمد، وقع في أكثر النسخ لتدنية: نسخة التتوير والزرقاني عكسه، يعني: بالإفراد إلى اليمين، والتدنية إلى السائر، وقال الزرقاني: هكذا رواه يحيى الأندلسي، ويحيى التبريزي، والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما ويثرب عن عمر، وقال ابن القاسم والقبيني وأبو مصعب ومحمد بن المنصور والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما: عكس الأول، انتهى مختصراً.

والظاهر عندي أن قصوب في رواية يحيى هو ما في النسخ الهندية لثقاتها عليه وموافقة النجاشي والنقضي وغيرهما من النسخ المعروفة، وهكذا حكى الأبي في الإكمال عن النعوظ، وما ذكر الزرقاني من اختلاف النسخ نعله أحده من كلام المتحفظ، لكن المتحفظ لم يذكر رواية يحيى المليبي، كما ساني للاح متفصلاً، ويحتمل أن يكون ليحيى المليبي أيضاً روايات، كما للشافعي وغيره.

(إزالة أعمدة ورواء) وافقت النسخ كلها على ذلك.

والحدث أخرجه البخاري^(١) برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع :
عموداً عن يساره ، وعموداً عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه ، وكان البيت يرمز
عنى ستة أعمده . ثم قال البخاري . وقال إسماعيل . حدثني مالك وقال
عمودين عن يمينه ، قال الحافظ : ذكر اندازقطني الاختلاف عني مالك فيه ،
فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله : «عموداً عن يمينه وعموداً عن
يساره» ، ووافق إسماعيل في قوله : «عمودين عن يمينه» ابن المظفر والمصنعي
وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حمزة ، وكذا الشافعي وأبو مهدي في
أحاديث الرواية عنهما .

وقال يحيى النيسابوري فيما رواه عنه مسلم: جعل عمرو بن دينار وعمروا عن يمينه، عكس رواية إسماعيل، وكذلك قال الشافعي ويونس بن عمر الليثي إحدى الروايتين عنهما، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين بتعدد الواقعتين، وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث، وقد حرم البيهقي بترجيح رواية إسماعيل ومن وافقه، وفيه اختلاف رابع، فقال عثمان بن عمر عن مالك: جعل عمرو بن دينار عن يمينه وعمرو بن دينار عن يساره، ويمكن ترجيحه بأن يكون هناك أربعة أعمدة، اثنتان مضمعات، واثنان منفردتان، فوقف عند المضمعات، لكن يُعكَّر عليه قوله: أو كان البيت يومئذ على ستة أعمدة، بعد قوله: فوزللة الأعمدة وراؤه، وقد قال الثعالبي لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك، انتهى.

قلت: وقد أخرج البخاري¹⁹ برواية حماد بن عمار عن نافع بن عبد المنذر: «مبين

(1) أخرجه البخاري، في الصحيح (159)، في باب الصلاة، في قوله: «فصل ما جاء في الصلاة» (159).

العمودين المتضمنين، قال الحافظ^(١) كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك "عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه"، يعني في رواية عبد الله بن يوسف المتقدمة قريباً قال: "وبين بين الروایتين مخالفة، لكن قوله هي رواية مالك. وقال البيت يوحى على ستة أعمدة مشككاً؛ لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين. ولذا عقبه البخاري برواية يساعيل التي قال فيها "عمودين عن يمينه".

ويذكر المصنف بين الروايتين بأنه حيث شئ أشار إلى ما كان عقب البيت في ذكر النبي ﷺ، وحث أفراد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك، ويرشد إلى ذلك قوله: "أو كان البيت يومئذ" لأن فيه إشعاراً بأنه نفي عن هيئة الأولى، وقال الكرمانى: "نقط العمودين حتى يحتمل الواحد والاثنين فهو محتمل بيئته رواية "وعمودين"، ويحتمل أن يقال: لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد، بل كان على سمت، والثالث على غير سمتها. ولفظ "المتضمنين" في الحديث السابق يشعر به.

قال الحافظ^(٢) ويؤيده أيضاً رواية مسند عن ابن عمر عند البخاري في باب "وَأَتَجِدُوا مِنْ ثَمَلٍ بِزَيْفَةٍ مُمْلِئَةٍ"^(٣) فإن فيها بين التباين المتضمنين على يسار الداخل، وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار، وأنه على يمينه، فحتمس أنه كان ثم عموداً آخر عن اليمين، لكنه بعيد، أو على غير سمت العمودين، فصيح قول من قال: اجعل عن سمت عمودين، وقول من قال: اجعل عموداً عن يمينه. وجوز الكرمانى احتمالاً آخر، وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مستطعة، فصلى إلى حجب الأوسط، فعن قال: اجعل عموداً

(١) فتح الباري (١/٥٧٨).

(٢) فتح الباري (١/٥٧٩).

(٣) سورة النجم: الآية ٢٥.

ثم صلى.

أخرجه البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٩٦ - باب الصلاة بين المماري في غير جماعة

وفي اقتباس مكمل للأورفي والفاكهي من وجه آخر - كان معاوية سأل ابن عمر - رضي الله عنهما - أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقال: «جعل بين الجدارين أو ثلاثة» فعلى هذا ينبغي أن أراد الاتساع في ذلك أو جعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، فيه نفع قدمه في مكان قدسه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، ونفع ركبته أو يده، ووجهه إن كان أقل من ثلاثة، انتهى.

ثم صلى قال ابن عبد البر^(١): هكذا رواه جماعة من رواة «المعومات» وراد ابن القاسم في روايته: «وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلاثة أذرع» ولا من معاذي وابن وهب وابن عثيرة ثلاثة أذرع، ولم يقولوا: نحو - انتهى. ثم يذكر في الحديث مقدار ما صلى، وقد أخرج البخاري في باب قوله تعالى: «وَتُحْجَّجُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ بِرُكْعَتَيْهِ»^(٢) برواية مجاهد عن ابن عمر ملقطاً: «فأبى ثلاثاً» أصلى النبي ﷺ في الركعة؟ قال: «معم ركعتين بين السورين اللتين على يساره، إذا دخلت، ثم خرج فصلّى في واحدة الركعة ركعتين».

قال الحافظ^(٣): قوله: «معم ركعتين»، أي صلى ركعتين. وقد استشكل الإسماعيلي وغيره عندنا مع أن استهزؤاً عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه، أنه قال: سميت أن أسأله كم صلى؟ قال: «فدع عني أنه أحبر بالكمية» وحي تعيين الموقوف في الكمية، ولم يخبره بالكمية، ونسي هو أن يسأله، والجواب عن ذلك أن يقال: بحتم أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية: ركعتين

(١) انظر: الاستدكار (١٢/١٢٣)

(٢) سورة البقرة الآية ١٢٥

(٣) فتح الباري (١/١٥٠)

عبد الرحمن في الجمع بين الصحيحين هكذا قال. وأكثر الأحاديث حتى أنه لم يعله كما قلنا. انتهى.

وأما ما قلناه من عباد بن حمزة تركه من غلط من يحيى القطان، لأن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعت ابن مسعود يقول: قال: وإني دخلت معهم عليه من ذكر الركعتين بعد، فهو كلام مردود، والمعنى هو أنهما ذهبا ذكر الركعتين قبل وبعد، لم يهمل من موضع إلى موضع، ولم يفرق بين ذلك حتى بلغه، فقد تابعه أبو نعيم عن أنس بن مالك، وأبو عيسى عن ابن خزيمة، وعمر بن علي عن الإمام أبيه، وابن عمر عن أحمد، عند كلهم عن سعد، ولم يفرق به سيف أيضاً، فقد تابعه غيره عن سعد عن أحمد، ولم يفرق به سعد عن ابن عمر، فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عن أحمد والنسائي، وعمر بن دينار عن أحمد أيضاً باختصار.

ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عن أحمد والطبراني بإسناد قوي، ومن حديث أبي هريرة عن الزهري، ومن حديث ابن أبي عمير عن زرارة قال: قلنا: أخرجنا من كان معه فقالوا: صلى ركعتين عند ليرة الوسط، أخرجه الطبراني بإسناد صحيح، ومن حديث ثوبان قال: «صلى ركعتين عند الله وحده»، أخرجه الطبراني بإسناد جيد، دللتهم من الإقدام على الخطأ قبل من حاد انقطع بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين. انتهى.

ويشكل على الحديث ما أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما برواية ابن عباس عن أسامة: «دخل رسول الله ﷺ الكعبة يسبح في راحيتها ولم يضر». الحديث. وهكذا أخرجه أحمد في مسنده، وقد أخرج أيضاً بطريق رواية أبي جعفر عن أسامة، ورواية أبي الشفاء عن ابن عمر عن أسامة أنه صلى

(١) نظر الترمذي (٢: ٢٥٤).

أيضا، فبعد ذلك فبروايات عدة في كذا المعنى وذلك أربعين لحديث ابن عمر عن أسامة في أثناء اتصاله هذا منذ صحيح، وأخرجه ابن حبان في مسنده، وترجم البخاري في مسنده، وأبو داود في مسنده، وأبو حنيفة في مسنده.

أما الحديث (١٩٢) فورد فيه حديث ابن عباس أنه قال: كان في البيت رجل يقرأ، ويصلي، ويصلي، وأصبح به مع كونه يرى نفسه، حديثه ثلاث في إثبات الصلاة فيه، ولا معارضة في ذلك ما عدا البرجعة؛ لأن ابن عباس أتت التفسير، وقد تعرض له ثلاث، وثلاث في الصلاة وهذا ابن عباس، لا يخرج المصنف من رواية ابن عباس، وقد يقدم ذلك ثلاث على شيء غيره لأمرين، أحدهما أن ابن عباس لم يكن معه شيء من صلاة، وإنما استدل به لثبوت الصلاة، وبما لا حاجة للتفصيل مع أنه لم يثبت أن التفصيل كان معه، بل في رواية سابقة.

وقد روى أحمد عن طريق ابن عباس عن أبيه التفصيل في اتصاله فيها، فيجوز أن يكون نقلاً عن أسامة، فإنه كان معه، ثم تقدم في أول الحديث، وقد تقدم هذا أن ابن عباس روى عن أسامة في اتصاله فيها عند مسلم، ورفع أثناء اتصاله فيها عن أسامة عن طريق ابن عمر عن أسامة عند أحمد وسنده، فعارضت الرواية في ذلك هذه فراجع رواية ثلاث من جهة، أنه قد ثبت وعنده ثلاث، ومن جهة أخرى، فإنه قد ثبت في الإجماع، لا خلاف، على من يقرأ.

وبما أن الرواية (١٩٢) هي جملة بين إمام ثلاث وتلقي أسامة بأمرهم بعد دخول الكعبة استغفوا بالله، ثم رأى أسامة مني شيء يدعو، فاستغفروا أسامة رُدِّعَ في ناحية، والذين في من ناحية مع مني الشيء، فقرأ ثلاث الحمد، ولم يره أسامة بعدد الاستغفار، ولا في الغلاف، فثبت يكون الظلمة مع اعتقاد أن يثبت من الأعداء، وهذا عندنا.

(١٩٢) صحيح البخاري (١٩٢٠٠٠)

(١٩٣) شرح صحيح مسلم (١٩٢٠٠٠)

وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة، فلم يشهد صلاته، ويؤيده ما رواه اقطب السی في مسنده عن حمير مولى ابن عباس عن أسامة قال: «دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة، فرأى صوراً، فدعا بدلو من ماء، فألقه به، فضرب به الصورة، فهذا الإسناد جيد.

قال القرطبي: فلعله استصحب النبي لسرعة عودته، قال الحافظ: وهو مفرغ على أن هذه القصة وقعت عام الفتح، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق علي بن بذيمة وهو تابعي، قال: دخل النبي ﷺ الكعبة، ودخل معه بلال، وجلس أسامة على الباب، فلما خرج رجلا أسامة قد احترق. فأخا بدونه فحملها، الحديث. فلهذا احتجوا بما سواه، ومن لم يشاهد صلاته، فلما مثل عليها نقضها مستحباً للنبي تقصير زمن احتيائه.

ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر، وذلك بأوجه.

أحدها: حمل الصلاة المشقة على اللغو والتمني على الشرعية، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً وتفلأ، ويؤيد هذا الجمع ما أخرج عمر بن شبة في كتاب مكة برواية أبي حمزة عن ابن عباس، قال: قلت له كيف أصلي في الكعبة؟ قال: كما تصلّي على الجنائز، تسبح، وتكبر، ولا تركع، ولا تسجد، ثم عند أركان البيت تسبح وكثير وتصرع، ولا تركع ولا تسجد، وسند صحيح، ويرد هذا المجهول ما تقدم^(١) في طريق حديث الباب من تعيين قدر الصلاة، فظهر أن انفراد الشرعية لا مجرد الدعاء.

ثانيها: ما قال القرطبي: يمكن حمل الإتيان على التطوع، والنفي على الفرض، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك.

وثالثها: ما قال المهلب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت

(١) «فتح الباري» (١/٦٩٢).

ومع مرسن - سئل في إحداهما ولم يصل في الآخرين، وذلك ابن جابر: أليس عليه عندني من الجمع ما يجعل الحبران في وقتين، فبذلك إنما دخل الكعبة في الفتح صبي منها على ما رواه ابن عمر عن مالك، ويحفل بغير ابن عباس في حيفه: لأن ابن عباس نقاه، وأسنده إلى أسامه، وابن عمر أستهوا وأسند رثانه إلى مالك وأمامة أيضا، فكذا جعل الخبر على ما وصفناه حلل التماضي. وهذا جمع حسن.

ثم يحكى عنه الثوري بأنه لا خلاف في أنه يبيح دخول يوم الفتح لا في حجة واداع، ويشهد له ما روى الأرميني في «كتاب مكة» عن صفوان بن عمرو واحد من أهل النعم أن أبا ذر لما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح - ثم خرج فلم يدخلها، وإذا زاد كمالك، فلا يستنع أن يكون دخوله عام الفتح سكران، مذكور البراءة واحدة التي هي خير من خمسة واحدة لغيره لا لدخوله، وقد وقع عنه أن رقصي ابن عباس ضعيفا، شهد بهذا الجميع - سبي.

قال القسبي^(١) روى المذاهب في حديث ابن عباس قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الأبرار بكعبين ثم دخل مرة أخرى، فقام معه، ثم خرج، ولم يقبل. انتهى فيكون قوله أني في الجمع أن جعل حديث مالك على عروة الجمع وحديث أسامه على صبي التوزيع.

وفي «المعجم»^(٢) قال الرزقي: سئل دحولة مرارة، مرة يدعي فيه أربعة، ومرة يصني ركعتين، مرة يدعي لاختلاف الروايات في ذلك، وحصلها أنه حلفوا حتى دحولة مرارة، انتهى.

هنا، وقد تبين دحولة بكه الكعبة في عروة الجمع، كما قلناه التصريح

(١) نسخة القسبي (١٣٥٠).

(٢) (١٩٩٩).

بذلك في طرق حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - واختلف في معناه في حجة الوداع، وحجة الرداع، وتقدم قريسا. أن ابن حبان مال إلى أن دخول في حجة الوداع، فحضر إثبات الصلاة على فتح مكة، وخبها على حجة الوداع. وثمعه النوري بأنه لا خلاف في أنه يخرج من يوم الفتح لا حجة الوداع. ويشهد له ما روى الأزدي عن غير واحد من أهل العلم، أنه يخرج إنما دخلها مرة واحدة عام الفتح، ثم حج، فلم يدخلها.

وقال الشيخ ابن القيم^(١): دعم كثير من الفقهاء وغيرهم أنه دخل البيت في حجته، وبرى كثير من الناس أن دخول البيت من سنن الحج اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله، والذي يدل عليه سنة أنه لم يدخل البيت في حجته ولا في عمرته، وإنما دخله عام الفتح.

ففي «الصحيحين»: عن ابن عمر - رضي الله عنهما، قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة على ناقه لأصامة حتى أتاه بفناء الكعبة، الحديث المذكور في الباب، وفي البخاري^(٢) عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قدِم مكة أبى أن يدخل البيت وفيه الآية»، الحديث. وفيه «فكثر في نواحيه ولم يصل».

فقال: كان ثلث دخولين صلى في أحدهما، ولم يصل في الآخر، وهذه طريقة ضعفاء العلماء، كما رأوا اختلاف اللفظ جعلوا فيه أخرى. وأما الحقيقة فنقد فرعون عن هذه الطريقة. ولا يجوزون عن مقلبي من ليس بمصرع من الغلط، وسببه إسناده، قال البخاري وغيره من الأئمة: القول قول مالك؛ لأنه مثبت شاهد صلاته بخلاف ابن عباس، والمفصود أن دخوله إنما كان في عزاء الفتح لا في سبحة ولا عمرة.

(١) «إلم» مراد العلماء (٢/٢٧٩)

(٢) رقم الحديث (٦٢٠٠).

وفي «صحيح البخاري» من إسماعيل بن أبي خاند قلت لعبد الله بن أبي أرمي: «أدخل النبي ﷺ في عمرته البيت؟ قال: لا»، وقالت عائشة: «خرج رسول الله ﷺ من عتدي، وهو قمرير العين ضئيب النفس، ثم رجع إلي وهو حزين القليب»، فقلت: «يا رسول الله! خرجت من عتدي وأنت كذا وكذا»، فقال: «إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت. إني أخاف أن أكون قد أغضبت أمتي من بعدي^(١)، فهذا ليس فيه، إله كان في حجته، بل إذا تأملته حتى التأمل، أحطت التأمل على أنه كان في غزاة الفتح، انتهى».

ولا يخفى أن من تأمل في حديث عائشة - رضي الله عنها - حل التأمل يبلغ إلى أنه ليس من نصة الفتح، بل من حجة الوداع؛ لأن حمله على قصة الفتح بعيد جداً، كما سيأتي، وترجم البخاري في «صحيحه» «باب من لم يدخل الكعبة» وذكر فيه أن ابن عمر - رضي الله عنهما - تعليقاً كان يحج كثيراً ولا يدخل، ثم أخرج حديث إسماعيل بن أبي خاند عن عبد الله بن أبي أرمي المذكور قريباً.

قال الحافظ^(٢): «كانه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج، واقتصر على الاحتجاج بفعل ابن عمر - رضي الله عنهما - لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ الدخول في الكعبة، فلو كان دخولها عنه من المناسك، لما أدخل به مع كثرة أشاعره، واستدل المحب الطبري بحديث عبد الله بن أبي أرمي على أنه ﷺ دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة، ولا دلالة فيه على ذلك؛ لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره، انتهى».

(١) رواه أبو داود (٢٠٣٩)، والترمذي (٨٧٤)، وابن ماجه (٣٠٦٤)، وأحمد (١٣٧/٦).

(٢) «فتح الباري» (٤/٦٧).

وفي الشريفة^(١) قال ابن حبان: الأنسبه حملهما على دحوليين متغربين، أحدهما يوم لفتح وصلى فيه، والآخرى في حجة الوداع؛ ولم يسل فيه، وذهب الشافعي إلى أن الدحوليين في حجة الوداع، دخلها يوم النحر، ولم يسل فيه ودخلها من العدة، وصلى فيه، روى الدارقطني بإسناد حسن عن ابن عمر، انتهى.

قلت: ونعطفها برواية أخرى، من جعدة عن عبد الله بن عمر، قال: دخل النبي ﷺ البيت ثم خرج، وسأل خلفه: فقلت لبلال: من صلى؟ قال: لا، فلما كان بعد دخل، سألت بلالاً: هل صلى؟ قال: نعم، صلى ركعتين، استقمي لحرمة وجعل السابرة الثانية هي بميعة، وكذا حسن الزبلي^(٢) هذا الحديث.

وقال الحافظ^(٣): في حديث ابن عمر: وصلى الله عليهما - استحباب دخول الكعبة، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً: «من دخل البيت، دخل في حجة، وخرج مغفوراً له»، قال البيهقي: نحوه عبد الله بن المؤمل، وهو صحيح، ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحداً بدخوله، وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: «أن دخول البيت ليس من الحج في شيء».

وحكى الدارقطني عن بعض العلماء: أن دخول البيت من مصالح الحج، وردة بأنه بخلافه إذا دخله عام الفتح، ولم يكن حجتاً محرراً، وإنما ما روى أبو داود وابن أبي شيبة، هو وابن خزيمة والمحاكم عن عائشة - رضي الله

(١) مروة النعالي (١/١٨٥).

(٢) نصب الراية (٢/٣٩١).

(٣) صحيح الدارقطني (٢/١٦٦).

عنها : أنه ﷺ خرج من عندها وهو هرير الميم، ثم رجع وهو كتيب. فقال :
 «حدثت الكعبة، فأخاف أن أكون شققت على أمي»، فقد يمسك به لصاحب
 هذا القول المحكي، لكون عذبة ثم تكن معه في الفتح ولا في عمونه، بل في
 حديث عبد الله بن أبي أرفى أنه لم يدخل الكعبة في عمرته. فتعبر أن القصة
 كانت في حجته، وهو المطلوب، وبذلك جزم البيهقي ويحتمل أن يكون ﷺ
 قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه، فليس في السياق ما يمنع ذلك. انتهى.

قلت : ما ذكره الحافظ، احتمالاً وابن القيم جزماً عجيب متهد، وأعجب
 من الحافظ منه لا يذهب إلى احتمال هذه الاحتمالات البعيدة؛ لأن كتابة دخول
 البيت ليست بهذه الثابتة التي تستمر، وتنتد إلى وصوله ﷺ المدينة المنورة بعد
 الفراغ من فتح مكة، وفتح الطائف، ونهروها من الفتوحات، حتى خلعت على
 هذه الأسرار. التي هي من أعلى الفتوحات، فرجع إلى المدينة المنورة كثيراً
 وحزباً حتى استفسرت عن ذلك عائشة - رضي الله عنها - وفهمت بمجرد
 الرؤية، كما يشير إليه لفظ «بن ماجة» ثم رجع إلي وهو حزير. فقلت : يا
 رسول الله خرجت من عندي وأنت قريير العين، ودسعت وأنت حزير،
 الحديث.

وأوضح منه ما حكى القاري من لفظ الحديث : «صنعت اليوم شيئاً لو
 كنت استقبلت»، الحديث. وهذا اللفظ أخرجه ابن سعد في «طبقاته» برواية
 قزعة عن عائشة، وهذا كالتنص على أن هذا الرجوع كان من دخول البيت عند
 عائشة في مكة المكرمة، وعامة شراح الحديث حملوا حديث عائشة على حجة
 الوداع.

قال الأبي^(١) : أنا أحدث حجة الوداع، فليس في شيء منها أنه دخلها

(١) إكمال إكمال لمسلم (٤١٨/٣).

إلا في حديث أبي قارود عن عائشة أنه ﷺ خرج من عندها مسروراً،
الحديث، فظاهره أنه في حجة الوداع، لكن في إسناده إسماعيل بن عبد الملك،
وهو ضعيف، انتهى.

قلت: ولا انفاب إلى ضعفه بعدما صحح الحديث الترمذي والحاكم
وابن حزيمة، وأقرهم عليه الحافظ، كما عرفته، وسكت عليه أبو داود، وأقره
عليه الترمذي، بل حكي في تقريره تصحيح الترمذي، وأقر الذهبي تصحيح
المسالك، وأقر ابن المنيب تصحيح الترمذي.

قال المشوكاني^(١): في حديث عائشة - رضي الله عنها - دليل على أنه ﷺ
دخل الكعبة في غير عام الفتح، لأنها لم تكن معه فيه، إنما كانت معه في
غيره، وقد جزم جميع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح، وهذا
الحديث يرد عليهم، وقد تنبأ أنه ﷺ لم يدخل البيت في عمرته. كما في
حديث ابن أبي نوفس، فتعين أن يكون دخل في حقيقته، وبذلك جزم
البيهقي^(٢)، وقد أحاب البعض عن هذا الحديث أنه يحتمل أن يكون ﷺ قال
ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح، وهو بعيد جداً، انتهى.

قلت: وما تقدم قريباً من رواية اندازقطني عن ابن عمر، وكذا ما تقدم عن
النعيمي في آخر البحث الماضي من رواية اندازقطني عن ابن عباس نص في تكرار
الدخول، فالظاهر دخوله ﷺ مرتين في غزوة الفتح، كما هو مؤدى حديث ابن عمر
وحجة الوداع، كما هو مجس حديث أسامة وعائشة - رضي الله عنهما -.

قلت: وبدل على الاستحباب أيضاً ما روى البيهقي برواية سعيد بن جبير
عن عائشة، قلت: يا رسول الله كل فائتك قد دخلن البيت عيري، قال:

(١) قال الأوطار: (٤٤٣/٣٢) رقم الحديث (٦٠٥٥).

(٢) المسند الكبير: (٦٥٩/٥).

أَنْ لَا تُحَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَبَشَةِ.....

مع - وان حروبه، ثم لحق محمد بن أسلمك بن مرداس، فحضر معه قتل مصعب بن الزبير، ثم اشتبك لقتاله عبد الله بن زبير بمكة، فجهده أميراً على الحبشة، فحضر مكة، ورمى الكعبة بالحصى إلى أن قتل ابن الزبير، وذلك حساءً به دس على ابن عمر - رضي الله عنهما - من سبه في ربح ربح، فأتى عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - لم يجد كل أمة يحبونها، وحدث بالحجاج عبيداه، وأخرج الثوري من طريق عثمان بن حسان: أمصبتا من فتل الحجاج صبراً، فبلغ مائة ألف وعشرين ألفاً.

وفي التورقة: سأل بعض السلف عن عبد الملك، فأجاب بأن الحجاج سنة من سبته، فيكتب بياضه في سفر دركاته.

بأن لا تحالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في شيء من أمر الحج، أي في أحكامه، وتعميمي: كتب إليه أن يأتيه في الحج، وكان ذلك حين أرسله إلى قتادة بن الربيع ومعه والياً على مكة، وأميراً على الحاج كما في الحديث^(١) عن عقيب بن أبي شهاب أخبرني سالم أن الحجاج عام يؤد، بأن الربيع سأل ابن عمر - رضي الله عنهما - كيف يصنع؟ قال لأحي^(٢) قول عبد الملك بالحجاج: لا تحالف ابن عمر - رضي الله عنهما - في أمر الحج إقرار بدينه وعلمه، وأنه القدوة في ماله الذي يحب أن يقتدي به أهل ولده، انتهى.

وفي التورقة^(٣): أعزب ابن حجر حيث قال: وفي الحديث منعه بعد المال وعز أنه مع حور، ومعدية للحدود ألزم الحجاج مع غياطه وجروته

(١) الفتح لمؤلفه (٣/١٥١).

(٢) التورقة (٣/١٥٠).

(٣) التورقة لمؤلفه (٣/١٥٠).

عن ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الْحَجُّ مَكْرُومٌ» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَمَا مَكْرُومٌ؟» فَقَالَ: «مَكْرُومٌ مَكْرُومٌ».....

أن يستعملت أثار ابن عمر - رضي الله عنهما - وقوله: «يستلزي بعد» هي جميع لذلك، فعلى ذلك فصار، وكذا قوله: «حيث لا ينصرف إليه» فأنشأه من قوله: «أما حين» ثم أعيدوا به خروج من البيت إلى البيت الواحد منهم أن ينصرف إلى عمر حتى خرج للمجد، فيمنع به من يرى الناس أنه يشتغل بالزعماء فيسقط وجهه، ويظهر أنه يغير اختياره عن رآيه ابن عمر، فأصابها من ذلك المصنوع، صحت من ذلك.

قال الشيخ: «ويجوز أن لا يحق» لأن ابن عبد الحظك له ثانياً إنما كان على مكتبة داخلية دفعت للشيخ الطائفة، والحاصل أنه كان حائفاً لخروج ابن عمر - رضي الله عنه - وقبول خلافة من الحاضرين والحاضرين، فإنه كان أحق الناس بها فتقدم.. كما قبلوا سائر الصالحين وأكابر السادة والساجدين من أمته إلا... - رضيهم الله - أي يزفون... انتهى

القول: سالم (قوله: كان يوم عرفة) فإن صاحب «المعاني»: وكان ابن عمر لم يسكن المسجد، فمعه من دخول مكة، فوقف بعرفة قبل الطواف، ثم... (إجماع) أي الصحيح، وليس في الصحيح أنه لم يزل ابن عمر يسرع إلى الحجر، ويصعد له الحجر ذلك الشيء، ويستجير حين رآه لئلا هو الذي في ذلك اليوم (وأما معه) أي مع ابن عمر - رضي الله عنهما - والجملة حالية، وهكذا أخرجه المحرر بن أبي عبد الله من نسخة عن مالك.

قال الحافظ^(١) المقاتل هو سالم، ووقع في رواية عبد الله بن أبي عمر مسير عن أنس بن مالك: «ركب هو وسالم وأبى معهما»، وفي رواية قال ابن شهاب: «وكانت يومئذ صائفة، فلبثت من الحج مدة».

وقال: يا أبا عبد الله، قال رسول الله ﷺ: «الزواج إِبْرَءٌ كُنْتَ تُرْمَدُ أَلَسْتَ؟»

يُحَجُّ فِي الْبَرِّ، وَلَعَلَّهُ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ، وَهُوَ نَظَرٌ فِيهِ الْمُحَافِظُ
بِأَنَّ لَا حَجَّ إِذَا هُوَ بِحَدِّ الْبُكَاءِ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «أَلَيْسَ بِوَجِيهٍ»
لِإِمْتِنَانِهِ فِي كَلَامِهِ مِنْ تَعْيِيرٍ، وَلَعَلَّ جَزْمَهُ بِالْحَافِظِ^(١) لِمَا فِي النُّكُوتِ عَلَى
تَأْيِيدِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ إِذَا أُطْعِمَ لَذِيذُ الْفَرَاغِ نَعِثَ، وَهُوَ أَقْدَمُ الْكَلَامِ عَلَى
الْمَعْصُومِ فِي حَجِّهِ.

وقال الحجاج: «مَا لَكَ أَيُّ مَا جَاءَكَ لِي فِيهِ شَرٌّ؟» (أَبَا أَيْ
عَدِ الرَّحْمَنِ) أَكْبَاهُ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَهْضَا ابْنُ عَمْرٍ: (الرَّوَاغُ)
بِاتَّعَبَ أَيُّ عَجَلٍ أَوْ رُوحٍ أَوْ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَنْ كُنْتَ تُرْمَدُ أَلَسْتَ؟ قَالَ الْحَافِظُ:
وَمِنْ ذَوَاتِهِ ابْنُ وَهْبٍ: «أَنْ كُنْتَ زَيْدًا أَوْ تُصِيبُ السَّهْلَ» قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: هَذَا
الْحَدِيثُ بِإِخْلَافٍ عَنِ الْمَعْنَى فِي النَّصْبِ^(٢) لِأَنَّ الْمَرْءَ يَأْتِي سَهْلًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ
أُضْلِفَتْ لَهُ ثُمَّ تُصِيبُ إِلَى صَاحِبِهِ كَسَّةَ الْعَصْرِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَهِيَ مَسَانَةٌ
خِلَافَ عَمَلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَحَمْدِهِمْ رَفَعَ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ، وَهِيَ
طَرِيقُ الْخَارِجِيِّ وَمُتَعَلِّمِهِ، وَيَقْوِيهِ قَوْلُ سَالِمٍ لِأَمْرِ شَيْبَانَ: «كَانَ يَقُولُ: أَلَسْتَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: «رَضِيَ عَنْكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ فِيهِ».

وفي شرح السجدة^(٣) مِنَ الصَّيْحِ الْمَحْدَثَةِ قَوْلُ أَتَّصِحَّابِي مِنَ السَّهْلِ
كَذَا، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ، وَنَقَلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَاقِي، قَالَ: وَهُوَ
ذَاتُهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ، فَكَذَلِكَ مَا سَمِعْتُهُ مِنْ صَاحِبَيْ سَكَّةِ الْعَصْرِ، وَفِي نَقْلِ
الْأَنْطَاقِيِّ غَرَبٌ، فَصَحَّ الشَّافِعِيُّ فِي أَصْلِ الْعُقَاةِ قَوْلَانِ، وَهَذَا الَّذِي أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ
أَبُو بَكْرٍ الصِّعْقِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَارِي مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَأَبُو حَزْمٍ مِنَ
أَهْلِ الظَّاهِرِ.

(١) صحيح البخاري: ١٤٠٣/٢.

(٢) (ص: ٨٩)، (إظهار مصر الانقي: (ص: ٢٤٩).

يقال: أحمد الساعية؟ قال: نعم. قال: فانظري حتى أخرج الحجاج،
 ماء، ثم أخرج، فنزل عند الله، حتى خرج الحجاج،

(يقال: الحجاج (أحمد الساعية) مهجرة الاستهزام أي هل تريد وقت
 الشاحرة، ولذا يرمي البحاري على حديث الباب «باب التهجيم بالرواح يوم
 عرفة» الخفاء) ابن عمر: «صلى الله عليه وسلم» (نعم) وقد ورد أيضاً من حديث
 ابن عمر: «فقد سئل أنه يذبح حتى يصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى
 بحرقه، فنزل منبره حتى إذا كان بعد صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ فيجاء
 فحجج بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف، فحرقه أحمد
 وأبو داود»

ولفخره: أنه نومه من منى سير صلى النبي، نكس في حديث حار
 الطويل عند مسلم أن توجيهه يذبح منها كان بعد طواف الشمس، كذا في
 الصحيح

(قال: فانظري) منح البسوة وقصر الخداء المعصية أي أهملني، وفي
 بعض روايات البحاري، كما ضبطه المحافظ وغيره بألف وصية وصم
 الطاء، أي سطرني (حتى أقصر علي) بتدبير ياء التعظيم (ماء) أي غسل،
 ولغز البحاري «عمر أقصر علي» رأس ماء، قال العيني: أي حرم الغسل،
 لأن رداء ماء على الرأس بها تكون عدلاً في العمل، وأما حتم أن
 أقصره وقال ابن كثير: صواب أقصر، لأن جواب الأمر (نعم أخرج)
 بالتصديق عطف على أقصر

القول عبد الله بن عمر: «رضي الله عنهم» عن مكيه، قال العيني: «
 وهذا يدل على أنه قد رآها (حتى خرج الحجاج) من معتمده، قال ابن مطا

(١) صحيح البخاري (٤٥١/٣)

(٢) أحمد، البحاري (٣٥١/١١)

قال الحافظ^(١) وتبعه البرزقاني، قال ابن التيم: أصاب أصحاب العرفيون أن الإمام لا يحطّ يوم عرفة، وقالوا المصنفون والمعاوية: يحطّ، وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس له، يأتي به من الخطأ حلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأنهم أخذوه من قول مالك: إن صلاة يحطّ لها بحجر فيها بالقرآن، فقبل له، فعرفه يحطّ فيها، ولا يحجر بالقرآن، وقد: إنما تلك بدعتهم، انتهى

وقال البرزقاني في شرح السواري: تحت حديث حابر بلطخ: فأنشأ بطن الترمذي تحط الناس فيه أنه يستحب للإمام أن يحطّ يوم عرفة في هذا الموضع، وبه قال الجمهور والمصنفون والمعاوية من المالكية، وهو الجمهور، فعزل الترمذي: حاتف فيه المالكية، فيه نظر، إنما هو قول العراقيين صريح والجمهور خلافه، وأنشأ المصنف أيضاً على استحبابها خلافاً لما نوعه غايض والمقرطبي، انتهى.

وقال التبرسي^(٢): أصحها أن العراقيين يحلقون أنه لا يحطّ الإمام يوم عرفة، ومعنى ذلك أنه ليس بها فعلى بالصلاة كخطبة الجمعة، ولا ينفر حكم الصلاة قبلتها إلى النضر والجهر، وأصحابنا المعاصرة والمصنفون يحطّ الإمام إلا أنهم لا يجعلون لحطه حكم الخطبة للصلاة، وإنما يجعلون لها حكم الخطبة.

ولا بد أن يكون ابن حبيب إنما قال: يحطّ بعرفة قبل الزوال، لأنها ليست للصلاة، ولو كانت الصلاة لوجب أن يستريحها في الوقت، وقد قال مالك: كل صلاة يحطّ لها، فإنه يحجر فيها بالقرآن، فقبل له، فعرفه يحطّ

(١) مجمع السري (٣/٥١٦).

(٢) النضر (٣/٣٦٢).

فبها ولا يجهر لها بالقراءة؟ فقال إنما تنك لتعليم، وربما يبين أنها ليست للصلاة؟ أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة، ولو كانت الخطبة للصلاة لوجب أن يؤذن في أول الخطبة كالصحفة، ومن حكم هذه السنة أن يخطب خطبتين يجلس بينهما.

قال ابن السوازي: خطب الحج ثلاث، أولهن: قبل يوم التروية يوم بعد صلاة الظهر في المسجد الحرام، وقيل: قبل الزوال، والأول فوشاً، وهي لا يجلس في وسطها، يعلم الناس ماسكهم، ويخرجهم إلى منى، وصلاتهم بها، وغنمهم منها وغير ذلك، والخطبة الثانية بعرفة يجلس بينهن، وهي تعليم الناس ما بقي من مناسكهم من صلاتهم بعرفة ودعهم ومبهم بمزلفة وغير ذلك، ولثالثة: بعد يوم النحر بيوم وهو أول أيام الرمي، وهي خطبة واحدة، لا يجلس فيها، وهي: الظهر يعلم الناس الرمي: وأوقانه، ويوم نحر، وما نهم من المعجل في يومين، ولا يجهر بالقراءة في شيء من هذه الخطب.

قال ابن حبيب: قال مطرف وابن الماجشون: تنص هذه الخطب الثلاثة بالكبير كالأعياد، ويكبر في خلال كل خطبة، ومنى يؤذن للظهر؟ فقال ابن حبيب: يؤذن لها إذا جلس الإمام بين الخطبتين، وفي «المتة» من رواية ابن القاسم عن مالك: يؤذن يوم عرفة، والإمام يخطب، وفي المدونة: إذا فرغ الإمام من نصته قعد على المنبر وأذن المؤذن، فإذا فرغ من أذانه قام فنزل الإمام، فصلّى بالناس، انتهى. وهذه تصويص المالكية، وما سيأتي من كلام الدردير صريح في أن خطبة عرفة ليست بعرفة، وأنه قبل الصلاة بخلاف ما حكى عن مذهب الإمام مالك في المسائل، كما سيأتي.

قلت: لا خلاف بين المالكية في أن خطب الحج ثلاث، كما عرفت مع الخلاف فيما بينهم في بعض ما يتعلق بها، أمّا الأئمة فخطبة يوم السابع من ذي الحجة، وهي خطبة واحدة على ما تقدم عن ابن السوازي.

وقال الدردير^(١): تُدب للإمام خطبة بعد ظهر يوم السابع يسكنه واحدة، فلا يجلس في وسطها، والراجح، الجلوس، فهما خطبتان وأنها سنة يخبر فيها الناس بالمناسك التي تشمل منها إلى الخطبة الثانية.

قال الدسوقي: ما قال من ندب تلك الخطبة ضعيفه، والمعتمد أنها سنة، والخطيب يفتح تلك الخطبة باثنتي عشرة ركعة محرماً، وإن كان غير محرم افتتحها بالتكبير، وقيل: يفتتحها بالتكبير مطلقاً. كان محرماً أم لا، وفعله: الراجح... إلخ، أي لأن ابن عرفة عزاه «للمدونة»، والقول الأول عزاه لابن النمرية، وشكّره ابن الحاجب، والحاصل أن المشهور الأول، وعزوه ابن عرفة الثاني إلى «المدونة»، فيجد أنه أرجح، انتهى.

والخطبة الثانية خطبة عرفة أنكرها المرابطون من المالكية وجمهورهم أئمتهم، وأولوا كلام المرافقين، وهي خطبتان قبل الظهر.

قال الدردير^(٢): وتُدب خطبتان، والراجح أنها سنة بعد الزوال يوم عرفة، يجلس بينهما، يعلم الناس فيها ما يثي من المناسك إلى طواف الإفاضة، أم بعد فراغه من خطبته أدن للظهير وأقيم لها، والإمام جالس على المنبر، فإذا فرغ من الإقامة نزل الإمام وجمع بين الظهريين، قال الدسوقي قوله: «خطبتان بعد الزوال»، فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى يغير خطبته أجزاء جماعة، وقوله: «ثم بعد فراغه أدن» فيه نظر.

ولفظ «المدونة»^(٣): متى يؤذن المؤذن يوم عرفة؟ أبعد فراغ الإمام من خطبته أو وهو بخطبها؟ قال: ذلك واسع إن شاء بعد ما يفرغ من خطبته. وإن

(١) «الشرح الكبير» (٢/٤٣).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٤٣).

(٣) (١/٣٢٠).

بناء والإمام يحط به انتهى. وبالحطبة الثالثة ثم أخذها في التفرغ، لكي كلامه في إعادة الأمانة لعلم فيه ما ينبغي من المسالك إلى طواف الأقاليم، يشير إلى ذلك، وتقدم عن ابن المنذر أنها حطبة - مدة عند الصغير من اليوم العادي عشر -

وفي سبعت الحاتكة من الأتوار^(١) يستحب في اليوم العادي عشر أن يحط الإمام خطبة واحدة يسمى، يُعلم الناس فيها حكم دينهم بعشر ركعية الزمى إلى غير ذلك من الأعمال، ووافقهم الحطبة في هذه الخطب الثلاث. وفي النهاية: إذا كان من يوم التروية سبعت خطب الإمام حطبة يُعلم فيها الناس الخروج إلى منى

والمحاصر أو من الحج ثلاث خطب، الأولى: - ذكرتنا - والثانية: عرفات يوم عرفه، والثالثة: حتى في اليوم العادي عشر، يبدل بين كل خطبتين يوم، وقال غيره: يحط في ثلاثة أيام متوالية، أولها يوم التروية، ولها، أو المقصود من التعليل، يوم التروية ويوم النحر يوم استأذن، فكان ما ذكرناه أصح، وفي التلويح أنجع، انتهى.

وعندنا في شرح المسألة^(٢) وزاد: وقال أبو الولاء: مع نوزل الصلاة خلافاً لغيره حيث يحط عنه في ثلاثة أيام متوالية، أو في يوم التروية، وآخرها يوم النحر، وقال أيضاً: إنها حطبة واحدة لا جبت في وسطها إلا حطبة يوم عرفه، فيها خطبتين يصل بينهما يوم واحد، وكنتها بعد ما مضى الظهر إلا عرفه، فإنها قل أن يصل في الضحى، وكنتها سه، وقال أيضاً: إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة، فالتة أن يحط الإمام بعد الظهر خطبة واحدة، بعد ما تلتك ثم بالسيه

(١) خطب الأتوار: الأقاليم (ص: ٦٢).

(٢) شرح المسألة (ص: ٦٦).

وقال أيضاً^(١) في الجمع عرفة: فإذا اغتسل، وزالت الشمس سار إلى المسجد من غير تأخير، فإذا سلعه - أي المسجد - سعد الإمام الأعظم وهو الخليفة أو نائبه. وهو الخطيب المنصور الحنبل، ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة. كما في الجمع وهو الله ح.ج. المطابق لظاهر الرواية، وهو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في التقطاط، ثم يخرج بعد فراق المؤذن، فإذا مرع المؤذن قام الإمام محطب عطشين فاما يحلس بيها كالجمعة، وحسبها أن بحمد الله ويثني عليه، ويسبي ويهتلل، ويكبر، ويهتلي على النبي ﷺ، ويعط الناس وتعلمهم المناسك، أي نيتها.

وقال أيضاً: إذا كان اليوم الحادي عشر، وهو ثاني أيام النحر عطف الإمام خطبة واحدة بعد الظهر كخطبة اليوم السابع يعلم الناس ما بقي من المناسك، انتهى.

وخالفهم الشافعية - رحمه الله - في الكعبة أيضاً، وفي بعض الأوقات أيضاً، فقد قال الشافعي في «مناسك»: تنصلي للإمام أو منصوبه أن يخطب خطب الجمع ومن أربع خطب، إحداها: يوم السابع بمكة، والثانية: يوم عرفة، والثالثة: يوم النحر معني، والرابعة: يوم النحر الأول معني أيضاً، ويخرجهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى، وكذلك أفراد، وبعد الظهير إلا في عرفة فإنهما عظماء، وقبل صلاة الظهر.

وقال أيضاً في خطبة يوم عرفة: فإذا زالت الشمس، وذهب الإمام والناس إلى المسجد الحسمى مسجد إبراهيم، ويخطب الإمام قبل صلاة الظهر عطشين، بين لهم في الأولى الوقوف وشرطه ومتى يدفع من عرفة وغير ذلك مما بين أيديهم، ويحذف هذه الخطبة، لكن لا يسلح تحصيلها لحفظ الثابت،

وإذا فرغ منها جلس فقرأ سورة الإخلاص، ثم يمشي إلى المحطة الثانية، ويأخذ المؤذن في الأذان، ويخفف الثانية بحيث يفرغ منها مع قرائع المؤذن من الأذان، وقبل مع قرائعه من الإقامة، ثم يزل بعض الناس الظهر والعصر.

وحقق ابن حجر في «شرح» أن المقصود بالخطبة الأولى إذ هي للتعليم، والثانية لسمر الذكرك، فشرعت مع الأذان إعلالاً للحاضرين بتأكد المسارعة إلى الوقوف واستعراغ التوسع فيه.

وقال النووي أيضاً: في خطبة يوم النحر يسنّ للإمام أن يخطب هذا اليوم بعد صلاة الظهر يسمى خطبة مفردة يعلم الناس فيها التيسير وغير ذلك، قال ابن حجر: قوله: بعد الظهر، هذا ما اتفق عليه الشافعي - رحمه الله - والأصحاب، لكنه مشكل؛ لأن الأحاديث مصرحة بأنها كبت صحوة يوم النحر لا بعد الظهر.

منها: رواية أبي داود بسند رجاله ثقات: رأيت رسول الله ﷺ يخطب معنى حتى ارتفع الضحك على بنية شهباء، وأجاب عنه المصنف أي النووي بأن رواية ابن عباس في «الصحيح» تدل على أن ذلك كان بعد الظهر؛ إذ فيها أن بعض السائلين قال: وميت بعد ما تمسيت، والمساء بطلق على ما بعد الروال، أي قدّمت هذه لأنها أصح وأشهر.

وحكي عن بعضهم لجمع حديثي خطبتين في يوم النحر في وقتين، ولم أجد تفصيل الخطب في فروع الحنابلة إلا ما سيأتي بيان بعضها من «العقدي» والرومي، وقال القسطلاني^(١) تحت حديث ابن عباس في خطبة يوم النحر: هذه الخطبة هي اثنتان من خطب الحج الأربعة كلها بعد الصلاة إلا عرفة فقبلها، وهي خطبتان بخلاف الثلاثة الأخيرة فمراة، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، انتهى. فالظاهر توافقهما في ذلك. لكن قال العيني في «النهاية»:

(١) «إرشاد الساري» (٢٩١/٤).

وبشرنا أن حاصبي، وعمر، وحذيفة لا يحجب عن اليوم لمنع، ولو أن أحد حطه يوم التمتع عن فريضة العمارة من التمتع، والفرجة، والحرارة.

وقال أبو داود: في حطه ما رواه ابن المنذر أن يوفى إبي يوسف من بني إذا كانت السنة من يوم عرفة فيلزم صدقة، وإذا شاء عرفه حتى لو لم يستمر، ثم حطت الإمام حطه يعلم لمن فيه من السكينة، ولو أني حديث جامع أن النبي صلى الله عليه وآله لم يأمر بالآداب، فتكون، فخصني العظم، والعلم، جميع بينهم، وذلك أنه لو لم يؤذن المزدن إذا صعد الإمام الحجاز، وإذا خرج الطاعة، ثم يؤذن فحطه، وهو أن يؤذن من آخر حطه الإمام، وحديث جامع قال علي أنه إذا بعد فراغ النبي صلى الله عليه وآله من حطه، وعمل فيه من السكينة.

وعمر الراعي: يحجب من الإمام أن يأتى حطه فصيحة، فإذا كان يوم التمتع منه، وتكونه مرفوعة، والدفع منه وجب ذلك، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم في "القيامة": وحط حطه، وإذا كان حطه حطس بيها، مما بها أمر، إلا أن كان مع أقام الصلاة، انتهى.

وقال الشيخ في "القيامة": حط حطه الإمام على يوم الحج حطه يعلم الناس فيه ما يحجب من الحج، والإمام، غير ذلك، كل عليه حطه، وهو، وحطه، في يوم التمتع، وهو حط بعض أصحابه أنه لا يحجب يوم، وهو، والله، ثم ذكر الروايات الواردة في حطه يوم الحج من حديث ابن عباس، عبد الجبار، وحديث رافع بن عمر، وابن أبي أمامة، والجليل بن أبي العباس، كلها عند أبي داود، ونسب في بعضها ما يروى يوم الحج.

١ - تاريخ أبي داود (١٩٦٦)

٢ - تاريخ أبي داود (١٩٦٦)

٣ - تاريخ أبي داود (١٩٦٦)

وَعَجَّلَ الصَّلَاةَ.

وذكر صاحب «المروص» هذه الخطبة بين النحر والإفاضة، فقال: ثم يخطب الإمام بمنى يوم النحر خطبة بفتنتها بالتكبير يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي، ثم ذكر ضواف الإفاضة وصلاة الظهر بمنى بعد الرجوع عنها.

وقال المؤلف^(١): يستحب أن يخطب الإمام في اليوم الثاني من أيام التشريق خطبة، يعلم الناس فيها حكم التعجيل والتأخير وتوابعهم، وبهذا قال الشافعي وأبو المنذر، وقال أبو حنيفة: لا يستحب، ثم ذكر روايات هذه الخطبة بلفظ يوم الروعوس، وأوسط أيام التشريق، وبه جزم في «المروص»^(٢)؛ إذ قال: يخطب الإمام ثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والترويع، انتهى.

(وعجل الصلاة)، ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك: «عجل الوقوف»، قال ابن عبد البر^(٣): كذا رواه القعني وأتبعه وهو عندي غلط؛ لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا: وعجل الصلاة، قال: ورواية القعني لها وجه، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، قال انحافظ: قد وافق القعني عند الله بن يوسف كما نرى، ورواية أشهب التي أشار إليها عند النسائي، فهؤلاء ثلاث رواه هكذا، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك، وكأنه ذكره باللازم لأن الغرض بتعجيل الصلاة سيثب تعجيل الوقوف، انتهى.

وقال الزرقاني^(٤) لرواية يحيى بلفظ «عجل الصلاة»: هكذا رواه الجمهور

(١) (٣٣٤/٥).

(٢) (٥١٨/١).

(٣) الاستبصار (١٣/١٤١).

(٤) المرجع الزرقاني (٣٤٧/٢).

قال: فجعل يقول: إني شَهِدْتُ اللهَ منَ عمرٍ، ثُمَّ سَمِعْتُ ذَلِكَ يَوْمَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عِنْدَ اللهِ، قَالَ: صدَّقَ سَائِلُهُ.

أخرجه الألباني في: ٣٥ - كتاب الحج، ٨٧ - باب التَّهَجُّرِ مَرَّةً، ج ١، ص ١٠٠.

(٦٤) باب الصلاة بمنى والتروية والجسعة بمنى وعرفة

كسعى وبن القاسم وابن وهب (قال سالم): (تجعل) أي الحجاج نساً في المعصرة (ينظر إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كيما يسمع ذلك) أي الذي قال سالم بالحجاج (منه) أي من ابن عمر (فلما رأى ذلك) أي نظر الحجاج، وبني بعض النسخ: المعصرية. فسمعا يسمع ذلك أي كلامي (عبد الله) فلما رأى، ولهم من ابن عمر أنه ينبغي التصدق والتثبيت (قال صدق سالم) في أن السنة قصر الجسعة وتعميل الصلاة، وتقديم في أول الباب أي المسائل، فتنبه إحداهما.

(٦٤) الصلاة بمنى

كذلك في النسخ المعصرية وفي النسخ الهنابية: «صلاة منى» - بالإضافة. ومنى بصرفة وزعم، كما تقدم في الباب. أرخصه في المرور بين يدي التيمم، موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، وهي شعب ممدود بين جبلين أحدهما نيب، والآخر الصانع، وحدها من جهة العرب، من جهة مكة حرة العتق، ومن الشرق، جهة مزدلفة بطن السيل - إلا سقطت من وادي محسر، قاله النووي في الهنابية^(١).

وقال: سبب بذلك أنه نسي فيه من الدعاء، أي ثأق ونُقِثْ، هذا غير المشهور الذي قاله الحجاجير من أهل اللغة وغيرهم، وسبب فيه أقوالاً أخرى.

(١) الهنابية لأسماء والساعات (١/١٥٧).

١٩٥/٨٨٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْكَافَرِ كَانَ يَضْمِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ
وَالْفَجْرَ بِنِيٍّ،

وقال أيضاً في «مناجكته»: إِذْ خَلَّ مِنْهُ مَا بَيْنَ وَاقِي سَحَرٍ وَجَمْعٍ الْعَقِيَّةِ،
وَمِنْ سَبَبِ طَوْلِهِ حَوْ مَبْلُوزٍ وَعَرْنَمَةٍ بِسِيرٍ، وَانْحِلَالٍ الْمَحْبُوطَةِ مِنْهُ مَا أَقْبَلَ مِنْهَا
بَدَنُهُ يَهْوِي مِنْهُ وَمِنْ أَسْفَرِهَا قَلْبُهُ مِنْ مَنْهُ، وَلَيْسَتْ أَرْعَاقُهُ مِنْ مَنْهُ، انتهى.
قلت: وسبباني الكلام على أن الحسرة من منى أو لا في «باب البيوت»
بمكة نياني منى.

يوم التروية

فتح التروية وسكود لواء وحقة لتحتة نامن من الجمعة. قد تقدمت في
«الطلبية» وعمل في «الإعلان» الأقوال في سبب تسميته بذلك

والجمعة بمنى وعرفة

تقدم الكلام على لفظ عرفة وحذوده في «باب التوقف بعرفة»، وذكر
المصنف في «باب ثلاث مسائل» الأولى: كم ينسئ من الصلوات حتى إذا
راح من مكة يوم التروية، ويؤت البخاري في «اصحبه» «باب أين يضمي الظهر
يوم التروية»، ولعمري صرح بذكر الظهر خاصة لمكان الاختلاف في ذلك كما
سألي، والثانية: الجمعة بمنى، والثالثة: عرفة إذا وافق يومها يوم الجمعة.

١٩٥/٨٨٧ - «مألت»، من دفع أن عهد الله بين عمر - رضي الله عنهما -
(كان يضمي الظهر والعصر والمغرب والعشاء) بدم التروية ليس ذي الحجة
والصبح: من الغد ناسع ذي الحجة (بمعنى) تبعاً لتعانه ^(١) كما رواه هر
وغيره، وقد روى أحمد ^(٢) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يحب إذا

(١) «مسند الإمام أحمد» (١/١٩٧).

استطاع أن يصلّي الظهر بمعنى يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلّى الظهر بمعنى، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم^(١): «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والعجزة، الحديث».

وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس، قال: «صلّى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية والعجزة يوم عرفة بمعنى»، وأحمد من حديثه: «صلّى النبي ﷺ بمعنى خمس صلوات» وغير ذلك من الروايات في الباب، وفي «الصحيحين» عن عبد العزيز بن رفيع قال: «سألت أنساً - رضي الله عنه - قلت: أخبرني بشيء عقلته عن النبي ﷺ أين صلّى الظهر والعصر يوم التروية؟ قال: بمعنى، قلت: فأين صلّى العصر يوم التروية؟ قال: بالأبضع، ثم قال: افعل كما يفعل أمراؤك»، قال المهبلي: الناس في سعة من هذا يخرعون منى أحبوا ويصلّون حيث أمكنهم، ولذلك قال أنس: صلّ حيث يصلّي أمراؤك.

والمستحب في ذلك ما فعله الشارع وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكانت عائشة - رضي الله عنها - تخرج ثلث الليل، وهذا يدلّ على التوسعة، قاله العيني^(٢).

وقال الموفق^(٣): المستحب أن يفرج محرماً من مكة يوم التروية، فيصلّي الظهر بمعنى ثم يقیم حتى يصلّي بها الصلوات الخمس، ويبيت بها، لأنه ﷺ فعل ذلك، وهذا قول مذهب مالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، ولا

(١) (١٣٨).

(٢) نسخة القاري (٧/٢٤١).

(٣) لمبني (٥/٢٦٢).

نعلم ب مخالفاً، وليس ذلك واجباً في قولهم جميعاً، قال ابن المنذر: لا أحفظ عن غيرهم خلافهم، وتختلف عائشة ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل، وصلى ابن الزبير بمكة، انتهى.

وقال الميسي^(١): ذكر أبو سعيد النيسابوري^(٢) في كتاب مشرف المصطفى: أن خروجه ﷺ يوم التروية كان صحن، وفي أسيرة العلاء: أنه ﷺ خرج إلى منى بعدما زالت الشمس، وفي شرح الموطأ: لأمي عبد الله القرطبي: وخرج رسول الله ﷺ إلى منى عشية يوم التروية، انتهى، وقال البرقي في مناسكه: ويكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة حيث يصلون الظهر بمنى، وهذا هو السذهب الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب، وفي قول: يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون، فإن كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر؛ لأن السفر يوم الجمعة إلى حيث لا تصلى الجمعة حرام أو مكروه، وهم لا يصلون الجمعة بمنى ولا بمرقات، انتهى.

وفي المتفق^(٣): قال ابن حبيب: إذا مالت الشمس من يوم التروية فطف بالبيت سبعا، واركع وأخرج، وإن خرجت قبل ذلك فلا حرج، وروى ابن المواز عن مالك: يخرج من مكة يوم التروية قدر ما يصلون بها الظهر، فإذا وصل إلى منى صلى بها الظهر والعصر، وبقيت بها إلى أن يصبح، فيصلى بها الصبح، وكذلك فعل النبي ﷺ، وأفعاله في القرب على الوجوب أو الندب، فإذا دل دليل على استفاء الوجوب، فهي على الندب.

وكره مالك المقام بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن يفرقه وقت

(١) عمدة القاري (٧/٢١٤).

(٢) هكذا في الأصل، وفي عمدة القاري: أنه سجد.

(٣) المتفق (٢/٢٧).

ثُمَّ يَقْدُرُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، إِلَى عَرَفَةَ

مَنْ، وَالسَّاعَةَ خَرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَيَقْبِلُ بِهَا وَيُصَلِّيُ بِهَا
الْفَلَاحَ، فَكُلُّ مَنْ خَرَجَ يَوْمَ النَّوِيَّةِ، وَأَدَّى لِمَنْزِلَاتِ الْخَمْسِ بِهَا وَالْمَبِيتِ بِهَا
أَكْثَرَ ثَلَاثَةِ سَنَةٍ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَا بِأَمْرٍ بِهِ إِذَا صَلَّى انْظَرَّ
بِغَنَى.

وَلَوْ دَافَقَ يَوْمَ النَّوِيَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ أَنْ يَخْرُجْ إِلَى مَنْى قَبْلَ الزَّوَالِ لِكُونِهِ
وَقْتُ سَفَرِ الْخُرُوجِ، وَعَدَمُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَسَعْدُهُ لَا
يَخْرُجُ مَا لَمْ يَصَلِّهُ لَوْحُوبُهَا سَبْعًا، فَيَكْرَهُ لَهُ الْخُرُوجُ قَبْلَ آدَانِهَا كَمَا هُوَ حَكْمُ
الْخُرُوجِ إِلَى كُلِّ مَوْضِعٍ لَا تَجِبُ عَلَى أَحَدِهِ الْجُمُعَةُ، وَمَنْ كَذَلِكَ مَا لَمْ
يَحْضُرْهَا أَمِيرُ مَكَّةَ، انْتَهَى.

وَهَكَذَا فِي «مَرْجِعِ الْمَدِينِ»^(١) مِنْ أَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى مَنْى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
هُوَ الصَّحِيحُ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَوْ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَا بِأَمْرٍ بِهِ»، أَنَّهُ لَوْ نَأْخِذُ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَحِقَ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِغَنَى ثَمَّ يَمْتَنِعُ الِاسْتِحْبَابُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ
فِي «الْمَحِيطِ» وَالْمَقْبَذَةِ بِسَنَحْتِ كُونِهِ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى مَا صَرَّحَ
بِهِ فِي «الْمَتْنِ».

(ثُمَّ يَقْدُرُ) بِصَحْحَةٍ، أَيُّ كَانَ ابْنُ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِذَهَبٍ وَقَدْ
الْقَدْرُ (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ) مِنْ مَنْى (إِلَى عَرَفَةَ) قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(٢): «هُوَ اتِّسَاعُ
رُوحِ ابْنِ الْحَوَارِ عَنْ مَالِكٍ: يَعْدِلُ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ
إِلَّا مَنْ كَانَ ضَعِيفًا أَوْ بِدَائِهِ سُدَّةٌ، فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَقْدُرَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَذَلِكَ
كَأَنَّهُ لَزَامَتُهُ تَعَلُّلُ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَمَنْ عَدَا مِنْ مَنْى إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلَا يَجَاوِزُ

(١) (أمر ٩٨).

(٢) «المتن» (٢/٣٧).

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عَلَيْنَا ، أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّعَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، بَلْ يَتَوَضَّعُ لَيْلَ نَوْمِ عَرَفَةَ .

المتصيح : لكن في حديث جابر بن عبد الله - سلم أن نومه في عرفة كان به - فخرج لنفسه

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عَلَيْنَا ، أَنَّ السُّبُتَةَ لِمَنْزِلَةِ (أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّعَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، بَلْ يَتَوَضَّعُ لَيْلَ نَوْمِ عَرَفَةَ ، هِيَ أَكْثَرُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَمَلِ .

هِيَ الظُّهْرُ يَوْمَ حَرَّةٍ (أَنَّ الظُّهْرَ سَرِيَّةٌ وَهِيَ ظُهُرٌ ، وَلَا يَأْتِي لِلْحَضَةِ فِي ذَلِكَ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ نَحْوُ سَائِلِهِ : فَافْضَرْ مَخْطُوبَةً . مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ : قَالَ صَلَاةٌ يَتَوَضَّعُ فِيهَا جَبْرِ بَيْنَ الْخَرَاءَةِ عَلَيْهِ نَدَا فَعَرَفَةَ بِمُتَلَبِّهَا ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّعَ لَيْلَ نَوْمِهِ ، لَيْسَ .

بَيْنَهُ مَالِكٌ : رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ : وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ الظُّهْرَ ، لَدَلًا بِشَيْبَةِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ ، قَالَ ابْنُ رَجَاءٍ : أَحْبَبُوا أَنْ يُعْرَفَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ ، أَنَّ الْإِمَامَ (وَلَوْ أَنَّ يَتَوَضَّعُ يَوْمَ عَرَفَةَ) ذَكَرَ فِي «الْحَرَامِيِّ» بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَكَانَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ الْبَاقِيَةِ . فَمِنْ الصَّلَاةِ ، نَحْنُ .

وَيُظَاهِرُ سَائِرَ الْحَرَامِيِّ أَنَّ نَفْسَ «مَعْرِفَةِ الصَّلَاةِ» مِنْ صَلَاةِ الْمَنْسُ ، لَكِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي أَحَدٍ مِنَ الصَّحاحِ الْجَدِيدَةِ وَلَا الْبَصِيرَةِ ، وَكَذَلِكَ حَكَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّ مَخْطُوبَةً بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لَكِنِّي مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي بَابِ نَحْنُ مِنْ مَسْئَلَةِ الْمَالِكِيَّةِ نَحْنُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَدْ سَبَّحَ عَنِ السَّاحِبِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ لَا يُوَدِّدُ إِلَّا مَا الْحَقِيقَةِ ، وَمَعْنَى أَيْ حَيْثُ كَانَ يَدُورُ بِإِذَا حَلَسَ مِنَ الْحَضَرَةِ . وَعَنْ «الْبَصِيرَةِ» يَدُورُ بِإِذَا حَلَسَ مِنَ الْحَضَرَةِ .

وَمَعْنَى «الْبَصِيرَةِ» : وَاصِحٌ مِنْ حَقِيقَةِ أَهْلِ الْعَزِيدَةِ . قَوْلًا فَرَحَ بِهِ أَهْلُهُ صَلَاحُ الْمَالِكِيِّ ، وَمِنْ «الْبَصِيرَةِ» مَا جَاءَ مِنْ خُطْبَةِ أَهْلِ الْعَزِيدَةِ وَأَقْبَمَ بِهِ .

«أَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ وَإِنْ دَخَلْتَ خُجْرَةً فَشَأْنٌ هِيَ مِنْهَا»

يَوْمَ أَجِدُ فِي مَرُوعِهِمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُطَّةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى حَكْمِ مَنْ رَسَدَ الْمَدِينُ فِي الْمَدِينَةِ أَيْهَا الْعَشَاءُ عَلَى ذَلِكَ، إِذَا غَالَزَ: أَمَا صَحِيحُ الْوُجُوهِ صَهِرَ أَنْ يَصْلِيَ الْإِسْلَامَ إِلَى سَرَعِهِ بِجِلِّ الزَّوَالِ، فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ حَطَبَ النَّاسُ، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي ذَلِكَ وَتَمَّ الْفَأْخَرُ

وَلَمَّا انْقَضَى عَلَى هَذَا، لَانَ هَذِهِ الْخُصَّةُ هِيَ مَجْمَعُ غَيْبِهَا مِنْ فَعْلِهِ بِتَمَّارٍ رَاخِذُونَ، فِي وَقْتِ أَتَانِ الْمَذُوقِ بِعَرَفَةَ، نَذِيرُ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ، وَاعْتِدَ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ الْفَرِيقَانِ، وَمَا مِنَ الْخِزَالِ فِي الْمَحَلِّ، مِنْ قَوْلِهِمْ هِيَ حَبِيبَةُ حَذَرِ حَجَّةِ ضَالِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ أَنْ خُصَّةٌ حَذَرُ فَرْدَةٍ، وَتَلَيْسَ بِهِ أَنْ حَقِصَ حَقِصُوهُ، وَمَا رَوَى فِي بَعْضِ طَرَفِهِ أَنَّهُ حَطَبَ حَطَبُوهُ مَعْنَى، أَنَّهُ الْبَيْقِيُّ وَتَمَّارٍ، أَيْ:

بَوَاجِ الْأَخْصَةِ أَنْ حُطَّةٌ عَمْرَةً لَسَبَ عَرَفَةَ عَمَّا الْجَاهِلُونَ، كَمَا تَقَدَّسَ الْفَعْلُوهُ فِي ذَلِكَ عَنْ فَرُوعِهِمْ فِي بَابِ الْحَصْبِ، لَا أَيْضًا عَمَّا الْمَالِكَةِ، وَكَذَلِكَ حَكَمِي الْفَرِيقَانِ ذَلِكَ وَغَيْرُ الْبَيْقِيِّ، فَتَدَقَّقْ عَنِ الْمَذُوقِ، حَبِيبُ عَطْمَانٍ بَعْدَ الْفَرَادِ، يَوْمَ عَرَفَةَ بِجَنْبِ سَهْبٍ، وَغَيْرِ الْبَيْقِيِّ، مَنْ حَكَمَ هَذِهِ أَيْضًا أَنَّ حَطَبَ خُطْبِي، وَغَيْرِ بَيْنِ الْمَذُوقِ، وَكَذَا تَقَدَّمَ الْمَذُوقُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَذُوقِ، وَالْمَذُوقِ مِنْ الشَّمْسِ، بِغَيْرِ لَمْ أَجِدَ لَعَلَّ ذَلِكَ فِيهِ فَرُوعُ الْحَذَرَةِ، عَلَى مَرَاغِ السَّيْحِ بَيْنَ الْبَيْقِيِّ لَهَا فَرْدَةٍ.

(وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ) يَدُ فِي الْمَذُوقِ الْوَحِيدَةِ: (وَإِنْ دَخَلْتَ خُجْرَةً فَشَأْنٌ هِيَ مِنْهَا) أَيْ لَسَبَتْ بِجَمْعَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مَادَّةً جَمْعَةً.

ولكنها قصرت عن أهل السفر

وإن انحصرت الجمعة وإن كانت قصر بغيره رخصت. وذلك للإجماع على أن حجة بيت كانت يوم الجمعة، صلى الظهر، ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة ثم أذن، قال، ثم أقم، فصلى الظهر، ثم أقم، فصلى العصر، ولم يقرأ فيها شيئاً. وأما حريز المصنف، فذكر أن ذلك مراد على من قرأ في صلاة بيت معرفة كانت جمعة كما جاء في قوله من حرم في الصلاة، قال، قال الشعبي في مسألة: وعلم أن حرم أنه يخرج صلى الجمعة عرفاته، قال ولا خلاف أن يومه حط، صلى بغيره، وهذه صفة صلاة الجمعة، قال، ربما روي أحمد أنه ما يجر فيه، وأما ما في كتابه من أنه صلى ومنه، لم يصح أنه ما يجر لم يكن ليوم به تعلق، لأنه ليس بهرحس، ونحوه، فمضمون هذا الحديث الإجماع على ذلك، وهذا ما ذكره ياقوت في الكتب على ما فيه.

قال الشعبي: إذا صلى في صلاة على الأمانة لأهل البيت، وكلامه من فضل، لا يكتفى له حتى أوجب الجمعة على العبد والمسافر، ويحجز إقامتها في بناء في العبد، يستدل بالآيات دافعة انتهى.

ولكنها قصرت من أهل السفر، هذا من الإجماع، والله أن القصر عند معرفة لأهل السفر، والمعتبر بين أهل العلم من مدعيه بذلك، أن القصر عند أهل السنة.

هذا من الحفاظ^(١) حيث لم يحسبه البخاري، أما ما خلافاً يعني أنه يذكر انحصرت حكمة الحسناً، ففوق الحسب، فيها، ومنه من الذكر، لأنها المعجل الذي وقعت فيه ذلك قديماً، وخلافه، السلف من الدعوة، صلى على بقصر أو يوم، ثم على أن القصر بها المسافر أو غيره، وهذا الذي في ذلك، وتنفذه

الطحاوي عنه لو كان كذلك لكان أهل مني يتمون، ولا قائل بذلك، وقال بعض المالكية: لو لم يجر لأهل مكة القصر سمى نقال لهم النبي ﷺ: أنموأ، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، قال أنهم قصروا البيت، انتهى.

وهكذا حكى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الإمام مالك أن القصر عنه للبيت، والظاهر هندي أن القصر عند أيضاً للسفر كما هو نص «الموطأ» إلا أن هذا السفر مخصوص ومستثنى من تحديد المسافة لعامة الأسفار.

ويؤيد ذلك ما في مختصر الخليل^(١) من مسافر أربعة برداً فأباً قصر رابعة لا أقل إلا كسكي في خروجه لعرفة ورجوعه. قال اللزدير: قوله «أباً» أي عبر مصوم إليها الرحمن، وإنما مخرج بقوله لا أقل وإن فهم ما تقدم ليرتب عليه قوله: «إلا كسكي» ومتوى ومزدلفي ومحضي. فإنه بمنزلة القصر في خروجه من محله للحج وفي رجوعه للعنة، وهم من قوله: في خروجه ورجوعه أن كلا من أهل هذه الأمكنة يسم مكانه لو كان يعمل بغيره عملاً كمكهم. رجع يوم النحر لذلك للإفاضة وقصر بقره، انتهى.

فهذا الاستثناء في كلام الخليل يدل على أن هذا السفر مستثنى من تقية أربعة برد. قال اللزدير^(٢) أيضاً في كتاب الحج: «جمع الحاج العشاء من استتاباً وقصر العشاء إلا أهلها» أي «شمرطعة فيشون كمن وعرفة» أي أهلها يشنون ويقتصر غيرهم بلسنة، قال البسوفي: لئلا يلبس بهذا مسافة قصر، انتهى.

وفي «الأنوار»^(٣): أن قصر الصلاة سنة مؤكدة على الرجوع عند السادة المالكية، وقيل: فرض، وقيل: مستحب، وقيل: مباح، كذا في «حاشية

(١) مختصر: الشرح الكبير (١/٢٤٤)

(٢) الأنوار: السابعة (ص ٦٤٦)

فَأَنَّ مَالِكَ، فِي رَمَامِ النَّحَاجِ إِذَا دَخَلَ بَزْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ حَرَفَةَ،
أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ بَعْضِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.....

انصاوي، وشروط التقصير سبعة، الأول: أن يكون السمر طويلاً أربعة برد
فأكثر، فمن سافر أقل من ذلك يتم الصلوة ولا يقصر إلا أهل مكة وأهل
المنحصب وأهل منى وأهل مزدلفة، وإذا خرجوا من أوتانهم إلى عرفة للمحج،
فإنهم يقصرون ذهاباً وإياباً، وإن كانت المسافة ليست مسافة قصر للمستأ، كما
في «الشرح الخرشي» انتهى

قلت: وسبب ذلك أن الإمام مالكا - رضي الله عنه - عدّ هذا الدور كله
ذهاباً إلى عرفة ورجوعاً منها منفراً، وحيداً لعدم احتمال انقطاعه، كما سيأتي في
كلام البجلي في «باب صلاة من»

قَالَ الْعَبْنِيُّ^(١): اختلف العلماء في صلاة المكي بمنى، فقال مالك: يتم
بمكة، ويقصر بمنى، وكذلك أهل منى يتنولون منى، ويقصرون بمكة وعرفات،
قال: وهذه المواضع مخصصة بذلك، لأن سبب تبيد نما قصر بعرفة لم يميز
من وراءه، ولا قال لأهل مكة: انشروا، وهذا موضع بيان.

وممن دري عنه أن المكي يقصر بمنى ابن عمر ومالك والقاسم وطاوس،
وهو قال الأوزاعي وإسحاق، وقالوا: إن التقصر سنة الموضع، وإنما يتم بمنى
وعرفات من كان مقبلاً، وقال أكثر أهل العلم: منهم عطاء والزهري
والدوري والكويتي وأبو حنيفة ومجاهد والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا يقصر
الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات لاعتناء مسافة، فقص، انتهى.

(قال مالك في إمام النحاج: إذا وافق يوم الجمعة يوم اليوم (يوم عرفة) بعرفة
(أو يوم النحر) بمنى تنصب اليوم في كلا الموضعين (أو بعض أيام التشريق) التي

(١) «عقدة الفاري» (٤/ ٣٧٥).

إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

بعد أيام الحر يسمى أيضًا، ويعطى شعير، مصوب أصلًا عطفاً على يوم عرفة (إنه لا يجتمع) ما لنفسه أي لا يصلي الجمعة (في شيء من تلك الأيام) بهذه العرافة، قال الشافعي: لأن خلاف السنة، لأنه لا جمعة على صاهر، انتهى.

والأوجه منه ما فسرته السجى^(١) كلام المصنف، إذ قال: لأن عرفة ليست لموضع تجمع، لأن التجمع لا يكون إلا بموضع استطاد وإقامة، وعرفة ليست بمكان قرار، ولا مكان استطاد، ولا إقامة، فلا تجتمع فيها، وأما قوله ليس فيها قرية، وهي شرط في صحة الجمعة.

وأما من، فإنا وإن كانت قرية مبيدة فليست بمكان استطاد، ولا إقامة، ولا أهل يسوطون، وإنما يسكنها أيام من حاضره، وقد كان هذه أمثلة فلا يجوز أن تجتمع بها، ولو ملك واستوطنت لكان حكمها حكم سائر الأقاليم التجميع، انتهى.

وفي المندوحة قال مالك: لا جمعة هي أيام من كلها بمنى ولا يوم الترمية يسمى ولا يوم عرفة بعرفة، انتهى.

قال ابن رجب^(٢): اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى، فقال مالك: لا تجزى بعرفة ولا يسمى أيام الحج، لا لأهل مكة، ولا لغيرهم، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة، وقال الشافعي: مثل ذلك إلا أنه يستحب في وجوب الجمعة أن يكون مالك من أهل عرفة أو ممنوع بحلها على منامه في اشتراط هذا العدد في الجمعة، وقال أبو حنيفة: إذا كان أمير الحج منى لا يلزم المصلاة بمنى ولا بعرفة صلى يوم فيها الجمعة إذا صادفها، وقال أحمد: إذا كان من أهل مكة يجتمع، وإن كان من ثور، انتهى.

(١) - الصفر: (٣١) (٣٢).

(٢) - إمداد المحتج: (١٨٠) (١٨١).

وفي الهداية^(١): يخرج من يسي إن كان الأمر أمير الحجاز أو كان الخليفة مسافراً عند أبي حبة وأبي يوسف، وقال محمد: لا سمعه يعني لأنها من القرى حتى لا يعيد بها، ولهما أنها تنعصر في أيام الموسم، وعدم التعيين لتخفيف، ولا جمعة وعرفات في أولهم جمعة، لأنها مضاءة، ويعني أئمة والتعبد بالخليفة وأمر الحجاز لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيبي أمور الحج لا غير، انتهى

قال العيني في التلخيص: قوله: إن كان الأمر أمير الحجاز، وفي شرح الطحاوي: إن كان الأمر أمير الحجاز أو أمير العراق أو الخليفة معهم مقيمين كنود أو مسافرين خارج إقامه الجمعة عندهما، وإن كان أمير الموسم إن كان مقبلاً حجاز، وإن كان مسافراً لم يجزه وذكر فخر الإسلام: أن أمير الموسم ليس له حتى إقامة الجمعة، إنما له بداية الحجاج

وقال في المحقق: أمير الحجاج له ولاية إقامة الجمعة إلا إذا ولأه الخليفة أو من له ذلك وهو مدعي، ونحوه: أو كان الخليفة مسافراً فإذا لم تكنه على أنه لو كان مقيماً كان الحجاز بالتفويض الأولي، أو لدفع الأمر أن الخليفة إذا كان مسافراً لا يقيم الجمعة، كما إذا كان أمير الموسم مسافراً، فذكره ليعلم أن حكم الخليفة على خلاف حكم أمير الموسم، قوله: وقال محمد: لا سمعه يعني، وبه قال الشافعي وأحمد، وهو قول عطاء ومجاهد، قوله: ولا جمعة وعرفات في أولهم جميعاً، أي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ومحمد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وهو قول أبو الهري، انتهى

قال النووي في ترمذ: كذا، إن كان اليوم الثامن يوم جمعة خرجوا قبل

(٦٥) باب صلاة المزدلفة

صالح اعجز . لأن المشرع لم يجمع إلى حيث لا تصلح الجمعة حرام أو مكروه . وهم لا يصلون الجمعة بمس ولا بعرفات . لأن شرطها دار الإقامة . قال الشافعي : رحمه الله . فإن بقي بها فنية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة هم والرجال معهم انتهى

(٦٥) صلاة المزدلفة

قال المؤلف ^(١) السنة لمن دفع من عرفات لا يصلي المغرب حتى يصل صلاة يجمع بين المغرب والعشاء لا خلاف في هذا . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء . وأصل في ذلك أن النبي ﷺ جمع بينهما . روى حاتم وابن عمر وأسماء وأبو أيوب وغيرهم وأحد دينهم محتاج . وإن فاته مع الإمام صلى الله عليه وسلم . معناه أنه يجمع منفردا كما يجمع مع الإمام . ولا خلاف في هذا لأن الثانية مهما فصلت في وقتها بخلاف العصر مع الظهير

وكذلك إن فرق بينهما لم يصل الجميع . والسنة للجميع بالتلايم . وإن فصلت قبل خط الرجال . والسنة أن لا يتطوع بينهما . قال ابن المنذر . لا أعلمهم يختلفون في ذلك . فلو فصلت المغرب قبل أن يأتي المزدلفة ولم يجمع حافظ السنة . وصحت صلاة . وهو قال عطاء . وعروة . والشافعي . وابن عبد بن حبره . وعائذ . والشافعي . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو يوسف . وابن المنذر . وقال أبو حنيفة والثوري : لا يحرمه انتهى

قلت : وما حكى من الإجماع متكرر . قال أسوي في شرح مسلمة . الصحيح عند أصحابنا أنه جمع بسبب السفر . فلا يجوز إلا لمنافر سقراً يبلغ به مسافة النضر . ولينافي قولاً ضعيف أنه يجوز الجميع في كل سفر . وإن

كان قصيراً، وقال بعض أصحابنا: هذا النجم بسبب النك كما قال أبو حنيفة، انتهى.

وقال المؤلف^(١): يجوز الجمع لكل من بعرفة من مكّي وغيره، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بينهما بعرفة، وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرساً وإلحاقاً له بالقصر، وليس بصحيح؛ لأنه ﷺ جمع، فجمع معه من حضر من المكّي وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع، كما أمرهم بترك القصر، وقد كان عثمان - رضي الله عنه - بنم الصلاة ولم يترك الجمع، وقال ابن الزبير: إذا أقاض فلا صلاة إلا بجمع، رواه الأثرم، وكان عمر بن عبد العزيز والي مكة، فخرج، فجمع بين الصلاتين.

ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة ومزدلفة، بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره، وأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة، وبهذا قال عطاء ومجاهد والزهري وابن جريج والثوري والشافعي وأصحاب الثوري، وقال القاسم وسالم ومالك والأوزاعي: لهم القصر؛ لأن لهم النجم، ولنا أنهم في غير سفر بعيد فلم يجز لهم القصر، انتهى.

قال الحافظ^(٢): أما صلاة المغرب، فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها إلى العشاء، فلو صلاها في الطلوع أعمد، وعن مالك: يجوز لمن به أو بدايته عذر، فيصليها، لكن بعد مغيب الشفق الأحمر، وعن «الملونة»: يجب من صلي المغرب قبل أن يأتي جمعاً، وكذا من جمع بينهما وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء، وعن الشهب: إن جاء جمعاً قبل الشفق جمع،

(١) «المغني» (٥/٢٢٦).

(٢) «فتح الباري» (٢/٥١٥).

وقال ابن القاسم: حتى يعيب، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم: لو جمع تقديماً أو تأخيراً قبل جمع أو بعد أن نزل أو أقرد أحراً وفانت المسنة، واختلافهم سبب على أن الجمع معرفة ومزدقة للنسك أو للسفر انتهى.

ويستطاع الباجي في بيان مذاهب أصحابهم، وسببتي شيء منه تحت قوله في الحديث: «الملاء أمامك»، ويشكل على من قال: إن الجمع للسفر: إن حق الجمع السفري أن من ارتحل بعد العروب يصلي المغرب والعشاء، ثم يرتحل، والنبي ﷺ ارتحل من عرفة بعدما غرث التجر، فكان ينبغي عتدهم أن يجمع بينهما معرفة، ثم يرتحل، وأيضاً قال ابن دفتر المبدأ: إنه لم يقل أن النبي ﷺ كان يجمع بين الصلوتين في طول سفره ذلك، فإن كان لم يجمع في نفس الأمر فيقوى أن يكون الجمع للنسك؛ لأن الحكم المعتدلة عند تجدد أمر يقضي إضافة ذلك، الحكم إلى ذلك الأمر، إلى آخر ما ذكر من الاحتمالات.

وقال النعيمي^(١): الجمع بينهما بمردلفة لا خلاف فيه، لكن الخلاف فيه: هل هو للنسك أو لمطلق السفر أو للسفر الطويل؟ فمن قال للنسك قال: يجمع أهل مكة ومنى والمردلفة، ومن قال: لمطلق السفر قال: يجمعون سوى أهل المردلفة، ومن قال: للسفر الطويل، قال: يتم أهل مكة ومنى وعرفة والمردلفة وجميع من كان بينه وبينها دون مسافة القصر، ويقتصر من طال سفره.

قال الترمذي^(٢) بعد حديث الباب: والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي المغرب دون جمع، قال زين الدين: كأنه أراد أن العمل عليه مشروعاً واستحباً لا تحملاً ولزوماً، فإنهم لم يتفقوا على ذلك، بل اختلفوا فيه، فقال سنان الترمذي: لا يصلحها حتى يأتي حملاً، فإن صلاحها دود جمع

(١) «عمدة القاري» (١/٦٨٧)

(٢) «جامع الترمذي» (٣/٢٢٦، ٢٢٧).

أحمد، وهكذا في غير جمعة، إذ خلاصته من أن رأس الحرثمة لعله الإعادة
من صلاتهم قبل مذهب نيسابور أو بعده.

وقال المؤلف: لا يصحيبا أحد قبل جمع إذا من غيره، فإن صلاهما من
سائر أو جمع بينهما حتى يقبض التشنج، وجب التمسك أي أن هذا هو
الأفضل، وإنه إن جمع ههنا في وقت التعريب أو في وقت العشاء، مارس
عرب أو غيره، أو جعله كجمله من وقتها جاز، قلت، وله قول الآخر، أي
بإسقاط من راعاه، وأبو موسى وأبو يوسف، وأحمد، وحكاه أبو يوسف عن
أصحاب الحديث، وإن كان من الشغل عظم وعوده بسلامة والكتاب بعد يوم
خير - أسير.

وقال القسطلاني: جمع لعدم العشاء من سفلها بالبرصعة، إذ عجز من
والف مع الزمان عن إحدى كسائر من غيرها لمصلحة محرمه أو مذكاة، فعند
الشغل أو جمع في أي محل كانت، وإن كان بعد، فكيف من المرضين يصلي لوفه
من غير جمع، وإن قلنا بأن الأول بدو العشاء، وقد دللنا على ذلك، وأما
والف مع المطالب بالجمع لكنه وقف مع الزمان العشاء، بدو العشاء، وإن
تأخر عن التشنج أعاد التعريب، وإن بقي وقت العشاء، وجوبا مطلقا،
أنهى بعد بدو العشاء من القسطلاني.

وفي التمهيد^(١) إذا أتى صلاة، فاستصحب أن يفتضض فرج،
ويشئ الإمام بالأسر ضرب والعشاء، ولا يفتقر سبعا، ولا يفتقر لجماعة
لهذا الجمع عند أبي حنيفة، لأن السجدة مبركة عن ركنها، خلاف الجمع
معرفة، لأن التعريف مقدم على وقته، ومن رأيي مسدود في الظن أم غيره.

(١) في نسخة: ٢١٩.

عند أبي حنيفة ومحمد، وعليه إعادتها ما لم تطفح العجرة، وقال أبو يوسف: بمنزلة وفد أساء، لأنه أُلغِيَ في وقتها، فلا يجب إعادتها بعد صلوة البحر، إلا أن التأخير عن الصلاة يصير سببا بتركه.

وأما ما روي أنه يؤخذ قال لأسامة في طريق العريضة: «الصلوة انقضت» بعد وقت الصلاة، وهذا الشارة إلى أن التأخير واجب، وإن أوجب تبسُّطه لجميع سببها بالضرورة، وذكره على إعادة ما لم يطفح البحر ليصير حائضا بينها، وإذا طلع البحر لا ينفذ الجميع فسقطت الإعادة، انتهى.

ويستدل بوجوب صلاة المغرب بالمعروفة بعد قال أسامة: «كان حبيب رضي الله عنه يقول: إذا لم يأت إلا بجمع» - أخرجه أبو داود وأبو إسحاق - صحيح، وسببني عن عكرمة القنكري عن أبي الأعمش، حيث يصفون في الطريقة، ويستدل أيضا بما رواه الحارثي وميمون عن من سمعوه: أنها حلالات تحلار من وقتها صلاة المغرب بعدما بانى الذي انقضت منه الحديث حتى في أنها تحبث عن وقتها.

وقال أبو حزم في المحلى: لا يحرق صلاة المغرب حرك ليلته إلا حرك ليلته، ولا به، وبعد غروب الشمس، ولا به، ثم ذكر حديث أسامة بغيره. ثم قال: هذا قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب، وأخير بأن المعنى من قوله: «أن دون الصلاة من أمان» والمصلى هو موضوع الصلاة، فأجوب أن موضع الصلاة ووقت الصلاة من أمان، فصح يقب أن ما قبل ذلك الوقت، وما قبل ذلك المكان ليس مصلى، ولا الصلاة فيه صلاة.

ثم ذكر أبو حنيفة في الحديث، وروي عن محمد بن أبي عبيدة قال: قال أبو الزبير يخطب: ويقول: «إلا لا صلاة إلا بجمع» يروونها ثلاثا، وعن محمد لا صلاة إلا بجمع ولو إلى صلاة الليل - انتهى.

١٩٦٠ - حدثني محمد بن علي عن والده، عن أبيه صفوان بن يحيى عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

آخر سے (تقریباً) فی ۲۵۰ کتابت نسخہ، ۹۶ بابوں میں جمع ہیں اور عام

وعمدة قري: ١٤ - كتاب الحج: ١٣ - باب الإحرام من عرفات إلى المزدلفة،
ص ٢٩٦

١٩٨٩ / ١٤١٠ هـ وحديثي عن مالك، بن عيسى بن عطاء الله
بن شاذان بن حاتم بن أبي أمية بن زائدة

١٩٩٨/١٩٩٩ - الثالث، من ابن شهاب الزهري (عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ صلى على جميع بينهما جميع فأخبر، كذا في عية الروايات الأخرى، والمزودة جميعاً) أن تم بغيرك حدث الساب أيضاً في ذلك، ولذا قال الشافعي: لا يحصل من جهة الملقاة، على كل واحد منهما بمفرده، وإن كان صلى على واحد منهما مفردة، - يحصل له أن يكون جميع بينهما، وهو الأخير. انتهى

قلت. ويزداد هذا الشئ عطف النجاشي رواية ابن أبي عمير عن الزهري بهذا اللفظ. جمع الشئ عطف المنفرد والمعتاد بجميع شئ واحد منهم وفاعله ولم يبدئ بمعتاد ٥٠ من غير قال وحده منهم.

١٩٧/٨٨٩ - لذلك، عن موسى بن عبيدة، جرح العيين يسكنون القلعة،
المندلي، عام الحفاري وعن كريب، مضعراً، زعموا أن عباس بن أسامة بن زيد
حدث الحسين بن يحيى، قال ابن عبد الله، كما رووه الاحتفاظ بالثبات عن مالك إلا

أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَرَفَةَ. حَتَّى إِذَا كَانَ
بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ

أَنْشَبَ وَأَمِنَ الْمُحَافِظُونَ فَمَالَا عَنْ كَرِيبَ عَنْ بِنِ عِيَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ أَحِبَّ
الْإِسْنَانِي، وَأَقْدَحَ حَرَجَ إِشْرَافَ ابْنِ عِيَّاسٍ مِنْ بَسَادِهِ، كَذَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمُؤَيَّدِ
(أَنَّهُ سَمِعَهُ) فِي سَمْعِ كَرِيبَ أَسَامَةَ، وَهَذَا عَلَى عَدَمِ التَّوَسُّطِ

(مَقُولَ) دَفَعَ أَي رَجَعَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ) دُفُوفِ (عَرَفَةَ) بَعْدَ الْغُرُوبِ
(حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ) - نَكَمَرِ الْمُحَافِظَةَ وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمُهِمَّةِ - الطَّرِيقِ بَيْنَ
الْحَبِيبِ - وَالْإِسْلَامِ هَيْهَاتَ لِمُحَمَّدٍ، بَيْنَهُ مُحَمَّدٌ، بِنِ حَرَمَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ
الْبَحْرِيِّ، بِقَلْبَةٍ دَفَعَا بِنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْمَنَ الَّذِي دُونَ التَّمُودِيَّةِ
الْأَيْمَنَ، فَبِئْسَ أَنَّهُ قَرِيبَ الْمَعْرُوفَةِ (نَزَلَ قِبَالَ) فَالْأَيْمَنَ الْجَنُوبِ، لَيْسَ النَّزُولُ بِالشَّعْبِ
بِئْسَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَسِ التَّعَادُلِ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَمْ يَرَكِ ابْنُ عَقْبَةَ بِنِ
عَرَفَةَ، وَجَمَعَ إِلَّا الْبَحْرِيَّ الْإِسْنَانِيَّ.

قُلْتُ وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَثِيرَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ رَوَى
بِقِصَّةٍ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْحَارِثِيُّ رِوَاةً جَوِيدَةً عَنْ رَجْعٍ كَانَ بِنِ
عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَجْمَعَ بِنِ السَّعْدِ وَالْإِسْنَانِيَّ، مَجْمَعٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ
بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ - وَبَصْرَةَ - وَتَوَخَّاهُ وَلَا بَصْرَةَ حَتَّى
بَصْرَةَ بِجَمْعٍ، فَالْأَيْمَنَ الْإِسْلَامُ: قَوْلُهُ، "فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ" أَيِ بَسْجَمٍ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْنَانِيُّ
مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: "مَدَّحَتْ سَمْعَ ابْنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مِنْ
عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا وَدَّ أَنْتَعَدَ، الَّذِي بَصْرَةَ فِيهِ الْخُلَفَاءُ انْصَرَفَتْ دُخَفَهُ ابْنُ عَمَرَ،
مَدَّحَتْ بِهِ، ثُمَّ تَوَخَّاهُ وَكَسَرَ وَتَوَخَّاهُ حَتَّى جَاءَ بِهِ" الْحَدِيثُ

وَرَوَى الْإِسْنَانِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَرِيجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: وَأُرْوَفُ

(١) المصحف (٢٥٨/٣٦).

(٢) صحيح البخاري (٥٢٠/٣٦).

فوضاً،

أَتَيْنِي بِخَلْقٍ أَتَمَّهُ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبُ الَّذِي يَصْلِي فِيهِ اتَّخَذَهُ - الْأَنْ الْمَحْرَبُ نَزَلَ، فَأَعْرَافُ الْعَدَاءِ، تَمَّ تَوْحُشًا، وَفَاضَ هَدَسُ الْمُطْرِفِئِ أَنْ اتَّخَذَهُ كَمَا يَصْلُونَ الْمُحْرَبُ عَدَا النَّوْءِ، الْمَذْكُورُ قَبْلَ دُخُولِ وَفَتِ الْعَشَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ السَّكَةِ فِي الصَّحْبِ مِنَ الْخِلَافَيْنِ بِمِثْلِهِ.

وَرَفَعَ عَبْدُ مَلِكٍ بْنُ حَرْمٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبٍ: مَا أَتَى كَلْعَبَ الَّذِي يَتَوَلَّى الْأَمْرَ، وَكَهْ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبٍ: الشَّعْبُ الَّذِي يَبِيحُ النَّاسُ فِيهِ تَلَمُّعُ، وَالْحَرْفُ تَخْلُفُ وَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ، فَلَمَّ مَوَاقِفَهُمْ أَمِنْ مَعْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ هَكَرْمَةَ يُذَكِّرُ ذَلِكَ.

فَرَوَى الْمُتَأَكِّفِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَبِيٍّ نَحْبَحَ سَمِعَتْ هَكَرْمَةَ يَقُولُ: «اتَّخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَاحًا، وَاتَّخَذْتُمُوهُ مَصْلِيًّا، رَكَاءَ أَدَاكِرٍ، فَذَلِكَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَصْلَيْنِ لِمُخَالَفَةِ الْكَلَّةِ فِي ذَلِكَ، نَتَهَى.

(فَتَوْصًا) قَالَ الْحَدَّثُ فِي «الْفَتْحِ». الْعَاءُ الَّذِي تَوْضَعُ بِهِ السِّيَّ بِمِثْلِهِ كَانَ مِنْ مَاءِ زَمْرَمٍ، كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «رَوَاةِ مَسْنَدِهِ أَبِيهِ يُونُسَ» حَسَنٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، وَفِيهِ وَذُّ عَلَى مِيعِ اسْتِعْمَالِهِ لِغَيْرِ الشَّرْبِ، نَتَهَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «مُتَرْجِمِ الْمُتَنَاسِكِ»: كَذَلِكَ لِبَلِّ، وَإِنَّمَا يَتَمَّ أَنْ لَوْ ثَبِتَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ وَضَعَهُ لِنَعْيِهِ، نَتَهَى.

قُلْتُ: وَلَيْسَ أَنْ اسْتِعْمَالَهُ بِمِثْلِهِ لَا يَنْشَأُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ شَرْبِهِ، كَذَلِكَ، وَفَدَّ رَجَحَ صِهْرَةَ تَصْلَاتِهِ، وَمِنْ «الْمُتَنَاسِكِ»^(١) يَكُونُ الْاسْتِعْمَالُ بِمِثْلِهِ وَمِنْ لَا الْإِسْتِغْنَاءُ، وَفِيهِ أَيْضًا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ مَاءً مَطْلُوقًا وَمَاءً زَمْرَمًا بِلاَ كَرَاهَةٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ يَكُونُ، قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: سَعِيدٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَنَّ نَبِيَّ لِكَرَاهَةِ خِلَافِهِ فِي دَفْعِ الْحَدَّثِ بِخِلَافِهِ، نَتَهَى.

فلم ينسج التوضوء

وفي الأنوار^(١) عن «شرح الخرنبي» مما يستحب لكل من مكة أن
يكثر من شرب ماء زمزم، وبشوصا، ويعمل به ما أقام بمكة، انتهى.

(فلم ينسج التوضوء) اختلف في المراد بذلك على أقوال، أرجحها أنه
حجته كما في رواية محمد بن حرملة، فتوضأ وضوءاً خفيفاً. وقيل معناه توضأ
مرة مرة أو حثث استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته. وقيل المراد
التلويح، وتعقيب ذلك الحديث^(٢): «وأعرب من عبد الله في معنى قوله: فلم
ينسج التوضوء» أي استسجن به، وأطلق عليه اسم التوضوء التلويح، لأنه من
الرفادة وهي التفاتة، ومعنى الإسراع الإكمال أي تم يكمل وضوءه، فتوضأ
لتصلاة، قال: وقيل إنه وضوءاً وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصح أن دفع هذا لأنه
لا يشرع التوضوء بعملة واحدة مرسى، وليس ذلك في رواية مالك، ثم قال:
وقيل: إن معنى قوله: فلم ينسج التوضوء أي لم يتوضأ في جميع الأعضاء، بل
أقصر على وجهيه، واستقصاه

وحكي ابن بطال: أن عباس بن دينار من علماء أصحابهم، سبق ابن
عبد البر إلى ما احتاره أولاً، وهو منعقب بهذه الرواية الصحيحة، أي رواية
محمد بن حرملة، وقد ناسخ عليها محمد بن عيسى أخو موسى أخرجه مسلم
بمثل لفظه، وناسخها إبراهيم بن عيسى أخو موسى أيضاً، أخرجه مسلم أيضاً
بمثل لفظه، وضوءاً ليس بالدائع، وقد أخرج البخاري في باب الترحيل يوضح
صاحبه، قال أسامة: فحلفت أصيب عليه، ويوضأ، ولم تكن عادة يخطئ أن
يضر ذلك أحد من حال الاستسجاء.

ويوضحه أيضاً ما في مسلم في هذه القصة بالخط: مذهب إلى الغائط ثلثاً

(١) (ص: ٢٢).

(٢) أخرجه الشيخ النوري (٤: ٤١٠).

رجع صحت عليه من الإلهاء، قال القزويني: اختلف الشراح في قوله: «ولم يسبح الوضوء»، هل المراد به اقتصار على بعض الاعضاء فيكون وضوءاً نقيضاً، أو اقتصار على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً شرعياً، وثلاًهما محتمل، ويعتمد الثاني في رواية الأخرى: «وضوءاً حقيقياً»، لأنه لا يقال للنفوس وضوءاً حقيقياً، وإنما انحلال الـ «ب» الميراثاً للوضوء، لا يسرع مرتين بوضوء واحدة فيسبى يلزم لاحتمال أنه ترويضاً لثبوت طهارة

رأس السرة، أنه لا يشترع نجاسة للوضوء إلا لمن أذن به صلاة، وطراً أو فعلاً انتهى عليه، من ذهب جماعاً إلى جوازها، وإن كان الأصح خلافه، وإنما ترويضاً أولاً لميلهم إلى الطهارة، ولا سيما في تلك الحالة الكثيرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ، وغطف الوضوء لفظة أسماء حينئذ، وقد انقطعت، إنما ترك إسباغها حين ترك الشعب ليكون مستحجاً لتطهارة من سريره، وتجاوز فيه الإلهاء ثم برداً، يقتضي به، ولما ترك وأرادوا تسبغه، انتهى

وقال نحاسي^(١): يريد بقوله: «توضوءاً الاستنجاء من البول، ويريد بقوله: «لم يسبح الوضوء» لم يتوضأ بوضوء الحدث، ولذلك قال أسامة: الصلاة رسول الله تذكره، لما رأى من تركه الاستعداد للوضوء، ويحتمل أن ربما يكونه «توضوءاً» وصح، الحدث، وأراد بقوله: «لم يسبح» لم يتألف فيه بيانها إذا أراد الصلاة، وقد دوى هذا المعنى في الحدث، فيكون الوضوء ذلك وضوءاً آخر ليكون على صباه، انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: «أما من رجه أن المراد بالوضوء الاستنجاء فباطل، لثبوت في الرواية الأخرى: «اجعنت أهدب عليه وهو بتوضوء»، وقوله فيها: «لم يسبح الوضوء» الخ.

(١) «المعجم»: ٢٨/٣٠

قُلْتُ لَهُ: انصلاة يا رَسُولَ اللَّهِ، فقال: «الصلاة أَمَامَكَ».....

وما أورد من أن تجديد الوضوء لا يشرع إلا لعن أدى به عبادة يتوقف على الظهارة لا يرد على المالكية ولا على الحنفية، أما على المالكية فلأن تجديد الوضوء بدون أداء عبادة وإن لم يشرع عنهم لكن يخص منه ما لم يسبح الوضوء أولاً.

قال الدردير^(١): يُدبّر تجديد وضوء- إن صلى به ولو ملاً أو فعل به ما يتوقف على ظهارة كطواف ومن مصحف على التراجع، فلم لم يفعل به ما يتوقف على الظهارة ثم يجز التجديد، أي يكره أو يمنع، قال الدسوقي: قوله: «ثم يجز التجديد» أي ما لم يكن نوعاً أولاً واحدة واحدة أو التبتن التبتن، فله أن يتجدد بحيث يكمل الثلاث انتهى.

أما على الحنفية، فلما في «مراقي الملاح»: يُدبّر تجديده لتداومة عليه، وللوضوء على وضوء إذا تبدل مجلسه لأنه تور على برره، وإذا لم يتبدل فهو إسراف، انتهى. وهنا تبدل المجلس أي التبتن.

(فقئت له: الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتفسيره أتذكره، أو فريد، ويأيد ذلك ما في رواية للبخاري: أنصلي يا رسول الله؟ أو يحذف «صل»، ويجوز الرقع على تقدير إحانت الصلاة، كذا في «الفتح»^(٢). (يا رسول الله) بفتح (فقال: الصلاة) بالرفع مبتدأ. وحبره «أمامك» بفتح الهمزة والنصب على الظرفية، أي موضع هذه الصلاة فدامك، وهو المردف، فهو من ذكر الحال، وإرادة المحل.

ويؤيد ذلك ما في رواية للبخاري: «المصلي أمامك»، أو التفتير: وقت الصلاة فدامك، فعبه حذف مضاف: إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إيجادها، وإذا وجدت لا تكون أمامه.

(١) «شرح الكبير» (١/١٤٤).

(٢) «فتح الباري» (٢/٥٦١).

.....

قال الناجي^(١) قوله: «الصلاة أمك» بغيري أن ذلك ليس بوقت اتصال، ثم إن ذلك ليس بموضع الصلاة، ثم أن الأسرى جميعاً قد انقضا هذا؛ ومن وقت مع الإمام ووقع بدفعه، فقد قال مالك: لا يصلي حتى يأتي المزدلفة، واستدل على ذلك بقوله: «الصلاة أمك»، فمن صلى دون أن يأتي المزدلفة دون عمر، فقال ابن حبيب: يجب من علم حيلة من صلى قبل التزوال لقوله ﷺ: «الصلاة أمك»، وإن قال أبو حنيفة: وقال أشهب: من صام صبح، ولا إعادة عليه إلا أن يصليهما قبل مغيب الشمس، فيبعد القضاء وحدهما أبداً. وبه أن الشافعي، ومن أسرع وأتى المزدلفة قبل مغيب الشمس، فقد قال ابن حبيب: لا صلاة له، لا لإمام ولا لعمرة - مني بحسب الشافعي، ووجه ذلك قوله ﷺ: «الصلاة أمك» مع صلاحها ما لم يفته بعد مغيب الشمس، انتهى.

(أذكر: يا رسول الله ﷺ نأقت الضواء بعدما نزل عبيد جبال وضوءاً، ويستحل على هذا ما أنعم به الله على داود وأحمد عن الشريد - رضي الله عنه - يقول: أقصت مع رسول الله ﷺ فما كنت قدما الأرض حتى أتى جمعاً.

قال القزويني: هذا الخطيب: عبارة عن تعرض من عرفة إلى الجمع، يعني ما يره عليه أنه ﷺ نزل، فتوضأ، انتهى. وحاصله أنه: إنه في الزمان ركوب النبي ﷺ في السير من عرفات إلى المزدلفة بأنه ﷺ قطع تلك المسافة، وأنه لم يمش على الأرض في تلك المسافة، وإنما جاء أنه لم يمش عن المسافة، فلا يدارض حديث أسامة، وأما الجواب من ترجيح رواية أسامة، كما فعله صاحب «العيون» بأن أسامة كره ودنه ﷺ فيه، فإنه وقعت في حديث الشريد أنه كره مع رسول الله ﷺ، فلا سبب لترجيح أحدهما على الآخر، كذا أفاد الشيخ في «المعاني»^(٢).

(١) «المعاني» (٣٨/٢).

(٢) «أضرب» (٢٣٦/٩).

قُلْتُ جَاءَ الْمُؤَدِّلَةُ، نَزَلَ فَنَوَضًا فَأَمْسَعَ الرُّضُوءَ، ثُمَّ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةَ
فَمَضَى الْمُعْرَبُ، ثُمَّ أَتَانِي كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرُهُ فِي مَنْزِلِهِ.....

(فلما جاء المؤدلة نزل) عن انفصاء (فَنَوَضًا) قال الثوري: بقاء زمزم
(فَأَمْسَعَ الرُّضُوءَ) يحتمل تجديد الرُّضُوءِ، أو لحديث طرأ (ثم أَقْبَمَتِ الصَّلَاةَ) ولم
يذكر فيه النداء. وبهذا استدلال من ذهب إلى عدم النداء في الأولى، كما سبأتي
في آخر باب (فصل في المعرب) قال الحافظ: أي لم يبدأ شيء قبل الصلاة،
قال الساجي: يريد - والله أعلم - تعجيل صلاة المعرب عند الوصول أو قبل أن
يعبد^(١) كل إنسان مكان نزوله، فلما مضى المعرب اتسع الوقت لنعشاء، فذهب
كل إنسان إلى تمير مكان نزوله وإفاحة بعيرو.

(ثم أتاني كل إنسان بعيرو في منزله) قال الحافظ^(٢): ويترى مسلم من وجه
آخر عن كريب أنهم لم يميزوا بين الصلوتين على الإفاحة، ونفطه: «فَأَقَامَ
المعرب، ثم أتاه الناس، ولم يحلوا حتى أدام نعشاء، فصلوا، ثم حلوا،
وكأنهم صنعوا ذلك رفقاً بالدواب، أو للأمر من تشويشهم بها، وفيه أنه لا
بأس بالعمل اليسير بين الصلوتين، ولا يقطع ذلك الجمع، انتهى.

قال البيهقي^(٣): وتعضو النبي ﷺ بعد ذلك على رواية ابن مسعود، فيتم
كل إنسان ما يحتاج إليه من إفاحة بعيرو، والتحفيف عن راحته. قال الشيخ:
يحفظ عن راحته بعد المعرب إذا شاء، وإن لم يكن بها ثقل، فإن ذلك قريب
لا تفاوت فيه بين الصلوتين. وليس ذلك بعمل مشروع بين الصلوتين، فمعبر،
وإنما هو متاح موسع.

وقد سنن مالك فيمن أتى المؤدلة أبداً بالصلاة أم يؤخر حتى يحط عن

(١) غدا في الأصل، اهـ، «تر».

(٢) فتح الباري (٣/٢١١).

(٣) «المستطفي» (٣٨٢٣١).

راحمته؟ فقال: أن الرجل الضعيف، فلا بأس أن يبدأ به حال الصلاة، وأما الضعيف وكذا ومن. فلا أرى ذلك، وليبدأ بصلاته، ثم يعنه راحلته، وإذا أنشعب: لم يظن أنه بعد أن يحسب المغرب أحب إلي ما لم يضطر إلى ذلك، لما بذلته من الليل، أو تغير ذلك من العبد، ووجه ذلك أن تقدم الصلاة مشروعة. لأن ذلك فعل النبي ﷺ غير أن العمل بالسيرة ليس بمتصل بين التوصل والصلوة لا سيما إذا كان بعد، وقد ترقبنا النبي ﷺ بالصلوة، انتهى.

وما قال الباقى: إن النبي ﷺ تعشى عند ذلك على رومة ابن مسعود والله عني ذلك صاحب الهداية وغيره.

نكس نفعه شرح الهداية وغيرهم أنه سمى ذلك من فعل ابن مسعود نفسه أو مرفوعاً إلى النبي ﷺ، قال المحقق في الهداية: حديث «أن النبي ﷺ تمسك ليل أشد الإقامة للعبادة»، ثم أحده مرفوعة صريحاً، وإنما هو عند البخاري من عمل ابن مسعود، وبه أنه صلى الصبح حين طلع الفجر، وبه قوله: «مما صلاتان تحولان عن رقتهما المغرب والفجر»، ثم قال في آخره: رأيت النبي ﷺ يصعد، فاجتمعوا معه تلك أهل الجمع، وأصل التحويل على ما فهمه، أو جميع ما صدر من النبي

قلب: وكل من جني وصاحب الهداية ومن بعدهم حملوا الحديث على هذا الاحتساب الشامي، والجمهور لا سيما الحنفية حملوه على الأول، ولذا نعلم أن لا غرد الإقامة أيضاً بالعبادة، بل يكفى الإقامة الأولى، كما سيأتي في محله.

وأول الصحيح في البذل^(١) حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أن

(١) أول مسعود (٩١، ٩٢)

ثم أقبلت النساء فصلاتها، وثم يضلّ بينهما شيئاً.

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوضوء، ٦ - باب إسباغ الوضوء.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٤٧ - باب إضاءة من عرفات إلى مزدلفة،

حديث ٢٧٦

بعض الرجال أخذوا بينهم - حصة النبي ﷺ - وبذنه، وباعتبار ذلك معه إليه شيء، وهذا ما لا يخفى في الأحاديث كبر الوقوع فيها.

(ثم أقبلت النساء فصلاتها) والثاني، قال المؤلف (١): السنة التمهيد بين فصلاتها، وأن يضلّ قبل خطب الرجل أحدت أسامة، وفي بعض طرقه أن النبي ﷺ أقام المغرب، ثم أراح الناس في منازلهم، ولم يحلوا حتى أقام النساء الآخر، فصلوا، ثم حلوا. روى مسلم (ولم يضلّ بينهما شيئاً) أي لم يضلّ بينهما.

قال المؤلف: السنة أن لا يقطع بينهما، ولا ابن المنذر: ولا أعلمهم يخلصون في ذلك. وقد روي عن ابن مسعود أنه يقطع بينهما، ورواه عن النبي ﷺ، ولما حلت أسامة وحديث ابن عمر، ورواهما أصح، انتهى.

قلت: المراد بحديث أسامة حديث غيره، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري (٢) في باب من جمع بينهما ولم يقطع، بالفتح، جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء، جمع كل واحد منهما بالفتح، ولم يجمع بينهما، ولا على آخر كل واحدة منهما.

قال المؤلف (٣): يستدرك من أنه ترك المجلس عقب المغرب وعقب العشاء، ولا أعلم يركن بين المغرب والعشاء، صرح بأنه لم يقطع بينهما بحلّ

(١) المعجم (٤٨١: ٤٨٢).

(٢) روى الحديث (١٦٩٣).

(٣) فتح الباري (٤٠٠: ٤٠٢).

البناء، فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يسئل عنها، لكنه تنقل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة البناء عن غيرها، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بينهما: لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمرتبة، ومن تنقل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما، انتهى.

وبعكرك على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود عند البخاري بلفظ: «صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين» ثم دعا بعشائه فتعشرا، فحدث، واستدل به على جواز التنقل بينهما لمن أراد الجمع، ولا حجة فيه؛ لأنه لم يرفعه، ويحتمل أنه لا يكون قصد الجمع، انتهى.

قلت: الشرط انشائية نصحة جمع التقديم أن لا يتطوع بينهما.

قال النووي في «مباينه»: إن أراد الجمع في وقت الأولى، فله ثلاث شروط: أن يبدأ بالأولى، وأن ينوي الجمع قبل فراغه منها، وأن لا يفرق بينهما بصلاة سنة ولا غيرها، وإذ أراد الجمع في وقت الثانية، وجب عليه أن ينوي تأخير الأولى إلى الثانية للجمع، فذلك لم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت، ثم وصارت قضاء، ويستحب أن يبدأ بالأولى ولا يفرق بينهما، فإن خالف، وبدأ بالثانية، أو فرق جاز على الأصح، انتهى.

وقال المؤلف^(١): إن جمع في وقت الأولى اعتبرت المواصلة بينهما، وهو أن لا يفرق بينهما إلا ترفيلاً يسيراً، والبرح في السير إلى العرف، ومتى احتاج إلى التوضوء والتميم فله إذا لم يطل المصل، وإن صلى بينهما السنة غلط الجمع؛ لأنه فرق بينهما بصلاة، فبطل الجمع، كما لو صلى بينهما غيرها. وعنه لا يبطل؛ لأنه تخريق يسير أقبه ما لو توضأ. وإن جمع في وقت الثانية جاز التريق؛ لأنه متى صلى الأولى فالثانية في وقتها، لا نخرج تأخيرها

(١) دالميني (٢/٤٣٨).

١٩٨/٨٩٠ - وحديثي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن
 حذاف بن ثابت الأنصاري، أن نعيم الله بن يزيد،

عن كوكب مرزبان، وبخيه وجهه، أنه أن تشدعه مشركه، لأن الصبح حبيبته فله
 كسبي، لأن الشربة، ولا يحد من مع الصبر، في الأول أصعب، لأن الأولي بعد
 وشرها أصعب لا فصل بين، يومه،

وقال الحارث بن أبي ربيعة، ولا تشد من صبح أي صبح يسمن، كرهه نفسا يظهر، أو
 لا بعد الحرفة، وقد وقع السيل لا يجمع فجعله، ولا تفل بعددما أيضا، أي
 صبح في الصبح.

وقال عبد الحميد بن محمد، أنطون، يسمن، كما صرح به القاري في شرح
 اللغات، وأما بعده فذكره في الجمع بعد لا،

وقال عبد الحميد بن محمد، أنطون، يسمن، كما صرح به القاري في شرح
 اللغات، وأما بعده فذكره في الجمع بعد لا،

وقال ابن حجر في الفرج المصنف، يسمن بعد صلاة المغرب بإحدى كل
 حمله، ثم عطف، ثم بعد ذلك الصلاة، ثم يحلوه، ثم يحلوه، ثم يحلوه، ثم يحلوه،
 وقال أيضا في شرحه، أن الصلاة الاختصار على الرواية، ولا يشعرون
 بذلك، فذكره في المصنف، على أن جمع، أن لا يحلوه، ثم يحلوه، ثم يحلوه،
 ولا غيرها، شهر.

١٩٩/٨٩٠ - مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري (عن علي بن زيد بن
 النعمان، عن أبيه، (ابن ثابت الأنصاري) عن ابن شعبة بن جهم، وإمام،

(١٩) شرح المصنف، ١٩٩/٨٩٠

(٢٠) شرح المصنف، ١٩٩/٨٩٠

لحسن بن أخير، قال: قال أبو حمزة (الأنصاري) رحمه الله عليه وآله: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج وأقام في مكة ثم أتى مكة فمات، قال: قال عليه السلام: «مات في حجة».

وأخرجه الأنصاري في ٣٥ - كتاب الحج، ٩٦ - كتاب من حج بها، ثم سقط.

ومسلم في ١٠٠ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة،

حديث ٢٨٥

حسن بن عمرو بن الحارث، عن حمزة بن عاصم الأنصاري، عن أبي موسى (الخطمي) أن فتح المصحف وسكون المصنف في حجة إلى مكة، فمات من يومئذ، كما في المصحف، صحابي مصنف، وفي نسخة لاسن كزبير، كما في نسخة، ٩٤ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف.

وأخرجه في ١٠٠ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف، صحابي مصنف، وفي نسخة لاسن كزبير، كما في نسخة، ٩٤ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف.

وأخرجه في ١٠٠ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف، صحابي مصنف، وفي نسخة لاسن كزبير، كما في نسخة، ٩٤ - كتاب الحج، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف.

قلت: وورد ذكر الإمامة في حديث أبي حمزة هذا بطريق آخر، ذكرها أبو حمزة في كتاب الصلاة، ٩٤ - كتاب لأهل مكة من عرفات إلى المدينة، كما في المصحف.

(١) العبد المذنب، ١٣٦، ١٣٧.

(٢) فتح الباري، ١٣٦، ١٣٧.

(٣) ١٣٦، ١٣٧.

(٤) العبد المذنب، ١٣٦، ١٣٧.

١٩٩/٨٩١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّيُ الْمَغْرِبَ، وَآيَاتُهُ بِالْمُرَدَّةِ جَمْعًا.

١٩٩/٨٩١ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يصلي المغرب والعشاء بالمُرَدَّة جميعاً) أَيَاً لِنَبِيِّ ﷺ، وَنَفْعٌ، الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْرُوفِ إِشَارَةً إِلَى بَقَاءِ الْعَمَلِ بِهِ بَعْدَ بَيِّنَاتِهِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ ذِكْرُ الْإِقَامَةِ وَالْإِقَامَةِ، وَاحْتَفِظَتْ الرُّوَايَاتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ ابْنُ حَرَمٍ عَلَى مَا حَكَاهُ عَنْهُ الْعَبْسِيُّ: وَأَشَدُّ الْأَعْطَارِ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ التَّحْمِيعَ بَيْنَهُمَا بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ سُوفَوَانُ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْنَدُ ابْنِ قَيَّمَانٍ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْنَدُ

بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، أَنْتَهَى.

قُلْتُ: وَحَرَجَ ابْنُ حَرَمٍ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ، فِي «الْمَحْنِيِّ»، وَسَبَّاهُ مَا قَالِ الْحَافِظُ^(١) بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَقْوَالَ الْمُخْتَلِفَةَ، فَقَدْ حَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ النِّسَبَاتِ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ يَرَاهُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَتَخَيَّرُ فِيهِ لِإِسْنَادٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، أَنْتَهَى.

وَخِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكُتُبِ وَالْإِقَامَةِ فِي الْأَسْلَافِ يَجْمَعُ سَلَوَ الْأَقْوَالِ.

قَالَ الْعَبْسِيُّ^(٢): لِنَعْلَمَاءَ فِي سَنَةِ أَقْوَالٍ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْبَلُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَا يُؤْخَذُ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ وَاحِدَتِ الرُّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَمِمَّنْ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ دَاهُوَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ بِمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْخَطَّابِيُّ.

الثَّانِي: أَنَّ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ لِلأَوَّلَى، وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ

(١) فتح الباري (٥/٣٠٥).

(٢) عمدة القاري (٦/١٩٠).

عمر، وهو قول سفيان الثوري فيما حكاه الثرمذي والخطابي وابن عبد البر وعمرهم، انتهى. وقال ابن حزم. هو قول سفيان وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما. وبه أخذ أبو بكر من داود، انتهى.

الثالث: أنه يؤذن للأولى، وبقيته لكل واحدة منهما، وهو قول أحمد بن حنبل في أصح قوايه، وبه قال أبو نؤر وعبد الملك بن الماجشون بن العاتكة والطحاوي، وقال الخطابي: هو قول أهل الرأي، وذكر ابن عبد البر أن الحوزجاني حكاه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، وهو قول زفر من أصحابنا، وقال النووي. هو تصحيح عند أصحابنا، وقال في الإيضاح: إنه الأصح.

الرابع: أنه يؤذن للأولى وبقيته لها، ولا يؤذن للثانية ولا يقسم لها، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، حكاه النووي وغيره، قال المعيني: هو مذهب أصحابنا.

الخامس: أنه يؤذن لكل منهما، وبقيته. وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن الماجشون، وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، فإنه ابن عبد البر.

السادس: أنه لا يؤذن لواحدة منهما، ولا يقسم، حكاه المصنف الطبري عن بعض النسخ، انتهى.

قلت: وهذا إحدى الروايات عن ابن عمر - رضي الله عنهما - حكاه ابن حزم في «المحلى»، وقال: رواها من طريق حماد بن إسماعيل بن سلمة، فإنه ابن زيد عن نافع بن: لم أحفظ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أذناً ولا إقامة بجمع، يعني مزدوجة. وقال ابن سلمة عن أسد بن ابن سيرين، قال: صليت مع ابن عمر - رضي الله عنهما - بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة، ثم انعشاً بلا أذان ولا إقامة، انتهى.

وفعله عن أنس عن ابن عباس فكانت في الأصغر - والقضاه عندي أنه من علمه الصحيح - وانصراف أنس بن سيرس، فاقبل^١.

ثم قال يحيى^٢ "إله فاقب" - فأقبل بن عباس - لا فاقب - قال: الذي يدل بأذان واحد وإتيان بهم، قال: رواية جده، والذي يدل على أن ولا إقامة قاله الحديث أي أتيت بأبي سيرس، فإنه ليس بمسما أقال - وإقامته، وكذا رواه وثالث بن حبيب وابن سيرس وسفيان عن ابن سيرس - وهو في مذهبهم - من فعله، والذي يدل بإقامته واحدة، قال: بحديث جرجي عن سالم عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ جمع بين التمتع والعتاء جمع بإقامة واحدة، وكذا رواه ابن عباس، يروى عن عبد الله بن مسعود، والذي قال بإقامة للمعبر، وإقامة للعتاء قاله الحديث أصابعه، وكذا فعله عمر بن الخطاب، فهذه الأحاديث التي روي عنها مسلمة، فلا ابن حزم، انتهى.

وأخرج في المحققين، فإنه لم يروا، قال الحافظ نسخت حديث ابن مسعود من نسخة من إفراد الأذان والإقامة لكل من الصلوتين، والتمسحي بسببه، في هذا الحديث، فإنه لا مانع من الإقامة لكل من الصلوتين إذا جمع بينهما، قال ابن حزم، ثم جدد فروبا عن أبي ثوري أنه قال: كنت عنه لقائه، ثم أخرج من طريق عبد الله بن أبي بكر عن أبي بصير عن أبي بصير عن هذا الحديث، قال أبو بصير، قال ابن حزم، لأن جعفر بن محمد بن علي فقال: إذا حضر أهل البيت بهك، انتهى، قال ابن حزم، وقد روي عن محمد بن قيس.

قال الحافظ: أخرجه الصحابي بسنده صحيح عنه، وقد أخذ بطايعه، ما كان، وهو احتساب، بخاري، يروي عن عبد الله بن أحمد بن محمد أنه كان

١٢٠٠ - قال الشيخ: (٢٥٥) - (٨٩) - (٢٥٥)

٢٢٠ - قال الشيخ: (٢٥٥) - (٨٩) - (٢٥٥)

بعض من ماله حيث أخذ حديث ابن مسعود، وهو من رواية الكوفيين مع كونه موثوقاً، ومع كونه لم يروه، ويترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع، قال ابن عبد البر^(١): وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما روه أهل المدينة، وهو أن يجمع بينهما، فإذا إقامة واحده، وتركوا ما روه في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعملون به أحداً، قال الحافظ^(٢): والجواب عن ذلك أن مالك اعتمد على صحيح عمر - رضي الله عنه - وإن كان لم يروه، في الموطأ، انتهى.

قلت، والجواب عن التحذير أنهم أخذوا بعمل ابن مسعود - رضي الله عنه - أيضاً، ولذا قالوا: إذ تشاعل بشي، أعاد الإقامة فقط لحديث ابن مسعود كما في التهذيب وغيره، فهم عملوا على الحديث معاً.

ثم قال الحافظ^(٣): واختار الطحاوي ما جاء من حديث، يعني في حديث الطبري الذي أخرجه مسلم، أنه سمع بينهما بأذن واحد وإقامتين، وهو قول الشافعي في التمام، ورواية عن أحمد، وبه قال بن الماحضون وابن حزم، وأما الطحاوي بإقتباس علي التجميع بعرفة، وقال الشافعي في الحديث والنوري، وهو رواية عن أحمد، يجمع بينهما بإقامة فقط، وهو ظاهر حديث أحمد بن أبي حنيفة، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه التصديقات، أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان، وهو المشهور عن أحمد، انتهى.

قال الحرقي^(٤): ثم يصح مع الإمام المغرب وعشاء الآخرة بإقامة لكل

(١) البدر المستنير، (١/١٣٠).

(٢) مجمع البحري، (٤/٢٤٠).

(٣) مجمع البحري، (٣/٥٢٥).

(٤) لهذه، (٢/٢٧٨).

صلاة، فإن جمع بينهما بإقامة فلا بأس، قال الموفق: السنة أن لا يصلي المحدث حتى يصل مزدلفة، فيسبح بينهما وبين العشاء لا خلافاً في هذا، ويشتم لكل صلاة إقامة لرواية أصامة، وروي هذا القول عن ابن عمر، وبه قال الشافعي وإسحاق، وإن جمع بينهما بإقامة الأولى، فلا بأس، يروى ذلك عن ابن عمر أيضاً، وبه قال الثوري، لرواية ابن عمر عند مسلم.

وإن أدان للأولى، وأقام، لم أقام للثانية فحسب، فإنه يروى في حديث جابر، وهو متضمن للزيادة، وهو عشر بغير التواتر والمجموعات، وهو قول ابن المنذر وأبي ثور، والذي اختاره الخوفي إقامة لكل صلاة من غير أدان، قال ابن المنذر: هو آخر قولني أحمد؛ لأنه رواية أصامة، وهو أعلم بحال النبي ﷺ، لأنه كان ربه، وإنما لم يؤد للأولى ههنا؛ لأنها في غير وقتها بخلاف المجموعتين بعرفة، وقال مالك: يجمع بينهما بأذان وإقامتين، وروي ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود، وأما السنة الأولى، قال ابن عبد البر: لا أعلم بها شيء، مالك حديثاً منوعاً يرجع من الوجوه انتهى.

ودا حكى من مذهب مالك وقع فيه تحريف من النسخ، والصواب به بأذنين وإقامتين، كما هو المعروف من مذهبه، وعليه يترتب قول ابن عبد البر، وإلا فاذن وإقامة ثابتة من حديث جابر المعروف، كما تقدم قريباً، وهكذا حكى مذهب مالك ابن العربي وابن حزم وغيرهما.

وفي الهداية^(١) نصي الإمام الناسخ المنعوت والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وقال زفر: أذان وإقامتين اعتباراً بالجمع بعرفة، ولما روي جابر أن النبي ﷺ جمع بينهما بأذان وإقامة واحدة، ولأن العشاء في وقتها فلا يفرق بالإقامة إعلاماً بخلاف العصر بعرفة؛ لأنه مقدم على وقتها، فأفرد بها التبرأة للإعلام.

قال صحيح الحديث، وأصحاح الخارج، رواية جابر، هذا أخرجهما ابن أبي شيبة حدثنا ابن أبي عمير عن جعفر بن محمد عن جابر أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء جميعاً بأحد واحد، فإذا تم صلح بيعة، قالوا: هو من عمره، لأن المعروف في حديث جابر عنه مسلم، ثم أنه قبلهما في الثاني والثالثين.

ومن صحيح مسلم، عن سعد بن حمر، أخبرنا مع ابن عمر - رضي الله عنهما - قلنا: بعدت جميعاً صلى في المغرب ثلاثاً، وأعاد ركعتين بإقامة واحدة، فيما أخبرني قال ابن عمر: فكلما صلى في ركعتين في هذه الركعة، وأخرج أبو الشيخ بسنده عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء جميعاً بإقامة واحدة، وأخرج أبو داود عن أنس بن مالك عن أبيه قال: أقبلت مع ابن عمر - رضي الله عنهما - من حجة إلى المدينة، فلم يأت يفر عن الركعة، والتهليل حتى أتيا مكة، فركعتان، أو أمر إنساناً، فأتى بأحد، فخصي بمغرب ثلاث ركعات، ثم أتمت إتيته، فقال: الصلاة، فعلى الغمام، كغيره، ثم دعا بعنده.

قال وأخرجه عاصم بن عمرو عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - فقال: لا بأس عند أبي داود، فقال: صلى مع رسول الله ﷺ ركعتان، قال: بعدت، وأخرج أبو داود عن عبد الله بن عباس قال: صلى مع ابن عمر - رضي الله عنهما - ركعتين، فقال: له ما كنت في الحديث، ما هذه الصلاة؟ قال: صلىهما مع رسول الله ﷺ في مكة، فكان بإقامة واحدة، وتقدم فريضة هي حديث أبي أيوب بن أبي اليسرى وغيره، الصبح بينهما ركعة واحدة.

باب صلاة منى

٢٠٠ / ٨٩٢ قال مالك في أهل مكة:

(٦٦) صلاة منى

ذكفا ترجم البخاري في صحيحه، والمراد الصلاة به أيام الترويض فلا
يشكل بما تقدم قريباً من الصلاة به يوم الترويض، وأيضاً المقصود أنها حكم
الصلاة بمنى من القصر والإتمام.

قال الحافظ^(١): ثم يذكر المصنف حكم المسألة ليقف الخلاف فيها،
وخص من بالذكر، لأيه المجل الذي وقع فيه ذلك قديماً، واختلف السلف
في التقييم بمنى هل يقصر أو يتم بناءً على أن يقصر بها لتيسر أو للتيسر؟
واختار الثاني مالك إلى آخر ما نقلت من كلامه، تحت قول مالك: إن الصلاة
يوم عرفة إنسا من طهر، ولكنها قصرت من أجل السفر. وتقدم هذا اختلاف
الأئمة.

وحاصله أن الصلاة بمنى رعدة والمزدلفة وغيرها تقصر للمسافر عند الأئمة
الثلاثة والجمهور، فيحتل القصر بالمسافر الشرعي عندهم. ومن لا يكون
مسافراً شرعياً لا يقصر، بل يتم أربع ركعات أو انقصر لأجل ذلك على ما
هو المشهور عن الإمام مالك - رضي الله عنه - وهكذا حكى مذهبه غير واحد
من بقلة المشاهير، لكن الصواب بمنى أن القصر عند الإمام مالك للتيسر
بشرط السفر، لكن لا للمسافر الشرعي، بل لمعتق السفر، ولأجل ذلك يتم عنده
أهل منى والمزدلفة وعرفة في مواضعهم، ويقصرون في غير مواضعهم كما تقدم
النص بذلك عن الترويض وغيره.

٢٠٠ / ٨٩٢ - (قال مالك في أهل مكة) وكذا في غيرها من مواضع التيسر

(١) فتح الباري (٢/٥٦٣)

إِنَّهُمْ يَصِلُونَ بِسَنِي إِذَا حَضَرُوا رُكْعَتَيْنِ وَرُكْعَتَيْنِ، حَتَّى يُصَرِّفُوا إِلَى
شَدَّ.

٢٠١/٨٩٣ - وَحَدَّثَنِي بِحَبْنٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

المعزلة والمحبص (إنهم يصلون بسني إذا حضروا ركعتين ركعتين) أي يصحرون
للمصلاة الرباعية (حتى يصرفوا) بعد أداء التلح (إلى مكة) فيبقون بها، وكذلك
يبقون بها إذا دخلوها لغواف لإقامة.

قال الناحي^(١)، يريد أنهم إذا حضروا انصحب ذلك بمرحاً إلى عرفة ورجوعاً
إلى مكة، ولو كان انتهى سفرهم عرفة لما قصر الصلاة، واحتسب في هذا
السفر بالذهاب والمجيء؛ لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج، فلا
مد له من الرجوع إلى مكة بحكم الإحرام الذي دخل فيه؛ لأنه لا يصح أن ينم
عمته الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فكان نوى فيه
المسير والمجيء، فإنه لا يلزم الرجوع، وله أن يقيم في منتهى سفره، أو يضي
منه إلى موضع سواه، فأحر ما أتت أن الواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج
أن يصلوا ركعتين حتى يصرفوا إلى مكة، وذلك بغضبي أن يصلوا بها ركعتين
في النذاة والعودة، ويصنون كذلك بمرقة والمزلة وغيرهما، انتهى

ثم ذكر المصنف الاستدلال على ذلك بالمعروف والموقوف من الرواية
والآثار، فقال:

٢٠١/٨٩٣ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) مراسلاً أن
رسول الله ﷺ قال ابن عبد البر: ثم يحتلف في إرساله في البوطاء، وهو
مسند صحيح من حديث ابن عمر وابن مسعود ومعاوية، كذا في «التنوير»^(٢)

(١) «تنقيح» (١٠/٢)

(٢) (ص ٣٥٨)

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُخْبِرُنِي بِأَنَّ ابْنَ بَكْرٍ صَلَّاهُ بِسُنَنِ
رَكْعَتَيْنِ. وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّاهُ بِسُنَنِ رَكْعَتَيْنِ. وَأَنَّ عُثْمَانَ
صَلَّاهُ بِسُنَنِ رَكْعَتَيْنِ. شَطْرَ أَمْرِهِ.

وَالْخَلْفِيُّ (سَمِعْتُ الصَّلَاةَ الرَّابِعَةَ بِسُنَنِ) وَغَيْرُهُ كَمَا زَادَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (رَكْعَتَيْنِ) قَصْرًا (وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (صَلَّاهُ) فِي
رَمَانَ حَلَاةٍ (بِسُنَنِ رَكْعَتَيْنِ) وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّاهُ بِسُنَنِ رَكْعَتَيْنِ، وَأَنَّ
عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ صَلَّاهُ بِسُنَنِ رَكْعَتَيْنِ).

وَنَادَهُ ذَكَرَ الْخَلْفَاءُ الرَّابِعِينَ الثَّلَاثَةَ مَعَ قِيَامِ الْحَيْفَةِ فَكَمَّلَ الثَّوْبَ وَحَمَلَهُ
أَنَّ هَذَا اتَّحَكَمَ ثُمَّ يَسْمَحُ، بَلْ اسْتَسْرَ إِلَى زَمَانٍ طَوِيلٍ، إِذْ لَوْ سَمِعَ مَا فَعَلَهُ
الْخَلْفَاءُ أَتَرَسَدُونَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلِيًّا، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا - لَعَنَهُ لَمْ يُحِبَّ حَقَّهُ بَعْدَ فِي السَّعْرِ.

وَأُخْرِجَ أَنْطَحَاوِي بِسُنَنِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْثَدٍ قَالَ: أَخْرَجَنَا مَعَ عَلِيٍّ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ابْنِ حُلَيْنٍ - فَسَمِعْتُ ابْنَ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النَّجَرِ وَالْمَقْطَرَةِ، فَهَذَا وَإِذَا
لَمْ يَذْكُرْ عَلَى الصَّلَاةِ مَعَهُ، لَكِنَّهُ حَقٌّ عَلَى الْخَصْرِ فِي السَّعْرِ مَقْطَرًا

(مَطْرًا) قَالَ تَمَّ - طَرِيقُ السَّيِّءِ: أَمْرُهُ وَحَرْوُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الْأَسْمَاءِ،
أَوْصَحَ شَطْرَهُ أَوْ مَعْصَاهُ، (إِمَارَتُهُ) بِكِبَرِ الْهَيْئَةِ أَوْ مِلَّةِهَا، وَمِنْهُ سَلَامُ
بِرْوَانَ حَقَّقَ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ثَمَانِ سَنِينَ، أَوْ قَالَ:
سِتِّ سَنِينَ، قَالَ الْعَيْنِيُّ^(١) فِي «كِتَابِ الصَّلَاةِ» هِيَ سِتُّ سَنِينَ أَوْ ثَمَانِ سَنِينَ
عَلَى حَلَاةٍ فِيهِ، سَنَتُهُ. وَاقْتَصَرَ فِي الْحَقِّ عَلَى سِتِّ سَنِينَ، وَفِي «الْتَدَايَةِ»
رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي عُثَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَقْقَرٍ سِتِّ سَنِينَ.

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢) نَعَمْ، مَا شَرَّ الشَّطْرَ بِالسَّعْرِ: تَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ السُّوْطَاءِ

(١) «معجم حجة التوراة» (٤/٤٧٧)

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/٣٦٢)

أما بعد .

أخره البخاري في ١٨ - كتاب تعبير الصلاة ، ٦ - باب الصلاة على رسول الله في ٦ - كتاب صلاة المسافر ، ٩ - باب قصر الصلاة على حديث ١٧

أن الصحيح ست سنين - لأن خلافه كانت ثلث عشرة سنة . انتهى
وليه أن الشطر قد يطلق على البعض أيضا كما تقدم في كلام المحدث .
لكن عذره شراح الحديث ذكر واحد سنين ، وذكر الطبري في الترمذي : هي
سنة سبع ومئتين وخمسة مائة في هذه السنة عندنا - رضي الله عنه - فثبت
بني صلواته فكان أول قطرة حبره عندنا بسنة - وأبى الصلاة بها ويعرفه .

ثم ذكر الآثار في ذلك ، منها ما ذكره ابنه أبو القاسم بسنده أن حماد بن
- رضي الله عنه - سأل الناس بسى أربعا ، وأتى أت عبد الرحمن بن عوف ،
فقال : هل لك في أنحك صلي بالناس أربعا ؟ فدخل عليه عبد الرحمن ، فقال :
ألم أهدى في هذا المذهب مع رسول الله ؟ فكان ركنين ؟ قال : بلى . قال : فليصل
صل مع أبي بكر - رضي الله عنه ، وركعتين ؟ قال : بلى ، قال : أفليصل مع
عمر - رضي الله عنه ، وركعتين ؟ قال : بلى ، قال : أفليصل صدرا من خلفك
وركنين ؟ قال : بلى ، قال : فليصل معي يا أبا محمد أتى أصحاب أن بعض من
خرج من أهل الشام ، واتفقوا على ذلك فأتوا في غلب انصافى إن الصلاة
للمذهب وركعتان ، هذا ما ذكرتم عندنا بصلتي ركنين . احدث بطوله .

ثم أقامها بعد ذلك كذلك في النسخ الهندية ، وليس في النسخ المصرية
تخط الإشارة . فلما عد على ذلك صلي على القوم ، واختلفوا في سب إتمام
صلاة - رضي الله عنه - على قول كثير ، قال أبو القاسم : أفتب ، لأن قصر
والانجام حدان للمسافر ، فوالى عثمان نوحى طرف الإجماع ، لأن فيه زيادة
مصلحة ، انتهى . وهكذا بين منه عز واحد من شراح الحديث ، وهذا المعنى
تعالى على قول من رأى القصر جائزا

وأما من ذهب إلى وجوبه، فلا يصح عبده هذا المعنى، وبأي عنه أيضاً ما في «الصحاح» عن الزهري، قلت لعروة: ما بال عاتكة تنم؟ قال: تأولت كما تأول عثمان - رضي الله عنه - في الأمر إذا كان جائزاً، فأي فاقة لي بالتأويل؟ هل يرى أحداً يأول بصومه أو يفطره في السر؟ وهل يرى لأحد تأويل لأخيه إلا في «الافراد» والمنع أو الفراق بشيء؟ أو تأويل لزوجته أو تأويله في السر عن من أو تأويل نفسه الأرحل أو مسحه الحب، أمراً؟ أما اللهم إنا أئمة أحد بالصلاة فنكره عليه إلى أن يحتاج إلى تأويل، فهذا أصبح ذليل لا سيما عندنا هم في الانكشاف على من أئمة أن انقص ذلك مبرراً عندهم لا نكبه، وأخروا على من خالف ذلك.

واختلفوا في تأويل عائشة - رضي الله عنها - كما اختلفوا في تأويل عثمان - رضي الله عنه - أما الأفاويل التي حكيت في تأويل عثمان - رضي الله عنه - فمنها ما قيل: به - رضي الله عنه - كذا يرافقه جابر، وأنكر عليه من يرى انقصر واجبة، ومنها ما في الزهري عن عروة الطحاوي وغيره، أنها حسرت أربعاً، لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العهد، فأحتل أن يخبرهم بأن الصلاة أربع

ونعقب بما قاله الطحاوي: الأعراب كانوا بأحكام الصلاة أهل في زمن الشارح، فلم ينم بهم تلك الصلاة، ولم يكن عثمان لثمانية عليهم ما لم يحمله الشارح، لأنه بهم رؤوف رحيم، ورد بأنه تحقق وخرج ذلك في زمن عثمان - رضي الله عنه - ولم يتحقق في زمنه عليه السلام، فقد روى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن أبيه عن محمد أنه أئمة من خطيب، فقال: إن انقصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب فيه، ولكنه حدث طعاماً للمؤمنين فحلفت أن يستأوا، أو عن ابن جريح أن أعرابياً ناداه في منى يا مير المؤمنين ما زلت أصليها منذ أبيت دم أولي ركنين

(١) قوله: عظام يفتح الحاء والضميمة، هم أشرار الناس وأرذلهم.

قال الحافظ^(١) وهذه صفة بطون بعضها بعضا، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الأسماء، ليس معارضا لنوجه الذي اختاره ابن تيمية، نسبي.

قلت: وسباني مختار الحافظ أرى.

وأما السماع في الكوكب، الذي^(٢) هذا الوجه بأنه يلزم أن يكون فساد صلاة قبل من حلقه من أهل هذه الجماعة، لا يتم حملوه فخلعه فرائضهم، وهو مطروح في صحة ذلك.

قلت: ويمكن أن يقال: حلق عتبات - رخص الله منه - رأى صحة صلاة الشخص حلق العتبات لمالك^(٣) - بمعنى - رحمه الله - وهو ما قال بن حزم، أن عتبات - رخص الله منه - قال أمير المؤمنين صحت كذا في بناء نحو عتبات، ولا يلزم تأثير في حكم الأسماء قلنا: تأثير في إقامة الجماعة، إذا أمر بفهم أنه يجمع بهم الجماعة، ويجه اليهم قال: أمر - العزم من أوج ذلك ثم دعوا للصلاة لا سبب البشارة عليه الصلاة والسلام قال أئمة ذلك.

ومنها ما روى معمر بن الزهراني أنه - رضى الله عنه - ألقى صوته لا، أجمع إلا أنه بعد الحج، رواد لمعه بنى وغيره، وهذا مختار الطحاوي والزماني، ورواه ابن الإمامة إسكندر على أحمد بن حنبل من طريق محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الطحاوي وغيره، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقاتلوا بعد الحج»^(٤)، ورواه ابنه أجدد حماد بن عبد الصبح كما أخرجه الحافظ، فحفظوا هذا القول على أن من يأتي مكة أو غيرها وحده، ورضى الجميع على أن الهجرة كانت قبل التمتع راحة.

ثم لما ورد قوله في الإجماع من أن الحج أم من واجبة من مكة،

(١) فتح الباري (٤/٢٠٤)

(٢) (١٣٨/٦)

وأصاب عبد المسيح في النبل^(١) ما كان الممنوع والمحرّم الاضطراب سبكه، لا الفهم بها عدة أيام، وقد أقام رسول الله ﷺ بسكة زمن الفتح خمس عشرة ليلة أو أكثر، وأقام ابن عباس في الطائف أميرة، ونوافي بها، و١٤٩ عدي بالكوفة، انتهى.

ومنها ما روى موسى بن الحريري لما اشكى عثمان لأموان بالطائف، وأراد أن يغير بها صلى أربعاً، ومنها ما روى مغيرة عن إبراهيم قال: صلى أربعاً، لأنه كان اتحداهم وطناً، وقال البيهقي، فثبت مدحوله، لأنه لو كان يسامحه لهداه المعنى لما حفر ذلك على سائر الصحابة، وما أنكروا عليه بذلك المسته، ومنها ما قيل: لأنه استحدثه أرضاً معش، ومنها ما قيل: إنه كان يسبق الناس إلى مكة.

وتعقيب الحافظ بأنهما ثم ينفلا، وتعقب الأول منهما العيسى، بأنه لم يفل أحد، إلا المسافر إذا مر بما يملكه من الأرض، ولم يكن له فيها أهل، أو حكمه حكم المقيم، ومنها ما قيل: إنه أتته، لأن أهله كانوا معه بسكة، ورد أن الشارح عليه السلام كان يسافر بزوجاته وكل من معه سكة، ومع ذلك كان يفصر.

ومنها ما احتاره الحافظ أن سبب الانتماء أنه كان يرى التصبر محضاً، من كان شاكساً سائر، وأما من أقام بمكان قرر أثناء سفره، فيه حكم المقيم، فيتم. والحققة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله عن الربيع، قال: لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين، ثم انصرف، ثم - ارادوه، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا: لقد عيب أمر ابن عتبة، لأنه كان قد أتى الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتى الصلاة إلا قدم

ركعة صلى بها المصير والعصر والعتاء أربعة أربعة، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر لصلاة، فإذا فرغ من الجمع، وأقام يسمى ثم الصلاة، انتهى.

وتشرح الطحاوي^(١) هذا الحديث بإعطاء مقتضاه وطريق هديته، وقال الحافظ^(٢) حدثنا ذكرنا أن أعرابياً ناداه في منى ما زلت أصليها ركعتين سدراك عام أول: وهذه طريق يقوي بهما دعاء. ولا مانع من أن يكون هذا أصل سبب إتمام عثمان، وليس معارض تلوحه الذي خشي، بل يقويه من حيث إن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قيس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر، هذا ما أدى إليه احتواء عثمان، انتهى.

ومنها: ما روى عبد الله بن الحارث بن أبي ذئاب عن أبيه، وقد عمر الحارث بن عمر بن الخطاب، قال: صلى بنا عثمان أربعة، فلما سلم أقبل على الناس فقال: بني تأملت معك، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تأخر سنة فهو من أهلنا طيبصل أربعة، وعزه ابن أبي شيبة إلى رواية ابن شهاب أن عثمان رضي الله عنه صلى منى أربعة، فذكروا عليه، فقال يا أيها الناس بني لما عدتم تأملت به، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا تأخر الرجل سنة طيبصل بنا صلاة المفهم^(٣)، قال الثميني^(٤) وهذا منقطع أخرجه البيهقي من حديث عكرمة بن إبراهيم، وهو ضعيف عن ابن أبي ذئاب عن أبيه، قال صلى عثمان، انتهى.

قلت: ومع ذلك فالحديث حجة جماعه من الفقهاء، قال الموفق^(٥):

(١) شرح معاني الآثار: (١/٩٦).

(٢) صحيح الشافعي: (٢/٥٧٦).

(٣) أخرجه أحمد: (١/٦٢)، (٥/١٧٥)، والنسائي: (٣٦).

(٤) عمدت: (٥/٣٧٧).

(٥) التلخيص: (٢/٦٤٦).

وإن مر في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال، فقال أحمد في موضع: ينم، وقال لي موضع: إلا أن يكون دوا. وهذا قول ابن عباس، وقال الزهري: إن مر بمزبلة له أشبه، وقال مالك: إذا مر بشربة فيها أهله أو ماله فتم، إذا أراد أن ينم بها يوماً وليلة، وقال الشافعي وابن المنذر: ينم عما لم يجمع على إقامة أربع.

وفاء، م روي عن عوف - رضي الله عنه - صلى يعني أريح دكمات، بأنكر الناس عليه، فقال: يا أيها الناس إني تأملت سمكة منذ قدمت، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تأمل السمكة» الحديث، واء الإمام أحمد في المستدرج، وفاء ابن عباس: «إذا قدمت على أهل لك أو مال فعلى صلاة تسقيهم»، انتهى.

قال الدرهم^(١): وقطعه أي السفر دخول وقت أو دخول مكان زوجه دخل بها، انتهى. قال الدسوقي: قوله: «دخل بها» أي فيه، ولو لم يتخذ وطناً إلى محل إقامة على نسائه، انتهى.

والعجب من العلامة ليرقاني كيف رد على هذا التأويل تبعاً لحفظ مع كونه موافقاً لمذهبه، ويعتبه الحافظ أيضاً، فقال: هذا الحديث لا يصح، لأنه منقطع، وهي زوجه من لا يحتج به، ويرد قول عروفاً إن عائشة - رضي الله عنها - فأول ما أوّل عثمان، ولا جدل أن تأمل عائشة - رضي الله عنها - أصلاً، فدل على وجه ذلك الخبر، ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة التشبيه بعثمان في الإنعام ما أوّل، لا اتحاد تأويليهما، وبقرينة أن الأسماء اختلفت في تأويل عثمان، فتكاثرت بحلاف تأويل عائشة - رضي الله عنها -، انتهى.

(١) «الشرح الكبير» (١/٣٦٣)

٢٠٢/٨٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، صَلَّى بِهِمْ
رُكْعَتَيْنِ.....

قلت: وقد اختلفوا في تأويل عائشة - رضي الله عنها - أيضاً على
أنواله. قيل: إنها كانت تعمل القصر على الحواف، كما ورد عنها نصاً،
وقيل: إن القصر عندها يكون في سفر طاعة، وإيما آتت في سفرها إلى
البصرة إلى نزال علي، وروى عنها كُتَيْبٌ^(١) بإسناد صحيح عن طريق
هشام بن عروة عن أبيه: أنها كانت تُصَلِّي في السفر يوماً، غفلت لها لو
صُيِّبَت رُكْعَتَيْنِ؟ عتائب: يا ابن أخي! إنه لا يشقُّ عليّ، واختاره
الطحاوي من تأويله أنه كان من أجل نيتها للإقامة كما اختار ذلك من
تأويلات عثمان - رضي الله عنه - واستدل على ذلك مرقفه: تأولت ما
تأول عثمان.

وقال أيضاً: قال أبو عمر: كانت عائشة - رضي الله عنها - أم المؤمنين
فكانت تقول: كل موضع أحله فهو متوّل بعض بني، فعند ذلك متولاً لها،
وهذا عندي فاسد، لأنها وإن كانت أم لمؤمنين، فإنه يَحْتَجُّ أبو المؤمنين وهو
أولى بهم من عائشة، وقال قوم: كان مذهب عائشة - رضي الله عنها - في
القصر أنه يكون لمن حبل الراد والمراد على ما روينا عن عثمان، وقيل غير
ذلك.

٢٠٢/٨٩٤ - (مالك) عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن
الخطّاب - رضي الله عنه - لما قدم مكة في أيام إمارته (صلى بهم) إماماً
لكونه خليفة، ولا يؤم المرحّل في سلطانه (ركعتين) قال الناجي^(٢). وكذلك

(١) «سير الكواكب» (٣/٢٠٦)

(٢) «المعنى» (٤/٤١١).

ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، انْشَرُوا صِلَاتِكُمْ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عَشْرَ ثَلَاثِينَ الْخُطْبَاتِ رَافِعَتَيْنِ بَعْنَى - وَثُمَّ يَتْلُوهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.

يفعل الإمام إذا ورد بمكة من عمرة أقام بهم الصلاة، فإذا كان بنية السقام أتى الصلاة، وإذا كان سنة السفر قصرها، فظاهر الحديث يقتضي أنه ورد حاجيًا، انتهى.

(ثم انصرف) من الصلاة والسلام (يقال) بعد السلام كما هو منه لساكن (يا أهل مكة: انشروا صلاتكم، فإننا قوم سفر) يفتح فسكون جمع سافر كركب وراكب، (ثم صلى عشر ثلاثين الخطب) - رضي الله عنه - (رافعتين بعني) إذا ورد بها، (وتم يبلغنا أنه قال لهم) أي لأهل مكة (شيئًا)، يدل على أن مستهجم حينئذ القصر.

واستدرك الإمام مالك ذلك على أن أهل مكة يذبحون هدي، ويشكل عليه أن عمر - رضي الله عنه - إذا لم يبل لهم شيئًا، وقصروا لذلك، فدخل فيهم أهل منى أيضًا، وهم يؤمنون هذه المالكية، والظاهر أن عمر - رضي الله عنه - لو ثبت أنه لم يقل لهم شيئًا، اكتفى بقوله في مكة، كما قالوا ذلك في حديث عمران بن حصين وغيره.

قال المحقق^(١): اختلف السلف في المقيم بعني هل يقصر أو يتم سواء على أن القصر بها يسفر أو لنسك؟ واختار الثاني مالك، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يمشون، ولا خلاف بذلك.

وقال بعض المالكية: لو لم يجز لأهل مكة القصر بعني لكان لهم النبي بخلًا - أنشروا، وليس بين مكة ومنى مسافة التقصر، فدل على أنهم قصرها.

(١) اتبع البيهقي (٢/٥٦٣).

الاسلام، وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه رضي الله عنه يهلي بمكة ركعتين، ويقول: يا أهل مكة أصرأ، وما هم بمغرب، وكأنه نيك إعلامهم بذلك مني استغناء عما تقدم بمكة.

قال الحافظ: وهذا ضعيف، لأن الحديث من رواية عيسى بن ريد، بن جندب، وهو ضعيف، ولو صح فأنقضه ثلاث في الخنجر وقضة من في حجة الوداع، وكان لا بأس ببيان ذلك بعد العهد، انتهى.

قلت: ركنهم أجمعاً علم أن أهل مكة يشقون بمكة عاملاً، لإمام انصاف، وقد اكتفى الترمذي بذلك عمده بمكة فأولى أن يكفي به به، وحديث عمران بن حصين أخرجه أبو داود والترمذي وإسحاق والبراء ومحمد الترمذي، والنظائري من حديثه: لما سألت مع رسول الله ﷺ سفرأ فقل: لا صلبر ركعتين، فذكر الحديث مصحلاً، وفيه: أن أبا بكر وعمر صنعوا به، وقالوا مثله، قال ثم إن عثمان أتى.

ولاس أبي شعبة نحوه، ورواهه، وصحبت مع عامان - بيع مسير من إمارته، لا يقصني إلا ركعتين، ثم سألها مني أربعاً، وروى ذلك بإسناد صحيح عن عمر مثل الأول، وكذلك رواه عبد القوي، كذا في «الدرية»، والبسة في نصب الزيدية.

وما قال: صححه الترمذي بحالفة ما تقدم من تلخيص الحبير^(١) في باب صلاة المسافرين إذا كان إسماً: حسنة الترمذي، ولحق ذلك لما أن

(١) (٢/١٨٧)

(٢) (٦/٢٢)

(٣) (٢/٢٢٠)

وحدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن
أبيه، أن عمر بن الخطاب صلى ثلاثاً بمكة ركعتين، فلما انصرف
قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر، ثم صلى ركعتين
بمنى، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً.

الترمذي^(١) حكم عليه بأنه حسن صحيح، فذكر في محل أحد الحكمين، وفي
موضع آخر.

وأخرج البيهقي^(٢) بسنده إلى أبي نضرة، قال: سأل شاب عمران بن
حصيص عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر؟ فقال: (، هذا القس يسألني عن
صلاة رسول الله ﷺ في السفر، فأحفظون عني، ما سافرت مع
رسول الله ﷺ سفرًا قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع، وشهدت معه حنين
والطائف، فكان يصلي ركعتين، ثم حججت معه واعتمرت، فصلى ركعتين،
ثم قال: يا أهل مكة أتموا الصلاة فإننا قوم سفر، ثم حججت مع أبي بكر
واعتمرت، صلى ركعتين ركعتين، قال: يا أهل مكة أتموا صلاة فإننا قوم سفر،
ثم حججت مع عمر واعتمرت، فصلى ركعتين ركعتين، ثم قال: يا أهل
مكة أتموا صلاة فإننا قوم سفر، ثم حججت مع عثمان واعتمرت، فصلى ركعتين
ركعتين، ثم إن عثمان أتني، فهذا الحديث يدل على أنهم قالوا ذلك في
الحج أيضاً، وفيه رد على من قال: إن هذا القول لم يصدر عنه ﷺ (إلا في
الفح).

٢٠٣/٨٩٥ - (مالك، عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم موسى عمر (أن
عمر بن الخطاب) - رضي الله عنهما - (صلى للناس بمكة) في زمان إمارته
(ركعتين) للرأية (فلما انصرف قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر،
ثم صلى عمر) - رضي الله عنه - (ركعتين بمنى، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً) هذا

(١) حسن لبيهقي (١٣٥/٢).

سُئِلَ مَالِكٌ: عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ؟ أَرْكَعَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعٍ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحُدُودِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؟ أُبِصِّلِي النَّظِيرَ وَالْمُضَرَّ بِعَرَفَةَ أَرْبَعٍ وَرَكَعَاتٍ أَوْ رَكَعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ فِي إِقَامَتِهِمْ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: بِصَلَاتِي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمَعِيَ، مَا أَقَامُوا بِهَا، رَكَعَتَيْنِ وَرَكَعَتَيْنِ، يَقْضَوْنَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ،

تقوية وتأييد للأثر المذكور قبل بطريق آخر، وله طريق ثالث أخرجه مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في صلاة المسافرين إذا كان إماماً، وأخرجه البيهقي^(١) بسند مالك عن الزهري مفصلاً، ثم ذكر له متابعة سند مالك عن زيد بن أسلم، وأخرجه أيضاً برواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم.

(وسئل) ساء المجهول (مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم) الرباعية (بعرفة) وكذا معنى وغيرهما من مشاهد التنسك (ركعتان) قصر، هي (أم أربع) ركعات بيان للسؤال، (وكيف) الحكم (بأمر الحاج إن كان من أهل مكة) أي لا يكون مسافراً (أبصلي النضر والمضمر) أي الصلاة الرباعية (بعرفة أربع ركعات) إنشأاً (أم ركعتين) نصراً^٢

(وكيف صلاة أهل مكة) أي المقيمين بها في إقامتهم (بمعنى) أيام الرمي؟ وكذلك يوم التروية. زاد في السخ الهندية بعد ذلك (في إقامتهم بها) وفي بعض النسخية: (كيف صلاة أهل مكة في إقامتهم بمكة؟)

(فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة وسنّى ما أقاموا) أي مدة إقامتهم (بهما ركعتين، ركعتين) تكلل رباعية (يقضون الصلاة) في هذه المواضع (حتى يرجعوا إلى مكة) لما تقدم أن سبب القصر عند الإمام مالك هو التنسك

(١) السنن الكبرى (١: ١٢٦، ١٢٧).

قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَهْضًا، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَغَيْرُ الصَّلَاةِ حَرَفًا،
وَأَنَّهُمْ صَنِ.

وَأِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ نَسِيَ الصَّلَاةَ
بَعَثَ، وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِحَرَفَةٍ، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ نَسِيَ الصَّلَاةَ
بِهَا أَهْضًا.

عَنْ مَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالْفَرَقُ مَطْلَقًا كَمَا احْتَرَفَ، فَلَا فَرْقَ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ
بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْعَاجِزِ (قَالَ: وَ) كَذَلِكَ (أَمِيرُ الْحَاجِّ أَهْضًا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ
فَغَيْرُ الصَّلَاةِ) التَّرَاثُيَةُ (بِحَرَفَةٍ، وَ) بَعَثَ (أَيَّامًا صَنِ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
الْأَمِيرِ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ مَدَارُ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ عَلَى الْمَسْجِدِ، رَاسَتْهُ فِيهِ الْأَمِيرُ
وُغَيْرُهُ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ) قَالَ الدَّاحِي^(١)، إِنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ عَمْرٍ
مَعْنُومٌ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ دَارُ اسْتِيطَاطٍ إِلَّا أَنَّهُ تَقَرَّقَ ذَلِكَ، فَإِنْ الْعَمَلُ بِهَا بِنَسْيِ
الصَّلَاةِ، (مُقِيمًا بِهَا)، أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا، فَالْتِمَاعُ عَلَى الْإِفَاسَةِ (فَإِنْ
ذَلِكَ بِنَسْيِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ، قَالَ: مَالِكٌ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِحَرَفَةٍ مُقِيمًا بِهَا)
وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِحَرَفَةٍ أَوْ الْمَحْصَبِ مُقِيمًا بِهَا (فَإِنْ ذَلِكَ بِنَسْيِ
الصَّلَاةِ بِهَا أَهْضًا) وَذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ مَسْئَلَةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
مَخْصُوصُونَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ^(٢)، لِأَنَّهُمْ يَتَقَرَّرُونَ فِي مَوَاضِعِهِمْ، فَيُقَصِّرُونَ إِذَا خَرَجُوا
مِنْ مَوَاضِعِهِمْ لِلنَّسْتِ بِحِلَافٍ كَجُمْهُورِهِ، فَإِنَّ الْعِدَارَ عِنْدَهُمْ عَلَى مَدَّةِ الْقَصْرِ،
لَا مَطْلَقَ السُّفَرِ.

(١) الْحَسَنِيُّ (١١٠٣).

(٢) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَنْ هَذَا، (فَبَيَّنْتُ مَالِكًا فِي هَذَا) أَبَانَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (الْإِسْتِظْكَارُ) (١٣٣)
(١١٦٦)

(٦٨) باب تكبير أيام التشريق

التحفة أو قبل ذلك بأدم، فلا يتم الصلاة حتى يكون به وبين المخرج إلى من مقدار خمسة عشر يوماً أو أكثر، وغدوم السط في محنة من الحوائط.

(٦٨) تكبير أيام التشريق

قال الخطابي: حكمه التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يمشون تطواغيهم فيها، فشرع التكبير بين إشارة إلى تخصيص الشيع له وعلى اسمه عز وجل. كما في التفتح^(٦٦) واستلوا ماها في سائل:

الأولى: في حكمه، وعامة أهل المروج كطهيا، الأصحاب ذكروا عليه أن سببه. كما سألني في عبارته: واحتفت أهل المروج الجاهلية أيضا في ذلك، ففي الكتاب: اعلموا في أنه سنة أو واجب، وفي الجامع الصغير: فليس بواجب. تكبير الطريق واجب، وقالوا: سنة، وفي شرح أبي بكر: وأبي اليسر: والريوي: وأبي داود: واجب، وفي المحيط: تكبير التشريق سنة. أحسن أهل العلم على العمل بها، والأصل فيه قوة تعالى: **وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ** **أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِكُونَ**^(٦٧)، في التفسير أن العبادة أيام التشريق. انتهى.

وفي الدر المنثور^(٦٨): يجب تكبير التشريق في الأصح، فإن من عاصره: يقول سنة، وصحح أيضا، لكن في التصحيح: أن الأكبر على التوجيه، وفي البدائع^(٦٩): التصحيح أنه واجب، وقد ساء الكرخي منه، ثم عساه بالواجب، فقال: تكبير التشريق سنة حاضرة، فقلها أهل العلم. واجمعوا

(٦٦) انظر: فتح الباري (٤/٤٦٦)

(٦٧) سورة المائدة: ١٠٣

(٦٨) (١/١٤٢)

(٦٩) (١/١٤٢)

على العمل بها، وإطلاق اسم الذ على الواجب جائز، انتهى.

وفي «النباية» نص في السجدة والحريصة والخصيان على وجوبها، وذكر في «فتاوى الشرحباني» في «الحريصة» أنها سنة، وبه فإن ذلك الإضافي وأحمد، انتهى.

قلت: وحرم الشريد من المائكة بابه، لكن ذكر الشامي^(١) بحثاً رويته، إذا قال في تخصيصه بمرئ أصلاً، إن في تخصيص هذه الصلوات بذلك تعقيباً لها، ولأنه ذكر واجب، فوجب أن يخص من الصلوات بالواجب منها، انتهى. وسيأتي تصريح الإمام بذلك أيضاً في آخر هذا الباب بالوجوب.

وبشكل عليهم لا سيما معنى الذين قالوا: بتسنية أو ابدن، أن الأمر بذلك، إذا دبر في الشرائع، وكيف لم يقولوا بالاعتراض، وبسكني أن يحذف عنه بأن الآية ليست بنفس في المراء، واختلاف العمل لتعلم التفسير، فقيل: المراء في التكبير عند رمي الجمر، وقيل: التكبير في إدبار الصلوات، كما سطر أهل التفسير.

والثالثة: فيس يأتي بالتكبير، قال الحافظ^(٢): «وبسكني في تلك الأيام اختلاف بين العلماء في مواضع، منهم من فصل التكبير على اعتدال الصلوات، ومنهم من جعل ذلك بالتكبيرات دون المواضع، ومنهم من جعل بتدريج دون النساء، والجمعة دون المنيرة، وبالجمعة دون المقصبة، وبالجمعة دون المنارة، وبسكني العصر دون المغرب، وبآخر اختيار البخاري تحول ذلك للجميع، انتهى.

قال المحرقي (١) يبارك بكسر دال في صلاة مكتوبة صلاة في جماعة،

(١) الشامي (٤١/٣)

(٢) فتح الباري (٢/١٢٢)

وعن أبي عبد الله: يكبر الصلاة الفرض إذا كاده وحده، هذا الموقوف^(١)؛
المشروع عند إمام التكبير عقب الفرائض في الجماعات، في المشهور عنه،
قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أذهب إلى فعل ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا
صلى وحده؟ قال أحمد: نعم، وقال ابن مسعود: إنما التكبير على من صلى
في جماعة، وهذا مذهب الثوري وأبي حنيفة، وقال مالك: لا يكبر عقب
السواقل، ويكبر عقب الفرائض كلها، وقال الشافعي: يكبر عقب كل صلاة،
فريضة كانت أو نافلة، منفرداً صلاحاً أو في جماعة؛ لأنها صلاة منفردة، فيكبر
ذنبه، كالقروض في جماعة.

ولنا، قول ابن مسعود وفعل ابن عمر، ولم يحرف لهما مخالف في
النصابة فكان إجماعاً، ولأنه ذكر مختص بوقت، فاختص بالجماعة، ولا يلزم
من مشروعيته للفرائض مطلقاً، كالأذان والإقامة، وعن أحمد رواية
أخرى: أنه يكبر للقروض وإن كان منفرداً، وهو مذهب مالك؛ لأنه ذكر
مستحب للمحقوق، فاستحب للمنفرد كالسلام.

ثم انصافهم كالمتقين فيما ذكرنا، وكذلك النساء يكبرن في
الجماعات، وفي تكبيرهن في الأفراد روايتان كالرجال. قال ابن المنصور:
قلت لأحمد: قال سفيان: لا يكبر النساء أيام التشريق إلا في جماعة، قال،
أحسن، وقال البخاري^(٢): كن النساء يكبرن خلف أياد بن عثمان وعمر بن
عبد العزيز نيائي التشريق مع الرجال في المسجد، ويتبخر لهن أن يخضعن
أصواتهن، حتى لا يسمعهن الرجال، وعن أحمد رواية أخرى: أنهن لا
يكبرن؛ لأن التكبير ذكر يُشْرَع فيه رَفَعَ الصوت، فلم يشرع في خفض
الأذان.

(١) التميمي (٢٩١/٣).

(٢) صحيح البخاري، مع فتح الباري (٤٢٠/٢).

والصبيوف وبعض الصلوة يكبر إذا فرغ من صلاته ما قام. نص عليه
أحمد، وهذا قول أكثر أهل العلم.

وقال الحسن، بكبر. أم يقضي. لأنه ذكر مشروع في آثار الأئمة، انتهى
به الصبيوف من التقصير، قالته. وعن مجاهد، ومكحول، بكبر، ثم يقضي.
ثم بكبر، وإنه ذكر شرع بعد الصلاة. ولم يأت به في أثناء الصلاة،
كالتمسكة لتأني، والمندعاء بعدها، وإن كان علم المصلي سجود سجد بعد
لصلاة سجده، ثم بكبر. وهذا حال التوربي والتسليمي وإسحاق وأصحاب
الزينة، ولا أعلم فيه معالفاً.

ورد فائدة صلاة من أيام التشريق، ففضاها فيه. فحكمها حكم الصلاة
في الكبير، لأنها صلاة من أيام التشريق، وكذلك إن قام من غير أيام
التشريق، فضاءها فيها قبلها. وإن قامت من أيام التشريق، فضاءها في غيرها،
ثم بكبر. لأن التكبير بعد الدعاء، فلم يخلص في غيره كالتشهد، انتهى.

وقال النووي هي المسبكة^(١) بكبر التحجج وغيره، ثم جاء، لغيره من
المسبكة والمقصصة، وفصل التولية وصلاة الجواز، وهو الأصح. وهذا في
أسببه لسائر العباد، والحصل في جماعة ومعهده. وانصحت ولم يجر
التمهي.

زاد في شرح الصحاح^(٢) الأخير أنه بكبر في هذه الأيام لفائدة التفرقة
أو التفرقة فيها أو في غيرها، والمسبورة، التماسه وتفرقة عباد الله أسباب
الكسوف. وهذا قول، وغيرها، كالضحي والعيد. وثنا صلاة التماسه لأنه شعار
النوف. ومن لم يكبر ثلثاً ثلثها إذا قضاها، بخلافه، انتهى.

قال النووي^(٣) قوله في المدونة، يكبر الممس والمسنونون ومن قبل

(١) (مس ١٤٤)

(٢) (المدخل ١٤١٣)

وحده وأهل البدن داعية وغيرهم من المسلمين، وقد في المخطوطة لا
يكسر النسب، دير النصوص، وجه النور لآل: أن المرأة من ينزها حكم
الإحرام كالمحل، ويرجع النور الذي أنه معنى من حكمه الإحلال، فلم ينس
في حق المرأة كالأفراد انتهى. قلت: ونقص المبرهنة كد مسألي التعميم
الذي جاء في النسب.

قال المازني^(١) كذب تكبير العصاة ولو صبيها، وتسمع المرأة لنفسها،
والذكر من يله، ثم من عشرة فريضة حاصرها، وإبر سحرها المهدى لا يؤ
الامة ومقتضية فيها مطلقا، كانت من أيام العيد أو غيرها، ذكره، انتهى.

وهي والآخرة عن الشرح النوراني^(٢) بـ: تكبير لكل مقل ولو امرأة أو
مستمر أو أهل مائة، حتى في جماعة أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة
برصة وقته انتهى.

وهي بالهداية^(٣) هو عيب العنوت الخضوصات على المسلمين في
الأنصار من الخصاعات فمصلحة مد أي حبه، وليس على دعوات النساء
إلا لم يكن معهن رجل، ولا على جماعة النساء إذا لم يكن معهن منهن،
وقال: هو عام، بل من صلي المكنونة، لأنه نوع للمكنونة، وقد مر رويها قبل.
والضريح هو الجهر بالتكبير، كما نقل عن النخيل بن أحمد، وأن الجهر
بالتكبير خلاف سنة، والشرع يرد بالتجمع، قال السرخسي، إلا أنه وجد على
النساء إلا فتدين بالرجال، وعلى المسافرين عند فخذهم بالتكبير بطريق
السجدة سبي.

وهي الثانية، قوله: أي حيفة، وهو مذهب أبي مسعود، وقد ابن

(١) الشرح الكبير، (١٠٠٠٠)

(٢) الشرح الكبير، (١٠٠٠٠)

عمر - رضى الله عنهما - إن صلى وحده لا تكبر، وإن قال الشوري، وهو المشهور عن أحمد، وهو: غيب الصلوات. إشارة إلى أنه لا يجوز أن يخلو ما يقطع به حرمة الصلاة، وفيد بالمعروضات، ليخرج الترتيب، وصلاة العبد، والناس، والنوافل، وفيد بالمعطين، ليخرج المسافرين، وفيد بالنصر، ليخرج المقيمين بالغري، وفيد بالجمعة، ليخرج المنفردة، وفيد بالمستحب، ليخرج جماعة النساء وحدهن.

باب الصلاة - وهو: واجتماع الفضة والدرهم، لا يكبر بعد العترة، وصلاة العبد، والجائر والناس، والنوافل، وقد ملئت وأحمد، وسائر الفقهاء: لا يكبر عقب النوافل. خلافاً للشافعي، فيه تكبير عده في النوافل والاحتار عن الأصح. واحتج المصنف على قول أبي حنيفة هل يشترط له الحرية؟ بالأصح أنه ليس بشرط، ولا أي أبو يوسف ومحمد: غنى كل من صلى المكتوبة، وإن قال، مالك والشافعي والأبوازي، والمكتوبة أي الفرض، سواء كان صريعاً أو مريباً أو مسافراً، جماعة أو منفرداً، قوله: وإن، أي لا يوجب حقيقة ما روي قبل أي المذكر في باب صلاة الجمعة، إلا أنه لا يسري ولا يظن ولا أضحي إلا في مصر جامع، والخالف من أئمة الفقه، وكذا روي عن الثوري من سهل، انتهى.

وفي المتن المختار^(١): مجزئ تكبير اثنين عقب كل فرض أدى بجماعة مسجداً، أو غلبت فيها منها من عاده، فيم وقته على إمام مقيم مصر، وعلى سفند مسافر أو قروي، أو مرأه بالنتيجة، وعلى معلم فتوى مسافر، وبالا: يرجوه قدر كل فرض مطلقاً ولو منفرداً أو مسافراً أو امرأة؛ لأنه ثم للمكتوبة، ولا بأس به عقب العبد، لأن المسلمين توازونه، وبأنى المؤتم به وجوباً وإن ترك إمامه، والمسافر يكبر وجوباً كالأهل عقب الفضة أعاقاته، ولو كان مع الإمام لا نفسه، ويبدأ بسجود السهو ثم بالتكبير، انتهى.

(١) انظر المحرر (١/٢٢٧ - ١٢٨).

والثالثة: في وقتها، قال المحافظ^(١)، وتعلمناه اختلاف أنصاف في ابتداءه وشهائه، فقيل: من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره. وقيل: من صبح يوم النحر، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره، وقيل: من صبح آخر أيام التشريق، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره، ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى، أخرجه ابن المنذر وغيره. قلت: وتحصل من ذلك الخلاف وعبره من اختلاف علي ما فصله العيني^(٢) والذهبي وسرخس النوازل.

الأول: ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة أنه من صلاة الصبح يوم عرفة إلى عقيب العصر يوم النحر، فيكون بعد ثمان صلوات، وهم أحد أقوال ابن مسعود وأحد أقوال الشافعي، كما قاله الزاري، وبه نزل عصمة والأسود والحميري.

الثاني: ما ذهب إليه صاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد أنه يحسم عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، فيكون التكبير في ثلاث وعشرين صلاة، وهو قول غير من الحساب، وعليه من أن طالب. وعبد الله بن عباس، وأحمد، وأبو بكر ابن مسعود، وغيره القريبي إلى أنكار التضحية، والموقوف إلى اجتماع الجماعة. وبه قال القاري وأحمد وإسحاق والقيسي وابن خزيمة، قال الزاري. عليه عيني صاحب المالكية، بزاد الموقوف بميزان ذهب إلى عدم ابن عبيد وأبا نوري، ورجمه نظاري (الموسم بوجه).

الثالث: ما روي عن ابن مسعود - رحمه الله - أنه بعد صلاة يوم النحر، فيكون في سبع صلوات

(١) صحيح الزوارق (٢/٢٥٢)

(٢) إسناده صحيح (٢/٢٥٢)

الرابع: يكثر من ظهر يوم النحر، ويختتم في صبح آخر أيام التشريق، فيكون في خمس عشرة صلاة، وهو قول مالك والشافعي في المشهور عنه. وروى الألباري، وروى ذلك عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وعمر بن عبد العزيز، وهو رواية عن أبي يوسف، وعزاء الرازي إلى ابن عباس. **الخامس:** من ظهر عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، حُرِّم ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة.

السادس: يبدأ من ظهر يوم النحر إلى ظهر يوم النفر الأول، عراه الميمني إلى بعض أهل العلم.

السابع: حكاه ابن المنذر عن ابن عيينة، واستحسنه أحمد أن أهل منى يبدؤون من ظهر يوم النحر، وأهل الأضطرار من صبح يوم عرفة، وإليه مال أبو نؤر قاله الميمني.

قلت: وبه جزم أهل الفروع من الحنابلة، كالخفيف والموفق وصاحب «الروض» وغيرهم، فقالوا: يبدأ من صلاة النحر يوم عرفة، والحج من صلاة الظهر يوم النحر، لأنه قبل ذلك مشغول بالثنية، ويستوي هو والحلال في آخر مدة التكبير، والتعريف بين الحاج وحبره قول للشافعية أيضاً، كما سيأتي، والأشهر عندهم أن غير الحاج يحل لهم في ذلك، فيبدؤون من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الثالث عشر، فخالفت الحنابلة في آخر الوقت، فهذا هو القول الثامن.

التاسع: من ظهر عرفة إلى ظهر يوم النحر حكاه ابن المنذر قاله الميمني.

العاشر: من مغرب ليلة النحر عند بعضهم. قاله قاصيخان، كذا في «الميمني»، وقال الرازي. القول الثاني للشافعي: يبدأ به من صلاة المغرب ليلة النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، وعلى هذا القول تكون التكبيرات بعد ثمانين عشرة صلاة، انتهى.

ودكره النووي في «المفتاح» من مغرب يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق، فهذا القول الحادي عشر.

والثاني عشر: ما حكاه السيوطي عن ابن سيرين من أنماكة القائل: إن من عشرة أيام من ظهر يوم النحر لظهر يوم الرابع، وفي «المنهاج» والشرح «الكبير»^(١) التكبير في الأصحى مقيد ومطلق، والتفيد عقيب المصلوات، والمطلق في كل حال في الأضحية. وفي كل زمان، من أول العشر إلى آخر أيام التشريق، وأما المظهر فمستوفاه مطلق غير مقيد.

قلت: وسيأتي بيانه المطلق أي تكبير عهد: التقصر، وكذا مطلق عهد لأصحى قريب. وأما مقيد عهد الأصحى الذي عقب المصلوات، فقال الحارثي: يبدأ التكبير يوم عرفه من صلاة الفجر حتى يكرر لصلاة العصر من آخر أيام التشريق.

قال الموفق^(٢): لا خلاف بين العلماء في أن التكبير مشروع في عهد النحر، واحد آخر في عهد ذب، وإنما إلى أنه من صلاة العجر يوم عرفه إلى العصر من آخر أيام التشريق، وهو قول عمر وحلي وابن عباس وابن مسعود، وإليه ذهب النووي وابن حبة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والشافعي في بعض أقواله.

وعن ابن مسعود أنه كان يكرر من عهد عرفه إلى عصر من يوم النحر، وإليه ذهب جماعة، وإنهم وابن حبة وأبو حنيفة (قوله تعالى: «وَرَبَّكَ تُكَبِّرُونَ كُنْتُمْ لَكُمْ فِي تَبَارِكٍ مَسْجُودًا»^(٣) وهي العشرة) أحسن على أنه لا يكرر قبل يوم عرفه، فلم يبق إلا يوم عرفه ويوم النحر.

(١) (٢١٤/٣).

(٢) المعنى: (١٨٧/٣).

(٣) سورة الحج الآية ٢٨.

وعن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، أن التكبير من صلاة الظهر يوم
التحر إلى الفصح من آخر أيام التشريق. وبه قال مالك والشافعي في المشهور
عنه، لأن الناس تبع للحاج، والحاج يقطعون التلبية مع أول صلاة، ويكبرون
مع الرمي، وإنما يرمون يوم التحرك، فأول صلاة بعد ذلك الظهر، وآخر صلاة
بصلوات بني نحر من اليوم الثالث من أيام التشريق.

ولنا ما روى حماد، أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم عرفة، وقبل خطبائه
فقال: «الله أكبر لله أكبر»، فالتكبير إلى العصر من آخر أيام التشريق. أخرجه
الدارقطني من طرق، ولأنه إجماع الصحابة، روي ذلك عن عمر وعلي وابن
عباس - رضي الله عنهم - بوجه صحيح عنهم، وروى بإسناده عن محمد بن
سعيد، أن عبد الله كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى العصر من يوم
التحر، فأنزل علي بعده، فكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام
التشريق، وقيل لأحمد: بأي حديث تذهب إلى التكبير من صلاة التحرك يوم
عرفة إلى آخر أيام التشريق؟ قال: لإجماع عمر وعلي وابن عباس وابن
مسعود، ولأنه تعالى قال: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ^(١)﴾ وهي أيام
التشريق. فتعين التذكر في جميعها. ولأنها أيام يؤمن فيها، فكان التكبير فيها
كيوم النحر، وهو تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا هُمْ فِي شَأْنٍ مَقْلُوبِينَ^(٢)﴾ المراد به
ذكر الله على الهدى والأصاحي.

ويستحب التكبير عند رؤية الأنعام في جميع العشر، وهذا أولى من قولهم
وتفسيره، لأنهم لم يعملوا به في كل العشر ولا في أكثره، وإن صح قولهم.
فقد أمر الله بالشكر في أيام معدودات، وهي أيام التشريق. فيعمل به أيضاً.
وأما المحرمون، فإنهم يكبرون من صلاة الظهر يوم التحرك لما ذكرنا، ولأنهم

(١) سورة البقرة، الآية ٢٠٣.

(٢) سورة الحج، الآية ٢٨.

كانوا مسئولين هل ذلك بالتلبية، وغيرهم ينشأ من يوم عرفة لعدم المانع في حلقهم مع رجوع المختص، رقولهم: «إن الناس أنهم نبع» دعوى محددة، لا دليل عليها، فلا نسمع.

ونفذ أيضاً: إما خص المحرم بالكبر من يوم تنحر فهدراً لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية، فلا يظلمها إلا عند رمي جمرة العف، وليس بعدها صلاة قبل الظهور، فيكبر حينئذ بعدها، كالصحيح، ويسوق هو والخلع في آخر مدة تفكير، انتهى.

ونك، خير إن لا يضاف بين التكبير والتلبية، فأي مانع في الجمع بينهما كقول من لم يفرق بين الحاج وغيره، وحديث جابر الذي أخرجه الدارقطني بطريق، منه: ما روي عن علي بن حسين عن جابر بن عبد الله قال: «كان رسول الله ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة، أي صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من المكتوبات» مشيراً إلى العموم للحاج وغيره.

وقال النووي في «مناسكه»^(١): يستحب للحجاج بمنى أن يكبروا عقب صلاة الظهور يوم تنحر، وما بعدها من الصلوات التي يصلونها بمنى، وأخبرها الصبح من اليوم الثالث من أيام التشريق.

وأما غير الحاج، فبهم أقوال مختلفة للعلماء، أشهرها عدم أنهم كالحجاج، والأولوى أنهم يكبرون من صلاة الصبح يوم عرفة إلى أن يصلوا العصر من آخر أيام التشريق، زاد في المسحاح: «والمسلم على هذا، فإن من حرج أي في الأعصار والأمصار تلحق الصحيح فيه على ما قاله الحاكم، وتبعه تبعه الإمام البيهقي في خلافاته، لكنه ضعفه في غيره، وبسليمه هو حجة في ذلك، ومن ثم خاره المصنف في «المجسود» وغيره، وفي الأدكار: أنه الأصح، وفي «الوصف» أنه الظاهر عند المحققين.

سمي ذلك النعسي في منحصر السنة^(١) إذا دار إلى أنه شديد الضعف، وعاربه، أحسن ربه فانه من صروج، وما هو كذلك ليس بحجته وإذا في النعسي، إلى
الهي.

قلت: والاحتياط الذي أشار إليه ابن حجر هو ما رواه الحاكم، إذا دار إلى
في الطين عن علي وعطار، أنه ينبغي إذا كان حصر في المكنونات سمى الله
لحسن الخرج، وكذا يفتى في صلاة الفجر، وقال زكريا في يوم توفيه صلاة
لعدة، وينقطع صلاة العصر آخر يوم الحرس، هذا حديث صحيح الإسناد،
ولا أعلم في رواه غيره إلى الخرج.

وقد روي في الحديث عن حمر بن عمار أنه وبخيره، فأما من فعل عمر وعلي
، ابن عباس وابن معمر، فصحيح عنهم التكبير من صلاة توفيه يوم أحد أيام
الشرب، ثم قد أثار محمد بن أبيه.

وقال الذهبي بعد حديث ابن أبي عمير: لم يحز رواة كانه ما قد عده لأن
حب الرحمن حديثه منكر، وسعيد بن قيس الترمذي، وهو صحيح، وإذا هو
مجهول، فأما من فعل عمر وعلي وابن معمر، فصحيح عنهم التكبير، ثم ذكر
الأمر المذكور، وأرداه.

وقال الترمذي: هذا تكبير ابن حمر عشرة فريضة من حمر يوم النحر
نصح لمع، قال الذهبي^(٢) هذا هو الصحيح، خلافا لابن بشير المازلي: ثم
سبعة فريضة من قبل يوم النحر لغيره^(٣).

وفي الأصل^(٤) من شرح الخرمي: صلاة خمس عشرة فريضة وثلاثة

(١) منحصر السنة: على معنى منصرف السنة (٢٨٩، ٢٩٠)

(٢) منحصر السنة: من (١٠٠، ١٠١)

(٣) من (١٠٠، ١٠١)

أولها صلاة الظهر من يوم النحر، وأخبرها صلاة الصبح من اليوم الرابع، وهو آخر أيام التشريق، شهر.

وهي «الهداية»^(١): بدأ بتكبير التشريق بعد صلاة النحر من يوم عرفة، ويختم حذيق صلاة العصر من يوم نحر عند أبي حنيفة، وقد لا يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، والمصافحة محتلفة بين الصحابة، فأخذ يقول علي أخذاً بالآخر، إذ هو الاحتاط في العبادات، وأحد يقول ابن مسعود أخذاً بالأقل، لأن الجهر بالتكبير بدعة.

قال العيني في «البيان»: لقوا به تعالى: ﴿تَذَكَّرُوا أَنْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾، والبراد منه أيام انعمت بالنحر عن أهل التكبير، فكان ينبغي أن يكون واحداً في جميع أيام النحر، إلا أن ما غلب يوم عرفة يخص بالإجماع من الصحابة، وفيما بعد الاصحى لا نحر ولا إجماع، فكان الاختصار على تكبير ابن مسعود أولى.

فردفت: لا يجمع عدم النحر في أيام التشريق، إلا نرى إلى قوله تعالى: ﴿وَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾، ثبت. لا نعلم أن البراد منه تذكر المنعوت عقيب الصلوات، من البراد منه الذكر عند رمي الجمار بتدليل سبق الآية ﴿وَمَنْ تَعَلَّى فِي فُتْنٍ﴾ الآية، لأن ذلك حكم يختص برمي الجمار انتهى.

قلت: والظاهر أن في الآية الأولى تحريفاً من الناسخ، والصواب فيها ﴿وَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾ لأنها هي المستدل للإمام، ويدل عليه أيضاً السياق، ثم قلنوى عند الحمص، والعمل في البلدان والأمصار على

(١) الهداية ١/١٨٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٣٥.

قولهما: وفي «الدر المنثور»^(١) عليه الإجماع.

والربعة في نفض، وهو أيضاً مختلف فيه، ذكر العيني في «المأثور» فيها سبعة أقوال لعلما، ويختصر عن مسائل الأئمة للاختصار، قال الموفق^(٢):
صفة التكبير: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله
أحسب، وهذا قول عمر وعمر وعمر وابن مسعود، ومنه قول الثوري وأبو حنيفة
واسحاق وابن المبارك، إلا أنه زاد: «عليه عداونا» بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ كِبَرُ
الْعَرْشِ﴾^(٣)

وقال مالك والشافعي: يقول: الله أكبر، الله أكبر ثلاثاً، لأن جابر أثنى
في أمام الشريق، فلما فرغ من صلاته قال: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر،
وهذا لا يفي به إلا نوبتاً، ولأن التكبير شعار العباد، فكان وثراً، كتكبير الصلاة
والخطبة.

ولن، حرم جابر عن النبي ﷺ، وهو مصر في كيفية التكبير، وأنه قول
المبشرين الراشدين وقول ابن مسعود - رضي الله عنهم -، وقول جابر لا يسمع
مع قول النبي ﷺ ولا يفتنهم عن قول أحد من ذكرنا، فكيف تقدم عن قول
جميعهم. ولأنه تكبير خارج الصلاة، فكان شتماً، كتكبير الأذان، وأولهم: إن
جابر لا يقول إلا نوبتاً، فاستلزموا:

أحدها: أنه قد روي خلاف قوله، فحيف يتروك ما صرح به لاجتماع
وجوده ضد؟

الثاني: إن كان نوبتاً، كان قول من خالفه نوبتاً، فكيف قدموا التسليم

(١) (١٩٥/١)

(٢) «المعاني» (٢٩٠/٣).

(٣) سورة العنكبوت: الآية ١٨٥.

على ما هو أقوى منه، مع إمامة من خالفه وفضلهم في العلم عليه، وكثيرهم؟.

الثالث: أن هذا ليس بمذهب لهم، بل قول الصحابي لا يحمل على التوقيف عندهم.

الرابع: إما يحمل على التوقيف ما خالف الأصول، وذكر الله لا يخالف الأصل. ولا سيما إذا كان وثراً انتهى.

قال النووي في «مناسكه»^(١): التكبير أن يقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويكرر هذا ما تيسر له، هكذا نص الشافعي وجمهور أصحابه قالوا: فإن زاد على هذا زيادة، ضمن أن يقول: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، إلى آخر ما ذكر من الأدعية، ثم قال: يقال جماعة من أصحابنا: لا بأس أن يقول ما اعتاده الناس: الله أكبر الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد، انتهى.

وجعل شارح «الإقناع»^(٢) هذه الثلاثة صيغة المحبوبة، قال: واستحسن في «الأم» أن يريد بعد التكبير الثالثة: الله أكبر كبيراً، فذكر الزيادات من الأدعية.

وفي «النتاية»: الأول قول الشافعي. التكبير أن يقول: الله أكبر ثلاث مرات، أو خمساً، أو سبعاً، أو تسعاً، لأن التنصيص عليه في القرآن الكبير، قال تعالى: **لَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدًى** والتكبير قوله: الله أكبر، وأما قوله: لا إله إلا الله فهل يـ. وقوله: الحمد لله تحميد، في شرط هذا، فقد زاد على الكتاب، انتهى.

(١) (ص ٣٥٥)

(٢) (٢٢٤/٢)

وقال المرحوم العلامة ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو كما في التلويح: «فه آخر
ثلاثة متواليات من غير زيادة، وإن قال بعد تكذيبهم: لا إله إلا الله، ثم
تكذيبهم مدخلا عليهما، والعصاة، وأنه الحق، فلهذا، والأول
أحسن اتباعاً لقوله: قال للموتى: فإنه من غير زيادة، فإن زاد شيئاً كان
خلاف الأولى، لأن هذا هو التلويح في الحديث، فإنه أقصر غير التكريرات
المثلاثة، لأن التلويحين، يجب التفسير، وبذلك بقية الآية، وإن زاد شيئاً،
كما هو توافق الأئمة، فقد أتى بمذوبة، وترك حذوها، وهو قوله: والأول أحسن،
لأنه انتهى في المذوبة، والثاني من مقتضى أمر غيره بالحكمة».

ويقبل ابن الأرقم حسين، ولشابي أخيه، ففداهم عن أمة واحدة ثمان مائة، وأبرأهم من أي شيء عليه من الخصال.

وأي الملائكة : يستحب الانصراف على المنطق الواردة في التكبير . وهو الله
أكرم ثلاث مرات . قال في الشرح : صعباً : عند المجلد الثلاثة : لا إله إلا الله
والله أكبر ، فحينئذ والأربع أعمره . قال في الحاشية : العبد لله . فحينئذ
حسب أن يقول : الله أكبر . لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر . وفي
الحاشية : عن ما ههنا : اللهم فاعلم أن الشاكرين . انتهى

وفي الهداية: "التكبير أن يقول مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر، لا يله إلا الله، والله أكبر، ثم يقرأ الحمد، هذا هو التكبير عن النعمان صلوات الله عليه

قال الربيعي^(١): لم نجد عائداً عن الحمل عليه المصوم، وإن كان مأثور.

18. 4. 89, 19. 4. 89, 20. 4. 89

(47) (i) **John_i is taller than the average of the people who are taller than John_i.*
(ii) **John_i is taller than the average of the people who are taller than John_j.*[illegible]

عن سر مسعود، ورواه عن أبي شيبة بسند جيد، فسره بطريقين عنه. وذكر في
 «المعجم». هذا المنور عن الحليل وإسماعيل وجبرائيل عليهم السلام، فإنه لما
 أتته ناجية، وقابلته لمدية باليمن، وجاء جبرائيل بالقدوم، وناقى في الهواء
 أنه أكبر الله أكبر، فسمعه الحليل، فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فسمعه
 الشيع، فقال: الله أكبر، ولا محمد، هكذا في «المنهاج». وذكر حيوا من ذلك
 عن السيوطي والمصنفين.

الخامسة: في التكبير المطلق في نواحي العديدين وغيرها، قال الحرابي:
 يظهرون الظاهر في نواحي العديدين، وهو في القصر أحد: لقوله تعالى: ﴿وَقَضَّيْكُمْ
 أَيْمَانَكُمْ وَرَضَّيْكُمْ﴾ الآية، قال «سوي» حدث أنه يسحب
 للناس إظهار التكبير في كل من العديدين في مساجدهم وسائرهم ومهرتهم،
 مستقيمين كانوا أو مقبحين. فظاهر الآية المذكورة، ومعنى إظهار التكبير رفع
 الصوت به، وبحسب ذلك لما قد من إظهار شعار الإسلام، وتقدير المعبر،
 وكذا أن عمر - رضي الله عنه - يكبر في ذلك يسمى، ليسمه أهل المسجد
 فيكبرون، ويكبر آخر «الأسواق» حتى ترتفع سبي تكبيراً، قال أحمد: وكان من
 عمر - رضي الله عنه - يكبر في العديدين جميعاً، ويقعياً دلاً، وأخبر
 القبط يريد تأكيد ثورود المس نية، وليس تكبير واحداً، وقد ورد واجب
 في نظر نظام الآية.

والثاني: أنه تكبر في عيد، وأما أنه بر لأرضي، ولأن الأهل عدم
 الوضوء، ولم يرد من السرى إجماع، يبقى على الأهل، والآية ليس فيها
 أمر، إنما أخبر تعالى عن إرادته، فقال: ﴿فَزِيدْكُمْ﴾ الآية.

(٦١) «المعجم» ٢٥٥: ٢٥٦.

(٦٢) كذا في الأصل، وهو بغيره، وإصواب: أنه، كذا في «المعجم».

(٦٣) سورة المائدة: ٢٥٥.

ويستحب أن يكبر في طريق العبد، ويحذر بالتكبير، أن من أمي موسى
يكنه الناس في خروجهم من دارهم أصلاً في العبد حتى يأتى الإمام
المصطفى، ويكبر الناس بتكبير الإمام في حقيقته، ويحسبون فيما سوى ذلك -
ومن من غير - رضي الله عنهما - أنه كان إذا خرج من بيته إلى العبد، كبر
حتى يأتى المصطفى، وروى ذلك عن سعد بن حبيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى،
والخلف فيه عن إبراهيم.

قال الشافعي: لا يكبر في الأضحية مطلقاً ومثله، فالتكبير عند
الصلاة... والله طلق في كل حال في الأسبق وفي كل زمان، وأما التكبير
فمستحب مطلق غير مفيد على ظاهر كلام أحمد، وهو ظاهر كلام البخاري،
وقال أبو العطاء: يكبر من أدب النفس من بينه لخطر إلى خروج الإمام
إلى الصلاة، هو إحدى الروايتين، وهو قول الشافعي، وفي الأخرى أن يراخ
الإمام من الصلاة انتهى.

وفي التنزيل: «أخضع أصحاب الشافعي في اعتقاد أحد التكبير، هذا
الذي لا يكبرون حتى يخرج الإمام، وقال البيهقي حتى يفتح الصلاة، ومن
الشافعي في القسم: حتى يصرف من الصلاة، ومثله في الأصح، ويحذر
في الطريق إجماعاً، وذلك أمر عمو - رضي الله عنهما - يرفع صوته بالتكبير من
الجيب - وروى ذلك عن علي، وأبي أمامة الشافعي - رضي الله عنهما - انتهى.

وفي «شرح الإجماع»: لا يكبر بدأ قول أحد عبد حاج من الروايات المعتبرة
من سنة عبد الغفر، وأصحها أربع أصوات في العترة والأسواق وغيرها،
واستثنى المأمي من التراتيب، والظاهر أن محله إذا حضرت مع غير معارفها
ومعروفهم، يستمر تكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة، قال الحارثي: ومنه

يعلم أنه لا يسمى التكبير عقب صلاة عبد الفطر، فما حرت به العادة من التكبير عقبها خلاف السنة انتهى.

وفي «شرح المنهاج» يثبت التكبير بعروب الشمس أي في العهد في المشرق والمغرب والمساجد والأسواق يرفع الصوت، لقوله تعالى: ﴿وَتُكْبِرُ أَقْبَمَهُ أَيَّ عَدَّةٍ لِمَصْرٍ، ﴿وَتُكْبِرُوا اللَّهَ﴾ أي عند إكمالها، وفيه به الأصح، ويسمى هذا التكبير السرميل والمطلوع لأنه لا يتشهد صلاة ولا غيرها، ويسمى الأخير عن ذكرها بخلاف لتفريقه، والأظهر إدامته حتى يحرم للإمام بصلاة العبد، إذ التكبير ذكره شعار الوقت أولى ما يستعمل به، ولا يكبر الفراج سنة الأصح، صلاة الفجر؟ لأن التلبية هي شعاره الأليق به، ولا يسن لبلة الفطر بنفس الصفوات في الأصبح إذ لم يقل، وقيل يستحب، وصححه في الأذكار، وأما غيره في الانتصار، وأنه المنقول المتصور، انتهى.

وقال المذاهب^(١) «باب خروج أهل الشمس، وتكبير في خروجه حينئذ أي بعد الشمس أي واحدة على حدة، لا جماعة، فبذلة وإن سحر، ولا يندب محل التطوع إن خرج قبله، بل يسكت حتى يطلع، وصحح خلافه أي أنه يكبر إن خرج قبله، ويندب جهرا بالتكبير بحيث يسمع نفسه ومن يليه، فوق ذلك قيل، ولا يرفع صوته حتى يغمض فأنه بدعة، وهل ينتهي التكبير لمجيء الإمام لمصل، أو نفاذه للصلاة أي دخوله فيها فأويلان، قال المذاهب: إن أراد دخوله في محل صلاته الخاص به كالمحراب، وإن لم يدخل الصلاة بالفعل، وجدا هو المصنف منقول خلافاً لنعيم، حيث قال: إلى أن يدخل الصلاة بالفعل، انتهى.

وفي «الأنوار»^(٢)، ويستحب التكبير في دعاية المصلين والجهري به، قال

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٩٩).

(٢) «الأنوار السطوة» (ص ٢٨٢).

في إحاطة العديدين، وحكمة التكبير به، يلاحظ العمل بتعظيم الجاهل، وقيل في إحاطة الصائرين، يستحب الأفراد في التكبير حالة الحشم للمصلين، وأما التكبير جمعة، وهم حالسون في المصلى، فهذا هو الذي يستحب، قال ابن زحر: ادرك الناس توقيت التكبير إلى حصة أبي عمرو نفاسي وأبي بكر من عند الرحمن، فإذا فرغت أحدهما من التكبير كبر الأخرى، فمثلاً غير ذلك، فقال: إنه حسن، ويستحب على التكبير شروع في صلاة العيد، قال في إحاطة الصائرين: اختلف في ذلك، التمسك بالمصنعي، فمثلاً بعد صلاة الصبح، وقيل: بعد طلوع الشمس، أو من الإجماع، انتهى.

وهي التهذيب: "لا يكره عند أبي حنيفة في طريق المصنعي أي في الخط، ويكره عندنا اعتباراً بالإجماع، وإنه إن اتصل في أثناء الإحرام والشروع ورد في الأصح، لأنه يوم كبر، ولا كذلك يوم الخط.

قول طبري: قوله: ولا يكره أن يجهراً، وإنه قبلنا ما جهراً، لأن التكبير حين موضوع لا خلاف في مودعه صفة الإحرام، وذكر الطحاوي أنه يكره إلى صلاة جامداً بالتكبير، ولم يذكر الخلاف، وقال أبو بكر الرازي في الشرح: يحتشم الصالحون أن يسمي على أبي حنيفة أنه يكره على الأصح دون الخط، رحمه الله، وما رواه الطبري، وفي عامة الكتب: لاختلاف في الجهرية في طريق المصلى لا في نفس التكبير.

ومعنى قوله: لا يكره أي جهراً، أنه أنه يذبح التكبير إلا انتهى إلى نفسه، وهي رواية لا يقطعها ما لم يفتح الإمام الصلاة، وقوله: اعتباراً بالأصح، أي قياساً على ما بالأصح، فإنه يكره فيه جهراً لا جلاً، وما قاله الطحاوي وسعيد بن جبير وابن أبي الدنيا وابن عبد العزير، وأما من عنده

والحكم وحماة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو نير: يسوله تعالى: ﴿وَلْيُحَذِّرُوا اللَّهَ عَنِ مَا هُمْ كَنُوزُونَ﴾ قال ابن عباس: هذا ورد في عيد العطر يدبيل عطفه على قوله: ﴿وَلْيُحَذِّرُوا اللَّهَ عَنِ مَا هُمْ كَنُوزُونَ﴾، والمراد إكمال صوم رمضان، انتهى.

وهي «النهر المختار»^(١): لا يكبر في طريقها مطلقاً، كذا قرره المصنف تبعاً «للبحر» لكن نفيه في «النهر» ورجح نفيه بالبحر، زاد في «الوهاد»: وقالوا: النهر به سنة كالأصْحَى، وهي دراية عنه، ووجهها طاهر قوله تعالى: ﴿وَلْيُحَذِّرُوا اللَّهَ عَنِ مَا هُمْ كَنُوزُونَ﴾ أن رفع الصوت بالذكر مدعة، يقتصر على مورد الشرع.

قال ابن عابد: قوله في طريقها، ليس التقيد به للاحتراز عن النبي أو المصلّي، ربما هم ليان المخالفة بين عيد العطر والأصْحَى، فإذ السنة في الأصْحَى التكبير في الطريق، كما سبأني.

وقوله: كذا قرره المصنف تبعاً للبحر، حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في «الخلاصة»: لا يكبر في العطر، وعندهما يكبر، وبخاتم. وهو إحدى الروايتين عنه، والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد العطر.

دُعَاءُ أَنْ الْخِلَافَ فِي أَصْلِ التَّكْبِيرِ لَا فِي صِفَتِهِ، وَأَنَّ الْإِضَافَةَ عَلَى عَدَمِ الْجَهْرِ بِهِ، وَرَدَّ فِي «فَتْحِ الْغَدِيرِ» بِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فِي زَمَنٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بَلْ مِنْ إِبْطَاعِهِ عَنِ وَجْهِ الْمَدْمَةِ، وَهُوَ الْجَهْرُ لِمَخَانَفَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُ تِلْكَ فِي تَقْيِيكَ﴾ يقتصر على مورد الشرع، وهو الأصْحَى، لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ إِذْ أَنْتُمْ تُقَدِّمُونَ﴾ وَرَدَّ فِي «البحر» على «الفتح» بأن صاحب «الخلاصة» أعلم منه بالخلاف، وبأن تخصص الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير مشروع.

فإن ابن عابدين: ما في «الخلاصة» يشعر به كلام «الخاتمة»، فإنه قال: يكبر يوم الأضحي، ويجهر، ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة، لكن لا شك أن المحقق ابن النعمان له علم تام بالخلاف أيضاً، كيف وفي «غاية البيان»: المراد من نفي التكبير التكبير بصيغة المجهر، ولا خلاف في جواز بصيغة الإخفاء.

فأفاد أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الإخفاء لا في أصل التكبير، وقد حكى لخلاف كذلك في «المدافع»^(١) و«السراج» و«المجمع» و«درر البحار» و«المنقذ» و«الدرر» و«الاختيار» و«المواهب» و«الإمداد» و«الإيضاح» و«النتار خاتمة» و«التجسس» و«النبين» و«محتارات النوازل» و«الكنية» و«المعراج»، وعزاء في «النهاية» إلى «المبسوط» و«نحفة الفقهاء» و«زاد الفقهاء»، فهذه مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في «الخلاصة».

بل حكى القهستاني عن الإمام روايتين: إحداهما أنه يُبْرَأ، والثانية يجهر كقولهما، قال: وهي الصحيح على ما قال الرازي، ومثله في «النهر»، وقال في «الحلية»: اختلف في عيد الفطر، فمن أبي حنيفة، وهو قول صاحبيه، واختار الطحاوي أنه يجهر، وعنه أنه يسر، انتهى.

نعلم منه أن الصواب في الاختلاف الاختلاف في الجهر لا في أصل التكبير، وسقط في ذلك لما أن ثقله المذاهب اختلفوا في ذلك، وهذا كله في الفطر.

أما الأضحي فقد علم مما سبق أن لا خلاف فيه بين الحنفية في أنه يكبر فيه في الطريق جهراً ففي «الدر المختار»^(٢): ويكبر جهراً اتفاقاً في الطريق،

(١) (١٩١/٢).

(٢) (٦٩/٣).

٢٠٥/٨٩٧ - حدثني يحيى بن ماثان، عن يحيى بن سعيد، أنه سمعه أن عمر بن الخطاب خرج ألحد من يوم النحر حين أرتفع الشار شبا. فكبر، فكبر الناس بكبره، ثم خرج الثانية من يومه ذلك بعد ارتفاع الشار، فكبر، فكبر الناس بكبره، ثم خرج الثالثة حين زاعت الشمس فكبر، وكبر الناس بكبره، حتى يتفضل التكبير ويباع

قبل. وفي المصنف، وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت، قال ابن عبد البر، قوله: وفي المصنف: قال في المصنف: وفي رواية لا يقطع ما لم يفتح (لما الصلاة) لأنه رقت التكبير، فكبر عقب الصلاة جهرا، وحزم في البدائع بالأول، وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية، وقوله: لا في البيت، أي لا يسر، ولا غير ذكر مسرور، انتهى.

وفي «البيان» عن الفقيه أبي حمزة: أن مشيخنا يرون التكبير في الأسواق في الأيام العشر - كما في «الفتاوى الظهيرية»، وفي «جامع التواريخ» قبل لأبي حنيفة. ينبغي لأهل الكوفة وغيرها أن يكبروا أدم اشتريق في الأسواق والمساجد قال: نعم، وقال الهذلي: عداي لا يسلمني أن يمتنع الله من ذلك لغة (نعتهم في الغمر) انتهى.

٢٠٥/٨٩٧ - (ماثل عن يحيى بن سعيد)، لأنصاري أنه بلغه أن عمر بن الخطاب خرج ألحد من يوم النحر، أي في العادي عشر من ذي الحجة (حين ارتفع الشار شبا) فليلا (فكبر) عمر - رضي الله عنه - (فكبر الناس بكبره) لأنه الأمير المحض، وأحرموا اتباعه في ذلك أيضا (ثم خرج الثانية من يومه فليلا) أي خرج مرة ثانية في هذا اليوم (بعد ارتفاع الشار) هكذا في النسخ المصرية، وفي الهندية: حين ارتفع لهار أي كبرا (فكبر فكبر الناس) أيضا (بكبره ثم خرج) واد في النسخ المصرية، (الثالثة)، أي مرة ثالثة في هذا اليوم (حين زاعت) برأي وغيب معصيتين (الشمس) أي زالت (فكبر، فكبر الناس بكبره، حتى يتفضل التكبير) أي يتفضل صوته به صهم، حدوث آخر (ويبلغ) اتصال

ثم طاهر أضطاض الأثر. وطاهر قدام البحر. أن جده الأوقات الثلاثة. بيان
ليوم واحد. وهو اليوم الحادى عشر، ومنه بيت ثلاثين من فروع الآثار، ومنه
معنى شيخ الشيوخ في تصنيفه^(١)، ويظهر حال اليومين الآخرين باعتبار
ذلك، ويختلف هذا كما في العشرة إذا قال: الآخر الآثار أنه - رضي الله
عنه - روى في يومين الأولين قبل الزوال، وفي الثالث بعده، فكيف المذهب
عكس، فيستحب الترمي إلى الأولين بعد الزوال روى الثالث قبله، وبعد الثاني
كلها بعد الزوال، انتهى.

وهذا الكلام لا يراهه طاهر الأثر، لا سيما قوله: ثم خرج الثاني من
يومه ذلك، فيدل على أنه خروج آخر في هذا اليوم لا في يوم آخر، ولا
مخالفة لآخر بالمذهب، بل الجمهور على أن لا يرمى في أيام التشريق الثلاثة
إلا بعد الزوال، كما سيأتي في هذا.

وقد أخرج الحديث^(٢) عن عمار - رضي الله عنه - بكسر في فتى
بعث، فسمعه أمي بمسجد، فكبرون. ويكبر أهل الأسواق حتى تخرج من
تكبيره قال الحافظ^(٣): وهذا بعد من منصرف من رواية عبيد بن عمير قال:
كان عمر - رضي الله عنه - يكبر في كتبه من كتبه أهل المسجد، ويكبر
أهل الأسواق حتى تخرج من تكبيره، ورواه أبو سعيد من روجه آخر سقط
العليل، ومن طريقه البيهقي، وقد روى في تكبير التكبير أي تضطرب وتحدك،
وهي ملاحظة في اجتماع رابع الأصوات، الذي أعلام منه أن التكبير عند
- رضي الله عنه - لم يكن متصلاً بوقت الترمي، حتى يحصل التكرار على تكرار
الأيام.

(١) ط: (٦٨/٢٠)

(٢) من كتاب التكبير أيام منى، قال عمار بن عبد الله، صحيح الحديث - (٢٠/٢)

(٣) مع ترمي: (٢٠/٢٠)

قال مالك - الأمر عندنا أن التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات، وأول ذلك تكبير الإمام بالناس معه، دبر صلاة الظهر من يوم الاثنين، وآخر ذلك تكبير الإمام والناس معه، دبر صلاة الفصح من آخر أيام التشريق.

(قال مالك. الأمر عندنا في المدينة المنورة (أذن التكبير) المفيد وقت مخصص (في أيام التشريق) يكون (دبر الصلوات) بضمين وتسكين الماء تخفيف، قال الزرقاني^(١) أي عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات، سواء صلى بجماعة أو منفردة لا أثر نافذة، كما تقدم من مسك المالكية، وتقدم بيان المذهب في ذلك (وأول ذلك) أي أول وقت هذا التكبير، وهو مبدأ خبره (تكبير الإمام والناس معه) أي بكر الإمام وبكر المعتدون أيضاً معه، وليس المعنى أن تكبيرهم يتوقف على تكبير الإمام.

قال الدردير^(٢): كبر المؤتم إن تركه إمامه، رندت له تنبيهه عليه وأو بالكلام، انتهى. وكذلك عند الحنفية، ففي الدر المختار^(٣): يأتي المؤتم به وجوباً وإن تركه إمامه لأدائه بعد الصلاة.

أمر صلاة الظهر من يوم النحر) بلا خلاف عند المالكية، وفيه خلاف أهل العلم، كما تقدم.

(وآخر ذلك) أي وقت انتهاء هذا التكبير (تكبير الإمام والناس معه دبر صلاة الفصح) على المعتد عند المالكية خلافاً لابن أبي شير الغدائل: إلى ظهر هذا اليوم (من آخر أيام التشريق) أي اليوم الرابع من يوم النحر، فيكون التكبير إثر خمس عشرة غريضة.

(١) شرح الزرقاني، (٢/٤٦٥).

(٢) «الشرح الكبير» (١/١٠٩).

(٣) (٧٦/٣).

ثم يتعمق التكبير .

ثم يركع ركعتين ، والتكبير في الركعة الأولى على الركعة الثانية ، ومن كان في جماعة أو وحده ، أو بالأفراد ، مكثها واحدا ، ومن كان في ذلك يردم الحاج ، ومكثها سري

ثم يتعمق التكبير قبل السجدة الأولى ، ومعنى ذلك أن هذه صلاة ركعتين ، لأن صلاة العصر يوم النحر أيضا صلى بالتزلف ، وصلاة الظهر في أيام التشريق لا صلى سري ، وإنما يوم النحر ، - عصر ، صلى الظهير بالتحجب ، ثم جئت أؤكد اتصاله في سريته ، من ثم ينزل بذلك ، من ثم لا يخصص ذلك بمعنى ، ولذا لا يختص به المحرم . من يأتي به المصل أيضا .

(قال مالك) : (والتكبير في أيام التشريق) نكروا . (عني للحرجاء والسماك) حرموا خلاف ما نحن عليه بالركعة ، كما تقدم في بيان التحجب . وفي "بعضاري" : (أن التكبير يتكرر أربعين مرة) ، وفي "بعضاري" : (أن التكبير مع الركعة في السجدة الأولى) ، وفي "بعضاري" : (في جماعة أو سري) ، وكذلك من صلى سري أو بالأفراد كلها ، لا يخصص في ذلك لأهل مكة (واحد) ، حرم للمسلمين ، وهو تكبير ، وهو تكبير الله ، واحد ، عدد ثلاث ، وإزالة أمر فاعلي ، مسبب السجدة .

(وإذا يأتي المسلم غير الحاج أو يفترق في ذلك) أي في التكبير (ليأتم الحاج بالساعة) ، أي يحتاج التكبير فيكون حجة (أي) وهذا دليل على أحدهم لإتمام ذلك ومن وافقه أن تكبير التشريق من ظهر النحر إلى صباح آخر أيام التشريق ، كما يفهم في كلامه ، وهو في المسألة الثالثة من المسائل المتقدمة في أول السب ، وبه حرم غير واحد من قرائح الشافعية ، والركبة ، قال القرطبي في تفسيره ، مستدلاً بحديث مالك ، وهو أحد أقوال الشافعية ، والحنيفة فيه أن

ألا في تكبير أيام التشريق.

قال مالك: الإتيان بالمعدودات

يشذذ بالحجج والعميسين يعني (ألا في تكبير أيام التشريق) لا في غيره من الأقوال والأفعال. والظاهر عندي أن الغرض منه إشارة إلى ما هو المختار عند الإمام مالك، أن التلبية تقتصر بالمنعوم

قال السوفن^(١): لا بأس أن يأتي التحلل. ومنه قال الحسن والشعبي وعطاء بن السائب والشافعي وأبو نور وابن المنذر وأصحاب الرأي، وكروه مالك.

قال أبو سري^(٢): تكبره الإجابة في غير الإحرام بالندبة، نفوذ التشديد. كره مالك أن يأتي من لا يريد الحج. وإذا عرف من يعقل والخرف بعلم الحاء الحمي وبخانة العقل، وإذا إجابة الصحابة للنبي ﷺ بالتلبية فهو من خصائصه، كذا في الموضح^(٣). وهو غير مسلم. والظاهر كما قال ابن حارون. إن الذي كرهه الإمام إنما استعمال تلبية الحج في غيره، إذا أخذها وإذا كفية الأذى، لما فيه من استعمال العبادة في غيرها، ولما مجرد قول الرجل نعم ناداه لبيك، فلا بأس، بل هو حسن أدب انتهى.

قلت. ويؤيد الجمهور ما في «محصن» في أدعية الصالح: لبيك، اللهم لبيك. أهلك وما هلك، إلى آخر الدعاء، ذكره يرمز «من النبي» والمسلمة، وأحمد أحمد، وأحمد الكبير للضرائف، ولطف أحمد بربانية أبي المرداء عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ علمه دعاء، وأمره أن يتعاهد به أهله كل يوم، قال: قل كل يوم حين تصبح: لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير من بديك»، إلى آخر الدعاء الطويل.

(قال مالك: الأيام المعدودات) الواردة في قوله عز اسمه: ﴿وَتَذْكُرُوا اللَّهَ

(١) «المعني» (١٠٨/٢).

(٢) «حاشية الدرر» (١٢/٢).

أما ...

في الآية مضمون نص مُعَقَّد في زمانه فَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ^(١) الآية في التيقن، استراد
منها زايح القطر، قال تولى في التفسير الكرماني: إن الله عز اسمه ونعالي
ذكر في ماسك الحج الأيام المعددة^(٢) عند هاجنا، وقال في سورة الحج:
فَلْيَنْتَهِزُوا لَهَا^(٣) وَأَخْذُوا أَسْمَهُ^(٤) لَهَا^(٥) مَقْلُوبَةً^(٦) مذهب الشافعي
رحمته أن: أن المعددات هي العصر الأول من ذي الحجة أي يوم النحر،
والسعديات ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وهي أيام التشريق، وإجماع على ذلك
بأن الأيام معددة جميع، فتكون الثلث ثلاثة، ثم قال هذه: وقيل لعل في يومئذ
وأجمعت الأمة على أن هذا الحكم الثاني في أيام منى، فخلصت أن الأيام
المعددات هي أيام التشريق.

وهي مفسر الحلالين^(٧) قول: وَأَيُّكُمْ مَقْلُوبَةً^(٨) أي عشر ذي الحجة،
ثم يوم عرفة، أو يوم النحر إلى آخر أيام التشريق، أقوال، فإجماع
الاجتماع، قوله: إلى آخر أيام التشريق، إجماع على أن هذه، وحذف في الأيام
المعددات، فإحدى عليه أكثر المفسرين، وهو اختيار الشافعي رضي الله عنه
عند ذي الحجة، أي.

وبال صاحب الحازن^(٩) أيام معددات يعني أيام التشريق، وهي أيام
منى ورمي الجمار، سميت معددات لعلتها، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر،
أولها اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، وهو يوم رمي راسين خمس
والخمس وعشراً ومجده، وثلاثة وهو مذهب الشافعي، انتهى

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٢

(٢) ١٩٢، ٥١

(٣) سورة الحج الآية ٢٨

(٤) ١٩٢، ٥١

وقال البيهقي في المعاني: الأيام المعدودات هي أيام التشريق، وهي أيام من ذبى الجمار، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروى عن ابن عباس: المعدودات: يوم النحر ويومان بعده. والمعدودات أيام التشريق، وعن علي رضي الله عنه: المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده. وقال عطية عن ابن عباس: المعلومات: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن كعب: هما شيء واحد، وهي أيام التشريق، انتهى.

قال شعيب^(١): اختلفوا في الأيام المعلومات والمعدودات، فالمعلومات العشر، والمعدودات أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر عند أبي حنيفة، رواه عنه الكوفي، يروى عن الحسن وقناة، وروى عن علي وابن عمر: أن المعلومات هي ثلاثة أيام: النحر، والمعدودات أيام التشريق، وعمر قول أبي يوسف، وهذا، وقال الشافعي: من الأيام المعلومات النحر، وروى عن علي وعمر: يوم النحر ويومان بعده، وهذا ماثل، قال الطحاوي: وإليه ذهب انتهى.

وقال لاوي في الإكمال^(٢): أيام من هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، والثلاثة مع يوم النحر هي الأيام المعدودات، ويوم النحر ويومان بعده هي الأيام المعلومات، انتهى.

وأب حبر يأيد تفسير المعدودات على هذا لا يوافق تفسير السجدة، الخليل، إلا أن يقال: إن أيام التشريق يدخل فيها يوم النحر أيضاً، كتب أنبه الزرقاني بعداً تحافظ، فعلى هذا يوافق هذا التفسير لقول السجدة، لكن بشكل عليه أن السجدة صرح في باب ما جاء في عياد أيام من: تحت قول مالك: وهي أيام التشريق، أنها ثلاثة بعد يوم النحر.

(١) عبد القاري (٥/٢٨٣)

(٢) (٣٦/٢٠٦)

وقال الراعي: المعدودات ثلاثة أيام بعد النحر، والمعدودات يوم النحر ويومان بعده، فعلى هذا يوم النحر يكون من المعدودات والمعدودات، انتهى.

وأما الإجماع في أحكام القرارة^(١)، يرى سببان وشجة عن كبر عن عبد الرحمن بن بصر سرغوخا: «أما منى ثلاثة أيام أمام التشريق فهي معجل هي يومين فلا إثم عليه، وانفق أهل العلم على أن فوه بيان لسراد الأذى في قوله: «أيام معدودات»، ولا خلاف بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق، وقد روي ذلك عن علي وعمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم، إلا أني روي عن أبي ثبتي عن العمياء عن زر عن علي: «رضي الله عنه - قال: المعدودات يوم النحر ويومان بعده، ادخ في أيها شئت». وقد قلنا: هذا وهم، والصحيح عن علي: «رضي الله عنه - أنه قال: ودلت في المعدودات، وظاهر الآية ينفي ذلك أيضا - لأنه تعالى قال: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وذلك لا يتعلق بالنحر، وإنما يتعلق برمي الجمار المغمورة في أيام التشريق.

وأما ما رواه أبو داود، يروي عن علي وابن عمر - رضي الله عنهم - أن المعدودات يوم النحر ويومان بعده، ادخ في أيها شئت، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: «رضي الله عنهم - أنه قال: «أشرك» والمعدودات أيام التشريق، وقد روي ابن أبي ثبتي عن الحكم عن منسجم عن ابن عباس: «المعدودات يوم النحر، وثلاثة أيام بعده أيام التشريق» والمعدودات يوم النحر وثلاثة أيام بعده التشريق. وروي عبد الله بن موسى عن حماد بن ذكوان عن معاذ عن ابن عباس قال: المعدودات أيام المنى، والمعدودات أيام النحر، فعليه: المعدودات أيام المنى لا ذلك، في أنه خطأ، ولم يقل به أحد، وهو خلاف الكتاب، قال تعالى: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» ولو في النحر حكم يتعلق بيومين دون الثلاث.

«قوله روي عن ابن عباس بإسناد صحيح: أن الله أودع العشر والمعدودات أيام التشريق، وهو قول الجمهور من المأثورين، منهم الحسن وسجاءة وعطاء، والصحاح وأخرون. وقد روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن المعلومات لعشر، والمعدودات أيام التشريق.

ونكر الله روي عن نسخة أحمد بن أبي عثمان عن سفيان الثوري قال: كتب أبو الهيثم الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعدودات، فأبى عليه أبو يوسف جواب كتابه، اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، فروي عن علي بن محمد أنها أيام السحر، وإلى ذلك ذهبه لأنه قال: «لأن ما رزقهم من بهيمة الأنثى»^(٦٨)

وروي شيخنا أبو الحسن الكرخي عن أحمد بن أبي رزيق عن محمد بن أبي حنيفة أن الله أودع العشر، وعن محمد أنها أيام السحر الثلاثة يوم الأحد واليومين بعده، قال أبو بكر محمد بن يحيى بن زبابة أحمد بن الحارث عن محمد بن زوزة بن سري عن أبي يوسف أن المعلومات أيام السحر ويومان بعده، ثم اختلف عن أبي حنيفة أن المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول ابن عباس الجمهور.

وقوله تعالى: «وَلَقَدْ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْثَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ سِحْرَانِ أَيَّامٍ سَحَرٍ لَا حِسَابَ لَن سَرِدَ لَنَا رَزَقُهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْثَى كَقَوْلِهِ: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كَقَوْلِهِ»^(٦٩) وسألني لما هناك، ويصعب احتمال أن يريد بها أيام السحر، لأن فيها يوم السحر، وفيه الذبح، ويكون تكرار السحر عليه أياماً متتالية

(٦٨) سورة الجمع الآية ٦٥

(٦٩) سورة الشرح الآية ٦٥

٦٩٠ باب صلاة المعرس والمسحوق

واحد عشر غرة المعزفي فقال: إنه قيل: لو كانت المعنونات فحسب لكان
 المعمر في حبيبا، فلما لم يحضر المعمر في حبيبا قيل: لا تكون معنونات،
 فقال: نعم، فقال: إنه عز وجل: **وَأَسْبَغَ سُوءُ الْيَوْمِ بِأَفْئُتِهِمْ كَبُولًا**^(١) وعمل الفخر بهن ذراعا
 وليس المعمر في حبيبا، وإنما هو في واحدة، أفبطل أو يكون شعر فيهن
 نداه، فلما قال الله عز وجل: انتهى.

٦٩٠ صلاة المعرس والمسحوق

المعمر: هو المقيم وفتح العين والراء المستندة موضع الثوب، قال أبو
 زرارة: عازي القوم بالمعزف، إذا نزل به أي وقت كان من قبل أو بعده، وقال
 النخعي والأصمعي: المعزف الثوب غير الثوب، والبراء هاهنا معزف: الشيء شدة،
 وهو عنى شدة اميل من شدة على طريق مكة، وهو أسفل من ذي الحليفة
 وأقرب إلى المدينة، كما في النسخ.

قال البخاري^(٢): المعرس هو الموضع الذي في المدينة، وهو المعرس
 موضع البراء، فسمي ذلك الموضع المعرس: لأن الشيء يبرأ منه، انتهى.
 قلت: سألني تحت الحديث الثاني في الباب ما هذا الموضع.

المسحوق: هو الموضع الذي فتح الحاء والصاد المهملة، وهو ما بين
 المعنونات، وكان يسمى من مكة ومنى، سمي به لا بفتح المعنونات فيه بحمل
 التلويح، فإنه موضع ميثيق، قال صاحب "المطالع" هو أقرب إلى منى، قال:
 وهو الأبطح والمجاهد وحيد، هي كنانة، والمسحوق أيضا موضع الجمار من
 منى، وذلك لغير هو اسراد المسحوق ههنا.

(١) سورة الحديد: الآية ٢٢.

(٢) مشرق: ٢١، ٢٢.

قال النووي في تهذيبه^(١): قول صاحب «المطالع»: إنه أقرب إلى منى
ليس بصحيح. وقال أصحابنا في كتب المذهب: حد المحصب ما بين الجبلين
إلى الشؤبر، وليست المسيرة منه، انتهى.

وفي «شرح اللباب»^(٢): المحصب وهو الأبطح، ويسمى المحصباء
والنضحاء والخيف، قيل: هو إني منى أقرب، وليس بصحيح، والمعتمد أنه
عناء مكة، وحده على الصحيح ما بين الجبل الذي عند مشايير مكة والجبل
الذي يدعى مصداً إلى جهة الأعلى في الثلث الأخير، وأنت داهب إلى منى
مرتجماً عن بطن الوادي، وليس المسيرة من المحصب، انتهى.

وبذلك حذو النووي في «مناصكه»، وقيل ابن عبد البر رتبته افتراضي
عياض: اسم لمكان منسج بين مكة ومنى، وهو إني منى أقرب، ويقال له:
الخيف وحيف بني كنانة وإلى منى بضاف، ودليله قول الشافعي - رضي الله
عنه - وهو عالم بمكة وأحجارها^(٣) رمى وأفقارها:

بأراكاً قد بالمحصب من منى وأهتف بشاغل خيفها وإننا هض
قال الأسي^(٤): وإنما يتم الاحتجاج بالبيت إذ جعل من منى في موضع
افصحة للمحصب، وأما إذا علق براكب، فلا تكون حجة، ونظير البيت قول
عمر بن أبي ربيعة:

مطورت ربيها بالمحصب من منى وفي نظير لولا التخرج عادم^(٥)
وأبين منما قول مجنون بني عامر:
وداع دعا إذ نحن بالخيف من منى فطليح نوحه ب الشؤاد وما بدري

(١) (١٢٨/٢/٩).

(٢) (١٣٥).

(٣) هكذا في الأصل وفي «الاستدراك» (١٣٠/١٣٨) وأحجارها.

(٤) إكمال إكمال المصنف (٣/٣١٨).

(٥) وفي «الاستدراك»، ربي لغز لولا التخرج عادم...

بالمطعم التي يذبح الحليفة إذا رجع من مكة، برواية موسى بن عصفه عن رافع أن
ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «الحج من مكة، وقبيلته، وكان إذا صعد على الحج
والنحر، أتى بالمطعم، التي يذبح الحليفة التي كان النبي صلى الله عليه وآله يذبح بها».

وأخرج^(١) أيضا في مسند نزل النبي صلى الله عليه وآله الشريف بن أبي ربيعة
موسى بن عصفه عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أتى وهو أحمر من بني
الحليفة بطنى الوادي، قيل له: أنت مطعم، فذكره. وقد أتى بنا سالم بن موسى
بالتسخ الذي كان عبد الله يبيع شجرى معمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو أفضل من
المسجد الذي سطر الوادي، به وبين الطريق وسط من ذلك.

وأخرج مسلم^(٢) برواية الليث عن رافع قال: كان ابن عمر يرضي به
عنه - يبيع بالمطعم، التي يذبح الحليفة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذبح بها،
ويصلى بها، برواية موسى بن عصفه عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
في مكة يذبح الحليفة، فقيل له: أنت مطعم، فذكره، به أيضا أبو النبي صلى الله عليه وآله
أبي وهو في مسنده عن أبي الحليفة عن سطر الوادي، فقيل: أنت مطعم،
فذكره، قال موسى: وقد أتى بنا سالم بالتسخ من المسجد الذي قد عبد الله
يبيع به، يذبح معمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وهو أفضل من المسجد الذي حضر
لواذي، به وبين القبلتين وسط من ذلك.

قلت: وفي حديث المساجد الطويل عند البخاري^(٣) وقال إذا رجع من
مكة، وكان في تلك الطريق أو حج أو عمرة سط من بني واد، فإذا ظهر من
سطر واد أتى بالمطعم، التي على شفير الوادي الطويل، فذكره، ثم حتى

(١) ج ٢ - كتاب الحج، رقم المسند ١١٦٦.

(٢) المسند الصحيح - شرح شعورى ١١٤/٨، ١١٥.

(٣) أسراج البخاري ١١٨٤ - مسند صحيح البخاري ١٤٩٧.

قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون

صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون

وحكى النووي^(١) عن غيره من علماء الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون

قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون

وقال أيضا رحمه الله تعالى في حقه ما لا يخفى أن سبب إسناده صحيح في قوله

قال مالك بن أنس رضي الله عنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا أيها الناس اذكروا الله في صلاتهم وهم يرجعون

(١) صحيح مسند الإمام أحمد (٩: ١١٥).

(٢) صحيح مسند الإمام أحمد (٩: ١١٥).

لَأَنَّهُ يَلْفَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَسَ بِهِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَتَاخَ

٢٠٧/٨٩٩ - وَحُفْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.....

الباجي: وليس كما يصلي فيه حدٌ يعني في الكثرة والقلة، وأقل ذلك ما شرع من النافلة وهو ركعتان، فهذا حدٌ في القلة، وأما الكثرة فلا حد لها، انتهى.

قال القاضي: والتزود بالطهارة بذي الحليفة في رجوع الحاج ليرى من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بآثار النبي ﷺ، ولأنها بطحاء مباركة، واستحب مالك التزود به والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي، وإن كان في غير وقت صلاة، مكث حتى يدخل وقت الصلاة، قال: وقيل: إنما نزل به ﷺ، لئلا يفجأ الناس أهاليهم ليلاً، كما نهى عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، قاله النووي^(١). وفي «شرح الباب»^(٢): إذا توجه إلى الزيارة أكثر في المسير من الصلاة والسلام، ويتبع ما في طريقه من المساجد المنسوبة إليه ﷺ، وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بما لديه، كما يتنا في «الدرة المضيئة»، انتهى.

(لأنه يلفني) وتقدم قريباً وصلته (أن رسول الله ﷺ عَزَسَ بِهِ) بتشديد الزاء أي نزل به ليشرح وصلي، كما مر قريباً (وَلَوْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) - رضي الله عنه - (أَتَاخَ بِهِ) أي تبرك وأحلته تأسيماً به ﷺ، وكان شديد التأسي برسول الله ﷺ.

٢٠٧/٨٩٩ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - إذا رجع من منى بعد رمي الجمرات (كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء) وبه جمع جمعة، ويذكر ذلك من النبي ﷺ كذا رواه البخاري^(٣) برواية عبيد الله

(١) انظر: شرح صحيح مسلم، للنووي (١١/٩/٥).

(٢) (ص ٢٨٤).

(٣) (١٧٦٨) وضع البخاري (٣/٥٩٢).

بالمحصب، أنه بذلوا نكته من النبي فيظنه بالبيت.

عن نافع بالمحصب، وفي مسلم برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر ذهبوا ليركعوا لأبصر - وفيه بركة حويرية من نافع - أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يرى المحصب منه، وكان يعني الظهر يوم النحر بالحصب، قال نافع: قد حسب رسول الله ﷺ والخدام بعد.

ثم يدخل مكة من الليل فيقف - بالب - أطراف النواحي اتساعاً فعبه ﷺ، وفي البخاري^(١) عن أنس: «أنه أتني صلاة من الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورفد رقة بالمحصب ثم رغب إلي استعطافاً»، وفي السجلى عن الموطأ: قال في نهديته: رسول بالمحصب ساعة، وفي فتح القدير^(٢): ويسجد في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويجمع هذه، ثم يدخل مكة انتهى.

فظهر أنه أن سجد ساعة بعد صلاة أهل مكة، والكمال ما ذكره الكماز، ويدل تكونه سنة ما أخرجه النسائي في الصلاة، قال: قلت يا رسول الله! أين سجد عبدك نحر حجه؟ فقال: «أين تركت أعضاك سجداً؟» ثم قال: «نحي باركوك عداً يخيف من ضامة، حيث نفاسو عسي الكعب، يعني المحصب، فعلم أن المحصب كان منه بركة عظيمة لا تتفادى، وروى الطبراني في الأوسط عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: من السنة ركعتي الأطلح في ليلة يوم النحر، وأمر الناس بذلك انتهى.

والشيعين^(٣) عن أبي هريرة قال: قال يا رسول الله ﷺ - ونحن بمنى -

(١) (١٧٦٥).

(٢) فتح القدير (٢/٤٩٩).

(٣) أي في البخاري (١/٥٩٠)، ومسلم (١/٣١٤) في الصلاة.

تحتن نازلون غداً بحيف بني كنانة. يعني بذلك المحصب، ثم قال في
 الحلبي: وفي البخاري^(١) عن ابن عباس: نزول الأبطح ليس من النساء،
 في شيء، إنما هو منزل ينزل به النبي ﷺ، وبه أئمة الشافعي، وروى ابن أبي شيبة
 عن ابن عباس: أنه كان لا ينزل الأبطح، وقال: إنما جعل النبي ﷺ لأنه
 انتظر عائشة وروى الشيخان وأبو داود والترمذي عن عائشة: إنما نزل
 النبي ﷺ لأنه أصبح لخروجه، وليس بسنة، فمن شاء نزل، ومن شاء لم
 ينزل، وروى مسلم وأبو داود عن سليمان بن يسار قال أبو داود: لم يأمري أن
 أنزله، ولكن ضربت قبة. فنزل به يعني الأبطح، ولابن أبي شيبة: أن عطاء
 وضارماً ومجاهداً كانوا لا يحصبون، انتهى.

وقال الترمذي في شرح مسلم^(٢): مذهب الشافعي ومالك والجمهور
 استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والمختلفاء تراشدون وغيرهم، وأجمعوا على أن
 من نزله لا شيء عليه، انتهى.

وقال أيضاً في مسنده^(٣): هذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله ﷺ
 وليس هو من مسائل الصحاح، وسنة، وهذا معنى ما صح عن ابن عباس
 - رضي الله عنهما - أنه ليس بسنة.

قال ابن حجر: ظاهر كلامه ككلام «الروضة» و«المجموع» وغيره. من
 كتب الأصحاب أن المتعجل ثاني أيام التشريق لا يسن له نزوله، واستظهره
 الزركشي، لكن أبدي غيره احتمالاً أنه يسن، وإن كلامهم حرى على الغالب،
 انتهى.

(١) (١٧٧٦)

(٢) (٥٩/٩/٥).

(٣) (٢٧٤) امر.

وقال المؤلف^(١): قال بعض أصحابنا: يستحب لمن نذر أن يأتي المحصب، فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم يضطجع يسيراً، ثم يدخل مكة، وكان ابن عمر يرى المحصب سنة، وكان كثير الاتباع، وكان طارس يحصب في شعب الجود، وكان سعيد بن جبير يفعله ثم تركه، وكان ابن عباس وعائشة لا يريان ذلك سنة، ومن استحب ذلك فلاتباع رسول الله ﷺ، فإنه كان يتركه، ولا خلاف أنه ليس بواجب، ولا نهي، على تركه، انتهى. ولم يذكره صاحب الروض المربع.

وقال ابن القيم^(٢): قد اختلف السلف في التحصيب، هل هو سنة، أو ترك اتفاقي؟ على القولين، انتهى، وقال الأبي^(٣): اختلف السلف في النزول به ليلة النحر وصلاة الظهر والعصر والعشاءتين، ويخرج منه ليلاً إلى مكة، رأى ذلك مالك والشافعي اقتداءً بفعله، ولم يره بعضهم، وقال: إنما نزل به ﷺ؛ لأنه أسمع لخروجه إلى المدينة. وفي المدونة^(٤): استحب مالك لمن يقتدى به أن لا يدع النزول بالأبطح، ووسع لمن لا يقتدى به تركه، كان يقتدى بذلك سراً. وفي العلامية يقتدى بالنزول به لجميع الناس، وروى ابن حبيب: لا يحصب المتمتع ولمن صلى الظهر والعصر بالمحصب أن يدخل مكة قبل أن يصلي، انتهى.

وقال الدودير^(٥): رخص ترك التحصيب لغير مقتدى به، وأما المقتدى به فلا يرخص له في تركه، إلا أن وافق نذره يوم الجمعة، فليدخل مكة ليصلي

(١) المعنى (٢/٣٣٥).

(٢) زاد المعاد (٢/١٧٠).

(٣) إكمال إكمال العلم (٣/٣٢٨).

(٤) (١/٣٩٤).

(٥) الشرح الكبير (٢/٥٠).

الجمعة بأهلها، قال المدسوقي: قوله: رخص هذه الرخصة بمعنى خلاف الأولى؛ لأنه يستحب للمحتاج إذا لم يتعجلوا. أنهم إذا رموا ثالث يوم بعد الزوال أن يتصرفوا لمكة، فإذا وصلوا المحصب تدب لهم النزول فيه، ويصلون به الظهر إلى العشاء، وقوله: فلا يرخص له أي لأجل إحياء السنة، والترك له مكروه، وإما لغيره فهو خلاف الأولى، ومحل ذلك إذا لم يكن متعجلاً، أو يوافق نومه يوم الجمعة، وإلا فلا كراهة في تركه، انتهى.

قال النجاشي^(١): ولا خلاف في أنه غير واجب، وإنما الخلاف في الاستحباب، وروى ابن وهب عن مالك أن ذلك حسن للرجال والنساء، وقد قال مالك: استحب للأئمة ولم يقتل به أن لا يجاوزوه حتى ينزلوا به، فإن ذلك في حقهم؛ لأن هذا أمر قد بعث النبي ﷺ والخلفاء فتعين على الأئمة ومن يقتل به من أهل العلم إحياء سنته والمقام بها، فلا يترك هذا القصر حيلة، ويكون للنزول بهذا الموضع حكم النزول بسائر المواضع، لأفضلية للنزول به، بل لا يجوز النزول به عن وجه القربة، وهذا لمن لم يتعجل.

أما من تعجل في يومين، فلا أعلم التحصيب له، روى ابن حبيب عن مالك، وروى ابن أبي قتب عن ابن شهاب: لا حصبة لمن تسجل، ووجه ذلك أن هذا لمن استوفى العبادة، وأتى بها على أكمل مرتبتها، فأما من اقتصر عن الجائز منها دون الفضيلة، وتعجل بترك التبيت بمعنى رمي الجمار الذي هو أكد من التحصيب، فمن حكمه أن لا يشترط على التحصيب الذي لا يقوى قوة الشاخير، وكذلك إذا وافق يوم الجمعة يوم الغرة، انتهى.

وقال الدردير^(٢): نيب تحصيب الرابع من منى لمكة، يصني به أربع

(١) المصنف: (١٤/٣).

(٢) الشرح الكبير: (٥٢/٧).

صلواته، الظهر والعشاء وما بينهما، قال الدسوقي: سواء كان آفاقياً أو مكياً أو مقيماً مكة، ويقتصر الحكمي فيه؛ لأنه من تمام النسك فأولى غيره، وهذا إذا كان غير متحج، ولم يكن رجوعه يوم الجمعة، وإلا فلا يندب التحصيب، ومحل ندب صلاة الظهر به إذا وصله قبل صبح وقتها، انتهى.

وفي «الهداية»^(١): كان نزونه ﷺ فصلاً، وهو الأصح حتى يكون النزول به سنة، على ما روي أنه ﷺ قال لأصحابه: «إيا نازنون غداً عند خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه»، يشير إلى عهدهم على هجران بني هاشم، فبرقاً أنه نزل إراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به، فصار سنة كالرمز في الطواف، انتهى.

قال العيني في «النباية»: قوله: وهو الأصح، احتراز عما قاله بعض أصحابنا: إنه ليس بسنة، لحديث ابن عباس، وعن هذا قال الشافعي: التحصيب مستحب، وليس بسنة، وبه قال مالك، ذهب المصنف وآخرون أنه سنة؛ لأنه عليه السلام نزل به فصلاً إراءة للمشركين، ومعنى ليس التحصيب بمني: ليس بشك معروف، انتهى مختصراً.

وهي «شرح الثالب»^(٢) بعد ما ذكر الأفضل أن يصني به الظهر إلى العشاء: هذا صريح في أنه ينعز من منى قبل أداء صلاة الظهر، وبه صرح بعض الشافعية أيضاً، لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً، انتهى.

ولا يشكل هنا على المالكية إذ صرح الدردير بندب الرمي فيما بعد اليوم الأول إثر الزوال قبل الظهر.

(١) (١/٢٥٣) ط - الهند.

(٢) (ص ١٣٥).

رواه الترمذي في المعجم (١) له نسخة واحدة وتضمنت من أحسن ما قيل في الحج
عنه، ويحفظ من أخباره ما لا يحصى، وأما ما لا يحصى من أخباره، وهو
ابن عباس قال: أقيم من حصى النخس لآحاد بنيك مائة مائة إلا العنصر من أحسن
مما يشهد به رواد ابن عباس، وروى الأثرم عن ابن عباس قال: لا يبرئ أحد من
الحج إلا بغيره، وكان يسمي رجلاً لا يدعوني أحدًا بغيره، والعبادة
ولأنه يبرئ نفسه منك، وقال: «أحدوا علي ما منكم».

فإن نزلت عليك شيء، فليكن أحدًا لا شيء عليه، وقد أنشأه، وهو قول
أصحاب الرأي، لأن المخرج لم يرد فيه شيء، وعنه: يطعم شيئًا، ويحفظه، ثم
قال: قد قال بعضهم: ليس عليه، وقال إبراهيم: عليه دم، ويحفظه، ثم قال:
دم سره، ثم شهد مرة، ثم قلت: ليس إلا أن يطعم شيئًا، قال: نعم، يطعم
شيئًا، ثم أنكر نحوه، فعلى هذا شيء ليس، يصدق به أخيراً، ولا فرق بين
وأكثر، ولا تنفس فيه، وعنه: في الثلاثين من الثلاثين دم لقول ابن عباس: من ترك
من نسكه شيء أو صعبه، فليهرق دماً.

وبعد من الثلاثين: ثلاث روايات منها هي «الشرح الكبير» (٢) إحداهن هي
أن واحدة مائة، والثانية درهم، والثالثة نصف درهم، قال المصنف (٣) وهذا لا
يغيره، بل لا نعلم في ترك شيء من العبادات ما هذا، ولا نصف درهم،
فليجده غير من نكحته ولا وجه له، انتهى.

وفي «الروص المربع» (٤) بيت من ثلاث أبيات أنه لم يتعجل، وأنشأه
بن نعل، فإن لم يكف فعضه دم؛ لأنه ترك منك واجداً ولا عيب غير

(١) المعجم (١٧٠١) ج ١ (٢٨٠: ٢٨١).

(٢) المعجم (٢٨٠: ٢٨١).

(٣) (٢٨٠: ٢٨١).

مقعداً ورجاءً، شهي. وكذا عند سماعه بيل المعارب، في الواجبات المبرية
بشي لياحي أيام التطريق، قال القسطلاني^(١) وجوب المبرية لوالي المشركين
حتى مدعي الشافعية، وقال به من الحنابلة هذا، أبو عابدين، والحنابلة
وفي قول الشافعي، ورواية لأحمد، قال لمرادوي. هو الصحيح من المذهب،
وقطع به إس أبي موسى في الأربعة والفناني في الخلاف، وإس عجل في
الفتاوى، وأبو الخطاب في النهاية، وهو مذهب الحنابلة أنه سنة، انتهى.

وقال أيضاً قال لمرادوي من الحنابلة في تنقيحها: في ترك مبر ليلة
نعم، وفي شرح الطحاوي. فيه ما في حق شعرة وهو حد من مقام، قال يعقوب
يحدث الروايات لأنها ليست نسكاً بغيرها، بخلاف التبرية بمرادوي، قاله
نقضي وغيره، وقال لا تختلف الرواية أنه لا يجب دم، انتهى.

وقال النووي في منهاج^(٢)، ينبغي أن يست يسي في ثابيتها. وهل هذا
الاست واجب أم سنة؟ له قولان لمرادوي. - حقه أنه - أظهرهما: أنه واجب،
والثاني: سنة، لأن تركه جبر بدم، فإن قلنا: التبرية واجب، فالدم واجب،
وإن قلنا: سنة، فالدم سنة، وفي قدر الواجب من هذا التبرية قولان، أحدهما
معظم الليل، والثاني: المعبر أو يكون حاضراً بعد عند طنوج المعبر، وهو ترك
المسبب في المبرية التبرية جبر بدم واحد، وإن ترك ليلة، فلا يصح أنه
يجزئ بعد من طعام، وكذا في غيره، وقال ثلاث دم، انتهى.

قال بدر^(٣)، عاد وجزا بعد الإفاضة يوم النحر للمبت يسي.
والأفضل الخروج ولو يوم حسنة، ولا يسي الممسحة بمكة فوق حرة العفة

(١) حاشية القسطلاني (١٥٩، ١٦٠)

(٢) ص ٣٧.

(٣) شرح كبرى (٦١، ٦٢)

«يَبَاقُ لِمَنْ لَا أَدْرِي بِهَا حَيْثُ مَكَدُهُ، فَلَا يَحْزَنُ؛ لِأَنَّهُ يَسِرُ مِنْهَا، وَالْإِبْرَاقُ
الْمَعْبُودُ بِهِ، جُلِّيُّ لَيْفَةٍ وَأَكْثَرُ، قَدِيمٌ، وَإِنْ كَدَّ تَرَكَّ لِحُضُورِهِ»

قَالَ الْمَدِينِيُّ: قَوْلُهُ: «الْأَفْهَمُ» الْمَعْنَى: أَنْ يَرْجُوَ أَنْ يَلْتَمِسَ
«حَيْثُ» وَالْمَعْنَى: لَمْ يَرْجُوَ مَذَاقَهُ. قَوْلُهُ: «يَبَاقُ لِمَنْ» لِأَنَّ الْعَلْفَةَ حَذُّ مَنِ
مِنْ حَيْثُ مَكَدُهُ، يَتَمَسَّكُ بِهَا بِحُزْنٍ، قَوْلُهُ: «إِنْ تَرَكَّ حُلِّيَّ لَيْفَةٍ قَدِيمٍ أَوْ لَا
نَتَقَبَّاهُ، وَالْمَعْنَى: تَرَكَّ سَبْرَ الْعَلْفَةِ جُلِّيَّ لَيْفَةٍ مِنَ الْإِبْرَاقِ ثَلَاثًا، أَوْ ذَاكَ الْمَعْبُودُ
حُلِّيَّ لَيْفَةٍ مِنَ الْإِبْرَاقِ» قَوْلُهُ: «فَأَكْثَرُ» أَيْ: أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا تَرَكَّ لِحُضُورِهِ
لَيْفَةٍ كَأَمْرِهِ أَوْ ثَلَاثَاتٍ لَيْفَةٍ، ثَلَاثًا وَحَدًّا وَلَا يَتَمَسَّكُ، وَقَوْلُهُ: «لَعَبْدِي» أَيْ:
كَخُوفِ عِلْمِي بِمَذَاقِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَقَبَّضُ بِمَذَاقِهِ حَتَّى يَرَاهُ عَنْهُ مِنْ مَنَافِعِ
يَسِرُ مِنْهُ مِنْ مَنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ، فَإِنَّ عَالِمَهُ حَذُّهُ، وَتَمَسَّكُ حَتَّى يَحْكُمَ الْفَرْعُ
وَالْمَعْنَى: فِي مَجَلِّهِ

قَالَ كُتَّابِي^(١): قَالَ أَيْضًا: حَتَّى يَحْكُمَ عَنْ مَذَاقِهِ وَأَيْضًا: حَتَّى يَسِرَ
الْمَذَاقُ مِنْهُ، أَيْ: أَنْ يَحْكُمَ بِمَذَاقِهِ كَثِيرًا لَيْفَةٍ، ثُمَّ أَيْضًا: أَيْ: أَنْ يَحْكُمَ بِهَا حَتَّى يَصْبَحَ،
فَلَا يَسِرُ، حَتَّى يَسِرَ بِهَا فَامْلِكْ، فَعَلَيْهِ ذَلِكَ، وَرَوَى أَيْضًا: أَنْ يَحْكُمَ بِهَا مِنْ يَدِهِ،
لَيْفَةٍ أَوْ حُلِّيَّ لَيْفَةٍ وَرَاءَ الْعَلْفَةِ، فَكَيْفَ حَذُّهُ، وَأَنْ يَحْكُمَ بِهَا مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَسِرُ،
عَالِمَهُ، وَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ: أَنْ يَتَمَسَّكُ بِهَا حَتَّى يَحْكُمَ بِهَا مِنْ يَدِهِ، وَأَيْضًا: حَتَّى يَحْكُمَ
فِي الْمَذَاقِ بِمَذَاقِهِ لَحْلُ الْحَلَاةِ، وَفَعَلًا بِذَلِكَ عَنْ أَنَّهُ سَامِعٌ بِهِ، وَإِلَّا تَعَدَّ يَحْزَنُ
بِهِ أَيْ: ذَلِكَ وَالْمَعْنَى: أَنْ يَحْكُمَ بِهَا مِنْ يَدِهِ، وَقَدْ تَرَكَّ ذَلِكَ بِمَنْ، لِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِهَا، ثُمَّ
يَصْبَحُ عَنْهُ، وَهِيَ أَيْضًا مِنْ يَدِهِ وَالْمَعْنَى: وَفَعَلًا بِذَلِكَ عَنْ أَنَّهُ سَامِعٌ بِهِ، وَإِلَّا تَعَدَّ يَحْزَنُ

رَجُلٌ مَذَاقٌ مِنْ يَدِهِ وَرَاءَ الْعَلْفَةِ لَيْفَةٍ مِنْ يَدِهِ، فَكَيْفَ حَذُّهُ، وَأَيْضًا: حَتَّى يَحْكُمَ
فِي الْمَذَاقِ بِهَا مِنْ يَدِهِ، وَفَعَلًا بِذَلِكَ عَنْ أَنَّهُ سَامِعٌ بِهِ، وَإِلَّا تَعَدَّ يَحْزَنُ

إلى الحرم، وكذلك روي في «المبسوط» عن مالك في من زار البيت فمروى
بمكة، وبات بها، عليه هدى يحرق من الحل إلى الحرم، فأوجب، ذلك، مع
الصمود، انتهى.

فإن القسطلاني^(١) ما حكى أنها في غير أحد الحكم وابن حبيب
خلاف ما في «المصنوعة»، والمشهور لزوم الدم إذا سب بغير من حل ليله،
منهم. وفي شرح «اللباب»^(٢) ولا يثبت دمك ولا في الطريق، لأن البيوت
بعض نياتها عند غدا، ولو يات أكثر لينا في صور من، كره تزيتها، ولا يلزمه
شيء من ذلك، انتهى.

وفد عرفت فيما سبق أن العصابة إحدى روايتي أحمد وأحمد فونى
الشافعي، وروي ذلك عن الحسين، وقال رحمه^(٣) بعد أثر الباب وبهذا تأخذ
لا يبيح لأحد من النجاس أن يبيت إلا متى لبالي النجس، فلا فعل فهو مكروه،
لا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة وأما من شهدنا، انتهى.

وفي «الجدارة»^(٤) يكره أن يبيت منى لمنى الحرم، لأنه يحظر ذات منى،
ومعنى - رضي الله عنه - كان يؤمن على ترك الإقامة بها، ولو ذات منى غيرها
مستعداً لا يلزمه شيء عندنا، خلافاً للشافعي رحمه الله لأنه وجب ليسهل عليه
الرمي في أيامه، فلم يكن من أفعال النجس، فركه لا يوجب دماً.

فإن من الإقامة^(٥)، فلو: لأنه رجب أي لست إذا هو سنة عندنا، يلزم

(١) «المبسوط» (٣/٢٠٢).

(٢) «اللباب» (٢/٢٦٦).

(٣) «الفتاوى» (١/٢١٣).

(٤) «الجدارة» (١/٢١٤).

(٥) «الفتاوى» (٢/٢٩٢).

ببركة الإساءة حتى ما يقوده فقط التكافؤ، حيث استندوا باستثناء العباس عن
 أهل مكة، قالوا: وإما كان واحداً، أما ونحن في نزلها لأهل المدينة، فعلم
 أنه سب، وتعد صاحب الشهادة.

واستدل به أبو الحواري بن شامي على الجواب، وقال: لو أنه واجب
 لنا احتجاج إلى دينه، وليس بشيء، إذ معالجة السنة عندهم كان معاملة حياء،
 حصص من إنا نصم إليها الامتداد عن جميع الناس مع الرسول، سواء المؤمن
 وسلام، فاستندوا لاستباط الإساءة، فكانت بسبب عدم واقعة عليه السلام مع
 مراعاة، منه أنقطع عنه حتى عدم الموافقة، بل هو حياء له فيه من إظهار
 المعاملة المستقيمة تسمية الأدب، انتهى.

وفي الصحيحين^(١) لا بأس حرم، بل لم — أي في معنى حسن الله أسماء، ولا
 شيء، عنه إلا الرعاء، وأهل مكة العباس، فلا تكره لهم العيب أي غير شيء،
 بل للرعاء، أي من سوا حواء، أي من سوا حواء، أهل المسألة سابقاً، منهم من أحل
 الشقاق، ومات على الصلاة والسلام حتى، ولم يأمر بالنسب، فأنسبت به
 معاً، وليس موصفاً، لأن عدلهم امره^(٢) فقط.

فإن قيل: إنهم للرعاء، وترجيده لهم، وإدخالهم للعبس ذليل حتى أن غيرهم
 مخالفتهم لا تعدى، لا، وإنما يكون هذا، لأنه قدوة منه^(٣) هو مائة، والرمي،
 وكان يكون هؤلاء سبيل من سب من العرب، وقد إذا لم يصدق منه امر،
 دبر، أي أن هؤلاء ما من لهم، ولا من سبهم ما من أبا لك، ولا منهم، منهم
 عنى للاحقة، وربما عن سببه رضي الله عنه، ولا يمثل أحد من ذوات العنزة
 أيام من، وسبغ هذا عنه، رضي الله عنه، وعن ابن عباس مثل هذا، وعن ابن
 عمر، رضي الله عنهم، أنه كره أن يسمي بغير من سب مني، ولم يجعل واحد
 منهم في ذلك لغة أصلاً.

(١) الصحيحين (١٩٤/٥ - ١٩٥)

ومن طريق معبد من منصور بسند أبي ابن عبيد، لا بأس لمن كان له مناع بمكة، أن يبيت بها بياض منى، ومن طريق أبو أبي شيبة بسند أبي ابن عبيد قال: إذا ربيت دنت حيث شئت، وسندك إلى عطاء قال: لا بأس أن يبيت بمكة بياض منى في ضيعه، وعن سجاد لا بأس أن يكون أول الليل بمكة وأخره منى، أو أول الليل منى وأخره بمكة، وروينا من طريق ابن أبي عمير بسند أبي عطاء أنه قال خول: من مات بياض منى مكة تصدق بدارهم أو معنوه، يطريق آخر يتصدق بدارهم فإنه يبيت منى، وعن أبي هبم إذا مات دون العتبة "مرفي" دماً.

وعن أبو حنيفة: مثل قولنا: وقال سفيان: يطعم ثماناً وقال مالك: من مات ليلة غير منى أو أكثر ليلته، فعليه دم، فإذا مات الأهل سر ليلته، فلا شيء عليه، وقال الشافعي: من مات ليلة فيسقي بدم، فإن مات ليلتين فليدان، فإن مات ثلاثاً فثلاث، وروي عنه في ليلة ثلاث دم، وفي أربعين ثلثاً دم، وفي ثلاث ليلال دم، قال أبو محمد هذه الأقوال لا دليل على صحتها بمعنى التصدق بدارهم أو إطعام أو ببجاء دم أو بعد أو مقين أو بنت دم أو ثلثي دم، أو المتوفى بين العييت أكثر الليل أو أقل، وما كان هكذا فالقرب منه لا يجوز. وما نعلم لذلك ولا للمشافعي من أحوالهم هذه سند أصلاً، لا من صاحب ولا من تابع، انتهى مختصراً^(١).

وجزا من تأيه المعروف: عما الله عنه أنه لا يجد لأقرب مخالفتهم ذنباً أصلاً، لا من السنن ولا من المعنن، وإنما أورد كلامه لهذه الآثار، وما ذكرت فيه من لفظ بسند اختصار مني ذكره ابن حزم أنه يدها بدماءها، فأرجع إليه في مثل نقص.

(١) كما في الأصل: ومرفي

(٢) اعلم السعدي (١٩٦/٢)

٢٠٨/٩٠٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: زَعَمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعُقْبَةِ.

٢٠٨/٩٠٠ - (مالك، عن نافع، أنه قال: زعموا) أي قالوا وذكروا (أن) عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كان) في ليالي منى (يبعث رجالاً) إلى الذين خرجوا من حد منى (يدخلون) بضم أوله (الناس) الخارجين (من وراء العقبة) يعني يبعثهم إلى من خرج من منى، يبيت بمكة أو دونه من وراء العقبة، كي يدخلوهم بمنى، قال الزرقاني^(١): لأن العقبة ليست من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي يبيع النبي ﷺ الأنصار عندها، قال العمري^(٢): حد منى ما بين جمره العقبة ووادي محسر، كذلك قال عطاء والشافعي، وليس محسر والعقبة من منى. انتهى.

قال النووي في مناسكه^(٣): حد منى ما بين وادي محسر وجمره لعقبة، ومنى شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير، والجبال المحيطة به ما أقبل منها عليه، فهو من منى، وما أدير منها، فليس من منى، وجمره العقبة في آخر منى، وليس العقبة التي تنسب إليها الجمره من منى.

قال ابن حجر: قوله: حموة لعقبة في آخر منى، ظاهره أن الجمره من منى، وهو ما اعتمدته المحب الطبري، وزعم أن خلافه الآتي لم ينقل عن أحد، واعتمد أيضاً ابن جماعة، وزعم أن قولهم: إن رميها تحية منى، يستلزم كونه منها، وليس كما زعم، إذ لا استلزام.

ألا ترى أن الطواف تحية البيت، وهو خارجه، بل لا يصح دخله، لكن

(١) شرح المزدحمي (٢/٢٦٨).

(٢) التلخيص (٥/٢٩١).

(٣) (ص ٣٠٩).

صريح قول المصنف قبل ذلك: حدّ منى ما بين وادي محسر وجمره العقبة، أن الجمره ليست من منى، وهو ما نقله في «المحصر»^(١) عن الأزرقى والأصحاب، واعتمده. فقال: قال الأزرقى، والأصحاب في كتب المذهب: حد منى ما بين جمره العقبة ووادي محسر، وليست الحمرة والوادي من منى انتهى.

وبه يعلم أن المذهب الذي لا صعيد عن اعتناؤه أن الجمره ليست من منى، وقلام الأزرقى الذي هو المسألة في هذا الشأن بانتمائهم صريح فيه، وتبعه على هذا غيره، وهو يرد على المحب قوله: لم يغفل عن أحد أن الجمره ليست من منى، وينعير تأويل قول المصنف: في آخر منى، أب في قرب آخره، أو المراد الآخر في الظاهر، لا الحقيقة، قوله. ونسب العقبة منها، قد عمت أنه في «المحصر» نقله من الأزرقى والأصحاب فهو المصنف، وقول المحب: إنها منها صريح بالبره.

وما في «الموطأ» عن عمر - رضي الله عنه - لا يبيت أحد من وراء العقبة حتى يكون بطنى، وأخرج معينه بن منصور نحوه عن ابن عباس ومجاهد، فهو لا يهتم منه أن العقبة من منى؟ لأن شرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يكون تذكّر سبب آخر كما هاهنا فإن النصيب على وراء العقبة إنما هو لتكون الناس كانوا يسهلون بالزكوة لسهته، وتغاة عن الزحمة وسهولة ذهابهم منه إلى مكة لقضاء حوائجهم، وعودهم إلى منازلهم، معنى على وراء العقبة لذلك، لا كونها تخالف ما وراءها، بل هما جميعاً خارج منى.

والحاصل: أن في المسألة رأيين: همد من منى وهو صعيد، ونيسا منها. وهو المذهب، وما أنهم كلام بعضهم أن الحمرة منها دون العضة، إلا

٢٠٩/٩٠٦ - **وحدثني عن مالك** - عن **نافع**، عن **عبد الله** بن **حمر** - أن **عمر بن الخطاب** قال: لا بين أحد من المهاجرين بيني وبين رسول الله.

٢١٠/٩٠٦ - **وحدثني عن مالك**، عن **هشام** بن **عروة**، عن **أبيه** أنه قال: هي البيعة.....

الجزء الذي عنده الجرة، وإن من قال: إن البيعة بها مراد ذلك الجزء، ومن قال: ليست بها مراد بفتحها، فهو رأي له استحسان ضعيف جداً، لا يستند له فلا يعرف عليه، انتهى، وأحمل الكلام على ذلك في «شرح الشيخ» إذ قال: هذه البيعة ليست من شيء، بل ولا عقبتها، كما قاله ابن أبي الأصباح خلافاً لجمع، انتهى.

وتقدم قريباً ما كان الزودى إلى البيعة ليست من شيء، وفي قول البيات ما قال السيرافي: إن البيعة حد من جهة مكة، وإن ضل الجرة من شيء، وهي «البيعة» من شعب طونة نحو عيلين وعرضه سمر، وأحوال السبع بها ما أحمل منها غالية فهو من شيء، وحد من شيء وإلى محسر وجريرة العترة، وبسبب الجرة ولا البيعة من شيء، بل من شيء انتهى، حالاً للمحب الطبري حيث قال: البيعة كلها من شيء، وكذا الجرة، وعليه التأكيد بقول عمر - رضي الله عنه -: لا بين أحد بيني وبين رسول الله.

٢٠٩/٩٠٦ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب قال: لا بين بيني وبين البيعة أحد من المهاجرين (أي من الثاني الثلاثة بعد ليلة النحر، لمن لم يحل، والمسلمون لمن تعجل) (عن ور - العترة) استدل بذلك من قال: إن البيعة من شيء - رضي الله عنه - من وراءه، وتقدم الجواب عنه قريباً في كلام ابن حجر في شرح مناسك العمرة.

٢١٠/٩٠٦ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال في مسألة البيعة)

بمكة ثم يأتي منى لا يبيت أحداً إلا يميناً.

(٧١) باب رمي الجمار

يمكنه (أي ياتي منى) الثلاثة أو اثنين (لا يبيت أحداً إلا يميناً) لا حرجاً فيها على الاختلاف بينهم في التحريم والنسبة.

(٧١) رمي للجمار

هكذا يؤب البخاري، قال لفظ لاني^(١) وعدها جمره، وهي هي الأولى ١٩ من العتقات والحصاة، وواحد جمرات البتاتك، وهي الممرقة ماضية، وهي ثلاث الجمره الأولى والوسطى والعتقة، يرمز بالجمار، قاله العباسي، وقال البخاري في التمامية: الجمر اسم للخصى لا للمكان، والجمرة اسم للخصاة. وإنما سمي الموضع جمره باسم ما حارره، وهو اجتماع الخصى فيه انتهى.

وقال الخفاف^(٢) الجمره اسم لجمع الخصى سبب بذلك لاجتماع الناس بها، فقال: نجمر شو فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إن العرب سمي الخصى قصار حمراء، فسببت تسمية الشيء باسم لارده، وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عرضا له البعير، فخصه حمر بن يلهيه، أي أسرق فسميت بذلك، انتهى.

وقال ابن نجيم^(٣) الجمار هي القصار من الحجارة جمع حمرة، وبها سوا المواضع التي ترمى جماراً وجمرات لها بينهما من الملاينة، وقيل لجمع ما هنالك من الخصى من تحمر القوم إذا جمعوا انتهى.

(١) إرشاد الساري: (١/٢٠٤)

(٢) اظهر الفتح السري: (٢/٥٨٦)

(٣) انظر إرشاد: (١/٢٠٤)

وقال النووي في مثله كما^(١) قال الشافعي: «الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى، فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزأه، ومن أصاب سائل الحصى اندفع ليس بمجتمع لم يجزئه، والرماء مجتمع الحصى في موضعه المعروف الذي كان في زمته عليه السلام، ولو حول ورعى تكاس في غيره وجتمع لخصى لم يجزئه، انتهى».

وقال البجيرمي^(٢): «لو أزيل العلم الذي هو البناء في وسط الحرم، منه يكفى الرمي إلى محله بلا شئ، لأن العلم له يكن مرجوفاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رمى هو وأصحابه إلى الجمرات، ولم ينش أنهم يحرمون موضعاً منها دون آخر، وبك نطق مع تقدير نحتهم في غاية البعد، انتهى».

وفي «المعتمد» قال في «الحجة»: محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله، لا الشاخص، وشئ في الحرم، وقد انشأ في: «الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى، ولا الشاخص، ولا موضع الشاخص، قالوا: ولو كان في الشاخص طاق، فاستقرت الحصة فيه لم يجزئه، وكذا لو أزيلت من الشاخص الكعبة، واستقرت الحصة في موضعه لم يجزئه، على أن الشاخص كان في زمته عليه السلام، لأن الأهل البناء على ما كان يصح خلافه، وقد التذكية: الحرم اسم للبناء وما حوله على المعتمد، انتهى».

قلت: «وه جرم الدردير^(٣) إذ قال: «الجمرة هي الماء وما تحته من موضع الحصى»، وإن كان المطلوب الرمي على الثاني، فإنه دعا وقت من الحصيات للبناء مجزئاً، قال العسولي: «قوله: هي البناء وما تحته هذا هو المعتمد».

(١) (٣٩٩).

(٢) (١٤٦/١).

(٣) «النسخ الكبير» (٥٠/٢).

وفاء بن الجهم اسم للمكان الذي يجتمع فيه الحصى، قوله على الذي أتى
 الآية فيه الحصى تحت ثياب، قوله، وعليه أي على ما قلناه في هذا الخبر،
 انتهى

وقال الدكتور أحمد، وفي إعرابه ما وقف من التحصيات ما يشاء من فاعله
 وقد سقط لأشرف النحاة، وهو المرفوع، لما تقدم، وعدم إعرابه برفاع، أمر
 النحويين قومه فرددوا في بيان من خفي المصنف سدي عبد الله الشامي، وسيد
 صالح النكبي، ولأجل ذلك كان بين إيه الأربعة، والاشموني ثمة نفس به الشك،
 مني مختصراً.

وأما ما حكى من التامعة، فهو مأخوذ من كلام ابن حجر، إذ قال في
 شرح تكملة منكر، ومقتضى كلام المصنف، وأقول المذهب الشافعي في مسألة
 إتمام المصروف، لأنه قصد برمه غير المبرم، أنه لا بد من تملك حصى، أو
 به طاف واستوفت الحصى، أو أربل، وكيفية، واستوفت في موضع، له
 هذا، وفي ظاهره، انتهى

وأوضح عنه ما قال في شرح التمهيد، أول المصنف، وفيه ما يشهد
 بقاء الخبر في المبرم، ولا بد من الرمي خارجاً عن الحصى، علم من علمه
 في الخبر، اسم المبرم قول المصنف، ومن ثم لو قطع لم يحز المبرم إلى
 محله، انتهى

وقد عرفت أن ذلك مخالف لما تقدم عن التحريم، وبوجه آتية ما في
 البرقة المحتاجين أو قال الثالث من التمهيد قصد المبرم، فالمرمي في
 الهواء موقع في المبرم لم ينفذ، والمبرم هو من صنع الحصى، لا ما سال
 من حصى، فهو قصد الشخص أو حائط حصى الحصى ثم يكعب، ولا يقع في
 المرمى كما يتعداه كثير من الناس، بل المذهب الشافعي، وقد أظهره عنده
 رحمه الله في الخبر، لأنه محمول عليه دعواه مع قصد الرمي المباح، والذي
 أثبت، كما قاله الدكتور أحمد، انتهى

ولا يقال: يلزم عنه أنه لو رمى إلى غير الحرم، فوقع في الحرم يحزى، وقد صرحوا بخلافه؛ لأننا نقول: فرق طاهر بين الرمي إلى غير الحرم، وبين الرمي إلى الشخص الذي في وسط الحرم، سيما والتاخر المذكور حادث، لم يكن في زمنه رحمه الله، ولذا لو أزيل كثر الرمي إلى محله بلا شك، انتهى.

وأما عند الحنفية فليس انشاخص محل الرمي، لكن مع ذلك لما يتخفى الوقوع قريب المحرمة عندهم، فلو وقع على أحد حوائب المشاخص أي أطراف المبل أحزاه للقرب، ولو وقع على قبة المشاخص، ولم يترك عنها، لا يجزئه تبعه، كما صرح به في «الغنية» و«شرح» اللباب^(١)، ولم أجد الكلام على تعيين الجمر في فروع الحنابلة من «المنعتي» و«الشرح الكبير» و«المروعي» وغيرها.

وقال صاحب «الغنية»^(٢): الكلام في الرمي في اثني عشر موضعاً، أحدها: الرخت، وهو يوم النحر وثلاثة أيام بعده، والثاني: موضع الرمي، وهو بطن الوادي. والثالث: في محل الحرم إلى، وهو ثلاثة جمار: والرابع: في كعبة الحصباء، وهي مسحة عند كل جمرة، والخامس: في المقدار وهو أن يكون مثل حصي الخذف، والسادس: في كيفية الرمي بأن يكون مثل الحادف ويأخذ المحصى بطرف سبائنه وإبهامه، والسابع: مقدار الرمي بأن يكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع فصاعداً، والثامن: في صفة الرامي بأن يكون راكباً أو ماشياً، والتاسع: في موضع وغور الحصباء. والعاشر: في الموضع الذي يأخذ منه الحجر، والحادي عشر: فيما يرمى به، وهو أن يكون من حنس الأرض، والثاني عشر: أن يرمى في اليوم الأول حمرة انعقة لا خير، وفي بقية الأيام يرمى الجمار كلها، انتهى.

(١) نظر: (ص ١٢١).

(٢) «الحاشية على حاشي» فتح القدير (٢/ ٢٨٩ - ٢٨٢).

فقد، وقد بقي أحداث آخر من حرك الرومي وحكمه، لتكسر وتعريف
لحجرات وتوقف بعد الرومي لتدعاء، والواقع أنه وغير ذلك، وأكثر منه
نصب حيث خلافة، سيأتي بيدها في موضعها، والتمنعود ما هنا بيان حكم
الرومي.

فقال الحافظ^(١): اختلف فيه، فالجمهور على أنه واجب، يجزئ تركه
بدم، وعند المالكية أنه مؤكدة بحجر، وسندهم رواية أن رومي جمره العقدة
ركن يبطل الحج بركه، ومثله قول بعضهم: إنها تخرج حنظف لتتكبير، فإن
تركه ركن أجراً، حكاه ابن حزم عن عائشة وعبره، انتهى. وسيأتي شيء من
ذلك في المسألة الثانية من المسائل المذكورة تحت الحديث الثالث

قول النعمان^(٢): من ترك الرومي من غير غفلة فعليه دم، قال أحمد.
أعجب لي إذا ترك لأيام كلها كان عليه دم، وفي ترك حجر واحد دم أيضاً،
نصر عليه أحمد، ويبدأ حال غفلة والشافعي وأصحاب الرأي، وحكي عن
مالك أن عليه في جمره أو التحيرات شيئاً يذنبه، وقد لحسن من يسي جمره
واحدة بتسدي على مكبي

ولنا، قول ابن عباس: من ترك شيئاً من مسأكه فعليه دم، وإن ترك أقل
من جمره، فالظاهر من أحاديث أنه لا شيء عليه في حصة ولا في حصتين،
وعنه أنه يجب الرومي سبع، وإن ترك شيئاً من ذلك تصدق بشيء أي شيء
كان، وعنه أن في حصة دم، وهو مذهب مالك والشافعي، وعنه في الثلاثة
دم، وهو مذهب الشافعي، وجهاً دون ذلك في كل حصاه، وعنه درهم،
وعنه نصف درهم، انتهى.

(١) فتح الباري (٣/٢٤٤).

(٢) المغني (٤/٣٨٠).

وعند صاحب الترمذي ^(١) الترمي مرتين في الواحات. وأرجح أنه تركه، وكذا صاحب الترمذي ^(٢).

وقال النووي ^(٣) حدثنا فكر تقيّة الترمذي: والباحث عند ذكرنا أصل الترمي بخصمته السابقة، وهو أن يرمي بعد بضع حجرات، ويسمى رمياً، وأن النداء وعبره بما ورد على أصل الترمي فسنه، لا شيء عليه في تركه، لكن فاته المصلحة.

والعدد والتوقيت بين الحجرات شرط، وفي فات الترمي ولم يند، كما حتى خرجت أيام التشريق، وحج عليه حجرة سادس، فإن كان المشرك ثلاث حصيات، أو أكثر، أو جميع رمي أيام التشريق ويوم النحر لزمه رم واحد على الأصح، وإن ترك حصاة واحدة من الحصرة الأخيرة في اليوم الأخير لزمه رم من همام على الظهور، وفي حصيات مائة.

فإن لم يحجر اشتراط رمها من إحدى الحجرات في أي يوم كان، أو من الأخيرة في رمي يوم الحرة على المشقة، لأن حكمه في التناوب حكم رمعه، أو من سفر الأول لمن لم يتجره، فإنه يلزمه تركها في إحدى هذه الصور، لم يجوب الترتيب بين الحجرات، فسطل ما بعده حتى نأى به، انتهى.

وفي الأول ^(٤) من فروع المالكية: الترمي من وجهات الحج فيرمي يوم أعبد حجرة البقية وجمعاً سبع حصيات، وحج رمي الحجار الثلاث في أيام التشريق الثلاثة، وفدا حرم التناوب عبر واحد من أهل الفروع ومعه المذهب.

(١) نظير الترمذي، الترمذي، (١/٥١٧).

(٢) مسند أبيه (مر) ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٣) (مر) ٧٤٢.

قَالَ الدَّحْيُ^(١) : إِذَا لَمْ يَرَمْ جَمْعَةَ الْعَقَةِ عَنِ نَتْنَسِيْ أَيْمِ التَّشْرِيقِ ، فَجَلَّ بِسَدِّهِ حَجَّهُ ، أَمْ لَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَا يَمْسُدُ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ ، وَقَالَ جَمْعُورُ أَصْحَابِ مَالِكٍ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : يَطْلُ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ قَائِلًا وَالْيَدْيُ ، أَسْنَى .

قَالَ الْأَوْزَارِيُّ^(٢) : لَدَى رَمِي الْعَقَةِ حَسٌّ وَمَوْنَةٌ مَنِ ، قَالَ ابْنُ دُيُومِيٍّ : قَوْلُهُ : حَسٌّ ، مَوْجُودٌ هَذَا مُصِيبُ التَّنَدِ ، وَأَمَّا رَمِيهَا فِي حَدِّ دَنِّهِ مَعْرُوجًا ، أَسْنَى . رَمَى «الْمَنَانَةُ»^(٣) ، الْحَمِيْمُ عَلَى أَنَّ حِمْرَةَ الْعَقَةِ لَيْسَتْ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : هِيَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، أَسْنَى .

وَقَالَ الْأُمِّيُّ^(٤) : قَالَ عِيَّاضٌ : فِي تَوْرِ رَمَى حِمْرَةَ الْعَقَةِ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَوُجِدَتْ عِنْدَ قَوْلَانِ : أَسْنَى ، وَحَتَّى تَمُرَّ بِبَرْدٍ ، أَلْجَمْعُورُ عَالِمِي أَنْهَا سَنَةٌ مَذَكَّةٌ . بِحَسْبِ بَرَكَةِ الْحَجِّ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : هُوَ وَكَانَ لَا حَجَّ لَمْ يَزَلْ يُوَكِّدُ ، كَعَمْرَاهَا مِنَ الْأَوَّلَى . وَقَالَ عِيَّاضٌ : اِخْتَلَفَ فِي مَنْ رَمَاهَا مَأْخُذٌ مِنْ مَسْجِدٍ . فَقَالَ مَالِكٌ : الْحَمِيْمُ . عَلَيْهِ تَمْرٌ مِنْ فَاتِنَةِ أَيْمِ التَّشْرِيقِ ، وَلَدَى التَّشْرِيقِ وَأُسُوْرُ . لِي يُوَكِّدَ حِمْرَةَ مَدَى طَعَامِهِ . وَفِي تَرْكِ تَنْتَبِهِ مَذَكَّةً ، وَفِي تَرْكِ ثَلَاثَةٍ وَتَكْتَرِ مَدَى ، وَقَالَ عِيَّاضٌ : لِي رَمَاهَا بِحَسٍّ ، وَقَالَ مَجَاهِدٌ : لِي رَمَاهَا بِحَسٍّ فَلَا تَقِيْ رَمِيَّهِ .

وَيُخْتَلَفُ فِيهِمْ سَبِي جَسْرَةٍ كَمَلَةٍ أَوْ تَجْمَارٍ كُلِّهَا ، فَقَالَ مَالِكٌ : عَلَيْهِ يَدَةٌ . قَوْلُ لَمْ يَرَمْ ، فَيُفْقَرُ ، قَالَ لَمْ يَجِدْ مَضَاءً ، فَقَالَ ابْنُ دُيُومِيٍّ : لِي سَبِي الْجَمْرَةِ أَوْ الْحِمَارِ أَيْ يَحْمِيهِ دَمٌ ، وَاتَّقُوا عَالِي أَنْ يَخْرُوجَ أَيْمُ التَّشْرِيقِ بِدَمِ الرَّمِيِّ إِلَّا أَيْ

(١) - مَعْشَى (٢٣/٢٤)

(٢) - تَرْجُوحُ الْكَبِيرِ (٢٤/٢٥)

(٣) - مَدَى الْمُحْتَمِلِ (٢٤/٢٥)

(٤) - كَمَلًا (كِسَالٌ لِمَعْلَدٍ (٢٤/٢٥)

٢١١/٩٠٣ - حَدَّثَنِي بَكْرٌ عَنْ سَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَتَفَتَّحُ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ طَوِيلًا، حَتَّى يَسْلُ الْقَابِمْ.

٢١٢/٩٠٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ طَوِيلًا،

العبادة، إلا أبو مصعب، فإنه قال: يرسي متى ما ذكر كصلاة نسيها يصلبها متى ذكرها، انتهى.

وفي شرح الباب^(١): اعلم أن رمي الجمار واجب، وإن ترك فعله دم، فلو ترك رمي يوم كنه أو أكثره، كأربع حصيات فما فوقها في يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، فعليه دم، وإن ترك الأقل كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده، فعليه لكن حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك دمًا، فينقص منه، ولو ترك الأيام كلها فعليه دم واحد، انتهى.

٢١١/٩٠٣ - (مالك، أنه بلغه) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن سليمان بن ربيعة عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كان يلقف) بعد الرمي (عند الجمرتين الأوليين) وليس في السج الهدية لعظ الأوليين، لكنه مراد، وأراد بهما إحداهما المحمرة الأولى التي تلي مسجد سي، وهي التي يقال لها: الجمرة الدنيا، وشابة الجمرة الوسطى (وقوفًا طويلًا) للذكر والدعاء (حتى يملأ) بفتح الميم (القائم) لطول القيام، وكان ذلك ابتغاءً لفعله ﷺ، كما سألني في الأثر الآتي، قال الباجي^(٢): ويستحب طول القيام عندهما للذكر والدعاء، قلت: وسألني في لآخر الآتي مقدار اقيام عن ابن عمر - رضي الله عنه -.

٢١٢/٩٠٤ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (كان يقف عند الجمرتين الأوليين) المذكورين قبل ذلك (وقوفًا طويلًا) مقدار ما بشرأ

(١) (ص ١٢٧).

(٢) (المنتقى ٢١/٢٦٠)

مسورة البقرة، كما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن معطاء عن ابن عمر رضي الله عنه، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل أبوقه الرجل عند الجمرتين إذا رمى^(١) قال: أي تمرى شديداً، ويقل الغنم أيضاً، قيل فإني أرى يتوجه في قامه؟ قال: إلى القبلة، ورميها في طن الوادي.

والأصل في هذا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: أتت رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فكثرت بها نبال أيام التريق برمي الجمرة، إذا رالت الشمس، من جرة بسم حصيات يكبر مع كل حصاة، ويقتضد الأولى والثانية، فيطبل لقيام ويصرخ ويرمي الثالثة ولا يقف بعدها، رواه أبو داود، كذا في المعجم^(٢).

قلت: وقد ورد القيام بعدها في حديث سالم عند البخاري الأبي قريباً، وحكى الحفاظ عن ابن خزيمة الإجماع على كل ما ورد فيه، وقد صرح أصحاب الفروع من الأئمة باستحباب القيام تطويل بعد الحمرتين الأوليين، منهم النووي إذ قال: يمكن كذلك قدر سورة البقرة، قال ابن حجر: أي بالنسبة للقراءة المعتدلة، وكذا النووي^(٣) إذ قال: مذنب وقوفه أي يمكنه ولو جالساً إثر رمي كل من الأولى للذكر والدعاء قدر سورة البقرة، انتهى.

وهو صحيح القاري في المارج المذهب^(٤) إذ قال: يمكن كذلك قدر قراءة سورة البقرة، كما اختاره بعض المتأخرين، أو ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين أية وهو أقل المعتبرين، واختاره صاحب «النهاية» والمصنفات، انتهى.

ثم قال النووي^(٥): إن ترك الوقوف بعدها والدعاء، ترك السنة، ولا شيء.

(١) انظر: «المعجم» (١/٢٧٧).

(٢) «شرح الزكبي» (١/٢٧٧).

(٣) «ص» (١٢٩).

(٤) «المعجم» (٥/٢٣٠).

www.dhammadownload.com

عليه، وبذلك قال الشافعي وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور، ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الثوري قال: يطعم شبيتا وإن أراق دماً أحب إلي؛ لأن النبي ﷺ فعله، فكان نكحاً انتهى.

أَيْكَبِيرُ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذَا الرُّقُوفِ الطُّوِيلِ الَّذِي بَعْدَ الدُّمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ. كَمَا هُوَ ظَهَرَ أَفْسَافِي، وَإِلَيْهِ مَالُ النَّاجِي إِذَا فَاتَ: يَتَى عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَجُوزَهُ عِنْدَ التَّحْدِيدِ: إِنَّمَا هُوَ التَّكْبِيرُ وَالْتَسْبِيحُ وَالِدُعَاءُ. انْتَهَى.

وقال «نقاري في شرح الثياب»^(١)، فيقف بعد تمام الترمي: لا عند كل حصاة مستقفل التمسك، ويحمد الله، ويكبر، ويهلل، ويسبح، ويصلي على النبي ﷺ، ويدعو، وقال «السودي»: ثم ينحرف قليلاً، ويستقبل لقلعة، ويحمد الله، ويكبر، ويهلل، ويسبح، ويدعو إلخ، ويحمل الكبر عند كل حصاة، كما هو مؤدى رواية سالم عن أبيه عبد البخاري بنعطر. كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات بكبر على إثر كل حصاة ثم يشتد بسل الحديث، وهو مؤدى الأثر الآتي.

قال "حافظ"^{١٧٢} وفي الحديث مشروعية التكبير عند رمي كل حصاة. وقد اجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء إلا الثوري فقال: يطعم وإن جبر، يدم أحب إليّ انتهى. وقال الثوري: سكر مع كل حصاة أي فائلاً بسم الله الله أكره انتهى.

فانحاضل أن التكبير مشروع في كلا الموضعين عند إفرمي بكل حصاة، وبعد الإرمي في الوفوف الطويل بعد الجمرتين الأوليين، لكن سؤدي أثر الباب هو الأول، وسأنتي الثاني قريباً.

(144) (2)

(٢) "فتح المصابيح" : (٤ : ٢٨٤).

ويستحب من بدله، ويأخو الله، ولا ينف عبد جنة، أعف.

(ويستحب ويحمله ويدعو له) عن رجل، قال السجستاني: روى أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنه - كان يدعو بدعي الذي دعا به يعرفة، ويريد أن يملأ وأمثال ذلك، وذكر ابن المنذر: كان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا سمع يقولان عند الترمي: اللهم اجعه حيا مبرورا ودنا مغفورا.

(ولا ينف عنه جمرة العقبة) بعد الترمي، ينف البخاري: فيما رواه عن سالم بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان - هي الجمرة المذمومة - يكره علي أن ينف عنها، ثم تقدم، فيعمل فتدوم مستطيل نقلة فيما طويلا، تدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الكبرى بيأخذ مات الضعيف، فيعمل ينفه من قبل الصلاة، ويدعو، ويرفع يديه، ثم يرمي تحسرة ذات نخبة من بعض الترمي، ولا ينف، فيقول: هكذا رأيت النبي عليه السلام.

قال الحافظ: قال من قداسة لا تعلم أنه نفسه حديث ابن عمر - رضي الله عنه - هذا مخالفاً لما روي عن مالك، عن ترك رفع اليدين عند رمي الجمل، فقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر دفع اليدين عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك، وذلك عن الثميري أن يرفع يديه حين رمي من قبل الصلاة من أكل التلبية، وعقل - رحمه الله - عن أن النبي روى من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه يديه سالم أحد الفقهاء، تسدح من أهل المدينة، والرواية عنه ابن شهاب، قالوا: لا بد، ثم إنهم لم يروها، فمن علماء ناسية إن لم يكونوا هؤلاء التبع.

وفي الحديث: قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر ذلك عنه مالك،

(٩) الخطيب (١٣٧٧)

(١٠) غير الحديث (١٣٧٧)

(١١) فتح الباري (١٣٧٣)

فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يترك مع رفيع الدين هناك، قال: والشيخ
أبنة أفضل، وقيل: رفيع، حكاه ابن أبين وابن الحاجب، انتهى.

يرى القسطلاني عن من روى عن أبيه في المتن في نسخة في رفيع
الدين في المتن، فوالله، انتهى.

روى النسخة، وشك بعد نسخ الرمي لا عند كل نسخة، كما نرى -
مستطلي لقوله: فحدثنا، انتهى، وفيه نحو ما مضى، ويصح به ما
مضى، ويجعل باطل فيه إلى الله، ما مضى في المتن، أو نحو
الشيء، وهم غدهم المروءة، والآراء مروءة عن أبي يوسف، واخذ به في
الحاشية والكتاب والبحر، وما مضى، انتهى.

روى في المتن، عند حرة العطف، في المتن، قوله: والشيخ
الأربعة له لا ينفك عنه، انتهى، ويشير إليه ما مضى من الحديث من حكى
الشيخ على ما مضى حديثه.

روى في المتن، ولا ينفك عن حرة العطف، لا في المتن، ومن عطف
رواه، قال: رسول الله ﷺ كان إذا روى حرة العطف، عطف، ولم ينفك، رواه
ابن ماجه، انتهى.

وأخرج أبو داود - روى مسجداً من عمرو بن أمية - وابن أبي حنيفة
الأربعة أنه ينفك لم ينفك عن أبيه، ثم ينفك عن حرة العطف، ونشده من حميد
عائشة - رضي الله عنها - شفه عند الأولى والثانية، فإبطال في المتن، ولا
ينفك عنه، قال: الحافظ في التلخيص: رواه أبو داود وابن أبي حنيفة، انتهى.

يرحم البخاري في صحيحه - من - من عطفه ولم ينفك، رواه

الحافظ في الفتح^(١): لا نعلم فيه خلافاً، لا يشكل على حكاية الإجماع ما في «الحصن» براءة ابن أبي شبة موقوفاً أي على الحسن البصري: ويدعو عند الجمرات كلها، ولا يوقت شيئاً، اللهم إلا أن يقال: إنهم لم يلتفتوا إلى خلافه لسنوفه، أو يقال: إن المراد ما قاله القاري في «شرح اللباب» - ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء، بل يدعو بلا وقوف، انتهى.

وفي «المحلى»: السير في الوقوف والدعاء بعد الأولين دون العقبه أن يقع للدعاء في وسط العبادة، رقبيل: إنها وقعت في سمر الناس فكان في الموقوف هناك قطعاً للسبل على الناس، انتهى. وعامة أهل العلم على الثاني، وأخذ الأولى يعني وفرغ الدعاء في وسط العبادة من كلام صاحب «الهداية»^(٢) إذ قال: الأصل أن كل رمي بعده رمي يقف بعده؛ لأنه في وسط العبادة، فبأنه بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف؛ لأن العبادة قد انتهت، ولذا لا يقف بعد العقبه في يوم النحر أيضاً.

قال العيني في «البنية»: فإن قلت: الأصل أن الدعاء بعد العبادة كما في الصلاة، قلت: بل الأصل أن يكون الدعاء متقبلاً بالعبادة، وإنما أخر في حق الصلاة لعدم التكلم فيها، انتهى.

قال القاري في «شرح اللباب»^(٣): إذا خرج من الرمي لا يقف للدعاء عند هذه الجمرة في الأيام كلها، بل يتصرف ذريعاً ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء ما هنا على طبق سائر الجمرات تضييق المكان، انتهى.

وقال النووي^(٤): ولا يقف عندها للدعاء، قال ابن حجر: أي لا في يوم

(١) فتح الباري (٣/٥٨٢).

(٢) (١٤٦/١٥).

(٣) (ص ١٢٠).

(٤) (ص ٣٦٤).

٩٠٥/٢١٣ - وحديثني من مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكثر بقدر رمي الحمرى

البحر ولا فيما بعده أفضل محلها، فبشر غيره، لكي هنا باعتبار ما كان على أنه لو على التفاضل ما تقرر مقارناً لفرغه منها لم بعدا انتهى

قال إباحي^(١) شوع الترمذ عند الأولى والثانية، ولم ينسخ عنه الآخر، ويحتمل أن يكون ذلك - والله أعلم - من جهة أنه متى أُنْشِئَ الحمرتين الأولىين فيه سعة لفتحهم لنداء والمين يرمي، وإنما حمرى العفة فموصفها ضيق الخوف عندا لنداء، لأن نداء الرمي على من يريد الرمي، ولذلك الذي لا يصرف على طريقته، وإنما يصرف من أعلى الحمرى، وله اعتبار من طريقته فلك نفع من يأتي بالرمي، انتهى.

ولاحض أن ترك الوقوف بعد العفة ثبت بالروايات المرفوعة والآثار المرفوعة، وجمع بين الأسماء الأربعة، واختص في منه على أقوال من وقوع النداء في الوسط ويظهر السكان والتفاضل بالقول.

٩٠٥/٢١٣ - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان يكبر عند رمي الجمرة المذقة الإفراد في النسخ المصدية^(٢) على إرادة الحسن، ويسقط رمي الجمرات أي تصبغة الجمع في النسخ المصدية، وأيضاً أقصر على هذا السابق في جميع نسخ المصدية من السنن والنسج، وزاد في النسخ التهذيب مع دفع الهمزة لفظ الكبر مع رفع اليدين عند رمي الجمرات، ولطاهر عبادي أنه سهر من النسخ، كان في الأصل فسقون منه توضيحاً من المحني فيما بين لسطور على قوله: يكبر، فحذف بعض الزكانيين في أمثال الكتاب، وروى ذلك أنه لو كان هذا اللفظ في الكتاب، لم يذكره مالك، ولا أقل من أن يارثه الشراح المالكية.

(١) المستدرج (١٦٦).

(٢) السجدة (١٣٠) (٢٠٤).

كُلُّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ.

رمسائك الأثمة في ذلك ما في فردعهم قال النووي هي «مناسكهم»^(١) :
السهة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا ترفع المرأة، انتهى. وبه
حزم في «شرح اللباب»^(٢) إذ قال: يستحب الرمي باليمين وحدها، ويرفع يده
حتى يرى بياض إبطه، انتهى.

وفي «الروض المربع»^(٣): يرفع يده اليمنى حتى يرى بياض إبطه لأنه
أعز على الرمي، انتهى.

فعلم منها أنهم قالوا يرفع اليد اليمنى رفعاً بليغاً عند الرمي، ولم يقولوا
يرفع اليدين إذ ظاهراً، بل قالوا يرفعهما في الدعاء في الوقوف الطويل بعد رمي
الجمرتين الأوليين، كما تقدم قبل ذلك، وهذا هو المعروف في الخروج خلافاً
لما قيل من رفعهما عند كل حصاة.

وفي «التهذيب»^(٤): يقف عند الجمرتين ويرفع يديه، قال العيني: يعني عند
الوقوف في الجمرتين، وفي «المنهاج»: يرفع يديه عقيب كل حصاة ويكرر
ويهلل، وقيل: يقول عند كل حصاة يرميها يمينه: «بسم الله والله أكبر» ثم يرفع
يده ويقول: «اللهم اجعلني حياً مبروراً» إلخ (كُلُّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ) أي كمر.

قال الباجي^(٥) وذلك أنه إذا كان التكبير مشروعاً عند الرمي، فإنه يتكرر
عند كل رمية، وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير، فإنه يتكرر بتكرار محله
كالانتقال من ركن إلى ركن في الصلاة، وقد قال مالك: يكرر مع كل حصاة،
والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكرر مع كل حصاة، انتهى.

(١) (ص ١٣١).

(٢) (ص ١٢٠).

(٣) (١/٥١٣).

(٤) «التهذيب» (١/٦٤٦).

(٥) «الحاشية» (٣/٤٦).

بأول حصاة يرميها. وبكبر بدل التلبية، واستحب بعض أصحابنا في التكبير انشروع مع الرمي أن يقول: الله أكبر الله أكبر، إلى آخر ما ذكر من الدعاء الطويل الذي يأتي ذكره. ثم قال في بيان رمي أيام التشريق: ثم يرميها بسبع حصيات، واحدة واحدة، وبكبر عقب كل حصاة، كما سبق في رمي حمرة النعجة.

قال ابن حجر في «شرح»^(١): قوله: استحب بعض أصحابنا، تعقبه في «المجموع»^(٢) بأنه غريب، وإنما الذي في كتب الفقهاء والأخبار المصيبة، يكبر مع كل حصاة، ومقتضاء مطلق التكبير، ثم قال: وقال الماوردي: قال الشافعي: يكثر مع كل حصاة، فيقول: الله أكبر ثلاثاً إلخ. ويقول الشافعي هذا الموافق لقول «المجموع»، وقول «الروضة»: السنة أن يكبر مع كل حصاة يُعلم أن المعتمد إشارة التكبير لكل حصاة.

فقول المصنف في رمي أيام التشريق: وبكبر عقب كل حصاة، إما محمول على اختصاص التعقيب برمي التشريق، والمعنية بحمرة النعجة، وبه يشعر صنيع المصنف هاهنا.

وفي «المجموع»: حيث عيّر فيه هاهنا عموماً بالمعنية، و«ثم» بالتعقيب، وصنيع غيره، وهو وجه إذ هو الواو فيهما، أو ضعيف خلافاً لمن قال: إن ما هاهنا محمول على ذلك، وأوّل ما هاهنا بتأويل بعد لا دليل عليه، ثم رأيت بعض المتأخرين قال: المعروف من كلامهم المعية في الموضعين، انتهى.

وقال أيضاً قوله: يكبر عقب كل حصاة مرّ ما فيه، وأن المعتمد أن يكبر مع كل حصاة، وقد يكفي تأويل قوله: عقب بأن المراد عقب إزادة الرمي بها،

(١) «شرح الكبير» (٢١/٤٥).

(٢) «نظر» (٨٥/١٧٠).

وزيد، فأقول قوله كما سبق في جملة العقبة، إذ الساس لم يعين، انظر

قلت: وما أثار إليه من الجمع بحدود المعية على العقبة، والعقبة على التبرؤ، لا تعدد البرقيات، قيل: لئلا في حديث عائشة عند أبي داود، المعية في أيام التبرؤ، ثم احتار أهل الخروج من الأئمة الأربعة في ذلك المعية، فقد نظم التصريح بذلك عن الناحي والموفق والنوري.

قال تدریس: سمع تكبيرة مع، في كل حصاة تكبيرة واحدة، قال اندلسي: وظهر البدو: أنه التكبير مع كل حصاة منه، وأصح إليه: مع كل حصاة أنه لا تكبر قبل رميتها، ولا بعده، وبغوب لتبويب بدوارة الحصاة فيه ولي لفظ التكبير، انتهى.

وفي «البدایة»: يكبر مع كل حصاة كذا روي عن ابن مسعود، وإن عمر رضي الله عنهم قال: أحاطة في «البرقيات» وإنما حدث ابن مسعود، وأخرج ابن طبريق عند الحسن بن يونس: قال: روى ابن مسعود جملة العتبة سبع حصيات يكبر مع كل حصاة، وإنما ابن عبد - فأخرج ليحيط في من طرفي الهرري مائة سائلاً يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان إذا رمى الحصاة وأما سبع حصيات يكبر مع كل حصاة، انتهى.

قلت: وهكذا عزاه ابن عسبي في «البدایة»، ولم أخذ لفظ المعية في البخاري، لكن لمطه مبكر مما روى بحصاة: فليصير على المعية، وأثر البدر يزيد أيضاً هذا المعنى. وهذا إحدى المسائل التي في أثر الباب

والثانية: في حكم هذا التكبير، ونقدم قريباً ما قال حافظ، قد أحسوا على أن من تركه لا يبرمه شيء، لا النوري وقال: فاعلمون خبره عدم

(١١) انظر ابن أبي شيبة (١٩٧٣).

(١٢) صحيح البخاري (٤٦٠٠).

أُحِبُّ إِيَّيْ، انتهى وذكر الطبري عن بعضهم أنه لم يترك وهي جمعان بعد أن يذكر عند كل حمرة سبع تكبيرات أحزاب ذلك. وقال: إنما جعل الرمي في ذلك بالحصى سببا لحفظ التكبيرات السبع، كما جعل عقد الأصابع بالنسيج سببا لحفظ العدد، وذكر عن حمى بن سعيد أنه سئل عن الخمر والنوى يسبح به، قال: حسن. فلو كانت عائشة - رضي الله عنها - تقول: إنما الحصى للجمار ليحفظ به التكبيرات انتهى.

والثالثة: في لفظ هذا التكبير، قال الموفق^(١): يكبر مع كل حصاة، لأن جابر قال لغيره، يسبح حصيات، يكبر مع كل حصاة، وإن قال: اللهم اجمعني حب سروراء، وذنباً مغفوراً، وعسلاً مشكوراً، فحسن، فإن ابن مسعود وابن عمر قاتا يقولان بعد ذلك: وروى جيل في الحديث بإسناد عن زيد بن أسلم، قال: رأيت سالم بن عبد الله رمى الحمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر، ثم قال: اللهم اجمعني حباً سروراء، وذنباً مغفوراً، وعسلاً مشكوراً، فسأله عما صنع؟ فقال: جلست أبي أن النبي ﷺ يقول: قلما رمى الحمرة مثل ما قلت. وقال إبراهيم النخعي: كانوا يحورون ذلك، انتهى.

وقد استوفى في مناسبته^(٢): استحب بعض أصحابنا في التكبير المنعرج مع الرمي أن يقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر أكبر، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وعزم الأعداء، وحده، لا إله إلا الله والله أكبر.

(١) المنبر، (٢٩٣)

(٢) (ص ١٣٢)

قال ابن حجر: قوله: واستحب بعض أصحابنا تعذيبه في «المجموع» بأنه عربي، وإن الذي في كتب الفقهاء والأحاديث الصحيحة يكبر مع كل حصاة، ومثله مطلق التكبير، قال: وما ذكره هذا المؤلف موقفاً لا يحسن للتفريق بين الحصاة، ثم قال: وقال الماوردي: قال الساجي - رحمه الله - يكبر مع كل حصاة يقول: الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد، انتهى.

وطاهر كلام «المجموع» بتدوير كلام الماوردي على ما قاله وهو ظاهر. وإن احتج الأدرسي بأنه لم يرد في «الأم» ولا في «الدرر» ولا في «المختصر» وكان العزى نجه حيث قال: يكبر مع كل حصاة تكبيرة واحدة، انتهى.

وقال الماوردي^(١): يكبر مع كل حصاة تكبيرة واحدة، انتهى. وبه جزم في الأوزار. وما تقدم عن الناجي من تشبيهه بأركان الصلاة يوضح المراد.

وفي شرح النيب^(٢): يكبر مع كل حصاة ويدعو ويقول: يا الله الله أكبر ربنا، اللهم احسن حجاً مبروراً، وسعاً مشكوراً، وثناً مغفوراً، انتهى.

وفي «نسايه»^(٣) قال المناصفي في «كتاب الأجناس»: ذكر في «مسند الحسن بن دينار»: يقول عند كل حصاة يرميها: سم الله الله أكبر، وكان في «الشوارب»: يكبر مع كل حصاة، ويقول: اللهم احسن حجاً مبروراً، وسعاً مشكوراً، وثناً مغفوراً. وكان ابن عبد البر: لا يوفيت في دعاء قره في عند الفقهاء، وإنما هو ذكر دعاء، وعن نقاسم بن محمد بن أبي بكر - رضي الله

(١) «شرح تكبير» (٢٤٠)

(٢) (ص ١١٩)

عنه أنه كان إذا روى يقول: سبحانك اللهم فك الحمد والشكر. وعن علي رضي الله عنه أنه كان يقول كلما روى حصاة: اللهم اهدني بالهدى، وفوق بالسنن، واجعل الآخرة خيرا لي من الأولى، والمعروف عندنا أنه يقول عند كل حصاة: لا إله إلا الله وأكبر رسما للشفقة وحجة، انتهى.

والرابعة: ما قال الناجي^(١): حصل التكبير بهذا من بين سائر لمخاط الذكر لعمل النبي ﷺ كما حصلت الصلاة، لأن مسح فقد قال ابن الفاسم: ما سمعت من أحد، وانفسه بالتكبير، قال الناجي: والذي عرفت لا شيء عليه، لأن ابن الفاسم قد قال في «المسحوخة»: ليس روى ولم يكبر هو محزون، ويعني ذلك أنه ذكر مسحوخ في أثناء الدعج، كسائر الأذكار والآعية، انتهى. وفي «التهذيب» نو سح مكان التكبير أجزاء لحصول الذكر، وهو من أدب الترمي، انتهى.

والخامسة: ما قال الحافظ^(٢): استدل جيد بالحديث على اشتراط رمي الحصى واحدة واحدة، فترد: يكبر مع كل حصاة، وقد كان النبي ﷺ يحذفها بيده، ومما انفرد به ذلك عمدا، ومما عده أبو حنيفة، فضلا ثم رمي السبع دفعة واحدة أجزاء، انتهى.

قال السمعاني^(٣): روى الحصى دفعة واحدة ثم يحزن ويكبر لكل حصاة، انتهى. وما حكى الحافظ عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه يحذف أخذ من صاحب «التوضيح»، كما سألني في كلام العيني، أن عن الأكراميين، فإنه ذهب إلى ذلك، كما سألني مضافا، وليس هذا مسهورا في المذهب، بل المصرح في مبروت عنه الإجزاء، ففي «التهذيب»^(٤): نو رمي سبع حصيات جملة.

(١) النجاشي، ٣١/٤٢٩

(٢) مسند النجاشي، (٣/٥٨٢)

(٣) تهذيب، (٥/١٩٦)

(٤) (١/١٩٦)

بقوله الحصة واحدة؛ لأن المخصوص عليه تجزؤ الأجزاء

فإن النبي في الثانية، أي لأن المخصوص هو فعل الرمي بسبع حصيات متتليات لا غير التحصيات، انتهى. وفي الثالثة: الحاصل من الشرط هو رمي الترميات، فهو رمي جميع حصيات أو أكثر بحصة واحدة، لا يجزئه إلا رمي واحدة، ولو وقعت مرة واحدة أو عدة، فلا تكرر الترميات، إنما إذا وقعت مرة واحدة، ولو عدة في السعة، انتهى.

وفي الثالث: الرابع تقريب الترميات، فهو رمي سبع حصيات جملة واحدة لم يجزئه إلا عن واحدة واحدة. قال الشافعي: لأن المخصوص عليه تقريص الأعمال لا غير التحصيات، فإذا رمي بعد واحد لا يكون، إلا عن حصاة واحدة، المزمع أنها هي حصاة التحصية، وكان التقريص لا يترتب عن واحدة واحدة، ومع هذا ينبغي أن يكون مكررها معاملة المنة

وفي التكرار: أن وصف معرفة علم مباح التحصيات خارج، كما لو جمع بين أسواط المنة، جبرته واحدة، وإن وقعت على مكان واحد لا يجوز دوام ذلك والتدوير واحد لا يجرى إلا عن حصاة واحدة ليسا كان، لأن ماورد بالرمي صحيح صواب، فإن في الكبير، والذي في الصغير من كتب أصحاب الأهلاني من عدم التجاوز، كما هو قول الثلاثة لما وردنا من اللفظة وغيرها، انتهى.

ثم بحث في ذلك مفصلاً، ودل على قول التكرار من التقيد، لكن في هذه الفروع الأولى، ونعت الشك الشك في أحد من الناس، انتهى قول التكرار، ودل، وذكر من التمسك لم أنه على ما في السند، وحكى عن الرابعي، التماس والمحتج، أنه لم يرد من جملة مني واحداً، انتهى.

٢١٤/٩٠٦ - وحدثني عن مالك، أنه سمع بعض أهل العلم يقول: الحصى الذي يرمى بها الجزار مثل حصى الخذف.

وقال العيني في شرح السندي^(١): اختلفوا فيما يرمى سبع حصيات مرة واحدة، فقال مالك والشافعي لا يعزته إلا عن حصاة واحدة، ويرمي بعدها ستاً، وقال عطاء: تحرنه عن السبع. وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - كما في مياط الحد سوطاً سوطاً ومجموعة إذا علم وصول الكل إلى يده، وهذا الذي ذكر عن أبي حنيفة - رحمه الله - ذكره صاحب «الموسيع» وذكر في «المعيط» أن يرمى سبع حصيات دفعة واحدة فهي بصفة حصاة، وكان عليه أن يرمى ست مرات. قال العيني: العمدة في اختلاف عن صاحب مذهب من المذاهب على مثل صاحب من أصحاب ذلك المذهب انتهى.

٢١٤/٩٠٦ - (مالك، أنه سمع بعض أهل العلم يقول: الحصى الذي يرمى بها الجزار في سائر الأيام مثل حصى الخذف) والذين الجمعيتين؛ أصله الرمي مطرعى الإبهام وانسابة، ثم أطلق ماها على الحصى الصغار مجازاً، قال الأبي^(٢): الخذف الرمي بالأصابع يريد أن كل حصاة كانت مثل الحصاة التي يجعلها الإنسان على أصبعه، ويرمي بها، قالوا: وهي في قدر حبة الباقلاء، انتهى.

قال المجاهد: الخذف كالضرب رميت بحصاة أو نواة أو بحجرهما، تأخذ بين ماسك: تخذف به أو بمخلفة من خشب. انتهى.

وفي «المرقاة»^(٣): هو قدر الباقلاء أو امرأة أو الأنملة، وكذا قال ابن حجر في شرح السهاح^(٤) وبه أسند أن يرمى بثمر حصى الخذف؛ سخر

(١) عمدة القاري (٧/٢٧٤)

(٢) إكمال إسناده المصنف - (٣/٣٥٦).

(٣) مرقاة المفاتيح (٥/٣١٥)

مبني، وحضائه دون الأئمة خلا، فخرجت فبصر حياءً ابتغوا الأمان، وقبيلاً
كفراً، ثموا، انتهى.

وقد ورد أثر من سبل حصي الحذوف من قوله **يُخَذُّ** وفعله، ففي
الذريعة^(١): أبو داود بن صبيح، إسحاق بن حذيف سليمان بن عمرو بن
الأحوص عن أبيه عاتق: «أبى رسول الله **يُخَذُّ** برمي الحصى، فقال: لا، أبى
أبنا الناس لا يُسَلُّ بعضكم بعضاً، وإنما ربيته لجمرة عاروا سبل حصي
الخدود»، وفي الأثر عند أحمد والنسائي وابن ماجة وإسحاق بن حذيف بن
عمرو، قال بن رسول الله **يُخَذُّ** عذاة جميع، **يُخَذُّ** لي، فأنطقت به حذرات من
حصي الحذوف، فقال: بأشكال هؤلاء، **يُخَذُّ**كم في الدبر، الحديث
ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس، رفعه: **عَذَّ**كم حصي الحذوف، وإسناده
صحيح.

وتسببه وأبي داود في حديث حاتم الطيلى: رأيت رسول الله **يُخَذُّ** رمي
الحجارة بحص الحذوف، وفي الأثرية^(٢) نبطياني من حديث ابن عباس
قال: **يُخَذُّ** لي النبي **يُخَذُّ** حراً، قال: **عَذَّ**كم حصي الحذوف، وفي الأثرية
أبو داود^(٣).

والأثر: **يُخَذُّ** من حذوف حد الفرس، **يُخَذُّ** في حذوفه **يُخَذُّ** رمي، فطعن
مُتَمِّمٌ في نسخهم حتى بلغ الجور، فوضح بمسند السدي في الأثرية، ثم قال:
حصي الحذوف، وأسلم من حد الفصل بن عباس وكان يرفعه **يُخَذُّ** أنه قال:
عَذَّكم حصي الحذوف، سبي، ثم لم يزل في الحيرة، **يُخَذُّ** في مزيل الحاء: **يُخَذُّ**
بشيء يبدل ثوب الحذوف الواسع، ولأحمد عن حمزة بن أبي أسامة في كلام ابن

(١) مسنده عن حمزة بن أبي أسامة (٢٤٩)، ط: جيد.

(٢) النظر المصنف (١٢٣)، (٢٦٠).

سبحان الله، وقد ورد النبي عن ذلك، فليس البحاري وغيره من حديث عبد الله بن داود قال: قالوا لربي يزعم عن الخفاف، وذلك لأنه لا يقبل فأصبه، ولا يكأ العدو، وأنه يقف العيين، ويكسر العيين، واعتصم في الحج ستمائة فتيل، إن ربي الحمد، مخصوص من أمته، وميل إن لم يسمي بكلمة الحمد.

قال النووي في مسنده^(١): ذكر بعض أصحابه أنه يستحب أن يكون كيفية الترمي كرمي الخفاف، ويصح القصد من غير إصبع، وبزعمها برأس السيف، وهذه الكيفية لا يذكرها جمهور أصحابنا، ولا نراها مختارة، وقد ثبت في الصحيح^(٢) روى رسول الله ﷺ عن الخفاف، قال إن حجج في شريحه، فلو أنه هذه الكيفية، لم يذكرها أحد المحدثين، ما قاله.

والرد على أنه في المجموع^(٣) مغموم أنه يخفف عن الخفاف، وعنده بأنه لا يقتل قصد، ولا ينكأ العدو، وأنه يقف العيين، ويكسر العيين، لكن اعتبره الأصوليون بأن المتعين بذلك يدل على أنه الحج غير مرد، وأنه إما سبق تحذيرا من الاستغفار، لا لامتداده فاشته في الحرب، وفي أخرى^(٤) والتي يخفف بجلده ثم يحذف الإنسان، وهذا في الدلالة على الخفاف أظهر مما استدل به من على تكسبه، قال البركشي، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز الحيوان لا طمأنا، ولا يستأنس قبل هذا الترمي لذلك، ويحذر لا يصح، هذا على جميع مجموع الحديث، انتهى.

ونك رأينا خلافا بأن الخافعة أن يستدل من النص معنى حقا، وهو ذات شبهة الإجماع، وهي موجودة، إذا لم يسمي بكلمة الله، فربما

(١) مسند (٢٧٢)

(٢) أخرجه المجموع (٩٧٢/٩)

خرجت الحصى من تحت إصبعه عبر الحجارة، فأصابت من بقرته، فدنه بخو
فرا، عنه أو كسسه لتذكير في الخمر.

لفعل الاستمري إن الحج غير مراد مجرد دعوى بلا سند، وقد دعا دعواه
محصر المساق فيما قلناه على أن إن سئل أنه المحصر المذكور، إلا وقال ما
قلناه، أقول إن ركعتي تمتع لا يحصى إحصاء لأن التهيؤ وإن أحصى بالرمي
إلى الحيران، مما قلناه فيه غشوة إحصاءه عمومًا، ولا ريب أنها كانت هي إليه
استاء، ثم رأيت أنسكي قال: معنى قوله في الحديث: كلما يحذف الإنسان
الإيضاح والبيان لحصى الخذف، قال: وليس المراد أن الرمي يكون على
عزلة، وإذ لم يحصر الحصى بزمان الحيران فهو محل الشرح، إذ يحتصل عند
حذف عن الحيوان عروص الحيوانات، فتأتي بذلك انتهى.

وسبق إلى ذلك الإمام انطري والمصنف في شرح مسلم، وأضر إليه في
«المحصى»، ولا بد في ذلك خبر أحمد عن حمزة رأيت رسول الله ﷺ
وأحمد إحدى أصعبه عن الأخرى، فقلت نعمي ما زلت تقول رسول الله ﷺ
قال: يقول: «ارموا الحجرة على حصى الخذف» لأن مدونه أو الحصى تكون
تحت حصى الخذف، وعونه: واضعًا الخذف أو وضع به العروص حصى الخذف،
سبح.

ونحن حاربه في شرح مسلم^(١) قوله: يشير بيده كما يحذف الإحسان،
المراد به الإيضاح وبيان البيان بحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون
على هيئة الخذف، وإن قال به من فهمه، فإنه قال بالاحتمال، بل لا شك
غصص. والتمسوا أنه لا يجب كون الرمي على هيئة الخذف، فقد ثبت حديث
عبد الله بن معقل في النهي عن الحذف، انتهى.

وبه جزم ابن حجر في «شرح المنهاج» إذ قال: يكره بهتة الخذف انتهى الصحيح عنها انشأنا للحج وغيره انتهى.

ووافق السوي - وغيره من المهتمين في «الفتح»^(١) إذ قال تحت قول «الهداية»: وكيفية الرمي أن يضع الحصى على ظهر إبهامه اليمنى، ويستمين بالصبغة، قال: وهذا التفسير يحتمل كلاً من تفسيرين، قبلهما أحدهما أن يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة، ويضع الحصى على ظهر الإبهام، كأنه حافظ سبعين فيرميها: والآخر أن يخلق مباته ويضعها على متصل إبهامه، كأنه عاقد عشرة، وهذا في التمكن من الرمي به مع الراحة والوهجة عسر، وقبل يأخذها بطرفي إبهامه وسببته، وهذا هو الأصل، لأنه أسهل والمعتاد، ولم يضم دليل على أولوية تلك الكيفية سوى قوله تعالى: «فأرموا مثل حصي الخذف»، وهذا لا يدل، ولا يستلزم كون كيفية الرمي المطلوبة كيفية الخذف، وإنما هو تعيين ضابط مقدار الحصى، إذ مقدار ما يخذف به كان معلوماً لهم.

وأما ما زاد في رواية لمسلم من قوله: «ويشير بيده كما يخذف الإنسان»، فليس يستلزم طلب كون الرمي بصورة الخذف، فجواز كونه ليؤكد كون المطلوب حصي الخذف، كأنه قال: خذوا حصي الخذف الذي هو هكذا ليشرح أنه لا تجوز في كونه حصي الخذف، وهذا لأنه لا يعقل في خصوص وضع الحصى في اليد على هذه الهيئة وجه قريب، فالظاهر أنه لا يتعلق به غرض شرعي، بل مجرد صغر الحصى، ولو أمكن أن يقال فيه إشارة إلى كونه الرمي خذفاً، عارضة كونه وضعاً غير مشمكس، واليوم يوم رحمة بوجوب نفي غير المتشكك، انتهى.

وعلم مما سبق أن المرجع عند الحنفية في كيفية الرمي، أن يكون مطرفي

(١) انظر: فتح الباري (٣/١٢٨٣).

أبي مالك: وأكبر من ذلك فمما أفجحت الرزق.

وبهامه وسدغه، وبه جرم القاري تسمياً لصاحب السابغ، ووجه صاحب الغنية ووجه أيضاً أن المرحح عند الشافعي أن لا يكون طريق المرحح.

أقال مالك: وأكبر من ذلك أي من حصص الخذف (قليلًا - عجب إلى) يتشكل عنه ما تقدم من الزوائد الكثيرة في رمية بشيء بحصى الخذف، فكيف أعجب إمام مالك - رضي الله عنه - أكبر من ذلك، لا سيما وقد ورد النهي عن الأكبر في حديث من عذس بمسكو مثل ذلك، إذ قاله بشيء مما مثل هؤلاء، ويحكم والتعلو في الغدير، ولذلك تعجب ابن الصمد من قول مالك، تما حكه صاحب المرفأة: والله علي.

وأجاب القاري^(١) من الإحاطة بذلك، وأجاد إذ قال: ولا وجه للمتعجب، لأن مالكاً رجع الأكبر من جملة حصص الخذف على أصغره، والتبرأ بالغلو ما إذا على قدر حصص فحذف، فتأمل، فبه موجه الزلل، انتهى.

وقال الدحا^(٢) بقتضى أبي فون مالك أنه لم ينفعه حديث أبي بشيء من ذلك، وأما سببه فإن بعض أهلي العلم وأبو الفتح حديثاً انتهى بشيء من وجه صحيح، لما نسه إياه غيره، ولا استحب ما هو أكبر منه، ووجه آخر وهو أنه يحتمل أنه حديث النبي بشيء أنه رمى ذلك، وسبب بشيء فعل ذلك تبيين سجائر وأحذ، لا يسر.

ووجه ثالث، وهو ما ذكره بعض شيوخنا أنه بما جعل ذلك احتياطاً، لئلا يفسر عن مثله، رمى به النبي بشيء لأنه إذا رمى النبي بشيء بمثل حصص الخذف كره، أن يفحص أحد عن ذلك، فيرمي بما هو أصغر من حصص الخذف، ومن تجرأ من حصص الخذف أخذ مرة أكبر منه، ومرة مثله، ومرة أصغر منه.

(١) انظر: المرفأة المندرجة: (٣٤٥/٥).

(٢) المستفي: (٢١/٤٧).

فَسَبَّلُ سَعْيُ الْمُتَقَدِّرِ الَّذِي سَبَّلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْبَبَ ذَلِكَ أَنْ يُزِيدَ عَلَى حَصَى الْخَذَفِ، يُجِزُّنَ أَمْ يَمْحُو حَا رَمَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يَقْصُرَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي بِأَكْبَرَ مِنْ حَصَى الْخَذَفِ، وَهَذَا أَيْضاً لَيْسَ بِأَسْمَرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدَرِ حَصَى الْخَذَفِ عَلَى مَعْنَى اسْتِحْبَادِ الَّذِي لَا يَحِيرُ الْإِخْلَالَ بِشَيْءٍ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ مَعْنَى مِنْ إِزْيَادِهِ عَلَيْهِ، وَالْوَحْدَةُ الْأَوَّلُ أَمِينٌ، وَالْإِخْلَالُ بِمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ بَدَأَ وَأَحَقُّ، انْتَهَى.

وَقَالَ الدَّرَوِزِيُّ^(١) لَمْ يَطْ صَحْفَةُ الرَّمْيِ مُطْلَقاً بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَذَفِ، وَهُوَ قَدَرُ الْعَوْنِ وَالْهَوَاةِ أَوْ دُونَ الْأَسْلَافِ، وَلَا يَجْزِيُ لِمَصْغِيرٍ جَدّاً كَالْحُمَصَةِ، وَيَكْرَهُ التَّكْبِيرَ خَوْفَ الْأَذْيَةِ، وَلِإِعْظَامِ الْعَمَلِ وَالْجَزَاءِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَوْهَبِيُّ^(٢) يَسْتَحْبَبُ أَنْ تَكُونَ الْحَصِيَّاتُ كَحَصَى الْخَذَفِ تَهْنَأُ الْأَخْبَارُ، وَقَالَ الْأَثَرِيُّ: يَكُونُ أَكْبَرَ مِنَ الْحَصَى، وَدُونَ الْبَيْتِغِ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْمِي بِحِجْلٍ بِعَرِ الْقَسَمِ، فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجْزِيهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْحَصَى عَلَى مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَيْئَةِ الْقُدْرَةِ، وَنَهَى عَنْ تَجَاوُزِهَا، وَالْأَمْرُ بِتَقْصِيهِ الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيُ بِتَقْصِيهِ سَادِ الْمُنْهَبِ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْعَرَبِيَّ مَالِكُ السَّرِّ: سَادُ أَذَى مِنْ بَصْبٍ، وَقَالَ بَعْضُ مُسْتَحْبَاتِهَا: يَجْزِيهِ مَعَ بَرَقَةِ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَمَى بِالْحَجَرِ، وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي الصَّغِيرِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الدَّرَوِزِيُّ^(٣) السَّبْعُ^(٤) عَدَدُهُ سَبْعُونَ حَصَافَةً، كُلُّ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الْحَصَى وَالسَّبْعِ كَحَصَى الْخَذَفِ، وَلَا يَجْزِيُ صَغِيرَةً جَدّاً وَلَا كَبِيرَةً، انْتَهَى.

(١) «الشرح الكبير» (٥٠/٢)

(٢) «المعنى» (١٦٥/٣)

(٣) «٥١٢/١»

وقال السري في مسنده ^(١) : بلغ أن يكون الحصة لحصة
الحصص. قال أصحابنا: قد يكون أكثر منه أو أحقر منه وأجزاء. انتهى. وقال
أستاذنا: ويكره الحصري صغارا، وقدره قدر حصص الحصة، لا أكثر منه ولا
أصغر، وهو دون أسد، نحو سبعة أملاء، وفيه، نحو المائة، ويكره أن يكون
أكثر من ذلك.

قال ابن حجر: أي أو أصغر منه. وقصيدة ذلك أن ما يسمى حصصا، من
جزء أو صغر يكفى، ومن ثم هو جوه. أنه لم يرمي بحله الكثرة، جراد، فنقول
مختار كثره باسم. نحن أن يكون الحجز السري قدرا يمكن به ترويض
الأصابع. أنه طار، وان كثره الزركسي، إذ العذر على ما يسمى مقصود أو
صغرا، وما صحت من أنه لو روى بحصر قليل لا يشته إلا بغيره لم يثبت، أنه
ظهر أيضا ما ذكره. انتهى.

وفي التهذيب ^(٢) : في بعضها سبع حصيات مثل حصص الحصى - تقوله في
عنكم بحصص الحصى. لا يزدى بعضكم بعضا. قال أبو بكر في التهذيب
أو داود وأحمد: إن صح في حديث سليمان بن عمرو بن أمية، وفيه ألا يحس
بعضكم بعضا. ثم قال صاحب التهذيب: من هو بأكثر من حذر يحسبون
لهم، عند أنه لا يرمي بالكثير من الأحجار كذا سائق به غيره.

قال العيني في النهاية: وفي السبعة لا يستحب التماس، وعند أحمد
لو يسمى بحصر كثر لا يكره، وهذا، ذلك، ينبغي أن يكون أكثر من حصص
الحصص، وأذكر القروطي والشافعي، وبما بعد ما صح من قول الشافعي: أنه
مثل حصص الحصى لا يسمى لأكثر من ذلك. انتهى. وفي النهاية: مع

(١) (٢٧٠)

(٢) (١٧٦)

حصات حصص الحلف أو أكثر منه قلنا: والمختار من التأويل، يكره تأخير
سها كثيراً كما يصحح العنقصة، وما يقرب منها * ومع.

وهي المحبطة. ولو رمى بأكثر من حصص الحلف أحرأه، ويكره لا
يسحب ذلك. وفي * نيزع * ولو رمى بالأصغر أحرأه، وليس بمسحب
نعم. ثم قال المودع. والقاط الحصيد أولى من تكبيرة تقول: ابن عباس
قال رسول الله ﷺ غداة جمع. القاط من حصص الحلف. ولأنه لا يحرر في
تكبير أو غير إلى وجهه شيء، يزفوه، وقال النووي ويكره كسر الحاء في
إلا أحرأه. بل ينفضها سحابة، وقد ورد في غير كسرها هاهنا وهو أصح
عني إلى الآخر. وقد صرح بكونه ذلك الشريد والشاري

واعتلهم أيضاً في صفة الحصار. قال اسوق^(١) بفتح الهمزة كل ما
يسرى حصص. وهي الحجارة نفسها، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر، من
الحجر، أو الشمام^(٢)، أو السرو. وهو النضرة، أو الرحام أو كدكان^(٣) أو
حجر الحصى وهو قول مالك والشافعي، وقال القاضي: لا يجزئ الرخامة ولا
البرام والكذال، ونقصي قوله: أن لا يجزئ السرو، لا حجر الحصى، وقال أبو
حنيفة يجوز بالنفس والمعدن وما كان من جنس الأرض. وسجوه قال النووي.
وروي عن سكتة بنت الحبيب أنها رمت الحصر، وحينئذ أحرأه الحصى فكفر
مع كل حصاة، وسقطت حصاة دومت في سها.

ولنا أنه يكره رمي بالحصص، وأمر بمثل حصص الحلف، فلا تناول غير
الحصص ويتناول جميع أنواعه، فلا يجوز تخصيصه بغير قليل، ولا بالمعنى
غيره. لا لا يدخل القياس فيه، انتهى

(١) المسمى ١/٢٨٨.

(٢) هو نوعة من زهر الحمال.

(٣) الحمال: حجارة رمونة قليل الزهر الباس.

وفي «الروضة السريعة»^(١): لا يجزئ الرمي بغير الحصاة كجواهر وذهب ومعدن.

وقال النووي في «مناسكه»^(٢): شرط ما يرمى به كونه حجراً، فيجزئ المرمر، واللباز، والبخدان، وسائر أنواع الحجر، ويجزئ حجر النوبة قبل أن يطبخ، وبصير نوبة، ويجزئ حجر الحديد على المذهب الصحيح؛ لأنه حجر في الحال، إلا أن فيه حديثاً كاملاً يُستخرج بالعلاج، وفيما يتخذ منه القصوص، كالغبرورج، والياقوت، والعقيق، والزمرد، والبلور، والبرجد، وجهان لأصحابنا، أحدهما الإجزاء؛ لأنها أحجار، ولا يجزئ ما لا يسمى حجراً، كالملؤلؤ والزرنج والاشم والمدر والجص والفضة والفضة والنعاس والحديد، وسائر الجواهر المنطبعة، انتهى.

قال ابن حجر: قوله: ويجزئ حجر الحديد، مثله حجر نحو الذهب والفضة وغيرهما، كما يفهمه قوله الآنبي: وسائر الجواهر المنطبعة، وكالمطلع من التقديرين، فلا يجزئ الرمي بذلك؛ لأنه لا يسمى حجراً، انتهى.

قال الدردير^(٣): وصحة الرمي بحجر، ولا يجزئ طين ولا معدن كذهب وحديد ومقرة وكسيت لأشراط الحجرية. قال الدموقي: قوله: بحجر أي كون الرمي من جنس ما يسمى حجراً سواء كان زئطاً أو رخاماً أو صواناً أو غير ذلك، انتهى.

وقال القاري في «شرح اللباب»^(٤): الشرط السادس أن يكون النحس من

(١) (١/٥١٣).

(٢) (ص ٣١٧).

(٣) «الشرح الكبير» (٢/٥٠).

(٤) (ص ١٣٢).

حصى الأرض، وإن لم يطلق عليه اسم الحصى، إذا كان من جنس الأرض، فيجوز بالحجر ولو كبيراً، ولعمدة وقطع الحجر والماء والطين أي الأثر من المخلوط بالماء، لكن فطامه أن يكون الماء غلب، والماء وهي الحصى، والسمرة، والطلع لجبلي، لا أنحري؛ لأن غالب أحرانه الماء المالح، والحصى، والكسريت، والزرنيخ، وقصصة من نواب، والأحجار النفيسة، كالزبرجد، والزمرد، والمخنش، والميلور، والعقيق، واختلف في البافوت والغيرمزج.

فإن ابن الهمام: ظاهر الإطلاق التحريم؛ لأنها من أجزاء الأرض، والأفضل أن يرعى بالأحجار تصغير المسمى بالحصى، ولا يجوز بما ليس من جنس الأرض، كالذهب والفضة والثلوث والنحاس والمزجان والسمرة، لكن في المقول، للإمام المحمدي: لو رمى ما سمعت يجوز، ولو رمى ما جواهر لا يجوز، والتميز أن رمى الحجار غير حلال الغيبي، ورمى سمرة في معناه؛ لأنه يفسد به رمى الشيطان ولا يستجاب به، وليس في رمى الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز، انتهى.

وهو، معنى دقيق لا يخفى، لكن الجسور نظروا إلى أن النواردة وهو الحصى، ويشمل جميع جنس الأرض في المعنى، كما قاله بإسارات الصوفية أشبه في المعنى، ولذا قال: في المسبوبة وبمعنى المتشقة يقولون، إنه لو رمى بالسمرة أجزأه؛ لأن المقصود إهانة الشيطان، وبما يحصل بالمرة، وهذا قول هذا، انتهى.

واختلفوا أيضاً في مومج الشافعية، قال الموفق^(١)، يأخذ حصى اجتماع من طريقه أي منى أو من مزدلفة، وإنما استحب ذلك لئلا يشتعل عند قدومه

(١) المسمى (٢٨٨: ٥)

بني - قبل الرمي، فإن الرمي نجية له، كما أن الضواف نجية المصحف، فلا يبدأ
بشيء قبله، وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - بأخذ الحصى من ختم، وفعله
سعيد بن جبيرة، وقال: كانوا يزودون الحصى من جمع، واستحبته الشافعي،
وعمر أحمد قال: أخذ الحصى من حيث شئت، وهو قول عطاء وابن المنذر،
وهو أصح إن شاء الله؛ لأن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال لي
رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «ألفظ لي حصي»، فلفظت له سبع
حصيات، الحديث، رواه ابن ماجه، وكذا ذلك يعني، ولا خلاف في أنه
يجزئ أخذه حيث كان، وإن رمى محرراً أخذ من الرمي لم يؤخره، ويقال
الشافعي يحزبه؟ فإنه حصي، يدخل في العموم.

ولما أن النبي ﷺ أخذ من غير الرمي، وقال: «أخذوا عني من سكمكم»،
ولأنه لو جاز الرمي بما رمى به، لمة احتاج أخذ إلى أحد الحصى من غير
مكانه ولا تكبيره، والإجماع على خلافه، ولأن ابن عباس قال: ما يقبل منها
يؤلف، انتهى.

وهي الردى السريع^(١)، وأخذ الحصى من حيث شاء، ولا يجزئ الرمي
جاء ثانياً؛ لأنها استعملت في عادة، فلا تستعمل ثامناً كماء الوضوء، انتهى.

وقال النووي في مناسكه^(٢): بأخذ من المزدلفة حصي الجمار لجمرة
العشة يوم النحر، وهي سبع حصيات، والاحتياط أن يزيد قريب سقط منها
شيء، وقال بعض أصحابنا بأخذ منها حصي جمار أيام التشريق أيضاً، وهي
ثلاث وستون، وقال بعضهم: الأولى أن يأخذ حصي جمار أيام التشريق من
غير المزدلفة، وكلاهما نقل عن الشافعي، لكن الجمهور على هذا الثاني،

(١) (٥١٣/١).

(٢) (ص ٢٠١).

ويستحب أن يكون أحدهما للحصى بالليل كذا قال الجمهور، وقيل: يأخذ بعد الصبح، والمختار الأول، لأننا يشتعل به عن وطأته بعد الفجر، ومن أي موضع أخذ حاره، لكن يكره من المسجد، ومن الحش، ومن المواضع الجبلية، ومن لجمرات التي ربما عاها أو عبره، لأنه روى عن ابن عباس: «ما نزل منها رافع، وما لم ينزل منها تركه، ولولا ذلك لشد ما بين الجبلين»، وزاد بعض أصحابنا، فكره أحدنا من جميع منى لأنشأوا رمي فيها، ولم ينزل، ولو رمى بكن ما كرهته له حاز. وقول أيضاً: يكره أن يرمي بها أحده من المسجد أو مواضع الحجس أو بعد رمي به غيره، ولو رمى بشيء من ذلك أحزاه انتهى.

قال ابن حجر: قوله: يأخذ من المزدلفة أي لحجر. رواه العلأ عن ثبان بن صالح، وبمضده ما صح من قوله ﷺ «تفضل غداة النحر» «التقط لي حصي»^(١)، واخذاً لعدة ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، وهو ﷺ كان إذا ذلك بمزدلفة، فيكون أمره بالانقضاء منها، وقول ابن حزم: إنه رمى جيرة العقبة بحصى التقطها عذاته بن عباس من موقفه الذي رمى فيه مردوداً، على أنه يمكن الجمع بأنه يحتمل أن التفضل سقطت شيء من التثنية من مزدلفة، فأمره ﷺ بالانقضاء بدله من موقفه، أي محل وقوفه، وهو بطن الوادي لا من الحرم.

ثم ظاهر كلامه كبير، أنه ثم ترد سنة في تعيين السجل الذي يؤخذ منه حصي أيام التشريق، نكن قال ابن كعب وغيره: يؤخذ من بطن محسر أحدنا من قوله ﷺ: «عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الأحمر».

وقيل السدكي عن النضر أنها لا تؤخذ إلا من منى أخذاً منها في دمليها عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما وصل المحسر، وهو بمنى، قال: «عليكم

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٢٥).

بحدسي الحذف الذي ترمى به لجمرة ، وقد يقال : ليس في هذا دليل على سبه
أحدها من هاتين الجملتين . بل يحمل على أنه قلة تذكيراً لهما ، وإعلاناً أنهن
عمل عن لأحد . من مردلفة أن يأخذ من أي سجل شاء ، وفوائده : أن ذلك عند
رصونه للسجل ثم يقل من هذا لا يدل على اختصاصه بوقت السجل ، غير أن
قوله : عليكم بمعنى الرمي ، وحيداً ، ويكون أمراً بلفظ ما معهم مما أخرجه من
مردلفة ، وقول الرازي : وهو بمعنى أي متصل بهذا : فلا يدل على أن محسن
سبه ، ولو استعمل النسكركما في «أبى حدث» حتى إذا دخل بطن مني قال :
«عليكم به» من الحذف ، فكان أولى إلا أن يقال في «عليكم» بـ «رمي» فلا
يكون فيه دلالة أبعد . انتهى

وعان الترتيب^(١) ويحذف من أي سجل شاء . إلا صورة العقبة ، فينتد
لنظرة من المردلفة ، انتهى . وقال أيضاً : كره رمي بعمري به أي محسن رمي به
قل من أو من غيره هي ذلك اليوم أو غيره ، وظاهره ولو في سائر أيام ، انتهى

قال الأبيحي^(٢) : أنه أن يأخذ محسن الحمار من منزله سبي أو حيث شاء ،
ما أم يأخذ . من المحسن الذي قد رمي به إلا جمرة ثعفة ، فإنه يستحب أحده
من المردلفة . قاله ابن حبيب ، ولا وجه لذلك عند غير الاستعداد بالحمار ،
لأن الداخل إلى منى يفصد حراء العقبة ، فيرميها ، ولا يندم على ذلك شيئاً ،
لأن ربه يفصل بوصفونه في أن يحط رحله . فيجب أن يكون جداره معدة ،
لنسكه أن يصل ربه بالحجول ، وإن لم تكن ثعفاً نصلاً بين ربه ووصوله
عقب الحمار .

وأما غيرها من الحمار ، فإنها يرميها هي اليوم الذي بعد الزوال ، فيسبح

(١) شرح بكره (٢١) : (٤٤) .

(٢) : انتهى (١٧٠ : ٤) .

به ألفت. فقلت الجمار، وأعادها. ولا يرعى من الجمار بعد غد وهو، هذا
 ثم العليين من السقفة، وروى أن وجب عن مالك بن سنان سقطت منه حجارة
 أنه يأخذ من حجارة حجارة، فكانها، فروي بها مكان التي سقطت، وروى أن
 كان من ذلك أن تخلى لهم الصفاة التي سقطت منه حجارة فدخلوها، وأنه
 يكره أن يأخذ من الحصى التي قد رسي بها، فإن أخذ، وهو ذا ينظر أنها
 الحصى التي سقطت منه، فأرجو أن يكون حصى. وقد روى ابن المبرور عن
 أنه لم لا يجره، انتهى

وفي شرح الثياب أن يستحب أن يرفع من العروة مع حجاب روي
 بها حجارة العروة في اليوم الأول، وإن رفع من العروة، سبع حجارة أو
 من الطريق أي من طريق العروة، ثم جاز، وقبل يستحب أن أحد التسمين
 على ما ذكره بعض المحققين، وأن قال الكوفي، هذا خلافه، انتهى

وأما ما في السقفة، وهو السقفة، أو السقفة من أحد أحد حصى
 الجمار من السقفة أو من الطريق، فيسفي حمله على الجمار، السقفة، الجمار
 أحدها من كل موضع ولا تراه إلا من عند الجمار، فيه مكره، لأن حمرتها
 المبحورة علامة الجمار، فإن المبحورة منها يرفع كمثل الجمار، إلا أنه
 لم فعل ذلك حرام، ويكره.

وقال هذا، لا يجوز إلا من السقفة، فإن حصى السقفة، حرام
 محرم، يكره، بخلافه، حراماً، انتهى، إلا أنه، وكان جاز، أن فعل
 كان، حرام، حرام، انتهى.

قلت، وقد ذكرنا من أن حمرتها المبحورة علامة الجمار، قد روي، بسط

الكتاب على رواية أبيه في الثاني والثالث في كتاب الزكاة^(١)

وفي الحاشية في الرواية: استبرأ أئمة فقهنا وأصحابنا من طريق
عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قلنا: رسول الله ﷺ حمله الحمار حتى
يرمي به كل عام، فحدث أنها استقصى فقال: أنه ما تقبل منها شيء، ولو لا
ذلك لرايتها أسأل الحمار: دمه أم فروه يريد أن سأل خديعة، وأخرج من
أبي ثقة من طريق ابن أبي عمير عن أبي سعيد مولى قلنا: وكان أخرج أبو سعيد
وأخرج من حديث من علمه من قوله: ما دفع حج البريء إلا دفع حصه، وفي
إسناده واسطه بن الحارث، مثله من غلطي في ترجمته، وقال: غلطة ما يرويه لا
شأن له، ويقع في الأثر أنه يعيم العواد به واسطه، وروى إسحاق وابن
أبي شيبة والآخر، ثم من حديث ابن عباس عن جلي الحمار: ما تقبل منها دفع
وما لم يصب به من ثمة، فحدث من ذلك طرق، والله أعلم بالصواب.

قلت: وبما أن الحاشية بعد ما أخرج حديث أبي سعيد هذا حديث صحيح
الإسناد ولم يخرجه، وروى من حديث أبي سعيد بن جابر، وقال الدعبي: يروى
صحيحه، أجب.

وفي الحاشية: في حديث سعيد بن جابر قلت لأبي أمامة بن سهل
أجدر ترأى من عبد الله بن أبي سفيان؟ قال: والله ما أرى من عبد الله بن أبي سفيان
أفضل؟ قلت: أأعلم أنه من يفسد حجه دفع حصه، ومن لم يفسد حجه ترك
حصه، قال: أجدر أنه سمعت هذا من ابن عباس جواد علي خصني
علاءة، ثم توسطت حمرة، فحدثه من كل جانب له قلت، والله أعلم بذلك
الحاكم شيخنا من المعتمد أجب.

(١) انظر كتاب الزكاة، ص ٢٧١.

(٢) انظر كتاب الزكاة، ص ٢٧١، وفيه (٢٧١) وفيه (٢٧١) وفيه (٢٧١).

وَحَلَقْتَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ - أَنَّ سَبْدَ اللَّهِ بْنِ غَزْوَانَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرِبَتْ نَفْسُهُ انْتَشَمَ مِنَ أَوْسَطِ أَيَّامِ الشَّهِيرِ وَهُوَ يَمْسِي، فَلَا يَمُوتُ، حَتَّى يَرْمِيَ الْجِجَارَ مِنَ الْغَدِ.

قال ابن عثيمين^(١): وفي «السعدية»: لك أن تقول: أهل الجاهلية كانوا على الإنس والجن عمل لمشرك، وأحب بأن الكفار قد تقبل عدوتهم ليجزوا عليها في الدنيا، قال الخططاوي: ويؤيده ما رواه أحمد وأحمد ومسلم^(٢) عن النبي - رضي الله عنه - أنه **يُحْرَجُ** قال: إن الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطي عليها في الدنيا، ويثاب عليها في الآخرة، وأما الكافر فيظلم بعصاياه في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها غيرها، انتهى. قال: لكن قد يدعى شخصي ذلك بأفعال الفريدين والعبادات المشروطة بآثنية، فإن النبي شرطها للإسلام إلا أن يقال: إن هذا شرط في شريعتنا فقط، انتهى.

(مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: من غربت له الشمس) أي غربت عليه أو معناه من ظهر له غروبها (من أوسط أيام الشريق) وهو الثاني من أيام الشريق والثالث من أيام النحر (وهو يمس) ولم يتعجل (فلا يفر) بعد الغروب، فإنه كان له أن يتعجل قبل الغروب، قال تعالى: **«لَمَنْ تَجَلَّى يَوْمَئِذٍ فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَنَسَّى مَلَكُورًا فَلَا يَسْمَعُ عَلَيْهِ»**^(٣) وهذا لم يتعجل في يومين لخروج اليوم للغروب فلا يخرج (حتى يرمي الجمار) الثلاثة (من الغد) أي في الثالث من أيام التشريق.

قال المحرقي^(٤): فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب

(١) هو السعدية ٢١/٢٧٧.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

(٣) سورة النقرة: الآية ٢٠٣.

(٤) المحرقي ٢/٣٣٩.

الاستمرار في السير، ولا يلزمه المبيت ولا الوقي، ولو غربت وهو في شغل الارتحال، عاز نه النظر على الأصح، انتهى.

وحول الارتحال إذا كان في شغله عند العروسة، هو رأي ابن حجر، وذكر فيه الاختلاف، في هامش غروضة المحتاجين.

وفي الهداية^(١) له أنه ينظر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع، فإذا طلع الفجر من اليوم الرابع لم يكن له أن ينظر لدخول وقت الرمي، وفيه خلافاً للشافعي.

قال الأصبهاني في الهداية: قلده لا يجوز إذا غربت الشمس من اليوم الثاني عشر، وبه قال مالك وأحمد، وهو رواية عن أبي حنيفة كما روي عن عمر - رضي الله عنه - من أحره المساء الحديث، قلنا: إذ بل لبس بوقت رمي اليوم الرابع؛ لأن ليلة يوم الرابع ملحقه باليوم الثالث، في حق الرمي بدليل أنه لو ترك رمي اليوم الثالث، ورمى في هذه الليلة يجوز، وما روي عن عمر - رضي الله عنه - غير مشهور، ولو ثبت، يحمل على الأفضل، انتهى.

قلت: ولذا قالت الحنفية، بكرهه أنه ينظر بعد العروب، قال القاري^(٢): فإن لم ينظر حتى غربت الشمس بكونه في الخروج في تلك الليلة عند، ولا يجوز عند الشافعي أن ينظر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لا شيء عليه أي من الجراء، وإنما يكره له، وقد أصاب لترك المساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية، وهو المذكور في المشنونة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه الرمي إن لم ينظر قبل العروب، وليس له أن ينظر بعده حتى لو نفر بلمه دم، كما لو نفر بعد طلوع

(١) (١/١٤٦).

(٢) شرح المشنونة (ص ١٣٠).

القمير، وهو فوق الأضمة الثلاثة. وتؤخذ بعد طلوع الشمس قبل الرمي بدمه تقدم
انحافاً، انتهى.

وأما حكمه التمتع، فقد قال الشافعي^(١)، إن الحاج إذا لم يؤمّره أهله
والأولاد فقد قال مالك: قد يعصبي ذلك له. روى ابن عبد الحكم، فإنه قد نذر به
والتمتع له أفضل، لأنه إتمام للحج، والإتيان بالعبادة والتمسك على العمل
ههنا، قاله الشيخ أبو بكر. وأما من ليس بإمام، فلا يحله أن يكون مكياً، أو
غير مكياً، فإن كان مكياً، فقد اختلف قول مالك فيه، يرى فيه أن التماسه أنه
قال: لا يرى نسيماً^(٢)، إلا أن يكون نسيماً من سحابة أو فريضة، قال ابن
التماس. وقد كان قال لي في ذلك: لا بأس به. وهو كالحل الأذن، قال ابن
التماس: وهو أحب قول له إلى. قال تعارفاً: *فَوَلَّوْهُمُ لَعْنَةً يَوْمَئِذٍ* الآية. وهذا
حکم في أهل مكة وغيرهم.

وجه القول الأول: أنه لا عذر لأهل مكة في سرعة السفر، وأهل
الأقاليم فالتسليم من الصلابة أن لهم ذلك، وإن أقاموا بمكة، وقد قال ابن
السكيت: ومن حارب في ذلك لأهل مكة، وليس ذلك لغرض، إلا يشهد أن
لا يستأجر بمكة في اليوم الثالث، وجه القول الأول قوله تعالى: *فَوَلَّوْهُمُ لَعْنَةً*
الآية. وجه القول الثاني: ما خرج به ابن السكيت أن العكي يرجع إلى مكة،
وقد انتهى سفره، وعبد العكي مقدمه على كفاية بمكة، فإنه يجوز له التمتع
إذا احتاج إلى سرعة السفر، فلا ييب بمكة. انتهى.

قال المذنب^(٣) التمتع حرام في العمرة، ولو نذر التمتع بمكة أو
مكة، لم يكن يكره التمتع للإمام، قال المذنب: قوله: التمتع حرام، أي

(١) - التمتع (١١٥/٢٢)

(٢) - التمتع (١١٥/٢٢)

خوار، مستوي القصرين، لا أنه سحب، ولا خلاف الأولى، وقوله: ولو كانت
 لم تعجل، مبالغة، وورد به قول عبد الله بن عباس: إن من بات بكمكة، فقد
 خرج عن سنة النبي، فليدبره أن يرجع، فيروي للبيهقي في اليوم الثالث، وعليه اندم
 نبيه بكمكة، وورد قوله: أن مككة، على ما رواه ابن القاسم عن مالك، لا يرى
 التعجيل وأهل مكة، ولا يكون لهم عذر من ندابة أو مرض فإنه أبو القاسم
 في التعجيل، وقد كان مالك قبل ذلك يقول: لا بأس بمعجلتهم، وهم كأهل
 الأقاليم، ورواه. لكن ذكره التعجيل للإمام، أي دأبهم بالحج، وهذا استدراك
 على قوله: والتعجيل جبر، فاد به أن الحجاز، المسماة لعير الإمام، وأما هو.
 ويكره له، انتهى.

فإن المصنف^(١) أجمع أهل العلم على أن من أراد الخروج من مكة
 شخصاً من الحرم غير مقيم بمكة أن يبرأ بعد الزوال في اليوم الثاني من أيام
 التشريق، فإن أجاز الإقامة بمكة، فقال أحدهم: لا يعجلني لمن سفر، السفر الأول
 أن يقيم بمكة، وكان مالك يقول في أهل مكة، من كان له عذر أنه أن يتصل
 في يومين، فإن أراد التعجيل عن نفسه من أمر الحج فلا، ويخرج من ذهب
 إلى هذا يقول غير رضي الله عنه - من شاء من الناس كنهم، أن يبرأ في
 السفر الأول إلا أنه خريصة، فلا يبرأ إلا في السفر الآخر، جعل أحمد وزيد
 معنى قول عمر - رضي الله عنه - إلا أن خريصة أي أنهم هل حرم مكة

والسند حوار الثمير في السفر الأول لكل أحد، وهو قول عامة العلماء.
 لقوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ فِي يَوْمَيْنِ** الآية، فإذ نطأ هي للناس عامة، وروى
 أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن يعمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، الحديث، قال ابن عساق، هذا
 أجود حديث، أراد مفاد، وقد رُكِبَ: هذا الحديث أم الساسك، بلالة دفع

٢١٥/٩٠٧ - وحفشي عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن الناس كانوا، إذا رموا الجمار، مشوا قاهبين وذاجبين، وأول من ركب، معاوية بن أبي سفيان.

من مكان فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم، كالدفع من هرة ومن مزدلفة. وكلام أحمد في هذا أراد به الاستحباب موافقة لقول عمر - رضي الله عنه -، انتهى.

قال النووي في «مسأله»: وهذا النفر وإن كان جائزاً، فالتأخير إلى اليوم الثالث أفضل، قال ابن حجر: قوله: أفضل، أي إلا لعذر، كفلاء أو غيره سواء في ذلك الإمام وغيره، ولكن في «المجموع» عن «الأحكام السلطانية»: أنه ليس للإمام النفر الأول، لأنه متبوع، فلا ينفر إلا بعد إتمام النكح، انتهى.

وفي «الهداية»: إن أراد أن يتعجل النفر نفر إلى مكة، وإن أراد أن يقيم، رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع، والأفضل أن يقيم، لما روي أن النبي ﷺ صبر حتى رمى في اليوم الرابع.

٢١٥/٩٠٧ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أن الناس) أي الصحابة (كانوا إذا رموا الجمار مشوا) على أقدامهم غير راكبين (قاهبين) إلى الرمي (وذاجبين) عن الرمي، قال الباجي^(١): يريد في أيام التشريق، وأما رمي جمره العقبة فإن الراكب يأتي على راحلته فيرميها راكباً، انتهى.

(أول من ركب) قال الباجي: لعلة يريد من الأئمة، ومن يقيم للناس أمر الحج (معاوية بن أبي سفيان) قال الباجي: ولعله أيضاً ركب لعذر، انتهى.

وقال الزرقاني^(٢): لعذره بالسمن، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن

(١) (ص ٣٧).

(٢) (١٤٦/١).

(٣) «المعنى» (٤٨/٢).

(٤) «شرح الزرقاني» (٣٠/٢).

ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يمشي إلى الجمار مفلاً ومدرأً، وروى أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أنه كان يرمي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، ماشياً ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ولاسن أبي شيبة: أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وفي التلخيص على الموطأ: قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وير التزبير ومسلم يرمون ماشياً انتهى.

وفي التلخيص^(١) عن البخاري فإنه: بين المنذر بيت أن النبي ﷺ رمي الجمر يوم النحر راكباً، وقال ابن حزم: يرميها كلها راكباً. ويرد قوله ما رواه الترمذي مسجحاً عن ابن عمر - أنه كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معاً.

واختلما في الأفضل من ذلك، فعنه أحمد وإسحاق إلى استحباب المشي ماشياً، وروى البيهقي بإسناد إلى جابر - رضي الله عنه - أنه كان يركب أن يركب إلى شيء من الجمار إلا من ضرورة، وذهب مالك إلى استحباب المشي في رمي أيام التشريق، وأما حمزة لمعية يوم النحر، يرميها على حسب حاله كيف كان، وقال القاضي عياض: ليس من سنة الرمي الركوب له ولا الشرج، ولكن يرمي الرجل على هيئة التي يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشي، ولا ينزل أن كان راكباً لرمي، ولا يركب أن كان ماشياً، وأما الأيام بعدها، فيرمي ماشياً - لأن الناس سارلون سائرهم يمشي، فيستول للرمي، ولا يركبون لأنه خروج عن التواضع حينئذ، هذا مذهب مالك انتهى.

وروى البيهقي بإسناده إلى عطاء بن أبي رباح قال: رمي الجمار ركوب

(١) مسند البخاري (٧/١٢٥١)

يومين وثم يومين، وحمله النبي على ركوب اليوم الأول والأخير.

وحكى النووي في شرح مسلم^(١) عن الشافعي وموافقيه أنه يستحب لمن رمى ركباً أن يرمي ركباً، ولو رمى ماشياً جاز، ومن وصلها ماشياً فبرئها ماشياً. قال: وهذا في يوم النحر. وأما اليومان الأولان من أيام النحر، فالتة أن يرمي فيهما الحمرات الثلاثة ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي ركباً، وقال أصحابنا النخعي: كل رمي بعده رمي كنجمرتين الأوليين من الأيام الثلاثة يرمي ماشياً، وإن لم يكن بعده رمي، كرمي حمرة العفة والحمرة الأخيرة في الأيام الثلاثة، فيرمي ركباً هذا هو الفضيلة. وأما الحواشي فثبت كيفاً كان، انتهى.

قال النووي^(٢): ويرميها ركباً أو راجلاً كيف شاء، لأن النبي ﷺ رماها على راحله، رواه حاتم وابن عمر وأم أبي الأحوص وغيرهم. وقال نافع: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يرمي حمرة العفة على دابته يوم النحر، وكان لا يأتيها سائرهما بعد ذلك إلا ماشياً داهياً وراحلاً، وزعموا أن النبي ﷺ كان لا يأتيها إلا ماشياً داهياً وراحلاً، رواه أحمد في المسند.

وفي هذا بيان لتفريق بين هذه الحمرات وغيرها، ولأن رمي هذه الحمرات مما يستحب البدانة به في هذا اليوم عند قدومه، ولا يسر بعدها وقوفه، ولو من له الحصى. لشغلته الشراول عن البدانة بها، والتعجيل إليها بخلاف سائرهما، انتهى.

وقال النووي في مسنده^(٣) في حمرة العفة: يرميها ركباً إن أتى من

(١) (٩/٥٠: ١٢٥).

(٢) «العمدة» (٥/ ١٢٩٣).

(٣) (ص: ١٣٧).

رواه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «سُئِلَ عَنْ سِرْمِي فِي
الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ يَوْمِ النُّفُوسِ وَنَفْسَاءَ وَهِيَ الْمَاءُ الثَّلَاثُ رِثَاءً، لِأَنَّ سِرْمِي فِيهِ
غُسَّةٌ مِنْ قَبْلِ سِرْمِي وَهِيَ»

قَالَ أَبُو حَرِيرٍ: هُوَ الْوَعْدُ كَ هِيَ الْوَعْدُ، وَأَصْلُهَا: وَهِيَ عَلَيْهِ فِي
الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ يَوْمِ الْأُمِّ عَلَى مَا هِيَ فِيهِ الْخَصْفُ الْكَوْبُ بِحِمْرَةِ الْعَبْدَةِ فَطَلَّ
مِنْهُ مِثْرَةٌ مِثْرَةُ الْأَوَّلِ، وَهِيَ تَعْلِيْقُ الْمُصَنِّفِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الرِّثَاءِ»
أَنَّ يَوْمَ الْكَوْبِ عِنْدَ النَّبِيِّ الْأَوَّلُ يُعْبَأُ.

وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَمْرِو بْنِ كَيْسَانَ كَانَ يَرْمِي فِي الْإِيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الْحَجِّ
مَاءً ذَهَبًا وَرِاحَةً، وَصَحَّحَهُ الشُّرَكَاءُ، لَكِنْ فِي بَعْضِ رِوَايَةٍ مُطَابَقَةً، قِيلَ: وَهُوَ
عَامٌّ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَيَعْلَى كُلُّ فَهْمٍ إِذَا حَسُنَ أَوْ جُعِلَ، فَيَكُونُ حَرَجًا فِي يَوْمِ
الْعَمَلِ، خِلَافَ مَا دَعَا عَلَيْهِ، وَكَانَتْهُمْ يَهْمُونَ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ، دَخِيلًا وَرَجْعًا،
اِخْتِصَاصًا ذَلِكَ يَوْمَ يَوْمِ النُّفُوسِ، لِأَنَّ يَوْمَ النُّفُوسِ لَا رَجُوعَ فِيهِ، وَيَكُونُ التَّعْمِيمُ
حِينَئِذٍ مَأْثُومًا، لِثَلَاثَةِ سَبَبَاتٍ: مَعْلُومُ الرَّمْيِ لَا يَمُوتُ كَوْنَهُ مَعَ الْكَوْبِ أَوْ لِعَمَلِهِ،
وَحُكْمُهُ إِفَادَةُ أَنَّهُ يَوْمٌ يَكُنْ يَنْفَرُ النَّفْسُ الْأَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ بِتَأْخُرٍ إِلَى النَّفْسِ الثَّانِيَةِ،
انتهى.

وَالْقَدِيرُ^(١)، مَدَّ رَحِمَهُ الْعَفْصَةُ حِينَ رَجَعَهُ مَنَى رِثَاءً، وَهِيَ
الْمَنَى فِي عِبْرَةٍ، أَيْ عِبْرَةُ الْعَفْصَةِ يَوْمَ الْحَجِّ، فَيُتِمَّلُ النَّفْسُ فِيهَا فِي عَمَلِ
يَوْمِ الْحَجِّ، قَالَ الْقَدِيرُ^(٢)، قَوْلُهُ: «وَيَوْمَ رِثَاءٍ» أَيْ يَوْمَ أَنْ يَرْمِيَهَا حِينَ يَسُوكُ
حَالُ الْعَمَلِ، وَهِيَ مِمَّا يَكُونُ فِي الْكَوْبِ أَوْ مِثْرَةٍ، فَهِيَ مِثْرَةٌ حَتَّى يَسُوكَ أَوْ يَرْتَدَّ،
لَا يَمُوتُ عِنْدَ الْأَسْعَادِ بِرَمْيِهَا، انتهى.

قَالَ لِي حَيُّ^(٣): وَفَدَّ قَوْلُ مَالِكٍ فِي «الْمُسَوِّغَةِ» أَنَّ يَوْمَ الْحَجِّ أَنْ يَرْمِي

(١) - الشرح لمحمد بن أبي بكر (١٠٠٠)

(٢) - الشرح لمحمد بن أبي بكر (١٠٠٠)

جسرة العنبة وراكباً، كما يأتي الناس على دوابهم، وأما في غير يوم النحر، فكان يقول: يرمي ماشياً، والأصل في ذلك أنه يرمي جمرة العقبة متصلة بوروته، وأما في سائر الأيام، فلأن المشي إليها نواضع، ويحتاج إلى الدعاء عند الجمرتين، فلو ركب الناس لفناء بهم المكان، انتهى.

وفي «شرح اللباب»^(١): الأفضل أن يرمي جمرة العقبة وراكباً وغيرها ماشياً في جميع أيام الرمي؛ لأنه يعقب الروح إلى الرحل، وهذا مختار كثير من المشايخ، كصاحب «الهداية» و«الكافي» و«البدائع»^(٢) وغيرهم، وهو مروي عن أبي يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد: الرمي كله وراكباً أفضل، كما روي أنه ﷺ فعل كذلك.

وفي «الظهيرية»: أطلق استحباب المشي إلى الجمار، ولعله حمل فعله ﷺ على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة أو العذر، كما قيل في الطواف والسعي، وأما ما ذكره في «الكبير» من أن هذا هو المروي من فعله ﷺ أيضاً في غير جمرة العقبة يوم النحر، فإنه ربما ركباً وسائر ذلك ماشياً، على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححاً، فبه بحث؛ لأنه معارض لما سبق، فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان الجمع، فإنه ﷺ لم يحج إلا حجة واحدة، اللهم إلا أن يقال: إنه رمى يوماً وراكباً ويوماً ماشياً، وأما ما ذكره في «مقدمة الغزنوي» من أنه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد الدعاء، إلا في جمرة العقبة، فإنه لا يدعو، ولكن يصلي، فليس في المشاهير من الكتب الفقهية، ولا في الأحاديث المروية، انتهى.

وفي «المعتمد»^(٣): جاز الرمي كله وراكباً، ولكنه في الأولين ماشياً

(١) (ص ١٢٩).

(٢) «بدائع الصائق» (٢/٣٦١).

(٣) (٢/٥٨٤).

٩٠٨/٢١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ أَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يُرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ فَقَالَ: مِنْ حَيْثُ يُشْرَبُ.

أفضل، لا في الأخيرة أي العنبة، لأنه ينصرف، والراكب أفضل عليه، وأطلق أفضلية المشي في الظهيرة، ورجحه الكمال وغيره.

قال ابن عابدين: والتفصيل قول أبي يوسف، وله حكاية مشهورة ذكرها العنقلاني وغيره، وهو محار كثير من المشايخ، كصاحب «الهداية» وغيره، وأما قولهما فذكر في «البحر»: أن الأفضل الركوب في الكل على ما في «الخاتبة»، والمشى في الكل على ما في «الظهيرة»، وقال: فتحصل أن في الثلاثة أقوال، قوله: ورجحه «الكمال» أي بأن أدائها ماشياً أقرب إلى الشواذ والخس، وخصوصاً في هذا الرمادة، فإنه علامة المسكين مشاة في جميع الرمي، فلا يؤمن الآتي بالركوب بينهم بالترجمة، ورواه ببخاء وأما إذا هو ل يظهر فعله، لفتدى به، كطوافه راکباً، انتهى.

٩٠٩/٢١٦ - (مالك، أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن أين) أي من أي موضع كان) أبو القاسم) بن محمد عن أبي بكر - رضي الله عنه - (يرمي جمرة العنبة؟ فقال: من حيث يشرب) ذكر في «المحلى»: أي من العنبة من أسفلها وأعلاها وأوسطها كل ذلك واسع، لكن السنة عند الجمهور كونه من بين الوادي، انتهى.

وقال الزرقاني: «من حيث يشرب» أي من بطن الوادي بمعنى أنه لم يمين محلاً منها للرمي، وقبض المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها، لما صح أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي، وفي «الاصحاحين» عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمى الله يعني امر سعود جمرة العنبة من بطن الوادي، فقلت: يا أبا

عبد الرحمن! إن أناساً يرمونها من فوقها، فقال: والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قلت: وفي حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره: «حلى أمي الجمرة التي عند البجعة رماها بـ... حج حصيات، رمى من بطن الوادي، ثم انصرف» ولابن أبي شيبة وغيره من حديث عطاء: «أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة». وجميع ما أن النبي ﷺ رمى من بطن الوادي هي حجرة العقبة، وما لابن أبي شيبة في الجمرتين الأوليين، وترجم البخاري في صحيحه كتاب رمى الجمار من بطن الوادي، وذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور.

قال الحافظ^(١): «كانه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء، لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن النبي ﷺ رمى من بطن الوادي هي حجرة العقبة، لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود: «حلى من حجرة العقبة». وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر - رضي الله عنه - : أنه رمى حجرة العقبة في السنة التي أصيب فيها، وفي غيرها من بطن الوادي، ومن طريق الأسود: رأيت عمر - رضي الله عنه - رمى حجرة العقبة من فوقها، وفي إسناده هذا الثاني حجاج بن أرطاة، وفيه ضعف، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو أسفلها أو وسطها، والخلاف في الأفضل انتهى.

وفي «الحيي»^(٢) على البخاري: قال ابن بطال: رمى حجرة العقبة من حيث يسار من العقبة، من أسفلها أو أعلاها أو وسطها، كل ذلك واسع.

(١) «فتح الباري» (٢/ ٥٨٠).

(٢) «معجم القاري» (٢/ ٣٧٢).

فالموضوع الثاني يختص بها من العراقي، من حل حديث بن مسعود، وكان
 حابر من حديثه، أنه يروى بها من بعض النواتق، أنه قال: عطاء، ما لم، وهو قول
 النووي والساجي وأحمد وإسحاق، وذلك لما رواه من أنس بن مالك، أنه
 قد روي عن سعد بن أبي وقاص، أنه قال: أنه جاء وأما جاء عبد الجبار، فسمعه
 يمان من فوقه، انتهى

والأشهر^(١) أن يروى من هذا سيرة العبد، وما يربح سبع جمعات،
 ويطلب النواتق، ويستقل الضلع، لا يصر، وقد سلك قول من خلصا
 قوله من أهل العلم، يريدون، وما من فوقها حازا لأن، صرح رضي الله عنه
 جاء في تاريخ الجاهلية، وما من فوقه، ولا بل أفصل، أنه روي عن أبي
 شعيب بن مسلم، قال: أنه روي هذا حديث صحيح، بالعدل، فإنه أكثر
 أهل العلم، نهى

وفي الموضوع الرابع^(٢) ثبت أن مسقط النواتق، وأن يضل الغنة،
 وأن يربي على حافة الأسس، وقال من روى له حركات بعد ذلك، لا يكون
 مسقط غنة في الكل.

والقول الذي في المسألة^(٣) الصحيح السخار من كيفية وقوعه يروى بها
 أن يلف، ما من يلف النواتق، فوجد من من يربح، ومنه من يربح،
 يستعمل العفة في ربه، وذلك بقتل مسقط لجمرة مسبار الكعبة، وفيها
 يستعمل الكعبة، وتكون الحجرة من حبه، وأما ذلك، فموجع يدل على الأور
 تصحيح.

(١) - نسخة (٢٩١/٢٩٢، ٢٩٣)

(٢) - نسخة (٢٩٣/٢٩٤)

(٣) - نسخة (٢٩٤/٢٩٥)

قال ابن حجر في المرح الممالك: محل استحباب الكيفية الأولى في يوم النحر فقط. أما في رمي أيام الشريق، فتستوي حمرة العتية وغيرها في محل استحباب الكيفية، كما يفهم من صحيح الأرومية، ومن ثم قال ابن حجر جماعة: إن الشيخين اتفقا على عدم استحباب العبرة في أيام الشريق، واختلفا في يوم النحر، انتهى.

وقان وجه اختصاصها بذلك أنها الحصب بأنها ناحية منى، ويبدو أنها يوم النحر هو فضل مما بعده، وبأن لها تحلاً في التحلل بخلاف غيرها، فاستحب أن تعبى عسفة عن غيرها في ذلك اليوم خاصة بالمعنى بغيره، فيه خصوصيات أخرى.

نكت الحديث الصحيح الذي أشار إليه المصنف. هو ما في الصحيحين: عن ابن مسعود: **«أنه حجج حقل البيت عن يساره ومنى عن يمينه. رمى سبع حصيات، قد يفهم منه استحباب هذه الكيفية في جميع الرمي، إذ لا تعرض فيه ليوم النحر، إلا أن يقال: إن اقتضاه على رمي سبع حصيات ظاهر في أن ذلك كان يوم النحر خاصة، وكان هذا هو مستند السككي في تضعيفه الحديث يوم النحر حيث قال: لو قيل: إن الصفة الثالثة عنه **«أنه في حمرة العتية يوم النحر يقع بينه منه لا يام، ثم يكن به أسر****

ودليل الكيفية الثالثة في كلام المصنف ما رواه الترمذي، وصححه عن ابن مسعود أبداً: **«أنه حجج استقل الوادي واستقل الكعبة وجعل يرمي عن جاسه الأسير»**. لكن قال الحديث ابن حجر^(١): أنه شاذ مختلف برواية «الصحيحين» وفي إسناده محتط. انتهى.

وبما نرى بعلم أنه لا شذوذ ولا مخالفة في رواية الصحيحين، لأن تلك

في يوم النحر، وعنده في غيره، وبه جمع بين التذمة بين: انتهى ما قاله ابن حجر، حكى.

وقال أيضاً في تشرح المساج: يحب رميها من بطن الوادي، ولا يجوز من أعلى الجبل ثالثها، وكثير من العامة يفعلونه، فيجعلون دلاً رمي ما لم يفلتوا الخالق به، ويسن أن يجعل مكة عن يساره وعن يمينه ويستبينها حالة الرمي للأنباء، ويختص هذا يوم النحر لتمرده فيه خلاف بقية أيام التشريق، وإن السنة أسفله للقبلة في رمي الكل، انتهى.

قال الدردير^(١): رأيت العقبة ويرميها من أسفلها في بطن الوادي، وعن من يمينه، ومكة عن يساره، انتهى، وفي المحلى نعتاً للعيني: قال ذلك: لا بأس أن يرميها من فوقها، ثم رجع، فقال: لا يرميها إلا من أسفلها، وفي المداينة: قلت: أرايت أن رمي جمره العقبة من فوقها؟ قال: ذلك: يرميها من أسفلها أحب إلي، قال ابن القاسم: تفسير حديث القاسم من محممة معناه من حيث يشير من أسفلها، قال ذلك: وإن رمي من فوقها أجزاء، قلت: من أين يرمى الحمرتين في قول مالك: قال يرمى الحجرتين جميعاً من فوقها، والعقبة من أسفلها، انتهى.

وفي الهداية^(٢): لو رمى من فوق العقبة أجزاء لأن ما حولها موضع السك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي لسهو روي. قال الشعبي في السبابة: أي يرمى الجمره من أسفل الوادي إلى أعلاه. حكاه واه محمد - رضي الله عنه - وابن مسعود، وله رميها من فوق العقبة أجزاء، لأن بعض أصحابه كانوا يرمونها من فوق العقبة، ألا ترى أن عبد الرحمن بن زيد قال:

(١) شرح الكبير ١٤٢/٢١

(٢) ١٤٤/١١

قال يحيى: مثل ذلك، هل يرمى عن القصي وأسد من
فقال: نعم.

إن الناس يرمونها من فوقها وأراد ذلك من الصحابة والذابين. وعذر رضي الله
عنه. رماها من أعلاها لأزحام. انتهى مختصراً

وهي شرح الشاب^(١) إذا أتى منى بجوار إلى جمرة العتبة، ويقف في
بطن الوادي أي من أسفل حيث يرى مرفع المصاف، ويجعل منى عن يمينه،
والكعبة عن يساره، ويستقبل الجمرة، ثم يرميها سبع حصيات، ولو رمى من
فوق العتبة جاز. وكرهه لأنه خلاف السنة إلا من عذر، ثم قال في رمي أي
لتفريق وبدأ بالجمرة الأولى، ويقعد إليها حتى يكون ما عن يساره أقل مما
عن يمينه أي عن الشخص، ويستقبل المنيعة، ويجعل بينه وبين مخمخ الحصى
حصة أربع أو أكثر. لا أقل، فيرميها بيمينه سبع حصيات، ثم يأتي الجمرة
الوسطى فيصنع عندها كما صنع في الأولى، ثم يأتي الجمرة القصوى، فيرميها
من بطن الوادي لا من أعلاه كما مر في اليوم الأول. انتهى.

وسئل: بقاء المجهول الإمام (عالمك هل يرمى) سواء المجهول أيضاً (عن
القصي والمريض؟ فقال: نعم) يرمى عنهما إن لم يمكن حملهما، فإن أمكن
حملاً ورمى بأنفسهما، كما قال الدردير^(٢) إذ قال: حمل مريض مطلق لرمي،
ورمي بنفسه وجرباً، قال الدسوقي: وحاصله: أن المريض وأهبي إذ كان كل
منهما له إضافة أي مرة على أن يرمي بنفسه، فإنه يرمي بنفسه وجوباً إذا وجد
حاملًا يحميه للجمرة، انتهى.

وبه جزم الإمام في المدونة^(٣). ونصه: قلت: كيف يصح في الرمي في

(١) (ص ١١٩)

(٢) شرح الكبير: (١٤٩/٢).

(٣) (٤٢١/١١)

ويجوز أن يبرح حين يرمى عنه فبكمم وهو في شرف ويهريق دما .

قوله مائة؟ قال - قال مالك - إن كان ممن استطاع حمله، ويطيق الرمي، ويجوز من يحمله، فليحمل حتى يأتي الجمرة، فرمي، وإن كان ممن لا يستطيع حمله، ولا يقد على من يحمله أو لا يستطيع الرمي رمي عنه، فيسحق حين رمي، فيكسر سبع تكسرات، لكل حصاة تكبيرة، قال مالك - وعليه النهي، لأنه لم يرم - وإنما رمي عنه.

قلت - فلو سح في آخر أيام نومي أو رمي به رمي عنه في قول مالك؟ قال - قال لي - مالك - نعم، قلت - ويسقط عنه الدم؟ قال - لا، قال مالك - عليه آدم كما هو.

قلت - فإن رمي عنه جرة العقبه وحدها، لم يصح من آخر النهار قبل معاقبة رمي، أعني في قول مالك القدي أم لا؟ قال - لا هني عب في رأسه، لأنه صح في وقت النومي، ورمى حين رمي في وقت الرمي، قلت - وإن كان لم يسح دية؟ قال - يرمى ما رمي عنه أيلا - ولا يسقط عنه دم عند مالك، لأن وقت رمي ذلك اليوم قد ذهب، قلت - أرأيت النبي أرمي عنه أجماره؟ قال - قال مالك - أما المصير الذي ليس مثله رمي، فإنه يرمى عنه، أما الكبير الذي يعرف الرمي، فإنه يرمي عن يده، انتهى.

(ويجوز أن يبرح حين يرمى) ببناء المجهول (عنه) أي عن الشريف أي يهريق دما ولم يرمي الثائب أفكرا العريق في عدا الوقت، (وهو في منزله)، وبه حرم في المداينة، كما تقدم، (ويهريق دما) وجوبا، لأنه لم يرم عنه، وإنما رمي عنه، وهذا حكم الحريق.

وأما النبي فلا دم على دمه والنبينا، قال الدموق^(١)، ولما حصل أن التفسير الذي لا يحصر الرمي والتحرير، يرمى عنهما من قمتيهما، فإن لم يرم

(١) حجة الشافعي (١٧٦)

فإن مسح القدم بطن في أيام التشريق رمي الذي رمى عنه، وأخذى وأخوباً .

شبههما وليهما إلى أن دخل الليل فالتزم واجب على من أحدهما، وإن رمى
أحدهما في وقت الرمي . فلا دم عليه، فرمي التولي كرميه بخلاف رمي السائب
عن العاجز، فإن فيه الدم، ولو رمى عنه في وقت الرمي وهو وقت الأكل، إلا
أن يضح قبل الغروب ويرمي عن نفسه بعد أن رمى عنه نائبه . فإنه يسقط عنه
الدم . انتهى .

فإن مسح المريض في أيام التشريق رسي ساء التفاعل أي رمى بنفسه
الذي رمى بيضاء المجهول (عنه) أي يقضي الذي رمى عنه الثالث (وأخذى) زاد
في النسخ المصرية بعد ذلك لوجوباً أي لا يسقط عنه الدم الذي وجب نقوت
الوقت، كما تقدم من «المندونة» .

فإن أتباعي^(١) ومعنى ذلك أن الصبي يذمه الرمي، كما يلزم غيره،
وكذلك المريض، فمن استطاع ميماً العشي إليه، أو كان له من يحمله غيره،
ففيه لا يلزمه أن يذمه الرمي بنفسه إن كان الصبي يذمه ما يؤمر به، وكان مع
المريض ذمته^(٢)، وقد دوي معنى هذا عن مالك في «المبسوط» . وروي ابن
عبد الحكم عن مالك في «مختصره» : إن رجلاً المريض أن يضح في أيام
التشريق، فليؤخر الرمي إلى آخر أيام التشريق . فإن لم يبرح ذلك، رُمي عنه .
وأخذى .

ويحتمل هذا عندي وجهين : أحدهما، أن يكون قولاً واحداً، وذلك أنه
نصر أولاً على أنه إن كان له من يحمله، ويطيق ذلك، دعى وعجل الرمي .
وإن لم يكن له من يحمله، ورجا أن يطيق ذلك في بقية أيام التشريق . الآخر
الرمي، وإن لم يرج ذلك ولم يكن له من يحمله، رمي عنه .

(١) لا يخفى (٤٩/٣)

(٢) كما في الأصل

وَحَتَمَلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنْ رَجَعَ أَنْ يَضِيقَ فِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، أَوْ ذَلِكَ وَقَدْ يَرْمِي عَنْهُ أَحَدًا، وَإِنْ لَمْ يَرَجَعْ ذَلِكَ أَمْرٌ مَرْمِيٍّ عَنْهُ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ فِيمَا يَرْجُوهُ مِنْ حَالِهِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِيمَا يَطْلُقُ وَفَتْ الرَّمْيِ وَبُومَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ اسْتِطَاعَ الرَّمْيِ وَإِلَّا رَمَى عَنْهُ خَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ يَرْجُو أَنْ يَرْمِيَ فِي بَقِيَةِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَجَّهَ رَوَايَةَ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّ الرَّمْيَ لَهُ وَقْتَانِ: وَقْتُ أَدَاءِ، وَوَقْتُ فِصَالٍ، كَمَا بَيَّأْنِي مُعْضَلًا، وَإِنْ رَجَعَ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْوَقْتِ فَهُوَ أَوَّلَى، وَلَا مَعْنَى لِرَمْيِهِ خَيْرُهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ يَرْجُو أَنْ يَرْمِيَ بِنَفْسِهِ.

وَوَجَّهَ رَوَايَةَ ابْنِ الْقَدَسِ أَنَّ وَقْتَ الرَّمْيِ هُوَ لِكُلِّ يَوْمٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْمَالِكُ يَجِبُ التَّدَمُّعُ عَلَى مَنْ أَحْرَقَهُ عَنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّ يَرْمِي بِنَفْسِهِ عَنْ بَوْمِهِ اسْتَدْبَحَ فِي ذَلِكَ، لَمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهَذَا كَالْوَضْعِ، وَالنَّيْسَبِيِّ مِنْ يَشُرِّ مِنْ إِذْكَ الْوَقْتُ الْمَحْذَرُ تَبَيَّنَ، وَلَمْ يُوَخِّرِ التَّحَمُّعُ إِلَى وَقْتِ الْفَصُولَةِ، وَإِنْ لَمْ يَضِقْ الْمَرِيضُ "السَّيْرَ" وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ مَحَلِّهِ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ الْقَدَسِ، أَوْ ظَنُّهُ أَنْ لَا يَطْلُقُ الرَّمْيَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَرَمَى عَنْهُ، ثُمَّ صَحَّحَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَإِنَّهُ رَمَى لَمَّا مَضَى مِنَ الْأَيَّامِ وَبَعْدَهُ، رَوَاهُ ابْنُ الْقَدَسِ، عَنْ مَالِكٍ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ، وَهَذَا قَوْلُ جَدِّهِ شَيْخِي.

رَوَى ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ أَهْلِهَا فِي الْمَرِيضِ صَحَّحَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَرَمَى مَا رَمَى عَنْهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ، وَجَّهَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، فَإِنَّ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا وَجَّهَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمْيِ، وَهُوَ لَوْ تَدَامَعَ لَا اسْتِطَاعَ، فَلِلَّذَلِكَ وَجَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَاءَ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُورًا، فَإِنَّ الْقَدَاصِيَّ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ، هَذَا عِنْدِي فِي بَيْتِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا، لَا يَشُكُّ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَطْلُقُ ذَلِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِسْنَاءَ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِسْنَاءَ وَإِنْ تَبَيَّنَ الْعُذْرُ لِأَنَّهُ مَنِ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ سَبَبِ الْحَجِّ لَزِمَهُ الْإِسْنَاءُ سِوَا تَبَيَّنَ عُذْرُهُ أَوْ لَمْ

يتيقن كان ذلك لعذر أو غيره كترك التمتع بزدلفة، هذا فيما ليس له مثل من الأركان انتهى لا ثم الحج إلا بها.

وأما ما له مثل من الأركان كطواف الزود، فإنه يسقط للعذر، ولا يجب بذلك دم. ووجه قول أشهب أن الرمي له بدل، وهو رمي غيره عنه، وفي البدل نفى عن الممثل منه بجسر الدم، فإذا أدرك الرمي في أيام التطريق فباشروه بعنه فقد جبر نقص الرمي فسقط عنه، انتهى مختصراً.

قال النردية^(١) ويستحب العاقر من رمي عنه، ولا يسقط عنه الدم برمي الثالث، وقاعدة الاستثابة سقوط الزلم، فيتحرى العاقر وقت الرمي عنه، ويكره نكح حصاه، كما يحرى وقت دعاء نائه، ويدعو، وأعاد الرمي إذ صح نيل الغوات الحاصل بالمعروف من اليوم الرابع، فإن أعاد قبل الغروب الأول فلا دم ويعد فأنتم.

قال الدسوقي قوله: وأعاد الرمي أي التماجز قاله بريغر والمنس عنه بزمي، وقوله بعده فأنتم أي إن أعاد بعد المغرب فالدم، كما أنه لو أعاد رمي اليوم الثاني قبل الغروب فلا دم عليه، وبعده فالدم، وكذا يقال في رمي اليوم الثالث، انتهى.

قال السوفى^(٢): إذا كان الرجل مريضاً أو معسوراً أو له عذر جاز أن يستحب من رمي عنه، فله الأثر: قلت لأبي عبد الله: إذا رمي عنه الحصاة يشبهه هو ذلك أو يكون من راحته؟ قال: يعصني أن يشهد ذلك إن قدر حين رمي عنه، قلت: فإن ضعف عن ذلك، أليكون في راحته ويرى عنه؟ قال: نعم، قال ابن عباس: المصحح أن يضع النخض في يد الثالث ليكون له معان في

(١) الشرح الكبير (٢، ١٩).

(٢) المعنى (٣، ١٩٠).

الرومي، وإن أغوي على التمسكه لم يفلح السابغ، وللماء الرمي عنه، ربما ذكرنا في هذه المسألة، قال الشيخ، وهو، قال مالك، إلا أنه قال: ضحوي الفريضي حين: منهم يكثر سبع تكثيرات، انتهى.

قال الفوري في مناقبه: من عثر على الرمي بنفسه لعرض أو حبس سبب من يرمي عنه، ويستحب أن ياول الثابت الحمى إن قدر، ويكبر هو، وإنما يجوز النيابة لعجزه، لا يرجع زوالها قبل خروج وقت الرمي، ولا يبيع زوالها بعده، قال أغوي عليه، ولم يأذ لعبد في الرمي لم يجر الرمي عنه، وإن أدرأ الرمي عنه على الأصح، ولم يرمي الثابت ثم زال عند السب، والثواب بقى علىذهب الصحيح أنه ليس عليه إعادة الرمي.

قال ابن حجر، قوله: يشبه أي وجوباً، وقوله: يكثر هو ظنه، أن هذا التحريم غير التكرار المشروط عند الرمي، وهو محتمل، فمن التكرار المستحب عند الاستدابة، وبطلان الأخير، الثابت عند الرمي، وقوله: قبل خروج وقت الرمي أي وقت أدائه بأن يعذب على ملته بحرفة نفس أو إرجاء، هل ينقض عدلين استداده لابعاء، فهو من الغفلة ولو في اليوم الثالث امتنعت الاستدابة أخذ مما في «الصحيح»، لأن أيام الشرح كبرم وحده لا يمتد وقت الأداء إلا باعضائها كلها، والشرع على أنه لا يؤخر رمي لعنيد الشمس، بل يستنصب، سبي شى صحيح وهو خروج وقت الأداء باعضاء، كل يوم.

ولا يقال تلك تحصيلية لعصبة وقت الاختيار لأنما يقول العامة أن من حاز نظيرة يتقدر بغضها وما داه وقت الحوار ساخناً، أي صبروة إلى حوار الاستدابة، وحصل عقاب ليس من الضرورات في شيء، انتهى.

وفي إرداء البحاني، من الاستنبأ أن ياول الثابت المعمر، ويكثر عند رميه أي اماتت إليه، انتهى.

قال مالك: لا يرى على شيء من الحمام أو سمي بين
الحدود ما يروى من حدو حد أو حد من حد، ولكن لا ينعقد قلعة.

وهي مباحة ذلك لأن الخدم من الميراث لا يهي بعه فلا تجوز
البيعة عند القدر، ويحوز عند العذر، فلم يهي عن مريض لا يستطيع التبرع
بمرد أو مريض عنه، ولو يعيز أقر أو صبي غير مريض أو صاحب حارة
والأختار أن توسع لخصي في أكتفهم بزمواجه، انتهى.

رد من القدر، ولا يعد إن كان محدود في الوقت ولا فله عابدين وإن
له ربحاً إلا أن يعيز، انتهى. وهكذا حكى القلبي عن القلبي وعن الحادي،
عن القسطنطيني عن محمد، إذا كان المريض حيث يصابي جالساً وهي عنه ولا
شيء عليه، انتهى.

قال مالك: لا يرى على الذي يرمى الحمام يسمى (أو سمي بين الضمات
والحدود) مكره (وهو غير موصى) أي مؤدى هذه المسألة محالاً (إعادة) لأن
التصيرة إلى شرط مكره مبيح (ولكن لا ينعقد ذلك) لتعويت التملك
ولا استحباب في ذلك.

وهي التحليل في فكره التبرع بأن من مكرهات، وإن فعل أحده، وروى
عن أبي حنيفة عن ميمون بن أبي عبد الله رضي الله عنه: أراد أن يرمى
الحمار إلا اعتزل، عن حنيفة ظاهراً يفتنون لذلك، انتهى.

قال الحارثي^(١): ربحاً كما قلنا: إن من رمى أو رمى الحمار على غير
مجازاة، فإنه يجهل ولا ينعقد عليه، لأن عهده قرب لا ينعقد لها ما يثبت، فلم
يكن لظهوره شرطاً في ماله، وإنما يكون لظهوره شرطاً في صحة القرب
التي لها نفع، والله كالمصلاة والفتوة، والأفضل هو ذلك ما روي عن

(١) (ص ٢٤٦)

(٢) انتهى (٢٠ - ١٥٠)

نبي بشر أن قال لعنته - رضي الله عنها - حين شكت أنه أنها عيب أو عظمي ما يفعل الحاج غير أنه لا يطرح بالبنت. فأجابها عمر كل فربة من حج لا تعد لها بالبنت. وفي ذلك لسمي ولومي، وفريدها لا يتعمد ذلك يقتضي أنه يستحب الظهارة لأدلى هذه الغريب كلها وإن لم تكن شرطاً في صحتها انتهى. وتقدم الخلاف على المحذور في المعنى في محله مذكوراً.

وقال الشافعي ولا يشترط أن يكون التواصي على حالة مخصوصة من قيام واستقبال. وإن كان هو الاتصال ولهاذه وهي لأكثر أو قرب أو بعد. بل على أي حال روي ومن أنه مكافئ روى صحيح رجب انتهى.

وفي الآدمي: قال أحمد: يستحب له أن يشهد بمسأله كأنه على وضوء كان غصه يقول: لا يقضي بنا من المسأله إلا على وضوء انتهى.

ومما يده اختلافهم في استحباب غسل الأحجار. وهل يجزئ لرمي ما شئت أيضاً أم لا؟ قال الشافعي لا استحباب أن يغسله. وقال أحمد: اختص عن أحمد في ذلك. فروي عنه أنه مستحب لأنه يور من ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه غسله. وكان عائش بنعله. وكذا ابن عمر - رضي الله عنهما - الآخر من النبي صلى الله عليه وسلم. واختصج وهو قول غصه وإسالك وكثير من أهل المس. فإن سمي بجزء لما لحقت له الحصص يستحب في بده. لم يغسلها ولا أسر يغسلها ولا فيه مدني يقصده. فإن روي بحجر يسمى أزداء لأنه حصاة. يستعمل أن لا حجارة لأنه يروي به العبداء فأعبروا ولم يروا كغيره الاستحباب وتراب التيمم انتهى.

٢١٧/٩٠٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

وفي «الروض المربع»^(١): لا يسر غسله، وفي «مناسك النوري»^(٢): قال الشافعي: لا أكره غسل حصي الجمار. بل لم أزل أعمله وأحبه. انتهى.

وفيه أيضاً: يستحب أن يكون الحجر طاهراً، فلا رمى بتنجس كره وأجزأ، انتهى.

وقال الدردير^(٣): ورمي وإن يمتنجس لكنه يكره، وتنب إعادته بطاهر، انتهى.

وفي «شرح اللباب»: نور رمى نجساً جاز مع الكراهة وتنب غسلها أي يستحب أن يغسل الحصة مطلقاً، انتهى.

٢١٧/٩٠٩ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: لا ترمى الجمار في الأيام الثلاثة) التي بعد يوم النحر لغير المتعجل واليومين بعد النحر للمتعجل (حتى تزل الشمس) جملة ما يرمي به الحاج مبعوث حصة، سبعة منها يرمي يوم النحر، وتقدم الكلام على وقتها وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم إحدى وعشرين حصة لثلاث حمراء.

فإن العيني^(٤): رمي أيام التشريق محله بعد زوال الشمس، قد اتفق عليه الأئمة، وحائف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحساناً، وقال: إن رمى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أعاد وفي الثالث يجزيه، وقال عطاء وطاوس: يجوز في الثلاثة قبل الزوال.

(١) (٥٩٢/١).

(٢) (٣٠٢).

(٣) «الشرح الكبير» (٥٠/٢).

(٤) «معجم الفاري» (٣٧٠/٧).

وعنه، نحفظ^(١) من حفظ ابن عمر رضي الله عنهما أنك تتحير، ماذا
 قالت الشعرة؟ ربياء دليل على أن السنة أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحي
 بعد الزوال، وأنه قال الجديدي، وحافظ فيه عملاً، وطعن فقد لا يجد في قبل
 الزوال مضطرب، يحصر الحديث في الرمي يوم النحر قبل الزوال، وقال إسحاق،
 إن رمي قبل الزوال أعاد الأيام، اليوم الثالث، يحجبه

وقد استوفى^(٢) لا يرمي في أيام التشريق ولا بعد الزوال، وإن رمي قبل
 الزوال أعاد، نفس عنه، وروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأنه
 قال مالك والشافعي والنسائي وإسحاق وأصحاب الرأي، يرون عمر التحسين
 مضطرب إلا أن إسحاق وأصحاب الرأي يقتصرون في الرمي يوم النحر قبل الزوال،
 ولا يفتي إلا بعد الزوال، وعن أحمد بن حنبل، وروى عنه في ذلك أيضاً،
 زفاد بن حنبل، يرمي قبل الزوال ويغفر له، انتهى

وقال أيضاً، إذا أحرر يرمي يوم ما شاء، أو أحرر يرمي ما شاء إلى آخر
 أيام التشريق ترك السنة ولا شيء عليه، إلا أنه يقدم بالسنة رمي اليوم الأول،
 وثبتك قال الشافعي وأبو حنبل، قال الشافعي: ولا يكون ربه في اليوم الثاني
 قضاء، لأنه وقت واحد، وإن كان قضاء فالتعبد به الفعالة كفوفه تعالى:
 «يُحِبُّوا نَفْسَهُمْ» واحكم في رمي حذرة العقبة إذا أخرها كالحكم في رمي
 أيام التثنية في أنها إذا لم ترم يوم أحرر يوم من الأضحية انتهى

وقال أيضاً، أخر وقت، يرمي أحرر أيام التشريق، حتى خرجت قبل وقت
 ذكرك، ويستمر على الغداة الواحدة في ترك الرمي، هذا قول أكثر أهل
 العلم، وحكي عن مالك حين رمي حذرة العقبة، فخرج إلى يله في ثلة أربع

(١) صحيح البخاري، ١٥٨٠

(٢) التلخيص، ٣٢٦

عشرة، ثم رمى قبل طلوع الصبح، فإن لم يرم عراقي صاعاً، والأرض أرضى، انتهى

وفي التهذيب^(١) إن قدم الرمي في اليوم التاسع قبل أن يزال بعد طلوع الفجر، حاز عبد الله حبيبة - وهو، الله عنه - وهذا صحيح، وإذا لا يجوز عزاً أو سائر الأيام، وإنما الشعارات في رخصة الفجر، فإذا لم يرمخصه الحق بناءً عليه، روي عن ابن عباس، ولأنه لم يظهر أنه الخفيف في هذا اليوم من حج التوك، فكان يصير من حواره في الأوقات كلها أو في مختلف اليوم الأول والثاني حيث لا يجوز فيها إلا عند الزوال، في تستهون من الزيادة، لأنه لا يجوز له تركه فيها يفتى على الأصح.

قال العيني في التلخيص: فلو لم يرم من ابن عباس يومه لجهتي عنه إذا صاح الزجر من يوم الله - فقد حلق الرمي والصيد، والانتجاع بالبحر الارواح، ومن السبي لئلا يحصل على الأفضل بدلالة حوار الفجر حكم الآية وقباسها على اليوم الثاني والثالث، لأن لا يجوز ترك الرمي فيها أصلاً، وفيه في المستهون من الزيادة إذا قد - مستهون استثناء مما ذكره المحاكم في المتن، قال: كان أمر حبيبة يقول: الأفضل أن يرمي في اليوم الثاني والثالث عند الزوال، فإن رمى بعد حرة، انتهى.

وفي شرح التلخيص^(٢) وثبت رمي الصغار خلال في اليوم الثاني والثالث من أيام البحر عند الزوال، ولا يجوز قبله في المستهون أي من الجمهور كدراحت التهذيب، والشافعي، والظاهر، وغيرهما، وقيل: يجوز الرمي يومه، قبل الزوال كما روي عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الأفضل أن يرمي فيها بعد الزوال، فلو

(١) (١٢٦/١).

(٢) (١٢٧/١).

وفي قوله جزء فحمل المتعروفي من فعله **يُفْلِحُ** على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب «المنتهى»^(١) وغيرهما، وهو خلاف ظاهر الرواية.

وفي المسألة رواية أخرى أن اليوم شامي من أيام الخريف كالأيام الأولى منها، لكن لو أراد أن يمر من هذا اليوم، له أن يمر في الزوال، ولا يجوز لمن لا يريد المنصر، كذا روى الحسن بن أبي حنيفة، ذكره صاحب «الغنية»؛ هو خلاف ظاهر الرواية وخلاف الخبر من فعله **يُفْلِحُ** وعلى إصحاحه بعده.

قال في «البدائع»^(٢): «هذا باب لا يعرف بالقياس، بل بالتوقيف، قال في «الفتح»^(٣) لا يجوز فيها، قبل الزوال اتفاقاً، قال ابن سديد: «الصحيح لا يجوز فيها إلا بعد الزوال مطلقاً انتهى».

والخاص أن في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر وقت الحواز من الزوال لا قبله، بل من الزوال إلى الغروب من هذا اليوم وقت مسووف، وبعد الغروب من كل يوم إلى طلوع الفجر من بعد وقت مكروه لغير معذور، ولو رمى في الليلة اللاحقة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الإمساك، وإذا طلع الفجر من بعد في كل يوم من هذين البيتين كانت وقت الأداء عند الإمام، فيجب عليه القضاء مع الجزاء عنه إلى غروب فجر أيام التشريق، ولا جزم عند صاحب الإمام، بل يبقى وقت القضاء إلى فجر أيام التشريق.

وفي «المغنية»^(٤): «لو رمى يوم في الليل رماء في النهار، ولو قبل الزوال قضاء عنه، وعليه الكفارة للتأخير، وأداء عندهما ولا شيء عليه انتهى».

قال الفقاري^(٥): «والخاص أن الرمي موقت عند أبي حنيفة، وعندهما ليس

(١) (٣٧٤/٧).

(٢) «البدائع» (٣٧٤/٢١).

(٣) «فتح» (١٠٩٦).

بمرتفت، فإذا أحرس من يوم إلى يوم آخر، فعنده يجب القضاء مع الدم، وعندهما يجب تقضاء لا غير، لأن الأيام كلها وقت لها، وقد أخصاً: لو أحرس أيام أرمي كلها إلى أربع مثلاً، فضاءها كلها فيه اتفاقاً، وعليه الجزاء عنده، وإن لم يقض حتى غروب الشمس من اليوم الرابع قلت دفت القضاء، وعليه دم واحد اتفاقاً، فهو هذا يذره في اليومين الثاني والثالث من أيام المحر.

أمر اليوم الرابع، فقد عرفت في كلام صاحب التمهيد، ونصحه كما في شرح اللباب، أن وقت من المحر إلى الغروب وليس يذره ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام إلا أن ما من الزوال وقت مكرره، وما بعده مسبوكة، وفي البدائع^(١): مستحب، ولم يذكر التكرار قبله عند الإمام، وأما عندهما إلا يجوز قبل الزوال في يوم الرابع اعتباراً بما قبله، ويجوز الشمس من هذا اليوم يغرب وقد الأداء والتقاء اتفاقاً.

قال النووي في مسامكة^(٢): لا يصح لرمي في هذه الأيام أي الذي هو الأداء، إلا بعد زوال الشمس وبقي وقت الاختيار إلى غروبها وقبل يبقى إلى طلوع الصبح، والأول أصح، ويستحب إذا زالت الشمس أن يقدم الرمي على صلاة الظهر، وإذا ترك شيئاً من الرمي نهياً، فالأصح أنه يتداركه لرمي ليلة أو فيما بقي من أيام التشريق أي ولو دل الزوال سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا تداركه فيها، والأصح أنه أداء لا قضاء.

يؤذ أنه يتداركه حتى زالت الشمس من اليوم الذي يسه، فالأصح أنه يجب الترتيب فرمي أولاً عن اليوم الثالث، ثم عن الخامس، ويقرب كثر الرمي متوالياً مخرج أيام التشريق من عمر رمي، ولا يؤدي شيء منه بعدها لا

(١) انظر منافع الفضائل (٣٢٤/٢).

(٢) انظر (٣٦٥).

لأن لفظ الترفعة لا تستعمل إلا فيما يخص من تمحطت للغير، وذلك أن الترفعة عندنا في المتن مع الظهور الذي لا بد من مراعاته، وإدراعيه لسحابة إلى ظهوره في التصرف إلى بعد الميلاد، وقال تعالى ﴿إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. وأيضاً لهم ذلك لهذا المعنى، انتهى.

وتقدم اختلافهم في سيرة سفي، هل هو واجب أو سنة، لكنهم اتفقوا على سقوطه للوجاهة، واعتقدوا في أنه يختص بالسقوط بهم والتساقط، أو بعم أهل الأعمار كلها، ويرحم البخاري في صحيحه "ثالث، هل يجب أصحاب السبابة أو غيرهم بمكة لبائني" (في دار الحافظ^(١))، مقصوده بتعريف من كان له عهد من مرض أو شغل، كالحفاظين والمريضة، ووجوب اسبب قول الجمهور، وفي قول الشافعي ورواه عن أحمد، وهو مذهب الحنفية أنه سنة، ووجوب إسنه شركة مبني على هذا الخلاف، ولا يخص الميت إلا بمعظم الميل.

وهو يختص بالإدلاء بسفاهيه، وبانحسار، أو بغير ذلك من الأوصاف اعتبارية في هذا الحكم، فقول: يختص بالحكم - نعباس وهو حمود، وقيل: يدخل معه آله، وقيل: قومه، وهم بنو عذشم، وقيل: كل من احتج إلى إسفاهيه، في ذلك، ثم قيل أيضاً: يختص بالحكمة بسفاهية العمام، حتى لو عدلت سفاهية لغيره لم يدخل، لأنها في التمسك لأجلها، وهم من عمامة، وهم للصحيح في الموضعين، والعدة في ذلك عدة العلماء للشافعيين.

هل يختص ذلك بالنساء أو بلحق به ما في معناه من الأكل وغبه؟ محض احتساب، ورواج الشافعية بلحقن من له مال يخاف ضياعه، أو أمر يحدف فوته، أو مريض يتعاهده بأهل السفاهية، كما حرم الجمهور بالشافعي الرعاء خاصة، وهو قول أحمد، واحذر ابن السكيت أن يسمي المختصين بأهل السفاهية، والرعاء.

(١) فتح الباري (٤/٤٧٨).

لأنه . والمعروف عن أحمد . انصاص النعاس بذلك ، وعليه اقتصر صاحب
 "تسني" ^(١) . وقال المالكية : يجب الكدم في الصدقات سوى الرعاء ، انتهى

قال الموهب ^(٢) : وحوز الرعاء ترك لعنت علي ، ليأمنه مني ، ويؤخرون
 رمي ليوم الاول ، ويمرون يوم النحر عن اليومين ، لما سبهم من انفسا في
 انبات والرقاب لمومي ، وكذلك الحكم في أهل السفرة ، فلا أن كصرف من
 الرعاء ، وأهل كساية أن رعاء إذا قاموا حتى غربت الشمس ، فله الغنى وقت
 ان عي ، وأهل كساية يستعملون ليلا ونهاراً داخراً ، والرعاء ، أيج لهم ترك
 الصبيات لأهل الحرم ، وإذا ذات وفته وحده المبيات ، وأهل الأعداد من غير
 الرعاء كالمرضى ، ومن له مال يخاف من رعاء ، وأخبرهم ، كما ورد في ترك
 الرعاء ، لأن النبي ﷺ أخبر بهؤلاء أني لهم ، أو يقول من عليه
 لمحي فوجد في غيرهم ، بحيث ينفقه بهم ، انتهى .

وقال الثوري ^(٣) : من ترك بيت مني لعنة فلا شيء عليه ، والعذر أصابع :

أحدها : أهل سفاية النعاس : يجوز لهم تركه ، سواء أوتوا ، أو العجاس أو
 غيرهم ، ومن حذات سفاية الحاجة ، فلذية سألها ترك البيت كسفاية العجاس ،
 اذ هو السعة . فإن أهل الأصغر رعاء في رعاء .

الثاني : رعاء المراس : يجوز لهم ترك المبيت بعد الرعاء (تسني حمله على
 وإذا احذوا إليه ليته أو كانوا مع الذهاب إليه لا يسكنهم اسمي ، وإن نسبت
 وإن به يحذوا إليه ليلا ، فلا مشقة به . فإذا رعاء الأثر بين المشقة والرعاء)
 وحتى أقام الرعاء ، حتى حتى غربت الشمس . أرفهم وأصيب بها تلك ، فليقل . وإن

(١) أخر : "تسني" (٣٦٤ ، ٣٦٥)

(٢) مسند أحمد (٣٦٩ ، ٣٧٠)

(٣) مسند الثوري (٣٣٩ ، ٣٤٠)

أقام أهل السنة حتى خرجت الشمس فلهو فلهو إلى تسفاية بعد الغروب، لأن معيهم يكون ليلًا يسيرًا.

الثالث: من له علم مسبب آخر، كمن له مال يخاف ضياعه أو اشتغال بالمسبب، أو يخاف على نفسه، أو مال معه، أو له مرض يحتاج إلى شفاء، أو يطلب شيئًا أو يكون به مرض يشفى معه السبب ونحو ذلك، فالمسبب أنه يجوز أنهم تركوا العبادة، وأنهم إذا يمشرون بعد الغروب، ولا شيء عليهم، انتهى زياده من شرحه لأن حجج

وإن أرادوا^(١) إن ترك العبد بيت جليل فلهذا أكثر قدم، وهو لصورة، ورحل نزع إلى فقه بعد رمي العفة يوم أسعد أن يصرف إلى رعيه، ويترك العبيد ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ويأتي اليوم الثالث من أيام النحر، فترمي فيه نظيرين، وكذا يرخص لصاحب التسفاية في ترك العبيد خاصة، لأن ما أن يأتي بخارًا فترمي له ينصرف، لأن ذا التسفاية ينزع الماء من وجهه ليلًا، ويترننه في أحيان.

قال السمرقي: قوله: ولم كان الترك للضرورة، في محوف على مناعه، وهو الذي يشبهه منسوب ذلك حسنة، وإنه على ابن نافع، فيمن حرمه مرض فيات بسكرة، فإن عليه هدا، وممنه نزع إلى فقط، لأن الرخصة قد في «الموقف» عن أسس على نفي بقاء له نساء الإبل، ومعلوم أن الرخصة لا تتعدى حليلها، وفي القياس شيئًا نزع، وظاهر المصنف أني أصبح تخيل، وإن ناس من الحاجب وإن عرقه الأطلاق، قلت: أي في رعاة الإبل ورعاة على الإبل، وهو محقق الزيادة، قوله: يأتي اليوم الثالث ولا دم عليه ترك العبد ولا تأخير رمي اليوم الثاني فيرمي الثالث، انتهى، قوله: من ترك العبد

(١) «الفتح الكبير» (٢) ١١٩.

يرمون يوم النحر، أي يوم الأضحية، ومن هذا العهد لم يمتنعوا...

حاشا أن لا هي ترك الأبناء يوم تهادن عترة والإبناء في الشيء عترة
فأمرنا، انتهى.

وفي الأنوار^(١) من حاشية الصدوق: وحضر عائلة حواز في ذي القعدة
بغداد، وهي العترة التي تصرف إلى عهد، وترك المسألة تلك الحادثة عترة،
والشيء عترة، يعني اليوم الثالث من أيام النحر، وهو في يوم من الأيام، وأنه
والسوق، حضر به، وحضر فعند السقاية في ترك المسألة، فلا بد أن
بأنى جوار الحرم، ثم ينصرف، لأن في السقاية يفرخ الماء من رمزه لئلا
ويخرج في الحيرة، انتهى.

وفي قال أبو حمزة^(٢)، أن أهل السقاية إنما يحضر بهم في ترك الأبناء
والأولاد في ترك شيء اليوم الأول من أيام أيامي، فسيكون حكمة، ويرمون
الحجر بغيره، ويعودون لذلك، كما في النظر في السقاية، انتهى.

وفي تصريف^(٣) في أن النحر في سنة ١٠٠٠، وأول ما ذكر فيه في
في أن يوم النحر يوم الأضحية، قال أبو حمزة: في يوم من أيام النحر

(يرمون يوم النحر) حكمة العترة، قال أبو حمزة: في يوم من أيام النحر
لا بد أن يكون به رحمة، ولا يحضر عن وقت ولا إن شاء الله، ثم يرمون الضعف، أو
من بعد ألف يومين) فقد في جميع المسح الجليل من النحر والسجود، وعلى
من كلامه شيخنا في المصنف، وصاحب المصنف، وفي جميع المسح
العترة بالأول، وفيه من الشواهد العترة من التوقيف والسجود، وبعد الأول
والأمة حسنة هي السقاية، بعض أهله، كما في حسنة أحمد والعترة

(١) في ١٢٩

(٢) شرح ترمذي، ٣٧١

(٣) في التفسير المصنف، ١٧٧

للمحاكم، ونسخة الخطابي على أبي داود المصرية، ويزيد الثاني ما هي أكثر النسخ المصرية^(١) والهندية من الثمون والثلثون لأبي داود.

والأوجه عندي رواية ورواية الأول، اختلعا في تفسير هذا الكلام ومصداق هذين اليومين ويوم الترمي لهما، فقال المباحي^(٢): يريد أنه يرمي ليومين الغد ومن بعد الغد، فذكر الأيام التي يرمي فيها وهي الغد من يوم النحر ومن بعد الغد، وهما أول أيام التشريق، وثانيهما، ولم يذكر وقت الترمي، وإنما يرمي لهما في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال. ولقد جمع بينهما في اللفظ، فقال يرمين وقد مر ذلك ماثلك، انتهى. وقال الزرقاني^(٣): ظاهره أنهم يرمون لهما في يوم النحر وليس بمراد، كما بينه الإمام بعد، انتهى.

وفي «المحلى»: أنهم يرمون الغد من يوم النحر، وهو اليوم الحادي عشر من شهر، وذلك هو التعزيمة، فأو من بعد الغد ليومين، فذلك اليوم واليوم الثاني إن لم يرم من الغد من يوم النحر، فقوله: يومين متعلق بقوله: أو من بعد الغد، وهذا المعنى على مذهب مالك والشافعي وغيره من لم يجوز تقديم الترمي على يومه، لأنه لا قضاء، حتى يجب، وإلا فظاهر الحديث أنهم بالخيار إن شاءوا رموا يوم النحر لذلك اليوم، ولما بعده، إن شاءوا أخرجا. فرموا يوم النحر الأول ليومين، به قال بعضهم، ونفساني: أنه يجزئ رخص قمره، في التبتة أن يرموا يوم النحر، ثم يحضوا بين ربي يومين بعد يوم النحر، فبرموا في أحدهما، انتهى.

قلت: وبما هذا ذكره الشرمدي^(٤)، ولنظرة رخص رسول الله ﷺ شرعا،

(١) انظر المستدرج (١٣/٢١٦)

(٢) التفتي (٣١/٢٥١).

(٣) انظر: شرح الزرقاني (٢/٢٧٠).

(٤) أخرجه الشرمدي في الحج (٩٥٥) باب ما جاء في الرخصة للرعاة، الخ.

ثُمَّ يَرْفَعُونَ يَوْمَ النَّفَرِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: ٩٦ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ (الحج)، ٧٧ - بَابِ مِمَّا رُمِيَ بِهِ الْحَجَّارُ.

وَالْتَرْمِذِيُّ فِي: ٧ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٠٨ - بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّحْصَةِ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِرَمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا.

وَالسَّائِغِيُّ فِي: ٢٤ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٢٢٥ - بَابِ مِمَّا رُمِيَ بِهِ الرَّعَاءُ.

وَأَبُو مَاجَةَ فِي: ٢٥ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ (الحج)، ٩٧ - بَابِ مَا حُجِرَ بِهِ الْحَجَّارُ مِنْ عَمَلٍ.

الْأَوَّلُ فِي الْبَيِّنَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّفَرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّفَرِ، فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَهَكَذَا لَفْظُ أَبِي مَاجَةَ، وَهَكَذَا فِي رِوَاةٍ لِأَحْمَدَ، فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا مُؤَيَّدَةٌ لِلتَّخْيِيرِ فِي أَيِّ الْيَوْمَيْنِ شَاءَ رَمَى لِلْيَوْمَيْنِ، وَالَّذِي ذُكِرَ فِي بَعْضِهِمْ، كَمَا حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ، إِذْ قَالَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هُمْ بِالْحِجَارِ إِنْ شَاءُوا قَدَمُوا. وَإِنْ شَاءُوا أَتَمُّوا. انْتَهَى.

لَكِنَّ الْجَمْعَ لَمْ يَقُولُوهُ، جَمْعَ التَّقْدِيمِ، فَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنْ يَجْمَعَ التَّأْخِيرُ، كَمَا سَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، قَالَ الْقُطَيْبِيُّ: أَيُّ رَحْمَتِهِمْ أَنْ لَا يَبْنُوا بِنَى، وَأَنْ يَرْمُوا يَوْمَ التَّعِيدِ جَمْعَةً تَعْلَفُ فَقَطْ، ثُمَّ لَا يَرْمُوا فِي الْغَدِ، بَلْ يَرْمُوا بَعْدَ الْغَدِ رَمَى الْيَوْمَيْنِ الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ، وَلَمْ يَجُوزِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ أَنْ يَقْدَمُوا الرَّمْيَ فِي الْغَدِ، قَالَ الْقَادِي فِي «الْمَرْقَاةِ»: وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِنَا، انْتَهَى. أَيُّ عَدَمِ جَوَازِ التَّقْدِيمِ.

(مِمَّا يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ) مَتَّحِ النَّوْءَ وَمَسْكَانَ الْفَاءِ أَيُّ الْإِنْصِرَافِ مِنْ مَسَى، قَالَ الْبَاقِيُّ^(١) يَحْتَمِلُ وَحْدَتَهُ، أَحَدُهُمَا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُمْ يَرْمُونَ الْيَوْمَيْنِ، يَرْمُونَ تِلْكَ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ، وَهُوَ يَوْمٌ وَحِيدٌ، لِأَنَّهُ يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ كَوْنُ

(١) «السنن»، (٣/٤٢٠).

يقول في الزمان الأول

(يقول) عطاء، ثبتت هذه الرحلة (في الزمان الأول) في لاجي: ينشئ
إسلامه في زمن النبي ﷺ، لأنه أول زمان هذه الشريعة، فعلى هذا هو مرسل،
ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء، فيكون موقفاً منفصلاً، انتهى.

وفي المحلى: في الزمان الأول أي عهد ﷺ، وروى ابن أبي شيبة عن
ابن نعيم أنه سئل عن شخص للزعماء أن يرموا ليلاً، ورواه الدارقطني، وزاد رواية
ساعة شاموا من جناب، فيه قال الجمهور: إنه يجوز الرمي بالليل انتهى، وفي
البداية: إن أحره إلى الليل زمانه، ولا شيء فيه لحديث الزعماء.

قال الحفاظ^(١) في البداية: أئباز من حديث ابن عمر بلفظ (رخص
أرضه الأول أن يرموا بالليل)، وفيه مسلم بن خالد الزنجي مختلف فيه،
وأخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، ورواه
أبو أبي ساعة شاموا من البصرة، وفي إسناده أبو عمرو ضعيف، وروى ابن أبي
شيبه عن من عبيد عن ابن جريح عن عطاء مرسلًا مثله، وهو منه في «مسنده»
بذكر أبي عباس، لكنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن عطاء، ولم يسمعه
عبد الرحمن عن عطاء، وإنما رواه عن إسحاق بن أبي درود أحد لسروكين،
وهو عبد سعد والضرائي من طريقه، انتهى.

وقال ابن رفاة^(٢) قوله في الزمان الأول، أي زمان الصحابة وبهم
انقضوه، وبهم قال محمد بن النضر، وهو كما قال بعضهم وقال لبعضهم،
لأنه إذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني، فربهم بالليل الأولى، انتهى.

وقال المسوفي^(٣) قال محمد: يجوز لهم أن يرموا ليلاً، فيرمون ما غابهم

(١) فخرية على هامش البداية (٢٢٢/١) ط - نجد.

(٢) شرح المرقاني (٣/٣٧١)

(٣) حاشية المسوفي (٢٩٠٢)

وفي ذلك الحديث الذي في بعض يوم من الأيام يخرج من مكة
الإمام من ماضٍ مني الجبل، فمما يرى، وأما أعلاه، فمما يرى من
الناس، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، ومما يرى من الناس
الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس...

ومما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس...

ومما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس...

وقال الإمام (سالك): تفسير الحديث، أي ما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس...

وقال الإمام (سالك): تفسير الحديث، أي ما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس الذي يلي يوم النحر، فمما يرى من الناس...

قَالَ الْمُؤَدَّقُ^(١): إِذَا أَخَّرَ رَمِي يَوْمٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ، أَوْ أَخَّرَ الرَّمِي كُلَّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ، تَرَكَ السَّنَةَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ بِالنِّيةِ رَمِي النَّيَّوْمِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّلَاثُ، وَبَدَأَتْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو تَوْرٍ. وَقَالَ أَبُو حُسَيْنٍ: إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ (إِلَى الْعِدَّةِ رِمَاهَا، وَعَلَيْهِ بِكُلِّ حَصَاةٍ بَصَافٍ صَاعٍ. وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا رِمَاهَا، وَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَلَيْتَ، أَنْ أَيَّامَ الشَّشْرِيقِ وَفَتَتْ لِرَمِيٍّ، فَإِذَا أَتَتْهُ مِنْ أَوَّلِ وَفَتَتْهُ إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ شَيْءٌ، قَالَ الْقَاضِي. وَلَا يَكُونُ رَمِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَصَاةً؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَاحِدٍ، وَالْحَكْمُ فِي رَمِيِّ حَصَاةٍ مُعَقِّبَةٌ إِذَا أَخْرَجَهَا، كَالْحَكْمِ فِي رَمِيِّ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: بَلَغَهُ التَّزْيِيبُ بِنِيَّةٍ، لِأَنَّهَا عِدَاةٌ تَجِبُ التَّزْيِيبُ فِيهَا مَعَ فَصْلَانِ فِي أَيَّامِهَا، فَوَجِبَ تَزْيِيبُهَا مَحْمُوعَةً. كَالْفَصْلَيْنِ الْمَجْمُوعَيْنِ وَالْفَوَاقِيتِ، انْتَهَى.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَنَاسِكَهِ^(٢): إِذَا تَرَكَ نِيَّةً مِنْ الرَّمِيِّ بِهَارًا، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يَتَدَارَكُهُ، قَرِيبُهُ نِيْلًا أَوْ قِيَمًا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ، سِوَا تَرَكَ عِدَّةً أَوْ سَجُودًا، وَإِذَا تَدَارَكَهُ مِنْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ أَدَّاهُ لَا قَضَاءً. وَإِذَا لَمْ يَتَدَارَكْهُ حَتَّى زَالَتْ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّزْيِيبُ، فَيُرْمِي أَوَّلًا عَنْ الْيَوْمِ الْعَالِيَةِ، ثُمَّ مِنْ الْعَامِ، وَمَنْ تَدَارَكَ رَمِيَّ فِي أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ فَاتَّهَتْ، أَوْ فَاتَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣): أَمَّا مَنْ سَمِيَ الْجَمَارَ كُلَّهَا فِي أَيَّامِ نَحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي آخِرِ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ يَدْعُو الْفَرَادَ، فَتَنَّهُ يَرْمِي لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَلَى سَنَةٍ. ثُمَّ يَرْمِي لِلْيَوْمِ

(١) - الْمُؤَدَّقُ (٢٣٣/٥).

(٢) - (٢٦٦).

(٣) - الْمُؤَدَّقُ (٢٦٦).

لأنه لا يلزم أن يكون ذلك على وجه يجب عليه، فكذا لا يجب عليه أن يصلي
كل الفضة معه ذلك

الثاني علم، أسند، ثم اليوم الثالث على سنة، رواه ابن حبيب عن مصرف،
وابن العاصم عن مالك، ووجه ذلك ما ينزج من الترتيب في حال الأداء،
فكانت في حال الفضة، كالمصلاة ما لم فيها من الترتيب في حال الأداء، ثم
منه في حال الفضة انتهى.

ومع التنية: هو آخر رمي الأيام كلها إلى اربع مثلا، وماها كلها فيه
قبل الزوال أو بعده على التاني فضاء عنده، وعليه دم واحد للتأخير، وأداء
عندها، ولا شيء عليه، انتهى. وفي التنية: من ترك رمي الحمار في
الأيام كلها، عليه دم، وأترك إذا يحقق مغروب الشمس من آخر أيام الرمي،
وما دامت الأيام يافيه، والإعادة ممكنة، فيرميها على التاني.

قال، أقبني في «التنية» أي على الترتيب، فيه قال الشافعي بي قوله، وفي
قول سقط رمي كل يوم بهربي، لأنه فات عن وقته، انتهى.

(لأنه) دليل على اختلاف الإمام في تفسير الحديث من أنهم لا يرمون في
اليوم الأول، بل يرمون في الثاني اليومين قضاء للتأخير، وأداء للحاضر، وإن
كان مدعى الحديث أنهم يختارون في أي اليومين قاموا جميعوا رمي، بهمين
جميع تقديم أو تأخير، فأناس من المصنف على أنه جعل الحديث على جمع
التأخير فقط لا جمع التقديم (لا بقضي) بقاء الحاضر (أحد شيئا) مما يجب
عليه فصلاؤه حتى يجد، عليه، فإذا وجد عليه الأداء (ومضى) وقته ولم يؤد
فيه كان القضاء بها (ك).

قال الشافعي^(١) قد احتلف الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه، فكان

(١) (١١٣، ١)

(٢) معجم المس: (٢٠٨/٢)

مالك يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد، وذلك يوم النحر الأول، يرمون اليوم الذي مضى، ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا غصبي أحد شيئاً حتى يجبت عثبه، وقيل الشافعي: نحرأ من قول مالك، انتهى.

وفي السرافقة^(١): قال الطبري، رخص لهم أن لا يبتوا بهن، وأن يرموا يوم العيد جيرة الممب، ثم لا يرموا في الغد، بل يرموا بعد الغد رمي اليومين الغض والأداء، وتم يجوز الشافعي مسائل أن يقدموا الرمي في الغد، انتهى. قال القاري: وهو كذلك عند المعتز، انتهى، أي لم يجزوا التسليم.

قال الفاري في «شرح الباب»^(٢): لو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث، رما في ليلة المقبلة أي الأتية تكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة إن لم يكن بعذر. ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدا أي من أيامها المقبلة لم يصح، لأن السبني في الحج من حكم الأيام الماضية لا المستقبلية، يجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث، ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث، انتهى.

قلت: وبزيد تفسير الإمام مالك ومن وافقه ما ورد في حديث الباب من ضرب سبيل عند أبي دود والنرمذي والسناني وابن ماجه والحاكم وأحمد في مسنده وغيرهم: «أن النبي ﷺ رخص للرماء أن يرموا يوماً ويشعوا يوماً، وأوضح منه ما في مسند أحمد من طريق ابن جرير عن محمد بن أبي بكر: «أن لسي ﷺ أرخص للرماء أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر، ثم يدعوا يوماً وليلة، ثم يرموا الغد». ونظ الطحاوي من هذا الطريق: «أن النبي ﷺ رخص

(١) (٢٧٦/٥).

(٢) (ص ٢٨).

للرمح، أو ينعاهوا، فكأنوا يرمون نذرة يوم الحرج، ويذهبون ليلة وسوفاً. ثم يرمون من الغداة، فهذه التصريح صريحة في أنهم لا يرمون يوم النعادي عشر، ويجمعون رمي اليومين في الثاني عشر.

والأشبه السنة بعدما انفقوا على أنه لا يقدم رمي يوم على ذلك اليوم، اختلفوا في جمع التأخير، فعائب لأشبه الثلاثة وصاحباً أبي حنيفة والفضلي من المصنف: على أنه لا يجب عليه دم، فقد تقدم قريباً عن المعوق، إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده. أو أخر الرمي كله إلى آخر أيام التشريق ترك السب، ولا شيء عليه ولا يكون دمه في اليوم الثاني قضاء، ويقتضى عن النوري إذا تركه نهواً، فالأصح أنه يندركه ليلاً، أو صفاً من أيام التشريق. وإنا نشاركه فالأصح أنه أداء لا قضاء، ولا دم عليه.

وأما عند مالكية فالرمي في الليل واجب بعد الليل قضاء، يجب به الدم، كما تقدم في أوقات الرمي، لكنه يرخص نمرودة مطلقاً، أو حرمان الإبل خاصة في جمع التأخير، ولا بجرحه عليه دم، كما تقدم عن الدوير والسوقي.

وعند صاحب أبي حنيفة فالرمي إلى آخر أيام التشريق أداء. لا دم بالتأخير إليها، كما تقدم في أوقات الرمي، وقال محمد في دهره^(١) حد حديث عاصم بن عدي العذكري: من جمع رمي يومين في يوم من عمله أو غير عمله، فلا كفارة عليه، إلا أنه يكفّر أن يذبح ذلك من غير علة. حتى انعقد، وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى لغد، فعليه دم، انتهى.

وأما شرح الصحاوي في «المعاني»^(٢) حديث ابن عباس عرفة عن «الزبيدي

(١) انظر التعليق للمصنف: (١٠٢/٢).

(٢) انظر معاني الآثار: (١١٤/١).

يرعى بالنهار ويومي بالليل، ثم قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن في هذا الحديث دلالة على أن الليل والنهار وقت واحد للرعي. فقال: إن ترك رجل رعي العقبة في يوم النحر، ثم رماها بعد ذلك في الليلة التي بعده، فلا شيء عليه، وإن لم يرمها حتى أصبح من بعده رماها، وعلمه دم فتأخيرها إليها إلى خروج وقتها. وهو طعن القجر من يومئذ.

وخالفه في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا: إذا ذكرها في شيء من أيام الرعي رماها، ولا شيء عليه غير ذلك من دم ولا عروة. وإد لم يذكرها حتى مضت أيام الرعي، فذكرها لم يرمها، وثأد عليه في تركها دم، ثم احتج لهم بحديث الباب، وقواء بالتطرق، فقلنا: من هذا كله وجوب الدم عند الإمام أبي حنيفة في حديث الباب. ونم أجد الجواب عنه في كلام السلف من شراح الحديث ومؤلفي الفتاوى.

ويمكن الجواب عنه بوجوه، الأول: أن حديث الرعاء هذا مرخص لجمع رعي يومين في يوم واحد، وهو ساكت عن وجوب الدم وعدمه، فيجب الدم مع الترخيص، الحديث ابن عباس، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عنه: «من قدم شيئاً من حجه أو أخيراً فليجزه». لذلك دماء، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه كذا في «الدراية»، والترخيص لا يتنافى للرعاء. ألا ترى أن من برأه الذي برخص في حلق الشعر؟ ومع ذلك يجب عليه الجزاء، وله نظائر كثيرة، قلنا شرح «اللباب»^(١): لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا حتى عامداً أو غاطفاً ذاكرةً أو ناسياً، عالماً أو جاهلاً، معذوراً أو غيره بلا خلاف عند أئمتنا انتهى.

الثاني: أن حديث الرعاء مضطرب في الترخيص، ففي بعض طرقه أن

الناس يوم النحر الآخر، وانصرفوا.

الناس يوم النحر الآخر) بكسر الهمزة، (وانصرفوا) أي انصرفوا بعد ذلك؛ لأنهم دخلوا في ﴿وَمَنْ شَأَرُ فَلَا يَتَمَنَّيَنَّ﴾ وحاصل تفسير الإمام مالك - رضي الله عنه - أن الرعاء يرمون يوم النحر كسائر الناس، ثم يجمعون رمي أول أيام التشريق بالثاني منها، فيرمون في الثاني ليومين، ثم إذا مضوا نصرأ معلاً - لتعجيل - وإذا شاءوا أقدموا متى إلى الثالث عشر، فيرمونه كسائر الناس معلاً - بالآخر.

ويؤيد هذا بتفسير ما حكى الإمام أحمد في مسنده عن مالك بن سنده عن أبي عاصم بن علي قال: «أرخص رسول الله ﷺ يوماء الأول في النيتوته أن يرموا يوم نحر، ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر ويومونه في أحدهما». قال مالك: ضمت أنه في الآخر منهما، ثم يرمون يوم النحر، فيكون قوله: «ظلمت أنه في الآخر منهما» بياناً لقوله في أحدهما، ويكون الدراد بقوله: «يرمون يوم انصرف الآخر» بأن أقدموا متى كما ضربه الإمام في «الموطأ».

ويشكك عليه ما حكى الإمام الترمذي^(١) عن الإمام مالك، بعد قول حاصم في الحديث: «يرمونه في أحدهما»، قال مالك: ظننت أنه قال في أول منهما، ثم يرمون يوم النحر، والله أن ما جاء إذا قال بعد قوله: «يرمونه في أحدهما»، قال مالك: ظننت أنه قال في الأول، فمن ذهب إلى ترجيح ما في «مسند أحمد» على ما في الترمذي لسوقه الأول بتفسير «السرطاني»، ومن ذهب إلى حمل ما في الترمذي ونحوه، إلى ما في «الموطأ»، كما أفاده الشيخ في «الكوكب»^(٢)، ومن ذهب إلى أن ما في الترمذي معنى آخر لا ينتمى بها في أحمد و«الموطأ»، ومجل الكلام فيه عند الشيخ الترمذي.

١: أخرجه الترمذي في كتاب الحج (٢٩٠/٢) حديث رقم ٩٤٥.

٢: انظر «الكوكب المري» (١٥٦/٢).

عنه عما عهد الله بين يدي من حرم أن يؤكل الجوز فيه حينئذ وإنما لم يذكر حريمه
سبباً

البحر لم يرمي هذا اليوم. (فأشهرهما عهد الله من حرم) - ورضي الله عنهما - لأن
ربما لحرموا (عقبة أخرى ثالثة) منى، وذلك لأن الليلة فلاحفة وقت انقضاء
لرمي الحجر عند المشهور، كما سألني يوماً، قال الناجي، يريد أنهما أفرك
وقت عصا الرمي وإن لم يركبا وقت أفاء الرمي، فأمرهما بقضاء الرمي (ولم
يركبا) من حرم (عليهما شيئاً)

قال الناجي^(١) يفتني أنه لم يرم عبيدهما عما ولا غيره، وقد قلنا ماثلت
في المصنوع، وأما أنا فأرى على كل من كان في مثل حال صفة يوم النحر،
ولم يرم حتى غابت الشمس الدم، ووجه ذلك أن من فاتته أداء لزمه الرمي
والهوي، فالتفتي بعرضه، فلا يضر على الرمي في وقت الأداء، انتهى

قلت: هذا هو الظاهر من مذهب الإمام مالك، دون الرمي بالليل قضاء
عده. وقد تقدم عن السجستاني، فيمن حبس بمكة لمرض، وبترك المبيت بعرض
أ. س. الهندي، حبسها ورمى، امر جامع من مالك، انتهى

الكن قال القرطبي^(٢) أقوام لم يرم عبيدهما شيئاً، فلهذا أجازهما قضاء
بالولادة والعمة، يجمعان بينهما، لكن استحب مالك لمن عرض له مثل ما عرض
لنبيه أن يهدي، لأنه لم يرم في الوقت المطلوب، انتهى.

يظهر الفروع الأولى، فإنهم صرحوا بوجوب الدم على الرمي - وليس -
كما تقدم في زاد وقدر رمي العاقبة، وأما عند المعتزلة، فعلى شيء، عليهما في
الولادة، لأنه لا يبرأ من كان وقت، بل يهدى، لكن لا يرم مع الإمساك أيضاً فضلاً عن
لا إمساك في حق المعتزلة، وكذلك على الأصح عند النافعية، كما تقدم من

(١) المستدرج (٣٦/٢٢)

(٢) (٣٦٢/٢٠)

كما يصلي الصلاة إذا سبها ثم ذكرها ليلاً أو نهاراً، فإن كان ذلك
في يوم من أيام الحج، لم يقدح في إخراجها، فعليه التهليل.

الثالث فلا إعادة للحجرتين الأولىين، لأنهما لم يلا محسوب ليس بواجب إعادة.

أما يصلي الصلاة إذا سبها ثم ذكرها ليلاً أو نهاراً ولا احتصاص في
نفس الصلاة بالليل أو النهار إجماعاً (لأن كل ذلك في ذكره الحجرة المكية
بعد ما صدرت أي رجوع من غير (وهو الحجرة حائفة أبكة أو) تذكّر بعد ما
يخرج منها أي من مكة أيضاً فعليه التهليل) أي واحد، كما هو الصحيح
مصرحة

قال الشافعي^(١) من سب مسرة شامة فذكرها في يومه بعد أن رمى
بجمرها، يوم يومئذ ويحسد ما بعده، ولا من سب عيب، وإن ذكرها في وقت
انقضاء، فإنه يومئذ ويرمي ما بعدها من يدرك وقت ثلثه، وإن ذكرها بعد
وقت انقضاء، فلا رمي عليه، وعليه الندم، فإن ذكرها في وقت أداء الحجة
أو في وقت ولا خلاف أن التام لا يجزئ، وإلا ذكرها بعد أدائها، وقت
انقضاء، فلا خلاف أن عدم عليه، وإن ذكرها في وقت قضائها، فهي وجوب
الندم عليه، وإن شاء على ما تقدم.

ثم قال: أما من سب الحجر منها في أيام سب، فذكر ذلك في آخر أيام
التعمير بعد الحز، يوم رمى نسوم الأول، على سب، ثم تلتزم على سب، ثم
تذكرت على سبته، سورة ذكر ذلك بعد أن خرج من منى أو قبل ذلك، إذا ذكر
ذلك قبل أن يغيب الشمس من آخر أيام التعمير، فلو ذكر بعد انقضاء أيام منى
خارجاً من الحرم، فقد والله الرمي، ولا دليل له عليه.

وهي عليه أن ذكر ذلك في أحد أيام منى ورمى في وقت انقضاء
حجته، فإن كان في صلاة فاته عليه الندم، وأما إذا كان عليه، فهذا.

ابن حبيب: إن رمى قبل الصدر فلا دم عليه، وإن ذكر بعد انقضاء فمأذ رمى في وقت انقضاء، فعليه الدم، وقال ابن وهب: إن تعدد فعلية الهدي، وإن رمى فلا هدي عليه، ووجه ثبوته بوجوب الدم عليه إدخاله انقضاء على الرمي بتأخيرته عن وقت الأداء إلى وقت القضاء انتهى.

ثم قال: قوله: فإن كان ذلك بعدما صدر إلخ يريد بعدما صدر من منى، وذلك يكون على وجهين، الأول: أن يفوت وقت الرمي بمنعيب الشمس من آخر أيام التشريق، والثاني: قبل أن يفوت وقت الرمي. فإن كان ذلك بعد أن فات وقت الرمي، قلنا عليه الهدي لما فاتته من وقت الرمي، وإن كان لم يفت وقت الرمي، فعليه أن يرجع، فيرمي ما بقي عليه من الرمي، وقد تقدم من قول ابن حبيب: أن عليه الدم؛ لأنه رمى بعد النحر.

وهو مائل بحتمل الوجهين، أحدهما أن يريد بين وجوب الهدي على من نحر قبل أن يرمي، سواء رجع له أو لم يرجع، ولذلك لم يذكر الفوت ولا الرجوع والإدراك، والثاني: أن يريد بذلك أن من صدر، وفاته الرمي لفوات وقت القضاء، أن عليه الهدي، وأن من لم يفته ذلك، فلا هدي عليه، انتهى.

ونعلم من ذلك أن ظاهر الموطأ إن لم يؤول بالاحتمال الثاني من احتشائي أبي حنيفة مزيد كلام ابن حبيب القائل بوجوب الدم على من تذكر بعد الرجوع من منى مطلقاً، ولم أجد في «الدردير» وغيره من العروغ تقريب الرجوع عن منى وغيره، بل مدار الدم في العروغ على الأداء وانقضاء.

ومذهب الحنفية في ذلك كما في «شرح الثليات»^(١): لو ترك رمي يوم كله أي سبع حصيات في اليوم الأول، وإحدى وعشرين في بقية الأيام أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها يوم الحمر، أو أحد عشرة حصاة قيد بعده أو آخره

باب الإفاضة (٧٣)

٩١٣/٢٢٠ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن عمر، قال: «أعطيت خطبة الناس بعرفة، إلى يوم النحر، فقبله دم شركه أو ما بعده». وإن أخره إلى الثبيل الأثني، ولا شيء معه بقاءً.

وإن لم يرم حتى أصبح، برأه من الغد، وقبله دم عند أبي حنيفة سائحراً لا عدهداً. وإن لم يرم حتى وصلت أيام الرمي بغروب الشمس من أحد أيام الترميم، فعنده دم بالاتفاق إن كان الرمي. وإن ترك الأثل - كئلالة فما دونها من اليوم الأخر - عشر حصيات فما دونها فيما بعده، فقبله لكل حصاة حيلة إلا أن يبلغ ذلك دماً ينقص منه. انتهى.

والأثر بين النحر واجب عند الحنابلة سرحي، ولا أكثر غيرهما، عند من سرح به صاحب المدح، وإن كان مرياً، وسحيطاً ومبرهم. قال من التمام: «الذي ينوي التمتع، كذا في تسريح النساء»، وفي «العمدة» نسخة عند الأثر، وغيره «سحيطاً»، وقيل: شرط كما قاله الثلاثة، انتهى. أي: لأئمة الثلاثة.

باب الإفاضة (٧٣)

قد تقدم أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم الحج بدونه حتى قالوا: من ساء برجع إلى بيته ثم عوداً إلى مكة حتى ينفذ، ولا خلاف بينهم في ذلك. وقد تقدم ذلك في غير موضع من هذا الكتاب، والمقصود هنا بيان بعض أحكامه.

٩١٣/٢٢٠ - مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، كلاهما مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن عمر بن الخطاب خطب الناس عرفة يوم عرفة).

(١) انظر: «المعجم المصنف» (١: ١٢١)، و«المعجم المصنف» (٢: ١٢٠)، و«المعجم» (١: ١٢٠)، و«المعجم» (١: ١٢٠).

وعلمهم أمر الحج . وقال لهم فيما قال : إذا حُتِمَ منكم فليس إثم من
الحجرة ، فوالله حين فهِم ما حُرِّمَ عليّ الحجاج . ألا نساء ونطفاء ، ألا
يُضِلُّ أحدُ نساء ولا طغياء ، خذني نطفوت يا أميت .

قال الساجي^(١) : خطبته ليست بالصلاة . وإنما هي تعليم الحاج ، وذلك
قال . وعلمهم أمر الحج ، انتهى . قلت : تعليمه أمر الحج لا ينافي خطبة
الصلاة ، فإن من طأها أيضاً تعليم أمور الحج تابعة فيها ، فالظاهر هو ذلك ،
لو علمهم في خطبته (أمر الحج) أي ما يستقبلونه من أحكامه كالعمية يزدلونه ،
وجمع الصلاتين بها ، والوقوف بها ، والدفع منها ، ورمي العقبة ، ثم الذبح . ثم
الحلق . ثم صواف الإفاضة ، وغير ذلك من الأحكام .

وقال لهم فيما قال ، أي في جملة ما علمهم إذا حُتِمَ مني صبغة النحر
أي رمي الجمرة ، أي حجرة العقبة (فقد حل له أكل ما حُرِّمَ ، على الحاج)
لأجل الإحرام . وهذا مما قال الإمام مالك في مسألة خلافية بقاءت في أول
الحج ، أن التحلل الأصغر يحصل برمي العقبة ، وليس الرمي بمحطل عند
الاعتبة ، بل يحصل التحلل بالحلل على المشهور ، وهذا قولان فلسافعي
وأحمد ، ومختار هروجهما أنه يحصل بالأتين من الرمي والحلق والإفاضة .
فمن ذكر : يحصل التحلل بالحلق بعد الأثر بذلك ، وهو الصحيح لما سيأتي من
زيادة الحلل أو التقصير في الأثر الثاني ، فهو دليل على أن هذا الأثر مخصص .

(ألا نساء والطغياء) احتلفوا فيما يستثنى من التحلل الأصغر ، ويتوقف
على التحلل الأكبر ، والجمهور على أنه النساء فقط ، واستثنى في أثر الباب
ثنتين النساء والطغياء ، ثم أكد بقوله : (لا يصح أحد نساء ولا طغياء) لأنه
من دواعي الجمع (حتى بطوف بالبيت) صواف الإفاضة .

وقال ابن العربي في (المارضة)^(٢) : هذه مسألة متشككة قديماً ، اختلفت

(١) المغني (٤/٤٦٦)

(٢) مازنة الأسروني (١/٤٩٩)

السلف فيها على أربعة أقوال: الأول: أن من رمى النجس حل له كل شيء إلا النساء والغنم. الثاني: زاد ذلك: والصيد لقوله تعالى: **فَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ** ولستم ترمونهم وهذا حرام بسبب الثالث قال قطب: إلا النساء والعبد لأن القلب حل بفعله ينجس، ففي النساء والصيد معنى تحريمه. الرابع: النساء خاصة. وهو قول الشافعي. وهو حديث عائشة - رضي الله عنها - وهو الصحيح. وبه قول ابن عباس، وطائفة وعلماء، يهتدون.

قال الموهبي^(١) المحموم إذا رمى حبرة العقبة، ثم حلل حل له كل شيء، كما يحظر بالاحرام إلا النساء، هذا الصحيح من مذهب أحمد، رضي عليه من رواية جماعة، فيس ما كان محرماً عليه من النساء من الوطء والقبلة واللمس كشهوة وعدم النكاح، ويحل له ما سواه، وهذا قول ابن الزبير، وعائشة، وعلماء، وطائفة، والشافعي، وعبد الله بن النخعي، وخارجة بن زيد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي. وروي أيضاً عن ابن عباس، وعون أحمد: يحل له كل شيء إلا الوطء، في المرح، لأنه أحل الخطايا، ويتعدى ذلك بخلاف غيره، وقال عمر بن الخطاب: يحل له كل شيء إلا النساء والطيب، وروي ذلك عن ابن عمر ومروية بن الزبير وسعد بن عبد الله بن الزبير، لأنه من جماع الوطء، فأشبه القبلة، وعن عروة لا بأس القميص، ولا الحفاة، ولا يتنصب، وروي في ذلك عن أبي بصير حديثاً.

ولما ماتت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: **إِنَّمَا رَمَسِمَ حُلْفَتِي**، فقد حل لكم الطيب واللبان وكل شيء إلا النساء. رواية سعيد، وهي لعقد إذا رمى أحدكم حبرة العفة، وحقق رأسه، فقد حل له كل شيء إلا النساء. رواه الأثرم وأبو داود، إلا أن أبا داود قال: هو ضعيف، رواه الحجاج عن الزهري ولم يلقه. والذي أخرجه سعيد رواه الحجاج عن أبي

(١) الموهبي (١/٣٠٨)

بكر بن محمد عن عمرة بن عائشة - رضي الله عنها - وفات عائشة: قطعت رسول الله ﷺ أحرمه حين أحرم، وأحله قبل أن يطوف. بالنسبة مطلق عليه

وعن سالم عن أبيه قال: قد حرم من الخطب إذا ومنهم النحرمة ودمته وحلقته، فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب والجمادى، فقالت عائشة: أما فقيئت رسول الله ﷺ فمسة رسول الله ﷺ أحي أن تقع. رواه سعيد

وعن أم مسعدة، أن رسول الله ﷺ قال: يوم النحر، من هذا يوم رمض لكم إننا ومنهم أن تحذوا، يعني من كل ما حرم من منة إلا النساء. رواه أبو داود، وعن ابن عباس أنه قال: إذا ومنهم النحرمة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال له رجل والطيب؟ قال: أما فما فقد. أبيت رسول الله ﷺ يصح رأسه بالبيت. فطيب دنت أم لا؟ رواه ابن ساجد. وقال مالك: لا يصلح له النساء ولا الطيب ولا قبل العبد: لغزو تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ﴾ وهذا حرام، وقد ذكرنا ما برئ منه انتهى.

ويستلزم الحافظ في التلخيص والتدريج، والزيادة في النص: رواية^(١) على رؤوس الديد، وهي تدل على حلة كل شيء غير النساء بالنحو الأسفل وفي الرواين المروحة^(٢) ثم إذا روي وحده أو مع غيره، من له كن شيء كان محظورا بالإحرام إلا النساء وطأ، ومباشرة، وفلف، ومسا شعوة، وعقد نكاح، انتهى.

وبه جرم النووي في المسألة: ويحل الذنخل الأول لجميع المحرمات بالإحرام، إلا الاستمتاع بالنساء، فإنه يستمر تحريمه حتى يحلل التحليل، وكذا يستمر حرمة المباشرة مع الجماع على الأصح، رد من حجر: أي ونحرم عقد النكاح، كما في الاستمتاع وغيره، انتهى.

(١) مسند الإمام أحمد (٤/٣١٠)

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٣١٠)

قال القرطبي: "جاء في الحديث أن علي بن أبي طالب هو من ذهب إلى عدم الطهارة، وأنه من ذهب إلى عدم الطهارة، قال ابن عبد البر: لم يلقه جالساً، قال قتادة: لا أعلمه، ومن ثم نحل له ذلك، فهو حرام، انتهى."

وقال نحاسي: "يبدو أن قول التعليل رمي حيرة العلوية، فمن رماها استحسن به إلقاء الفتنة، ونسب الشقاق وغير ذلك من سقطات الإحرام، لا النساء والطهارة، أما إذا فلا خلاف في بقائه تحريمه حتى يطوف طواف الإفاضة، وأما الطلوع فاختلاف العلماء في ذلك، فذهبوا إليه، وأجابه غيره، وإلا فلا شبهة، ومن طهره فلا شبهة عليه عند مالك، لأنه قد وجد منه بعض التحليل رمي العمة، ولأنه عند اختلاف العلماء في إباحته، وبذلك فارق إباحة النساء، فإنه مطلق على استقامته."

والم يذكر عمر - رضي الله عنه - تحريم النساء، وذلك أن القسم بها يفسد التحريم، والقسم ممنوع منه للحلال، فإذا استباحه لظروف الإفاضة ولا غيره، يرتفع تكلم عمر ما يستباح لظروف الإفاضة، ويصح منه الإحرام خاصة دون حرمه الحرام، ولا خلاف، فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل ذلك الوقت في التحريم، فلم يحرّم في التحليل لظروف الإفاضة، فكان عليه جزاء، وقد قال به من المفسرين انتهى."

وقال السوفي: "في الصحيح قبل الإفاضة إجراء على المفسر، انتهى. قلت: وسأبني نصريح بمحرم إجراء إذ ذاك في جامع التفسير، رضي الله عنه، قال مالك في المتن: لا يكره من رمي حيرة العنية أن يطيب حتى يقرب، فإن فعل فلا شيء عليه، وغير السوفي عن عروة، انتهى."

(١) الشيخ الزبيدي (٢٧٢/٤)

(٢) انتهى (٢٧٢/٤)

وفان انارير^(١) حل يرميها. وكذا مخرج وقت أقاته غير... حجاج
ومقدماه، وسفك الدم، وبيع ماله، فحرمهم. الآية، وكذا الطيب فلا يلبس
فعله انتهى

وأما بعد الحنيفة، فقد عرفت أن المحل عندهم الحائض، وإذا
تعدى في شرح التلخيص^(٢) في باب الحائض حكمه الحائض، فربح به حرم
ما حرم بإجماع من الطيب، والعصا وليس يمسح ويحرم ذلك إلا الحائض
وذاهيء كالنفس والنفس على ما ذكره الكراعي. لكن في مشكله الدراسي
طرائسي: فإن محل الحجاج فيما ذكره مخرج بخلاف النفس ونفقة انتهى.

وعلى ما ذهبنا إليه مكرهات بخلاف الجميع في ما ذكره الفروع، فإنه
حرام، ولا تنافي، فإنه أي الحجاج، وإنه يوقف حله على خلاف
الإجماع، وذكر أن ما في مخرج الجميع معناه أي المصلحة المبرحة أن
الطيب لا يحل... لأنه هو الذي أعي الجماع، انتهى. والذي مخرج به غير واحد
إذ ليس جميع المحظورات من الطيب، والعصا، سر ذلك، انتهى.

وفي المجموع: يستدل الحديث - رضي الله عنه - به، روى الحاكم عن
ابن أبي شيبة أنه قال: من ساء الحج إلى ذي الحجة مكره حتى أنه على شيء حرم
عليه إلا النساء، الطيب، وفل... على شرطهما، ويقول الصحابي: أي السنة
حكمه الرجوع. وأما التلاوة فتدبره إليه إذا روى بحجة فقد حل له كل شيء
إلا النساء، روى الشيخ عن عائشة - كذا في غيره - ومثل ذلك في الحديثين
روى الترمذي^(٣) بصريح القصر عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصبت

(١) - شرح كبير ١٢١: ١٢٢

(٢) - نفس ١٢١

(٣) - أخرجه الترمذي ١٢٥٩: ١٢٦٠ حديث (٩١٩٠)

٩١٤/٢٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَدَسٍ أَنَّ بَنِي دِينَارٍ، قَالُوا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَهُ مِنْ أَمْرِ الْخَطْبَةِ: لَمْ يَخْلُفْ أَوْ قَتَلَ، وَجَزَّ هَدِيَّةً إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا الشَّاءَ، وَالنَّظْبَ، حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْلِ.

وَمَوْلَى اللَّهِ يَنْفَعُ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ. وَبِهِمُ التَّحَرُّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّيْلِ بِطَبِيبٍ بِهِ مَسْكٌ. قَالَ: وَلَعَمْرِي عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعَمَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ

قَالَ الْحَافِظُ^(١) وَاعْتَمَدَ عَنْهُ بِمَصْرِ أَصَالُكِهِ بَأَنَ عَمَلِ أَهْلِ الْعَدِيدَةِ بِمَدِينَتِهِ، وَنَعِبَ سَيَاوِدَ السَّائِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمَّا حَجَّ سَأَلَ دَسَّاءَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَاةِ، وَهُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَدَسَّاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ ابْنَتُ عَدِيٍّ بْنِ شَمْرَةَ وَهَمِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، فَسَأَلَهُمْ عَنِ النَّظْبِ فِي الْإِذَافَةِ، فَكَتَبُوا لَمْ يَمُوتْ بِهِ، فَيُؤَلَّى فُقَيَّاهُ أَهْلُ الْعَدِيدَةِ مِنَ التَّالِعِينَ فَذُفَعُوا عَنْهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ مَعَ ذَلِكَ السَّمَلِ بِمَدِينَةِ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَحَدَّثَ عَائِشَةُ الْعَدَنُ بْنُ يَزِيدٍ عَبْدَ الْمُصِيبِ أَنْفَسَ، وَتَقَدَّمَ بِهِ تَتِيٍّ مِنْ الْكَلَامِ عَلَى انْتِسَانِهِ

٩١٤/٢٢٣ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَدَسٍ أَنَّ بَنِي دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ رَمَى الْجِمْرَةَ وَحَلَّقَ، وَبَنَى التَّيْسِيَّةَ، انْتَبَهَ حَقٌّ (أَوْ قَتَلَ) وَجَزَّ هَدِيَّةً إِنْ كَانَ مَعَهُ) قَالَ الْبَاقِي. قَالَهُ الْحَافِظُ فِي التَّنْقِيطِ عَلَى تَحْرٍ، وَالْمَحْرَمُ مَدْمُومٌ فِي الرِّبَةِ عِوَارَ أَنْ تَوَارَ لَا تَقْتَضِي رَنَّهُ، انْتَهَى (فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا الشَّاءَ وَالنَّظْبَ، حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْلِ) قَالَ الْمُرَوِّغِيُّ^(٢) أَعَدَّ لَزِيَادَةَ انْتَبَاحِ حَلِّهِ الْإِذَافَةَ وَلَمْ يَدَّحِ ذَلِكَ فِيهِ، فَلَهُ لَأَمْرُهُ بِمَعْنَى مِنْ شَعْبَةٍ كَذَلِكَ، وَهَمَّ بِالنَّظْبِ عَلَى تَأْوِيلِهِ مَا سَمِعُوهُ لَا سَبِيحًا مَالِكٌ، انْتَهَى

(١) تَجَرُّعُ الشَّيْءِ (٣٥٩/٣١).

(٢) التَّحْرُجُ لَزِيَادَةِ (٣٦٣/٣١).

أجاب عنها: حريشاً مع ربيب الله يتم عام حجة الوداع، فأقبلنا
.....

(أنها قالت: حريشاً مع رسول الله عام حجة الوداع) تقدم شرح هذا الكلام في باب أفراد الحج (فأقبلنا بممرة) قال العلامة الزبيري^(١): أي انحصاراً على الحج بعد أن أقبلنا به ابتداءً، وهو إحصاء من حالها وحال من كان مثلاً في الإقبال بممرة، لا غير فعل جميع الناس، فلا يسمي فوضيها المتقدم، فحسبنا من أهل العمرة، ومما مر أعين بالحج، ومما من أهل الحج بممرة، انتهى. وما أفاده ليس بوجيه لأن عائشة - رضي الله عنها - لم تكن ممن أهل الحج ابتداءً، وإنما كانت الفارقة في هذه الأجاب متفادرة على أنها رضي الله عنها - كانت بممرة ابتداءً، بعدا شكت إلى النبي ﷺ أنها لم تطلب، أمراً برخص عمرتها.

وما قيل: إنها اقبلت بالحج أولاً، ثم بسختها إلى العمرة كعادتها، ثم رخصت للعمرة لا يستلزم ذلك، فلا وجه في الجمع ما قاله الزبيري^(٢): مؤيداً فأقبلنا بممرة، يحتمل أن تريد بذلك الزواج الذي يسمونه، ويحتمل أن تريد من كان معها أو حاضرة أشادت إليهم، ولا يصح أن تريد جماعه أصحاب النبي ﷺ لأنها قد ذكرت أن منهم من أهل بممرة، ومنهم من جمع، من العمرة والحج، انتهى.

قلت: ولا يشكل أيضاً ما روي عنها: (لا ترى إلا أنه حج)، كما تقدم في شرح في الحج، وقد اختلف الرواة في أحرم به عائشة - رضي الله عنها - اختلاف كبير، وتخرج عليه اختلاف العلماء في إحرامها بما كانت

قال الشيخ ابن القيم في (المنهاج)^(٣) قد تنازع العلماء في قصة عائشة - رضي الله عنها - هل كانت متبعة أو مفردة؟ فإذا كانت متبعة فهل رخصت

(١) شرح الزبيري: (٢/٢٧٤)

(٢) المحلى: (٣/٢٧٠)

(٣) إكمال المعاد: (١/١٤٥).

عمره ١٥ أو ١٦ سنة إلى الإجماع والاحتياط عديم الحجج. رجاءات قارئة. أمل
المعزة التي أتت بها من النعم حاشا. (الجهة أم ٩٧)

وهو منعقب عما في الفصح^(١) إذ قيل: ادعى إسماعيل القضيبي وغيره أن هذا شطط من عروء، «لَقُتْ بَأْسَ فَوْزٍ عَرَوْهُ عَنْهَا» لأنها أهلت بدميرة صريح، وأما قول الأسود وغيره عنها: «الآن ترى إلا الحج» فليس صريحاً في ملالها بالحج مفرداً، فالجمع بينهما من المذكور في حديثهم ما كانوا يعهدون من ترك الاعتصام في أشهر الحج، فحرموا ما يعرفون إلا الحج، ثم يؤي لهم أنسي بفتح وجوه الإحرام، فهو من سير تغليظ عروة، وهو أعلم الناس بحديثها، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي، كما أخرجه مسلم عنه، وكذا روى طائفة ومجاهد عن عائشة رضي الله عنها، انتهى.

قلت: وقد أخرج هذه الروايات كلها، «سلم في صحيحه» وفيها تصريح باعتبار عائشة، لرواية هؤلاء وهي جماعة، وروايتها صريحة في الاعتصام أولى من روايات القاسم وغيره المستثناة السجدة، وقد الحائط بفتح غيره، إنه يستعمل في الجمع أيضاً أن يقال: أهلت عائشة بالحج مفرداً، كما فعل غيرها من الصحابة، وعلى هذا يزيل حديث الأسود وما تبعه، ثم أمر أنسي بفتح أحجابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة، ففعلت عذبة من صنعاء، وصارت منعاً، وعلى هذا يزيل حديث عروة، ثم لما دعيت مكة وهي حائض فله نفير على الظروف لأجل الحصص أمراً أن يحرم بالحج، انتهى.

قلت: وإلى هذا التجميع مال البيهقي والأمامي وغيرهما، لكنه يجب بوجه

الأول: بأنني عنه أنفاً روايات عروة أنسي احتجوا إلى هذا التجميع لأجلها، وفيها صريحة في أنها لم يجلل أولاً غير العمرة، فلعل البيهقي من رواية عفيش عن الزهري عن عروة، عن عائشة، «خرجنا مع أنسي بفتح من حجة الوداع مما سن أض بدميرة وما من أهل بحج»، الحديث. وفيه: «ولم أقل إلا

(١) فتح الباري: ١/٤٦٠.

عمرة فأمرني النبي ﷺ أن أرفق رأسي وأهل بالحج وأترك العمرة، ففعلت ذلك، الحديث. فهذا نص في أنها ثم محرم إلا عمرة.

والثاني: يأتي عند هذا التخصيم الوارد في الأحاديث الكبيرة. ففي البخاري أيضاً برواية أبي أمامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أخرجنا موافق لنهلال ذي الحجة قال ﷺ: من أحب أن يعمل بعمرة فليهل. فأهل بعضهم عمرة. وأهل بعضهم بحج، ذكرت من أهل بعمرة، الحديث^(٩١).

وقد ورد هذا اللفظ في عدة روايات من الصحاح، وإن كان المراد إحلالها بالعمرة بعد الفسخ. فكيف يصح تقادله مع أهل بحج^(٩٢) وأوضح منه لفظ حديث جابر عند مسلم^(٩٣) قال: «أقبلنا ميثاب مع رسول الله ﷺ بحج مفرد، وأقبلت عائشة بعمرة حتى إذا كانت مرفه، عركت^(٩٤) حتى إذا قدمنا ظلت بالكعبة والفضا والعمرة، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحج منا من ثم يكن معه هدي». أوردت.

والثالث: أن المهلين بالحج فسحوا إحرامهم بأفعال العمرة، وعنده رضي الله عنها - كتاب حائض فكيف فسخت إحرامها، فأصواب المدي لا معدك عنه أصا - رضي الله عنها - كانت معتمرة ابتداء، كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم، كما مباني في أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج.

وحقق ذلك الشيخ ابن القيم في النهاية^(٩٥)، إذ قال: «الاعتلاف الساس فيما أحرمت به عائشة أولاً على قرنتين».

(٩١) أخرجه البخاري (٣١٧).

(٩٢) أخرجه مسلم (١٢٠٣).

(٩٣) قوله: عركت، سواء: حاضت.

(٩٤) زاد البلاء (١٦٥٩/٢).

أحلتها أنه عمرة مفردة، وهذا هو المصواب، لما ذكرنا من الأحاديث،
وهي تخرج عنها إخراجاً مع رسول الله ﷺ وكان من القوم من أهل العمرة
ومنها من أهل بالحج، فكانت أما من أهل العمرة، ذكرت الحديث، وقوله
في الحديث: «دعي العمرة وأهني بالحج فإنه لها بسرف» وهو صريح في أن
إسرافها كان بعمرة.

القول الثاني: أنها أحرمت أولاً بالحج وكانت مفردة، قال ابن عبد البر.
وفي التاميم والأسود وعمره خليل بن عاتقة رضى الله عنها: «ما يدل على
أنها كانت محرمة بالحج لا بعمرة، قال: وغُفِرَ عَمْرَةٌ في قوله عنها: «كنت
مع أهل بعمرة» قال الساعيين بن إسحاق: «قد أجمع هؤلاء على الأسود
وحدة وإقامته على الروايات التي ذكرت، فقلتم بذلك أن الروايات التي رويت
عن امرأة غاص».

قال ابن القيم: ومن الغريب في هذه التصويبات السبعية المبرحة التي لا
مدفع لها ولا مطعون فيها، ولا تحمل تأويلاً، إنه ينفذ وجهاً ليس طاعناً في
أنها كانت مفردة، من حاية من الحج به من زعم أن كانت مفردة، فأنها لا
تري لا أنه الحج، فباعتدلت! أيمن بالله، مع أنه خرج لغير الحج. من
خرج للحج مستعاضاً، كما أن المستعمل بالعمرة إذا ساء فخرجاً لا يستعاض به، بل
خرجت لعمس أعضائه؟ وحدهت أم التوسيع إذ كانت لا تري إلا أنه الحج
حين أحرمت بعمرة بأمره ﷺ وتلاهده بصدق بعضه بعضاً.

«أما قولها: «لست بالحج» فقد قال حبان: «لست بالحج» في «المصحح». أنها
أحلت بعمرة، وقد طاعوا من عنها من الصحيح مسلم، وكذلك قال صحابه
عنها، وهو المعروف، الروايات عنها، فرواه الصحيح عنها أولى أن يؤخذ من
رواية السبعين. كيف ولا تعارض في ذلك البته، فإن ابن القيم قد صدق
ذلك به بضعه، وفعل أحده.

لَمْ يَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْتَهِيَا جَمِيعًا.....

عليه أن يقرن إن شاء، ويكون محسباً من كان معه هذين أحداً وحيداً، أحدهما: من كان معه الآن، وهو يريد أن يشهد ويشعره، والثاني: من وجد منه وأمكنه. ويكون فائدة ذلك الحض على الحج من ذلك العام.

والدعي الثاني أن يكون المني في أمر ذلك بعد الإحرام بالعمرة وبعد تقلب الهدي وشعاره على أن تهرى في حجهم، وأنه يحل من عمرته عند وصوله إلى مكة، ثم يبقى حلالاً، وأمرهم النبي أن يردوا الحج على العمرة ويعودوا فزبر، ومضى ذلك المنع من التحلل مع بقاء الهدي، وذلك ممنوع لقوله تعالى: **وَلَا تَحْلُوا بِرُءُوسِكُمْ آلَا**. وقوله في حديث حفصة المتقدم: **إِنِّي لَأَمُرُّ بِأَسَى**، وقُلْتُ هَدْيِي، الحديث. ومقتضى ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله قد يكره فيه إرداف الحج على العمرة، انتهى.

فقلت: ونقدم في الإرداف في أول الترتاب وما ذكره البجلي من الاحتمالات ممكن في قوله في سرف، لكن لا يصح شيء منها في قوله الذي قال عند المروة بعد فراغهم من انطواف وأسمي، فلا يصح فيه إلا منوم عن التحلل نهدي.

أتم لا يحل من إحصاءه (حتى يحل) بالقاء المنيلة فيهما (منهما) أي من إحصاء نحر والعمرة (جميعاً) وقال الرزقاني^(١) فيه دلالة على أن النسب في هذا من ساق الهدي على إحصاءه أنه أدخل الحج على العمرة لا محذور. وفي الحديث: كما يوله أبو حنيفة وأحمد وجماة متسكن رواية عقل عن الزهري في «المصنفين» قال شيخنا: من أخرج عمرة ولم يهد فليحل، ومن أخرج بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أخرج بحج فليهد هجده، وهي طائفة في الدلالة لذهبهم. وقال مالك والشافعي وحذاه: يحل بشعاع العمرة، قياساً على الإحصاء على من لم يسق الهدي.

(١) شرح الرزقاني (٢/٣٧٤).

وأجابوا عن هذه الرواية بأن لها جرداً منها ، لأنه مثلك هذه ، نقلاً
من أعمامهم ، وأما في التبريد ، الحج ، فـ ليست فلا محل حتى يصح القول ، وهذا
لا يدل مقصود ، لأن فيه سمعاً بين الروايتين ، لأن المقصود واحد ، وإن صح
واحد وهو غائب ، انتهى

وأما حديث أبي المظفر ، بعد هذه ، لا يثبت فيه ما لا يثبت في غيره ، لأن ما
يأتي من هذه الرواية ، لا محل من غيره ، بل هو ، وإن كان له أن يجل ، صحيح
في ذلك ، وأما في المتن ، كما كان عندهم في سائر الحديث ، غيره ، سواء كان
شبهه ، تحت سائر الروايات ، في المتن ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما
في المتن ، من لم يثبت في المتن ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما

وأما عن هذا التبريد ، فما في المتن ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
غيره ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما

في هذه الروايات ، كما في المتن ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما
عن غائبه ، بل هو ، من هذه ، وغيره ، وأما ، من هذه ، وغيره ، وأما

قالت: فتقدمت مكة وأنا حائض، فلم ألتفت باللب إلا من انصرف
ورحلتها.....

وقال الأبي في الإجماع^(١١): وروايت عن الحديث أنه يستل أن يكون
أمره بذلك عند الإجماع، فيكون فارس، فلا يكون فيه شجعة، أو قاله لهم
بعد إجماعهم بالعمرة المفردة، فيكون ردافاً، والإرداف القرآن، انتهى.

قلت: ذكر ثبت كما تقدم في الشعر في الحج أنه كذا قال لهم بعرف،
وقال لهم أيضاً عند العمرة بعد فراغهم من الطواف والسعي، فالتزم به بشي
في الأول دون الثاني.

(قالت عائشة) - رضي الله عنها -: «تقدمت مكة» أي دخلتها مع النبي ﷺ
صباحة الأحد رابع ذي الحجة (وأنا حائض) حملت اسمية رفعت حالاً، وكان
بدا، حبسها بعرف، كما صح عنها. وذلك يوم السبت لثلاث خلون من ذي
الحجة. قال ابن القيم في «الهدى»^(١٢): أما موضع حبسها فهو بعرف بلا
ريب، وموضع طهرها قد اختلف فيه، انتهى. قلت: وسبب بيان الاختلاف في
طهرها قبل إفاضة الحج.

(فلم ألتفت باللب) زيادة الشاء الحارة على التست في السج المصرية وفي
الهندية بنوعها، ولم ألتفت به لأن الطهارة شرط للطواف أو واجب، ولأن
الضواف في المسحدة والمحتضن ممنوع عن الدخول فيه (ولا بين الصفا والمروة)
لأن شرط تقديم الطواف، كما تقدم مخصصاً في باب ما فعل الحائض في
الحج قال الطبري: قوله: «ولا بين الصفا وعطف على الصفا فيه» على تقدير
ولم أسمع نحو... مع عطفها لما مراد.

ويجوز أن يقتدر ولم ألتفت على المجاز لما في الحديث، وطواف بين

(١١) (٣٢٥: ٣)

(١٢) (١٧٤: ٢) (١٦٤: ٢)

سُكُوتُ ذَلِكَ أَيِ وَتَمُوتُ لِقَاءَهُ ﷺ. فَتَقُولُ: أَلَيْسَ بِرَأْسِهِ
وَأَتَسَبِّحُ.

الصفاء والمروة مبعبة أشواط، وإنما ذهب إلى تقدير دون الاستحباب؛ لئلا يترتب استعمال اللفظ الواحد جمعة ومجوزاً في حالة واحدة، أي لأن سببته الشواطئ الثمينة لم توجد؛ لأنها الطواف بالبيت، وأوجب أيضاً بأنه سمي السعي طوافاً على حقيقته المعنوية، فالطواف لغة السعي، قاله الرذافي^(١).

إِسْكُوتَ ذَلِكَ أَيِ امْتَاعَهِ عَنِ الطَّوْفِ وَالسَّعْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا سَأَلَ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهِيَ نِيَكِيَّةٌ. فَتَقُولُ: مَا يَبْكُوكَ؟ قَالَتْ: لَا أَصْلِي. كَمَا فِي رَوَايَاتٍ عَنْهَا كُنْتُ بِذَلِكَ عَنِ الْحِضْرَةِ وَهِيَ مِنْ لَطِيفِ الْكَلَامَاتِ، وَاخْتَلَفَتْ رَوَايَاتُ فِي سَوْغِيَةِ شِكَاوَاهَا وَوَقْتُهِ، قَالَ الرُّذَافِيُّ نَعْدُ فَلَمَحَافِظُ. وَفِي مُسْلِمٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ دُخُولَهُ كَلَّمَ عَلَيْهَا وَشَكَاوَاهَا كَانَتْ يَوْمَ التَّوْبَةِ، أَنَّهُ.

قُلْتُ: وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِرَوَايَةِ أَبِي التَّيْبَرِ عَنْ جَدِّهِ وَلَقَطَهَا ثُمَّ أَهْلَانَا يَوْمَ التَّوْبَةِ ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمِي غَائِثَةً، فَوَجَدَهَا بَيْكِيَةً، فَقَالَ: مَا بِكَ؟ قَالَتْ: إِنِّي حَنْتُ، وَفَدَّ حُلَّيَّ الْفَنَاسَ، وَتَمَّ أَهْلِي. وَلَمْ أَطْعَمْ بِبَيْتٍ وَالنَّاسُ يَدْعُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: إِنْ مَدَّ أَمْرُ كَتَمَهُ اللَّهُ عَنِ سَنَاتِ أَمِّهِ، التَّحْدِيدُ. وَفِيهِ أَيْضاً بِطَرِيقٍ غَرِيبَةٍ عَنْهَا: أَمَّا أَوَّلُ حَاجِعَةٍ حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَمْنُ إِلَّا سَعِيرَةً فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْقُصَ رَأْسِي، التَّحْدِيثُ. وَفِي رَوَايَةٍ: انْحَضْتُ فَلَمَّا دَخَلْتُ نَيْلَةَ عَرَفَةَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَهْلُكُ بَعْرَةً، الْحَدِيثُ. وَجَزَمَ ابْنُ الْقَيْمِ أَنَّ ﷺ قَدَّاهُ لَهَا سَرَفً، أَنَّهُ.

الْقَتَالُ ﷺ. (الْمَقْصُودُ) يَضْمُ الْقَافَ وَيَكْسِرُ الْفَاءَ لِمُعْجَمَةِ (رَأْسُ) أَيِ حُلِّيٍّ ضَمَّرَ شَعْرَهُ وَاسْتَنْظَفِي أَيِ سَرَّحَهُ بِالْمَدِّ، قَالَ الْمُخْتَصَرِيُّ. اسْتَثْنَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَمْرَهُ أَيِ: بِدَفْسِ رَأْسِهَا ثُمَّ لَا مَشَاطَ. وَكَانَ مُضَافِي يَتَذَلَّهُ عَلَى كَتَمِهِ

(١) شرح الرذافي (٣٧١/٢).

وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِيَ الْمَعْمُورَةَ.....

أمرها أن تترك المعمرة، وتدخل عليها الحج ففصير غارقة، قال: وهذا لا يشاكل القصة.

وقيل: إن معنىها أن المستمر إذا دخل مكة استباح ما يستباحه الحاج إذا رمى الجمرتين، قال: وهذا لا يعلم وجهه، وقيل: كانت مضجرة إلى ذلك، قال: ويحسن أن يكون نفي وأنها كان لأجل الغسل، لتلج بالحج، لا سيما إن كانت دايرة، فتحتاج إلى نقض الأضفر، وأما الاستنساخ فعمل المراد به نزعها نزعاً تاماً بحيث يرفق حتى لا يسقط منه شيء، ثم تغفره كما كان، فإنه الحافظ في المنهج^(١).

(وَأَهْلِي أَي أَحْرَمِي بِالْحَجِّ وَدَعِيَ أَي اتركي (المعمرة) قال الزرغاني^(٢): فقاره أنه أمرها أن تجعل عمرتين حجاً، ولما قالت: يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج، فأعبرها عن العبد، واستشكل إذا المعمرة لا توافي كالحج، وقال ماثلاً: ليس نعل على هذا ثوباً ولا حديقاً، قال ابن سيد البر: لير العمل عليه في نفس المعمرة وحدها، حجاً، بخلاف جعل الحج وعمره، فإنه وقع للصحية، واختلف في جوازها من عدمه، انتهى.

قلت: ولم تحصل ما أفاده هذه الألفاظ، فكبار، فإن ما عاره ليس أن تجعل المعمرة حجاً، بل نفيه أن تعرض للممرة ونجست بحراماً بالحج، كما هو نص قوله: «أهلي بالحج»، ولم يأمرها التي ^{بالحج} أن تجعلها حجاً.

وقال ابن القيم^(٣): أما قوله: «أهلي بالحج» أي أخصني بأست ومنتظية فهذا مما عطل عنى الناس، ولهم فيه أربعة مسالك

(١) ألفاظ فتح الماري (١/٣١٦).

(٢) شرح زرغاني (٢/٢٧١).

(٣) مراد سماعة (٢/٨٤٢).

أحدهما: أنه دليل على رفض العمرة، كما قالت الحنفية.

المسلك الثاني: أنه دليل على أنه يجوز للمعمر أن يمشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه، وهذا قول ابن حزم وغيره.

المسلك الثالث: تعليل هذه اللفظة، وردّها، بأن عروة انفرد بها، وغالب بها سائر الرواة، وقد روى حديثها طاوس والقياس والأسود وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم هذه اللفظة كما تقدم مسوفاً.

المسلك الرابع: أن قول: ادعي العمرة أي دعيها، بحالها لا تحرجي منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليها وجهان. أحدهما: قوله: «سعت ضراحتك لحجك وعمرتك». الثاني: قوله: «كومي في عمرتك» قالوا: وهذا أولى من حملته على رفضها لسلامته من التناقض. انتهى. وميائني قريباً أنه قال للمسلك الثالث: إنه أضعف المسالك، وعندهم مما سبق أن مسائل الأئمة الأربعة دائرة في المسلكين الأول والرابع.

وبه جزم المصنف^(١) إذ قال: إن المتعنة إذا حاضت قبل الطواف للعمرة، لم يكن لها أن تطوف بالبيت؛ لأنها ممنوعة من دخول المسجد، ولا يمكنها أن تحل من عمرتها ما لم تطف بالبيت، فإن خشيت فوات الحج أحرمت بالتحج مع عمرتها، ونصير فارة. وهذا قول مالك والأوزاعي وإسحاق وأكثر من أهل العلم. وقال أبو حنيفة: ترفض العمرة ونهل بالتحج، وأخرج عما روي عن عروة عن عائشة: «أمئلك بعمرة»، الحديث. منق عليه، وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت بالحج من وجود ثلاثة، أحدها: قوله: ادعي عمرك» والثاني: قوله: «امتنعي» والثالث: قوله: اخذه عمرة مكان عمرك».

(١) انظر: «المسني» (٣٦٧/٥).

ولما مضى جازى قال: «أقبلت عائشة بعمرة» الحديث، وفيه قال: «فغنيتني ثم أغنيى بالحج» ففعلت ووقفت المواقف كلها ثم قال: «قد خللت من ححك وعمرك». وروى طائوس عن عائشة أنها قالت: «أعلنت بعمرة ولم أطف حتى حضرت ونسكت المناسك كلها، وقد أهللت بالحج». فقال لها النبي ﷺ: «تسعت طوافك لححك وعمرك» رواه مسلم. ولأن إدخال الحج على العمرة جائز بالإجماع من غير خشية اللوات، فمع خشية الغوات أولى، فإن ابن الزبير أجمع كل من لحظ منه من أهل العلم أن نكس أهلاً بعمرة أن يدخل عليها الحج ما لم ينتج لطواف بآتيه. وقد أمر النبي ﷺ من كان معه هدي في حجة التمتع أنه يهل بالحج مع العمرة. ومع إمكان الحج مع بقاء العمرة. ولا يجوز رفضه؛ فقله تعالى: «فَوَاسِلُ فَتَنٍ وَظَعْرَبَاتٍ»، ولأنها ممكنة من إنعام قدرتها بلا حصر، فلم يحز رفضها كغيرها من الخائض، أغنى.

قلت: وأما الاختلاف مبنى على أن التصور يؤخذ بالطواف والسعي بعده، ويثبت عند الحنية كما فضل في محله، سواء على ذلك فقد هي عند من على إتمام عمرة بها (دخولها في الحج مافتراً، ولا تقدر عند الحنفية على إتمامها لا حجاجها إلى الطواف والسعي برأسها للعمرة، وعلى هذه تدلناي كلها التي ذكرها المصنف على إتمامها للعمرة، ولا ترد هذه على الصعبة، ثم أحاط المصنف عن رواية عروة بما تقدم في أول الحديث من إتمامه، وتقدم الكلام على ذلك.

وقال القرطبي^(١) تبعاً لمعاصريه وأحباب جماعة، منهم الشافعي ناجده، أن معنى ادعى عمرته تركي التحلل منها، وإد علي عليها الحج، فتصير قارئة، وبإيده قوله في رواية مسلم: «رأسك عن العمرة أي عن أعضائها،

(١) سورة الحج الآية ١٩٦

(٢) الترح المرفعي (١: ٣٦٥)

رأينا قالت: وأرجع رجلك لأعقدها أن يروا العبرة بالعمل أفضل، كما وقع
لغيره من أمهات المؤمنين، قال الحافظ: واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية
عطاء عنها: «وأرجع أنا محبة لس معا عمرة»، أخرجه أحمد، وهذا يقوي قول
الكوفي: إن عائشة - رضي الله عنها - تركت العمرة رحمت مفردة، انتهى.

وما قال الحافظ: إن في رواية عطاء عنها ضعفاً مدوناً بروايات البحاري
الأنبي، «اعتمرهم ولم أعتمر ويصدرون يشكرو وأصلهم شاك»،

قال البرقائي: وسلب بطريق طائوس عنها فقال بثلاث: «طوائك يسعك
لحجك وبعثتك عهد صريح في أنها كانت فادنة، وتعبت باز قوله: «النفسي
واسك وامتنع» ظاهر في إبطال العمرة، لأن المحرم لا يعمل مثل ذلك تلادته
إلى ناء الشعر، وأجبت جوازها للمحرم حيث لا يؤدي إلى تلف الشعر مع
الكره في غير غير، أو كان ذلك لأذى برأسها، فأباح لها ذلك، أما أن
تركبت في عمرة الحلاق لأذى برأسه، أو تقصص رأسها لأجل الغسل لتهلل
بالحج، ولا سمح إن كانت تفتت، فتحتاج إلى مقص القص، ولعل المراد
بالامتناع تسريح شعرها بأصابعها يرفق، حتى لا يسقط عنه شيء، ثم تقصره
كما كان، أو أعادت شكوى بعد رمي جمره العقدة، فأباح لها الاحتياط
حينئذ، قال السازي: هو - - - - -، وبها من لفظ الحديث، أو كان منعها أن
انصعمر إذا دخل مكة، استباح له ما يستسجد الحاج إذا رمى الجمر، قال
الخطابي: وهذا لا يعم وجهه، انتهى.

وقد عرفت مسجلات لحنفة في ما مضى من كلام السوفن وغيره،
وسبأني الكلام على قولهم: «هذه مكان عمرتك» في آخر الحديث وقد ذكر
السنني في مصنفه^(١) أبي حنيفة رواية لصفين أو حنيفة عن حماد بن

(١) انظر في: «أبو حنيفة مع النبي الطاهر» (ص ١١٢)

قَالَتْ: فَمَعَلَتْ، فَلَمَّا فَضِلْنَا الْحَجَّ، أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لَوْ تَمَشَّى فِي مَا ذَكَرَ مِنَ اللَّفْظِ لَا يَنْمَتِي فِيهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: كُلُّ أَحْبَابِكَ يَرْجِعُ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي؛ الْحَدِيثُ فَإِنَّ كُلَّهُمْ نَمَ يَكُونُوا أَتَيْنَ بِحَجِّ مَعْرَدٍ وَعُمْرَةٍ مَعْرَدَةٍ، بَلْ كَانَ جَمْعُ مَعْرَدٍ أَهْوَى أَتَيْنَ بِحَجِّ مَعْرَدٍ مَعْرَدِهِمْ.

وَأَوْصَحَ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ جَارٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتُمْ تَقُولُونَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْتُمْ تَطْلُقُونَ بِالْحَجِّ؟ الْحَدِيثُ، وَبِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْمُرْتُمْ وَلَمْ تَمُتْ، الْحَدِيثُ. إِذْ خَاضَتْ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَجَابَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَا أَيْضاً أَنْتُمْ تَطْلُقُونَ بِحَجِّ مَعْرَدٍ مِثْلَكَ يَا عَائِشَةُ، وَأَيْضاً فَوَيْلَ عَمْرَةٍ ﷺ لَمْ تَكُنْ مَعْرُومَةً عَمَّعُ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً بِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ وَالْأَسْوَدَ قَالَا: قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْنَعُ النَّاسُ بِتُسْكِينٍ وَأُسْدَرٍ بِتُسْكٍ، الْحَدِيثُ. وَلَمْ يَنْكُرْ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّكَ أَيْضاً تَوْحَعُ بِتُسْكِينٍ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً بِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ﷺ: دَكُونِي فِي حُجَّتِكَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَكِهَا، الْحَدِيثُ. ذَكَرَ نَبِيَّ الْعُمْرَةَ بِالْتَّرْجِي وَالْحَجَّ بِالْفَعْلِ، وَأَمَّا ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْصُرُ كَثْرَةَ صَرِيحَةٍ فِي أَنَّ الْعُمْرَةَ لَمْ تَكُنْ بِذَلِكَ مَعَ حُجَّتِهَا.

وَأَصْرَحَ مَا لَبِلَ فِي خِلَافِهِ قَوْلُهُ ﷺ: «طَوَافُكَ يُسَفِّكُ لِحُجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ» كَمَا تَقْدِمُ مِنْ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَفِيهِ، «وَلَوْ أَنَّ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ عَلَى أَصُولِهِمْ مَقْدَمَةٌ عَلَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ، وَنَائِبَةٌ لَعَلَّهُ مَسِي عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَذَكَّرْ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا لَمْ تَطْلُقْ لِلْعُمْرَةِ، كَمَا بَدَّلَ عَلَيْهِ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَسَجِيَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحُجَّةٍ، قَالَ: وَمَا طَفِقَ لِيَالِي فَبَعِنَا مَكَّةَ؟ قُلْتُ: لَا، الْحَدِيثُ.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَمَعَلَتْ) يَسْكُونُ اللَّامُ عَلَى صِيغَةِ التَّمَتُّلِ أَوْ مَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّمَتُّلِ وَالْإِسْتِشَاظِ وَتَرْكِ الْعُمْرَةِ (فَلَمَّا فَضِلْنَا الْحَجَّ) أَيِ انْتِمَاءَهُ بَعْدَمَا طَهَّرَتْ عَائِشَةُ، وَشَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي أَرْجِعُ بِحُجَّةٍ وَتَطْلُقُونَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَيْلَةُ الْفَتْحَاءِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ الرَّبُوعِ رَابِعُ عَشْرَةَ

«عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق - إلى التميمي - ما غصرت.

في النجعة (مع) أخي (عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق - رضي الله عنهما -
وفيه: أن عمرها جده كانت بأمره يخرج من التميمي

ولأبي داود عنه يخرج قال: ما عبد الرحمن أزدف أخذك عائشة، فأعمرها
من التميمي. وفي البخاري: «أمر أن يزدف أخته، ويحضرها من التميمي» وأنه
في رواية: «فأذني مع أخيك» إلى التميمي، وكلها صريح في أن ذلك كان
بأمره يخرج، وما في أحمد أنه يخرج قال: «أحطها خلفك حتى تخرج من الحرم»
وهو ما قال إلى النجعة ولا إلى التميمي، فهو صعب كذا في «المحلى»
(إلى التميمي) تقدم الكلام على ضبطه، وعلى أفصل بقاع الحن لعمره الإحرام
في آخره «جاء في المعمر».

واختلاف في موضع إحرام عائشة - رضي الله عنها - يروى الأثر في عن
ابن جريج وأبى عطاء يصف لموضع الذي أحرمت منه عائشة - رضي الله
عنها - فأشار إلى الموضع الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحبيب، وشي
اتفق عليه عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين برغم أهل مكة أن الخرب الأدنى
من الحرم، وهو الذي أحرمت منه عائشة، وقيل: هو المسجد الأبعد عن
الأكمة الحرم، ووجه الحب لطبري، وقال الفاكهي: لا أعلم ذلك إلا
أن سمعت من أبي عمير يذكر عن أشياخه، أن الأول هو الصحيح عندهم^(١)
أنهم.

(داعموث) ولفظ البخاري برواية الفاسم عن عائشة: أحرم بقونا من
مكة، فخرنا المذحبي، فدعا عبد الرحمن فقال: خرج بأخذك الحرم، فلتل
حجرة، ثم أقرع من طوافكما انتظركما عائشا، فأثبت في حوزة الليل، فقال:
فرعنا؟ قلت: نعم، فدعى الرحيل، الحديث

(١) انظر صحيح البخاري (٢٠٧/٢).

وقد أتى هذا مكان عمرتك

وقال الشيخ ابن القيم^(١): وفي الصحيحين عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ . . . وذكر الحديث، قال ابن القيم: ثم حج، ولفرنا من مكة، فنزلنا المحصب، فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: «أخرج بأختك من الحرم، ثم امرنا من طوافكما ثم انبأني هاهنا بالمحصب، قالت: فأنبأني الله بعمره، فخرجنا من طوافنا في جوف الليل، فأنبأنا بالمحصب، فقال: فخرجنا فلما تم. فاذن في أسس بالرحيل، الحديث.

وفي الصحيح أيضاً قال: «فأنبأني مع أخيك إلى التميم فأهني بعمره، ثم مررنا بمكان كذا، وكذا»، فالت عائشة - رضي الله عنها - فبلغني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا مهبطه عليهما، أو أنا مصعد وهو منهبط، وفي هذا الحديث أهم دلالة في الظرف. وفي الأول أنه انظر في منزله، فلما جاءت نادى مكرس في أصحابه، اختف في الجمع بينهما على أقوال بعضها بالحفاظ ابن القيم وابن حجر^(٢).

افضالك ﷺ (هذه) أي العمرة وفي رواية: هذه أي الاعتناء والنسج العبدية على الأولى والتفسيرية على الثانية مكرر عمرتك بالرفع عن الخبرية، والمحجب على الظرفية، والعامل محذوف وهو الخبر أي كائنة أو محمولة مكانها، قال ساجد: والرفع أوجه عندني إذ لم يرد به الظرف إنما أراد عرض عمرتك، فمن قال: كائنة فآذنة. قال: مكان عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة، وحينئذ فتكون عمرتها من التبعين مطلقاً لا عن فرض، ومن قال: كانت مفردة، قال: مكان عمرتك التي فسحت الحج إنما، ولم تنسحب من الإتيان بها المحجب. وقال السهيلي: الأوجه المنصب على الظرف، لأن العمرة ليست بمكان للعمرة أخرى، لكن إن جعلت مكان بمعنى عرض أو بدل مجازاً حاز الرفع أفضاً، كذا في الشرح.

(١) مراد السعد (٢: ٢٥٦).

(٢) انظر فتح لاري، (١: ١١٣).

وقال الذين أحلوا ما تحلوا بالنجس، ومن أئمتنا والمأثور، ثم حلوا
أشياء لم يحلوا طواف الحرم، بعد أن رجعوا من منى - نجسهم - ...

أئمتنا الذين أحلوا بالعصاة وحدهم، بالبيت، عند ورودهم مكة (أو شعرا
أبعد، بين أسفا والمروة) نجسة، ثم حلوا منها، أي خرجوا من العصرة، نجس
أو نجس، ثم أحلوا بالحج من مكة، ثم طافوا بغيرهم، إلا ما أتت به راجع
لنفس رواية البخاري، فمنه، واحد، من الأصوات، الأول، فإنه صاغر، كما في
الفتح (١) بعد أن رجعوا من منى، يوم التمتع (المحرم) أي نحر الحجة، وقد
سقط منهم طواف المنى، كما تقدم، السقط في ذلك في إمام أهل
مكة، لأن النكس لا ينافي عليه، بل ما حكى عن إمام أحمد، أن
التمتع يطوف يوم العرة أولا، فيستدبر، ثم يطوف طواف آخر للتمتع، ...

قال الحنفية، إن كان ممسحا بقرف مأثبات، منى، ونجسها، وكبره، ...
كما فعلوا، ثم بعد ذلك، ثم بعد ذلك، طوافا، ثم في الزيادة، قال النووي (١) أما
غيره، الأول، أي، الحرفي، ما فعله، طواف القدوم، لأن التمتع، ثم
أتت به قبل ذلك، والقبض الذي جاز في العدة، تلك طوافها، ومن أحمد
على أنه مستند للتمتع في زوجه الأيم، قاله الإمام، لا، أي، عند الله، فلا يرجع
إليه التمتع، كما عرف به، قاله، طواف، وبغيره، حججه، وبغيره، طوافاً
آخر، ...

وكانت التحكيم في الشؤون والمقداد، إن كان مكة في يوم الحجة،
ولا طافا بالقدوم، وإنما سددان طواف القدوم، بغيره، أي، أحد، وأما
ما روي عن عائشة، قالت: «وقال الذين أحلوا ما تحلوا بالنجس، ...»

١٩١ - صحيح البخاري (١٧٤ هـ - ١٩١٥ هـ)

١٩٢ - صحيح البخاري (١٧٤ هـ - ١٩١٥ هـ)

وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ، أَوْ جَدُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا

حَلَوْا، طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنْى لِحَجِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَعَلُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَبِمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

فَحَمَلُ أَحْمَدُ قَوْلَ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّ طَوْفَهُمْ كَحَجِّهِمْ هُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْ طَوَفَ الْقُدُومِ مَشْرُوعًا، فَلَمْ يَكُنْ تَحِيَّ طَوَافِ الزِّيَارَةِ مَسْخُوفًا نَعَمْ. وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا وَقَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الطَّوْفُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُرَفِيُّ، بَلِ الْمَشْرُوعُ طَوَافٌ وَاحِدٌ لِلزِّيَارَةِ، كَمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أَقْبَمَتِ الْحِلَالَةُ، فَإِنَّهُ يَكْفِي بِهَا عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.

وَلَا أَنَّهُ لَمْ يَنْفَلْ عَنِ الشَّيْءِ سُبْحَانَهُ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَعَتُوا مَعَهُ فِي حُجَّةِ الْوُطُوخِ، وَلَا أَمَرَ بِهِ الشَّيْءُ فَلْيَكُنْ أَحَدًا، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - دَلِيلٌ عَلَى هَذَا، فَإِنَّهَا قَالَتْ: طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنْى لِحَجِّهِمْ، وَهَذَا هُوَ صَوَابُ الزِّيَارَةِ وَلَمْ نَذْكُرْ طَوَافًا آخَرَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ صَوَابَ الْقُدُومِ، لَكَانَتْ تُدْخِلُ بِشُكْرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ، فَحُجَّ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَذَكَرْتُ مَا يَسْتَفْهِى عَنْهُ، وَعَمِيَ كُلُّ حَالٍ فَمَا ذَكَرْتُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا. فَمَنْ أَيْنَ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى ضَوَائِفٍ؟ وَبِضَمٍّ فَإِنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ لَوْ لَمْ يَسْفُطْ بِالطَّوْفِ الْوَاسِعِ، لَشَرَعَ فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ طَوَافُ الْقُدُومِ مَعَ صَوَابِ الْعُمْرَةِ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ قُدُومِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّعْتِمِيعِ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْمَسْجِدِ بَعْدَ رِزْوَةِ طَوَافِهِ، أَيْ.

(وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ) مَرْدًا (أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) أَيِ قَارِنَا (عَيْنًا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) قَالَ تَرْقَانِي ^(١) لِأَنَّ الْقَارِنَ يَكْفِيهِ صَوَابٌ وَاحِدٌ وَسَمِعِي وَاحِدًا لِأَنَّ أَفْعَالَ الْمُعْمَرَةِ تَنْتَلِجُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ

(١) مَسْرُوعُ التَّرْقَانِي، (٢/٤٧٦).

وإسماعيل وأحمد والجمهور، وقال الخليفة: لا بد للفرق من طوافين - يعني - لأن الفرقان هو تجمع بين العبادتين، فلا يتحقق إلا بإثنين بأفعال كل مهلة، والطواف، والسعي مقصوران فبعدهما، فلا زيادة إلا أن، إلا لا تدخل في العبادات. سبي.

قلت: وهكذا ذكر حديث الثبات مستندهم غير واحد من الشراح المشعبيين للائمة الثلاثة، ولبيت شعري كتبه تمسكوا بحديث مزكوك الظاهر إجماعاً ولا خلاف ولا ريب لأحد أن طاهره مزكوف، قوله **بِحَقِّهِ** ثم يختلف على طواف واحد عند أحد من أهلنا، لأنه **بِحَقِّهِ** طواف بالبيت دون ما قدم مكة.

قال الخائف في الدراية^(١): حديث، أنه **يُحْتَجُّ** لما دخل مكة استداً بالمسجد، مثقف حديث، من حديث عائشة - رضي الله عنها -: أن النبي **بِحَقِّهِ** أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه يمشي ثم طواف بالبيت، والحديث في حديث حماد: أن النبي **بِحَقِّهِ** لما قدم مكة دخل المسجد، فاستلم الحجر ثم مضى.

وفي تزيين مكة الأذرفي من غطاء: لما دخل رسول الله **بِحَقِّهِ** مكة أم ليل ضمن شيء، ولم يفرج، ولا بعدما أنه دخل بيت حتى دخل المسجد، فبدأ بالبيت طواف به، ولم يفرج من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: رأيت النبي **بِحَقِّهِ** حين يقدم مكة إذا استلم الفركن الأسود أو ما يشرف بهب لثلاثة أشواط، الحديث، انتهى. وهو مذكور في حديث حابر الطويل مفصلاً.

وعمر بن عسار عند ابن أبي شيبة وابن حبان وأحمد بن حنبل: لما قدم رسول الله مكة طاف بالبيت سبعاً، ثم خرج إلى الصفا، الحديث، قال، الحديث في الدراية هو صحيح عن ابن عمر، وهذا أول طوافه **بِحَقِّهِ** حين قدم مكة ثم بقي فيها أربعة أيام، وختلف على طواف في هذه الأيام ثم لا ثم خرج

(١) الدراية على حاشيها، في الحديث (٩١٥/١)

إلى منى وعرفه ، أتى ، فاستلمه ، فرجع يدهم النحر لطواف الإفاضة ، وهذا الظرف أيضا يحتمل

قال المحقق في "الدرية" حديث: "أن النبي ﷺ لما حلل أفاض إلى مكة وحلف بالست ثم عد إلى منى" مسلم" عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "أفاض النبي ﷺ يوم النحر ثم حج فصلى الظهر معي" - وله من حديث حبيب الخويل: "أنه ركب فأفاض إلى البيت فحلف صفة الظهر" ولأنه إذا ركب من حديث عائشة بنت أبي بكر - رضي الله عنها - وأخرج ابن حبان والحاكم، انتهى: ثم أقام النبي ﷺ بسى إلى آخر أيام التشريق.

وختلف هل كان يذبح بطواف كل يوم من أيام منى أم لا؟ أنكره ابن القيم في "إلهي" ، قال السمعاني احتج أبو عبد الله بحديث أبي حنيفة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يذبح كل ليلة ثم في ليلة الرابع عشرة طواف ثوداع حياضي ، قد ورد فيه الروايات لكثرة التولية والتمعية ، واحتجوا في حل وفي مرة أنه مؤثر؟ إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث ثاب مؤيد لإجماعنا ، وانضموا في تأويله على أقوال ، فقدم ذكر بعضها لعب حديث ابن عمر في الإفاضة .

وقال السبكي عن البخاري: ظاهر الحديث أنهم إنما اقتصروا من طوافين اثنين طوافهما الساميون على أحدهما بما لأول وإنما الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل هو أيضا طافوا بالطوافين الأول والثاني جميعا ، وذلك ما لا خلاف فيه ، وقد جاء صريحا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في "مسلم" عنه: "بدأ رسول الله ﷺ فأهل سامية ، ثم أهل صالح إلى أن قال: وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة إلى أن قال: وسحر هبت يوم النحر ، وأفاض

وعاد بالبيت وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدي، ثم ذكر عن عائشة أنها أخبرت بهذا ذلك، وأخرج الحديث البخاري أيضاً في الباب سوق البدن، فالمراد أنهم طافوا للركن طوافاً واحداً والتسعون طافوا للركن طوافين، انتهى. قلت: وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عبد القائلين بوحدة الطواف

لتقارن

وقال الحاجي^(١)، ثم أهما، أعاد، فذهب أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فذهبوا طوافاً واحداً تريد - والله أعلم - أحد وجهين، إما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد، فلورود، وطواف واحد للإفاضة، إن كانوا قريشاً قبل دخول مكة، وإن كانوا أرواحاً علم يطوفوا غير طواف واحد، وهو طواف الإفاضة، ويحتمل أن يريد بذلك أنهم سبوا لهما سعيًا واحداً، ويسمى يسمى طوافاً، والوجه الثاني، أن طوافه كان على صفة واحدة ثم يزد التقارن فيه على طواف المفرد، وذلك أن التقارن لم يفرد العمرة بطواف وسعي، بل طواف لهما كما طاف المفرد فتحج، وهذا نفس في صحة ما ذهب إليه مالك، ومن وافقه في أن حكم التقارن في ثلث حكم المفرد، انتهى.

ثم قال: وهؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يخفى أن يكونوا أهلوا بهما جميعاً، وأردفوا الحج على العمرة إذا أمرهم النبي ﷺ بذلك، فإن كانوا ممن أهل بهما فقد طافوا لهما، طواف الورد، وسعياً بآثره، ثم طافوا لهما بعد ذلك طواف الإفاضة وهم يسعون بعده، وأما من أردف الحج على العمرة، فإن كان أردفه قبل الوصول إلى مكة، فتحكمه حكم من أهل بهما، وتقدم حكمه.

وأما من أردفه بعد الوصول إلى مكة وقبل التمسك بالطواف، فإنه لا

يطوفه ثلثين ولا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى؛ لأنه معمر بالحج من مكة، ومن أحرم بالحج من مكة؛ فليس عليه طواف ورودها، المردف لما أحرم بالحج من مكة لا فائز لما تقدم من عمرته في الورد، ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الدم لقارن. انتهى.

وقال ابن القيم^(١) بعدما حكى كلام «المغني» ونعقبه على مسلك الإمام أحمد - رحمه الله - إن الممتع يطوف يوم النحر طوافين للورد والإفاضة محتجاً بحديث الباب، كما تقدم كلامه قريباً، فقال ابن القيم: لم يرفع كلام أبي محمد في «المغني» الإشكال، وإن كان الذي ذكره أي من تكرار الطواف لمتمتع هو الحق كما ذكره، والصواب في إنكاره، لكن كان منشأ الإشكال أن أم المؤمنين فرقت بين المتمتع والقارن، فأخبرت أن قارنين طافوا بعد أن رجعوا من منى طوافاً واحداً، وأن النبي أهلوا بالعمرة طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وهذا غير طواف الزيارة قطعاً، فإنه يشترك فيه القارن والمتمتع، فلا فرق بينهما فيه.

لكن الشيخ أبو محمد، لما رأى قولها في المتمتعين: إنه طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، قال: ليس في هذا ما يدل على أنهم طافوا ضرفين، والذي قاله حق، لكن لم يرفع الإشكال، فقالت طائفة: هذه الزيادة من كلام عمرو أو ابنه هشام أدرجت في التحديث، وهذا لا يتبين، ولو كان فغايبته أنه مرسل، ولم يرتفع الإشكال عنه بالإرسال، فالصواب أن الطواف الذي أعمر به عائشة - رضي الله عنها - وفرقت به بين المتمتع والقارن هو الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف بالبيت، وإن الإشكال جملة، فأخبرت عن قارنين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما، لم يضيفوا إليه طوافاً آخر يوم النحر، وعلله هو الحق، وأخبرت عن المتمتعين أنهم طافوا بينهما

(١) انظر: «إرواء المعاد» (٢/٢٥١، ٢٥٢).

طوافاً آخر بعد الخروج من بني نخلج، وذلك الأول كان بالمسرة، وهذا هو
الجمهور.

وكيف يستكمل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في صحيحه، فلم يظن
الجمهور إلا أن صحبه من الصفا والمروة أو طوافاً واحداً، فإذا لا يرى
هذا يوافق من يقول مكفي للتمتع بمعي واحد، كما هو إجماع الرواة
عن أحمد، من غلبها في رواية أنه عند الله وعبره، وعلى هذا فتدبر أنشت
عن عائشة - رضي الله عنها - وحديث أبي، والقد استمد من أبي، أو يقال:
فرد جابر من قول من أصحابه مع النبي ثلثة وساتين اليدين، كأي حكم وعمر
والثمة وعلى وأوي - رواه رضي الله عنهم - فلهنهم سبعة سبعة واحداً، وليس
البراءة عموم القحاة، أو يظن حديث عائشة - رضي الله عنها - أن است
البراءة فيه مخرجه من ثماره، وبعد ثلاث طواف للشارع في حديثها - والله
أعلم - الحق.

قلت وأولاً أبو ذك أن داره، وأيضاً في السنة^(١) إلى ذلك اختلاف
الرواة في ذكر البراءة، فلو بعد ذلك حديث مالك عن الزهري عن عروة عن
عائشة بسائر الطواف، قال أبو ذر، رواه إبراهيم بن سعد في صحيحه عن
سبب نحوه، ثم - كثر طواف الذين أقبلوا بمصر، وطوافهم من جميع
الحج والمروة.

رواه العارف أنه سجد في ميل الله مع النبي - رحمه الله - بأمر
البراء أنهم طافوا بالإحليل عن الحج، ثم طافوا واحداً، يعني أنه لا يكون
يكون، ولا بالحر، ليس، والنقص يكون معاً لئلا يترتب، فكان مستصفاً أن يكون
الحج صوابين بالإحليل، ثم وقع لثمنين، لكر الطواف بكفي له لتصل
من الإحليل طواف واحد.

(١) أصح الروايات (١١٥٩)، هذا الجمهور (١١٥٩/٨١).

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ غُرَيْرٍ بْنِ الْأَسَدِ،
عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي نَجِيٍّ فِي: ٢٥ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٣٦ - بَابِ كَيْفَ تَهْلِي الثَّحَافِ وَالنِّسَاءِ.

رَوَاهُ فِي: ١٥ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٧ - بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ. حَدِيثُ ١١٦

وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيٍّ: فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ: الطَّوَافُ الْوَاحِدُ وَالسَّعْيُ
الْوَاحِدُ يَكْفِيَانِ لِلْقَارُونَ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَطَاوُوسٍ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ
وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَقَالَ مِجَاهِدٌ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ،
وَشَرِيحُ الْقَنَاطِيِّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، وَالنُّعْمِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ،
وَأَسَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَالْأَسَدُ بْنُ يَرِيدٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَبِيٍّ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَادُ بْنُ
سَلِيمَانَ، وَالْحَكَمُ بْنُ هَيَيْنَةَ، وَزِيَادُ بْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ خَبْرَةَ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى،
وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِيهِ. لَا يَدُلُّ لِقَاؤُهُمْ مِنَ طَوَافِيهِ وَسَعْيِيهِ، وَحُكْمِي ذَلِكَ عَنْ
عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ الْحَسَنِ وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

وَرَوَى مُحَافِظٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَطَافَ لِهَاجَةِ
طَوَافِيْنِ وَسَعَى سَعْيِيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ كَثْرًا يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ، وَعَنْ عَلِيٍّ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَفَعَلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَا عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِعِدْرَتِهِ وَحُجَّتِهِ طَوَافِيْنِ، وَسَعَى سَعْيِيْنِ. وَأَبُو بَكْرٍ - وَعُمَرُ - وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ -، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي قَتَاتٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ وَضَعْنَاهُ، انْتَهَى.

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): رَوَاهَا كَثِيرًا الدَّارِقُطِيُّ، لَا يَصِحُّ الِاجْتِنَاحُ بِهَا لِمَا فِي
أَسَانِيدِ كَثِيرٍ مِنْهَا مِنَ الضَّعْفِ، وَقَالَ الْحَافِظُ لَكِنَّ رَوَى الطُّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا
عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ذَلِكَ تَأْسِيدًا لَا بِأَمْرٍ بِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، انْتَهَى.

(مَالِكٌ) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَيْرِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ. أَيْ

(١) انظر: «معجمه القوي» (١٨٩/٧).

(٢) شرح الزُّرْقَانِيُّ (٣٧٦/٢).

٢٢٤/٩١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قُدِّمَتْ مَكَّةُ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفِّ وَالْعُرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ».....

ممن ما تقدم من رواية مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، وتقدم في أول حديث عبد الرحمن ما قال ابن عبد البر: إن الرواية لجميع رواة «الموطأ» من رواية مالك عن ابن شهاب بهذا السند لا بالسند المعاصي، زاد الزرقاني فيما حكى عن ابن عبد البر: ويمكن أنه عند مالك بالإسنادين، فذكرهما لما حدث به يحيى.

٢٢٤/٩١٦ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) أنقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: قدمت مكة) في حجة الوداع، وكنت ممن أهل معدرة، كما ورد في الرويات (وأنا حائض) حيلة حالية (فلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ) لأنها صلاة، ولأن الحائض ممنوع من دخول المسجد أو البيت فيه (ولا بين الصفا والعروة) تتوقف على سبب الطواف، وإن لم تكن لطهارة شرطاً في صحته، كما تقدم البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج (فشكوت ذلك) أي الامتناع عن الطواف والمعنى (إلى رسول الله ﷺ) وفي رواية عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عند مسلم: «فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال ما يبكيك؟ فقلت: والله لو دعت أبي لم أكن خرجت العام، قال لعلك ففست؟ فقلت: نعم. قال: هذا شيء كتب الله على بنات آدم»، الحديث^(١).

(فقال) ﷺ دعي لعمرك وأهلي بالحج وافعلي ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة، وجمع، ورمي الجمار، وغير ذلك، قال المياحي^(٢): تريد أن طوى العمرة منع من حجبها، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأمرها أن

(١) أخرجه مسلم (١١٩١)

(٢) المعنى (٣/٦٠).

غَيْرَ أَنْ لَا تَطْلُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي*.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٨١ - باب تقصي الحائض المناسك كلها، إلا الطواف بالبيت.

نفعل ما يفعل الحاج، ولا يكون ذلك إلا أن يردف السج على المرأة، فنعمل أفعال الحج كلها من الوقوف معرفة، والمسيت بالمزدلة، والوقوف بها، ورمي الجمار، والنحر وغير ذلك، انتهى.

(غير أنك لا تطوفي بالبيت: ولا بين الصفا والمروة) قال ابن عبد البر في «التفصي»^(١): هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث. ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري، وسائر رواة «المروطة» إنما يقولون: غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري، ولا يذكرود: «ولا بين الصفا والمروة»، انتهى.

وترجم البخاري في «محيحه». «باب تقصي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»، إذا سعى على غير وضوء من الصفا والمروة، قال الحافظ^(٢): جزم بالتحكم الأول لتصریح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد المسألة الثانية مورد الاستدلال للاحتياط، وكأنه أشار إلى ما روي عن مالك في حديث الباب زيادة: «وبين الصفا والمروة» قال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي التيسابوزي، قال الحافظ: فإنه كان يحكي حقه، فلا يدل على اشتراط الوضوء فسعى. لأن الله في الوقوف على تقدم الطواف، فإذا كان الطواف مستتبعاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له، وقال ابن بطال: كان البخاري فهم أن قوله **تَطْهَرِي** تعاشة: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعى، ولذا قال: «وإذا سعى على غير وضوء»، قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يضائق التوجيه الذي قدمه، انتهى.

(حتى تطهري) قال الروقاني: يسكون الغطاء وضوء الهاء، كذا فيما وقفت

(١) (س ١٠٣).

(٢) «منهج الباري» (٤/٥٠٤).

عليه من الأصول، قاله بعض النُحَّاج، وقال الحافظ: يفتح التاء والطاء السهلة وانتهاء المُعَدِّين على حذف إحدى التائين، أصله تَطْهَرِي. ويؤيده رواية مسلم رحمه الله: حتى نَعْتَسِلِي. انتهى.

واختلف في موضع طهرها بعدما اتفقوا على أنها عادت بسرف.

قال الزرقاني^(١): وفي مسلم من معاهد عنها: «أنها طهرت يعرفه» ومن القاسم عنها: «وطهرت صبيحة ليلة عرفة حين قلبت منى»، وله عنه أيضا: «أخرجت في حديثي حتى نزلنا على فطهرت» ثم طافا بالبيتين، فاتفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الإفاضة يوم النحر، وجمع بين رواية معاهد والقاسم أنها ما رأت الطهر إلا بعد أن سالت منى، وقول ابن حزم: حاضت يوم السبت لثلاث خلوف من ذي الحجة، وطهرت يوم السبت هاشره، إنما أخذت من روايات مسلم المذكورة، انتهى.

وقال ابن القيم^(٢): أما موضع حبسها فهو بسرف بلا ريب، وموضع طهرها قد اختلف فيه، فقبل بعرفة شكًا روى معاهد عنها، وروى عروة أنها أظلمها يوم عرفة وهي حائض، ولا تنافي بينهما، والحديثان صحيحان قد حكيهما بن حزم على معيين. فطهر عرفة غير الاغتسال للوقوف عنده. قال: لأنها فالت: تطهرت بعرفة، والتطهر غير الطهر، قال: وقد ذكر القاسم يوم طهرها أنه يوم النحر، وحديث في صحيح مسلم قال: وقد اتفق القاسم وعروة على أنها كات يوم عرفة حائضًا، وحما أقرب الناس منها

رفد روى أبو داود حدث محمد بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عنها بلفظ: «ولما كانت ليلة الطحاة طهرت عائشة

(١) شرح الزرقاني (٢/ ٣٧٧).

(٢) زاد المعاد (٢/ ٤١٤).

أُخْبِرْتُ أَنَّكَ وَكَانَتْ مِثْلَ مِثْلِ ذِي الْحِجِّ وَالْفَارِغِ مِنْهَا خَيْرٌ مِنْهَا مِثْلُ مِثْلِ
يَا حَسْبُكَ.....

قَالَ الْإِسْحَاقُ^(١) وَذَلِكَ أَنَّهَا تُرِيدُ الْحِجَّ، فَإِذَا جَاءَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، وَرَأَتْ
حَرْفَهَا تَامِمًا، إِذَا لَأَبَتْ فِي أَوَّلِهِ أَوْ فِي وَقْتِ مَنَاسِكَتِهِ مِمَّنْ عَادَهَا تَامِمًا
حَيْثُهَا لَمْ يَخْتَلَفْ هَوَتْ الْحِجُّ إِنْ تَمَّ لَهَا مِمَّنْ أَفْرَادَ عَسْرَتِهَا، حَتَّى يَطْهَرُ مِنْ
بِشْمِهَا، لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ مِمَّنْ حَيْثُهَا حَتَّى يَمُوتَ الْوُجُوهَ بِعَرْلَةٍ، لِأَنَّ مَنَاسِكَتَهُ قَبْلَ
أَنْ تَمُوتَ مِنْ عَسْرَتِهَا فَهِيَ الْحِجُّ، فَهَذِهِ لَمْ يَزَلْ أَلْجَأَ الْحَرَمَ بِالْحِجِّ، فَتَوَدَّ عَلَى
الْعَمْرَةِ، فَتَصِيرُ قَارِبَةً، فَتَمُوتُ بِذَلِكَ مَا تُرِيدُهُ مِنَ الْحِجِّ، فَتَمُوتُ

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ الْأَمَّةُ الدَّلَالَةُ حِلَاقًا لِلْحَصَّةِ بِذَلِكَ، بِرَأْسِ
الْعَمْرَةِ إِذَا ذَكَرَتْ وَقَبْلَهَا بِعَدِّ الْحِجِّ.

(وَهَذِهِ) أَيُّ نَحْوِ حَيْثُهَا تَمَّ، كَمَا أَهْدَى إِلَيْهَا عَنِ تَامِمَةٍ
بِفَرْقَةٍ، كَمَا فِي رَوَايَاتٍ مُسَلَّوَةٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْهَدْيَ عِنْدَهُمْ هَدْيُ الْفَرَاغِ، وَبَعْدَ
الْحَصَّةِ هَدْيُ الْإِقْرَافِ (وَكَانَ) أَيُّ صَارَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ قَارِبَةً (مِثْلُ مِثْلِ مِنْ عَرْنِ الْحِجِّ
وَالْعَمْرَةِ) بِهَذَا.

قَالَ الْإِسْحَاقُ^(٢) يُرِيدُ أَنَّهَا فِي أَحْكَامِهَا مِثْلُ الْفَرَاغِ وَالْحِجِّ وَالْعَمْرَةِ، لِأَنَّ
أَنَّ الْفَرَاغَ أَحْرَمَتْ نَحْوًا مِنْ مِثْلِهَا، بِمِثْلِهَا طَوَافُ الْوُجُوهِ، وَهَذِهِ الْفَرَاغُ
الْحِجُّ لَكِنَّهُ لَا يَمُوتُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا أَحْرَمَتْ بِالْحِجِّ مِنَ الْحَرَمِ، وَلَا يَمُوتُ بِالْحِجِّ
طَوَافُ الْوُجُوهِ، وَتَصِيرُ لَا يَمُوتُ ذَلِكَ أَبَدًا، وَإِذَا يَطْهَرُ مِنْ الْوُجُوهِ
تَعَمَّرَ، فَتَمُوتُ.

(وَأَجْرُ سِتْنِهَا طَوَافُ وَاحِدٍ) عِنْدَ الْأَمَّةِ ثَلَاثَةٌ، كَمَا هُوَ وَضِيعَةُ الْقَارِبَةِ
بِخِلَافِ الْحَصَّةِ.

(١) «الْإِسْحَاقُ» (٣٠، ٣١)

(٢) «الْإِسْحَاقُ» (٣٠، ٣١)

وَأَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، فَرَأَتْهَا تَسْمَعُ
بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ
أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا

(٧٥) باب إفاضة الحائض

(وَأَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (١)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٢)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٣)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٤)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٥)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٦)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٧)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٨)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (٩)
(أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَلَتْ بِالنِّسَاءِ، وَصَلَتْ، وَرَأَتْهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ الْإِمْرَةِ، وَتَرْمِي الْحَصَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَغْتَسِلُ، حَتَّى تَقْبَلَ مِنْ حَيْضَتِهَا) (١٠)

(٧٥) إفاضة الحائض

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْادُ بِإِذَاضَةِ مَعْنَاهُ الْمَخْرُجِ، وَهُوَ الْمُدْعَى، قَالَ
الرَّازِيُّ (١) هُوَ نَدَى (فَلَمَّا أَفْضَتْهُ فَرَأَتْ غُرْفَتَهَا) أَيِ دَعْوَتِهَا بِكَتْرَةِ،
تَشْبِهُاً خِضْيَ الْمَاءِ، أَيْ،

(١) فتح الباري (٥/٥٠٥)

(٢) مفردات القراء (٦٤٨).

وعلى هذا فمعناها حكم دفعه الحائض، وهو أنها إن ضافت طواف الإفاضة يجوز لها أن تدفع من مكة وإلا لا، وبحتمل أن يكون السراة بالإفاضة سواء انصطح، أي طواف الإفاضة فمعناها حكم طواف الإفاضة للحائض، وهو أنه واجب لا يسقط عن الحائض، ولا عن غيرها، وأياً ما كان، والحائض يجوز لها الخروج من مكة إن فرغت من طواف الإفاضة، ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع عند الأئمة الأربعة، سواء قبل: بوجوبه أو سببه على الخلاف بينهم في ذلك كما تقدم في أول وداع الب

قال المصنف: "السراة إذا حاضت قبل أن تدفع حرجت. ولا وداع عليها ولا فدية، وهذا قول عامة فقهاء الأمصار. وقد روي عن عمر - رضي الله عنه - وأنه نهى أمراة الحائض بالمقام لطواف الوداع. وكان زيد بن ثابت يقول به، ثم رجع عنه. وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه رجع لي قول الجماعة أيضاً

وقد ثبت التخصيص عن الحائض بحديث صفية حبي قلوا: يا رسول الله! إنها حائض فقال: «أحسنتما هي» قالوا: يا رسول الله! إنها أفاضت يوم النحر. قال: «فلتفر إذا»، ولا أمرها بفدية ولا غيرها، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنه -: «إلا أنه حنف غير المرأة الحائض»، والحكم في النساء كالحكم في الحائض، انتهى

قلت: وحديث ابن عباس أخرجه مسلم بلفظ: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت» إلا أنه خصص عن المرأة الحائض قال النووي: "هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه عنها، فلا يلزمها ثم بركه،

(١) المصنف (٢٤١)

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧٨/٤٥٠)

هذا مدعى الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت: أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع، ودليل المجهول هذا الحديث وحديث صعبة انتهى.

وقد أخرج البخاري^(١) رواية عبد الله بن طاروس عن أبيه عن ابن عباس قال: رُخص للحائض أن ينفر إذا حاضت، وكان ابن عمر يقول في أول أمره: إنها لا تنفر. ثم سمعته يقول: تنفر، إن رسول الله ﷺ رخصهن. انتهى.

قال الحافظ^(٢): قوله: ثم سمعته يقول، إن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام، وقال ابن المنذر: قال عامة الفقهاء بالأمصار: ليس هنى الحائض التي أفاضت طواف وداع، وروينا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع، وكانهم أوجبوا عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة، إذ لو حاضت قبله لم يقطع عنه، ثم أسند عن عمر - رضي الله عنه - بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر، قال: طافت امرأة، بليت يوم الحرة ثم حاضت، فأمر عمر - رضي الله عنه - بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر، وتطوف بالبيت.

قال: وقد استرجع ابن عمر وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - عن ذلك، وبقي عمر - رضي الله عنه -، فحالناه ثلث حديث عائشة - رضي الله عنها -، وقد روى ابن أبي شيبة^(٣) من طريق ثقاتهم عن محمد. كان النصيحة يقولون: إذا أفاضت المرأة نبل أن تحبس، فقد فرغت إلا عمر - رضي الله عنه -، فإنه كان يقول: يكون آخر عهدا بالبيت.

(١) رقم الحديث (١٧٦٩).

(٢) المغز (فتح الباري) (٥٨٧/٣).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢١٩/٤).

حاضيت. فذكرت ذلك لثقي^(١)

بالبيع، ولما نحو عشرين، ثقبونا ما بلغت سبع عشرة سنة فمضت على رسول الله ﷺ.

(حاضيت) أي بعد أن أفاضت يوم النحر، كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: حججنا مع النبي ﷺ فأفطنا يوم النحر، فحاضيت فمضت. (المعروف) أي وفي البخاري يذكر عن القاسم وعروة وأسود عن عائشة: أفاضت يوم النحر، قال الحافظ^(٢) غرضه بهذا أن أبا سلمة لم يذكر عن عائشة ذلك، وإنما لم يحرم به، لأن بعضهم أوردوا الحديث في ذكر من يخرج من مكة إلى أماكن من الأنحاء، وكان يده حاضيا يوم النحر، كما في البخاري برواية الأسود عن عائشة قالت: حاضيت صفة ليلة النحر، فعلى ما أراني إلا فاصتكم، أخذت.

قال الحافظ: زاد الحاكم من يزيد بن عبد مسلم لما أورد سفيان بن عيينة أن يفر إذا حلف على باب حائبا ليلة حريفة، فقال: غثري، الحديث.

وذكرت أن خصم الماء لذي عن أبي قالت عائشة: ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، وفي رواية أبي سلمة قالت: ورسول الله ﷺ يقول: حاضيت، وأخط البخاري من رواية عائشة بهذا الحديث، وذكر ذلك، قال الحافظ^(٣): كذا في عدة الرواية بهم المال على أبي سلمة، فصح، وتقدم في باب أضافت تحصى بعد الإفاضة من كتاب الحنفية، وأم عائشة رضي الله عنها، هي التي ذكرت له ذلك، قلت: ونسخت برواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حزم عن أبيه، عن عمرو، عن عائشة أنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! إن صلتك ست حصى، الحديث، وميثاق عبد المصعب أيضا.

أذلك) أي كونه حائبا حائفا (الرسول الله ﷺ) لما اعتقدت أن نحوفت أن

(١) صحيح البخاري (٣١/٥٢٨)

(٢) صحيح البخاري (٣١/٥٢٨)

فتارة: «أحسنا هي؟» فقبل: «إني قد أحسنت».....

تكون حصتها بمعنىها بعض أفعال الحج، وأرادت أن تعلم علم ذلك، وكانت كتيرة البحث والسؤال عما لا تعلم، أولعله أخرى ذكر صفية على ما هي حدثت حسام الأثري أن النبي ﷺ ذكر هذه وأخبرته عائشة أنها قد حاضت، أو لمن أنبي ﷺ قد سأل عن ذلك من حائض، فأخبرته عائشة بحضتها قال: «الباحي»^(١)

(فقال: ﷺ) (أحسنت) بضمزة الاستفهام أي ما كنت من سفر في الوقت الذي أراد (هي؟) أي صفية طنا منه ﷺ أنها لم تغف للإحاضة، وهو لا يسافر تاركاً لها، ولا يسافر هي، وقد بقي عليها طواف الإفاضة. فقبل: «إني قد أحضت» والقتال على ما سيأتي في الحديث الأثري نأوه. وأما البخاري فقد تأوه: «أحسنت» فإني قد أحضت.

قال المحافظ^(٢) وسيأتي عند البخاري أن صفية هي قالت: بلى، وهي رواية ابن سبعة عن عائشة: «حججتنا فأفصنا يوم الحرة» فعاضت صفية. فزار النبي ﷺ معها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله! إنها حائض، «وحججت». وهذا مشكل؛ لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت الإفاضة، فكيف يقول: «أحسنتا هي؟» وإن كان ما علم، فكيف يريد دفاعها قبل التحلل الثاني؟ ويجاب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نساء هي طواف الإفاضة، فأذن لمن فكانت ما أتت عن أنها قد حدت، فلما قبل لها: «إني حائض» حرم أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى سمعها من طواف الإفاضة، فاستفهم عن ذلك، فأعلمت عنته - رضي الله عنها - أنها طافت سمعاً، فزال عنه ما حقيقه من ذلك، انتهى.

(١) «أحسنت» (٣١/١١٠)

(٢) «فتح الباري» (٣١/١٥٨٧)

عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت
لرسول الله ﷺ يا رسول الله، إن صفية بنت أبي حبيش قد حدثت،
فقال رسول الله ﷺ: «أعلمها بخبرنا، ألم تكن طافت معك»

هذا هو المصريح في روايات الشيخين وغيرهما. روى عنه شراح البخاري،
العمري، والكرماني، وأحافظ العطائي، وغيرهم، وكما شراح مسلم، وموطأ
يحيى، والمحب كل المحب من غني القاري. ولا عجب فإن الشرح يعطى -
حيث يقول: عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف، ومات في خلافة أبيه في شوال
سنة ١١٨هـ. عن أبيه أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، كذا هي التعليل
المسجدة^(١)، وبسط في الرد عليه.

(عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصاري، وقال القاري،
عمرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، وفي التعليل للمعجدة^(٢): لا والله بل هي
بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، قلت: وهي المشهورة هي الزهراء عن
عائشة رضي الله عنها المتكثرة عنها، وإلا فمن روى عن عائشة فمن تسمى
عمرة خمس سوة أو ست، ذكره الحافظ في تهذيبه^(٣).

(عن عائشة) - رضي الله عنها - (أم المؤمنين) أنها قالت لرسول الله ﷺ يا
رسول الله إن صفية بنت أبي حبيش قد حدثت، كما تقدم في الحديث
الناصري (فقال رسول الله ﷺ: أعلمها بخبرنا) من الخروج من مكة إلى المدينة،
قال الكرمانلي: على ما هنا ليس للثوري، بل للاستهمام، أو للضن، أو ما شاكله
أي كالنوم، قاله الزرقاني.

(ألم تكن طافت) يوم النحر طواف الإفاضة (معك) خطبت لعائشة ومن

(١) (٢/٢٠٤: ٢٠٥).

(٢) (٢/٢٠٤: ٢٠٥).

(٣) تهذيب التهذيب (١٣٩: ١٤٠).

بِالْبَيْتِ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَاخْرِجْنِي».

أخرجه البخاري في: ٦ - كتاب الحيض، ٢٧ - باب المرأة تغيض بعد الإفاضة.

ومسلم في: ٦٥ - كتاب الحج، ٦٧ - باب وجوب طواف الوداع ومقوفه عن المنصرف، حديث ٣٨٥.

٩١٩/٢٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الرَّحَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَعْمَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

مَعَهَا مِنْ آمِهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ (بِالْبَيْتِ) أَيْ الْكَعْبَةِ وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «أَلَمْ تَكُنْ أَفَاضْتَ» (قُلِي: بَلَى) أَيْ أَفَاضْتَ مَعْنَى، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الثُّنَيْيِّ عَنْ مَالِكٍ هَذَا السَّنَدَ فَقَالُوا: بَلَى. قَالَ الْحَافِظُ: أَيْ النِّسَاءُ وَمِنْ مَعْنَى مِنَ الْمُحَارَمِ، وَتَعَبَهُ الْعَيْنُ^(١)، وَقَالَ: كُنَّا قَالِ بَعْضُهُمْ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ فِي تَعْلِيلِ الْإِنْسَانِ عَلَى الرِّجَالِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَيْ النَّاسُ، وَالْأَوْجَهُ أَيْ الْحَاضِرُونَ، وَفِيهِمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، انْتَهَى.

(قَالَ: فَاخْرِجْنِي) هَكَذَا فِي نَسَخِ «الْمَوْعِزَةِ» الْمِصْرِيَّةِ وَالْهِنْدِيَّةِ. وَهُوَ الْأَوْجَهُ لظَاهِرِ السِّيَاقِ، وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الْمَذْكُورَةِ: «فَاخْرِجْنِي»، قَالَ الْحَافِظُ^(٢): كُنَّا لِلْكَثَرَةِ بِالْأَفْرَادِ خُطَابًا لُصْفِيَّةً، مِنْ بَابِ الْعُدُولِ مِنَ التَّغْيَةِ إِلَى الْخُطَابِ، أَوْ خُطَابِ لَعَائِشَةَ أَيْ فَاخْرِجْنِي فَهِيَ تَخْرُجُ مَعَكَ، وَقَالَ: فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ يَقْدِرُ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ نَفْدِيرُهُ. قَالَ لَعَائِشَةُ: قُولِي لَهَا: (اخْرِجْنِي)، وَالْقَاءُ جَوَابٌ لِأَمَّا مُقَدَّرَةٌ، أَيْ أَمَا أَنْتَ فَاخْرِجْنِي، أَوْ زَانِدَةٌ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى مُقَدَّرِ، أَيْ اْعْلَمِي أَنَّ مَا عَلَيْكَ التَّائِغِيرُ فَاخْرِجْنِي، انْتَهَى.

٩١٩/٢٢٧ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ) بِكسر الراء وخفة الجيم (محمد بن عبد الرحمن بن) أمه (نعمرة بنت عبد الرحمن) تقدم هذا السند في «باب

(١) «معجم الفاري» (٢/١١٧).

(٢) «معجم الباري» (١/٢٢٨).

فَإِنْ مَاتَ: قَالَ هِشَامُ، قَالَ عُرْوَةُ، قَالَتْ عَائِشَةُ، وَخَرَجَ نَذَرَ
ذَلِكَ. فَلَمْ يَنْقَضِ النَّاسُ

شأن بين قوله ﷺ هذا لصيغة وبين قوله لعائشة - رضي الله عنها - فما حاضت
معه في الحج. «هذا شيء» كتبه الله على بنات آدم، لما يشعر به من الميل لها
والحنن عليها بخلاف صيغة.

قال الحافظ. وليس فيه دليل على نضاج قدر صيغة عنده، لكنه اختلف
لكلام باختلاف المصنف، فعائشة دخل عليها، وهي تبكي، أسفاً علو ما فاتها من
ذلك. فتملاها بذلك، وصيغة أراد منها ما يريد الرجل من أهله، فأيدت
ثماح، فتاب كلاً عنها ما خطبها به في تلك الحال، انتهى.

قلت: ويشكل على حواري الحافظ ما هي مسلم برواية إبراهيم عن
الأسود عن عائشة، قالت. لما أراد النبي ﷺ أن ينفرد إذا صغياً على باب
خباتها كنية حزينة، فقال: «عقري حنفي» الحديث. وعد ذلك الحافظ^(١)؛ هذا
يشعر بأن الوقت انقضى أراد منها ما يريد الرجل من أهله كأن بالقرب من وقت
المع من منى.

وسنذكره بعد فهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل. وليس
ذلك ملازم؛ لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سامعاً عن
الوقت الذي راعاه على باب خباتها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو انحد
الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإفادة لمذكورة انتهى.

- (قال مالك قال هشام: قال عروة: قالت عائشة) - رضي الله عنها - (ولحن
بذكر ذلك) «لأروا حاله وهو مغفول هشام» والمعنى نحن نتكلم ونبحث في هذا
الحكم، وعده «لعمالة أي المرأة هل لها أن تنتظر لطوف التوباع أم لا؟ ومنه
عائشة - رضي الله عنها - ما - بأنني من قولها (فلم يقدم) من التقديم (التمس) بالرفع

(١) فتح الباري (٢/٤٨٩).

«ما شئتم إن كان ذلك لا يفتنهم» . رواه ابن أبي شيبة (١) . قال الشيخ
 رحمه الله: من سئل عن ذلك، أجاب: «ما شئتم» . رواه ابن أبي شيبة (٢) .

قوله (ما شئتم) ما نصب معموله إن كان ذلك أي التمتع (لا يفتنهم) .

قال الشيخ (٣) : «قوله غائبه» . يعني أنه عنها . إنكار عن من يقول: إن
 تقديم الإفاضة لا يفهمه . ويظهر لا بد أن يقص على طواف الوداع . فقلت:
 ولو لم يمتنع الرجوع إلى ما دعي تقديم الطواف . لأن من علم الناس علم . فإما
 إذا من على يوم النحر لطواف الإفاضة . ولكن ما يقتضون على ما جاز
 أصراف . لأن في تقديم طوافي يوم النحر . كلفنا ومشقة مع ما يترتب من
 مشقة . وبطل من حمله . فكيف لنا علم الناس أن من حاد عن من كان لها
 أن يرجع إلى ما دعي . وإن لم تقدم على طواف النحر . وأما الجنب فليفتن
 ذلك المستند . وثالث تحت عهدهم من البقاء معهم في حضرة النبي .

رواه ابن أبي شيبة (٤) . من وجوب طواف الوداع على المتمتعين أيضا
 (لا يصح مني) . أو يمكن ذلك من سنة آلاف امرأة خاتمت قلن بعد أفاضته . قال:
 «الرجوع إلى» . أي من كان طواف الوداع واجب لأحد . ومن هذا قوله: «في
 الظهر حتى يطلع للوداع» . لكنه لم يذكر ذلك . فإن أنه ليس واجب . انتهى

قال المصنف (٥) : «إن هذا يخبر عن النساء» . ولو لم يفتنهم تقديم
 الإفاضة . لكان من فيه من النساء . لكن لا سيما الجنب عن طواف النحر .
 ولو لم يفتنهم . فممن عن طواف الإفاضة . ولما عدم ذلك . مع أن المال
 من ذلك التزام بأمر الدين وكثرة العمد . صحيح . وإن كان ذلك . فإما من
 حمله على أنه لا يترتب من طواف النحر . وإنما عدم تقديم على
 طواف الإفاضة . لأنه يركب من أركان الحج .

(١) المعنى (٣٦٠) .

(٢) تاريخ الخلفاء (٣٦٠) .

(٣) المعنى (٣٦٠) .

فقاتلت بها عائشة - رضي الله عنها - الحبيبة بنت حبشتما. فذكروا ذلك للنبي ﷺ وأمرها أن تهر. وهكذا أخرجه بإسحاق بن منصور عن حمدة عن سعيد. وفي أخره، وكان ذلك من شأن أم سليم أخت. وطريق فتادة هذه هي المصحفة.

وقد سئل عباد بن العوام، يرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن فتادة عن أسر سحترا في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي من طريقه. وقد روى هذه القصص طاوس عن ابن عباس مثلهما بعد ذلك. أخرجه مسلم والبيهقي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس. كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت: لم يأتك من قصص الحائض قبل أن تكون آخر عهدها بالنبوة، فقال بن عازم: أما لا فصل فلاحه الأنصارية، هل أمرها النبي ﷺ؟ قال: مرجع إليه، فقال: ما أراك إلا قد صاف.

وزاد في إسناده الإسماعيلي فقال ابن عباس: هل أم سليم وصواحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك؟ فالتن مقفون: قد أمرت رسول الله ﷺ بذلك، وقد عرف برواه عنكم المصنف أن الأتباعية هي أم سعيد. وأما صواحبها فلم أفت على سمعتين، انتهى.

ربما تقدم من شدود عماد بن العوام، تعقبه العيني^(١) فقال: إسناده صحيح وزجالة غثات، فمد بأنه أن يكون شاداً وطريق فتادة لا تنافي أن تكون طريق غير، محققة، انتهى. وتعقب الزرقاني^(٢) على قول ابن عبد الله إذ قال: وفي هذا كله تعقب على قول أبي عمرو، لا أخرجه عن أم سليم إلا من هذا الوجه، ومن حديث حماد عن فتادة عن عكرمة أن أم سليم، فذكره

(١) عند الطبري (٢٨٦/٧)

(٢) شرح الزرقاني ٢١٠ ١٣٨٠

قَالَ ذَلِكَ: وَالْمَرْأَةُ تَجِبُ بِرَأْسِهَا حَتَّى تَطْوِيَ بِأُذُنَيْهَا. لَا
تَأْتِي مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَحْتَمِلُ، فَهِيَ حَائِضٌ بَعْدَ الْوُكُوفِ.
قَالَ ذَلِكَ: قُلْ بَدَلًا،
.....

سَعْدًا، وَهِيَ مَنْقُوعَةٌ، وَالْمَحْبُوطُ فِي هَذَا حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، نَهَى

فَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): وَكَوْنُ حَائِضَةٍ عَنْ عَمَلِهَا بِذَلِكَ مَحْبُوطٌ لَا يَدْعُ إِلَى
رُفْعِ حَائِضٍ أَوْ سَلِيمٍ، وَأَرْسَلَهُ كَيْفًا؟ وَمَا يَعْنِي بِهِ، بَلْ وَافَقَهُ عَكْرَمَةُ وَطَوَّسٌ
فِي مَسْأَلَةٍ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، فَكَيْفَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ حَائِضَ الْمَرْأَةِ مَا فِيهِ مَسْلُومٌ
وَأَسْرَارٌ، وَهَذَا فِي بَدَلِ وَفْقِهِ، إِذَا هَذَا لَمَعَهُ، نَهَى

قَالَ ذَلِكَ: وَالْمَرْأَةُ (رَأْسًا) رَادٌّ فِي النُّسْخِ الْهِنْدِيَةِ عَنْ ذَلِكَ نَقْطَ (الْمَرْأَةِ) وَابْتِ
الْمَرْأَةِ فِي النُّسْخَةِ^(٢) (الْحَبِصِ سَمَى) يَعْنِي مِنْ طَوَّافٍ الْإِفَاضَةِ انْقِصَابُ أَيِّ لَا
تَرْجِعُ إِلَى بَدَلٍ حَتَّى تَطْوِيَ بِأُذُنَيْهَا (لَا إِفَاضَةَ) (لَا بَدَلًا) أَيِّ لَا خُرَافَ وَلَا
مَعْنَى (لَا) (أَيِّ) ذَلِكَ) لِأَنَّ الْمَرْأَةَ هِيَ الْإِفَاضَةُ: حَائِضَةٌ هِيَ، وَلَئِنْ رَفَعْنَا
نَلْجِزُ إِجْمَاعًا (وَأِنْ كُنْتَ قَدْ قَضَيْتَ) أَيِّ طَوَّافٍ الْإِفَاضَةَ فَبَلَّ الْحَبِصِ،
(لَحَاقًا) عَنْ الْإِفَاضَةِ. فَتَنْصَرِفُ (بِمِ) بَدَلًا، إِنْ شَاءَتْ لِمَحْبُوطِ طَوَّافٍ (لَوْ دُعِيَ
عَنْهَا). وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَافِظَةُ

فِي مَحْبُوطٍ مُحَمَّدٍ^(٣) عَنْ مَا أَخْرَجَ حَدِيثُ أُمِّ سَلِيمٍ وَغَيْرُهَا: قَالَ مُحَمَّدٌ:
وَهَذَا نَأْخُذُ بِهِ: مَرْأَةٌ حَائِضَةٌ قَبْلَ أَنْ تَطْوِيَ بِرَأْسِهَا طَوَّافٍ الْإِفَاضَةَ، أَوْ
وَلَيْسَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَمُوتُ حَتَّى تَطْوِيَ طَوَّافٍ الْإِفَاضَةَ، وَبِذَلِكَ قَدْ طَوَّافُ
طَوَّافٍ الْإِفَاضَةَ نَحْنُ حَائِضَةٌ أَوْ وَلَيْسَتْ، فَلَا رَأْسَ بَلَّ أَنْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ تَطْوِيَ الْإِفَاضَةَ.

(١) - شرح الزُّرْقَانِيُّ (٣١١، ٣١٢).

(٢) - رَوَيْتُ فِي ١٩٠/١٢٤٠: ١٠٦٣، ١٠٦٤.

(٣) - الزُّرْقَانِيُّ الْمَحْبُوطُ (٢٠٢، ٢٢٦).

بأنه قد بلغنا بي ذلت رحمة من رسول الله ﷺ أنه صلى

وهم قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومالك بن أنس، وتقدم في قول الشافعي أن ذلت
قال جمهور أصحابنا وأئمتنا ومن بعدهم

بأنه إذا غلب كسأنا (قد بلغنا في ذلك) (أمر الرحمة) فاعل بلغ (من)
رسول الله ﷺ للمحاضر في حديث سفيان، وما أدركه أيام سليمان، قال
الشيخ رضي الله عنه ذلت رحمة صلى عرف الفقهاء بعد أئمة بصيرة من جملة
مسيوغة، فلما ورد الأمر في الحج والعمرة أن يكون آخر عهدهما الطواف
مأبوت، واستثنى من ذلك الحائض ممي وحصة، سفيان.

وفي البخاري من غير طائوس، الرحض بأئمة لمعهون، وفي
«الرحض» الرحض رسول الله ﷺ للحائض أن تشر إذا أقامت (قال) أبي
طائوس: وسعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: لا تفر، ثم سمعته يقول
بعد: بأن النبي ﷺ رحض عن هذا من رسول الله ﷺ.

وفي ما رواه أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وهو واحدكم من ابن عمر
- رضي الله عنهما - قال: من حج فليكن آخر عهده بأبنته إلا الحائض،
رحض عمر - رسول الله ﷺ، قال ابن عمر - رضي الله عنهما - أم رسول الله ﷺ من
أبي بكر، فالحائض عن إبراهيم بن ميسرة عن طائوس - ابن عمر كان يقول
قريباً من مائة - الحائض لا تشر حتى تكون آخر عهدهما مأبوت، ثم قال بعد
أمر رحض للأب.

وله وتطوي تطوي الزهري عن طائوس أن سمع من عمر - رضي الله
عنه - يسأل عن نسائه إذا حضرن قبل التشر، وفي الأخير يوم التشر فقال: إن
عائشة كانت تشر مع رسول الله ﷺ وحصة حين، وذلك قبل موت بن عمر
وروي الله عنهما - بن عمر

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْحَجُّ الْمُبَرَّكُ»

ولا من أي سنة، أن من عمره - رضي الله عنه - كان يقم على المناسك أيام حتى تقوم طواف البدر، قال الشافعي: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يسمع الأعراس والنداء، ولم يسمع إلا حصة ثم يمتنع من العمل بها، قاله ابن عمر رضي الله عنهما، قال الشافعي: هذا على قول الأحناف في المناسك إذا كان في الوقت منها، فأما إذا أجمعت المناسك، كان له أن يمر من عمره وراح، انتهى.

(قال، ثالث: من حاصت المعرفة بمعنى: أو ولدت (كثير أو قليل) أي قبل طواف الإفاضة (لأن كثرها) بالنسبة الحقة في جميع الحج المنصوبة، وعند من ترجحوا الشاهي وغيره، وهو الأوجه عندني، أي أكثر النسخ اليدوية بالموجود^{١٢٢}، وكتب بين سطور الكتاب في نسخة قديمة أكثر ما كتبت، فمعهذه على هذا الصواب، بل رجع بها الدم مرة أخرى، ويزيد هذه النسخة ما في نسخة أخرى مكتوبة مثل هذه النسخة فإن استعمل بها الدم، ومعنى الكلام على جانب استحقاق الحفاضة تحسن أكثر أيام منحيض، أو لم يصف طواف الإفاضة.

ذكر الأوجه على النسخ المنصوبة بلفظ: الكثر، على لغة الصبي، والله أعلم من زاد، الإضافة، ووجه لأوجه، أي من العادة، وغيره، ذكر هذا صنف الكثر، وهذا، والله أعلم من زاد، ذلك الشاهي شروحه، وأجابه على النسخ المنصوبة يحتاج قوله: نحن عليه إلى التأويل، بخلافه النسخ المنصوبة، لأنها ملغاة، فيحسن عندها، لا يحتاج إلى التأويل، لأن ضميره الذي عم ناسه استدلال يرجع إلى الكثر لا تأويل، والذكرى بوزن تسمى، هو من يكون دأبه.

(١٢١) شرح ابن عباس (٢٠٠، ٢٠١).

(١٢٢) سفر المناسك (١٣، ١٤).

(١٢٣) وقفا في سنة ١٢٠٠.

يُحْبَسُ عَلَيْهَا، أَكْثَرُ مَعًا يَحْبَسُ النِّسَاءَ الْإِثْمَ.

وفد يقع سني المكتري فعل بمعنى مفعول، كذا في «المجمع»^(١).

(يحبس) ببناء المذكر في النسخ المصرية، فانضمير إلى الكري. وهو الأوجه، وبناء المذنب في النسخ الهندية فانضمير إلى العراء (عليها) أي على المرأة أو على معها (أكثر معاً) وفي النسخ الهندية أكثر ما (يحبس النساء) بالثبوت مفعول يحس (لدم) بالرفع قاعلة.

قال أبو داود^(٢): وهو نصف شهر في الحيض، واستشكله ابن المبرور، بأن فيه تعريضاً للتضاد كقبح الطريق، وأحاطه محابس بأن محل ذلك مع أمن الطريق، كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم، وروى البراء وغيره عن حابر وثقفي في «مراتده» عن أبي هريرة كلامه مرفوعاً: «مهران، وبب ساميرين» المرأة تحج مع القوم، فيحبس قبل أن تطوف بالبيت طواف الزيارة، فحبس لأصحابها أن يمشروا حتى يمشروها، والربيع ينح الجدار فيصفي عليها، فليس له أن يرجع حتى يستأمر أهلها، لكن في إسناد قل منهما ضعفاً شديداً انتهى.

وفان العيني^(٣) تحت حديث صفة: ومن فوائد الحديث ما قال القرطبي: قوله «ما يستأنف» دليل أن الذكرى يحبس عنى التي حاصت، ولم تطف طواف الإفاضة حتى تطهر، وهو قول مالك، وفان الشافعي لا يحبس عليها كرى، ويحرم حملها أو يحمل مكانها غيرها، وهذا كله في الأمن، ووجود ذي المحرم، وأما مع الخوف أو عدم ذي المحرم فلا تحبس بالثاق. إلا لا يمكن أن يسير بها زعده، ويصنع الكري. ولا يحبس عليها الرفقة، انتهى.

قال الناجي^(٤): إن حاضت المرأة بعمر قبل أن تفيض، فإن كرتها يحس

(١) مجمع جاز لأبواب: ٢٥٨/٢١.

(٢) شرح البيهقي: ٣٩٠/٢١.

(٣) عمدة القاري: ٢١٩/٢١.

(٤) المنهاج: ٦٣/٣١.

عليه عذر ما يحكم بمرأه بأنها حائض، فإذا حرك لها بالاستحاضة اغتسلت وطافت ورجعت، قال ابن وهب عن مالك: تقيم الحائض أكثر ما يحس النساء بهن، وتقيم النساء أكثر ما يحس النساء بهن، وغرلة، فإذن كرهها يحس عذرها ما يحس عذر مالك، سواء علم يحسها أو لم يعلم، وليس عليها أن تغتسل، وأما ما رواه الثوري عن مالك في «الغنية» والمروانية:

«إذا نبت من الخمر يحس عذرها: فقد غرلة مالك في «الغنية». لا أدري هل عليه نعت، في الغلبة، وإذا نبت ذلك غرلة قال أبو بكر بن محمد: وقد قيل: إنها إنما يحس عليها كرهها إن كان لأش، وأما في هذا الوقت حيث لا بأس في طهره، فهي ضرورة وبفسخ المكر».

قال القاضي أبو الوفاء: «من ذلك عذري، أنه في الأمن بعد توافيق، ويمكنه إذا ظهرت أنه يدخل الغرور، ويحارب، وإذا كان أخوف لم يمكنه ذلك، ويحتاج أن يطهر الفؤاد، والصحة، فتلحقه المنفعة، انتهى».

وفي «العدونة»^(١): «قلت لأبي القاسم: ما قولك مالك في امرأة طافت طواف الإفاضة، ثم حاضت، أخرج من قبل أن تطوف طواف الوداع؟ قال: نعم، قال: إن كان قد تم طوف الإفاضة أخرج؟ قال: لا، أخرج حتى يعرف للإفاضة ويحس طهرها أنقص ما كان يمسك النساء الدم، ثم يستقيم ثلاث ولا يحس عليها كرهها أكثر من ذلك، قال مالك: وفي النساء بعد يحس عذرها كره ما يمسك النساء دم لئلا ينس من غير مضم، ثم لا يحس عليها بعد ذلك، إذا كانت لم تطف طواف الإفاضة، انتهى».

وأما عند الحنفية، ففي شرح الكافي^(٢): «عن أبي يوسف - رحمه الله

(١) (٣٥/١)

(٢) (١٩٠)

المصحة، ويجب فيه ما نصرت. وبه قال عامة رواد الفقهاء، وقال مالك: يستأنف التحكم فيه. والثاني مانعنا تصارهم في التصحيح كمن، فقصي به حمير - رضي الله عنه - وعلي رحيمو وابن عباس، وميبه عن حمير أن النبي ﷺ جعل في التصحيح المصحة المحرم كمنها رواء أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: «حكم رسول الله ﷺ في التصحيح بكسر»، وبه قال نطاء والشافعي وأبو نور وابن المنذر، وقال لأرزعي: إن كان العلماء بالنظام يعدونها من المصاحف ويكرهون اقتناء، وهو المصير، إلا أن اجتمع نساء والائثار الأولى انتهى.

وقدم الكلام على اتباع المصحة، واستأنف التحكم في البحث انتهى من الإحداث التي تحت فوائده، على في آية الصيد «يُحْكُمُ بِهِمْ رَبُّكُمْ فِي الْأَيَةِ»، لغة التصحيح، وجب فيه الكسر عند الأئمة الثلاثة، كما تقدم عن الشافعي. وبه صرح أهل الصرح، وفي الترويض المصريح^(١) وفي التصحيح كسر، وحكما في تمامك الثوري، وأصح الاقتضاء، ونص الدردير^(٢) على أنه في التصحيح شاذ.

وفي البداية^(٣) التجراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي فيه، وفي الترمذ الموضح بقوله ذو عدل، ثم هو بخير في الصدا، إن شاء الشريء به حشياً إن بلغته أو أسرى معصماً تصدق به، وبه صرح صام. وقال محمد وانتصر: يجب في الصيد التصريح فعليه حظر، ففي الظني شاذ، وفي المصحيح شاذ، لأن المصحة أوجبه التطهير من حيث الخلق، وقال عليه الصلاة والسلام: «اصنع صيدا، وبه الشاذ». ولأن حنيفة وأبي يوسف أن المثل المطلق الواقع في الآية هو استل صرراً ومعين، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على استل بمعنى يكون متهرباً في الشرح، كس في حقول اغباء، أو

(١) (٩٢٢) (١٠٠)

(٢) المصحيح الكبير (٩٢٢) (١٠٠)

(٣) (٩٢٢) (١٠٠)

..... رضى الحق عليه

للكويرة مراد بالإجماع، أن لها فيه من المنفعة، وفي هذه الناحية، وانما

قلت: وبمقدار البحث في ذلك في البحث الثاني من الأبحاث التي تحت
عنوان تعالي هي آية الله (عليه السلام) يقول في الآية: "وَيَسْأَلُكُمْ اللَّهُ فِي
ذَلِكَ نَفْسًا فِي سَحَرٍ لَأَتْلُوهُنَّ مِنَ الْغُرَالِ فَذُكِّرُوا" (نفسه) هو ولد نفسه أي أن
يولد. وبطلان فسادها انتهى

[illegible]

واستأذني ذلك بخصاء نفسيته، والذي في زوائد الرواية ومصحح في
 مخرج التهذيب: نعم، لا يجوز أن يكون له صغير من ولد الخطباء، لأنهم كانوا
 أو أشبهوا أن يخلع قرواء، ثم يذكر طبي. والأشبه ظلمة، فهي الثمران ما في
 الصداق. فإن كان ذكرا فحده، وإن كان أنثى فصافي، انتهى.

وقد "نوبى" فى "مناجاة" "فى الغزال" عن "نخل ابن سعد" غير به
النافعي فى عدة مواضع من "الأم"، وأطبق عليه جمهور "الأصحاب"، واقتلوه
عن "عبد الله بن مسعود"، قال الأوزاعي: "وعمد النافع بالفتح" أحد من كلامهم

$$(T \otimes 1)(\psi) = \sum_{i,j} \psi_{ij} T_{ij} \otimes 1 = \psi \otimes 1 \quad (1)$$

(9807) (continued) 2000-01-01

(۲) ۱۵۹۴ هـ

لطيفة الكسيرة، أي لأن الغزاة صعب الظن، ما لم يطلع فرائه، لم الأثر طيبة،
والذكر ظني، والمعز أثر التي لم يصف، والكثير لا يجزي عن الصغير، وعكسه،
فاحتجج إلى حمس كلامهم أن مرادهم بالغرال الطبي نسبة له باعتبار ما كان،
وقول بعض المتأخرين إن إيجاب أثر في الظني غلط هو العلط، لما صححه
المصنف من جوار غلله. لذكر بالأثر وعكسه. ويدل له الحديث السابق.

والسلام الشافعي والأصحاب يد الغزاة في عثرتهم يشمل الذكر والأنثى،
وقد أوجبوا فيه عثراً. وقول الجرحني يظن الظني بكسر ثاء، والإمام
وهم، انتهى.

ولم يذكر العوفي الغرال، رغم ذكر النضي، ثناء وفي الطبي ثناء، تست
ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وروي عن علي أنه قال عطاء وعروة
وانت، هي وابن الحنظلة، ولا تحفظ عن عمرهم خلاصهم، انتهى.

وفي المروص المبرج^(١) في الغزاة صبر، روي عن حاتم - رضي الله
عنه - أنه يظن ثناء، وفي الظني ثناء، انتهى. ومقتضاه أن هذا الجنس في هذا
الجنس، وتقدم في البحث الثالث من الأبحاث في تفسير أية الصبد في ثناء
الحمل أن الإيجاب في الذكر كبير، وفي الصغير صغير عندهم خلافاً لمالك،
انتهى.

وأخرج المبوطين في المبرج^(٢) برواية ابن أبي شيبة وغيره قال: أوطأ
أريد^(٣) حياً فقتله وهو محرم فأثنى عمر - رضي الله عنه - لحكم عليه، فقال له
عمر: احكم معي، فحكموا فيه جدياً قد جمع الماء والشمع، ورواية ابن جرير

(١) (٩٩٤/١).

(٢) المبرج المبرج: (٣٦/١٨٦).

(٣) قوله: أريد، هو التميمي المبرج الشامي.

وفي الأرنب يقتاق

وغيره عن أبي حريز الجني، قال: أصببت ضيئاً وأنا محرم فذكرت ذلك لعمر - رضي الله عنه - قال: انتب رجلين من إخوانك فليحككما عليك، فأنبت عبد الرحمن بن عوف وسعداً فحكما عليّ ثباً أعفر^(١).

قال الساجي^(٢): إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قضى في الضيع بكس على معنى أنه عدل له من النعم، وأشبه النعم به قدره، وقضى فيه الغزال بمنز على ذلك المعنى أيضاً؛ لأن العنز أشبه النعم بالغزال، وأقربها قدره إليه، والكيش والعنز مما يصح أن يهدي، فجواز أن يكونا عوضاً عن الضيع، والغزال يهدي كل واحد منهما جزاء عن إصابة نظيره من الصيد، انتهى.

(وفي الأرنب) بفتح همزة وسكون واو مهملة وفتح دال، معرب أرنباً، لفظ سرياني، ويقال له بالهندية: «غوكوش» كذا في «المعجم الأعظم». وقال التميمي^(٣): هو واحدة الأرنب حيوان يشبه العقاق، قصير اليدين، طويل الأرجلين، اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، وتكون عاماً ذكراً وعاماً أنثى، فسبحان القادر على كل شيء، يحل أكله عند العلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاصي وابن أبي ليلى أنها كرهاً كنها، انتهى.

(بعماق) بفتح العين المهملة والشون أنثى الممر قبل كمال حول، قاله الزرقاني^(٤).

قال الموفق^(٥): في الأرنب عتاق قضى به عمر - رضي الله عنه -، وبه

(١) أعفر: الطلي بغير يافعه حمرة.

(٢) المعنى: (١٣/٦٣).

(٣) سمية الحيوان: (١٦/٤٦).

(٤) مخرج الزرقاني: (٢٤/٣٨١).

(٥) المعنى: (٥/١٠٤).

وفي الخبرين ..

قال الشافعي، وقال ابن عباس: فيه جمل، وقال حنابلة فيه شدة وقصا، عمده رضي الله عنه أولى، وأما ما نقله الأئمة من وثقه المصنف في أول سنة، وذكره غيره، انتهى.

وجزم النووي في «مسالكه»^(١) في الأرب بعاق، قال ابن حجر: صرح في الإله خذا العاق بأنني المصنف من حسن تولد حتى فرغ، وذلك مفق. تأريفة أشهر، لكن في «المجموع» ومبره من أهل اللغة إطلاق ذلك عليها ما لم يستكمل سنة، والظاهر أنه لا منافاة بينهما؛ لأن ما زاله الشيخان بيان لاقل ما يحري عن الأرب. وإن أوجعت العبارة عند عدم تأملها خلافه، انتهى. ريباني سلام، ناجي قريب.

وأصح كيرطي في «الذوق»^(٢) عن مقاتل بن حيان ما كان من صيد النمر مما ليس له قرد الحما، والسماء، فجواز من السمك، وما كان من ذوات القرون فجواز من النمر، وما كان من الطاء لغة من النعم، وفي الأرب نية من النعم، وهي أن يروى روف، وهو الحمل، وما كان من حمامة أو سحوا من الصبر، ففيها شاة، وما كان من جرادة أو سحوا، ففيها قبضة من طعام، وأخرج نحو ذلك عن الفسحك من مريم، إلا أنه قال: وما كان من طير، ففيه أنه يقوم، ويتصدق منه، وإن شاء صدم أكل نصف صاع يوماً.

وأخرج برزبه بن أبي شبة عن حابر: أن عمر - رضي الله عنه - قضى في الأرب جدره، (وفي المبرج) - مئذج النساء للحنية وسكون - مهمة وضم موحده آخره عن مهمة - يقال له بالعامة: ففوت ففوت، وموطن مشتهر، وقال صاحب «المحاذرة»: يدلل له بالهندية، «كهنوس»، ونعصبه صاحب

(١) (٢٧٩)

(٢) (٢٧٩/٢١)

مختصرة.

«المحيط» فقال: تسر كذلك، بل هو ذوقية يشبه العذرة إلا أن ذنبه طريل،
يُشْبِهُ ذنب السمور، ورحلاه أطول من سبه، ولونه كلون الغزال، انتهى.
مرداً

ولم يجزم في «اللغات النطية» شيء، بل قال: «جكلي جوما نا
كهوس»، والاول جوم صاحب «لغات الصراح»، وسببه أيضاً أن صاحب
«لغات» عزب «كهوس» لا يمكنه بفتح موحد، وسكون لام، وفتح كاف
ومثلثة، وعزب «موش دشتي» بـ «يربوع»، قال «زرقاني»: ذوقية نحو الغارة لكن
ذنبه وذاته أطول منها، ورحلاه أطول من يديه، عكس الزرافة، والعادة تقول:
«جربوع» بجيم، أجي.

وقال الدميري^(١) الربوع بفتح، وبسمى الدرص، ود الربيع حيوان
طويل الرجلين، يُعبر البدين جداً، وله ذنب كذنب الحرد، يرفعه صعوداً في
طرفه شبه النورة يسكن بطن الأرض للقوم ولطيرتها له مقام الماء، ويؤثر
التسيم ويكثر «الحمار» ينحدر حرد في نشر من الأرض ثم يحمر بينه في
سهب الرياح الأربع، ويعد فيه كؤي، فإذا طلب من إحدى هذه الكؤي
خرج من الأخرى

وله كرش، وأسان وأصراس في الفك الأعلى والأسفل، قال الحافظ
والقزويني: الربوع من نوع القار، وحكمه أن يحل أدله أي عنه الشاذبية، وله
قال عطية بن أحمد وابن المقفّر وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: لا يؤكل؛ لأنه من
الحشرات، انتهى. قلت: والاول قول مالك، فقد عده الدردير من حملة
المباح، وصرح صاحب «الفرد المختار» بأنه لا يحل.

(بحفرة) بجيم مفتوحة وهاء ساكنة، الألفي من ولد «أما» رُميل منه

(١) حياة الحيوان (١/١٥٨).

ومن المعز جميعاً، وفيه من معز فقهه قوله الرفاعي^(١)، وحال الذميري^(٢)
بفتح الحيم ما بلغت أرمها أشهر من أودار السمر، فصلت عن أمها، ونفى
نها البرقي إذ شبه الحيرة، انتهى. وله عزم البرقي في كتابه^(٣).

قال ابن حجر: فسر في الرفقة جملة بأشهر السمر تنصل عن أمها،
فناخذ في رعي، وذلك بعد رعي شهيد. ثم قال: يجب أن يراد بالجملة
عاشت في ذوم النعل، فإن الأود حير من البريوع، وهو ظمير منه على ما
فسر في «الروضة» المتأخر، الحيرة إذ مقصده حير ما حيرته إذا سألته
انحادته، ثم اعترضه بأنه يقتضي أن الواجب في البريوع غير جملة لأنه
بمقتضى التفسير المذكور أي في الروضة إنما يكون بعد من التأخر.

وبذلك يختلف الدليل والمستولي. فقد عمل على ذكره، بقول من محل
جب في بريوع الصغير نصبة مردود على ثبت في محله من أنه يجب في
التأخير صغير، يجب هاهنا حدي غني عنب حسنة، انتهى.

وقال العراقي^(٤) في البريوع جملة، قال ذلك عمرو - رضي الله عنه -
وروي ذلك عن أبي سعيد، به قال عماد، رضي الله عنه، وقال السمعاني
فيه شبه، وقال مالك: قديمه لعدم، قال عمرو بن دينار: ما سمعنا أن القس
في بريوع مؤمنين، انتهى.

قال الرفاعي^(٥) قال مالك: ليس «العمل غداً على قدام» في الأرس.

(١) شرح البرقي، (٢٠٠، ٢٠١).

(٢) معجم نصير، (١١٠، ١١١).

(٣) نصير، ٤٢٩.

(٤) المعجم، ٥، ٤١٤.

(٥) شرح البرقي، (٢٠٠، ٢٠١).

والبربح، لأنه لا يجزئ من يهدي في الحرم، إلا ما يجزئ في الصحابا التي من النحر فصاعدا، ومن اصطنع النحر فصاعدا، قال ابن حبيب، ففي الأرب والبربح عثر مسته، انتهى.

قال الساجي^(١) مرفوع - رضي الله عنه - بين الأرب والبربح، فجعل في الأرب عذقاء، وهي البربح حمرة، وهي دون اعتناق، والذي ذهب إليه مالك أن كل ما سفل عن أن يكون له نظير من النحر يهدي، فإنه ليس به إلا صباه، وقال مالك في المصبوح: لا يحكم في جزاء الصيد بخفر ولا عاق، ولا يحكم بدون العسن، والمخير عليه قول تعالي: ﴿فَقَرَأَ ثُلُثَ اللَّيْلِ نَقِيذًا﴾ ذلك بالهدي، فلا يصح أن يخرج في ذلك ما ليس يهدي، لأنه ليس من الجزاء الذي نفسه الآية.

ودلتنا، من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بدله هدفا، فلم يكن له مال من النحر، أصل ذلك شعار الطير، والاعتقاد، وإذا ثبت ذلك فقد حذفت أحداثنا في الأرب والبربح، ففي كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عز، وروى عنه ابن عبد الحكم، ليس به دون النحر إلا لطعام أو الصيام.

وجه قول ابن حبيب أنه إنما يراد النحر في جزاء الصيد من جهة النحر ونصورة، وقد وجد في البربح الحمل من جهة نصورة، فوجب أن يطلب أقرب النحل إليه من جهة النحر، كما يفعل ذلك في شعار فوحش، فإنه لما كان له مثل من جهة النصورة ثم يروح انذار، يحكم في حرمة الانعام بما يحكم به مكبه، وهي البينة مع تفاوت ما بينهما من النحر.

ووجه رواية ابن عبد الحكم، أن العسمة والغدر يجب أن سراعيها في

(١) النسخ (٣/٩٢)

الحجس، فإذا كثر الفقه شرب من جهة الصوفاء، والله يفرقه من جهة الفناء
في المعنى، حكمتا فيه مائتاً، وإذا نظرت في القدر في حيلة أحسن، وحسب
أن لا يحكم فيه ستر، كما لا يحكم في أصناف الطير والحيوانات، ولا يدعي
عبيد صغار ما لا ستر، لأن السب من جهة الضرورة والتقدير قد وجد في
الحجس، انتهى.

وقد أتت في موضع آخر^(١) أما الأرواب والجربوع ففي أكتاف ابن
حبيب، من مائة من كل واحد منهما عرب، وقال مثلك في «المعجم» يحكم
فيهما ولا يجتازد لأنه لا مثل لهما في العاقبة بعد من القبا، انتهى.

وفي «المعجم» هذا حديث رواه ثعلب نطقه عن جابر وابن عمر مرفوعاً
ورواه بدت، بهذا أحد مالك والشافعي وأحمد، محمد بن الحسن،
والسائلة عندهم في قوله تعالى: ﴿يُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَيَّامِ﴾ ما اعتبر حيلة والهيئة،
«أجبر الزمام أبو حنيفة السائلة بالضم، بأنه لم يخير بالصورة لما احتاج إلى
الغاير، لأنه لا شخص على آخر، ولما احتجج إلى أحكامهم حدث في كل
مقتول، فقال: يخير أحمد، عبد السيد، فإن بلغت لمن عدي يخير بين البدن
والإدم والدم، وإن لم يبلغ يخير بين الظلم والجمود، انتهى، قلت، وقد
السط في ذلك في تفسير الآية.

ومحس هذه لأن محمد الحنفية أنها كانت على حبل لإلغام، قال
صاحب «البيان»^(٢) والمراد بما روى الثعلبي به قوله: «أجبر المعنى، قال
صاحب «الحاشية»، جواب عن قوله تعالى: «الضبي صيد وقته فدا» وعن أثر
الضبعة يعني أن أجبر نفس بين الضبعة والصحة هذه النقائس لا يكره بالضم.

(١) أخر «المعجم» (٤٤٣)

(٢) (١٦٦٠)

٩٢٣/٢٣١ - وحلفني على ما أت، عن عبد الملك بن قيس.

اعتنيها، إذ لا مسائلة بين النعم والشفاء حلقاً، وإنما كان باعتبار التقدير بالحكمة، إلا أنهم كانوا أرباب الموثني، فذكر الأداء عليهم منها أيسر، وهو علم قول علي - رضي الله عنه - لنكث الغلام بالعلام والجارنة بالجارنة، وأمراد القبض، انتهى.

وفي صريح الباب^(١) لا تنصير التكبير بالهدي إلا أن نلغ فسمه جدهما عظيماً من النعمان أو ثنيا من عبده، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يكتم بالهدي، وإن لم يبلغ ذلك، ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول أحمد، ثم قال - ولا نجوز التصغير، كما جعروا بالعراق ولا يحمل مما ذكره - إلا على وجه الإطعام على خلاف ما سبق، انتهى أي الخلاف بين الإمام ومحمد - رحمهما الله -

ثم قال: وإن كان الواحد دون طعام مسكين بأقل عصفور، أو بربوعا بما أن يطف النعم الواجب، وإن لم يقدم عنه يوم كامل، انتهى

٩٢٣/٢٣١ - مالك، عن عبد الملك بن قيس، بقسم الخاف وفتح القراء وإسكان النحتبة ثم قال: مبدل النعماني المصري، ولم يصب من ربه أنه الأصمعي، وأن ما ذكره عنه من خبره براء في خبره: قال أن الأصمعي قريب من جده أخوه، فقد بين جواب ذلك حين من تكبير - وأيضاً - فالأصمعي ثم يترك أن سبرين - وقال أبو عمر^(٢) طرح بين وضاح اسمه، وقال: عن ابن قيس عن لقول ابن معين - وهو مالك فيه، إنما هو عبد العزيز - وقال به غير من تكبير: ثم يقدم ثلاث في اسمه ولا في سوا شيء، وإنما هو عبد الملك أبو عبد العزيز، انتهى.

(١) (ص: ٢٣١)

(٢) (ص: ٢٣١) لا يندى (٩٢٣/٢٣١)

عن محمد بن سيرين، أن رجلاً

قال حافظ في «تهذيبه»^(١) في ترجمة عبد العزيز: «... ابن معن، ليس بخلط مالك، لا في رجل يقول: عبد العزيز من فريز، وإنما هو عبد الملك بن حبيب، وهو الأصمعي، قال ابن أبي سريته: فذكرت ذلك لبحي بن بكير، فقال: إن بحياً من سمن خلط في هذا، وهو كما قال مات: عبد العزيز بن فريز، وقال علي بن الحفيد: هو أخو عبد الملك لبي روى عنه انتهى».

وقال أيضاً في ترجمة الأصمعي الحوي العنبري: «عبد الملك بن فريز، قد روى عنه مالك، ولم يحفظ اسمه ولا سم أبيه، قال الجاهلي: هذا الكلام ذكره البخاري عن ابن معن، وتعبه غير واحد، قال عبد الملك: الذي روى هو عبد الملك بن فريز، أخو راء، وهو صري معروف، أخو عبد العزيز بن فريز، روى عن مالك بن سيرين، ووصوه من نسب مالكاً فيه إلى التصحيح، انتهى».

قلت: ولم يذكر حافظ ترجمه عبد الملك بن فريز في «تهذيبه» ولا «التحليل» وذكره في النسخ الهمدية بالتمام، وبه ضبط صاحب «التحليل»، وذكره في النسخ المصرية بالتمام، وبه ضبط الزركشي، وهو المؤيد مكتب الرجال.

(عن محمد بن سيرين أن رجلاً قال الأصمعي: هو فريز من بني لا بتي، وإن رواه الثعالب في «المستدرک» عنه، وفي «المحضر» أنه الرجل هو جرير بن عبد الله البجلي - روى بحبي بن سعيد عن طريق أبي داود عن جرير، انتهى».

قلت: وبه حزم الحفاظ في «المشايخ» إذ قال عن ابن سيرين: «... ابن عمر رضي الله عنه...» ثم دجراً أضاف طيباً يسبح شاة عفرها، وأخرج مالك الطول، وروى ابن سعد في «المقاتل»: أن صاحب القصة مع عمر - رضي الله

(١) «تهذيب» - «تهذيب» (٢٥٦)

دعا رجلاً يحكم معه، فسمع عمر قول الرجل، فمداه فساءل: فقال
لما سمعه السائد: فقال: لا. فقال: فهل تعرف هذا الرجل الذي
حكّم معي؟ فقال: لا. فقال: لو أخبرني أنك تقرأ سورة المائدة
لأرجعت ضريباً.

دعا) أي طلب (رجلاً) آخر (يحكم معه) وفي رواية (الحاكم): فقال: إن أمير
المؤمنين لم يحسن أن يفنيك حتى سأله الرجل، التحدث، فظن أنه إنما
استدعى من يحكم معه لتحزبه على الحكم في فضيته معداً حتى يهينه عابداً
الرجل الذي استدعاه لتحكم.

(فسمع عمر) - رضي الله عنه - (قول الرجل) أي اعتراضه على عمر - رضي الله
عنه - (مداه فساءله) هل تقرأ سورة المائدة؟ خصيما بالسؤال عنها لما كان الحكم
فيها دون غيرها من السور، وهو قوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذَوَا هَدًى وَإِنْ كُنْ لَآ
قَالَ: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟ سألته عنه لما أنه كان مشهوراً
بالتدبّر والعلم بالأمانة. وإن كان من عرف عنه عرف عدائه، فإنه الذي

(فقال: لا فقال عمر) - رضي الله عنه -: (لو أخبرني أنك تقرأ سورة
المائدة لأرجعتك ضريباً) قال ذلك إعلالاً له بأنه عدوه لاحتياه بالسورة التي فيها
سأله هذه الحكومة، ويحتمل أنه يوحه صريحاً لما أظهر من مخالفة السري، إن
كان فهم الحكم، أو الإعراضه عن تعهيد الثمران في نفسه، وإن كان أعرض
عن النظر في الآية وانتهج بها قبل ذلك إذ كان من العرب الذين لا يخفى
عليهم معناه مع الاختلاف، قال الساجي^(١).

قال الزرقاني^(٢)، وفي «المستدرک» عن أبيه فعلاه بالذرة حرياً ثم أميل
إني يعبرني قلت: إني لم أفل شيئاً، لما أنه هو، فترجمي، ويجب تأويله بأن

(١) «المعنى» (٤١: ٦٦).

(٢) «مروج الزرقاني» (٢: ١٣٨٢).

٩٢٤/٩٢٥ - وحدثني عن مالك، عن محمد بن عمرو، أن أبا

نوفل بن عبد الله، قال سمعت من النوح بن الحر، وهو النضر بن العلاء شاف.

٩٢٥/٩٢٦ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن

سعد بن المسيب، أنه قال يقال: في حمام.....

وقال العمري^(١) كلها يصور به الأدي ويقصر به الصيد من البقرة أو

سب، وما جنب عليه ثابته يذبح أو قتها من الصيد، فانصمان شام، وانها أو

فندعا أو مائتها، وما حث برجلها فلا ضمد على، لأنه لا يمكن حفظ

رجلها، وقال القاضي: يصح المساق جميع حمايتها، لأن يده عليها ويشهد

رجلها، وقال ابن عقيل: لا صمد عليه في الرجل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم

الرجل حمار، وإن انقضت وأزالت صيدا لم يضعه لأنه لا بد له عليها، وقال

النبي صلى الله عليه وسلم: الماعز جارية، انتهى

٩٢٤/٩٢٦ - (مالك، عن هشام بن عروة أن أبا نوفل قال سمعت من

الوحيش قال العمري^(٢): هذا النوع أربعة أصناف: السها والأيل وابيه حمار

والبيش، وكلها تصدب الماء في أنصبف إذا وجدته، وإذا عذته عذبت ماء.

وقعت باستنشاف الربيع، ويحل كلها بجميع أنواعها بالإحصاء، انتهى (بقرة)

وقد حكم ابن عباس وأبو عبيدة في بقرة النوح وحماره بقرة (وهي الشاة من

الغنم شاة) من البهايم تستلها في اجثة عذهم، ونجسة عند الحنفية

٩٢٥/٩٢٦ - (مالك، عن يحيى بن سعد عن سعيد بن المسيب أنه كان

يشول في حمام) والحمام عند العرب درت الأطواق سحر الفواخج

والشماري، وساق حمر وهو ذكر القمري، والقفا والوارشين وأشباه ذلك،

الواحد حمامة يقع على الذكر والأنثى، وانها للإفراد لا شائبة، وعد لها

(١) العمري (١٠٩٠: ١٠٩١).

(٢) العمري (١٠٩٠: ١٠٩١).

مَكَّةَ، إِذَا قُتِلَ، شَاءَ.

إنها الدواجن فقط، كذا في «مختار الصحاح»، وهكذا حكاه الدميمري عن الجوهري، وزاد: المرأة بالطوق الحمراء أو الخضراء أو السوداء المحيط بمنز الحمامة، ونقل الأزهرى عن الشافعي أن الحمام كل ما غبّ وهدر، وإن ظفرت أسماؤه، والعب بالعين المهمله شدة جرع افعاء من غير نفس، قال ابن سيده: يقال في الطائر: غبّ، ولا يقال: شرب، ويحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه (مكة) خاصة أو جميع الحرم قولان للمالكية، سيأتي بيانهما.

«عجبة»: قال الدميمري^(١): روى البزار في مسنده: أن الله تعالى أمر العنكبوت، فنسجت على وجه الغار، وأرسل حمامتين وحشيتين، فوقفتا على أمر الغار، وإن ذلك مما حدّ المشركين عنه ﷺ، وأن حمام الحرم من نسل نينك الحمامتين، وروى ابن وهب: أن حمام مكة أظلت النبي ﷺ يوم فتحها فدعا نهما بالبركة، وحكمه أن يحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه (إذا قتل) بناء المجهول (شاة) بالرفع مبتدأ مؤخر لقوله: في حمام مكة.

قال الباجي^(٢): يريد أن حمام مكة مخصوص بذلك لتأكد حرمة، وهذا يمنع أن يكون في البروق شاة، لأن ذلك كان يقتضي أن يكون في كل حمامة شاة إذا اعتبر القدر، لأن الحمام أكبر من البروق، وأعظم خلقه وأكثر لحمًا، وإذا ودي في البروق شاة، فيأن يجب ذلك في كل حمام أولى، ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة، أو الحرام غير الإطعام والصيد، ولم يجب في ذلك هدي، فيأن لا يجب في البروق أولى، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: إن الواجب مثل الصيد في النعامة بدنة، وفي القيل مدنة، وفي بقر الوحش وحمار الوحش بقرة، وفي الطبع شاة، وفي

(١) حياة الحيوان (١/٥٣).

(٢) المنتقى (٣/٦٥).

الطريق شاة، وليس لما دونه من الصغير حتى، هذا حكم الصيد كله إلا حمام مكة، فقد قال مالك، فيه شاة، وفيه قال عمر بن الخطاب وعاصم بن عمر وشعبة بن الحبيب وفتوده وقال أبو حنيفة، ليس فيها إلا شاة، وفيه قال الشعبي، ومسلم على صحة ما قاله مالك أنه إجماع، فصحبه، حكم به عمر، وأثنى به ابن عمر - رضي الله عنهما - في الموسم، ولم يذكر ذلك أحد ولا حاتف، فثبت أنه إجماع، ودليلنا من جهة المعنى أن الشاة في الجملة ليست من جهة الضربة، ولكن من جهة الذئبية لحمة مكف، وانكشف به أنه من نحر عن نحر في الهندي، وأما شاة، وأن حمام الحلي فحكمه حكم سائر الطيور يصيد، وفيه قال قتادة، وقال الشافعي، في حمام النحر شاة، وفيه قال عطاء، ومسلم على ما سواه أن هذا مما لا مثل له من اللحم إلا أنه حرمة الاحتصاص ما لم يأت به بالحرم، فلم يجب فيه شاة كالعصفور.

وبما ثبت ذلك فقد خلف أصحابنا في حمام الحرم، فقد قال مالك، وفيه شاة، وفيه قال ابن العاصم وأبو حنيفة، وقال ابن القاسم، أنه حكوم، وفيه قول مالك أن هذا حمام مشرور بالحرم، فكذلك فيه شاة كحمام مكة، وفيه قول ابن القاسم أن هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام النحر، ثم ساروا للحرم، ويذهب عنه أصح بمنزلة حمام الحرم، وقال ابن العاصم، إن هذا للحكم يختص بالحكم دون غيره، انتهى.

وقال الشافعي^(١)، وفي الصبي والشبيب شاة كحمام مكة والحرم، وبما بينا، ومن الحمام الماحت والفسري، وفي جميع الطير أي سائر النمل والحرم، غير حمام الحرم، وبما به لقبة حين لا تألف، انتهى.

وقال الدميري^(٢)، إن سائر أرحب فيه عنى الممنوع إلا ثمة شاة، وفي

(١) - الشارح الكبير ٢٨٢/٢٨٢

(٢) - إجماع الصحابة ١٩٠/١٩٠

منه ذلك وجهان. أحدهما: إن ذلك لما بينهما من شبهة فإن كلا منهما يتلف بغيره. والثاني: وهو الأصح: أن مستنده تعلقه بهما به، وبطلان أحدهما عن التمتع أي بحمد الخلاف فيه، فلو قتل ظاهراً أكثر من الحجاج أو شبه من ينسب على هذا^(١) إن قلنا: إن المستند التوفيق أرجحاً للشك، وإن قلنا: المستند المشابهة أرجحاً للثبوت، وقد أنقض النووي هذه الجساسة من البرهان. وكأنه ظن أن الخلاف فيها لحظي، لا فاشدة فيه، انتهى.

وقال النووي في «مسئله»^(٢) أما الظهور، فياحتمال وقوع ما عدا غير معاد، وهو أنه يتصور مصاب بلا حرج بحسب فيه شبهة، وما كان أكثر من الجملة أو سلبها، فتصحح أنه قد حكمها. وقد كان أصغر هذه المسئلة: هل إن حرجاً فوله «ما عدا» عطف عام على خاص، لأنه يشمل التمام والجزء، والعملي، والعملي، والاختار، والخص، إن ما عدا فيه الظري وجوها من غير مقتضى.

وجهه: إضافة أي من صلات أو معبر لحكم الضرورية، ومستنده توفيق بينهما، وإلا فاختصاص إيجاب القيمة، والقول بأن مستنده كتبه بينهما، وهو أن التوفيق إنما يثبت في بعض أن أحدهما بخلاف التوافق، وقوله: ما كان أكثر من التمام وجوه. الشك فيه صمد... والعملي... رجحه أي «العملي» خلافاً من وجوب القيمة. انتهى.

قال الحنفى: وإن كان ظاهراً قد عرفت في موضعها إلا أن يكون نعمة ليكون فيها شبهة أو حكمة وما تضمنه، فتكون في كل واحد منها شبهة، قال النووي^(٣) استثنى النعمة من الضائر، لأنها ذات حد حصر، وتبين في كل ذلك وإلا، وفي التمام شبهة حكم بها عدم اعتماد واحد غير وابن

(١) ص ٢٧٩.

(٢) العملي: ٢٧٩، ٢٨٠.

عنه في رابع من البخاري، في عدم الحرم، أنه قال سعد بن الحسين وخطاه وعمره وفناؤه والساعي، وذاك أمر حبيبة ومالك: فيه قبحته إلا أن ما يكاد وافق في عدم الحرم لحكم النجاسة، فبينما نداء من على ألسنة فلان، روى عن ابن عباس في عدم حال الأسراء كمنعهم، ولأنها معاملة ميسرة حتى الله تعالى، فسميت بشدة كعدم الحرم، ولأنها من كانت الشاة من الأضحية في الحرم، وكذلك في الحرم.

وقال بحري: إنما استبيها يعني من عدم النجاسة، من أنه يغيب الماء، أي ينزع مثله فيه، فيخرج كذا تكبر الشاة، ولا يأخذ فطرة فطرة، كالاحتياج والعصا، وبما توجد فيها سائر، لغيره بها في شرح السوء، ويدخل فيه الضاربي والذاسني والموجب بالنقض، وما كان أكثر من الحمام كالحرثي والنجاشي، وفيه جهاد، أنوعها فيه نساء، لأنه روي عن ابن عباس وعمار بن عطية، أنهم قالوا: من النجاسة والنجاسة والنجاسة، وقال إمام الشافعي في الحمام شاة على يجلها به، أكثر منه.

وقال غيره: شاة، بهاء، وهو مشب النجاسة، لأن النجاسة منقصة وحوت في جميع الظاهر، وبذلك في الحمام (الحمام النجاسة) فهي حيرة ترجع إلى الأصابع انتهى.

وأما عند الحق فقد عرفت مراراً أن نكرة عدمه لقصد خلافاً لمحمد - رحمه الله - إذ أوجب تنظيف فهد به نظير كالأشعة الثلاثة، ومع ذلك فقد أوجب محمد - رحمه الله -، فبدأ في الحمام النجاسة، وفي النهاية: وما ليس له نظير عند محمد - رحمه الله -، يجب فيه النجاسة ونجس المصنوع والحمام والنجاسة، وإذا وجب النجاسة كان قوله كفولاً، أي شاة حقة وأبي يوسف - رحمه الله - والنجاشي - رحمه الله - يوجب في النجاسة شاة، ويثبت النجاسة، ويثبت من حيث إن كان واحد منهما يوجب ويثبت، ولا في حقه وأبي

قَالَ مُنْكَ، فِي الْمَرْحَلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، بِحَدِّمْ مَالِحٍ أَوْ
الْعَمْرَةِ، يَفِي سَبْعَ فَرَاحٍ مِنْ حِصَاءٍ مَكَّةَ، مَعْلَمٌ عَلَيْهَا قُنُوتٌ، ثَلَاثُ
أَيَّامٍ مُتَدَوِّةٍ ثَلَاثُ أَيَّامٍ كُلُّ فَرَاحٍ سَبْعُ

قُلْتُ: وَبِمَكَّةَ عَلَى الْحَدِيدِ ثَلَاثُ الْعِصَاءِ سَبْعُ مَعْرُودٍ مَعْلَمٌ لَهَا
فِي الْحَرَامِ مَشَاهِدُ لِعَشْرَةِ مِنْ حَبِيرَةِ الْحَيَوَانِ الْقَرْمِشِ وَالْمَعْلَمِ وَالْمَسْرُورِ وَالْإِمْلِ
وَالْأَسَدِ وَالْمَعْرُوبِ وَالْمَسْرُورِ وَالْحَبْلِ وَالْعَمْرَةِ وَالْحَبِيرَةِ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْحَرَامِ
مَنْصُلاً

قَالَ مُنْكَ فِي الْمَرْحَلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ سَبْعُ فَرَاحٍ مَالِحٍ أَوْ بِالْعَمْرَةِ نَبْ
الْحَبِيرَةِ: أَيْ حَبْرٍ الْحَبِيرَةِ سَبْعُ فَرَاحٍ، لِأَنَّ إِحْرَامَهُ ثَلَاثُ سَبْعٍ عِيَّةٍ، فَلَمْ يَسَافِرْ
عَنِ بَيْتِهِ فِي عِدَّةِ الْحَرَامِ وَأَعْلَقَ عَلَيْهِمْ بَابَهُ، فَهَذَا لَوْجِبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ،
الْمَعْرُودِ (أَوْ فِي بَيْتِهِ فَرَاحٍ) الْفَرَاحُ وَهُوَ الْعَمْرَةُ، وَالْفَرَاحُ لَوْجِبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ،
وَالْفَرَاحُ: رَجُلٌ مَكَّةَ فَرَاحٍ، كَمَا فِي سَبْعِ الْفَرَاحِ (أَوْ حَبْرٍ مَكَّةَ فَرَاحٍ)
ثَلَاثُ الْفَرَاحِ وَكُسْرُهَا ثَلَاثُ ثَلَاثُ، قَالَهُ ابْنُ قَامَرٍ، وَفِي مَحْذُورِ الْفَرَاحِ: الْفَرَاحُ
الْمَعْرُودُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَهُوَ مَعْلُومٌ مَعْرُودٌ، وَفِي الْأَنْبَاءِ ثَلَاثُ الْفَرَاحِ، وَفِي
أَعْيُنِهَا قُنُوتٌ، ثَلَاثُ فَرَاحٍ مِنْ سَبْعِ مَعْلَمِ الْفَرَاحِ فِي مَشَاهِدِ

الْفَرَاحِ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ)
عِدَّةٌ جَمِيعُ السَّبْعِ الْعَمْرَةِ وَالْحَبِيرَةِ، وَفِي مَعْلَمِ الْفَرَاحِ مَعْلَمٌ لَهَا سَبْعُ
يَوْمٍ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ) الْفَرَاحُ (أَوْ فِي بَيْتِهِ)
قِيلَ أَنَّ الْفَرَاحَ فِي سَبْعِ الْفَرَاحِ مَعْلُومٌ، وَلَا يَسْتَبِينَ ذَلِكَ مِنْ تَعْلِيمِ
قَوْلِ مُنْكَ فِي سَبْعِ الْفَرَاحِ مَعْلُومٌ، لَا دَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ مَعْلَمٌ لَهَا، لِأَنَّ الْمَعْرُودَ
جَاهَا نَوْمُهُ مَعْلَمٌ لَهَا

وَفِي الْفَرَاحِ ثَلَاثُ: ثَلَاثُ فَرَاحٍ مَعْلَمٌ لَهَا، وَفِي الْفَرَاحِ مَعْلَمٌ لَهَا

٢٣٤/٩٢٦ - قال مالك: لم أر أوسع أن في النعامة إذا قتلها المحرم بدنة.

وخرج إلى منى مثلاً فماتت الطيور عطشاً فعينه الجزء؛ لأنه نسيب في موهبة.

٢٣٤/٩٢٦ - قال مالك: ولم أر أوسع قال الناجي^(١). يريد أن ذلك شائع قديم تكرر حكم الأنفة وفترى العلماء بذلك (أن في النعامة) النعامة من الغنم يذكر ويؤتى، والعام اسم جرس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة. كذا في مختار الصحاح. قال الذميري: وتجمع النعامة على نعلمات، ويقال لها: أم البصص وأم الشنشي، قال المحقق: الغنم يسمونها قسترساء، ويحل أكله بالإجماع إذا قتلها المحرم أو انحلال في الحرم (بدنة) اسم أن.

قال الذميري^(٢): إن النصيحة قصوا فيه إذا قتل المحرم أو في الحرم بدمه. روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت ومعاوية - رضي الله عنهم - رواه الشافعي والبيهقي، ثم قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث، وهو قول الأكثر ممن نقبت، وإنما قلنا في النعامة بدنة بالنقاس لا بهذا انتهى.

وهكذا في المحلى^(٣) وقال: رواه ابن أبي شيبة عن عطاء ثم قال: قال البيهقي: وإنما قال ذلك الشافعي، لأنه منقطع، وذلك لأن عطاء الخزازاني ولد سنة خمسين، فاته ابن معين، فلم يترك شراً ولا عثمان ولا علياً ولا زهداً - رضي الله عنهم - وكان في زمن معاوية صبيهاً، ولم يثبت له سماع عن ابن عباس، وإن كان يحتمل أن يكون سمع منه لأن ابن عباس توفي سنة ثمان وستين، وعطاء مع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم انتهى.

(١) المستدرج (١/٢٦٠).

(٢) حاشية الشارح (٢/٤٨٣).

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنَّ فِي بَيْضَةِ الثَّعَامَةِ عَشْرَ ثَمَنِ الْبِدْنَةِ. كَمَا
يَكُونُ. فِي خَتَيْنِ

رمكنا قال الزيلعي في نصب الراية^(١) وقال في الأثر المعكور: روى
الشافعي، ومن جهته البيهقي في مستدركه عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
عطاء الحراسي.

قال الحرقي: وإن كان طائرًا فداء بقيته إلا أن تكون ثعامة، فيكون فيها
بدنة، قال الموفق^(٢): استشهد الثعامة من الطائر؛ لأنها ذات جناحين، وتبيض
مهي كالديجاجة والأوز^(٣)، وأوجب فيها بدنة، لأن عمر وعثمان وعلياً وزيداً
واسن عباس ومعاوية حكموا فيها بدنة، وبه قال عطاء ومجاهد ومالك
والشافعي وأكثر أهل العلم، وحكي عن النخعي: أن فيها قيمتها. وبه قال أبو
حنيفة، واتباع النص ولأثار أوثى، ولأن الثعامة تشبه البعير في خلقته، فكان
مثلاً لها فدخل في عموم النص، انتهى.

(قال مالك: أرى) أي أعتقد (أن في بيضة للثعامة عشر) بضم المهيطة
وسكون المعجمة (ثمن البدنة) قال الليثي^(٤): وذلك أنه لا يخرج فيها جزء من
الثعم، وإن كانت قيمة عشر البدنة أكثر من قيمة عز، لأنه لا مثل لها في الثعم
وإنما جراؤها عشر قيمة البدنة التي هي جزء الثعامة، وثمن مالك سبب احتيابه
لذلك من أن ما قاله قياس على ذب الجنين فقال: (كما يكون في جنين الجنين
الولد ما دام في البطن، كذا في مختار الصحاح)، وقال الفميري^(٥): هو ما
يرجى في بطن البهيمة بعد ذبحها.

(١) نصب الراية (٣/١٣٣)

(٢) المعنى (٥/١٢٢).

(٣) الأوز: طائر يشبه البط في شكله العام، ولكنه أكبر منه حجماً وأطول عفاً.

(٤) السنن (٣/١٦٦).

(٥) أعيان الحيوان (١/٣٠٨).

أَخْبَرَنَا عُثْرَةُ، عَنْهُ إِزْ وَلِيدَةُ، وَفِيهِمُ الْغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ
عَشْرُ دِينَ أَمَةٍ.....

(الحرة) أحراز عن جبين الأمة بد فيه اختلاف وتصيل (غرة) بضم القيم
المعجمة وتشابه قوله المهملة، أصل الغرة بضم الغين في الوجه، ثم عثر بها عن
لجسه كله، كما قالوا: عثر رقة (عبدا أو وليدة) أي أمة بيا نغرة.

(قال مالك: وقيمة الغرة خمسون ديناراً وذلك المقدار (عشر) بالضم) دية
أمة لأنها خمسمائة، فإن الناجي يتي مالك ذلك بأن ما قاله قياساً على دية
لجسين غرة، فبسط خمسون ديناراً، وهي عشر دية الحرة، لأن ديتها خمسمائة
ديناراً انتهى.

قال النذير^(١) في كل فرد من أفراد النجسين، وفي كل فرد من البصر
غير النذير إذ كسرها المحرم أو من في الحرم غشيم دية الأم، قال النذير في
أمراد بدية الأم قومتها، فعاماً أو عدله فيما انتهى.

قال النذير^(٢): اختلفوا في بغير العام إذا ألتفه المحرم أو من الحرم،
فقام عمر وابن مسعود وأبو شبيب وأبو شعبة والزهرى والشافعي وأبو ثور
وأصحاب الرأي: بحب فيه للقيمة، وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري:
بحب فيه صيام يوم أو طعام مسكين، وقال مالك: بحب فيه خمس من القيمة
كما في جنين الحرة، ودليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل له من النعم، فوجب
نعمته كسائر نعمات التي لا مثل لها، وأما حديث أبي المهرم الذي رواه ابن
سأحة^(٣) وأبو قطن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بغير النعمة يصيبه
المحرم: نعمته، فهو ضعيف يتناقض لمحدثين، وباللهوا في تضعفه حتى قال
نعمته: أعظمه فلما يحدكم سبع حقت.

(١) شرح الكبير (٥: ٦٠٦)

(٢) حاشية النذير (٢٠٠/٢٤٧)

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٠٠٩١) وأبو داود (١٢٩٠٠) - أخرجه الألباني

لكن فيه «إسرائيل أبي داود» من حديث عائشة رضي الله عنها - أن النبي ﷺ حكم في بيض النعام في كل بيضة - صام يوم، ثم قال أبو داود وأسد هذا الحديث «والصحيح يرمانه» واستدل له في «المهذب» بأنه خارج من الصيد بعش من منه فبعض بالحزاء والفقر، فإن كسر بيضاً لم يحل أكله ولا حلاله، وفي تحريمه على الحلال طريقان أحدهما أنه لا يحرم لأنه لا روح فيه، ولا يحتاج إلى ذكاة، وإن كسر بيضاً مذراً لم يفسد من غير النعامة، لأنه لا قيمة له، ويضعه من النعامة لأن نقشره قيمة، انتهى.

قال الموهب^(١١) ويضمن بيض نصيد يقيمه أي صيد كان، قال ابن عباس في بيض النعام قيمة، وروي ذلك عن ابن عمر وابن مسعود. وقد قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي مع أن النعام من ذوات الأمتال، فعليه أولى، ولأن البيض لا مثل له فيجب قيمته كصغار الطير، وإن لم يكن له قيمة لكونه مذبذباً أو لأن عروجه ميت فلا شيء فيه، قال أصحابنا: إلا بيض النعام، فإن نقشره قيمة. والصحيح أنه لا شيء فيه لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا مأنة إنى أن يصير له حيوان صار كالأحجار والاختب وسائر ما له قيمة من غير الصيد، انتهى.

وفي شرح اللباب^(١٢) لو كسر بيض نعامة أو غيرها فعليه قيمة البيض قيمة كاملة ما لم يفسد على ما في «الهداية»، وأما قيد عدم الفساد لأنه لا شيء عليه في المذبذب.

وفي «الفتح»^(١٣) انتهى هذا ما قال الكرمانلي. إن كسر بيضة مدبرة، فإن كانت بيعة نعامة وحب عليه الجراء، لأن نقشره قيمة، وإن كانت غير نعامة

(١١) «المعجم» (٥١/ ٤١٠).

(١٢) (ص ٢٠٦).

(١٣) «فتح القدير» (٣/ ١٤).

وَقُلْ شَيْءٌ مِنَ السُّورِ أَوْ الْعُقَاتِ

لا شيء عليه. وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية، انتهى. وفي مختار الصحاح: «ملوت البيضة فسدت، وبابه طرب، انتهى».

(قال مالك: وكل شيء من السور) جمع سور، طائر معروف. وفي مختار الصحاح: «السر مفتوح اللون طائر، وجمع القلة السر والكثير كسور». ويقال: السر لا يختبئ فيه، وإنما له ظفر، كصغر الدجاجة بالخراب، زاد الذميري^(١) كنبته أبو الأبرد، وأبو الأصيح، وأبو مالك، وأبو التمهول، وأبو بحر، والأشئ يقال لها: أم تسمع، ومثني سرأ، لأنه ينسر الشيء، ويمتعه، وهو عريف الضر، ويقوم في مباحه ابن آدم عشر ما شئت، فإن ذلعت ملائكتك، كما قاله الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ويقال: لقد هي أضول الطير عمرًا، وإنه يصير ألف سنة، وهو ذو سر - ويسمى بذي مخلب، وإنما له أظفار حداد كالمخالب، وهو حاد البصر يرى الخيفة من أربعمائة فرسخ، وكذلك حاسة شدة في الهابة، لكنه إذا شرب لطيب مات ثوبه، وهو أشد الطير ضربًا، حتى إنه لطير ما بين المشرق والمغرب في يوم واحد. ومن أشد الطير حزنًا على لفه، فإذا غاب أحداهما الآخر مات حزناً وكملًا، وحكمه أنه يحرم كله لاستحيائه وأكبه نجف - انتهى.

قلت: هذا عند الجمهور، وسيأتي قريباً في بيان اليازجي، أن الطيور جميع أنواعها مباحة عند مالك، ولو كانت نجاسة. وفي المحيط الأسقف: «بفتح نون وسكون سين مهملة وداي مهملة اسم كركس». وقال الزيد: «كركس» اسم فارسي، يقال له بالتركية: «فجر». وبالعنفية: «كده» و«كج»، وهكذا سره في اللغات الفقهية «بگده» وفي (كريم اللغات): «كركس».

(أو امحقان) بسوحد جمع عقاب طائر معروف، قال الذميري^(٢). العقاب

(١) اجزاء الحيوان (٢٦/٤٧٩)

(٢) اجزاء الحيوان (٢٦/٤٧٧)

أبو الهيثم

طائر معروف، والجمع أعقاب، والكثير عقاق وعقابين جمع الجمع، وكتبه أبو
الأنبياء وأبو العجاج، وأبو حسان، وأبو العجر، وأبو الهيثم، والأنبياء أم
الحوار، وأم الطنبية، وأم لوح، وأم الهيثم، وهي سؤنة النقط، وقيل: العقاب
يقع على الذكر والأنثى، ويقال: إن العقاب، إذا صاحت تقول: في البعد عن
الناس راحة.

وقال ابن خلكان: يقال: إن العقاب جميعه أنثى، وإن الذي يساعده طير
آخر من غير جنسه، وقيل: إن القلب يساعده، وهذا من المعجائب، وهي سريعة
النضار تنغدى بالمعرق وتعيش باليمن، يحرم إكل العقاب، واختلف في أنه
هل يستحب قتله أم لا؟ فجزم العراقي والنووي في الجمع باستحباب قتله،
وجزم في شرح المسند بأنه لا يستحب قتله، ولا يكره، وبه جزم الطبري،
وهو المعتمد انتهى.

ويحل أكل العقاب عند مالك، كما سيأتي التصريح بذلك عن الدودير،
وفي المحيط الأعظم: العقاب بضم أوله وتفتح ثانيه، يقال له بالتركيب:
«قراقوش» وبالهندية: «قابه» و«كبد» و«سمر» في «كريم اللغات» و«صفات
الصراح»: «بگله» (أو الهزاة) جمع باز كقضاء وقاض ضرب من الصقور.

قال الدوميري^(١): أصبح لغاته بازي مخففة الباء، والثانية باز، والثالثة
بازي يشديد الباء، وهو مذكر لا اختلاف فيه، ولفظه مشتق من البازي، وهو
الولب، وكنيته أبو الأشعث، وأبو البهلول، وهو لاحق، وهو من أشد
الحيوانات تكبراً، فاق القرويني: قالوا: إنه لا يكون إلا أنثى، وذكرها من نوع
آخر كالنحدي والشوامين، ولذا اختلفت أشكالها، وهو خمسة أصناف:
البازي، والبزق، والباشق، والبيدق، وأنصفر، والبازي أحمرها مزاجاً والثاني

(١) حيا السبعة (١/١٥٧).

أبو الحارث

أجرأ على معظم الطير، يحرم أكله جميع أنواعه لهنه يطير. ومن أكل كل ذي مخلب من الطيور، رواه مسلم^(١) عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، وبهذا دل أكثر أهل العلم.

وقال مالك والليث والأوزاعي ويعقوب بن سعيد: لا يحرم من الطير شيء، واحتجوا بمعوم لأبواب المباحة، ولم ينته عبد مالك حديث انتهى عن أكل كل ذي مخلب، فكان على الأباحة، قال الأبهري: ليس في ذي المخلب عن النبي ﷺ شيء صحيح، وقال غيره: لم ينته حديث انتهى عن أكل كل ذي مخلب من الطير، لأن ميمون بن مهران رواه عن ابن عباس، وسقط بينهما سعيد بن جبير، فصار هذا غلة نحته عن ربه الصحيح، انتهى.

وقال الترمذي^(٢): المباح طعام طير، واليحرم بأنواعه والطير بجميع أنواعه، ولو كان جلافة ولو ذاك مخلب كالداز والعقارب والرخم إلا النوطوط، يكره أكله على الأرجح، انتهى.

وفي «البرص المربع»^(٣): لا يحل جسد كالميتة ولا ماله ناب غثرس به غير الضبع، ولا ماله مخلب من الطير كالغفاب والبدري والعقرب، والنشابين، ولا ما ذاكل الجيف من الطير كالنسر والرخم، ولا ما يستغيبه العرب كالشغف والحشرات كلها. انتهى مختصراً.

وفي «المختار»: لا يحرم در ناب يصيد، بتأنيده، أم مخلب يصيد بمخلبه من سبع أو طير، ولا الحشرات ولا الضبع ولا الثعلب، لأن لهما ناباً ولا البربوع والرحمة، انتهى مختصراً.

(أو الرخم) جمع رخمه بمنحني، كما قاله النامي: طائر أبيض شب النسر

(١) رواه سفر من الصيد (١٩٣٢) (٣/١٥٣٣).

(٢) الترمذي الكبير، (١١/١٦٦).

(٣) (٣/٢٤٦).

فَإِنَّهُ طَسَدٌ مَرْدِيٌّ كَمَا لَهُ دِي الْخَصَلُ، إِذَا قُتِلَ السَّخِرِيُّ،

ففي الحنفية، كما في المختار الصحاح، وزاد تديري^(١) الرخصة بالتحريم، كبها ثم جعفران، وأم رسالة، وأم عجيد، ونسي الأتوق، والله في الرخصة للحبس، ومن طبع هذا الظاهر أنه لا يرخص من الجسد إلا بالمرحطة، ولا من الأماكن إلا بالحد من أماكن أعدائه، ولا من الهفصات إلا بصخورها، ولذلك نضرب العرب المثل بالامتناع منهن. يقولون: أحر من بحر الأتوق، وحكمه تحريم الأكل، وصاحبه سبحانه ذي الأعلى، انتهى.

وفي «المحيط الأعظم» الرخصة بضم أوله، وقال: بفحة فحاء محمدا وميم. يقال له بالقرمية: إردار حوارا وينهية: «دينك» وأمر كنية، انتهى. ثم ذكره الدميري وصاحب المحيط وغيرهما في باب الرأ الممثلة وضبطه في «الحج» بالراي والحاء المعجمين، وانظروا أنه تسويع، وإن عامة أهل اللغة على الأول (فإنه أي نخل واحد مما ذكر (صيد) أي مسرع القتل في حق المحرم والمحرّم إيدي) أي بفسى، ويحرم الحراء (كما يردى الصيد) أي يندى حتى تصيد بألوانه بالنفير أو التيمة (إذا قتل السحرم) أو الحلال في الحرم.

فإن «ساجي»^(٢) يريد أنه وإن كان يأكل الجيف، فإنه لا يحري محرمي لحدأة والعربان في استباحة السحرم منه، وإن كان منه ما يتأسر ويقصد، فإنه لا يحري محرمي للإنس، ولا يحري إلا الوحشي، أي يجب على المحرم نحره بقله، فما كان منه له مثل من السم خير بين مثله أو الإضعام، وما لم يكن له مثل خير من الإضعام والنصب، انتهى.

هذا وقد حرم الدردير^(٣) وضرو من أصحاب الشروع الدائكة أن في جمع

(١) «ميتة الحيران» (١) - (٥١).

(٢) «المستقى» (٣) - (٦٦).

(٣) «الشرح الكبير» (٢) - (٨٢).

الطير غير حريم الحرم، وبهذه الغلبة على الاتفاق لا الطير، وهذه الأربعة
المنكورة طيور، فيجب الغلبة عندهم، قال الشافعي: الحاصل أن الصيد إما
غير حريم، والطير إما حرام الحرم وبها، وهو من جملة ما كان كذا الصيد
حرام الحرم أو بزيادة تعين فيه ما إذا جرى ذكابه، فإن عداه، عداه من غير
أيهام، وإن كان الطير غير ما ذكر، فغيره القصة طعناً وعنده هبانه، وإن كان
الصيد عداه، فما أن يكون له على أن لا، فإن كان الأول غير من الحرم
والحرم والحرم، وإن كان ليس له، مثل يميني سمية سحر من الوضوء والحرم
فقط لجميع الطير، هذا حصيل سمعوا عليه من المتقدمين انتهى

قلت: وقد عرفت عند التعميد وأحب الصيد الطائر الغنم

قال الشافعي: وإن كان طائراً حراماً بغيره على موضع، لا أن تكون معاً
فيها منه، أو حرمته وما أشبهها على كل واحد منها شاة

قال الشافعي^(١) لا خلاف بين أهل الفقه من وجوب صيانة الصيد من
الطير إلا ما حكى عن شاذ أنه لا يجب ما ذكره أصحابنا من الصيد، لأنه تعالى
فأفترقوا فتل، فتل من الفروع وهذا لا مثل له

وكذا عديم فترقه تعالى: لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ حَرَامٌ وَعِظُوا بِقَوْلِهِ
فَأَفْتَرَقُوا فتل، فتل من الفروع، يعني الطير والصيد، وما لا يضر
أن يضر من صيد الصيد، ففروعكم يعني الكلاب، وقد روي عن عمر - رضي الله
عنه - أن عامر بن عبد الله حبسها في الحرة حراً

وبذلك الآية على وجوب جواز غيره لا يبيع من وجوب الجواز في هذا
بمثل آخر وصيانة صيد الحرم من الطير فيه، لأن الأصل في الصيد أن

(١) - (١٧٦١ هـ) - (١٩٧٠ هـ)

(٢) - (١٧٦١ هـ) - (١٩٧٠ هـ)

وَأَمَّا شَيْءٌ فُدِيَ، فَمَعْنَاهُ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي عَدَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ دِيَةِ الْخَمْرِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهُنَا، مِثْلُهَا وَاحِدَةٌ، سَوَاءٌ.

ثُمَّ بِالْحِمَامِ كُلِّ مَا عَدَ وَمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَدِيَةِ الْعِيدِ وَنَوَاقِثِ مِنَ الْحِمَامِ فِيهِ انْتَهَى، انْتَهَى.

وَقَالَ النُّووي فِي «الْمَعْنَى»: أَمَّا الْفُتُورُ، فَالْحِمَامُ وَكُلُّ مَا عَدَ فِي الْمَاءِ سَجَبٌ فِيهِ شَاءَ، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَامَةِ أَوْ مِثْلِهَا فَالْمُصْحِحُّ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَمِمْهَا، بَلْ كَانَ أَصْغَرَ نَحْوِ الْقَيْمَةِ، وَكَذَلِكَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الْفُتُورِ، وَاجْتِزَاءُ فِيهِ الْقَيْمَةُ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَامَةِ وَجُوبُ الشَّيْءِ فِيهِ» ضَعِيفٌ، وَالْعَمَلُ مَا رَجَحَهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» كَأَنَّهُ أَفْضَى مِنْ وَجُوبِ الْقَيْمَةِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا عَدَ الْحِمَامَةِ فَالْوَاوُ فِي الْمَصْدَرِ الْقَيْمَةُ مَطْلَقاً عَدَ أَيَّ حَيْثُ وَابْنُ بَرَكِيَّةٍ، حَسِبَ مُحَمَّدٌ أَوْجِبَ الْفُتُورَ مِثْلًا لَمْ يُظْهِرْ، لَكِنْ قَوْلُهُ: فِي الْفُتُورِ مِثْلُ قَوْلِهِمَا، مِنْ وَجُوبِ الْقَيْمَةِ، كَمَا تَقْدِمُ قَرِيباً فِي بَيَانِ الْعَمَامَةِ، وَمِنْ «الْعَبْدَةِ» فَإِنَّ مُحَمَّدَ: انْتَهَى نَظِيرَ الْمَصْدَرِ فِي الْحَقِّ فِيمَا لَمْ يُظْهِرْ، وَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ كَالْحِمَامِ وَسَاءَ الْفُتُورُ جَرَاءً قُبِلَ كَمَا قَالَا، انْتَهَى.

١ - (قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ فُدِيَ) بِشَاءِ السَّجَبِ أَيْ كُلِّ صَيْدٍ يَجْرِي بِالنَّهْرِ (فُضِيَ صِفَارُهُ) وَجِبَ (شَيْءٌ مَا يَكُونُ) وَاحِداً (فِي كِبَالِهِ) فَمَعْنَى وَلَدَ السَّامَةِ بِذَلِكَ، وَلَدَ الْحِمَامِ: الْوَحْشِيُّ بِقَرْنٍ وَلَدَ الْفُتُورِ شَاءَ، وَالثَّلَاثَةُ سَاءَ سَجَرًا: فِي الْفُتُورِ.

سَمِ بَيْنَ الْمُتَصَدِّقِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مَعْنَى، (وَإِنَّمَا مِثْلُ) مُصْحِحٌ صِفَةً (ذَلِكَ مِثْلُ) مَحْتَمِلٌ (دِيَةِ الْخَمْرِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ) أَيِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِي مِثْلَةِ الدِّيَةِ (بِمِثْلِهَا وَاحِدَةٌ سَوَاءٌ) أَيِ بِمِثْلِ دِيَةِ الصَّغِيرِ دِيَةِ الْكَبِيرِ.

(٧٧) باب فدية من أصاب شيئاً من الحراد وهو محرم

قال الأندلسي^(١) والصغير من الصيد والمريض منه وانحليل... والأنتى
والمعلم كغيره من كبير وسليم وقبيح وذکر وغيره لم يمسأى فيه في تكفيره
كأنفذه ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض من بقوته
بكبر صحيح يحرق ضحية انتهى.

قال الشافعي^(٢): وهذا كما قال: إن كل ما يفديه المحرم، فإنه يجب في
صدارة من ما يجب في كاره، لأن طريق ذلك كفارة لقتل الخطأ يجب من
الكفارة بقتل الصغير مثل ما يجب بقتل الكبير، وبين ذلك بأربعة أنحر لصغير
والكبير سواء، فمثل ذلك بالنفس، ونعيله بالكفارة أولى، وإن قال هو وإن
عمر.

وقال الشافعي: إنه يحرج في فسخ الانتعامة فصلاً، وهي صغير ولد
الصبي صغيراً من ولد النعم، وأما أبو حنيفة: فإنه يوجب في ذلك كله
القيمة. والدليل على ما نقوله قوله تعالى: **فَضْرَاءَ بَنَاتٍ مَّا قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَى**
قَوْلِهِ: فَضْرَاءُ بَنَاتٍ مَّا قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فبما يصح أن يكون هدية، ومن جهة
المعنى أن هذا مبني على مذهبه بأنه إنما يحرج على وجه الكفارة، فنقول
لأنه حيوان فحرج باسم التكفير ثم يعتنق ما احتلت الانتعامة في النعم
والكبير كاعتق في كفارة القتل، انتهى. قلت: وتقدم الكلام على هذه المسألة
في تفسير آية الصيد.

(٧٧) فدية من أصاب شيئاً من الحراد وهو محرم

بني أن المحرم وكما انحلال في المحرم إذا أصاب شيئاً من الحراد فإذا
حب عليه من الحراد، والحراد ما صنع، بقوله له بالفارسية: «ملح». قال

(١) «شرح التلخيص» (٨٤/٢)

(٢) «المعنى» (٦٦/٤)

الحافظ^(١) خرج الحميم وشقيق أثناء معروفاً ورواه جرداً والذكار والأشهر
مروء كالحصاة، انتهى، قالوا: يعني بذلك لأنه جرد الأرض أي يأتى ما عليه،
قال: المذهب في^(٢) من الجرد والاشتقاق في أسمائه، وأحد من قبل جرداً،
يقال: جردت جرداً أو أجرد، وهو يرد على ربي وجري، وهو أشتاق مختلف، بمعنى
حس الجرد، بمعنى عسر حال، وبمعنى حشر، وبمعنى أصر، وبمعنى أصر، إذا
فخرج من هذه يدل له، الذي قد سمعت الحديث، وغيره فهو العراء، أي جرد
غير عاءة، وذلك حين يخرج بمعه في يحضر، فإذا كانت فيه الألبان والسمرات
الذكور، والسمرة ثلاث منى حرد، حينئذ، ولها منه أرجل، وكان في سدرها،
وفائدته في وسطها، ورحدته في مخرجها، وإذا فارقها مشتراه.

وهو من الحبراء الذي يذبح لونه، فيجمع قدامكم يد من أجله قاع
مبيعه طاعناً، إذا نزل نزل حله، وروى عنه يحد أنه سئل ما مكوت
عيب، فقال: مكوت عليل، أن لا إله إلا الله وحده، وروى عنها
شنت بعثها يوم تقوم، وإن شئت معنتها دلاء على قوم، وروى عن سائر أن
عمر - رضي الله عنه - فقد حرد في سنة عاشم لذلك حيناً شديداً، فبعث إلى
نجد ركباً وإلى الشام ركباً وإلى العراق ركباً، كأنه سأل على رواد الحرد،
بأنه المراكب الذي صار إلى ليس بقضة منه، وبها من يديه.

فمن رأى من - رضي الله عنه - الحرد كثير، وقال حديث رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - إن الله يخلق خلقاً أنه متعة منها في الحرد، وأحد من في التبر،
ومن أول هلال هذا الأسبوع الحرد، فإذا شئت الحرد فتأخذ الأسم مثل كضام
به، فطرح مذكراً^(٣)

(١) الشيخ الشافعي (١٢٠٠)

(٢) أحد من روى (١٢٠٠)

(٣) الحرد، كما هو على (٣٢٤٩)

وفي الجراد عتقة عشية من جبايرة الحيوان مع ضيقه، وجه حرش، وعينا فيل، وعشق نور، وثرنا أهل، وصداد أسد، وطقن عصب، وجناح أسد، ونفخا حمل، ورجلا سامة، وذات حية، تنهى.

وتقدم فيما يجوز للحرم أكله أنهم أجتمعوا على جواز أكله، وإن الجمود ذهبوا إلى إباحة الجزاء فيه على المحرم والتحلال في الحرم إلا ما حكى عن أبي سعيد الخدري وكعب الأحبار وعروة.

فإن اندمري^(١) واحتج النجود^(٢) بما رواه الإمام الشافعي بإسناد الصحيح أو الحسن، عنه عبد الله بن أبي عمارة أنه قال: أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في ثلث محرم من بيت المقدس بعصرة، حتى إذا كنا بعض الطويل وكعب على نار يصطفى الممرات به رجل من جرادة فأخذ جرادتين فقتلهما، وكان قد سمى إخراجهما، ثم ذكر إخراجهما، فالتفاهما، فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر - رضي الله عنه - ودخلت معهم، فقص كعب قصة الحرادتين على عمر، فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درعيم، فقال: يح يح درهمان خير من مائة جرادة، فجعل ما جعلت على نفسك^(٣).

وإسناد الشافعي والبيهقي^(٤) الصحيح عن القاسم بن محمد قال: كنت مائلا عند ابن عباس، فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم، فقال ابن عباس: فيها قبضة من طعام، وتأخذ قبضة جرادات، قال الشافعي - رحمه الله -: أشد بذلك إنى أن فيها القيمة، فالجراد وبصه مضمومان بالقيمة على المحرم وفي الحرم، انتهى.

(١) بحبان، تفسيره (١/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه مالك في «موطأ الجرد» الأخير من الحديث (٢٢١).

(٣) أخرجه البيهقي (٢/ ٢١٦).

١٩٢٧/٢٣٥ - حدثني يحيى بن مالك، عن زيد بن أسلم، عن
 رجل من أصحابه، عن أبي هريرة بن الأشعث، قال: سألت أبا هريرة عن رجل
 أكل من ثمار شجرة وأنا شجرة، فقال: لا بأس به، أكله فله ثمره، أكله فله ثمره
 من ثمره.

قلت: وتقدم أيضاً اختلافهم في أنه من صيد البحر أو البر.
 ١٩٢٨/٢٣٥ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن
 عمر بن الخطاب، قال: يا أمير المؤمنين إني أكلت حراماً من صيد البحر
 وتقدم أن الحرام يقع على الصيد والصيد (ببعض) أي، نلتنا به (أو) ما حرم
 صيداً ثم عني (فقال له عمر) - رضي الله عنه - أكله فله ثمره، أكله فله ثمره
 وإذا لم يدر أي حصه (من صيد) قال إن رضي الله عنه وأمره مذهب مالك في
 المأونة رضي الله عنه في الحرام فله ثمره، وفي الواحد فله أي حصه، انتهى.
 وقال الساجي: "قول عمر رضي الله عنه: أكله فله ثمره، أكله فله ثمره،
 أحق حينئذ من غير ذلك وهي تحريم في الحرام، فكذلك يكون مالك، وإذا
 أنه لم يشأ الصيام حكم عليه بصيام يوم، إلا أن يمنع من ذلك الصيام، وإما
 ما روي في الحديث إلى إباحة ثمره من الطعام لغيره، إنما أسهل على من أصاب
 الحرام من صيام يوم، فأسهل في ذلك من الإعلاء والتحريم - انتهى.

وقال الساجي: "إن حكم الحرام لم يمتد إلا بقطع ثمره واحتشد النجم
 في الاحتفاظ من ثمره فلا حرام عليه في قتله، ولا حرمة بالضرورة، وإلا يمتد
 حكمه ولم يجز، وفيه شبهة، فله ثمره طعماً بعد تقوله أهل المعرفة، إن كان كثيراً
 قال إن عني الثمره، وفي الحرام لولا حاجة إلى الثمره حصه من طعام يبد
 وأما، انتهى ملخصاً.

١٩٢٨/٢٣٥ - تاريخ الخلفاء، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨

وقال الموقر^(١) اختلف لروايته عن الإمام أحمد في الحرم، فحرم من صيد البحر لا جراد فيه، وبعده أنه من صيد الشجر، وفيه الحرم، وهو قول الأكثرين لما رواه الشافعي في مسنده عن عمرو بن يحيى أنه سمعه أن قال تكلف في جراد من بيع درهمين خير من مائة جراد، ولأنه خير من هذه طيراته في الشجر، ويبيدكم الماء إذا وقع فيه فأما الحصاصير، بمعنى هذا يصيده بقميصه، لأنه لا مثل له، وهو قول الشافعي.

وعن أحمد تصدق بحرفة عن الجراد، وهو يروي عن محمد بن عيسى، وقال ابن عباس، فصد من طير، قال الشافعي، هذا محمول على أنه أوجب ذلك على ضربين التمسك، والظاهر أنه لم يردوا بقتل الصغير، ربما أرادوا أن يه أهل شيء، انتهى.

وحريم الزواجر في الجراد بالتمسك، وفي شرح المصنف^(٢) هو قتل جرادة في الزواجر أو الحرم لغلق شيء من طعام أو قليل، لما ورد عن بعض الصحابة: أنه حرم من جرادة، وفي مبسوط السرخسي: أنه القيمة، ولم قلنها مملوكة في إحصاءه إلى طعام يوماً واحداً لجرادة، مثله زاد على الزواجر، وهو كمل الزواجر، إلا أن التصريح لما لم يظفر لا يجوز أهل من يومه، وإن شاء جمعها حتى يصير عن جرادة أو ثقله يصد، وأما من ير، فيصوم يوماً فيكون جراداً وفافاً، ولم يرض جرادة عاصد أو حاصلاً عليه النجس، إذا ألتفت منه شيء، إلا أن يكون كبير، قد ساء الضرب فلا يصح، وهو شوي حرمة فأكثر بعد ما صممه فلا شيء عليه لأكله، أي إذا صم فله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره خلال أو محرم بخلاف الصيد، انتهى.

(١) الموقر: (١٠٠)

(٢) شرح: (٢٠٨)

٢٣٦/٩٢٨ - وحدثني عن ذلك، عن يحيى بن سعيد، أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات فمينا وغزو فحرم فقال عمر لكعب: فقال حتى تحكم. فقال لكعب: ذرهم. فقال عمر لكعب: إنك لن تجد لأذراهم، لتدركهم من جرادة.

ثم ظاهر الأثر أن عمر - رضي الله عنه - أفسى بالقصة بنفسه من غير أن يسمعوا رجلاً تكرر يحكم معه، بخلاف الأثر الآتي. قال البرداني^(١) وإلى احتجاده بحكومة ذهب ابن المونر قال: فوجد أخرج بغير حكومة أحد، وظاهر المشيئة، كما قال ابن رشد: أن الجراد لا حكومة فيه، انتهى.

وقال الباجي^(٢): متى رجع بذلك الإطعام، فهل يجوز دون حكومة قال محمد بن حكيم به نوا عندك، وقال ليحيى عندني: أن هذا معنى قول عمر - رضي الله عنه - لكعب في الأثر الآتي: فقال حتى تحكم، فوجد أخرج ذلك دون حكم، فعليه أن يعيد، ووجه ذلك أن هذا ما سارم، فمنحرم به الجراد، فله يصح إخراجها إلا بحكم الحكمين، أصل ذلك جراه انقيد، انتهى.

قلت: لكن ظاهر الأثر المذكور يؤيد لمن قال يكفي الواحد للحكومة، والمائة خلافه، فتدبر في تفسير ابن أبي عمير.

٢٣٦/٩٢٨ - (مالك، عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن حكم جرادة فتلقاها) فقال ابن عمر أو هو محرم) الور حالية (فقال عمر لكعب: لا، فقال) أي: صم كما تقدم فريه (حتى تحكم) عملاً بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّاكُمْ يَوْمَ دُأِبُّكُمْ﴾ (فقال لكعب: ذرهم) حر - جرادة (فقال عمر) - رضي الله عنه - (الكعب) انكاراً على كعب (إنك لن تجد للذواهم) الكثيرة حتى نوحب ذرعاً على حرادة، ثم حكم عمر - رضي الله عنه - بما هو أخف مما حكم كعب فقال: (لتمرة واحدة) (غير من جرادة) مثل من أكل من تمرية المشهورة.

(١) شرح البرداني: ٢٣٦/٣٨٤

(٢) الباجي: ٢٣٦/٣٨٤

(٧٨) باب فدية من حلق قبل أن ينحر

٩٢٩/٢٣٧ - حدثني يحيى بن علي قال: عن عبد الكريم بن

مالك الجزري:

قال الباجي^(١): قوله الكتاب "تَكَادَرُ عَلَيْهِ" يستلزمه بالذبح ويباحها في غير موضعها فعل من كثرت دواعيه وحالت عليه والحكم في إجراء الفدية يُعَسَّرُ بحسب أن ينحرى - ويعتهد فيه بحكم به - وترك التصامح والحكم بكثرة من الواجب. كما يترك الحكم بأقل منه، ثم قال عمر - رضي الله عنه - في التمرة خير من حرادة، يريد أنها تحزى عنها لأنها أفضل منها، وأمره لأكلها من الحرادة. وأكره تداً لمن أراد بيعها، وبه أن الحكمير إذا احتك لم يلزم قول واحد منهما، ويجب أن يستأنف الحكم، وأعل كعباً رجع إلى قول عمر - رضي الله عنه - أو لعن عمر - رضي الله عنه - استدعى شير كعب الحكم معه انتهى.

وقال المردبر^(٢): وإن اختلفا في فتر من حكمهما به أو بوعه فينتى الحكم مهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه، قال السوقي: قوله "يندى" أي عمد نذية وثلاثة حتى يقع في الاجتماع على أمر لا خلاف فيه، سواء وقع الحكم لهما أو لك منهما، أو من غيرهما، أو من أحدهما مع غير صاحبه، انتهى.

(٧٨) فدية من حلق قبل أن ينحر

بني من حلق شعر رأسه أو شعر بدنه قبل التحلل من إسراره ماذا يجب عليه من الجرة؟

٩٢٩/٢٣٧ - (محدث، عن عبد الكريم بن مالك الجزري) يفتح التحميم

(١) (السنن) (٣/٢٧).

(٢) (الشيخ الكرم) (٢/١٢).

عن ثعلب بن نَجْرَةَ

عبد الكريم بن بلق من أبي كليل، ولا رآه، ودعم الشامي أن مالكاً هو الذي وهم في سقاط معاهد، وذكر المصاوي أن الثميني رواه عن مالك بإسناده، وكذا رواه عنه مكّي بن إبراهيم، قاله ابن عبد آفِر، قلت ونسخ الموطأ منظر آخره على ترك الواسطة، وذكر الواسطة محمد في إسناده، وسقط الاخلاف على مالك في ذلك الحافظ في الفتح^(١).

(عن كعب بن عجرة؟ بضم أوله وسكون ثانيه وفي شرح العمدة: بضم الثمين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء المهملة، ابن أبي بن عدي الأنصاري نزل بالكوفة، ومات بالمداثر سنة ٥١ هـ، روى عنه ابن عسار، وابن عمر رضي الله عنهما - عن الصحبة، وجماعة من التابعين، وكان مع رسول الله ﷺ في الحذبية محرماً، كذا في التعليق المعتمد^(٢)).

وفي شرح العمدة: مات سنة ٥٢ هـ بالمدينة، وله خمس وسبعون سنة، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري، قال: حديث كعب بن عجرة في القدية سنة معقول بها، ثم يروها من الصحابة غيره، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى، وابن عجل، قال: وهي سنة، أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة، قال الزهري، سألت عنهما عنهما كلهم حتى سعيد بن المسيب، فلم يبقوا، ثم عاد التماسين

قال الحافظ^(٣)، فيما أطلعه ابن صالح نظراً، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند المطيراني، والقبري، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور، وابن عمر عند الطبري،

(١) فتح الباري (٤/١٢٤).

(٢) (٤/١١٩).

(٣) فتح الباري (٤/١٢٤).

أَنَّ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمًا، فَأَذَاهُ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ،

وفضالة الأنصاري عن لا ينهم من قومه عند الطري أيضاً، ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند الثماني، ومحمد بن كعب الفرطني عند ابن ماجه، ريعي بن سعد عند أحمد، وعطاء عند الطبري. ورواه عن أبي غلاية والنسفي أيضاً عن كعب روايتهما عند أحمد، لكن المصنف أن بينهما واسطة وهو من أبي لبيد على الصحيح.

وقد ورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب منوائية في الحج^(١)، وأورده أيضاً في المغازي والطب وكفريات الأيمان من طرق أخرى. مدار الجديع على أبي نبيلى واس معقل، ويتبد إطلاقي أحمد بن صالح بالصفة، فإن بنية الطرق التي ذكرتها لا تحلو عن مثال إلا طرق أبي وائل انتهى.

أَنَّ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ (محرمًا) بالعمرة (فأذاه القمل) تقدم ضطه في غسل المحرم زاد في النسخ التصديقية (في رأسه) وليس هذا في النسخ النهائية. وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عن البخاري أنه ﷺ قال: لعلك أذاك هوامك قال: نعم يا رسول الله، قال الفرطني هذا سؤال عن تحقيق المعلل التي يترتب عليها الحكم، فلما أخرجه بالمشقة التي كانت خفية عنه، انتهى. وفي أخرى للبخاري: أوقف على رسول الله ﷺ بالعمرة ورأسه يتهافت قملًا، فقال: أبوء بك هوامك؟ قلت: نعم، قال: فأحلق رأسك. الحديث، وفيه، قال: في ذلك هذه الآية ﴿وَمَنْ كَانَ مِنَ الْقَمَلِ﴾ الآية، زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أقبل في ذي العقدة.

وفي أخرى عند الطبري أنه لقيه وهو عبد الشجرة، وهو محرم، وفي

(١) انظر الصحيح البخاري ج (١٨١٢)، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤،

معاري البخاري: «أني على النبي ﷺ وأنا أوقد تحت برمنه، ونفعل بشائر على رأسي». وفي كثرات البخاري برواية ابن عوف عن معايد: فقال: «أنا، فديوت، فقال: أيؤذيك؟» وفي الأخرى: «كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية، ونحن محرمون، وقد حصرنا المشركون، وكانت لي ودة، فبعطت اليهود ثم تساقط على وجهي، فقال: أيؤذيك هؤلاء رأيتك؟» وفي رواية أبي وائل عن كعب: «أحمرت فكدت فعل رأسي، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأناني وأنا أطيخ قنراً لأصومي».

وفي رواية ابن أبي معجب عن معايد: «أنه ليقط الثقل على وجهه، فأمره أن يحلق: وهم سحديبية، ولم يبين لهم أنهم يحلقون وهم على طبع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله التذية».

ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي غلام: «فمضت حتى طشت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل»، من أخصها إلى فرعها «رأى سعيد» و«كثرت حن الشعر»، وأول رواية عبد الله بن معقل عند البخاري: «جلب إلى كعب من عجرة، فأثته عن التذية، فقال: نزلت في حامة، وهي لكم عامدة، فمضت إلى رسول الله ﷺ وانفصلت بتناثر على وجهي. فقال: ما كنت أرى نوحج بلغ بك ما قرى».

ولأحمد من وجه آخر: «وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبتي وشاوتي، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأرسل إلي، فدعاني، فطع رأسي قال: فقد أهدبك بلاء، ونحن لا نشعر، ادع إلي الحجام»، ولأبي داود من طريق الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب: «عساني هراثم حتى نخوفت على بصري» وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الضري: «فحك رأسي بأصبعه، ونثر منه العمل».

والجميع بين الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب: «أنه ﷺ مر به وبه»، وفي قول عبد الله بن معقل: «أن النبي ﷺ أرسل إليه، فراه» إذ يفتر

وقال: «صُومَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، أَوْ أَضْمَمَ بَيْتَهُ مَسَاكِينَ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، لِكُلِّ بَشَرٍ».

(وقال: صم ثلاثة أيام) بيان لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ الآية. وقال النبي^(ص) في جملة الممثل المستطعة من الحديث: ومنها أن الصوم ثلاثة أيام. وقال ابن جرير بسنده إلى الحسن في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ سَقَطَ أَوْ شَاءَ﴾ قال: إذا كان بالمعوم أذى من رأسه حلقه، واقتدى بأي هذه الثلاثة شاء، أو الصيام عشرة أيام، والصدقة على عشرة مساكين، لكل مسكين مكوون، «مكوون» من تمر، ومكوون من بر، وانتمك شاء، وقال قتادة عن الحسن وعكرمة في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ سَقَطَ﴾ قال: يطعم عرة مسكين.

وقال ابن كثير في التفسير: «وهذان القولان من سعيد بن جبير وعلمقة والحسن وعكرمة قولان عربيان ميمتا ظرا» لأنه ثبت السنة في حديث كعب بن جبر، صيام ثلاثة أيام لا عشرة، وقال أبو عمرو في «الاستذكار»: روي عن الحسن وعكرمة ويقع صوم عشرة أيام، قال: ولم يبايعهم أحد من العلماء على ذلك، انتهى.

هكذا ذكر العيني قول ابن كثير، ولعل المراد بقول سعيد بن جبير وعلمقة ما قال النبي^(ص) قبل ذلك، روى الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال: التمسك شاة، فإن لم يجد قومت شاة ذراهم، والذراهم طعاماً، فتصدق به، أو صام لكل نصف صاع يوماً، أخرجه من طريق الأعمش عنه، قال: فذكره لإبراهيم، فقال: سمعت علمقة مثله، انتهى.

ولا تخصيص في تصديام عبد العلماء بموضع دون موضع، بل يجوز له أن يصوم حيث شاء إجماعاً، كما سيأتي قريباً وتقدم في أبواب التهاني استثناء صيام الغرار والتمتع عن ذلك (أو أطعم) بيان لقوله تعالى: «أَوْ صَدَقَهُ» (سنة مسكين) ويدخل فيهم الفقراء أيضاً (مدين مدين) بالتكرير لإفادة عموم التشية (لكل إنسان) مهم.

وفيه عادة صباح:

الأول: في اختلاف الروايات في هذا اللفظ، ففي «السنن» رواية
مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي نسي: «أو تصدق بفروء بين سنة أو ثلث
الحافظ»^(١)، يمنع الفراء والراء وقد تسكن، مكمل معروف بالعدنية، وهو سنة
عشر رجلاً، ووقع في رواية أحمد وغيره: «والفروء ثلاثة أصع»، والمسلم من
طريق أبي قلابة عن ابن أبي نسي: «أو أطعم ثلاثة أصع من تمر عسى سنة
مسكين»، وفي رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة عنه البخاري: «أو
أطعم سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع».

قال الحافظ^(٢) والمصنفاني عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه «لكل
مسكين نصف صاع تمر»، وأحمد عن بهز عن سعة: «نصف صاع طعام»،
ويشتر من عمر عن شعبة: «نصف صاع حنطة»، ورواية الحكم عن م أبي نسي
تقتضي أنه نصف صاع زبيب، لأنه قال: «يطعمونهم إذا من زبيب بن سنة
مسكين».

قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات، لأنها قصة واحدة
في مقام واحد في حق واحد واحد. قال الحافظ: والمحموط عن شعبة أنه قال
في الحديث: «نصف صاع من طعام»، والاختلاف سلب في كونه تمر أو حنطة
لعله من تصدق بالراء، وأما الزبيب فلم أراه إلا في رواية الحكم. وقد أخرج
أبو داود، وفي نسخة ابن السخاوي، وهو حجة في البخاري لا في الأحكام إذا
خالف، والمحموط رواية الترمذي، وقد وقع الحزم بها عند مسلم من طريق أبي
قلاية كما تقدم، ولم يختلف فيه على أبي قلابة، وكذا أخرجه الترمذي من
طريق التميمي عن كعب، وأحمد من طريق سليمان بن فرم عن ابن الأصمعي،

(١) صحيح الزبي: (١٦/٢١)

(٢) صحيح ابن: (١٦/٢١)

عبد الله بن معاذ عن كعب بن عجرة، قال: سمعت صاعاً من صاع منبسط، تكبر مسكيناً، وأخيراً يساجد من روبرو عن شعبة عن أنس بن مالك عن عبد الله بن معاذ عن كعب بن عجرة، قال: «أول أصغر من مسكين صاعاً من تمر»

والثاني: أن الإطعام للمساكين، وهو من الخيارات في صحاحها، أما قوله «معاذ» أو «دقة» فهي بالمعنى من مسكين، قال العلامة «...» من هذا إلى أن الإطعام في الآية مبنية على السعة، وهو قال: «صوم العشاء، وروى مسند من مسند بن مسعود صحيح عن الحسن قال: «أصوم عشرة أيام، وأنصفه على عشرة مساكين، وروى الطبري عن سفيان بن عيينة، قال: من عبد الله، لم يكن بذلك أحد من هذه الأقطار، انتهى»

وهو الصحيح، إن الإطعام للمساكين، ولا يحق أقل من هذا، وهو قول الجمهور، وحكي عن أبي حنيفة أنه يقول: «أول مسكين واحد، انتهى»

والثالث: أن الواجب في الإطعام لكل مسكين نصف صاع من أي شيء، هذا الصحيح في الكفاية قدحا أو شعيراً أو أرطاً، وهو أول ما ذكره الشافعي وإمامنا وأبو بكر بن مودود، وحكي عن الشافعي وأبي حنيفة بن مودود، قال: «الطبخ، وإن لم يجد من الشعر والتمر صاع لكل مسكين، وحكي عن عبد الله بن أبي حنيفة وصحاحه كقول مالك والشافعي»

قال الشافعي في هذا القول في كتب مذهب، قال: «قوله» وبعد أحمد في رواية أن الواجب لكل مسكين مد من فصح أو مدان من شعير أو تمر، انتهى»

أَمْ لَيْسَتْ بِهَذِهِ.....

وعاقب الموهبة^(١) بعدما حكى منه وهو من ثلاثة أضع من كل شيء: وهو من شحفة من أنه يجزئ من التبر صاع صاع لكل مسكين، ومن التبر والتبر صاع صاع، فقال: ويجزئ التبر والتبر والتبر، لأن كل موضع آخر فيه التبر آخره ذلك كالتبر وكثرة التبر. وقد روى أبو داود فرقاً من التبر، ولا يجزئ من هذا الأصناف أقل من ثلاثة أضع إلا التبر، ففيه رواية إحداهما: هذا من ير لكل مسكين مكان نصف صاع من غيره، كما في كفاية التبر، والثانية: لا يجزئ إلا نصف صاع، وهذا فإن مالاً والتبر انتهى.

وغيره من التبر^(٢) أن الصدقة تعقدرة للمسكين في الشراء لا تقصر عن نصف صاع كصدقة البطر وكثرة التبر والتبر والتبر انتهى.

والرفع: أو موضع الإعطاء، وميأتي لبحث فيه قريباً (أو السك) بوضع التبر، وصم التبر ابتداءً أي تفرغ بذبحها. هذا المحقق^(٣) قوله: أن السك يشاء، ووقع في رواية التبر التبر شاة عبر موحدة. والأول تقديره تفرغ بشاء، ولذا غداً بالشاء، والتبر تقديره: ربع شاة، وشاء، يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص، وسباق رواية الباب موافق ثلاثة، انتهى. وقوله: يفرغ المذكور تفسير لقوله تعالى: (لَا تُكَلِّمُوا) وترجم البخاري في صحيحه: باب السك شاة.

قال المحقق^(٤): أي السك المذكور في الآية، وروى الطبري من طريق

(١) الشافعي (٤/٣٨٤)

(٢) صحيح الصائغ (١/٤٢٠)

(٣) وضع البخاري (١/١٢٤)

(٤) وضع التبري (١/١٨٤)

مغيرة عن سعد بن أبي السرح: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ كَعْبَ الْفَرُطِيِّ عَنْ كَعْبٍ: «مَكَفَرَةٌ لِرَأْسِهِ»^(١) وَالسَّكَّ شَاةٌ». وَمِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْفَرُطِيُّ عَنْ كَعْبٍ: «أَمَرَنِي أَبُو أَحْمَدٍ وَأَخْتَلَفِي بِشَاةٍ»، فَقَالَ عِدْوَالٌ: «وَمِنْ تَبِعِهِ تَبِعاً لِأَبِي عَمْرٍو كُلِّ مَنْ ذَكَرَ السَّكَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُضَرّاً. فَإِنَّمَا ذَكَرُوا شَاةً، وَهُوَ أَمْرٌ، لَا خِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

قَالَ الْحَافِظُ: يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَصْبَاحِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ: «أَنَّهُ أَصَابَهُ أَذًى، فَحَلَقَ نَافِعُهُ السِّيَاحَةَ أَنْ يَهْدِيَ بِقِرَّةٍ»، وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَخْتٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «حَلَقَ كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ رَأْسَهُ نَافِعُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهْدِيَ، فَافْتَدَى بِقِرَّةٍ»، وَلِعَدْوَالِ بْنِ حَمِيدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعْتَمِرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: «افْتَدَى كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ بِقِرَّةٍ فَلَمَّا رَأَتْهَا».

وَلِسَعْدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ: «قِيلَ لِابْنِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ: مَا صَنَعَ أَبُوكَ حِينَ أَصَابَهُ الْأَذَى فِي رَأْسِهِ؟ قَالَ: دَحَّ بِقِرَّةٍ»، فَهَذِهِ الْأُخْرَى كُلُّهَا تُدَوِّرُ عَلَى نَافِعٍ، وَلَقَدْ احْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَاسِطَةِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبٍ، وَلَقَدْ عَارَضَهَا مَا هُوَ أَصَحُّ سَبْطاً مِنْ أَنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ كَعْبٌ وَفَعَلَهُ فِي السَّكَّ إِنَّمَا هُوَ شَاةٌ.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَدْوَالُ بْنُ حَمِيدٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ دَحَّ شَاةً لِأَذًى كَانَ أَصَابَهُ»، وَهَذَا أَصْرَبُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَاعْتَمَدَ ابْنُ بَطَّالٍ عَلَى رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ، فَقَالَ: أَخَذَ كَعْبُ بِأَرْفَعِ الْكَفَّارَاتِ، وَلَمْ يَحْتَالَفِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرَهُ بِهِ مِنْ دَحِّ شَاةٍ، بَلْ وَافَقَ وَزَادَ، فَعَبِهَ أَنْ مِنْ أَمْنِي بِأَهْلِ الْأَشْيَاءِ فَلَمَّا أَنَّ يَأْخُذُ بِأَرْفَعِهَا كَمَا فَعَلَ كَعْبُ، قَالَ:

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

الحافظ^(١): هو مرع ثوث الحديث ولم يثبت لما قسمته، انتهى.

وفي «العين»^(٢): قال شيخنا زين الدين: لفظ البقرة متكرر شاذاً، وقال ابن حزم: خبر كعب بن عجرة الصحيح فيما رواه ابن أبي جلي، والباقيون روايتهم مضطربة موهومة، وحجب تركه اضطرب فيه، والرجوع إلى رواية عبد الرحمن التي لم تضطرب، انتهى.

قلت: وتكلم ابن حزم في «المحلى» على هذه الروايات رواية رواية، وهذا أحد الأبحاث المتعمقة بهذا القول.

والثاني: يأتي شيء افتدى كعب بن عجرة، قال الحافظ: عندما ذكر من رواية أبي الربيع عن مجاهد عند الطبراني ملفظ: «ما أحد هدياً، قال: فأطعمهم، فقال: ما أحد، قال: فصم» عرف من رواية أبي الربيع، أن كعباً افتدى بالصيام، ووقع في رواية ابن إسحاق ما يشير بأنه افتدى بالذبح لأن نفسه أصم أو أظفم أو أصمب شاة، قال: «فلعلت رأسى ونسكت»، ويرى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث: «قلت: يا رسول الله خرنى»، قال: «أطعم ستة مساكين»، انتهى.

كذا قال الحافظ: ولم سجود بشيء من الثلاثة، لكن تقدم في كلامه الإشارة إلى ترجيح الشاة، إذ قال بعد ذكر رواية البقرة: وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب: وفعله في الشاة إنما هو شاة، انتهى.

وكننا ذكر الزيدعي في «نصب الراية»^(٣) الروايات الثلاث، ولم يرجح شيئاً، وتقدم في البحث الأول أن ابن بطان اعتمد على فتداته بالبقرة، وتعمقه

(١) «مع الماري» (١٩/١).

(٢) «معنا الطبراني» (١٦٧/٨١).

(٣) (١٢١/٣)، (١٢٥).

تخير بأنواعها الثلاثة الذبح أو الإطعام أو التبرع، لا يختص بزمان ولا مكان إلا أن يتوي بالذبح الهدي، فحكمه حكم الهدي في الاختصاص بمكة أو منى. وقال الحارثي: كل هدي أو إطعام فهو لمسكين الحرم إن قدر على إصابته من أصابه أدنى من رأسه، فيعرقه عن المسكين في الموضع الذي حلق فيه.

قال الموفق^(١): أما فدية الأذى فتعبر في الموضع الذي حلق فيه، نص عليه أحمد، وقال الشافعي لا يجوز إلا في الحرم. لقوله تعالى: **يُؤْتَىٰ نَحْمًا إِلَىٰ آثَتِ رَبِّكَ**، ولنا أنه كعب بن عجرة بالحنيفة بالحديبية، ولم يأمر الله إلى الحرم. وظاهر كلام الحارثي اختصاص ذلك بفدية الشعر وما عداه من النعماء فمكة.

وقال القاسمي، في الدعاء الواجبة بشغل مخطور - كالقياس والطيب - هي كدم الحلق، وفي الجميع روايتان إحداهما، بهدي حيث وجد به، والثانية، محل الجميع الحرم. أما جواز القيد فهو لمسكين الحرم، غير أنه أحمد إلى آخر ما تقدم بحث في أبواب الهدي.

وفي «الهداية»^(٢): الصوم يجزئه في أي موضع شاء، لأنه عادة في كل مكان، وكذلك الصدقة عندما لما شاء. وأما التمسك فيحصر بالحرم. انتهى.

قال العيني في «البيان»: قوله: أي موضع شاء هذا بالاتفاق بين الأئمة الأربعة، وقوله: كذلك الصدقة عندما غللاً لنشافعي. فإنه قال: المطعام لا يجزئه إلا في الحرم، وبه قال أحمد، قوله: فدايت، هو أنه عبادة في كل مكان، انتهى.

(١) التلخيص (١٥٠/٢).

(٢) (١١٠/١).

أي ذلك بعات أجزاً عتت .

انصوات عبد الكريم بن مالك النجزي . عن مجاهد . عن عبد الرحمن .

وكذلك أخرجه البخاري في : ٢٧ - كتاب المحصر . ٦ - باب قول الله تعالى .

﴿أَوْ مِدْقَةٍ﴾

وسمى في : ١٤ - كتاب الحج . ١٠ - باب يذبح حتى الرأس لمحرم .

حديث ٨٢ .

(أي ذلك) المذكور من الأنواع الثلاثة (فعلت) بالخطاب (أجزاً عتت) في

التذكير صرح بذلك بعد التعبير بلفظ «أَوْ» المعيد للتخيير زيادة في التبيين .

وترجمه البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى . ﴿فَقَرَّ كَأَن يَنْتَهِمُ شَيْئًا أَوْ يَذَّ

أَذَى بَرٍّ أَوْ يَذَّيْقَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ يَذَّيْقَهُ أَوْ يَذَّيْقَهُ﴾^(١) وهو مغير .

قال المحافظ^(٢) قوله . «سخر» من كلام المصنف استغناءً عن «أَوْ»

المكررة . ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القراء «أَوْ» وصاحبه

بالبخار . وأقرب ما رقت عليه من طرق حديث أبيه . إلى الصريح ما أخرجه

أبو داود من طريق النسبي عن ابن أبي شبيب عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ

قال له : إني شئت فأتاك سبكتة . وإك شئت فعمم ثلاثة أيام . وإك شئت

فأطعم . الحديث .

وفي رواية سالت هي التمهطاً أي ذلك وعلت أجزاً . ثم قال بعد ذكر

رواية أبي داود . ووافقتها رواية عبد الوازن عن ابن أبي شبيب . أخرجه مسند

في المسند . ومن طريق الطبراني . ذكر رواية عبد الله بن معقل عبد البخاري

تقضي أن التخيير إنما هو بين الإطعام والتخييم ثم لم بعد التاك . ونقطة

«قوله أنجد شاذاً قال . لا . قال . مصدق أو أصح» .

(١) سورة البقرة الآية ٢٦ .

(٢) فتح بارق (١/١٢٧) .

ولأبي داود في رواية أخرى أمعاء ذم؟ قال: لا، قال: فإن سبب قسم،
وحجمه لطيفي من شبيه عطاء عن كعب، وراعيهم أبو الزبير عن معاذ عند
الطبراني، ورواه بعد قوله: ما أجد مذبذباً فقال: تأتبعهم قال: ما أجد، فقال:
فقد، ولذا قال أبو حنيفة في صحيحه: فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا
يصوم، يحيى ولا يفتن، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه
الطبراني وغيره عن سعيد بن جبير، قال: سألت أبا عبد الله، فإن لم يجد قناباً أتته
داهج، وأتته هم العلماء، فتصدق به، أو سبغ ثكفل نصف صاع يوماً، أخرجه
من صوب الأعمش عنه، قال: تذكره لإبراهيم، قال: سمعت عثمان بن

فحيد يحدّث أن الجمع بين الزمانين، قد جمع بينهما أبو جعفر عليه
السلام، قال: إن من الإساءة إلى ترحيم التريب لا لإيقاعه، ومنها ما
قال شعبي: نسى المرء أو النسيان أو الإضغام لا يجرى إلا لعائد الهدى، بل
المرء أنه استجبر على معصية، أو لا؟ فإن عاد وحده أعلمه أنه مخير بين
بين السبام والإضغام، وإن لم يحد أعلمه أنه مخير بين

ومحتمل أنه لا يتم من سؤاله عن تركه الدخ تعينه، لا حسبان أنه لو
أعلمه أنه سجد لأخبره بذلك، وبين الإضغام والصوم، ومنها ما قال
غيره: يحدّث أن النسيان لا أدل له في حق المرأة، سبب الأذى وقد كان
يكرر بالدخ على غيره الاجتهاد مع يجرى أو يجرى غير سبب، فلما أعلمه أنه لم
يحدّثه أنه المخير، فخبره حديثاً من الصحيح والاطمأن لعينه أنه لا يحدّث
مع، فقام أقدمه أو يكر مع ما يطعمه.

ويوضح ذلك رواية مسلم في حديثه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال: «أُتِيَ شَاةٌ، فَذُكِرَ لَا تَرَبُّهُ هَذِهِ الْآيَةُ: «فَتَذَكَّرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ لَوْ
تَذَكَّرْتُ فَقَالَ: «مِمَّ ثَلَاثَةُ أَهَامٍ أَوْ أَطْعَامٍ، وَهِيَ رِوَابُ عَطَاءِ الْحَرَامِيِّ، قَالَ:
«مِمَّ ثَلَاثَةُ أَهَامٍ أَوْ أَطْعَامٍ مِمَّ مَذَكَّرْتُ؟ قَالَ: «وَلَاكَ عِدَّةٌ عَمَّ أَنْ يَسْأَلَ حَتَّى يَأْتِيَ

أسكت به، ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب.

ومباح الآية يشعر بتقسم انصبام على قبره، وليس قلت لكونه أفضل في هذا المقام من غيره، بل الشبر فيه أن الصحابة الذين حوّلوا شهادته بذلك كن أكثرهم يقدر على انصبام أكثر مما يقدر على الدبح أو لإطعام انتهى. وهذا أحد الأبحاث المتعلقة بهذا القول.

والثاني: أن التعبير يختص بالعلم أو بعم "الحق مطلقاً، قال نعيني^(١). إن المحرم إذا حلق رأسه أو لبس أو تطيب عاملاً من غير ضرورة، فقد حلى ابن عبد البر في "الاستذكار"^(٢) عن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبي ثور: أن عليه دماً لا غير، وأنه لا يخير إلا في الضرورة. وقال مالك: "بش ما فعل وعليه الغدبة وهو مخير فيها، وقال شيخنا زين الدين ما حكاه عن الشافعي وأصحابه ليس بجديد، بل السحرة منهم يوجب القنية كما جزم به أرفاعي، كما أوجب الكفارة في اليمين العموس بل أولى بالوجوب، انتهى.

قلت: ورد جزم الحافظ والمصنف لابي الشاميان بأنه لا يخير إلا في الضرورة، ويتميم الدم في العمد، لكن فروع الشافعية متطابقة على أن دم الحلق دم تخيير وتخدير، فيجوز التعذر عن الدم إلى غيره مما قدره الشارع.

وفي "فتح المصير": "متركب السحرم مخير في الغدبة بين استلافة الماكورة، انتهى واستدل به شارحاً في "إعانة الطالبين" بالآية وحديث كعب هذا، ثم قال: "وقيل بالحلق والسعدون غيرهما، انتهى.

وفي "أوقية المحتاجين": "انقسم الرابع من الدماء: السخير المقدر، فأنكف محير بين شياء، وتلك الأشياء مفردة أي قدرها الشارع فلا تزيد ولا

(١) صفة نفاري (١/٢٦٦).

(٢) انظر: الاستذكار (٣/٣٠٦).

تخصي، وأصاب هذا القسم منهن أسياء. لأول حلق الشعر، إلى أن قال: لا يرى فيه ذلك، بين أسياء وسيرة، ولجأهمي وغيره، انتهى.

أول الخروفي: من حلق أربع شعرات فصاعداً عمداً أو سهواً فله صيام ثلاث أيام أو إطعام ثلاثة أضياع من ستة مساكين، أو دية منه.

قال المصنف^(١): الكلام في هذا المسألة في حصول الأول: أن على المصوم فدية إذا حلق رأسه ولا خلاف في ذلك، الثاني: لا يترك من العمدة والمصحف، ومن له عذر، من لا يترك له في ظاهر المسحوب، وهو قول الشافعي ومعه على التوريث، وبها وجه آخر لا يترك على الناسي وهو مذهب الأصناف وابن السيد لقوله يترك الحصى لأهل الحظ والسبيل.

وأما أنه إقلافة، فليس هو، وحفظه كقول النصب، وأما أنه تعالى أو حبس الحدية على من حلق رأسه لأدنى، وهو معذور، فذلك من ذنب سيئها على وجوبها على غير المعذور، الثالث: أنه الفدية هي إحدى الثلاثة المذكورة في الآية، ولا فرق في ذلك بين المصدرة، وغيره، بالعمد والمصحف، وهو مذهب مالك والشافعي، وعلى أحمد أنه إذا حلق بعد عشر، فعليه التمتع من غير الخيار، وهو مذهب أبي حنيفة، لأنه تعالى غير بشرط تعذر، فإذا عدم الشرط وجب ووال الخيار، لأن أن يحكم بنبه من غير المصذور بطريق التوبة فبأنه، والبيع لا يخالق أصله، انتهى.

وفي نهجته^(٢): إذا حلق أربع رأسه أو ربع لحته فصاعداً فعليه دم، فإن كان أقل من أربع فعليه صدقة، وإن تعذر، أن من أو حلق من عذرهم من غير أن شاء، نبح شاة، وإذا شاء، صدق على ستة مساكين مائة أضياع من الخعام، وإن شاء صام ثلاثة أيام، ثم سقط العسي^(٣) في ذكره، يستند من الاحتكام فلم يذكر عادة منها في شرح الشارح.

(١) الشعر خمس (٢٨٠) ١٩٢٩.

(٢) ١٩٢٩ (١٩٢٩).

(٣) احتكام لغاري (١٩٢٩) ١٩٢٩.

٢٣٨/٩٣٠ - وَحَدَّثَنِي غَيْرُ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَلْبَسٍ، عَنْ

مُجَاهِدٍ أَبِي الْحِجَّاجِ،

وَمُخَصَّصِ الْبُيُوتِ تَكْفِيلاً بِمِثْلِهِ قَالَ: مِنْهَا سَوَارِ حُلِيِّ الْمَحْرَمِ لِلْحَاجَّةِ
 مَعَ الْكُفْرَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَمَرُّدٌ
 لِعَبْرِ حُلِيِّ الرَّأْسِ مِنْ سَائِرِ شَعْرِ الْجَسَدِ، وَفِي أَوْحَدِ الْبُلْدَانِ الْفُتُوحَةُ حَتَّى سَائِرِ
 شَعْرِ الْمَدَى، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى حُلِيِّ الرَّأْسِ إِلَّا تَأْوُدُ الْفُتَاهِيرِي، فَإِنَّهُ قَالَهُ: لَا
 نَجِبَ الْفُتَاهِي إِلَّا حُلِيَّ الرَّأْسِ

وَحَكِي الرَّافِعِي عَنْ الزَّهَّادِي أَوْ فِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ لَا يَمْلِكُ الْفُتَاهِي
 شَعْرَ الْبَدَنِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ أَمْرٌ بِحُلِيِّ شَعْرِ نَفْسِهِ وَفِي حُلِيِّ الْمَحْرَمِ شَعْرٌ خِلَالُ فَلَا
 وَابِدَةٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ مَالِكٍ وَالتَّصَافِي وَأَحْمَدُ، وَحَكِي عَنْ أَبِي حَسَنَةَ أَنَّهُ
 ذَلِكَ لَيْسَ لِمَحْرَمٍ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرَ الْحِلَالِ، فَإِنَّ أَعْلَى دَعْوَاهُ صِدْقُهُ، وَمِنْهَا أَنَّهُ
 إِذَا حُلِيَ مِنْ غَيْرِ حُرُورَةٍ بِمِثْلِهِ الْفُتَاهِي سَوَاءً كَانَ غَامِداً أَوْ تَائِباً أَوْ غَائِماً أَوْ
 حَائِلاً، وَفِيهِ إِسْحَاقُ وَتَأْوُدُ إِلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى النَّاسِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ
 حَاضِرًا شَيْئاً فَهُوَ نَسَحَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى انْتَهَى.

٢٣٨/٩٣٠ - (مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَلْبَسٍ الْمَكِّيِّ) (الْأَعْبَاجُ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ
 أَبِي الْحِجَّاجِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْعُسْبُورِيَّةِ^(١)
 نَحْوُ لَفْظِ: (الْأَعْبَاجُ) مِنْ مُجَاهِدٍ وَأَبِي الْحِجَّاجِ، مِنْ كَلِمَاتِ مُنْقَاطَةِ عَارِ الْأَعْبَاجِ
 مُجَاهِدُ أَبِي الْحِجَّاجِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ كَانَ حَاضِرًا فِي نَفْسِهِ فَإِنَّ أَمْرَ الْحِجَّاجِ كُنْ
 مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْفُتَاهِي الْمُسْتَعِيرُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي رِوَايَةِ بَحْوٍ.

فَإِنَّ الْبُيُوتِيَّةَ^(٢): أَبُو الْحِجَّاجِ كُنْ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، وَتَبَحُّوهُ مِنْ
 الْحِجَّاجِ، وَهُوَ حَقٌّ، إِذْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَنْ اسْمُهُ أَمْرُ الْحِجَّاجِ، انْتَهَى.

(١) ط: لا تذكرو ٢٣٨/٩٣٠.

(٢) شرح الزبيري: ٢١/٣٨٥.

عن ثعلبة بن جحر، أنه قال: حدثني رسول الله ﷺ وأنا أسمع
تحت، فمر بأصمغاني، وقد امتلأ رأسي ولحيي فملا، فأتيت
بجهمي، ثم قال: احلق
.....

العمرة المصرفة على الأول، فقال: عطاء عن شيخ الكوفة عن كعب بن عجرة
لعبد عبد الرحمن بن أبي ثعلبة، وشكل على ما أخذ: بن عبد الله بن جديت
ابن ... قال في المسند لا يوفى. فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن
سفل قال: أحسب إلى كعب بن عجرة نأته عن القصة، المحذوب

قال السلف^(١) رواه مسلم في روايته من طريقه عن ثعلبة وهو في
المسند. وأحمد بن بنز فعلى إلى كعب بن عجرة في هذا المسند. رواد
في رواية مسند بن مرم عن بن الأصمغاني بن مسند الكوفة. انتهى.

عاطفهم عني أنه غير هذا، من الرواة عن كعب لهذا الحديث حديثه
نقدم ذكرهم في كلام الحفاظ في أول حديث كتاب. ولا يبعد أن يكون هذا
مسند بن كعب انظر في قوله سكن الكوفة مع العمرة، فإن في آخر حديثه عن
ابن عاصم من رواه قوله: لو علم أنه ليس عني لم أصك به.

وعن كعب بن عجرة أنه قال: حدثني رسول الله ﷺ أنما أتقدم أنجمع منه دين
ما ورد من قوله: جعلت إلى رسول الله ﷺ ومن قوله: أرسل إلي فدعني،
فخرجت من الألفاظ أو كما أخرج تحت قدر لأصمغاني. وفي رواية: «قد بي»
وفي رواية: «جئت مرة إلى» من أن القصة رتبة. ولا تنافي بين إضافته له رواه
والأصمغاني أخرى كما هو ظاهر.

أوفد امتلا رأسي ولحيي فملا رواه أحمد. حتى حاجبي وقاربي. وفي
رواية أبي فلاة: فعلت حتى فلتت أن تترك شعرة من رأسي فيها الفمل من
استفهد إلى أعلاها (فأخذ بجهمي) لعله أحده عن سبل بن أبيس (ثم قال احلق

(١) صحيح البخاري (١٧/٢١).

...
...
...
...

في هذه المسألة أن أحدا لا يشترط حتى يصل إلى موضع غايته فالتذرية أقل
التي هي. ومعنى ذلك أن الضحية إنشا هي إباطة الأذى. فلما لم يسلطه لم نجب
عليه فيه، ولا وجد سبب وجوبها فلا جزئ منه، كما لا يعرق إخراج الضحية
من حدود العيقات بالأحرام، ولا الكفارة في القصور مثل سادته، انتهى.

وقال في المحلى: به قالت الأئمة الثلاثة الباقية، انتهى.

قلت: ولا يصح ادعاء، فقد قال النووي^(١) من أوج أنه حلق رأسه لأذى
به فهو مغفور في الذبقة قبل الحلق ومعه، نص عليه أحمد لما روي أن
الحسين بن علي استكى رأسه، فأمر علي، فقبل له هذا الحسين بغير إلى
رأسه، ولما بهجوز، فنهضت، ثم حلقه وهو نائم، وروى أبو إسحاق
الجزري، وأنها كفارة، فحاز تديب على وجوبها ككفارة أسفله وسين،
انتهى.

قلت: وما استدلل به من أثر الحسين منكف، فإن ساقه به، ثم
في جامع الهدى، من ساق الموطأ: ملفظ المأمور علي، يعني الله عنه -
برأسه، فحلق ثم نكس عنه بالنسقاء الحديث إبان الكفارة إنما يكون بعد
رحمها على صاحبها.

قال التبايحي^(٢) وذلك بحسب وجههم. أحدهما أن يريد كفارة فيعبر
فقد من ذبقة الأذى عليها في الجمع، والثاني أن يريد أن ذبقة الأذى كفارة، فلا
يحوز حرمتها قبل وسومها، فيه دلالة على أن هذه حكم جميع الكفارات،
وأن الذبقة من جملة الكفارات، فلا يحوز إحداها حتى نجب، فهذا المظهر

(١) المحلى - (٣٨٧).

(٢) التلخيص (١٦٠، ٣).

«أَنْ يَصُحَّ قَدْ عَلِمَ حَيْثُ مَا سَاءَ أَتَىكَ أَوْ الْقَضِيَامُ أَوْ الْبَيْتُ، أَوْ
الْبَيْتُ أَوْ بَعْدَهُ مِنَ الْبَيْتِ».

قَالَ: هَذَا: لَا يَصُحُّ الْمَحْرُومُ أَنْ يَأْتِيَ مِنَ بَعْدِهِ شَيْئًا، وَلَا
يُضَافُ. وَلَا يُقْصَرُ. حَتَّى يَحِلَّ. إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ أَدَى مِ رَأْسِهِ، ...

علم رواية منع إخراج كفارة اليمين قبل المحض، وما عني رواية «أدَى» تلك في
كفارة اليمين فالغرض ببطلان أن كفارة اليمين لم يوجد سببها، وشعار اليمين قد
وجد سببها، وهو الجنب فوازن هذه الأدنى من اليمين أن يحكم قبل بطلان، فإنه
لا يحرمه فولا واحد، انتهى.

فقد وُثِّقَ كفارة اليمين في الحديث مختلف فيه بين الأئمة، بخلاف قبل
اليمين فهو إجماعي (وأما يصح) أي يؤمن (فبطلان) أي بطلان ما شاء أي أي
موضع شاء من الحنن أو المحرم كما سيجري به (ذلك) أو القضاء أو البطلان
بأن البطلان أصبح بالثبوت لا الاختلاف لأنه في الاختلاف إذا عرِّب (سبب) أو
بطلان من الملاءمة زيادة إيصاح بقوله: حيثما شاء، وعدم الكلام على ذلك في
آخر الحديث الأول.

(قَالَ: هَذَا: لَا يَصُحُّ لِلْمَحْرُومِ أَنْ يَحْرِمَ عَلَيْهِ مِنْ التَّصَلُّحِ مِمَّا أَتَى
بِهِ، حَرَامٌ أَنْ يَنْتَفِ مِنْ بَعْدِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِ رَأْسِهِ، أَوْ جَسَدِهِ، أَوْ جَسَدِهِ
كَمَا شَاءَ قَرِيبًا هِيَ مَسَائِلُ الْعَمَلِ أَوْ الْحِكْمِ فِيهِ خِلَافٌ دَاوِدَ.

وَنَالِ الْحَرْفِي: مَا يَنْتَفِ شَعْرًا مِ رَأْسِهِ وَدَ حَسَنَةً، قَالَ الْمَوْفِقُ: "أَيْ
أَيْبِغَ أَعْرَ الْعَمَلِ عَمَى أَنْ يَحْرِمَ مَسْنُوعٌ مِنْ أَحَدٍ سَمَرَهُ إِلَّا مِنْ عِلْفِهِ، وَشَعْرَ
الرَّأْسِ وَاحِدٌ مِ ذَلِكَ، سَوَاءٌ أَتَى شَيْئًا، وَثَرِ وَاحِدًا.

(قَوْلًا بِحَالِهِ) أَحْرَمَ أَوْ بَرِيءٌ أَوْ غَيْرُهُ مَا أَوْ لَا يَقْصَرُهُ، بِإِذْرَافٍ وَغَيْرِهِ
بِالْعَمَلِ لَا بِرَبِّهِ تِلْكَ، وَلَا حَرَامٌ أَصْلًا (حَتَّى يَحِلَّ) أَي سَمَرَهُ هَذِهِ الْجَوَازُ الثَّرِ
أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ سَوَاءٌ كَانَ نَحْمَجَ أَوْ الْعَمَلِ (إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ أَدَى رَأْسِهِ) أَوْ فِي

فعلت تدبيراً، فسد الله له تعالى، ولا يصلح له أن يعلم أظفاره،
ولا يصلح له أن يحسنه،
.....

عنده يجوز له أن يحسنه، وعلى هذا (فعله فدية) واجبة عند الحائض (كما
أمر الله تعالى) بقوله **لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ شَيْءٌ أَوْ يَدُ ابْنِ دَاوُدَ** الآية.

ولا يصلح له أن لا يحسنه (أن يعلم أظفاره) فإن الحرفي ولا يقطع
فذا إلا أن تنكسر في النصوص^(١)، أجمع أهل العلم على أن المحرم مسوح من
قسم أظفاره، لا من عذره، لأن نزع الأظفار إزاحة جرم بترقة به، فحرم كترافة
من بين الكسرة إزاحة من غير فدية، لأنه، وتقدم في ما يجوز
للمحرم أن يفعله (ولا يشترط فيه) واحدة، وأولى ما زاد: وفي بعض النسخ
فعله بالإحسان على إرادة الجس، وتقدم أيضاً أنه لا يجوز قتلها عند مائت
والخمسين، واختلفت الرواية في ذلك من أحده وجزم الحرفي بأنه لا يفتل
المحرم، ولا يقتل الضلع، وهذا تنويع في التماسك^(٢)، أنه أن ينحى الفعل
من بدنه وبينه، ولا كراهة في ذلك، وبه عمله ولا تنه، بل يسحب
للمحرم قتله كما يستحب لغيره، ويكره للمحرم أن يقاتل بأمره ولحيته، فإن فعل
فأخرج منها قطعة وقتلها تصدق ولو بنفسه، نص عليه الشافعي.

فإن جمهور أصحابنا هذا التصديق يستحب، وكان معصية واجب لها
في إزاحة الأذى عن الرأس، فإن ابن حجر: فونه، ويكره للمحرم مقتضاه
الخصائص التكرار، والتصديق بالرأس والمأخيه، وهو حسن، كما أنه التركي:
أحد من نص الموهبي وغيره، لأن اليد لا تمتد به قطعاً، بخلاف الرأس منه
وجهاً، وهذه الدحية لأن المرفعة فيها يبرزه أكثر، انتهى، وتقدم فيما يجوز
للمحرم بعه قلام صاحب الهداية.

(١) «المفرد» ٥: ٢١٢.

(٢) «مصر» ١٩٠.

«لَا يَطْرَحُهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا مِنْ جَنْبِهِ وَلَا مِنْ تَوْبِهِ، فَإِنْ خَرَجَهَا الْمَحْرُومُ مِنْ حِلْيَةِ أَوْ مِنْ تَوْبِهِ، فَتَضَعُهُ حَفَةً مِنْ طَعَامٍ».

أولاً يطرحها أي القصة من رأسه إلى الأرض ولا من جنبه أي جسده (ولا من توبه) الذي ليس به (فإن طرحها المحرم من جسده) ولو من الرأس (أو من توبه) عظمه من الإطعام (حفنة) ما قسمه من طعام أي سلباً بعد واحدة منه فإنه في السجدة، وقد كانت له ملائكة، قال الزرقاني^(١).

قال المصنف^(٢): وذلك أنه مسروع من قتل شيء من الحيوان، ومنعرج من صرح القمل عن جسده لأنهما من «م» من الأجسام فلا يطرحها عن شيء من جسده رأس ولا غيره، ولا من توبه يكون على جسده مما يليه، لأن ذلك من ياد، فإنه، وإنما وجب عليه حفنة من طعام في قتل القملة لقله ما صرح به، وأنه ثم يبيع مبيع بماله الأذى، ولو جعن فتلى رأسه أو توبه حتى يبيع بذلك لكان عليه العدة.

وأما إذا قتل قملة أو قملات، فإنه يضع حفنة أو حفنات من طعام وما أعفد أجزائه، قوله من حبيب، ووجه ذلك أن من أزال عن نفسه الفعل الكثير الذي ينتفع بجزأته، وحسب حسمه منه فماله أدأفه، لأن الذي ينتفع به خاصة كعب من عبده لغير رأي عليه الهداه، وأباح له الخلاق وأمره بالعبدية لأنه أزال عن نفسه أدنى الهداه، وأما إذا لم يزل منه إلا القليل الذي لا ينتفع به لقله، ولا ينتفع بجزأته لكثرة ما يفي عليه منه فليس عليه إلا إتمام شيء على ما ذكر، لأنه لم يزل أهله انتهى.

وقال المصنف^(٣): في قتل قملة واحدة أو قملات عشرة عدول سمته، ومائة إن زادت على عشرة، انتهى مختصراً بتعير.

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٨٩).

(٢) المختصر (٣/٥٠).

(٣) شرح الكلب (١/٢٤٦).

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَتَفَ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ، أَوْ مِنْ إِبْطِهِ،

لَا يُنْفَى، وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ ثَوْرٍ وَابْنِ السِّنِّارِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ قَتَنِ فَعَلَهُ، قَالَ: يَطْعَمُ شَيْئًا، فَعَلَى هَذَا أَيْ شَيْءٍ، تَصَدَّقُ بِهِ أَجْرًا، سَوَاءٌ قَتَلَ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: تَمْرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: حَفَّتَ مِنْ طَعَامٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَقَالَ عَطَاءٌ: قَبِضَ مِنْ طَعَامٍ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى مَا قَفَاهُ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا بِذَلِكَ التَّنْظِيرَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقْرِيرِ، لَأَقْلَ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ نَتَفَ شَعْرًا) وَهُوَ وَاحِدَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ (مَنْ أَنْفَهُ أَوْ) مِنْ (إِبْطِهِ) قَالَ الْبَاجِي^(١) - يَرِيدُ أَنْ يَسِيرَ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ إِذَا قَصِدَ إِلَيْهِ سَوَاءً، تَجِبُ بِذَلِكَ كُلُّهُ الْقَنْيَةُ، لِأَنَّهُ مِنْ إِمَاطَةِ الْأَذَى، وَمِمَّا حَرَّتِ الْعَادَةُ بِالتَّنْظِيفِ بَارَكَةَ وَإِزَالَةَ مِثْلِهِ، وَأَمَّا مَا لَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ نَتْفَهُ وَإِنَّمَا يَقْصِدُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَرِيدَ تَرْجِعَ مَحْذُوفٌ يَأْسُ مِنْ أَنْفِهِ، فَتَنْقَلِعُ مَعَ شَعْرَاتِهِ، فَهِيَ «الْمَبْطُوءَةُ» عَنْ مَالِكٍ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

قَالَ الْخُرَقِيُّ: مِنْ حَلَقِ أَرْبَعِ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِ صَبَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامٌ أَوْ ذَبْحٌ، أَيْ ذَلِكَ قَوْلُ أَجْزَاءِ^(٢) قَالَ الْمَوْقِيُّ^(٣) - التَّلَوُّ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الدَّمُ أَرْبَعِ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى يَجِبُ فِي الثَّلَاثِ فِي حَلَقِ لُحْيَةٍ. قَالَ الْقَاضِي: هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ عَيْنَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي نُورٍ لِأَنَّهُ شَعْرٌ تَدْمِي، يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، فَجَدُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الدَّمُ كَانُوعٍ، وَوَجْهُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ أَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ، نَرُجِبُ بِهِ الدَّمُ كَانُوعٍ فَصَاعِدًا. أَمَّا الثَّلَاثَةُ فَهِيَ آخِرُ ثَقَلَةٍ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ فَاشْهَ الشُّعْرَةَ وَالشَّعْرَيْنِ، انْتَهَى.

(١) «السُّقْيُ» (٧٠/٣).

(٢) «الْمَعْنَى» (٢٨١/٤).

أو يخلق جسده بنورة، أو يخلق عن شجرة في رأسه لصبرورة، أو
يخلق قفاً لموضع المحتاجين

منى خلق عضواً مقصوداً بالخلق فعله دم، وإن خلق ما ليس بمقصود فصدقة،
وما في النسيب «أصح» وإن خلق أقل ما ذكر من كل عضو فصدقة، ولا
يقوم الربيع من هذه الأعضاء مقام الكل.

وما ذكرنا من لزوم النعم أو الصدقة إنما هو في حالة الاختيار بأن ارتكب
المحذور بغير عذر، أما في حالة الاضطراب بأن ارتكبه بعد كمرض وعلة فهو
مخير بين الصيام والصدقة والدعاء انتهى مختصراً.

(أو طلق) من المجرد في المسح الهندية، وأطلق من المزينة في النسخ
المصرية، كلاهما بمعنى، قال صاحب مختار الصحاح: «غلاء بالدهن وغيره
من ناب رمي» وأطلق به على الفعل، انتهى. (جسده بنورة) تضم النون ححر
الكلس. ثم حليت على اختلاط نضاب إليه من زربخ وغيره. يستعمل لإزالة
الشعر، فانه الزرقاني^(١).

وقال المجد: البرة بالصم انتهاء وانوار وانور تطلق بها، وفي
«منتهى لأرب» النورة بالتضم أعت، وفي «المحيط الأعظم»: بضم نون
وسكون واو وفتح را، مهلة: أعت.

قال الباجي^(٢): هو عني ما ذكره؛ لأنه لا فرق بين إزالته الشعر عن
جسده بتف أو حق أو غلاء نورة أو غير ذلك إذا كان قاصداً إلى إزالته. ومن
طلق جسده بنورة فقا قصد إزالة الشعر، فكأنه عليه فنية. انتهى

فت: وبذلك قال الجمهور كما تقدم في الحديث الأول من الباب.

(أو يخلق) الشعور (عن شجرة) كانت (في رأسه لصبرورة) كالندوي وغيره
(أو يخلق قفاً) أي مؤخر الرأس (لموضع المحتاجين) جمع محجمة بكر الميم.

(١) شرح الزرقاني، (٢/ ٣٨٧).

(٢) المنهاج، (٣/ ٧٠).

وهي فارزة الحجامة. ويقال لها: الحجامة أيضا بكسر الهمزة وإيما بالجمع لاختلاف غزات الشعر. فإن العريب يحنطون على الرأس، والقرش من الحنط، والآخرون على غيرهما.

قال النجاشي^(١): يريد أن عليه بقية رد حنطتها شعرا ولا فرق بين أن يفعل ذلك لضرورة أو غيرها، لأن إمالة الأذن لا تخلط بالضرورة في وجوب القصة، انتهى.

قال الطبري^(٢): أما الحجامة إذا لم يقطع شعرا فبالحق من غير ملية في قول الجمهور، ذلك احتاج في الحجامة إلى قطع شعر فإنه قطعها، أما روى عبد الله بن محمد أن رسول الله ﷺ احتج بحنط جميل في طريق مكة، وهو صحيح برسم وأمره، انتهى عليه.

ومن ضرورة ذلك قطع الشعر. ولأنه يباح حلق الشعر لإزالة أذى الفصل، وكذلك هذا، وعليه القدية، وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن النعمان، وقال صاحب أبي حنيفة: يصدق شعر، ولذا قوله تعالى: لا فحش لكم تحريضا أو به أدنى من ذلك^(٣)، الآية. ولأن حلق الشعر لإزالة ضرر غيره، فقامت القدية كما في حلقه لإزالة فساد، انتهى.

وفي «المداينة»^(٤): إن حلق موضع لسحابة فعليه دم عند أبي حنيفة. روي عنه . وقال: يجب صدقة لأنه إذا يحنط فلا يزال الحجامة، وهي ليست من المحفوظات، تكلف ما يكون بسببه لها، فلا أن فيه إزالة شيء من الأذى.

(١) المستدرج (٧١/١٢)

(٢) المستدرج (١٢٦/٥)

(٣) سورة النجم - الآية ١٩٦.

(٤) (١٥٨/١)

وغير منكر، ناسياً أو جاهلاً: (إن من فعل شيئاً من ذلك، فعليه التوبة في ذلك كله، ولا ينبغي له أن يحلق موضع المحتاج، ومن جهل فحلق رأسه قبل أن يرعى الحضرة، أفتدى).

فتجب الصدقة. ولأبي حنيفة أن حلقه مفسود، لأنه لا يتوصل إلى المنصود إلا به، وقد وجد إزالة النكت عن غصو كامل فيجب الدم، انتهى.

وهذا كله في قطع الشعر للحجامة، وأما حكم الاحتجام فتقدم في ماله (وهو محرم) في هذه الأحوال كلها سواء فعل هذه الأمور المذكورة ناسياً أو جاهلاً (إن من) هكذا في أكثر النسخ بزبداء فقط «من» من بشديد النون. ومن اسمه، وليس في بعض النسخ لفظ «من» فإن سكوت النون شرطية (فعل شيئاً من ذلك) المذكور قبل ذلك (فعلية في ذلك كله القدية)، وتقدم في الحديث الأول أن السهو والجهل والخطأ والجهل كلها سواء عند الجمهور في وجوب القدية.

(ولا ينبغي له أن يحلق موضع المحتاج) قال الباجي^(١) يحتمل وجهين. أحدهما: أنه لا ينبغي أن يحلق ذلك للاحتجام إلا للضرورة، لأن إمالة الأذى لا تفعل وإن فدى إلا للضرورة. والثاني: أن حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم، وأن هذا من جماعته، فأخبر أن حكمه حكم سائر شعر الجسد، انتهى.

(قال مالك من جهل) قال الزرقاني: وفي نسخة «نسب» (فحلق رأسه قبل أن يرعى الحضرة أفتدى) لأنه حلق قبل أن ينحلق من شيء من إجماعه، فأول التحلل رمي جمرة العفة. قال الباجي: وقال الزرقاني^(٢): لأنه ألقى النكت قبل التحلل. وقد أمر كعب بالقدية في الحلق قبل محله للضرورة، فكيف بالجاهل والناسي؟ انتهى.

(١) المستفتى (٧١/٣).

(٢) شرح الزرقاني (٢/٣٨٧).

من أتوا بي، وفيها حكمي صاحب الجمع الفوائد من رواية مالك فيها زيادة ما بعد الفرائض: وسأفها عن ابن عباس: من نسي شيئاً من سكره أو تركه ما بعد الفرائض فليهرق دماً، انتهى.

وذكر صاحب «الهداية» برواية ابن مسعود: من قدم سكرًا على نيك فعله دم، وتعقب عليه شراحه، فقالوا: كونه برواية ابن عباس أعرف. قال الزبيدي في «نصب الرتبة»^(١): رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا سلام بن مطيع أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال: من قدم شيئاً من حجه أو آخره فليهرق لذلك دماً، وقال الشيخ في «الإمام»^(٢) إبراهيم بن مهاجر صعيقة، وأخرج عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وحابر بن زيد أبي الشعثة نحو ذلك. وأخرج الطحاوي في «معاني الآثار»^(٣) حديث ابن عباس برواية إبراهيم بن مهاجر عنه، وأخرجه أيضاً ثنا ابن مزيعة. ما الحبيب ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله، انتهى.

وقال الحافظ في «المزاية»^(٤) أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس: «من قدم شيئاً من حجه أو آخره فليهرق لذلك دماً»، وأخرجه الطحاوي في وجه آخر أحسن منه، انتهى. وسأفني شيء من ذلك في أول «جامع الحج».

وقال في «التلخيص»^(٥): حديث ابن عباس موقوفاً عليه ومرفوعاً ممن ترك سكرًا فعله دم، أما الموقوف فرواه مالك في «الموطأ» والشافعي عنه عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه. وأما المرفوع فرواه ابن حزم من طريق علي بن

(١) (١٢٩/٣).

(٢) (١٢٢/١) باب تعقيب نيك على نيك.

(٣) «الجميع» (١٢٩/٣).

وقال ابن قدامة في المشرح الكبير: إن أركان الحج الطواف سدعة، وطواف الزيارة، وعنه أن إتمام أحدها كنهها أربعة أي الإحرام والمشي بها، وبما فيها ثلاثة، وإن المعنى ستة، وأما التفاسير أنه واجب من ركز، أما الطواف يعرفه تركه لا يتم الحج لأنه إجماعاً، وطواف الزيارة أصلاً تركه لا يتم الحج إلا به.

قال ابن عبد البر: لا خلاف في ذلك من أحسنه، وإحسانه سبعة، وإحرام من البيت، والطواف يعرفه تركه الفيل، والتعبت بحدثة إلى حد نصف الليل، والبيت بمنى، والرمي، والحدى أو التقصير، وطواف الوداع، مع عدا هذا من وهو الاعتدال، وطواف القدوم، والرمي، والاصطفا، واستلام الركبتين، شرب الحجر، الإسراع، والمشي في مواضعها، والحض، والأدبار، والصوم على النصف والصورة.

وأركان العمرة: الطواف، وفي الإحرام والسعي رؤساك على ما ذكره في الحج، وواجبها: التعلق أو التخصير في إحدى رؤوسين شاء على التحلل في الحج، وواجبها: الغسل والتذلل، والتذكر وغير ذلك، فمن ترك ركناً لم يتم رأساً إلا به، ومن ترك واجباً عليه نعم، ومن ترك منه ولا شيء عليه انتهى.

وكذا في البرزخ المصباح: إن أركان أربعة: الإحرام، والطواف، وطواف الزيارة، والسعي، والواجبات سدعة: الإحرام من العيضة، التذلل، والطواف إلى العروب على من وفيت بها، والسعي بمعنى أهل السعة والبراعة، والسعي بركته إلى بعد نصف الليل لمن أدركها قبله على غير السعة والبراعة، والرمي مرة، والحدى والتقصير، والوداع، انتهى.

وقال النووي في المناسك^(١): أعددنا الحج ثلاثة أقسام: ١ - أركان ٢ - واجبات ٣ - سنن، أما الأركان فحصة: الإحرام، والوقوف، وطواف الأفاصة، والسعي، والحلق. إذا قلنا بالأصح: إنه ركن. وأما الواجبات: فالأشأن متفق عليهما، وأربعة مختلفا فيها، فإنشاء لإحرام من النساء، والرمي واجبان متفق عليهما.

وأما الأربعة: فأحدها: التجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة. والثاني: السعي مزدلفة، والثالث: التبيت معنى لائي الرمي والرابع: طواف الوداع، والأصح رموب الأربعة انتهى.

وتعقب ابن حجر على الأول وقال: التجمع في الوقوف بين الليل والنهار سنة. وقال النووي: الرتبة واحد في الأركان، وبشرط تقدم الإحرام على جميعها، وبشرط تقدم الوقوف على منواف الأفاصة والحلق، وبشرط كونه السعي بعد طواف صحيح، انتهى.

ثم قال النووي^(٢): وأما السنن، فجميع ما ذكر مما يؤمر به الحج سوى الأركان والواجبات، أما أحكام هذه أقسام فالأركان لا يتم الحج ولا يجزئ حتى يأتي جميعها، ولا يحل من إحرامه مهنه بقي منها شيء، حتى لو أتى بالأركان كلها إلا أنه ترك طرفة من السبع أو مره من السعي لم يصح الحج ولم يحصل التحلل الثاني.

وكذا لو حلق شعرتين لم يتم حجه ولا يحل حتى يحلق أو يقصر شعرة مائة. ولا يجبر شيء من لأركان بالدم وغيره. وأما الواجبات: فمن نزل منها شيئا لزمه دم، ويصح الحج بثبوته. سواء تركها عمدا أو سهواً لكن انعاده

(١) (ص: ٢٧٥).

(٢) (مطالع النووي) (ص: ٢٧٦).

فَقِيلَ لَتُحْتَوَى حَتَّى تَأْتِيَ مَدِينَةَ الْمُنَاسِكَ

(٨٠) باب جامع القعدة

٩٣٣. ٢٤١ - قَالَ ذَلِكَ، مِمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ نَهْجًا مِنْ الْمَدِينَةِ

الَّتِي لَا تَبْقَى

فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ الْمَسْجِدِ قَالَ السَّاجِي^(١) : يَرِيدُ أَنْ مَا لَوْمْ يَهْجَى مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْهَدْيِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَسْبِيرُهُ قِيلَ هَذَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَكَّةَ . لِأَنَّ الْهَدْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَكَّةَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَذَا نَهْجُ الْكَعْبَةِ ﴾ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْجُرَ هَدْيًا إِلَّا بِمَسَى أَوْ سَكَّةَ .

وَيَرِيدُ غَوْلَهُ . الْمَسْجِدُ هَاهُنَا فَدَنَهُ الْأَدَى ، لِأَنَّهُ الَّذِي لِمَصَاحِبِهِ أَنْ يَدْخُلَ حَيْثُ شَاءَ إِنْ شَاءَ يَسْتَلِهُ حَتَّى يَكُونَ الْهَدْيُ ، وَنَدَى قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَقْبَلْ كَذَلِكَ تَرْبِعًا أَوْ بِمَا آدَى مِنْ تَلْبِيَةٍ هَيْدِيَّةً مِنْ بَيْكَمٍ أَوْ مَكَّنْهُ أَوْ شَكْلًا ﴾ . وَاسْمُ الْمَسْجِدِ بِصُحْبَةِ أَنْ يَنْتَهِيَ عَلَى قَدَمِهِ الْآدَى ، وَعَنِ الْهَدْيِ . وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَعْدَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَدَعَى عَلَى حِمَّةٍ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَكِنْ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِرَدِّ الدَّمِ عَلَى وَجْهِ الْقَدَمِ . انْهَى

قَالَ . تَقَدَّمَ فِي مَجْمَعِ الْهَدْيِ ، أَنْ دَعَى الْحَجَّ عِدَّةَ الْمَالِكِيَّةِ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ وَهِيَ مَسْفُوحَةٌ عَلَى تَوَاسُطِ . الْهَدْيِ ، وَالْمَسْجِدِ . وَهُوَ دَمُ الْقَدَمِ ، يَحْتَصُّ الْأَوَّلَ بِمَسَى أَوْ مَكَّةَ وَلَا يَحْتَصُّ الثَّانِي بِمَوْضِعٍ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَابِلِ ، فَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِسْعَادٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينٍ لِحَرَمٍ وَلَا مِنْ أَصَابِ آدَى مِنْ رَأْسِهِ ، فَتَحْوَرُّ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَقَّقَ بِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ مَحَلَّ الْجَمْعِ الْحَرَمِ ، وَبِهِ قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ .

(٨٠) جامع القعدة

أَيُّ الْأَحْكَامِ الْمُتَفَرِّقَةِ مِنَ أَبْوَابِ الْقَدَمِ ، فَهُوَ مَحْزَلُهُ مَسَانِئُ شَيْءٍ يَكْبُرُهَا أَصْحَابُ الثَّنَائِيَّةِ فِي أَوَاخِرِ الْأَبْوَابِ لَا سِيَّمَا الْخُطْبَاءِ فِي مَصْنَعَاتِهِمْ .

٩٣٣/ ٢٤١ (قَالَ عَالِدًا) . يَمِينُ لَوْلَا أَنَّ يَلْبَسُ ثِيَابَ مِنْ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي

أنه أن يغزو، وهو فحرم، أو يقصر شعره، أو ينس طيباً من غير ضرورة، فبإسارته مؤنة القدية عليه. قال: لا يصح أن يفعل ذلك وإنما أخص به الضرورة وعلى من فعل ذلك الغلظة.

أي لا يجوز (له أن ينسها وهو محرم أو أراد أن يقصر شعره) وهو محرم (أو ينس طيباً من غير ضرورة) دابة إلى هذه الأمور، بل يريد أن ينسها (لإسارته مؤنة القدية عليه) أي يستعمل له متعة القدية لغناه (قال) مالك: (لا ينبغي) أي لا يجوز (لأحد أن يفعل ذلك) أي ما ذكر من الأمور (وإنما أخص) بناء المحرم (فيه) أي فيما ذكر من نيس الطيب وقطع الشعر (للضرورة).

قال الناجي^(١): يعني من أراد أن ينس شيئاً من محظورات الإحرام من غير ضرورة، وبفتن، واستعمل القدية لغناها أو لكثرة ماله، فإنه لا يجوز له ذلك من غير ضرورة، وهو أثم. وإنما يجوز له ذلك بشرط الضرورة والأذى الذي ليس بمعتد. والأصل في ذلك قوله: «فمن كان منكم لمهاجراً أو حجة أو غيره»^(٢) الآية. فاشترط في إسباحة ذلك الضرورة والأذى، وكذا في ذلك السبي يجر لكعب بن عجرة، وقد رأى كثرة ما به من الضل، فأبذيت هزمت، فلما عاد، نص، قال له: «أحسن رأسك وأمره بالضربة، فعنى إباحة ذلك بالكفاية باليوم (وعلى من فعل ذلك القنية) متداً فدم عليه حرم.

قال الناجي^(٣): «الظاهر أنه أراد به، وإن كان المعلق والمناس والتطلب من الصلوات المحظورة غير ضرورية، فإن القدية تحب على من فعل ذلك، ولا يخرج بالخطأ والإثم عن وجوب القدية، ويعتدل أن يريد به، وإنما أيج له فعل شيء من ذلك للضرورة، وأوجب عليه مع ذلك القدية، ليظهر تغليب المصع فكيف من فعله غير ضرورة، انتهى.

(١) المستطرف (٣/٧٢).

(٢) سورة الحرة: الآية ٩٦.

(٣) المستطرف (٣/٧٢).

وسئل مالك: من اعطى من النسيان، أم الصدقة، أو النسيان.
أما حجة النسيان في ذلك؟ وما نسيان؟ وكما انقطع؟ وبأي مدخل؟ ولم
النسيان؟ وهل يجوز من ذلك أم فعله في الحرم؟ قال مالك:
كل شيء في كتاب الله في النسيان، كذا أو كذا، فصاحبه مخير في
ذلك، أي شيء أحب أن يفعل ذلك، فعلى مالك: وأما النسيان فإياه

وقد تقدم قريباً تحت حديث كعب بن عجرة أن العامد والساهي والمعدور
وغیره سواء عند الجمهور في وجوب الهدية، وإن اختلفوا في التحير وتحتم الحكم.

(وسئل مالك عن أحكام الهدية) المذكورة في الآية (من النسيان أو
الصدقة أو السك) بيان لتلخيص ثم بين الأحكام التي سنس عنها، وهي عينة،
إعدادها (صاحبه) أي القادي (بالخير في ذلك؟) أي مختار في أي ثلاثة شاء
يقضي أو يمنع عليه شيء في ذلك؟ (أو) ثابته (ما السك؟) الولود في الآية.
(أو) ثالثها (كم الطعام؟) أي ما مقداره (أو) رابعها (بأي مدخل؟) أي انقطاع بأي
مد يوتي، فبر الأعداد كانت مختلفة بالمقدسة المتصورة، أو حاسنها (كم
النسيان؟) (أو) سادسها (هل يجوز شيئاً من ذلك) أي سوعاً من أنواع الهدية (أم
بفعله) أي الهدية (في لورده ذلك؟) المحذور، أي وجوب الهدية على الفور أو
التراحي.

(قال مالك) في جواب هذه المسائل على غير ترتيب النظم: (كل شيء).
أي حكم ورد (في كتاب الله تعالى) (في) بيان (الكفارات كذا أو كذا) أي بالصفة
وأول (فصاحبه مخير في ذلك) أي في أدائه أي ذلك أحب أن يفعل أم يفعل
أحب، وفي النسخ المصرية: أي شيء أحب أن يفعل ذلك الفعل) غير لقوله:
أي شيء، وهذا جواب لمسألة الأثر، وقد ورد ذلك عن ابن عباس وعطاء
وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخير كما تقدم في آخر الحديث
الأول في باب هدية من خلق قبل أن يتحرر.

(وأما السك) أي المراد ما تمتعت (فهدية) جواب لتسألة الثانية، وتقدم

وأما الضيق فثلاثة أيام، وأما الطعام فيطعم ستة مساكين، ثم
يستحب أن يأكل من الأضحية، هذا أصح.

قال مالك: سمعت بعض أهل العلم يقول: إذا رمى الشحرة
بمكة، فأصابها شيء من الأضحية لم يزد، فذلك إن غلبه أن يضربه

فما نعت حديث كعب من عجزه مفصلاً، وقد قال الحافظ^(١)، قال عبيد
بن نعيم، لأمي عمر: قل من ذكر النسك في هذا الحديث مفصلاً، فإسا
فقدوا شاء، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، وأما الضياع فثلاثة أيام، سبب
الضياع الضاع، ويقدم أيضاً في حديث كعب من أن ذلك إجماع خلافه، ما
قيل من عشرة أيام.

وأما الطعام، جواب لمدانة الثلاثة (فيطعم ستة مساكين) كما قال،
تحسين، منه لأنه الأربعة (لكل ممكنين هذا) صد واحد، وفي نسخة من
معمر بن وهب، والبيان خلافه تقدم في حديث كعب من عجزه مفصلاً (بالمد
الأول) جواب لبيان الرابعة أمه النبي (إذا بدل من المد الأول تقدم الكلام
عليه مفصلاً في أبواب صدقة القصر، ثم يذكر المصنف جواب السؤال
سأله، ثم أجاب في الحداثة ولا المد، وهو جوهري، على التواخي
عند الحداثة مخرج بذلك، القاري في شرح الشارح^(٢).

قال مالك: سمعت بعض أهل العلم يقول: (إن رمى المحرم ضجاً غير
نصيد (فأصاب) الحرم) شبهة من الصيد ثم يردّه، أي الصيد معني ثم يقصد
بحرم الصيد، بل أصابه يدور بصدقه (فقتله) أي أصيد (إن) ما كسر مشور
يقول (عليه) أي على المحرم (أن يضربه) من المبرور، وفي النسخ المصرية
ويضربه من أفعول في نسخ الهندية، والمعنى واحد.

(١) فتح الباري (٤/٢٦٨).

(٢) شرح الشارح (١٢).

وذلك الحلال يرمى في الحرم من غير قصد الصيد أو القصد في ذلك
 وهو الذي يرمى في الحرم لأن تعاقب الحفظ في ذلك سواء
 وبسبب وجوب الحزام ما يخرج القصد من أن الصيد والحفظ في ذلك
 أي في وجوب الحزام بمسألة لأنه خلاف، والإتلاف مضمون في العهد
 والحفظ، لكن العهد لم يخلف الحفظ، وإليه ذهب الجمهور شيئاً وحلماً،
 وبه خلاف المعصية، كما تقدم مفصلاً في أبواب الصيد.

قال ابن عطاء^(١) اتخذ أمة الفروج من أهل الحجاز والخرق وغيرهم
 على أن لا يحرم إلا على الحرم، أو على أهله أو على الأجر، وإذا
 الطاهر أو غير، ومن السدس من السدس من قوله تعالى «فأشبهوا»
 وقال ابن عطاء يجب الحزام على العامة فلا يرمي الحفظ ما نسب
 لعدم في محله.

وكذلك الحلال يرمى في الحرم من غير قصد الصيد أو القصد في ذلك
 ثم يرمي الرامي في الحرم، أو عليه أن يفديه من الحرم في الصيد، والحرمة
 في الصيد من الإجماع، ووجه ذلك ما تقدم في مسألة الصيد في الحرم،
 جمع المسلمون على تحريم الصيد على الحلال والمحرّم، وما يحرم،
 وبعض في الإجماع يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا، إلا نبيي،
 أحدهما القصد يختلف في نكته في الإجماع، وصاح في الحرم ما خلاف،
 والشمس صيد، فهو صاح في الإجماع، ولا يحل صيده من أهل الحرم ووجوه،
 وذكره جابر بن عبد الله، وعن أحمد رواية أخرى أنه مباح، فإنه الموقوف^(٢)
 لأن العهد والحفظ في ذلك أي في وجوب الحزام، استمره سواء، دليل
 للمسلمين، وتقدم مراراً مفصلاً ومحصراً.

(١) الفرج: فتح الباري (١/٢١٠)

(٢) المعنى (١/٢١٠)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الثَّغُورِ يُقْبَلُونَ الْقَضَاءُ حَسْبَهُمْ وَبِغَيْرِهِمْ فَحَرَمُونَ، أَوْ
فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَرَأَتَهُ، وَكَانَ أَحَقُّهُ
عَلَيْهِمْ - يُعَذِّبُ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ عُنْفُهُ وَمَلِيٌّ، - أَوْ حَاتَمَ عَلَيْهِمْ
بِرَأْسِهِمْ، كَذَلِكَ عَلِمَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَنْفَهُ الْهَرَبِيَّةَ وَمَا ذَلِكَ، الْقَوْمُ
يُقْبَلُونَ الْإِتِّخَالُ لِقَضَاءِ ذُنُوبِهِمْ كَقَضَاءِ ذَلِكَ، عَلَى رُبْعِهِ مَنَى قُلُوبُ إِبْرَاهِيمَ
مَعَهُ، أَوْ مَاءِ سَبْرِينَ سَابِغِينَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ

قَالَ مَالِكٌ فِي الثَّغُورِ يُقْبَلُونَ لِقَضَاءِ حَسْبَهُمْ وَبِهِمْ مَحْرُومُونَ أَيْ اخْتِصَ
الْحَرَمُ بِهِ فِي قُلُوبِهِمْ وَاحِدٌ دَلِيلٌ فِي الْحَرَمِ أَيْ الْقَوْمُ صَوْنُ الْقَدِّ فِي الْحَرَمِ
بِهِمْ جَلَدُ أَهْلِ الْحَرَمِ (أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَرَأَتَهُ أَيْ مَرَأَتَهُ وَوَرَى
الْمَنْعُ الْمَنْعِيَّةُ) (مَرْهَمٌ وَابْتَعْنِي وَاحِدٌ أَيْ حِزْبٌ كَانِي عَلَى ثَلَاثِ السَّائِغِينَ
بَعْنِي عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ حِزْبٌ كَامِلٌ كَمَا لَوْ أَضْرَفَ بَحْتَهُ أَيْ حَكَمَ ذَلِكَ حَكَمَهُ
فَالْكَثَرَةُ تَكُونُ لَا تَحْصَى، وَبِذَلِكَ فَهِيَ الْخُفْيَةُ) (مَنْ يَتَحَرَّمُ دُونَ الْحَرَمِ،
وَالْحَرَمُ جُلُودُهُ تَقْدَمُ عَلَى أَوْرَاقِ الْقَضَاءِ (أَيْ) مَا لِكُفْرِهِ وَالتَّكُونُ سَبَابًا
(حَكَمَ) مَاءُ السَّحَابِ (عَلَيْهِمْ مَانِعِينَ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَذِهِ كَانِي

قَوْلُهُ كَنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالْقَضَاءِ كَانِ عَلِمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الْقَضَاءُ بِحَدِّ
ذَلِكَ أَوْ بِحَدِّهِمْ، هَذَا كَنْ وَاحِدٌ بِهِمْ يُقَضَّاهُمْ، وَكَانَ بَرَكَةً الْكُفَّاهُ وَالْمَقْصُودُ أَيْ
لَا يَعْزِيبُ فِي أَعْيَانِ نَحْوِ، فِي الْوَجْهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَحَسْبُ ذَلِكَ لَعَا
أَنْ يَعْصِيَهُمْ عَزْوَاقُ قَتَانُوا إِنْ كَانَ هُنَا مَنَامٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ
عَبْرَ ذَلِكَ فَحَرَمٌ وَاحِدٌ، فَتَرَجَّحَ لِقَضَائِهِمْ كَمَا لَا تَعْرِيفُ فِي الْقَضَاءِ (وَبِغَيْرِهِمْ،
أَيْ يَرَى أَعْصَفَ مَيْتَرٍ مَحْتَارًا بِالْقَضَاءِ، مَتَارٌ (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَيْ مِثَالُ، جَرَمُ
أَعْبَادِ الثَّغُورِ يَقْتُلُونَ الرُّجُلَ حَطًّا، فَتَكُونُ كَقَضَاءِ ذَلِكَ أَيْ كَقَضَاءِ قُلُوبِ الْخَطَا (أَعْنَى
وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ، أَوْ مِثَالُ شَهْرِينَ وَتَبَعِينَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ).

(١) بَطْنُ دَاوُدَ كَانَ (٣١٤: ٣١٥)

(٢) فِي الْأَمْسَانِ (٣١٤: ٣١٥) بِمِثْلِهِ أَيْ قُلُوبُ حَسْبِهِمْ وَبِهِمْ مَحْرُومُونَ صِدَادًا وَمَعْنَى قُلُوبِ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَذَا دَلِيلٌ فِي الْحَرَمِ صِدَادًا فِي الْحَرَمِ عَلَى حَسْبِ حَرَمِهِ وَاحِدٌ

قال مالك بن أنس رضي الله عنه: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد».

قال مالك بن أنس رضي الله عنه: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد».

قال مالك بن أنس رضي الله عنه: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد».

قال مالك بن أنس رضي الله عنه: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد». قال مالك بن أنس: «إذا سجدت بعد ركعة من ركعات الحج فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد».

قال مالك: ليس على الشخص بعد قطع من الشجر من الحرم شيء، وإن قطع من أحد حكم عليه بشيء، وليس ما جمع

لكم كل شيء إلا النساء، وتقدم لبط في ذلك في مبدأ باب الإفاضة.

قال مالك: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر بيان لما في الحرم شيء ولا جواز ولا غيره سوى التحريم، ونوب إلى الله عزّ سمه (وله يلعبا لى أحدا) من السلف (حكم عليه) أي على الناس (فيه) أي في شجر الحرم (شيء) ريس ما صنع. قال الشافعي^(١): ذكر فيه مسائل، إحداهما: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء، والثانية: قوله: ليس ما صنع نص على المنع من ذلك، وتعلق بذلك مسألة ثالثة. وهي تبين الشجر المسموع قطعه وتسميه من غيره، فأما المسألة الأولى في أنه لا يجب به شيء غير مذهب مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب عليه الجزاء، انتهى.

وقال الدردير^(٢): لا جزاء على لاطع ما حرم قطعه، لأنه قدر زائد على التحريم محاج لخل، انتهى.

وامد على ذلك الزرقاني^(٣): أن النبي ﷺ قال في عطيه فتح مكة: «لا يحل لأبى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقطع بها دماً» ولا يعصد بها شجرأه. وكذا في روايات أخر، ليس في شيء منها ذكر جزاء ولا غيره، والكلمات لا يدرس عليها، انتهى.

وفاء المودق^(٤): يجب في إتلاف الشجر والحشيش الضمان، وإن كان لشافعي وأصحاب الرأي. وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء. وقال مالك وأبو

(١) «المفرد» (٣/٢٧٥)

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٢٩٩).

(٣) شرح الزرقاني، (٢٦/٣٩٩)

(٤) «المعني» (٥/١٨٨)

تور وفانود وابن السعدي لا يسمون، لأن الحريم لا يسمون، وفي الحل، لا
يخصص في الحريم كالزوجة، وإن ابن السعدي لا يجد دليلًا لأرجح به في الجمع
الحريم فخصها من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وأقول: كما قال مالك نستعمل فيه
العلم.

الحكماء في أمر هيبه، قال: رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجرة كانت
في المسجد يسمي أهل الطوائف، فقطع، وأقول: قال: وذكر الأئمة، ورواه ابن
في العلم بذلك، روى ابن عباس أنه قال في الموضع، بشجرة وهي الحزاة، مثاقفة،
وأوجه الشجرة الكبرى، والحزاة الصغيرة.

وعن عطاء، زعموا، ولأنه مخرج من إبلان، وهو من الحريم، فكان وحده،
كالسعد، ويختلف الحريم منه لا يبيع من قطع، ولا الحل، ولا بيع الحريم
إذا كانت عدا، فإنه يصير الحريم، فكيف بالزوجة والعمرة، والشافعية، والشافعية
الحريم، والشافعية، وما يخص، وهذا قول الشافعي، وقال أصحاب الأئمة، يخصص
الكل مثاقفة، لأنه لا يباع، بل يملك الحقيقين، وما نزل، ابن عباس، وعطاء،
والأئمة، في ما يجرى إبلان، فكان فيه، يخصص بمقتضى كسبه، انتهى.

وفي قوله من المبيع، قال: يخصص شجرة صعيدية عربية مثاقفة، ومن قولها
شجرة، وعقل فيها شجرة، مثاقفة، يخصص حاشيتي وورق، بغيره، وعسى بها
تخصص، انتهى، وفيه ما شك السويدي، يخصص الحريم، "الحلال" شجرة حريم
مخدة، من منع شجرة شجرة صعيدية، وإن كانت صغيرة صعيدية مثاقفة، أي
تخرج من بكرة الشاة والضوء، وإبراهيم، فما سبق في جرحه، يهبط، وإن كانت
صغيرة جدًا لأرجح الطبيعة أنه يخصص، من طعام، ونظام، ولا حكم
الأنعام، وإن يجرى من الحريم، فإن لمعه كونه الثمينة، وهو محجور من
طعام، ونظام، انتهى.

وفي «التهذيب»^(١): إن قطع حشيش الحرم أو شجرة تُست بمملوكة، وهو ما لا يسه التامر فعليه قيمته إلا ما جفت، لأن حرمتها ثبتت بسبب الحرم، وفاز عليه الصلاة والسلام: «لا يخنى خلاها، ولا يعصد شوكتها»، ولا يكون لتصوم في هذه القيمة مدخل، لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الاحترام، فكان من ضمان المحال، والتصوم يصلح حجة للأفعال، لا ضمان المحال، وينتصم بقيمته على الغراء، انتهى.

قال الباجي^(٢): وأما المسألة الثانية في الجمع من قطع شجر الحرم فهو منعب مالك والشافعي رأيي حنفية، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يخنى خلاها ولا يعصد شجرها»، انتهى.

وقال المنوفي^(٣): أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم وإباحة الآخر وما أبته آدمي من البقول والنزوع والبراجين، حكى ذلك ابن المنذر، والأصل فيه ما روينا من حديث ابن عباس: «روى أبو شريح وأبو هريرة نحوه» من حديث ابن عباس، وكلوا متفق عليهما، انتهى. قلت: وكذلك حكى الإجماع على ذلك غير واحد من فقه المذاهب.

وأما المسألة الثالثة: فقول الباجي^(٤): أما يبين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو تمييزها بما هو ممنوع، فإن الممنوع مما هو من شجر التهادية مما لا يملك غالباً، وجرت انعاده بأن يبيت من غير عمل آدمي، كالقطع، والسر والسعدان، وما جرى مجرى ذلك، وكذلك سائر أنواع المحتبى. والأصل في

(١) (١/٧٧)

(٢) «مختار» (٣/٧٤).

(٣) «سمي» (٥/١٨٥).

(٤) «نصفي» (٣/٧٥).

ذلك ما روي عنه يُحْتَجُّ أنه قال: «لا يختلني خلاها، ولا يحط شجرها»، فقال العباس إلا الإذخر يا رسول الله، فإنه لصاغنا وقبورنا، فقال يُحْتَجُّ: «إلا الإذخر».

فإن الساجي^(١) رآنا عبيدي مثله، ولم أر فيه نصاً لأصعادت غير أن الحاجة إليه عامة، لأنه لم يرل يترخذ وينقل إلى البلاد على سبيل التماوي. ولم يكر أحد فصيح أنه مباح، وهذا فيما بينت منه.

وأما ما عرس منه وتحت بالعمل، وملكه التعامل، معتدي يجوز أخذه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - وقال الشافعي: لا يجوز، ووجه الإباحة عندني أنه بمنزلة ما يأخذ من النحر، فإن الحرم لا يمنع منه، وأما ما حرم المادة بأنه يملك، ويغرس، ويعمل كالنخل والزمان والجوز وما أشبهه فإنه غير ممنوع قطعه، وكذا ما كان يتخذ من البقول سواء ست بغضه أو تصنع آدمي لأنه على أصله، ويجري ذلك مجرى الحيوان ما كان أصله للنائب، فإنه لا يمنع من اصطاده في الحرم وإن نوحس: انتهى.

وفي «المدونة»^(٢): لا يقطع في الحرم من الشجر شيء، يمس أو لم يمس، وقال مالك: كل شيء أئتمه الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والزمان وما أشبهها فلا يأخذ بقطع ذلك، وكذلك البقل كله مثل الكزات والخس والسق وما أشبه ذلك، ولا بأس بالسنا والإذخر أن يقطع في الحرم، انتهى. وسعد بن عريق «المدونة» بالتنا بعجب من قول الساجي: لم أر فيه نصاً لأصعادت. وقال البرزدي^(٣): حرم بالحرم قطع ما ينبت بنفسه من غير علاج كالنخل المبري وشجر الطرفاء ولو استنبت موطراً لحنسه، وكذا يأتي في حكمه إلا الإذخر

(١) «المنهاج» (٧٥/٢).

(٢) (٣٢٩/١).

(٣) «الشرح الكبير» (٧٩/١).

وانسنا ومثلها العصا والسواك وقطع لشجر للبناء وانسكنى موضعها أو قطعها لإصلاح الحوائط (كما يستنبط) من حرر وسق وكراث ويضيغ ويخرج وإن لم يعالج نظراً لأصله، انتهى.

قال الشافعي^(١): قوله: «ما ثبت بنفسه» أي ولو كان قطعاً لإطعام الدواب على السعتمد ولا فرق بين الأخضر والبس، وقوله: «كما يسه» أي كما يجوز قطع ما يستنبط كالحنطة والقمح والعناب والنخل والرمز، انتهى.

وقال الشافعي^(٢): أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم وإباحة أخذ الإدام وما أنه الأدمي من اليفر والروع والرباحين، حكى ذلك ابن المنذر. وأما ما أنه الأدمي من شجر، فقد أبو الخطاب وابن عقيل له فقه من غير ضمان كثير، وقال القاضي: ما ثبت في الحل لم يحرم في الحرم فلا جزء فيه، وما ثبت أصله في الحرم ضيقه الجراء بكل حال، وقال الشافعي في شجر الحرم لجروء بكل حال أنه الأدميون أو ثبت نفسه نعموم قوله عليه السلام: «لا يعصد شجرها».

وقال ابن حنبل: لا جزء فيما ثبت لأدعيون جندة كالأجوز والأنوز والخن ونحوه، ولا يحجب فيما يشبه الأدمي من شجره كالدرج والسلم، لأن الحرم يختص بتحريمه ما كان وحشياً من الصيد كدلت الشجر.

ثم قال: ويحرم قطع الشوك والعمود، وقال القاضي وأبو الخطاب: لا يحرم، ودعي ذلك عن عطاء ومجاهد وعمر وابن سيرين والشافعي، لأنه يؤذي بطبعه، فأشبه السباع من الحيوانات، ولما، قوله عليه السلام: «لا يعصد شجرها».

(١) حديث الشافعي (٩٢/٢)

(٢) المعنى (٩٨٠/٥).

حديث أبي هريرة: **ألا يحل لي شئها**، وهذا صحيح، ولأن العائِب في شجر الحرم الشوك، قلت هذه الشيء **يُفْقِد** قطع شجرها، والشوك سائمه قد طعمه التحريم.

ولا بأس لقطع اليابس من الشجر المحش، لأنه بحرية الثمرات، ولا قطع ما نكس، ولا يبي، لأنه قد تيب، فهو بمنزلة الطير المغتصم.

ولا بأس بالانزعاع بما نكس من الأعصاب وبيع من الشجر بغير صل أو سي، إلا ما سقط من الورق، نص عليه أحمد، ولا أعلم فيه خلافاً، لأن الشجر ورد بلفظ القطع، وهذا سم يقطع؛ وليس له أخذ وزو الشجر وفاء لشاوي: له أخيه لأنه لا يضر به، وكان عطاء برخص في أخذ ورق الشجر يستثنى به، ولا يخرج من أصله، وخصص فيه عمرو بن دينار، وقال النبي **يُفْقِد** قال: لا يحل شوكها، ولا يؤخذ شجرها، ولأن ما حُرِّم أخذه حُرِّم كل شيء منه، كزيت العنابر، وأوراقه لا يضر به، لا يصلح فيه يصفه، وربما آل إلى نهيها.

وبحرم قطع حبش الحرم إلا ما استثناء التارخ من الحرم، وما أسند الأعمش واليابس، لقوله **يُفْقِد** أو يحل من ماء، في لفظه **ألا يحل** حديثه.

وهي جوز رحيمة، جهاد: أصله لا يجوز، وهو مذهب أبي حنيفة لأن ما حُرِّم إنزاله لم يجوز أن يرسل عليه ما يهلكه كالسيد، والثاني يجوز وهو مذهب عطاء، ولشواي لأن الهدايا كانت تدخل الحرم، وتكثر فيه، ولم يمتل أنه كانت تعدل أوقعتها، ولأن بهم حاجة إلى ذلك، شبه قطع الإبر.

ويصح أخذ الكفاة^(١) من الحرم، وكذلك لفتح^(٢) لأنه لا أصل له فأنه

(١) الحباء على أربع نسخ، حتى أنزل مطبوقة

(٢) البيع من الغطاء أو ما شاعها.

الشيء . روى حنبل في مسنده من شجر الحرم الصنابير^(١) واعتزق^(٢) .
 وروى مسند من المطهر . وما أشبه ذلك . انتهى .

وعلى أيصا^(٣) في حرم المدينة . أنه يذوق حرم مكة في سبيل . أحدهما :
 أنه يجوز أن يؤخذ من شجر حرم المدينة ما دعه اليد لخدمة نفسه
 والوسيلة والتركيب . ومن سببه . ما ذكر الحاج إلى فاعله بحال حرم
 مكة . والثاني : أن حرم حجاج المدينة يأخذ منه فيه لم يؤمر الإنسان بخلاف مكة .
 انتهى .

وفي الترمذي حريم^(٤) . يحرم قطع شجر الحرم وحشيشه الأضرحة
 المتوفى من سبيلها . ويجوز قطع الجاهل والعمى . وروى الأعمش والكنية
 والشيخ والأحرار . وسأج الإجماع . ما رآه أو أفتى به غير فعل يسمى ولو لم
 يرضه من حريم . وروى في غيره . وروى في غيره . انتهى .

وفي الترمذي حريم . يحرم قطع شجرة حتى ما فيه صخرة كحرم . وروى
 في غيره . انتهى . انتهى .

وفي مسند . روى في حرم الحرم والحاصل شجر الحرم . من قطع
 شجرة كبيرة يهدم شجرة . وإن كانت صغيرة يهدم . وإن كانت صغيرة
 سما وحشيش الجبل . وكذا حكم الأعشاب .

وأما الأول من حرم الحرم . فكيف لا يحلها . فلهذا أن يذوق شجرة .

(١) الصنابير : شجرة الحرم .

(٢) اعتزق : ما يذوق الحرم . وروى في غيره .

(٣) أيصا : (١٤٣) .

(٤) وروى في حرم . (١٤٣) .

(٥) (١٤٣) .

ويحرم قطع حبش الحرم، فإن قلعه لزمه النجاسة، وإن كان يابساً فلا شيء في قطعه، فلو قلعه لزمه الضمان لأنه لو لم يقلعه لنبت، ويجوز تسريح البهائم في حبش الحرم لترعى، فلو أخذ الحبش لعلف البهائم جاز على الأصح، بخلاف من يأخذ للبيع، ويستثنى من البيع الإذخر ولو احتج إلى شيء من نبات الحرم للدواء جاز قطعه على الأصح.

قال ابن حجر: قوله: «يقسم شجر الحرم»، أي بالقلع، والقطع سواء الذي في ملكه والمشموع والمستنبت وغيره، وقوله: «فمن قلع شجرة» أي رطبة غير مؤدية كالشوك، وقوله: «يحرم قطع حبش الحرم»، أي ليس من شأنه أن يستنبت سواء نبت بنفسه أو استنبت، أما إذا كان من شأنه ذلك، وإن نبت بنفسه كالحنطة والشمر والبقول والخضراوات فيجوز أخذه.

وقوله: «لأنه لو لم يقلعه لنبت محله» ما إذا لم يفسد منيته وإلا جاز قلعه أيضاً، وقوله: «يستثنى الإذخر» الحن به ما يتخذ به كالوجلة والنبات المسمى بالبقلة وتعرهما لأنهما في معنى الزرع، وكالإذخر فهو إذا احتاج إليه للتقيد، انتهى، وبسط ابن حجر اختلاف أصحابهم في جواز المساويك وعصمه.

وفي شرح الباب^(١): «أشجار الحرم ونباتاته أربع أنواع: الأول: كل شجر أبته الناس حقيقه، وهو من جنس ما ينبت الناس عادة كالزروع. الثاني: ما أبته الناس، وهو ليس مما يتونه عادة كالأراك وهو شجر المساويك.

الثالث: ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس، فهذه الأنواع الثلاثة يحل قطعها وقلعها والانتفاع بها ولا جزء فيها.

وأما النوع الرابع، فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت

الناس عاده كأم غيلان فهذا محذور القلع والقطع مملوكاً كان. بأن كان في أرض مملوك أو غير مملوك إلا أبايس، لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ، فإنه صار حطباً، وإلا الإضرار، فيجوز قطعه رطباً وبأساً. ويجوز أخذ الكمأة، وما نحى من الزهر والثمر، وما انكسر من الشجر بفعل آدمي

ويحرم قطع الشوك والعوسج ولا ضمان به. ولا يجوز اتخاذ الساريك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر، ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر، ولا يجوز رعي الحنشير في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد، وقال أبو يوسف ومالك والشافعي: لا بأس به، ولو ارتفعت دانه سأل المني، لا شيء عليه لو فرع رعيها من غير اختياره، وهذا مما اتفق عليه، انتهى. زاد في «العمية»: يحل قطع الشجرة المشرفة لأن أثماره أقيم مقام إنبات الناس، انتهى. زاد ابن عابدين^(١): وإن لم يكن من جس ما يشبه الناس، انتهى.

وفي «الهداية»^(٢): قال أبو يوسف: لا بأس بالرعي لأن فيه ضرورة، فإن منع الدواب عنه متعذر، ولنا ما روينا، والقطع بالمشاة كالقطع بالمساجل، قال العيني في «البيان» قوله: قال أبو يوسف: وبه قال الشافعي ومالك، وقوله: «القطع بالمشاة» جواب عما يقال: إن النص في «القطع» لا في الرعي، انتهى.

قلت: وهكذا حكى عن مالك جواز الرعي غير واحد، لكن قال الحافظ في «الفتح»^(٣) في حديث «لا يخلى خلافا» استدلال به على تحريم رعي لكونه أشد من الاحتشاش، ومن قال مالك والكوفيون، واختاره الطبري: وقال

(١) رد المحتار (٢/٦٢٤)

(٢) (١/٣٧١)

(٣) فتح الباري (٤/٤٨)

الشيء يعني: لا بأس بالرعي لمصنعه البهائم، وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش، فإنه العنهي فلا يتعدى إلى غيره انتهى.

والصواب على الظاهر الأول لما في التلمذة^(١) قال مالك: لا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في التحشيش والشجر، وقال أيضاً: أكره للحلال والحرام أن يحتشاشا في الحرم مخافة أن يفتلا الدواب. فإن سلما فلا شيء عليه وأنا أكره ذلك انتهى.

وسألتني في آخر جامع الحج: سئل مالك: هل يحتش المرسل لدابته؟ فقال لا، وقال ألياسي^(٢): لا بأس أن يرعى الإبل في الحرم، والفرق بين وبين الاحتشاش، أن الاحتشاش تناول قطع التحشيش، وإرسال البهائم للرعي فبس يتناول لذلك، هذا: وقد عرفت مما سبق من مسائلهم أنهم اتفقوا على بعض مسائل الباب، واختلفوا في آخرها.

وإحسان المباحث في ذلك عشرة مسائل: الأولى: الاختلاف في مصداق النهي عن من الشجر وغيره، فقال مالك: يحرم ما يبت جنسه بنفسه وإن استنته أحد نظراً لجنسه، وقالت الحنفية: يحرم ما يبت جنسه، ولم يستنبه أحد، وقال أحمد: يجوز ما زرعه آدمي من الشجر والتحشيش لا ما لم يزرعه أحد، وعند الشافعي: رحمه الله - يحرم شجر الحرم وتحشيشه مطلقاً إلا التحشيش الذي من شأنه أن يستنبت كالنبول ونخسراوات

الثانية: أحجموا على أن ما زرعه آدمي من الزروع والنبول والرباحين يجوز قطعه ولا خلاف في ذلك.

الثالثة: لا فرق في الأخضر والباس عند مالك خلافاً للأئمة الثلاثة إذ أباحوا قطع الباس.

(١) (٢٣٩/١)

(٢) المطبوع (٧٥/٣).

قَالَ مَا ذَلِكَ، فِي الَّذِي يَحْتَجُّ، أَوْ يَنْسُو صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي
الْحَجِّ،

الرابعة: الحوك وغيره سواء في الحرمة عند مالك وأحمد، وبحور قطعه
عند الشافعي وبعض الحنابلة، ويحرم نطقه عند الحنابلة بدون التضامن.
الخامسة: أجمعوا على إباحة قطع الإذخر رطباً ويابساً.

السادسة: لا يحوز النطق لإطعام الدواب عند مالك على التمسك، وفيه
قائل أحمد والحنابلة، وبحور فمن الأصح عند الشافعية والسماعية في رعي
الدواب وجهان عند أحمد، وبحور عند الشافعي ومالك وأبي يوسف، ولا
بحور عند أبي حنيفة ومحمد، ولو ابرعت منمها بحور إحصاءاً ولثامنة:
أعصرو على حواز الأسفاح بالأورق الأسافنة، والثامنة: يحوز السواك من
شجر الحرم عند مالك، ولا يحوز عند أحمد والحنابلة، واحتلت فيه الحنفية.
والعاشرة: لا يجوز قطع الورق عند أحمد، وبحور عند الشافعي والحنابلة.

أما ما ذكرنا في الشيء جهل أو ينسى، قال الباقون^(١): من عاين على
حكم من جهل أو نسي صيام ثلاثة أيام في الحج، ويحصل قوله: «أو جهل»
وجهين أحدهما: أن يكون جهل بالحكم، والثاني: أن يكون معني جهل بفعل
ما لا يحوز، فيكون جهل هاهنا بمعنى معصية، فإن قلنا: إن جهل بمعنى تعمد
فقد استوعب حكم العامة والخاصة.

وإن قلنا: «جهل» بمعنى لم يعلم بالحكم، فإنه ترك ذكر العامة، وإن عاد
حكمه حكم الخاص، المعظون إعطاءاً للمعنى وتخليطاً لحكمه، والأفضل أن
نحمل لفظ «جهل» على الوجهين لاحتسابها لهما انتهى.

(صيام ثلاثة أيام في الحج) على ما تقدم في أبواب النسيح من أن صيام
النسيح الذي لم يجبه الهمي ثلاثة في الحج وسعة إذا رجع، قاله الباقي.

أَوْ يَتَرَضُّ فِيهِ. فَلَا نَضُومُهَا حَتَّى يُقَامَ سَلَاةٌ. قَالَ: يُلْهَدُ إِنْ وَجَدَ عَذِيًّا وَإِلَّا فَلْيَضُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ، وَنَسْتَعِدُّ بَعْدَ ذَلِكَ

قُلْتُ. وَلَا تَخْطِمْ بِالْمَتَمِّعِ، بَلْ هَذَا حُكْمٌ لِدَمَاءِ التَّوَجُّعِ فِي الْحَجِّ غَيْرِ وَدِيَةِ الْأَذَى وَجَرَاءِ انْتِصَادٍ كَمَا مِثْلِي فِي كَلَامِ الدَّرْدِيرِ، «وَمَا يَدْخُلُ فِيهِ صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ أَعَدَّ».

(أَوْ يَرْضُ فِيهَا) أَيِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ نَصْرٌ عَلَى الْمَرْضَى لِمُتَوَعَّبِ أَهْلَامِ اسْتَاذِكِرٍ بِمَكْرِ النِّسْيَانِ وَالْعَمَلِ لِمُتَمِّعٍ عَدَدٍ، وَالْعَمَلُ لِلْمُتَمَتِّعِ الْعَالِيَةِ، (فَلَا يَضُومُهَا) لِهَذِهِ التَّوَجُّعِ الْمُتَمَتِّعِ (حَتَّى يُقَامَ) يَفْتَحُ لَدَاكَ (يَلْدُهُ) عَادِمًا الْهَدْيَ.

(قَالَ مَالِكٌ). (الْيَهْدُ إِنْ وَجَدَ عَذِيًّا وَإِلَّا فَلْيَضُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ) يَعْدُ الرُّجُوعَ (وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ) قَالَ الْبَاجِي. وَمَعْنَى ذَلِكَ الْقَصْدُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ، وَقَالَ أَصَحُّ: إِنْ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي مَحْتَجَاتِهِ، وَيَعْدُ قَوْلَ مَا مَاتَ عَلَى أَنْ التَّرْتِيبَ قَدْ سَقَطَ وَجَوِبَ.

وَقَالَ الدَّرْدِيرُ^(١): لَمَّا كَانَ دَمُ الْحَجِّ ثَلَاثَةَ بَعْضِهَا عَلَى التَّخْيِيرِ وَهِيَ دَمَاءُ الْقَدِيَةِ وَجَزَاءُ الْمَصِيدِ، وَبَعْضُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يُغَيَّرُ الْقَدِيَةُ وَجَزَاءُ الْمَصِيدِ) وَذَلِكَ الْعَبْرُ مَا يَجِبُ لِمَنْ رَأَى وَجِبَ أَوْ لَعَدِي أَوْ قَبْلَهُ يَفْعَلُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. (مَرْتَبَ) مَرْتَبِينَ لَا تَقْلُ عَنْ أَوَّلَاهُمَا إِلَّا بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا لَا ثَلَاثَ نَهَبَ (نَهْدِي) أَوْ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى (لَمْ) عِنْدَ عَجْزِهِ عَنْهُ (صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ، وَأَوَّلُ وَقْتُ مَنْ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ: إِنْ فَاتَهُ صَوْمُهَا فَبَلْ يَوْمَ النَّحْرِ صَامَ أَيَّامَ مَنْ، وَإِنْ أَتَمَّهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ صَامَهَا مَنْ شَاءَ وَسَلَّهَ السَّبْعَةَ أَوَّلًا (وَسَبْعَةَ) إِذَا رَجَعَ. انتهى.

وَقَالَ الْبَاجِي^(٢): فِي صِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ: إِنْ فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ قَبْلَ يَوْمِ

(١) الطُّرُقُ كَبِيرٌ (٢١/٨٤).

(٢) الْمُتَمَتِّعِ (٢١/٢٣٠).

النحر صام أيام منى، فإن لم يصم صامها مدها، وبهذا قال الشافعي، وهو قول عائشة وابن عمر، وقال أبو حنيفة: لا يصوم بعد عرفة، ويستتر اليدي في ذمته انتهى.

قلت: ما حكى عن أبي حنيفة كذلك هو مذهبه، صرح بذلك في القروع. قال صاحب «تهذيبه»^(١): إن فاتته الصوم حتى أتى يوم النحر أم يجزه إلا أنه، وقال الشافعي رحمه الله: يصوم بعد هذه الأيام، لأنه صوم موقت فيقصي كصوم رمضان.

وفنا النبي المشهور عن الصوم في هذه الأيام، فتقيد به النص أو يدخله النقص، فلا يتأذى به ما وجب كاملاً، ولا يؤدي بعداً لأن الصوم بدل، والأبدل لا تنحب إلا شرعاً والنحر خشي بوقت الحج، وحواز الدم على الأصل، وعن عمر - رضي الله عنه - أنه أمر في مثله بنسخ النشأة، انتهى.

وفنا السومق^(٢): إن المنع إذا لم يصم الثلاثة أيام في الحج، فإنه يصوم بعد ذلك، وبهذا قال علي وابن عمر وعائشة والزهري ومالك والشافعي، ويروى عن ابن عباس وسعيد بن حمير وطوس ومجاهد، فإنه يصوم في العشر وبه استقر المهدي في ذمته.

وفنا أنه صوم واجب فلا يستقضى بخروج عنه كصوم رمضان، وإذا ثبت هذا فإنه يصوم أيام منى، وهو قول ابن عمر وعائشة وعروة ومالك والأوزاعي وإسحاق والشافعي في القديم، وعن أحمد رواية أخرى: لا يصوم أيام منى، روى ذلك عن علي والحسن وعطاء، وهو قول ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصوم منه أيام، ذكره ابن أبي الشريق، فعلى هذه الرواية يصوم بعد ذلك عشرة أيام.

(١) (١٥٢/١)

(٢) الشافعي (٣٩٣، ٥)

وكذلك الحكم إذا قلنا بصوم أيام منى، فلم يصحها، واختلفت الرواية عن أحمد في وجوب الدم عليه، فعنه عليه دم، لأنه أمر الواجب من ماسكت الحج عن يومه، فزومه دم كرمي التحمار، ولا فرق بين المؤخر للملأ أو لتغيره. وقال القاسمي: إلا أنه لم يرد ليس عليه فدية، وهي أحسن رواية أخرى لا يرد مع الصوم دم حال، وهذا اختيار أبي الخطاب، ومذهب الشافعي، لأنه صوم واجب القضاء بفوته كصوم رمضان، فإذا صام عشرة لم يلزمه التطريق بين الثلاثة والمبعدة. وقال أصحاب الشافعي عليه نظير، لأنه واجب من حيث الفعل، وما وجب التطريق من حيث الفعل لم يسقط بفوات يومه كأفعال الصلاة من الركوع والسجود، ولك أنه صوم واجب في زمن يصح الصوم فيه، ثم يجب لتريقه كماتر الصوم، انتهى.

في «التهذيب»^(١) أن فاته الصوم حتى أتى يوم النحر ثم يجره إلا التمتع، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام، قال العيني في «اللبنة»: (الشافعي في ذلك ستة أقوال: أحدها: لا صوم، ويقتل إلى التهذيب، الثاني: عليه صوم مشقة أيام مطلق، الثالث: عليه صوم عشرة، ويعرق يوم، الرابع: يعرق بأربعة أيام، الخامس: يعرق بمدة مكان السير السادس: بأربعة أيام ومدة إمكات السير، وهو أصحها عندهم ذكر ذلك كله النووي في شرح تهذيب، انتهى.

وقال أيضا تحت قول «التهذيب»: ثم يجره إلا الدم: روي ذلك عن علي وابن عباس ومعه بن حبر ومناور ومجاهد والحسن وعطاء، انتهى.

وقد عرفت التعارض في نفل المولى والتعريض، ولا يبعد تعدد الرواية عنهم، وصحت التحكيمات.

(٨١) باب جامع الحج

٢٤٢/٩٣٤ - حدثني محمد بن علي مالم، عن أبي شهاب، عن

عبد بن النخعة، عن عبد الله بن محمد بن أبي العاصم،

(٨١) جامع الحج

في الروايات المستفادة من كتاب الحج

٢٤٢/٩٣٤ - (مالك، عن أبي شهاب، هكذا أخرجه البخاري في

الحج^(١)، قال الحافظ، ونسباني من طريق حميد بن عمار عن أبي جعفر
 حميد بن محمد، وقد أضاف أصحاب الأثرين عليه من طريق الأثرين، ورواه شافياً
 عنه صاحب من أضافه، أخرجه عنه البخاري، لكن لم يدر لفظه، وهو عبد
 الله بن محمد، عن شهاب بن عبد الله بن محمد بن أبي العاصم، انتهى.

(عن عيسى بن أحمد الغيرة الميموني، (طلحة بن عبد الله) وأبو من التميم
 بنسبة أبي عبد الله، وفي رواية من جريح عبد مسلم وعاصم بن فهد بن عبد
 الله بن كلاب عن أبي شهاب قال: حدثني عيسى بن طلحة (عن عبد الله بن
 عمرو) عن الأثرين (أبي العاصم) وفي رواية من جريح وعاصم بن فهد عن
 عاصم، أو عبد الله بن كلاب.

قال الحافظ، عبد الله بن عمرو، هو ابن عبد الله بن كلاب، وفي رواية
 نسائي، خلاف ما وقع في بعض نسخ المصنف، وأخرج عنه من الأثرين
 لعبد الله بن عمرو، عن أبي عبد الله بن عمرو، عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن
 عمرو، وفي رواية أخرى من جريح عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو، ولم أره
 من حديث الأثرين إلا هذا.

(١) رقم الحديث: ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥.

(٢) مع البخاري: (١٠٣٩، ١٠٤٠).

أَنَّهُ قَالَ: «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي فُلَانٍ مِنْ بَنِي.....»

أَمَّا قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاجِ أَيُّ عَلَى يَافَثَةَ، كَمَا فِي رَوَايَةِ يَسَالِجٍ عِنْدَ ابْنِ خَارِيزٍ وَيُؤَمَّرُ عِنْدَ مَسْنَمٍ بِالْفُظِّ «عَلَى وَاحِدَةٍ»، وَلِذَا تَرَجَّمْ عَلَيْهِ ابْنُ خَارِيزٍ: «بَابُ انْقِبَاطٍ عَلَى الدُّنَا» وَاسْتَرْفِزَ عَلَيْهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّهُ يَدْرِي فِي سِيٍّ مِنْ الرُّوَايَاتِ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ، بَلْ فِي رَوَايَةٍ بِجَبْرِ انْقِطَاعٍ عَنْهُ أَيْ جَذَرٍ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاجِ، فَقَالَ رَجُلٌ: ثُمَّ قَالَ: «الْإِسْمَاعِيلِيُّ» نَكَدَ نَفْسَ عِيٍّ سِيٍّ مِنْ انْقِطَاعٍ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ، فَجَبَسَ قَوْلُهُ: «جَبَسَ» عَلَى أَيْ وَكَبَسَ، وَجَبَسَ عَمِيًّا، فَجَلَّ الْحَافِظُ: وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَمِّدُ لِرَوَايَةِ يَسَالِجٍ بِنِ كَيْسَانَ بَلَفْظٍ لَوْ قَفَّ عَلَى رَاحَتِهِ وَهُوَ بِمَعْنَى جَبَسَ - انْتَهَى

وَقَالَ ابْنُ أَبِي رَاحِمَةَ: هَذَا ذَلِيلٌ لِحُجُورِ الْقَعْدَةِ عَلَى أَيْ حِجَّةٍ لِلْحَاجَّةِ، ثُمَّ قَالَ: «الْإِسْمَاعِيلِيُّ» أَيْ يَسَالِجُ بْنُ كَيْسَانَ عَمَرُوهُ قَوْلُهُ: «وَقَفَّ عَلَى وَاحِدَةٍ» قَالَ الْحَافِظُ: «لَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ أَيْضًا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ مَسْنَمٍ، وَبَعَثَ عَبْدُ أَحْمَدَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ الرَّحَرِيِّ، وَفَدَّ أَشْبَارُ إِلَيْهِ ابْنُ خَارِيزٍ بِقَوْلِهِ: «نَابِعُهُ مَعْدَرُ أَيُّ فِي قَوْلِهِ» وَقَفَّ عَلَى رَاحَتِهِ» انْتَهَى.

(للنَّاسِ بِمَعْنَى) قَالَ ابْنُ أَبِي رَاحِمَةَ: «يَحْتَسِبُ أَنَّهُ وَلَقَدْ لَعَلَّمُ النَّاسَ مِنْهُمْ» وَبِجَسَمِهِ عَنِ مَسَانِينِهِ، فَهَذَا عِلْمٌ أَنَّهُ وَقَفَ مَرَّةً بِسَأَلِهِ فِي ذَلِكَ لَوْ قَفَّ الْمَدِينُ عَمَّا ثَابَهُ مِنْ حِجَّةٍ، وَعَمَّا أُدْرِجَتْ، وَهَذَا فَمَدٌّ وَآخِرُ وَبَسَّالَهُ فِيمَ مِنَ الْمُسْتَفْتَى، انْتَهَى.

وَلَمْ يَجْعَلْ فِي الْحَدِيثِ ابْنُ أَبِي رَاحِمَةَ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ الْمَكَانَ الْمَقْبُولَ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ خَارِيزٍ عَنِ ابْنِ خَارِيزٍ عَمْدُ ابْنِ خَارِيزٍ بِالْفُظِّ: «يَحْطَبُ فِيمَ النَّعْدِ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «وَقَفَّ عِنْدَ الْجَمْرَةِ» قَالَ يَسَالِجُ: «جَمْعٌ مِنْهُمْ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ بِأَنَّهُ مُؤَلَّفٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ هُوَ احْتَفَلَ أَيُّ عَنِ النَّاسِ لَا إِلَهَ مِنْ عَطَبِ الْحَجِّ الْمَشْرُوعِ»

قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين. أحدهما: على رحاه عند الجيزة. ولم يقل في هذا خطب، وإنما فيه وقع ومأل. والثاني: في يوم انحر بعد صلاة الظهر. وذلك وقت الخطبة المشهورة من خطب الحج يعلم الإمام الناس ما يقوم عليهم من مساسكهم. قال السوي: هذا الاحتمال الثاني هو الصواب.

قال الحافظ: فإن قيل لا منافاة بين هذا الذي صوِّفه وبين الذي قبله، فإنه ليس في شيء من طريق الحديثين، حديث بن عباس وحديث عبد الله بن عمرو بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار، قلت: نعم لم يقع التصريح بذلك، لكن في رواية ابن عباس أن بعض السائلين قال: رويت بعد ما أميت، وهذا يدل على أن الفتنة كانت بعد الزوال، لأن النساء يظفرن على ما بعد الزوال. وكان السائل علم أن الفتنة للمحاج أن يرمي الجيزة أول ما يقدم مصر، فلما توجهوا إلى بعد الزوال سأل عن ذلك على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد. لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري عن عيسى عنه. والاختلاف فيه من أصحاب الزهري، وغاشته أي بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر. واجتمع من مروياتهم.

ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم انحر بعد الزوال، وهو عن راحته بخطب عند الحمرة، وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم انحر فعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بنو المساسك، فليس قوله: جعل، محاراً عن مجرأه، لأنه لم يزل حقيقته، ولا يقدم من وعده عند الحمرة أن يكون حينئذ رماء، ففي البخاري: من ابن عمر: أنه سمع وفقه يوم انحر بين الحمرة، فذكر خطبته ففعل ذلك وقع بعد أن أميت، ورجع إلى مائة. انتهى

(١) موطع التلويح (٢٧٠، ٢٧١).

قلت: لكن شكل هذه حديث الناس وما في معناه، فإن وخوفه يبيح كل الناس، والاحتياط منه أن كان يعللهم وسؤالهم لا الخطأ، وأوضح منه لفظ منكم بهذا اللفظ، ولفظ رسول الله ﷺ في حجة الوداع مني لمس سائرهم، الحديث. وما أتت الاحتياط كرمها بعد المزمع يأتي عنه من في أبي داود من حديث رافع بن خديج المزني قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بعسر من الرفع الضحى في ثلثة سماء، الحديث.

ويؤيده أيضا ما في أبي داود^(١) من حديث عبد الرحمن بن معاذ ثبيتي قال: خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى إلى أن قال: ثم أمر أهل الجاهليين، فقلوا في مقدم المسجد، وأمر الأنصار، فقلوا من وراء المسجد، فقل يدك على أمتي فانت في أول ما قدم مني فلو شربل الناس مياضهم.

ويؤيده أيضا ما في مسند أحمد^(٢) من حديث أبي أمامة قال: أتينا كان في حجة الوداع فأم رسول الله ﷺ وهو يومئذ فرب الفضل بن عباس على حمل آدم، فقل يا أيها الناس حديث من انعم قبل أن ينص العلم، الحديث طوله.

ومعروف أن إرداف الفضل كان من العرفاء في منى، فهذا أيضا يشير إلى أن هذه لمصابية كانت في هذا اليوم الذي سمى، فالظاهر أن لفظ خطبة يحس عليه، أقرب إلى التواضع، ولا أقل من التعداد كما حكاه عبد الله بن أحمد، فإنه الأول أن البخاري ترجمه، ثم القى على الآية عند الحديث وأورد في حديث من جبريل يخطب بخطب يوم النحر، وهذا يشير إلى أن حديثه على الحجة بل على الإفتاء، وبذا قال الأئمة كما حكاه الزرقاني^(٣)، ترجمه البخاري «أفتى على المنابة»، فهو يدل على أنها تكون خطبة، انتهى.

(١) أخرجه أبو داود (١٩٢٤).

(٢) (٢٦٩، ٥).

(٣) فروع الزرقاني (١، ٢٤٠).

وَالثَّانِي سَأَلُوهُ فَمَاذَا رَحِلَ فَقَالَ زَيْدٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ.

وَالثَّانِي سَأَلُوهُ (وفي رواية: فَجِئْتُوا بِسَأَلِهِ)، وَأُخْرَى: فَطُفِلَ نَاسٌ بِسَأَلِهِ، وَثَنَامٌ عَنْ دَسَمٍ. فَوَدَّ رَوَاهُ اللَّهُ بِتَخِيٍّ فِي حَجَّةٍ "وَدَّاعٍ بِدَعْوَى لِنَاسٍ بِسَأَلِهِ" (فَجَاءَهُ رَجُلٌ). قَالَ الْحَافِظُ^(١): لَمْ أَفْهَمْ عَنِ اسْمِهِ حَدَّ السَّحْتِ ائْتِدَبًا وَلَا عَنِ اسْمِ أَحَدٍ مِمَّنْ سَأَلَ فِي هَذِهِ الْقِسْطَةِ وَكَانُوا جَمَاعَةً، وَفِي حَدِيثِ أَسَدَةَ بْنِ سُرَيْكٍ عِنْدَ الطَّحَوِيِّ وَغَيْرِهِ كُنَ الْأَعْرَابُ سَأَلِيهِ، وَكَانَ هَذَا عَمَّ السَّبَبِ فِي عَدَمِ غُطِّ أَسْمَائِهِمْ، ائْتَمَى. قُلْتُ: وَيَذَلُّ عَنِ كَوْنِهِمْ جَمَاعَةً فَتَفَرَّقُوا فِي اخْتِلَافِ أَوَاقِ اسْمَتِهِمْ مِنَ التَّفْطِيمِ وَالنَّاعِيَةِ، كَمَا سَبَّاهِي.

(فَقَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ) بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ أَطْفُرُ، بِقَالَ: شَعُرْتُ بِأَشْيَاءٍ تَحْوِرًا إِذَا غَطَّتْ لَهَا، وَعَلَى هَذَا، يَكُونُ مَوْدُوُّ الْأَعْتَادِ الثَّانِي، وَذَكَرَهُ النَّاجِي^(٢) اِحْتِمَالًا فَقَالَ: بِحَتْمٍ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ بِهَ نَسِيتَ فَغَدِيتَ الْإِحْلَاقَ وَهُوَ الْأَمْرُحُ. ائْتَمَى

وَمَدَّ وَفَعَّ ائْتَحَلَفَ فِي كَلَامِهِ فِي ذِكْرِ الْأَحْتِمَالِ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ ائْتَحْوَرَ بِمَعْنَى ائْتَعَلَمَ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى لَمْ أَغْمِ السَّأَلُ قُلْتُ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُ لَفْظَ يُونُسَ عِدَّةً مَسْنُومًا^(٣) قَتَمَ أَشْعَرَ أَنَّ الْوَمِيَّ قَبُولَ الْمَحَرِّ فَتَحَرَّتْ قَبْلَ أَنْ تَرْمِي، وَأَوْضَحَ مَا لَفْظُ اسْرِ جَرِيحٍ. نَكَبْتُ أَحَبُّ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا^(٤)

وَأَمَّا الْأَحْتِمَالُ سَبَا أَشَارَ الْحَاظِي فِي «صَحِيحِهِ» إِذْ تَرَجَّمَهُ عَلَى «الْحَدِيثِ» بِبَابِ إِفَّا رَمَى مَعْدَمًا أَمْسَى نَاسِيًا أَوْ حَاصِلًا. قَوْلُ الْعَيْنِيِّ^(٥): فَرَزْتُ ذَلِكَ: نَبَذَ التَّارِجِيَّةَ لِكُونِهِ نَاسِيًا أَوْ حَاصِلًا، «لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: حَسْبُ جِهَةِ دَوْلَمِ

(١) متع السري: ٢٤١/١٣٧٠.

(٢) التلخيص: ٢٤١/٥١٦.

(٣) ١٤٠/١٤٠.

(٤) العهد: الحجازي: ١٧١/٢٢٤١.

فَخَلَعْتُ بَيْنَ أَنْ أُشْعِرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْعِرْ، وَلَا خَرَجَ، ثُمَّ نِيْلًا تَحْرُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ أَشْعِرُ،»

أشعره، وعدم الشعور أهم من أن يكون ناسياً أو جاهلاً، انتهى. وبإلاحتدالين معاً فسره الثاقبي كما سيأتي قريباً. وكذا المؤلف.

(مخلت) شعر رأسي (فقبل أن أشعر). وفي رواية «قل أن أشعر»، وإغاء سببية جعل الحلق مسبباً عن عدم الشعور اعتذاراً (فقال رسول الله ﷺ: شعر). هكذا في النسخ المصرية وهو الأوجه، وفي نسخ الهندية «أشعر». وحمله الزرقاني رواية، وقال: وفي رواية «أشعر» أي الآن (ولا خرج) عليك أي لا صبر عليك، ثم هو تفي للإتم راعدية معاً بعد من قل بعد الفنية في هذه الأمور، وفي نلائم فقط عند الثاقبين يوجب الدم. كما سيأتي مفعلاً من بيان العناصب.

أب الأول فقد قال عياض: ليس في الحديث أمر بالإعادة، وإنما هو إباحة لما فعل: لأنه سأل عن أمر فرج منه، فأتبعني الفعل ذلك متى نشر، وبغي الحرج يترى في وقع الفنية عن النعمد والساهي، وفي وقع الإتم عن الساهي، انتهى.

وأما الثاني فقد قال الباجي^(١): يحتمل أن يريد لا إله عليك لأن الحرج الإتم، ومعظم سؤال المحدث إنما كان عن ذلك خوفاً من أن يكون قد أشعر، فأعلمه النبي ﷺ أن لا حرج، إذ لم يقصد المخالفة، وإنما أتى ذلك عن غير علم ولا قصد مع حجة الأمر، انتهى.

(ثم جاءه) رحل (آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر) أي ما عرفت تقديم بعض لئناسك وشحها، فيكون جاهلاً لقرب وجوب الحج، أو فعلت ما ذكرت عن غير شعور لكثرة الاشتغال فيكون محطك، كذا في «الشفاء»^(٢).

(١) «معجم» (٣/٩٦).

(٢) «مروءة الحفاني» (٤/٣٦٢).

فَحَرَّثْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «إِزِمَّ، وَلَا حَرْجَ».....

(فَحَرَّثْتُ: الهدي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الحسرة (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِزِمَّ) (إِزِمَّ: (وَلَا حَرْجَ) أَي: لَا إِثْمَ أَوْ لَا عُدَّةَ أَيْضًا. وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ جَرِيرٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنِ السَّعْدِيِّ، فَمَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ فَمَامَ أُخْرَ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ فَرَأَى أُخْرَ، نَحَرْتُ قُلَّ أَنْ أُرْمِيَ، وَأَنْشَاءً ذَلِكَ فَقَالَ السَّيِّئُ ﷺ: الْفَقْلُ وَلَا حَرْجَ، لَهْزَ كُنْهَزَ، فَمَا تَنْتَلِ بِوَعْدِكَ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: الْفَقْلُ وَلَا حَرْجَ. وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنِ سَيْدَمَ، قَالَ أُخْرَ. أَفَعَسْتُ إِلَيَّ الْيَتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: إِزِمَّ وَلَا حَرْجَ. وَهِيَ رِوَايَةُ سَعْدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ زِيَادَةَ الْحَلَقِ قَبْلَ الرُّمِيِّ أَيْضًا.

فَحَاسِلُ مَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو السَّوَالُ عَنْ أَرْبَعَةِ شَيْءٍ: الْحَلَقِ قَبْلَ النَّاحِ، وَالْحَلَقِ قَبْلَ الرُّمِيِّ، وَالنَّحْرِ قَبْلَ الرُّمِيِّ، وَالْإِفَاضَةِ قَبْلَ الرُّمِيِّ، وَالْأُولَادِ قَبْلَ حَدِيثِ ابْنِ عَسَامٍ أَيْضًا. وَعِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَسَامٍ أَيْضًا السَّوَالُ عَنِ الْحَلَقِ قَبْلَ الرُّمِيِّ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ خَيْرٍ، أَبِي سَعِيدٍ عَنِ السَّعْدِيِّ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ السَّوَالُ عَنِ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ الْحَلَقِ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْمُطَّلَحِيِّ السَّوَالُ عَنِ الرُّمِيِّ وَالْإِفَاضَةِ مَعَ قَبْلِ الْحَلَقِ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ ثَذِي مَلَقَةِ الْخَارِيِّ، وَوَصَلَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغِيَرَهُ السَّوَالُ عَنِ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ النَّاحِ، وَفِي حَدِيثِ إِسَامَةَ بْنِ شَرِيكَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي طَاوَدَ السَّوَالُ عَنِ الْحَلَقِ قَبْلَ الْعَطْفِ، قَالَهُ ابْنُ حَفْصَةَ^(١).

وَقَالَ ابْنُ التَّيْمِيَّةِ فِي «الْمُهَنْدِي»^(٢) بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ إِسَامَةَ بْنِ شَرِيكَ: قَوْلُهُ: اسْعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَافَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَالْمَحْفُوظُ: إِفَازِمَ الرُّمِيِّ وَالنَّحْرَ وَالْحَلَقَ نَحْنُ بَعْضُ، خَتَمَ.

(١) صحيح البخاري (٢٦١/٣٦)

(٢) معجم الألفاظ (٣٦٩/٣٦)

لا يذري عن أي شيء غيره. مثل فري ذلك اليوم، وجوابه إنما كان عن سؤال المسائل فلا يدخل فيه غيره كما لا يدخل في قوله «البحر» لا حرج، أرم ولا حرج. غير ذلك مما لم يأت به، انتهى.

وكذا قال ابن النجاشي: إن هذا الحديث لا ينفي وقوع الحرج في غير المألين استصوص عليهما يعني المذكورين في رواية مانع. لأنه حرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره، انتهى.

وتعقبه الحافظ^(١) بقوله: كأنه عني عن فوائده في تقييد الحديث: أفما سئل عن شيء قديم ولا شئ، وكأنه حسن ما أيهم به على ما ذكر، لكن قوله: في رواية ابن جريج وأشباه ذلك يرد عليه.

ونقدم فيما سرناه من مجموع الأحاديث عدة صورة، ونبيت عدة صورة، لم نذكرها الرواة إما اختصاراً، وإما لكونها لم تقع، وبلغنا بالتقسيم أربعة^(٢) وعشرين صورة، منها: صورة الترتيب العنقني سببها، وذلك أن وظائف يوم البحر بالاتفاق أربعة أشياء: رمي الجمرات، ثم سحر الهادي، أو سحره، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة.

(١) دفع البرقي (٣١/٥٧٢).

(٢) فأتى وهكذا تصورها.

(١) رمي	بحر	حلق	طواف
(٢) رمي	حلق	طواف	بحر
(٣) رمي	طواف	بحر	حلق
(٤) رمي	بحر	طواف	حلق
(٥) رمي	حلق	بحر	طواف
(٦) رمي	طواف	حلق	بحر

عدة من صور ترتيب رمي، ولذا حصل ستة صور، بعضهم كان واحد من بين الثلاثة، فيحصل المجموع أربعة وعشرين صورة، بعد عشرة.

وقد أجمع العلماء على مطابقة هذا الترتيب إلا أن أبا حنيفة المالكي
نسبى لما ذكره فقال لا يخلو حتى يظفر، لأنه لاحظ أنه في عمل العبد،
والعبد يتأخر فيما يخص من الطواف، وردَّ قلبه إلى الإجماع، وتأخره
عن دفع اليد في ذلك، إذ قال: يرتب اليد، وأنه يخرج في الدوران حتى يدخل
بشيء جميعاً، وأنه يقضي أن لا يخلو منها يتحول في وقت واحد، قد خلو
بين الطواف والعد، فإنه بهذا الحديث، يقع الحل في كل طواف.

وفي هذا الاستشهاد نص، ورد عليه بعض السابغون بصرح الأحداث
والإجماع المستعمل عليه، وكأنه يريد ضمير الأحداث ما نسب عدده أن
الشيء كان قارناً في آخر الأمر، وقد خلو قل الطواف، وهذا إنما نسب عامر
استدلالي لا عين، أعني كونه وثيقاً قارناً، وإن الإجماع على ما ذكره، والله
والشافعي، ومن قال بأن الشيء يجوز كان مغفراً، وإنما الإجماع معبد التمسك من
أراد به الإجماع المتقني المتقني، وإن أراد التسكوي فتية بغيره، وقد سأل فيه
أعضاء انتهى

ثم قال الحافظ: وأحسنوا في حراز تقديم بعضها على بعض،
تأجدها على الإجراء في ذلك كله كما ذكره ابن تيمية في «المغني»، إلا أنهم
احتسروا في وجوبه في بعض المواضع، وقال القرافي: روى عن أبي
حنيفة: ولم يمسك عنه أن من قام تسباً على شيء، فعليه دم، وبه قال سعد بن
جبر، ومادة الحسين والشافعي وأصحاب الرأي، انتهى. وفي نسخة أبو حنيفة
وأصحاب الرأي بغيره، فإنه لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما
سألت.

قال: ودفع الشافعي وجمهور السلف وغيره أصحاب الحديث إلى

الحجور وعدم وجوب الدم . وقال ابن دقيق العيد : مع ذلك وأما حيفة فحاشية التحلل على الرمي والدمج لأنه حينئذ يكون الحاق قبل وجوه التحلل . وإما العمري قول : « لا » . وإذا بقي التوالد له على أن التحلل سبب أو استباحة مَحْظُور . فإن قلنا : إنه سبب جاز تفديسه على الرمي وغيره . لأنه يكون من أسباب التحلل . وإن قلنا : إنه استباحة مَحْظُور . فلا . قال : وفي هذا البهـ صـرـه لأنه لا يلزم من كون الشيء مستحقاً أن يكون من أسباب التحلل . لأن التمسك به سبب عليه .

وهذا ما نك يرى أن التحلل سبب ، ويرى أن لا يُتَمَتَّعَ على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي . إن أحصر قبل الرمي أحراق دماً . وقال عياض : اختلاف عن ذلك في تقديم الطواف على الرمي . روى ابن ع . الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف . فإن توجه إلى بئره فلا إعادة . حب عليه دم . قال ابن بطال : هذا بخلاف حجب ابن عمر وكأبه لم يبلغه . انتهى .

قال الحافظ^(١) : وتغا في رواية ابن أبي حفصة عن الزمري . في حديث عبد الله بن عمرو . وكان مالكاً لم يحط ذلك عن الزمري .

وقال عبد حبـب «المغـرـي» : قال الأثرم عن أحمد . إن كان سائياً أو جاهلاً فلا شيء عليه . وإن كان عالماً ولا يقونه في الحديث : ألم أضرب . وأما بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واحداً لما سقط التسهو كترتيب بين السعي والطواف . فإنه لو سعى قبل الطواف . وجب إعادة السعي . وأما ما وقع في حجب أسامة بن شريك فمحذور على من سعى بعد طواف التقديم . ثم حذف طواف الإفاضة . فإنه يصح عليه أنه سعى قبل الطواف . أي طواف التكميل . ولم يقل طاهر حديث أسامة إلا أحمد وعصاه . فقالوا : لو لم يطمع التقاوم ولا

(١) مع تاجي (٣٨٠/٣٨١)

.....

 بعينه، وإنما يسمى قبل طواف الإذنية أمراً، لأنه إخراجها عنه الإزاحة عن أبي
 هريرة عنه.

وقال ابن كثير المبرور ما قاله أحمد قوي من حيث أن النبي قال على
 وجوب السجدة الرسول في الحج، يقول: «أعدوا خمساً منكم»، وهذه
 الأحاديث التي تضمنت قول الرسول: «أعدوا خمساً منكم»، فحصل الحكم بقوله
 الله تعالى، وبقي حلالاً لأنه على أصل وجوب الإتيان في الحج، وأيضاً والحكم
 أن رتب عن بعده، يمكن أن يكون معبراً أم بغير نظائره، بل لا شك أن عدم
 العمل، يجب ما لم يعمد المؤرخين، وفي غير هذا الحكم، فلا يمكن نظائره
 في حلق العبد، بل لا بد منه، وإنما الحكم بقوله البراءة، ما لا شك من
 فيه، فإنه يستعمل بأن الترتيب مطبق، على ما روي، فجوابه أن هذا (الحج) من
 البراءة، يعلق بها دفع الترتيب، عند دفعه معاني، (التي) هي من الترتيب،
 ولا يطلق لا ذلك، بل بعد العبد، فلا شك من حال العمل، حتى
 ما في «الفتح»^(١)

وقال ابن كثير^(٢) أن الإفاضة ما جاز، فإن ما لك إذا فاضها قبل الإتيان،
 قبل حلقه وبهذه، وقيل لا يجوز، ويعيد بعد ترمي وهو خمس مع بعض،
 وكذلك حلقه بعده، إذ أمضاها على الحلق، ثم سمى إفاضة ثم حلق، فقال،
 مرة بحلقه، ومرة مرة، يبعدها بعد الحلق، وقال في التلويح: «أحك التي أن
 يربط دماً، انتهى».

قلت: تقدم قول ما لم يعمد من التفسير، وبذلك استجاب قول ما لك أي
 الحكم قبل الحلق، وإنما لم يعمد، لأن الحكم جاء في التلويح، الأمر الذي لا

(١) فتح الباري (٢/٢٠٢)

(٢) إكمال النقص (٢/٢٠٢)

اختلف فيه عداً أن أحداً لا يخلق رأسه، ولا يخلق من صدره حتى يحجر هدباً إن كان معه، وتقام في «العمل في النحر». قال مالك: «لا يجوز لأحد أن يحجر رأسه حتى يحجر هدبه، انتهى». تقدم في شرح الموطأ اختلافهم في ذلك.

وقد عرفت أن أحاديث الباب بعضها لا توافق أحداً من الأئمة، بل حالتها الخفية والمالكية هي بعض الأمور، وهو قوله «الهدب»، وعندها أحمد بن محمد في قوله مع الإجماع على أن الهدب والهدب والسبب في وجوب الدم سواء، والحدث في مذاهب الأئمة في ذلك ما لم يفرع عنهم.

ففي «السنن»^(١) في يوم النحر أربعة أشياء: الرمي، ثم الشعر، ثم الحلق، ثم الطواف، والسنة ترتيبها هكذا، فإذ النبي ﷺ رقيبه كذلك وصمه بشارته هي حيم نبي ﷺ، وروى أنس «أن النبي ﷺ رمى، ثم نحر، ثم حلق». ورواه أبو داود^(٢)، فإن أدخل بترتيبها ردياً أو جديلاً لدرجة فلا شيء عند من قول كثير من أهل «الأمم» منهم الحسن ومطووس ومحمد بن محمد بن حبيب، ونشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود ومحمد بن جرير الطبري. وقال أبو حنيفة إن قدم الحلق على الرمي أو على الشعر فعليه دم، لأنه لم يوجد التحلل الأول. يرميه الدم كما هو على قبل يوم النحر.

وتقدم روى عبد الله بن عمرو عن فوزه ﷺ «أذبح ولا حرج». وفي بعض النسخ «أذبح سمعه بدلاً يومئذ عن أرم سمعته المرأة أو سمعته من تقدم بعض الأمور على حديث «أذبحها إلا فاه» «أفعلوا» ولا حرج عليكم». روى

وعنه ابن عباس عن النبي ﷺ، «أنه قيل له يوم النحر: «أهو مسموع في

(١) سنن أبي داود (٢/٢٠٤)

(٢) حديث عام أخرجه مسلم (١٢٦٤)، وأبو داود (١٦٩٠)، وابن ماجه (١٣٧٤).

البحر والحصى والرمل ولتقديمه ولتأخير، فقال «لا حرج»، «نطق عليه، ومنه رسول الله ﷺ أن من تكبى منى أن لا يلزم من رموه الدم بمقتضى الشرع في وقتهم من وقت، بله لم خلق في العرة بعد السعي، لا شيء عليه، وإن كان البحر ما حصص قبله، وكذلك في مسألتنا إذا قلنا إن الحلال يحصن المخلوق، فقد حلت قبل التحلل، ولا دم عليه

فأما إن عدده عاماً عاماً بمخالفة السنة في ذلك فيه روايتان:

أحدهما: لا دم عليه، هو قول عصاف وسحقاني لأصنافي حديث من عباس، وكذلك حديث عبد الله بن عمر، من روايه سفيان بن عيينة، والثانية: عليه دم، روي نحوه ذلك من سعيد بن جبير وحاضر بن زيد وبنانة، والتخمي، لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَحْلُوا بِرَمْلٍ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْكُمَا﴾^(١) ولأنه ﷺ رتب، قال: «أخذوا عني ما سكتكم» والحديث المعلق قد جاء مقيداً، فيحصل المطلق على الشئ.

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل خلق قبل أن يذبح، فقال: إن كان جهلاً فليس عليه، فأما السعد، خلا، لأن النبي ﷺ سأل رجلاً فقال: لم أشعر، قبل لأبي عبد الله: سميت من عيبته لا يقول: لم أشعر؟ فقال: نعم، «وكفى مالكة» والسام عن الرهري: لم أشعر، وهو في الحديث انتهى.

وهي «الروص المريح»^(٢) لا يلزمه تأخير التحلل عن أيام منى، ولا تقديمه على الرمي والحج، لا إن حذر أو طاف قبل رميه ورم عاماً، انتهى. وقال النووي: الأحكام المشروعة يوم منى أربعة: الرمي، ثم الذبح، ثم

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦

(٢) (٦٩٥/١)

الحلق، ثم الطواف، وهي على هذا الترتيب مستحقة، فلو جازفت، فقدم بعضها على بعض جاز، ودانها الفضيلة، انتهى

وقال القدوير^(١)، أعلم أنه يفعل في يوم النحر أربعة أمور سرية الرمي، فالتحجير، والحلق، والإفحمة، فتقديم الرمي على الحلق والإفحمة واجب، وما عند مندوب قال المصنف: حاشاه! إذ تقديم الرمي على الاثنين الآخرين واجب، يجبر به، وأما تقديمه على الثاني، أو تقديم الثاني على كل واحد من الآخرين، أو تقديم الثالث على الرابع فصحت، فاستراب من البحوث في الشرح، والثبات في أربعة، انتهى.

وأما عدم الحنفية فقال ابن عسبي^(٢)، إن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي، ثم كبش، ثم الحلق، لكن لا يفرد لا يذبح عليه، فيجب عليه ترتيب بين الرمي والحلق فقط، انتهى

وفي نهضة^(٣) من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه ثم عند أمر حيفة، وكذا إن أخر طواف الزيارة، وقال لا شيء عليه في التوسيع، وكذا الخلاف أي بين أبي حنيفة وصاحبيه في تحجير رمي، وفي تقديم نسك على نسك، كالحلق قبل الرمي ونحر الفاروق قبل الرمي والحلق قبل الذبح، فهما آذان من فات مستذك باللقاء، ولا يجد مع القضاء شيء آخر، وله حديث ابن مسعود أنه قال: من قدم نسكاً على نسك فعله دم، انتهى.

قال شرح الهداية: قوله: ابن مسعود هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها ابن عمر، وهم أصح، قال الحافظ في شروبه: لم أجد من بين

(١) الشرح الكبير (١/٢٦٦)

(٢) زاد المسند (١/٢٦٩)

(٣) (١/٢٦٦)

مسعود، وإنما عر عن ابن عباس، وكذا هو في بعض النسخ، وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن طريق مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه، انتهى.

قلت: «يُقدم في «الموطأ» أيضاً في «ما يفعل من نسي من نسكه حيث» ، وتكلم الكلام على طريقه، وهو «يحمل عند الكحل من الأضحية الأربعة في نرك فرجيات».

واستدل صاحب «الهداية» أيضاً على وجوب هذا الترتيب بقوله «وإن أول نسكنا في يومنا هذا أن نرسي، ثم نبيع، ثم نحلق»، قال المحقق في «الموايد»: لم أجده، لكن أخرج النخعي عن أنس، أن النبي «أتى من ذاتي بحجرة، فرفأها، ثم أتى منزلة ندى فبحر، ثم قال: أذللقي: خذ»، وأشار إلى حايه الأيمن ثم الأيسر، انتهى.

ويمكن أن يستدل عليه بما في «البحاري» من حديث المسور بن مخرمة ومروان في قصة الحديبية، فلما فرغ من قصبة الكتاب قال رسول الله «يخبر لأصحب: «قوموا فاحجروا»، فحلقوا، فحدث

وبما في «البحاري» أيضاً من حديث المسور، «أن رسول الله «خبر بحر قل أن يحلق، وأمر أصحابه بذلك».

وبما تقدم في «جامع الهادي»: أن ابن عمر، رضي الله عنهما، كان يقول: «المرأة المحرمة إذا أحبت لم تمشط حتى تأخذ من فرور رأسها، وإن كان لها هاي لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تهرهاها».

في حديث الباب حجة تخرج من مسند الإمامين الشافعي وأحمد، وسننهم في بعض النسخ لمسند الإمامين مالك وأبي حنيفة، واعتذر عن ذلك أنهاهم بوجوه

١ - منها: ما تقدم في كلام المجازي من أنه لا يقتضي إباحة ذلك، لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جهلاً، وقد بين الترتيب في الحج، فكان ذلك هو المشروع، انتهى.

٢ - ومنها: ما تقدم أيضاً من كلام المجازي من أنه لا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقديم شيء ولا تأخير غير المسألتين المتصورين عليهما، لأننا لا ندري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك ليوم، وجوابه إنه كان عن سؤال السائل، فلا يدخل فيه غيره، انتهى.

وبه حرم ابن التين إذ قال: إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الحرج في غير المسألتين المتصورين عليهما يعني المذكورتين في رواية مالك، لأنه خرج جواباً لسؤال، ولا يدخل فيه غيره، انتهى.

ونعقبه المحافظ^(١) إذ قال: وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث: فما مثل عن شيء قدم ولا أخر، وكأنه حمل ما ألبهم فيه على ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريج: وأئسد ذلك برد عليه، وتقدم فيما حردناه من مجموع الأحاديث عدة صور، انتهى.

وأجاب عنه الزرقاني^(٢) بأن مالكاً - رضي الله عنه - أوجب الدم في تقديم الإفاضة على الرمي، لأنه لم يقع في روايته حديث الباب، ولا يلزم بزيادة غيره لأنه أثبت الناس في ابن شهاب، وأوجب التعدي في تقديم الحلق على الرمي لوقوعه قبل كل شيء من التحلل. انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: يخص منه أي من عموم ما ورد في الترخيص تقديم الإفاضة على الرمي، لتلا يكون وسيلة إلى النساء وانصيد قبل الرمي،

(١) فتح الباري (٣/ ٥٧٣).

(٢) شرح الزرقاني (٢/ ٣٩١).

ولأنه جازم الواقع من الآية. وقد قالوا: نحن نساكنكم، ولم يثبت عنه زيادة ذلك في حديث كعب. فلا يلزمه زيادة غيره، وهو أثبت الناس في ابن شهاب. وممن يرون زيادة الثقة من لم يكن من لم يردده أبداً عنه. ولا أثر خاصة الذي روى ذلك عن ابن شهاب فإنه كان صدوقاً روى له الشيخان. فكيف يحتمل أن نسخة السامري، واختلف قول ابن معين في تضعيفه. وكان يحيى بن سعد شكك فيه. انتهى.

٣ - وبها أنها ممنوعة بخلاف ما في الشريعة، فقد أجمع الشعبي ومن بعده من مع تقدم الخبر من غيره. قال: «ولا تخلفوا رؤسكم حتى يتم قلادكم بعملة»^(١) قال: فمن جئوا من السج الهزلي ما، رواه عن أبي حمزة بسند صحيح. كعب السدي يروي أن السدي يروي عنه وصوبه إلى المحلل الذي يحل به فحله بعد حصوله. انتهى.

وأما ما في الأبي^(٢) فإنه ليس الجملة التي هي صورة البلوغ التي المحلل الثاني يدح منه. بل الشخصية الكلية الشارحة، ولهذا لم يرد في صحيحه عليه شيء.

قلت: وأيضاً لا بد من شيء المحلل من رقبته كما هو معلوم. ثم يدح قبل الحج لا يحرر أحد عن الفراق من التمتع، ومعلوم أن رقبته لا يحل بعد الرمي إجماعاً.

٤ - ومنها: أنه يترك عذره لعدم تسويج أحكام التمسك، والماتق على ذلك كما في العسر، ما رواه أبي سعيد الخدري قال: «سئل رسول الله ﷺ وهو بين الصخرين عن رجل هلز فليل أو يرمى قال: لا يخرج. يعني يحل ذبح

(١) سنن أبي داود (١/٤٦٦).

(٢) سنن أبي داود (١/٤٦٦).

قيل أن يرمي فإن لا حرج، ثم قال: عبادة الله وصح الله عباده وحمل الضيق ولحرج، وعلموا مناسككم، فليها من دينكم.

قيل العبيد، قيل ذلك علي أن يحرج النبي رفعه الله عنهم بما كان يحجهم بأمر المناسك لا لغير ذلك، وذلك لأن الساتين كسروا أمماً أحراراً لا عبد لهم بالعبادة، فأما يوم رسول الله ﷺ بعوله لا حرج، يعني فما فعلتم بالحج، لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد، انتهى.

وحديث أبي سعيد أخرجه الطحاوي، ثم قال: أفلا ترى أنه أمرهم بتعليم مناسكهم، لأنها كسروا لا يحسبون، فإن ذلك فإن أخرج وأنصبت الذي رفعه الله عنهم هو لحجهم بأمر مناسكهم، لا لغير ذلك، انتهى.

٥ - ومنها ما في «البيان» من الاستعصاء: كان هذا في سنة الإسلام حين لم تصغر المناسك ولا عليه أنه - عنيد الصلاة والسلام - سئل في ذلك الوقت سعت قبل أن أضوف فضاء: «فعل ولا حرج»، وذلك لا يجوز ما لا جرح، واليوم لا يثبت بعلمه. انتهى.

٦ - ومنها ما قال ابن القيم: إن قول الشافعي ثم أشعر فعلت ما بعيد أنه ظهر له بعد فعله أنه مبرح من ذلك، فلذا قدم اعتقاده على سؤاله ولا ثم يأتى، ثم يعتذر، لكي قد يقول: يحصل أن النبي ﷺ ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله ﷺ فقل أن ذلك الترتيب متعين بعدم ذلك الاعتذار، وسأل مما يترتب به فبين عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تبعه عليه معنى الحرج، وإن ذلك الترتيب مسنون لا واجب، ونحن أنه بعد ما أن يكون كذلك، وأن يكون النبي ﷺ ظهر له كان هو الواقع، إلا أنه بخلافه، انتهى. وأمرهم أن يعلموا مناسكهم، وإذا علمهم بالحج، لأن تعال إذا ذلك كان

في بئانه، وإذا حمل كلاهما فلا حياط اعتبار التعيين، والأخذ به واحد في مقام الاضطراب فبمعن الوجه لأبي حنيفة، انتهى.

٧ - ومنها: ما اجاب به أكثر الشراح المالكية والحنفية من أن معنى الحرج الإنم، وهو لمعني هاهنا، قال الأبي في «الإكمال»^(١) وقوله: «لا حرج» عند على من الإنم فقط، انتهى.

قال السج في «التوكيد النوري»^(٢): «وقال الإمام، إن أمثال هذه في أمثال هذه لا تعد حرجاً، فإنهم لما سموا الحصة، وعلموا الأحكام، ووجدوا هم خارجوا ما كان الشيء يوجب، كبر عليهم أن لا يكونوا انفسوا من حرجهم إلا ما شاء، ونسجوا من وجوب الحصة، فضعه الشيء يوجب، وقال: لا حرج مما تفعلون معه. وأما وجوب، وأم ما ثبت على أن من فوجد من حرجه، عن الشيء. وبذلك حرم المطاوي وعبر من لائمة الأعلام أن الذي هو الإنم فقط دون القدية

وبعده الحافظ»^(٣) في «الفتح» بقوله: «والحجب من يحمل منه، فلا حرج» على معنى الإنم فقط، ثم يخص ذلك بحض الأسير دون بعض، فإن كان الترتيب واجباً بتركه فهو، فأمكن في التجمع وإلا فبما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع التجمع، انتهى الحرج، انتهى.

وتجرب عنه، نروقاني^(٤) بأن «فكاً» خص من التعميم تقدم التحلق على الترتيب، فأوجب منه القدية نعمة أخرى، وهي إلقاء النكت قبل فعل شيء من التحمل، فإنه ثبت الله ورسوله لعدية علم الميرض، أو من برأسه أي إذا

(١) - إمامي (إمام العلماء)، (٣/ ١٠٤).

(٢) - «التوكيد النوري»، (٢/ ١٢٢).

(٣) - «فتح داري»، (٤٧/ ٥٧).

(٤) - «شرح نروقاني»، (٢/ ٣٥٦).

حتى قبل المحل مع جواز ذلك لغيره، فكيف بالتحاحل والتناسي؟

ورخص منه أيضاً تقديم الإفضاء على الرمي ثلاثاً يكون وسيلة إلى السهولة والتخفيف قبل الرمي، ولأنه خلاف التوافق منه في قوله وقد قال: «خذوا عني مناسككم» ولم يثبت عبده زيادة ذلك في حديث الباب، فلا يلزم زيادة غيره، انتهى.

وحاصل الجواب أن أحاديث الباب لا تدل إلا على نفي الإثم فقط، وأما وجوب الدم في مواضع إيجابه أرحبه، فقد أر غيره نسخاً وأجابه لدلائل وعمل آخر، وقال بن دقيق العيد: ومن قال بوجوب الدم في العهد والنسيان فإنه يحمل قوله في قوله «لا حرج» على نفي الإثم، ولا يلزم من نفي الإثم نفي وجوب الدم.

وأدعى بعض المتأخرين أن قوله في قوله «لا حرج» ظاهر في أنه لا شيء عليه، وعلى ذلك نفي الإثم واندم معاً، وفيما ادَّعاه من الظهور نظر، وقد يدارعه خصوصه فيه بالنسبة إلى الامتناع لعرفي، فإنه قد استعمل «لا حرج» كثيراً في نفي الإثم، وإن كان من حيث التوضيح الدعوي يقتضي نفي الضيق، نعم من أوجب الدم، وحمل نفي الحرج على نفي الإثم بشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم، فإن الحاجة تدعو إلى بيان هذا التحكم، فلا يؤخر عنها بيانه، ويمكن أن يقال: إن ترك ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نصي الأمر، انتهى.

قلت. وذكر هذا الإيراد الحافظ ابن حجر أيضاً، ورّد عليه العيني^(١) بوجه آخر، فقال: قال بعضهم: وأعدّ بأن وجوب، انفسية بحت إلى دليل، ولو كان واجباً لبينه في قوله حينئذ لأن وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيرها، قلت:

(١) عمدة المفاري (٧١) (٢٥١)

الإثم دليل أقوى من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْاَذَىٰ بِحَلْفِكُمْ﴾ وبه استحج النخعي . فقال: فمن حلق قبل الذبح أهدأ دماً، رواه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح، انتهى.

قلت: ونقدم الجواب عنه أيضاً في كلام الشيخ في «الكركب» بأنه ثابت عن ابن عباس فيؤخذ به، انتهى.

قلت: ومما يستدل به على أن السواد نفي الإثم فقط لا غيره ما رواه أبو داود في معنى حديث الباب، فكان عليه السلام يقول: لا حرج، لا حرج إلا على رجل افترض عرض رجل مسلم وهو طالم، فذلك الذي حرج وحلك، فهذا ينادي بأعلى صرت أن المنفي هو الإثم فقط، لأنه لم يقل أحد من السلف والخلف بوجوب الدم على من افترض عرض رجل مسلم.

٨ - ومنها: ما هو المشهور على السنة مشايخ الترمذي بأن فتوى الراوي إذا كان مخالفاً لروايته يعمل بفنائه، وهذا ابن عباس - رضي الله عنه - الراوي لرواية الباب أفنى بوجوب الدم، وتعقب الحافظ في «الفتح»^(١) بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف، فإن ابن أبي شيبة أخرجهما، وفيها إبراهيم بن مهاجر، وفيه مقال.

وتعقبه العيني^(٢) بقوله: لا سلم ذلك، فإن إبراهيم بن مهاجر روى له مسلم، وفي «الكمال»: روى له الجماعة إلا البخاري، وروى عنه مثل التوري وشعبة والأعمش، فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي إياه في الضعفاء، رثن مسلمنا ما أضاف في هذه الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام، فقال: حدثنا نصر بن مرزوق، ثنا الحبيب، نا وهيب عن أبوب عن سعيد بن

(١) دفع الراوي (٣/٥٧٢).

(٢) عمدة القاري (٦/٣٥٦).

حبيب، عن أبي عباس بن علي، وأخرجه ابن أبي شيبة عن حبيب، عن مصعب بن سعد بن حبيب عن أبي عباس بن علي، أنه قال:

قلت: وقد قرأنا لحفظ سنة في التذكرة، فطريق محمد بن الحسن، وأخرجه الطحاوي في وجه آخر أحسن منه، كما تقدم، ففعل من لم يسمع من سنده شيئا، ويبرأ من مهاجر قال الثوري وأحمد بن حنبل: لا بأس به، وروى أحمد بن حنبل بن معين يوم عبد الله بن محمد بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر وأبو، فقال: ضعيفان، فعصم عبد الرحمن، وكبره ما قال، كذا في التهذيب^(١).

٩ - رويها، وما فيها دلالة قوية لألفي، قال الله عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا، لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»، وقال في التهذيب^(٢): «وعنه ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»، وكذا في غير ذلك، انتهى.

والتحفة ابن أبي عمير^(٣) وقال: «والاستدلال بدلالة قوله تعالى: «فمن كان منكم لم يجد ثوبا»، في إيجاب النعمة، فنحن قبل إوابه حجة، بعد بوجوب التحريم مع عدم القدر بطريق الثوري، فعصم عن ذلك التأليف، فصدور عنه ذلك، فأقول: كان ينبغي لا الاستدلال، انتهى.

وسكن أن حجاب شه بان من قال بوجوب الحج، بيت عنده راجح، وقد تقدم في كتاب الخلاف، ما قال: «ذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن أحدا لا يخلو رأسه، ولا أحد من شعوه، حتى يسحر هذا إن كان معه، ولا

(١) نظم التهذيب للتهذيب (١٠٧، ١٠٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠٧، ١٠٨).

(٣) نظم التهذيب للتهذيب (١٠٧، ١٠٨).

يَحْيَىٰ مِنْ سَبِيٍّ حَرَمَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَحُلَّ بِعَنَى يَوْمِ النُّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُلَكُمْ﴾ الْآيَةَ.

١٠ - ومنها: ما في «الغنية» بعد ذكر حديث أنس بن مالك رَامَ مَرَضٍ بَيْنَهُمَا، فَيَصِيرُ إِلَى مَا بَعْدَهُمَا، وَالْفَرَسُ مَعَهُ كَمَا فِي «التهذيب»، يَعْنِي أَنَّ التَّأخِيرَ عَنْ إِمَّاكَنِ يَرْجِبُ الدَّمَّ فِيمَا هُوَ مَوْقِفٌ بِالْمَكَانِ كَالْإِحْرَامِ، فَتَحْدَا التَّأخِيرَ عَنِ الزَّمَانِ فِيمَا هُوَ مَوْقِفٌ بِالزَّمَانِ، وَذَلِكَ بَيْنَ التَّهْمَةِ، وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ فَيَأْسُ الْإِحْرَامُ عَنِ الزَّمَانِ بِالْإِحْرَامِ عَنِ الْمَكَانِ، انْتَهَى.

١١ - ومنها: ما حقق ابن دقيق العيد من إندت الدَّمُ فِي الْعَمْدِ إِذَا قَالَ: مَنِ اسْفَطَ الدَّمَّ، وَحَلَّ ذَلِكَ مَخْصُوصاً بِعَدَنِهِ عَدَمَ الشُّعُورِ، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لَا حَرَجَ، عَلَى نَحْوِ الْإِلَابِ وَالدَّمِّ مَعاً، فَلَا يَفْرَمُ بِأَخْذِ التَّيَادُ عَنِ وَقْتِ التَّحْدِثِ، وَمَعْنَى أَيْضاً عَلَى تَعَادُلِهِ فِي أَنَّ التَّحْكِيمَ إِذَا وَقَبَ عَلَى وَصْفٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَحْضِراً سَمَ بِحَرَجٍ أَطْرَاحِهِ، وَإِلْحَاقِ خَبَرِهِ مِمَّا لَا يَسَاوِيهِ بِهِ، وَلَا نَكَتُ أَنْ عَدَمَ الشُّعُورِ وَصِفٍ مُنَاسِبٍ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ وَالْمُؤَاحِدَةِ وَالتَّحْكِيمِ عَلَّقَ بِهِ، فَلَا يُمْكِنُ الطَّرَاحُ وَإِلْحَاقُ الْعَمْدِ بِهِ إِذَا لَا يَسَاوِيهِ، فَبَيْنَ نَسْكَتُ بِقَوْلِ الرَّبِّيِّ فَمَا سَتَرَ عَنِ شَيْءٍ قَدَمَ وَلَا أَحْرَ لَا قَالَ: «أَفْعَلِي وَلَا حَرَجَ» فَإِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّ التَّحْدِثَ مَطْلَقاً غَيْرَ مُوَاعِي فِي الرُّجُوبِ

فَجَوَابُهُ أَنَّ الرَّابِّيَّ نَحْمُ بَحَثَ نَحْمَ عَدَا عَنْ الرَّمْلِ يَحْتَضِرُ حَوَادِثَ التَّحْدِثِ وَتَأْخِيرَ مَطْلَقاً، وَإِنَّمَا أَحْبَرُ عَنْ هَوَاةٍ مَحْدُودَةٍ لَا حَرَجَ دَائِلَتُهُ إِلَى كُلِّ مَا سَتَرَ عَنْهُ مِنَ التَّحْدِثِ وَالتَّأخِيرِ حَبِثَتْهُ، وَهَذَا الْإِحْبَارُ عَنِ الرَّابِّيِّ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهِمَا وَفَعَلَ الْعَمْدَ إِذْ عَدَمَ، وَذَلِكَ بِمَعْنَى دَائِلَتِهِ إِلَى حَالِ السَّوَالِ، وَكَوْنِهِ وَقَعَ عَنِ الْعَمْدِ أَوْ عَدَمِهِ، وَالْمَطْلَقُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْخَامِسِينَ بِهِمَا، فَلَا يَبْقَى حَرَجٌ فِي حَالِ الْعَمْدِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا غَيْرُهُ بِأَنَّهُ دَائِلَتُهُ الدَّمَّ فِي الْعَمْدِ يَثْبُتُ فِي السُّهُوِّ لَا يَقُولُ بِالْفَصْلِ أَحَدٌ مِنَ الْأَلْفَاءِ، إِلَّا بِرَوَايَةِ مَرْجُوحَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، كَمَا نَحْمُ

۶۲۳/۲۲۵ - وحدثني عن سالم، عن أبيه، عن عبد الله بن
عبد الوهاب بن عطاء، قال: كان إذا جلس من غروب أو حجب في صلاة،

١٦ - وسبها ما في المأثور^(١) : أخرجه محمد بن يحيى الذهلي عن الزهري وأبو عبد الله عن ابن شهاب ، ذكياً : سأل عنه الملك بن مروان علي بن عبد الله عن عداس عن هذه الآية : **فَلَوْ كَفَرَكَ يُكْفِرُكَ مِنْ حَرْجٍ فِي فُتَاتٍ** علي بن عبد الله : أخرجه الطبري جعل الله الكفارات مخروفاً من ذلك ، سمعت ابن عداس يقول ذلك ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن شهاب أن ابن عداس كان يقول في قوله : **فَكُنْ عَقِيْبُهُ** توسعة الإسلام ما جعل الله من التوبة ومن الكفارات ، فإنه لا ريب عن ابن عداس يعني أن الكفارات ليست متفقة على الحرام ، بل هي انفراد كل واحد بالحد.

١٢ - ومنها : أن أحاديث كتاب سائتة عن إيجاب الدم وبعبه ، وأنكر ما فيها من نفي الحرج ، وهو لا يلبي الدم بدماء ، بل عامة ما فيه أنه يحتفظ نفي الدم ، كذا نفيته ، وأحاديث ابن عمر وما في معاداة أبي في نزولها ، إذ لم يقدّمه النص على المحتمل .

٢٤٣هـ - (مالك) عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ
وقد ورد الحديث مختصراً ومضماً بطريقين عن علي بن محمد، ذكرهما العيني^(١)
أما في قولنا قد مضى على وجه صحيح ومعناه، والقول الرجوع وفي قوله
الرجوع لا من هناك؛ المقام الرجوع، فإن كانت حجة هي الحاشية، فسيت
بذلك على وجه متناول، كأنها تعني كلما خرجت إليه، وفي الاحتجاج^(٢)
يقعرون، ولا يكون الغافل إلا يرجع إلى نفسه، كما في العيني^(٣). قلت:
ويطلق القامعة على انحصار أيضاً فتارةً بالرجوع، (من غزو أو حج أو عمرة

$$f(\mathbf{x}^*, \mathbf{y}^*) = \lim_{\mathbf{x} \rightarrow \mathbf{x}^*} f(\mathbf{x}, \mathbf{y}^*) = (A)$$

(7) $\text{فقد} : \text{فقدنا} \text{الكتاب} \text{في} (2^{30} \text{ N})$. و: $\text{فقدنا} (2^{30} \text{ N})$

... عن غير شرب من الشراب ...
 ...
 فانه انحصار ذلك بيده الأمور الثلاث، وفي التحكم كذلك عند الجمهور،
 في يسر قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة قصة الرحيم، ومثل ذلك
 لما يدل الصحيح من اسم الطاعة

وقيل يتعدى أيضا إلى الساج، لأن العبد فيه لا تواف له، فلا يمنع
 حبه فعل ما يحصل له الشراب، وقيل، يشترط في سفر السجدة أيضا، لأن
 مركبته أخرج إلى تحصيل الثواب من غيره، وهذا التبعيل منع، لأن الذي
 يعصيه سفر الطاعة لا يمنع من سائر ما في سائر ولا في معصية من الإكثار من
 ذكر الله، وإما السراج في خصوص هذا المذكور غير هذا الوقت المحصور،
 ادعى قوم إلى الانحصار لكونها عبادات معصية، مما شرح به ذلك مخصص،
 فيخص به، كذلك المأمور عقب الأذن وعقب الصلاة

وهذا الفحص المحامي على الصلاة لا يحصر سفر السجدة فيها، وهذا
 نرحم البخاري عليه في أبواب الدعوات كتاب الدعاء، إنه إذا دعا أو رجع أو
 على أنه تعرض لما دل عليه ظاهره، فممنوع من أواخر أبواب العمدة، مما يقول
 إذا رجع من الحج أو العمرة أو غيرها، فدا من الفتح، وقال، العبد^(١)
 طاعة الانحصار بهذه الصلاة وليد كذلك عند الجمهور، بل يقول ذلك في
 كل سفر، يكرر عبادة الشافية بسفر الطاعة، قصة الرحيم وذلك تعلم وغير
 ذلك، وقيل، يشترط في سفر السجدة أيضا، لأن مركبته المعصية أخرج إلى
 تحصيل الثواب، السعي

المكرم) الله عز وجل (على كل شرف) الشرف المعجزة والثراء المهيمنة
 المسموحين أخرى، في المكان العالي (من الأرض) ووقع عند مسلم من رواية

(١) صحيح البخاري - (١٣٩٥: ١)

(٢) المطبوع البخاري - (١٣٩: ١)

(٣) معجم البخاري - (١٣: ١)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبٍ، لَمْ يَكُنْ حَاجًّا».

في رواية أخرى عن عبد الله الأزدي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبٍ، لَمْ يَكُنْ حَاجًّا».

أما ما ذكره المؤلف من أن قوله «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبٍ، لَمْ يَكُنْ حَاجًّا» هو على الحقيقة: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبٍ، لَمْ يَكُنْ حَاجًّا».

قال المؤلف: وفيه عيب التكبير بالتحويل إشارة إلى أنه المصنف بإيجاد جميع المردودات وأنه المصنف في جميع الأماكن انتهى.

أولاً: حال أي منفرد لا شريك له؛ عقلاً لا منجلاً، وبصلاً وبالجملة، لأنه واحد ولو كان فيهما شيء إلا أنه في ذات الأمر، وهو تأكيد لوحده؛ لأن المتصف بها لا شريك له، والملك، وهو، سلطان، والقدرة، والمنان، استحقاقات (وله انعكاس).

قال المؤلف: ^(١) الألف واللام في كل واحد منها للجنس، فعن حسن الملك، وهو جميعاً لله تعالى، لأن لا ملك لأحد عنى الخلق إلا لله، وحمل

(١) فتح الباري (١/١٨٩)

(٢) المنى (١/١٨٩)

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَتَيْتُ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ،

جميع الحمد لله عز وجل، فإنا أحداً لا يستحق الحمد على الحقيقة سواء.
وإنما يحمد غيره لما أمر الله أن يحمده، انتهى.

زد في رواية الطبراني «يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير»
(وهو على كل شيء قدير) إلام أنه هو القدير على ما كان مدغم به من نصر
عنه وإظهاره على الدين كله، وإذكار لهم بما أخبرهم به من عظيم قدرته
ثماني، وإنه لا يذهب من بصره ولا ينصرف من حاربه (أيون) بالرفع خبر مبتدأ
مضروب أي نحن الذين جمع آتت بوزن راجع معناه أي راجعون إلى الله،
وليس المراد الإخبار بسحق الرجوع، فإنه تحصل التحصيل بل الرجوع في
حالة مخصوصة، وهي تلهم بالعبادة المخصوصة، والانتصاف بالأوصاف
المذكورة، كذا في «الفتح».

وقال العيني^(١): فيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، وفي «السماعي» عن
أبي زيد: آت بوزن إياباً، وكان غيره: آت بنبط إياباً، انتهى. وقسره عامة
الشرح، كأنقاري وإناجي وغيرهما بالرجوع إلى الوطن فقط.

(تائبون) من التوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعاً إلى ما هو محمود
شرعاً، وفيه إشارة إلى التفتير في العبادة، فيكون في حق كل رجل حسب
مرسته، كما أشير إليه في قوله «تائبون» فإنه تبعاً على قلبي. رآني أسئغف الله في
اليوم مائة مرة، رواه مسلم عن الأغر المزني، وأخرج البخاري وغيره بطرف
عن عائشة مرفوعاً: «لا يدخل أحداً الجنة غفلة قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟»
قال: «ولا أنا (لا أن يتفقدني بمغفرة ورحمة، أو قاله «تواضعاً، أو تعلماً»
لأمة، أو المراد الأمة، وقد تستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة

(عابدون) أي لعمودنا خاصة دون من سواه (ساجدون) أي لمقصود،

كُرِّمَتْ حَامِدُونَ، فَمَلَأَ اللَّهُ رَحْمَةً، وَنَصَرَ عُسْدًا، فَوَسَّغَ الْأَحْزَابَ وَشُدَّ.

أخرجه البخاري في ٢٦ - كتاب العمرة، ١٤ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزاة.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٢٦ - باب ما يقول إذا قتل من سفر، حديث ٤٢٨.

وفي رواية أنرمذي: «ما تحبون» بدل «ما تحبون» جمع سائح من سائح النساء بسبح، إذا جرى على وجه الأرض أي سائرزل لعطلولنا و«ثروا لمحبيونا» كذا في المعرفة (نربا حامدون) كلهم مرفوع بتفسير نحن، ولربما إما خاص بقوله ساجدون أو عام لسائر الصفات على سبيل التبرع كذا في «الغني».

اصلق الله وعده أي فيما وعده به من إظهار دبه هي قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَقَاتِلَ كَثِيرَةً﴾ وقوله عز وجل: ﴿وَوَدَّ اللَّهُ أَنْ يُسَاقُ يَسْكُرَ وَيُكَلِّمَ الْقُرَيْشَ لِيَنْطَلِعَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية وهذا في سفر الغزوة ومناسبته لسفر الحج أو العمرة قوله تعالى: ﴿وَتَسْتَغْلِزُ فِي الْغَنَمِ الْحَرَمَ يَا نَارَ اللَّهِ﴾ الآية (ونصر عبده) يريد نفسه النفية (وهرم الأحزاب وحده) أي من غير فعل أحد من الادميين

واختلف في السراد من الأحزاب ههنا، فقبل هم كفار فريزوا ومن وافقهم من اليهود والعرب الذين سجزوا أي تجمعوا في غزوة الخندق، وثابت في تأليف سورة الأحزاب، وقيل: السراد الأعم من ذلك، وقال السودي: المشهور الأول، وقيل: فيه نظر؛ لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء شرع بعد الخندق، والحواب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة، والعطين منها لتلك غزوة الخندق، والأصل في الأحزاب أنه جمع حزب.

(١) سورة النور الآية ٥٥.

(٢) سورة الفتح: الآية ٢٧.

٩٣٦/٢٤٤ - **وحدثني عن عائشة** عن **عمر بن إبراهيم بن عتبة**، . . .

وهو النخعة المصنوعة من أناس، قالوا إما جسد، والمراد كل من تحزب من الكفار، وإما عتيقة، والمراد من تقدم، وقال الثرمذي، يحتمل أن يكون هذا التحيز بمعنى الدعاة، أي كلهم المهرم الاحزاب، والاول أظهر، قاله السخاوي.

وقال الفارسي^(١)، هم لأحزاب أي القبائل المصنوعة، وكانوا أناس عشر ألفا توجهوا من مكة إلى المدينة، وانضموا حولها سوى من انضم إليهم من اليهود، رخص عليهم قريب من شهر ثم منع بينهم حرم، إلا الترامي بالليل أو الحجارة زعماً منه أن المزمسين ثم يعقبوا مقلبيهم، فلا بد أنهم يهربون، فأرسل الله عليهم ريحا ليلة سبث الشراب على وجوههم، وأطفأت ببرائهم دواعي أربابهم، وأرسل الله الند من الملايكة، فكثرت في مسكرهم، فهاجت الخيل، وقذف في قلوبهم الرعب، فانهزموا، وبرل فيهم ثوبه نملأ: **فَاتَّخَذَهَا الْفِرَارُ مَأْتَبًا أَذْكُرُوا يَسْمَكُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ**^(٢) الآية، انتهى.

وقال العيس^(٣)، في الحديث بيان أن شبهة عن التسجع في الدعاة على غير التحريم لوجود التسجع في دعائه ودعاة أصحابه، ويحتمل أن يكون شبهة عن التسجع مقتضا بوقت الدعاء خشية أن يشتغل الداعي بطلب الألفاظ البسة التسجع، وزعامة ادعوا من عن إغلام الدعاء، وتغراغ القلب في الدعاء والاجتهاد فيه، انتهى.

٩٣٦/٢٤٤ - (مالك، عن إبراهيم بن عتبة) قالوا نيل أبي عبيد

الأسدي، قال ابن عبد البر في «التحريد»^(٤)، مولى الزبير بن العوام، وقيل، بل

(١) سيرة النبي، (٥/٦٠٠).

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٩.

(٣) سيرة النضر، (٧/٤٣٤).

(٤) (مرو، ٦١).

عَنْ كَرِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . .

مَوْلَى أُمِّ خَالِدٍ مَاتَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِي زَوْجُ الزُّبَيْرِ مِمَّنْ جَمَاعَةُ مِنَ الثَّائِبِينَ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ حَبِيزٌ عِنْدَهُمْ فِيمَا حَمَلَ، رَفَأَ فِي «الْتَهِيدِ»^(١) هُمْ ثَلَاثَةُ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ وَمُوسَى، وَإِبْرَاهِيمُ أَسْرُ مِنْ مُوسَى، وَمُحَمَّدُ أَسْرُ عَنْهُ، مَدَنِيُونَ مَوَالِي الزُّبَيْرِ بْنِ الْحَوَّامِ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ: هُمْ مَوَالِي أُمِّ خَالِدٍ، وَلَمْ يَنَاسِ يَحْيَى عَلَى ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمْ مَوَالِي الزُّبَيْرِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا قَالَ الْحَارِثِيُّ، انْتَهَى. مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالْأَرْبَعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ فَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ عَشْرُ أَحَادِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: نَحْنُ فِي «الْمَوْضُوعِ» مَرْغُوعٌ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ.

(عَنْ كَرِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) زَادَ فِي الْمَسْنَخِ الْمَصْرِيَّةُ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ مَرْسُوعَةٌ عِنْدَ يَحْيَى كَمَا سَبَقَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا مَرْسُوعًا عِنْدَ يَحْيَى وَغَيْرِهِ مِنْ رِوَايَةِ «الْمَوْضُوعِ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْتَهِيدِ»: مَرْسَلٌ عِنْدَ أَكْثَرِ رِوَاةِ «الْمَوْضُوعِ» مَتَّعَهُمْ مَعْنُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَلِكَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ بَكْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْتَنْبُكِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّنَبُكِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّسَهَبِيِّ أَبُو حَلَفَةَ، وَكَذَلِكَ رِوَاةُ إِسْحَاقَ بْنِ طَهْبَاطٍ مَرْسُوعًا، وَقَدْ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَالتَّنَبُكِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَمَّةٍ وَأَبُو الْمُصَنَّبِ الزُّبَيْرِيُّ فَأَنَوُوا فِيهِ: عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، انْتَهَى.

وَذَكَرَ فِي «الْمَجْرِبَةِ»^(٣) فِيمَنْ وَصَّاهُ عَطْرُفًا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْتَنْبُكِيُّ، زَادَ فِي «التَّنْوِيرِ»^(٤): قَدْ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، فَأَنَوُوا فِيهِ: عَنْ كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ، انْتَهَى.

(١) (١/٩٨ - ١٠٣).

(٢) كُفَا فِي نَسْخَةِ «الْإِسْتِذْكَارِ» (١٣/٣٢٨) زَادَ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

(٣) (ص ١٢).

(٤) «تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ» (٣٦٨).

قلت : وقد ذكره مسلم برواية أبي بكر بن أبي شبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير جميعاً عن ابن عبيدة عن إبراهيم بن عتبة موصولاً ، وكذلك برواية أبي كريب عن أبي أسامة عن سمعان عن محمد بن عتبة عن كريب عن ابن عباس موصولاً ، وذكره برواية ابن الحنفى عن عبد الرحمن بن سفيان عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مرسلاً .

وبسط طرقه البيهقي موصولاً ومرسلاً وأكثر منه ابن عبد البر في التمهيد وقال بعد ذكر طريقه : ومن وصل هذا الحديث وأسنده فقوله أولى ، والحديث صحيح مسند ثابت لاتصاله ، لا يصح تقصير من قصره ، لأن القرن أسنوه . حفاظ ثقات ، انتهى .

وقال الزرقاني^(١) : هذا الحديث روى النسائي من طريق محمد بن حاتم وابن وهب والطحاوي وعمره من طريق الشافعي . وابن عبد البر من طريق ابن أبي مصعب الأربعة عن مالك به متصلاً ، وتابعه سفيان بن عيينة عند مسلم وأبي داود والنسائي وغيرهم ، ولم يختلف عليّ في اتصاله ، وعبد العزيز بن أبي سلمة وسامع بن إبراهيم كلاهما عند البيهقي موصولاً ، وأخوه موسى بن عتبة ومحمد بن إسحاق رواهما بن عبد البر متصلاً ، وسفيان الثوري مرسلاً في رواية ابن مهدي عنه عند مسلم ، وموصولاً في رواية أبي نعيم عنه عند النسائي . اختلف عنه في وصله وإسناده ، كما اختلف عنه مالك في ذلك .

والظاهر أن كلا من مالك وشيخه إبراهيم حدث به على الوجهين ، فإن الرواة عن كل منهما بالوصل والإسناد حفاظ ثقات ، ويتروى ذلك أنه اختلف على ابن القاسم ، فرواه سحنون عنه عن مالك مرسلاً ، ورواه يونس بن عمرو والحارث بن مسكين عنه عن مالك متصلاً ، فكأنه سمعه عن مالك بالوجهين .

(١) شرح الزرقاني ، (٢) ١٣٩٤ .

منهم من جدد رسول الله ﷺ فاختلجوا فطعنوا في النبي كذا ومعه .
 فقلت: أيها الحج يا رسول الله!

والمتصرف في الكسرة الفزج ولا ربيع، قال ابن عبد البر في «شبهه» هي شبه
 بالهروج، رجل، أصله لا عطاء عليه، وفي «السنن» عن القاموس: بالفتح
 سرك للساء للهروج لا أنها لا تساء انتهى

(ف قيل لهذا هذا رسول الله ﷺ) وتقدم ما في مستم وغيره فقال: إن
 الصرم؟ فقالوا: المستعمل، فقالوا: من أنت؟ قال: رسول الله، قال القاضي
 عياض: يحتمل أن هذا الكلام قد أضافه إليه يعرفوه بآية، ويعتدل بها، لكنهم
 لم يرووه في ذلك، لعدم حرجهم، فاستأثروا في التناهي، ولم يهجموا على
 ذلك، قد في النووي^(١)، قال الساجي^(٢) فقد كانت في أبيه، ولو أنه
 ولم يعرف عنه، فذلك أعجب به

(فأخذت عصي) فتح اليد البعجة وسكر السجدة وفتح العر
 السجدة منى رافق الساعد، وفي «المصنف» عن «التهذيب» بسكون الهمزة
 المعجمة، وفتح الهمزة، وهو ما تحت الإبط داخل الساعد كذا سمعته، وفي أبي داود
 ومروء، مرأى، فأخذت عصا حبي، فأخرجته من محبتها، وهو بكسر الحاء
 أي أسرت، فإذا أي بقوله المصنف، ويذكر عنها ما رواه، ويحتمل أن المراد
 بالخرج ما هنا الاستعداد، والاحتياط، أي استغاث به أو نادى به فمضته بآية
 كذا في «البرقي»^(٣)

(فقلت: أيها الحج) أي على الظاهر، لا على ما عاينناه من كذا في
 «المصنف»، ويحتمل أن يكون مقاد مؤجرا، ويبدأ صر مقاد (يا رسول الله)

(١) صحيح صحيح حديث النور ١٩٩٠

(٢) سنن ٢٧٧٣

(٣) صحيح النور ١٩٩٠

وقالت طائفة لا يحج الصبي - وهو قول لا يشمل به - ولا يخرج عليه، لأن النبي ﷺ حج بأبيلة بني عبد المطلب، وحج "الطفه بصلاته".
 وأما الثابت، وروينا عن أبي بكر الصديق، أنه طاف بعدده من الزمر في حرفة، وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الرحمن بن الناسم عن أبيه قال: كانوا يقولون إذا حج الصبي أو حرده وأن يحويه عن الطبيب، وأن يلبى عنه إذا كان لا يحسن التلبية، انتهى.

وقال النجاشي^(١) الشيبان على صريحه: صرت منهم ما يومر به، وضرب بصفر عن ذلك، فلا ينهم ما يومر به، ولا يستجى عما يجي عنه، فأما الأول، فيروي عن السوار وابن وهب عن مالك: لا يحج بالرضع، وإنما ابن أربع سنين وخمسة أعوام، فإنه إذا شو على الاستحباب، فلا أحرم به وأثرم الأحكام لزمه، وإن كان صغيرا جدا لا ينهم به.

وقال الأسي في "الزكيات"^(٢): أما من حج به العبدان احتلص قول مالك في الحج بالرضع ومن لا يهجر، وحصل أصحابه قوله: ينسج على المكراهة، ومن المندوبة: حج بالنفس وإن لم يبلغ أدبكم، وفي كتاب محمد: لا يحج بالرضع، وأما ابن أربع سنين، ففيه اختلاف، ولا يرى أن يحج إلا من يعقل، فخرقة، وأما الرضيع فهو كالبهيمة، قال: وعلى هذا فلا يحج بالعجوز، انتهى.

الثاني: من يهمل حججه ثم لا^٣ وأنشده في كلام النووي الاختلاف في ذلك، وسامه: إنه خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينفذ حججه ويحري عليه اعتبار الحج، وحج به العدة، وهم الحداك وسائر أحكام التمتع؟ فأبى حنيفة

(١) - حنيفة (٢٧٤/٢)

(٢) - (٢٧٢/٣)

سمع ذلك منه، ويقال: إنما يجب ذلك، مريد، على الصغير، والجمهور
ثوبون يجزي عنه أحكام الحج في ذلك، وحجة معتد به على النبي.

ورأى الجمهور من ذلك من حرم في المحلى المذكور، وبسبب الحج
بالخصي وإن كان صغيراً بطلاً أو كبيراً، وإنه حج وأحر، وهو بطلان، وسأني
بالحج به أجبر، وكذلك يسمى أن يبرأ ويعلموا الشرائع من فطالة والصوم
أضافوا ذلك، انتهى.

وهكذا حكى في واحد من شرايع الحديث، مذهب الحنفية في ذلك، فهم
الخاصة في البيع^(١) إذ قال: قال ابن طلال: أجمع إجماع الثوبون على سقوط
الخصي عن الصبي حتى يبلغ، إلا أنه إذا حج به كان له ثبوته عند الجمهور،
وقال أبو حنيفة: لا يصح إحراره، ولا ملزمه شيء، من محظورات الإحرام،
وإن حج به على منه التذريب، انتهى.

وأصبح أن إحرار الصبي بعد فطالة من المأذونة، وإجماع خلافهم في
حرم التكفير، وإن حكى في المذهب اختلاف في ذلك أو غيره، لكن
الجمهور على الأول.

قال القاري في المرح الفوائد^(٢)، ويعقد إحرار الصبي المبرأ الذي لا
تأخر من، ويصح أداء منسبه، ولا يصح من غيره في الأداء، ولا الإحرار، بل
يصح من ولية له به، وهذا كله مبني على اعتقاد خلاف، لكن في شرح
الصحيح^(٣)، وعندهما إجماع الصبي أو ولية لم يعتقد فرحاً ولا عدلاً.

وفي التهذيب^(٤) ما يدل على اعتقاد خلاف، ثم قال صاحب التهذيب
وأما غيره من غيرهم، سمع بعضهم اعتقاد خلاف، وقيل: يعتقد، ويكون حج
أحرار وأعيان انتهى.

(١) مجمع شامري (١٩٣٦).

(٢) (١٩٣٦).

ويمكن الجمع بأنه لا يعتقد انعقاداً ملزماً، ويتعقد نقلاً غير ملزم؛ لأنه غير مكلف، ويتفرع عليه أنه لم يفعل شيئاً من المأمورات أو ارتكب شيئاً من المنعظورات لا يحجب عنه شيء من انقضاء الكفارات.

ويقوي ما ذكرنا في اختلاف المسائل اختلفوا في حج انفسهم، قال أبو حنيفة: لا يصح منه، قال يحيى بن محمد: معنى قول أبي حنيفة: لا يصح منه على ما ذكره أصحابه، أنه لا يصح مسعة يتعلق بها وجوب الكفارات، لا أنه يخرج من نواب الحج، وكذا يؤيد ما قلنا في «العابة» من أن اعتكاف انفسهم وصومه وجمعه صحيح شرعي بلا خلاف، انتهى ما في «شرح الباب».

وشرح مانعقار حجه نقلاً صاحب «الذر المعثور»^(١) و«الهدية» و«الغنية» وابن نجيم وابن عابدين وغيرهم، وفي «المسعودي»: «نهي لو أحرم نفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محرماً، انتهى»

وقال النطحاوي راداً على من ذهب بحديث الباب إلى أن حج الصبي يجزئ عن حجة الإسلام، فقال: وخالفهم آخرون، وكاد لهم من الحجة على أهل السفان الأولى أن هذا الحديث إنما فيه أن رسول الله ﷺ أخبر أن نكح صبياً، وهذا مما قد أجمع الناس جميعاً عليه، ولم يختلفوا أن نكح صبياً كما أن له صلاة، انتهى.

وفي «المحلى على الموطأ»: المذكور في معتبرات العفة قول أبي حنيفة سئل قول النجاشي، انتهى، وفي «المحلى» عن «المانسكيري»: لو أن الصبي حج قبل البلوغ لا يكون من حجة الإسلام، ويكون نفوعاً، انتهى

فهذه المصوص بعيرهما صريحه في صحة حجه واحفاده نقلاً، وإنما خلاف الحجة في وجود الكفارات، وليسوا بمتفردين في ذلك، كما مباني قريباً.

الثالث. هل يجب عليه الجزاء والكفارة أم لا؟ وتقدم في أول الفصل الثاني ما حكى النووي من عدم الجمهور وجوب ذلك خلافاً لأبي حنيفة، قال المزني^(١): في الحديث انه قد جمع النبي، وأنه مثاب عليه، فحجب ما يحتجب به، ويذهب من الغلبة واليهدي ما يلزمه. وقد قال الأئمة الثلاثة والجمهور حلقاً لا يبيح حنيفة، انتهى

قال في عدة^(٢) قال مالك: ما أتت القصة من صيد أو غنم أو حب قلبي عمداً، ويدفك قول شافعي، ويدل أبو حنيفة: لا جواز غنمه ولا قننه، انتهى

وقال النووي^(٣) محضرات الآخر فيسلمان ما يختلف عمداً وسهواً كالغنم والقطب، وما لا يختلف كالتعب والحرق ونقابة الأظفار، فالأول لا يبيح عمداً لصبي فيه، لأن عمده حرام، والثاني عليه العاقبة وإلا وطئ أفا، مما ينقض في غايته.

وفي القضاء عليه وحده أحدهما: لا يجب ثلثا نجس عمداً بديه على من ليس من أهل التكليف

والثاني يجب لأنه إفساد موجب للحد، فالحق النقض، كوطء المذموم، ثم قال في تلوه من القذف، قال ابن المنذر: أصبح أهل العلم على أن حجاب النفس لا يرمه لهم في أموالهم، وذكر أصحابنا في القذف التي يجب فيها العصي وجمعين: أحدهما: في ماله؛ لأن واجب بختانة أشبهت الخيانة على الأرملة، والثاني: على لونه، وهو قول مالك، أنه حصل ببدنه أو بعتقه،

(١) شرح لأرخاني (٢٩٤/١)

(٢) التمهيد (١٠٤/١)

(٣) التمهيد (٥٤/٥٤)

فكان عليه كثيفة حجه، فأما النفقة فقال القاضي: ما زاد على نفقة المحضر ففي مال أولي؛ لأنه كلفه ذلك ولا حاجة به إليه، وهذا اختيار أبي الخطاب.

وحكى عن القاضي أنه ذكر في الخلاف أن النفقة كلها على الصبي؛ لأن الحج له نفقته عليه كالبالغ، ولأن فيه مصلحة له بتحصيل الثواب له. ويترن عليه: فصار كأجر المعلم والطبيب، والآخر أولي، فإن الحج لا يجب في العمر إلا مرة، ويحتمل أن لا يجب، فلا يجوز تكليفه بذلك ماله من غير حاجة إليه لترن، انتهى.

وفي مناسك السنوي^(١): يمنع الصبي المحرم من محظورات الإحرام، فإن نظيب أو لبس ناسياً فلا فدية، وإن كان عامداً وجبت الفدية على الأصح، سواء كان بحيث لئذ بالنظيب والناسي أم لا. وإن حلق الشعر أو لم يلقه أو أنقص صيداً، وجبت الفدية عمداً كان أو سهواً، ومنى وجبت الفدية، ففي مال الولي على الأصح، إن كان أحرم بإذنه. وإن أحرم بنفسه - وصحبه - ففي مال الصبي، وإن جامع الصبي أو جوععت الصبية إن كان ناسياً أو مكرهاً لم يفسد حجه، وإن كان عامداً ففسد على الأصح، ويجزئه القضاء في الصبا على الأصح، وقال أيضاً: الزائد من نفقة الصبي بسبب السفر يجب في مال الولي على الأصح، وقيل: في مال الصبي انتهى.

قال ابن حجر: قوله: وإن كان عامداً وجبت الفدية، محله في المميز، أما غير المميز فلا فدية عليه، ولا على وليه. ويؤيده قولهم: إنما يكون عمد المجنون والصبي عمداً، إن كان لهما نوع تمميز، وقال أيضاً: الأصح في المجموع: أن الممنوع عليه والمجنون والصبي إذا لم يكن لهما تمميز، لا فدية عليهم؛ ولا على وليهم. وإن خالف قاعدة الإثلاث لنسبه نحو الباسي لتقصيره

لشعوره بفعله، بخلاف نحو المعجون، وأيضاً فكل من الحلق والقلم ليس ابتداءً محضاً بل يتردد به وبين الاستماع، فغيب في نحو التامس شبه الإكلاف، وفي نحو المعجون شبه الاستماع؛ لما ذكرناه الفرق بأن ذلك نحو المعجون ناقص أي فلا يحتاج للمصر. فلا تأثير له، انتهى.

وقال القردير^(١): زيادة النفقة في المنكر على المحجور من صبي أو غيره على المحجور، أي في ماله إن خيف بتركه ضيعة عليه، لعدم كفايل عمر من صغير به، وإلا يخف عليه، فوليّه الخوارم لتلك الزيادة، كما إذا لم يكن للمحجور مال، كجزء صيد صاده المصبي محرماً في غير الحرم، فعلى وليه مطلقاً وأما صيده في الحرم محرماً أولاً، فزيادة النفقة في التفصيل، وغنية رجباً عليه ليس أو ضيق مثلاً، فعلى وليه لخاف تنبيه أو لا بلا ضرورة، وكذلك إن وجبت ضرورة.

قال القسولي^(٢): قوله: مكرّبه النفقة في التفصيل؛ لأنه لا تأثير للإحرام في حزام الصيد حينئذ، وأما الذي أثر فيه الحرم، فلذا أُحرى فيه التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرماً، وإن الإحرام هو الذي أثر فيه، فلذا كان فيه انجزاء على التوالي من غير تفصيل؛ لأنه هو الذي تسبب في إحرامه، والخاص: أن كل ما لمعه سبب الإحرام، فهو على التوالي، مطلقاً ولو خشي ضياعه.

وقوله: كذا إن وجبت أي النفقة لضرورة كما إذا استعمل انطبل بقصد التمداد أو ليس الشياطين لجر أو سود، وما ذكره من لزوم النفقة للولي مطلقاً، سواء لزمته لضرورة أو لميرها، هو ظاهر المأثورة وهو المذهب، وما في

(١) الشرح الكبير (٤/٢)

(٢) معانيه للسرخسي (٤/٢).

قوله من ألبس إذا كانت لصيرة، فهي في مال العسي، بعد الجرام والباطن
وسنة بهرام، اللحية، فند، دوح، آل صاحب "الجراهر" ثم بعد إذا كانت
لصيرة، فهي مال العسي بطر بن. انتهى.

وفي شرح الحاشية^(١) ولو أفند أي العسي مسكة أو نزلت شيئاً من
أركانها وواحياها لا حراء عليه ولا قضاء، حيث شرعه ليس بعزم له لأنه غير
مكلف في فعله، انتهى.

وقد عرفت من ذلك أن الحنيفة ليست بمنفردة في إسقاط الكهانات من
الخصي، بل استطنها منه النالكة أيضاً في أكثر أسوائه، وأوجبها على الولي،
وكذا الشريعة أسقطوها في نصيب واللبس نسباً مطلقاً، وكذا أسقطوها عن
غير الخصي مطلقاً عن العسي وعن الوصي معاً، وفي المواضع التي أوجبوا الحيرة
أوجبوا أكثرها على الولي، وكذا الحاشية أسقطوها في بعض الأنواع كد تقدم
نصيبه، ولا قضاء عليه إذ أفند في قولهم.

فمن حكى نعت الحنفية في ذلك فتنة الطر على تفصيل مذاهب الأئمة
في ذلك. ووافق الحنفية أيضاً ابن حزم مع خالفه، فقال في المعنى^(٢).
إذا الصبي قد رجع عنه القلم، فلا حراء عليه في صيد إن قتله في الحرم أو في
إحرامه، ولا على حائل رأسه لأدى به، ولا عن بطنه، ولا لأحصاره؛ لأنه غير
مخاطب بشيء من ذلك. ولو لرد عشي لزمه أن يعوض عنه الصيام، وهو في
المنفعة وحلق الرأس وجراء الخصي، وهم لا يفوتون بذلك هذا، ولا بعد حجة
نبي، معاً: ذكرنا، إنما هو ما عمل، أو عمل به أجرة، وما لم يعمل، فلا إنم
عليه. انتهى.

واستدل الحنفية ومن وافقهم في ذلك بالحديث المشهور مرفوع القلم من

(١) ص ١٢٩.

(٢) (١٥) ٣٢٦.

ثلاث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "الحديث رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عائشة، ورواه أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والشافعي وابن حبان وابن حزمه من طريق عن عائشة، وروى نظيراني من طريق يزيد بن مسكان عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني أخبرني غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك من سناد وغيره، فذكره، واحتج في رفع الحديث بوقفه وروائه في سنده، كما سبقه احتفاظ في المنحصر تحبيراً^(١) وقال: اربع محار عن عدم التكليف لأنه بكت لهم فعل الغير، قال ابن حبان، انتهى.

والواقع، مثل بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ما جاء ابن حبان، فذكر: لهم فعل الخير، ورواه النسائي^(٢) استدل بالحدث بضمير على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاعته، ويكتب له حسنة، وهو قوله أكثر أهل العلم، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب، لما حكاه أحمد النخعي، وحكاها شوقي في مشرح مسلم^(٣) عن مالك والشافعي وأحمد، المشهور، انتهى.

وهو المشهور^(٤) قال أبو عمر: فإن قيل: فما معنى الحج بالضعيف، وهو حديثهم غير مجرى عنه من جهة الإسلام، وليس ممن تعدي الأفلام له وعليه، قيل: إنما جرى القلم به بالعمل الصالح، فغير منكر أن يكتب للنبي درجة وحسنة في الآخرة بفعله وركانه وجمعه ومساخر أعدائه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبب غفلة من الله عز وجل، كما تحفل على الحب، بأن يؤجر بصدقة أهل عنه.

(١) (١)، (١٩٣)، (١٩٤)

(٢) نسخة النسخة (١٩٣: ٢٢٣)

(٣) إمام الشافعي صحيح مسلم، القوي ٩٠٢-٩٠٩

(٤) (١)، (١٩٤)

ويبلغه ثواب ما لم يقصده وام يعمله مثل السجدة والصلاة عليه. ونحو ذلك، ألا ترى أنهم أجمعوا على أن القصي إذا عطل الصلاة يصلي، وقد صلى رسول الله ﷺ بالناس والبريم معه، وأكثر السب على إحياء الزكاة في أموال أبيه، وسجل أن لا يؤجروا على ذلك، والذي قرره بذلك عنهم أجمع كما للذي بحجه أجر فضل من الله عز وجل ونعمه، فلا شيء بحرم الصغير التعرض لفضل الله. وقد روي عن عمر بن الخطاب معنى ما ذكرناه، ولا يخالف له أعلمه من وجه. تداع قوله. ثم ذكر حديثه إلى عمر رضي الله عنه. قال: تكتب تصغير حسنة، ولا تكتب عليه سيئة، انتهى.

وذلك جزم ابن حزم في «المحنية» إذ قال: والله تعالى تفضل بأجرهم ولا يكتب عنهم إنما حتى يبرءوا، قال قبي: لا منة للقصي، قلنا: نعم. ولا نؤمره، إنا نؤمر النية المحاطب السامور المكنت، والقصي ليس محاطباً ولا مكنتاً، وإنما أحره تفضل منه تعالى، كما تفضل على نبيك بعد موته ولا يبه به ولا عمل بأن يأجره بذمائه، فإنه له بعده، وسما يعمله غيره، عنه من حج أو صيام أو صدقة، ولا فرق، ويقض الله ما يشاء، انتهى.

وفي شرح الملوك^(١) انعقدت الألفة الأرحمة على أن القصي يثاب متى طاعته وتكتب له حسنة، سواء كان مبرراً أو غير مبرر، لكن اختلف أصحابنا على تكون حسنة له دون أبويه أو يكون لأخر لوالديه من غير أن يقتص من أحر الولد شيء؟ يعني «فأصبحنا»: قال أبو بكر الإسماعيلي: حسنة تكون له دون أبويه، وإنما يكون لوالديه من ذلك أجر الله لهم والإرشاد، لا فعل ذلك، وفي العبادات أن اعتكاف القصي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأحره له دون أمه، انتهى.

وقال بعضهم: تكون حسنة لأبيه أيضاً بناء على التفسير، والأحاديث يدل عليها، فقد روي عن أبيه - رضي الله عنه - أنه قال: من حمله ما يسع به امرء بعد موته إن ترك ولداً تعلم القرآن، وتعلم، فذكره لوالده، أحر ذلت من غير أن بنفس من آخر التوكيد شيء، انتهى.

والخاص: في حج النبي والنبي هل يجزئ عن حجة الإسلام؟ فإن ابن أبي عمير وأحمد بن حنبل لا يجزئ، أما الباقر بن فضال في حجة الإسلام، لا فرقة شذت، فقاتل. يجزئ. ولم تلتفت العلماء إلى غوها، انتهى. كذا قاله الشافعي. قال العمري: وفي الأحكام ابن سيرة: أما النبي فقد اختلف العلماء هل يعمد حجه أم لا؟، وقاتلوه بأنه سفيهاً، حتى فحل بحجته عن حجه بقرينة؟ فقال داود وغيره: يجزئ، وقال مالك والشافعي وغيرهما: لا يجزئ، انتهى.

وفي التمهيد: اختلف العلماء أيضاً هل يجزئ من حجة الإسلام؟ فدلوا عليه فقهاء الأمصار الدس قدما ذكرهم في هذا الباب أن ذلك لا يجزئ.

وذكر أبو جعفر الطحاوي في معاني الآثار^(١) حديثاً تدل ثم قال: فذهب قوم إلى أن النبي إذا حج قبل حجه أخره عن حجة الإسلام، واحتجوا بهذا الحديث وخالفهم آخرون، فقالوا: لا يجزئ عن حجة الإسلام وعليه بعد، بوجه حجة أخرى، وكان أهم من الحاجة عندنا على أهل الحفلة الأولى أن في هذا الحديث أن النبي حجاً، وهذا ما قد أجمع الناس عليه، ولم يخالفوا فيه أن النبي حجاً، وليس ذلك عليه بقرينة، ومن جهة القياس حكم له صلاه ونجست بقرينة، فكذلك قد يجوز أن يكون له حج وليس بقرينة.

(١) معاني الآثار: (٧/٥٥٦)

(٢) (١٢٣٥/١) ط الأمام

وإنما هذا الحديث حجة على من رعب أنه لا حج له، وأما من يقول: إن حجة، وإنه غير مبررة، فلم يحالف شيئا من هذا الحديث، وهذا ابن عباس هو الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، ثم قد صرف حج النسي إلى غير المبررة، ثم ذكر سيد الأضراري حديث ابن عباس يقول: «أيما غلام حج به أهله فمات، فقد قضى حجة الإسلام»، وإن أدرك فعليه الحج، وأيما عبد حج به أهله فمات، فقد قضى حجة الإسلام، وإن عمن فعليه الحج»

قال أبو عمر^(١): على هذا جملة من الأئمة، والأئمة إلا أن دارد بن علي خالف في المسألة فقال: تحرته حجة الإسلام، ولا نجزي نسي، وفرق بين المسكوك والنسي بأن المسكوك محط عنه بالحج، فزومه مبرر، وليس النسي بمن يحط به، لقوله ﷺ: «ربع الفم عن النسي حتى يبعث» وبه دليل واضح على أن حج النسي مطلق وله زيادة مبررة انتهى

وقد عرفت التعارض من باقي مذاهب دوز بين من يرى أن عبد أقر، وقال الشوكاني^(٢) وقد بعضهم، فقال: إذا حج نسي أجزاء ذلك عن حجة الإسلام لم يضر قوله كذا، اعلم في حديث ثباب، وقال الطحاوي: لا حجة في قوله، نعم على أنه بغيره عن حجة الإسلام، بل فيه حجة على من رعب أنه لا حج له، لأن ابن عباس روى الحديث قال: «أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى، ثم ساءه بإسناد صحيح، وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا الحاكم، وقال: عن شريك، وأبيهني وابن حزم وصححه، وقال ابن خزيمة، الصحيح موقوف، وأخرجه كذلك، وقال البيهقي: مرفوعه محمد بن اسماعيل، ورواه الثوري عن شعبة موقفا، ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على

(١) منها: ١١٠٧، ١١٠٨.

(٢) الخط: أصل الأوصاف (٩٣٦/٢) رقم الحديث (٩٣٦).

قال ابن حجر: قوله: «وهو الأب» ويشترط في الأب - كما قاله الأذري - شروء ولاية المال من العدة وغيره، فإن استسعى به بعضها انتقلت إلى الفحل. وقوله: «عند عدم الأب، أي أو وجوده لا بصفة الولاية، قوله: والأم، اعتبر من بما في مسلم: أن امرأة رقت صبيًا، ألحقت، وزد أنه ليس في الحديث أنها أحرمت عنه وبغيره يحتمل كونها وصية أو خيمة أو أن الأجر لحاصل، إنما هو أجر الحمل والعقد، انتهى.

وقال الشيخ ولي الدين: لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة الإحرام عنه مطلقاً لأحسان أن هذا النصي كان مميزاً. فأحرمت هو عن نفسه، وعلى تقدير أنه لم يميز، فلعلم له ولياً أحرمت عنه، وعلى تقدير أنها التي أحرمت، فلعلها ولية مال، انتهى.

وقال السوقي^(١): إن كان مميزاً أحرمت بإذن أبيه، وإن أحرمت بدونه لم يصح؛ لأن هذا عند يوزي إلى ثروم مال، فلم يستفد من النصي بنفسه، كالبيع، وإن كان غير مميز، فأحرمت عنه من له ولاية على ماله، كالأب والنومى وأمين الحاكم صحيح، فإن أحرمت عنه أمه، صح؛ لقونه بمحض؛ ولت أجرة ولا يضاف الأجر إليها إلا لكونه تبعاً لها في الإحرام، وقال الإمام أحمد في رواية حنبل: يحرم عنه ثوبه أو وثيه، واختاره ابن عثيم، وثاق: المال الذي يدرم بالإحرام لا يدرم نصبي، وإنما يدرم من أدخله في الإحرام في أحد الوجهين.

وقال القاضي: ظاهر كلام أحمد أنه لا يحرم عنه إلا وثيه؛ لأنه لا ولاية تلام على ماله، والإحرام يتعلق به إزام مال، فلا يصح من غير ذي ولاية، أما غير الأم والبري من الأقارب، كالأخ والنعم وأبيه، فيطرح فيهم وجهها، بناء على لقون في الأم، أما الأبواب، فلا يصح إحرامهم عنه وجهاً واحداً، انتهى.

(١) النصي: (٥١/٥).

وفي الشرح في شرح قوله حرم التولي في دار عمه ثم يعبر ويحرم مسير
بأداء التلبية

وبدل قوله "يعبر" في قوله "أو غيره" من وضع قوله "الحرم" أي مكة،
لا من الإبراهيمية، وسبب انصاف التسمية، وهو التولي بغيره الحظ،
ويحتمل رد الحوات بما في التولي من التسمية، وإلا يحرم إذا به بل يعبر، كما
نحوه من مصحفه، وإذا قصده عليه إذا حله، قال الشافعي "ولو أن التولي
غيره لم يصر بمقتضى قوله "أو غيره" من أن يكون لهم مسير في التسمية، كما
سببه، لأن من شرح مسلم، وأقره خلافاً له، بمعنى جيد، قالوا: "والتي التي
يعبر عنه إذا هو التولي الثاني من الخط في التسمية، يكون من وضع التسمية
الصغير الغير التسمية".

وفي شرح التسمية (٢٢١) منع الإبراهيمية التسمية للتولية، وبسبب الإبراهيمية
منه دون غيره، إلا يصح من غير التسمية من الأداة، ولا لإبراهيم، بل يصح
من غيره، معبر عنه من أن أقرب إليه في التسمية، فلو اجتمع أم وولد، يحرم
أنه أقرب، على ما في التولية، فاصححناه، فلاحظ أنه لا في الأداة، التولية.

وفي التسمية، منع الإبراهيمية التسمية، فلاحظ إذا حرم نفسه، وإذا
غير التسمية إذا حرم عنه، فلاحظ لا يصح التسمية عنه في الإبراهيمية، لا في
أداة الإبراهيمية، إلا إذا لم يفتقر عليه، وغير التسمية لا يصح من حرم نفسه،
لأنه لا يعمل فيه إلا بقدر التعطف به عليه، وهذا شرطان في الإبراهيمية، فيحرم له
وبه والأقوال الأولى، انتهى.

(٢٢١) (٢٢٢)

(٢٢٢) شرح التولية (٢٢٢)

(٢٢٢) التولية

قال:

قال: مرسل عند جماعة رواة «الموطأ»، كذا في «النفسي»، وقال في «التنبيه»^(١) هكذا الحديث في «الموطأ» عند جماعة الرواة عن مالك، وزواه أبو النصر إسماعيل بن إبراهيم المعنني عن مالك عن إبراهيم بن أبي عتبة عن طلحة بن عبيد الله بن كريب عن أبيه، ولو يقل في هذا الحديث: عن أبيه غيره ونسب شيء انتهى.

قلت: لم نجد عبيد الله بن كريب في الرواة في «التنبيه»^(٢)، ولا «التمجيد»، ولا «الإصابة»، ولم يدركوا في مشايخ طلحة إياه.

ثم قال الزرقاني^(٣): ودعم ابن الجلاء أن الحديث من العربى التي ثم يوجد لها إسناد، ولا نعم أحداً لسنة من قصوره السنية، فقد وصله الحاكم في «المستدرک» عن أبي الثرداء، انتهى.

قلت: وأخرجه صاحب «المعكاة» برواية مالك مرسلًا، وقال القاري^(٤) روى الأديلمي متصلًا، والبيهقي مرسلًا ومنسلًا، انتهى.

وقال السبوطي في «المتر»: أخرج مالك والبيهقي والأصبهاني في «التنبيه» عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله ﷺ قال: «ما دؤي النبطان يومًا، الحديث».

وفي «تنقيح الرواة»: رجحان إسناد مالك لغات، لكنه مرسل، وأخرجه البيهقي وغيره متصلًا ومرسلًا، وأخرجه الحاكم والبيهقي موصولًا في «المستدرک» عن أبي الثرداء، انتهى. وأخرجه المصنفي في «ترغيبه» برواية مالك، والبيهقي عن طلحة المذكور مرسلًا.

(١) (١١٥/١)

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢٢/٥).

(٣) «شرح الزرقاني» (٢/٢٩٥).

(٤) «مغزى مرسلات المصنف» (٢/٢٢٢)، «معدن الرواة» (١٥٢٢).

«مَا رَوَى الشَّيْخَانِ بِرُفَا، ثُمَّ نَصَحَ «مَعْرُ وَلَا أَذْجَرُ وَلَا خُسْرُ وَلَا
اعْتَصَمَ، وَهُوَ فِي يَوْمٍ عَرِيفَةٍ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْأَلْبَانِ» وَاتَى مِنْ نَزْلِ الْوَحْيِ،

(س رُؤْي) مَنَاءُ الْمُحْصِي (الشَّيْطَانُ بِوَصْفٍ) أَي فِي يَوْمٍ أَهْوَى أَصْفَرِ
الْجَمْعَةِ مَعْدُ بِوَصْفٍ، أَي أَدَلَّ وَأَحْقَرُ مَا جُودَ مِنَ الصَّدَاقِ - يَنْتَبِغُ الْعَيْنُ وَالْمَعْيَلَةُ -
وَهُوَ أَهْوَى بِالْأَلْبَانِ كَمَا جَزَمَ بِهِ عَامَّةُ تَسْرَاحِ الْحَدِيثِ الْفَارِسِيِّ وَالزَّرْقَانِيِّ
وَالْمَعَارِجِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وَمَا زِلْنَا الْبَاحِي^(١) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَنْ يَرْمِضَ الصَّفَدَ وَالْحَرِي بِالنَّزْلِ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْمِضَ بِهِ الْخَدَّيْنِ وَصَفَرُ حَسْبِهِ، وَإِنْ ذَلِكَ بِصَبِّهِ عَيْنَ بَرْدِ الْخَلَاةِ
وَرَحْمَتِهِ - وَلَيْسَ لَهُ، الْتَهْمُ (وَلَا أَذْجَرُ) بِمَكُونِ الْفَنَاءِ، وَفَتْحُ الْعَاءِ وَمَا زِلْنَا
مَهْمَلَاتٍ، أَسْمُ فَضْلٍ مِنَ الْأَذْجَرِ، وَهُوَ الْقُدْرَةُ وَالْإِبْدَانُ، وَنَعْنَى أَي يُعَدُّ مِنْ
الْخَيْرِ، وَمِنْهُ لَوْنُهُ نَعْمَانِي. «فَإِنْ كُلَّ كَلْبٍ مُخَوَّاتٌ^(٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَدْرَجَ بَيْنَ مَذْخَرَيْنِ
مُذْخَرَيْنِ»^(٣) وَقَوْلُ الْعَبَّاسِيِّ: «الْمَذْخَرُ» الْمَذْفُوعُ بِمَنْبِإٍ (وَلَا لَحْزَرُ) أَي أَدَلَّ وَأَحْقَرُ.
عَدَدُ نَفْسٍ لِأَنَّ عَيْنَ السَّرِّ خَيْرُ أَعْدَاءِ قَائِمِ الْوَقْفَانِيِّ، وَقَدْ لَبَّاهُ بِحَسْبِ
الْوَحْيَيْنِ لِسْتَفْهَامٍ فِي أَصْفَرِ (وَلَا اعْتَصَمَ) أَي أَتَمَدَّ عَيْنًا مُجَبِّدًا بِكَلْبِهِ. وَهُوَ
أَعْدُ الْحَيِّ (أَسْمُ) أَي مِنَ الشَّيْطَانِ نَفْسُهُ (فِي يَوْمٍ عَرِيفَةٍ) فِي «الْمَصْبُوحِ»: يَوْمِ
عَرِيفَةٍ، فَإِنَّ لَمَّا جَعَلَ بِصَبِّ طَرَفٍ لِأَعْدَائِهِ، أَوْ لَأَعْيَانِهِ، أَيْ الشَّيْطَانِ فِي عَرِيفَةٍ أَعْدُ
بِرَأَاةٍ فِي سَمْعِ الْأَبْعَادِ وَتَحْكَامِ الْبَقِيَّةِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الْمَدَمِ، فَهُوَ الْفَارِسِيُّ^(٤).

(وَمَا شَطَكُ) أَي وَلَيْسَ مَا أَكْرَهَ (إِلَّا لَمَّا رَأَى) بِمَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ الْعَاضِي،
وَمِنْ «الْمَشْكُوفَةِ» بِرُؤْيٍ «وَمَا» بِإِلَاءَةِ بَرِي، أَي لِأَجْلِ مَا يَعْنِي، فَالْه
الْفَارِسِيُّ، وَيَحْتَمِلُ عَيْنَ التَّوَقُّفِ كَمَا بَأْنِي زَمَنَ نَزْلِ الرَّحْمَةِ عَلَى الْخَدَّيْنِ وَالْعَدَمِ

(١) «لَمَّا نَفَى» (٥٩٣)

(٢) «سُورَةُ الْفَاتِحَةِ» آيَةُ ٩

(٣) «سُورَةُ الْأَعْرَافِ» آيَةُ ١٨

(٤) «سُورَةُ الشَّافِعِ» (٣٣٢-٣٣٣)

وَحَاجُّوهُ ثُمَّ عَنِ الْمَلَائِكَةِ الْعُصَاةِ، إِذَا مَا رَأَى يَوْمَ يَوْمٍ يَدْرُجُ حَبْلٌ وَهُوَ
رَأْسُهُ يَوْمَ يَدْرُجُ
.....
بحسب المروءات (وَحَاجُّوهُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (عَنِ الدُّعُوبِ الْعُظْلَامِ) قَالَ أَفْهَرِي: بِه
إِعْدَاءٌ إِلَى غُفْرَانِ الْكَبِيرِ.

وَقَالَ الْبُزْجَانِيُّ^(١): أَيُّ بَرَى الْمَلَائِكَةُ الْفَارِسِينَ يَوْمَ عَمَى الْوَاتِقِينَ مَعْرِفَةً،
وَهُوَ - لَعَنَهُ اللَّهُ - لَا يَحِبُّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْفَرَادُ أَنْ يَرَى الْفَرْجَةَ بِنَفْسِهَا، وَلَعَلَّهُ
رَأَى الْمَلَائِكَةَ تَبْسُطُ أَحْسَنَهَا، يَوْمَ عَادَ الْفَارِسُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَمِعَ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ:
غَيْرَ لَهْزَلًا، أَوْ سَمِعَ ذَلِكَ، فَعَدِمَ أَنَّهُمْ نَزَلُوا بِالْفَرْجَةِ، وَرَوَى الْمَلَائِكَةُ لِلْعَبْثِ لَا
لِلْإِكْرَامِ، يَوْمَ لَمَّا عَادَ الْفَارِسُ الْبُزْجَانِيُّ

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ^(٢): يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَرَى الْمَلَائِكَةَ يَنْزِلُونَ عَلَى أَدْلَى عَرَفَاتٍ، قَدْ
عَرَفَ الشُّبَّارَ أَنَّهُمْ لَا يَنْزِلُونَ، إِلَّا عِنْدَ الرَّجَّةِ ثَمَّنَ يَنْزِلُونَ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ الْمَلَائِكَةَ
يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، إِمَّا عَلَى وَجْهِ التَّذَكُّرِ بَيْنَهُمْ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِغَاظَةِ لِلشُّبَّارِ،
بِخَلْقِ اللَّهِ لِلشُّبَّارِ إِذْ كَانَ يَدْرُجُ يَوْمَ يَدْرُجُ يَوْمَ يَدْرُجُ بِهِ ذِكْرُهُمْ، لَفْظُكَ وَلَعَلَّهُ
يَسْمَعُ مِنْهُمْ أَشَدَّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَالِي قَدْ حَاجُّوهُ لَأَهْلِ الْمُؤْمِنَةِ عَنِ جَمِيعِ دُيُونِهِمْ،
وَعِنْدَ يَوْمِئِذٍ لَمْ يَكُنْ مَتَاهَا، وَيَحْتَمِلُ: أَوْ يَنْصَرُّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ: أَوْ يَخِيرُ
بِهِ عَنْ سَخِيرِ بَيْنَهُمُ الْمُعْصِي، وَإِنْ لَمْ يَنْصَرُّ عَلَى نَفْسِ الْمُعْصِيَةِ مَسْرُوعًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
عَنِ عِبَادَةِ الْمُعْصِي لِيَوْمِ انْتَهَى.

(إِلَّا مَا رَوَى بَيْنَهُ لِمُجْهَوِي، وَفِي نَسْخَةِ: إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ يَدْرُجُ يَوْمَ يَدْرُجُ (يَوْمَ
يَنْزِلُ). قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَيُّ مَا رَوَى الْمُنْهَضُونَ فِي يَوْمٍ أَسْوَأَ حَالًا مِنْ نَبِيٍّ عَادَ يَوْمَ
يَدْرُجُ، وَهُوَ أَوَّلُ عُرْوَةٍ، وَقَعَ فِيهَا الْفَتْرُ، وَكَانَتْ فِي ثَابِتِ الْهَجْرَةِ أَقْبَلُ، وَمَا
رَأَى بَيْنَهُ الْمُعْصِي، أَيُّ قَالَتْ النُّصْبَةُ. وَمَا رَأَى الشُّبَّارَ (يَوْمَ يَدْرُجُ) حَتَّى صَارَ

(١) مَدْحُ الْبُزْجَانِيِّ (٢٩٥٣)

(٢) الْمُنْهَضُونَ (٢٩٥٣).

يا رسول الله؟ قال: «أما إنه قد رأى جبريل نزع الثمالة».

٩٣٨/٢٦٦ وحديثي عمر مالمك - عن زياد بن أبي زياد، مؤلف عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة - عن طلحة بن عبيد الله بن عمر بن ...

لأجله أسراً حالاً (يا رسول الله) بفتح (قال: أما) بالتحفيف (إنه قد رأى جبرائيل) عليه الصلاة والسلام (يزعم) ضحح الياء والزاي المتعجمة، معن مهجة أي يصف (الملائكة) قال الثوري: أصله يوزع، أي يكفهم فبحسب أولهم على آخرهم، ومنه التوزيع - وهو الذي يتقدم النصف قبله، ويتقدم في الجيش ويؤخره، ومعن قول تعالى: ﴿يُؤْتِيهِمْ مِنْ دُونِ الْغُلُوبِ﴾، قاله الطيبي، أي يؤتيهم، ويؤتيهم، ويكفهم عن الانشمار، ويضئهم للحرب، انتهى.

وفي المحلى عن «الغاسق» التوزيع الزاخر، ومن يفتقر أمور الجيش يريد من شأنهم.

قال الزرقاني^(١) قيل: معناه يكفهم، فانه ابن حبيب: وليس كذلك، إذ لو رأى ذلك لأحسه، ولكنه رأى يخفيهم للفتنة، والمحيي يسمى وإزعاء، انتهى.

قال الجاهلي^(٢) - وبخشي ذلك أن تكون ملائكة نزلت بالرحمة على أهل بدر مع النصر الذي نصرهم الله - على أنه منهم. وكان الشيطان أدركه الصغار والغيث يوم بدر، لما رأى من الرحمة مع النصر، ويحتل أن يكون ذلك أصابه لما رأى من النصر. وإن أم يدرك معنى الرحمة التي أنزلت عليهم، فادركه الصغار والغيث لما رأى من ظهور الإيمان وغلبة الحق، انتهى.

٩٣٨/٢٤٦ - (مالك، عن زياد بن أبي زياد) مسند المدني (مولى عبد الله بن عباس) بنحبة ومعجزة (نهر أبي ربيعة المخرومي) تفرشي (عن طلحة بن عبد الله) مصفراً (ابن كريب) بفتح الكاف، قال النجاشي: جاء من رواية

(١) مشحح الزرقاني، (٢٩٥/٢).

(٢) المستدرج، (٢٩/٢).

عن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفه وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله

عبد الله بن يحيى عن أبيه في «الموطأ» بالتصغير، وهو خطأ، انتهى.

قلت: وأخطأ من جعله أحد العشرة كما عدي وغيره (إن رسول الله ﷺ قال: قال ابن عبد البر^(١): لا خلاف عن مالك في إسناده، ولا أحفظ بهذا الإسناد مستنداً من وجه يحنق به، وأعدت النصائ لا تحتاج إلى محتج به، وقد حقا، مستنداً من حديث علي وابن عمر، ثم أخرج حديث علي من طريق أبي شيبة، وجاء أيضاً عن أبي هريرة أخرجه البيهقي.

وقال الحافظ في «التلخيص»^(٢): «ما كنت في ما عرفت من حديث طلحة بن عبيد الله بن كزير سريلاً، وروي عن مالك موصولاً. ذكره البيهقي وضعفه، وكذا ابن عبد البر في «المستطاب»، رنه طريق آخرى موصولاً رواه أحمد، وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد جيد، دعاء يوم عرفه الحديث. وفي إسناده حماد بن أبي حمزة ضعيف. ورواه العقيلي في «المستطاب» من حديث زافع عن ابن عمر، وفي إسناده فرج بن فضالة ضعيف جداً، وقال البخاري: «كثير الحديث». ورواه الطبراني في «المعجم» من حديث علي بن حو شاء، وفي إسناده قيس بن الربيع، انتهى.

أفضل الدعاء مستنداً وحده (دعاء يوم عرفه) بالإضافة بمعنى في. قال النجاشي^(٣): «أي أعظم ثواباً وأقرب اجابة، ويحصل أن يريد به اليوم، وحصل أن يريد الحاج خاصة، قاله الترمذي (وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي) ونعطف حديث علي أكثر دعائهم ودعاء الأسير، قلني يعرف إلا الله إلا به

(١) - تهذيب (٢٩/٦)

(٢) - تهذيب الحبر (٦١/٦٥٦)

(٣) - التهذيب (٣٥/٢٩)

وحدثنا أبو عبد الله

قال ابن عبد البر: لا يختلف عن ما ذكره في إسناده ولا أحفظ بهذا الإسناد
سندا من وجه يفتح به

وحدثنا الفضل لا يحتاج إلى مفتاح به وقد جاء مستندا من حديث علي
وابن عمرو

وحدثنا أبو شريك إذا راد في حديث أبي هريرة: له الملك وله الحمد يحيي
ويعطي بيد الخير وهو على كل شيء قدير وكذا في حديث علي، لكن ليس
فيه يحيي ويميت

قال ابن عبد البر: يريد أنه أكثر ثوبا، ويحتمل أن يريد أفضل ما دعا
به، والأول أظهر لأنه أرواه في ترمذي إلا أن بعضا على بعضه مكثا
حكاه الربيعي عن ابن عبد البر.

وهكذا هو لفظ ابن أبي عمير، وإذا، ويحتمل أن يخص هذا الدعاء بأنه أفضل
ما دعا به هو والنبيون قبله، يعني أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - يدعون
بأفضل الدعاء ويهدون إليه، فإذا كان أفضل دعائهم فهو أفضل الدعاء، انتهى.

وحكى الرزقاني^(١) عن ابن عبد البر فيه تفضيل الدعاء بعضها على
بعض، وأن ذلك أفضل الذكر: لأن كلمة الإسلام والتقوى، وإنه ذهب
حمد، وقال آخر: "فصل الحمد لله رب العالمين" لأن فيه معنى الشكر،
وعنه سر الاختصاص بما في لا إله إلا الله، وهنح الله - عز وجل - به كلامه -
ويخت به، وهو أكثر دعوى أهل السنة، وروى كل طريقة به فالت أحاديث
كثيرة. ساق حصة منها في التمهيد.

وقدم الإمام هذا الحديث بسنده ومنه في الدعاء في آخر كتاب الصلاة.
قال ابن القيم: قيل لاس عبادة هذا لئلا تلم عبادة رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:
إنه غير المكريم دعاء، لأنه يعرف حاجته، انتهى

(١) شرح لمعاني (١/٢٩٦)

وفي «المعجم الصحيح»^(١): سئل سياب بن سعيد الشوري عن هذا الحديث، فقبله: هذا ثلثه فأين الدعاء؟ فأشبهه لوك أمة بن أبي الهيثم في ابن جعدان

«لذكر حاجتي أم فلهذا في» - «الآن إن لم يرد لك إلا حياء»
«إذا شئى عليك الحياء يوما» كفاه من تعرضه التلذذ

ثم قال: هذا معجوق نسب للوجود، فقبله: كذا تعرضك بالثناء حتى تأتي على حاجتنا، فكيف بالحائس سبحانه وعالي، وقد دكونا به وجوهاً في كتابنا «الموسم بطلب الناسك»، فإنه التوريشي، وقاله الطيبي: فيه إشارة إلى أن الاستعانة بذكر العولي والإعراف عن الغلب اعتماداً على كرمه تولي، فإنه لا يفتح لحر المحسنين، وقد ورد من تعمله ذكره عن مسألتي أعطيه أفضل ما أعطني السابقين^(٢).

قال الثاقبي^(٣): وأجيب عن الإنكار: المذكور أيضاً بأنه لما شارك الذكر الدعاء في أنه جانب لتسويات ووسنة إلى حصول المستلزمات سماع عده من حسم الدعوات، فيكون من قبيل التكرارات التي هي المانع في فطرية الحجاب، وسكن أن تكون إشارة إلى أنه ينبغي الدعاء أن يتقبل مذكر المولى، ويعرض عن التسلية في الدنيا والأخرى اعتماداً على كرمه وإحسانه وإعانه واعتنايه.

ويمكن أن يقال: يلزم من الذكر الدعاء؛ لأنه لا بد أن يكون تعرض من الأعراف، والأهل أن يكون قصد الرضا، وورادته لقاء العزتي، ولا يبعد أن يقال: خير ما قلت من تذكر فيكون صلف معاصر، وتشدب أفضل الدعاء دعاء في خرفة بأي شيء، كاد، وخير ما قلت من الذكر فيه، ومن غيره أنا ونسبون قاني، انتهى.

(١) (٣/٢٢٦) راجع إلى «المعجم»، ١١/٤٤١، ومعرفة المعاني - (٥/٣٣١).

(٢) «معرفة المتقدمين» (٥/٣٣١).

حجته في غير يوم حسنة، وأفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا
والنبيون في صبي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وقال البخاري في «شرح المشكاة»: لوقفة الجمعة زيادة على غيرها بالنسبة
درجتها، وقد أعت في هذه المسألة رسالة مستقلة سميتها «الحظ الأول في
الحج والكعبة»، انتهى.

وقال: حط النبي الحصى من «أذعية الحج» إن زينة خدمة الجمعة على
غيرها بمرحوة.

فيها: هو فضلها لوقفة النبي صلى الله عليه وآله التي اختارها الله تعالى لموسى عليه السلام
كانت يوم جمعة بلا خلاف - نصوصه -، ومعلوم أن الله يبدك وتعالى لا
يحدار لموسى عليه السلام إذا الأفضل.

وفيها: اتفاق احتجاج المسلمين في أفطار الأخص في نفسه الجمعة
وصلاتها واجتماع يوم الله تعالى بعرفة للمعروف بها، فيحصل في الجمعين
التعظيم من اتفاق المؤمنين في الدعاء والترحيل والاستقبال إلى الله تعالى ثم
بالحل من سن في يوم مراء، فكان أكثر يوماً وأسر - فبولاً.

وفيها: اجتماع ما بين لأهل الإسلام في يوم واحد، فإن الجمعة لها
الأمسية، وكذلك يوم عرفة عند جميعهم، وقد ذكر الحفاظ المتحاري في كتاب
«الأجوبة السريعة» سئل من الأحاديث «سورة» في ذكر روي في «جامعه»
المرجوع إلى النبي صلى الله عليه وآله: أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة، الحديث
وهذا شيء، أخرجه روي، ولم يذكر صحيحه، إلا من أخرجه، وإن كان له أصل
يحتمل أن يراد بالمسلمين المتحدية أو الجاهلية، وعلى كل حال فثبت له الصفة
بذلك، انتهى وأخص.

(١) قد ضمنت هذه المسألة من جملة مائة مسألة.

٩٣٩/٢٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَسْرِ بْنِ مَالِكٍ؟

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ «مُضَائِلُ الْأَعْمَالِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الْأَيَّامَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ،
لِكُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَكْتُوبُ لَهُ بِسَبْعِينَ حَسَنَةً». الْحَدِيثُ، وَفِي
ذَلِكَ اسْتِثْنَاءٌ لِمَصَاعِفِ حِجَةِ الْجُمُعَةِ بِسَبْعِينَ حِجَةً. انْتَهَى.

وَفِي «الذَّرِّ الْمُخْتَارِ»^(١) تَوْفِيقُ الْجُمُعَةِ مَرَّةً سَبْعِينَ حِجَةً، وَيَغْفَرُ فِيهَا لِكُلِّ
فَرْدٍ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَحَكَى ابْنُ عَسَدٍ عَنْ «السُّنَنِ الْإِسْلَامِيَّةِ» عَنْ الزُّبَيْدِيِّ حَدِيثَ زَيْدٍ،
ثُمَّ قَالَ: لَكِنَّ نَقْلَ الْمَنَاقِبِ عَنْ بَعْضِ الْحَفَاطَةِ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ
لَهُ، نَعَمْ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْإِسْبَاطِ»^(٢)، قَالَ بَعْضُ السُّلَفِ: إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ
يَوْمَ جُمُعَةٍ غَفَرَ لِكُلِّ أَهْلِ عَرَفَةَ، وَهُوَ أَفْضَلُ يَوْمٍ فِي الدُّنْيَا، وَفِيهِ حُجَّ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ وَاقِعاً إِذْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَيْتُكُمْ بِغَيْرِكُمْ﴾^(٣) فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: لَوْ أَنَّنَا لَجَدْنَاهُ يَوْمَ عِيدِهِ، فَقَالَ عُمَرُ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَشْهَدُ لَقَدْ أُنْزِلَتْ فِي يَوْمِ عِيدِ ابْنِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ جُمُعَةٍ.

وَفِي «الْمُنَسِّكِ الْكَبِيرِ» لِلْإِسْنَدِيِّ: إِذَا قِيلَ: قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ يَغْفَرُ لِجَمِيعِ أَهْلِ
الْمَرَقَفِ مُضَلِّفًا، فَمَا وَجْهُ تَحْصِيسِ ذَلِكَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ يَغْفَرُ بِرَمِ
الْجُمُعَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَفِي غَيْرِهِ يَهَبُ فَوْماً لِقَوْمٍ، وَقِيلَ: يَغْفَرُ فِي وَفْقَةِ الْجُمُعَةِ
لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهِ لِلْحَاجِّ فَقَطْ. انْتَهَى.

٩٣٩/٢٤٧ - (مَالِكٌ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الْحَرَوِيُّ (عَنْ أَسْرِ بْنِ مَالِكٍ) ذَكَرَ

ابْنَ الصَّلَاحِ فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ»^(٤): أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ تَفَرَّدَ بِهِ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ

(١) (٢/٨٣).

(٢) (١/٦١).

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةُ ٣.

(٤) (ص ٨٥).

ومروا البيضة، قاله في الصحيح، وفي الترمذي، هو ما يجر من فصل
دروج الحديث على أن الأصل من التمسك به، وفي الترمذي، قاله خبر من عمر
عن مالك من حديثه، ولا شيء، أحسنه خبر من رآه في البيضة ولا
قد رآه خارجة عنه، بل ذلك أنجرها، أو رقصها، فإنه أمر قائل.

وقال بعضه، وفي رواية روى عن الحديث عن مالك يوم الفتح، وعنه
مخبر من حديثه، أخرجه الترمذي عن العاصم، ولما لم يروى إلا في الخبر،
وكذا هو في رواية أبي أوس.

وقال أصح في البخاري^(١)، في رواية أبي حنيفة التمسك به، مع
مسي من مكرو عن مالك، معناه من حديثه، قال الترمذي، لا شيء، أو غيره
وهو في الترمذي، في خبر من التمسك به، ورواه عن مالك جماعة من
أصحابه خارج البيضة، معناه، أخرجه من حديثه ثم ساقه من رواية غيره من
الرواة، وكذلك هو عند أبي علي من رواية أبي أوس عن أبي حنيفة،
وهو الترمذي من رواية جماعة من سواه عن مالك.

وقال الترمذي^(٢)، هذا الحديث أخذ من أفراد مالك، أخرجه الترمذي، ورواه
أبو المغيرة، وقال الترمذي، قد أخذت بأسانيد من روى عن مالك ثم
خرجت عنه، وهو ما لا يخفى، ولا أبو حنيفة، وقال أبو عبد الله، هذا
الحديث أخرجه عنه، ولا يحفظ من غيره، ولم يرو عنه من شهاب سواه
من طريق صحيح.

ولا تمت أهل العلم فيه إسناداً غير حديث مالك، وروى جماعة منهم
عن أبي حنيفة الترمذي، ومخبر من ملحة الشراعي حديث الترمذي، قالوا.

(١) صحيح البخاري (١٩٢٩)

(٢) صحيح الترمذي (١٩٢٩)

أرغم من حديداء - مصور وسير لقمان، ولما هما على ذلك جماعة نيسوا
هناك

وكذا ورواه أبو عبيد بن مسلم عن ابن بكير عن مالك بن نوري مضمون من
أبو عبد الله الملقب بالثوري عن محمد بن السري عن عبد الرزاق عن مالك عن
ابن شهاب عن أبي هريرة السبي عن أبيه الفصح، وعنده عمادة مبروراء،
ومحمد بن مسلم لم يكن ممن يحمي عمه، وإنما عن ذلك هذا الأما
ونجد بن مسلم وخير الوخاظم، مع هذا فإنه لا يحفظ عن مالك في هذا إلا
المضمون.

قال أبو عمر: وروى من طريق أحمد بن إسحاق عن مالك عن أبي
أزهر عن جابر بن عبد الله بن سنان وعنده عمادة مبروراء، ولم يزل، عام التفتيح،
وهو محفوظ من حديث جابر، إن مسلم في صحيحه: انغير إمرائه

قال الحاكم في الاستيعاب: أحلفت أبا عبد الله في بيعته العمادة
والسنة يوم التفتيح، وهو يحتفلوا أنه دخله وهو خلال فقال: قد بعني
ناسر العمادة كالمعمر على الرأس.

قال أبو عمر: ليس عملي نعا، وإن يمكن أن يكون على رأسه
عمامة مبروراء وعنده المعمر.

ذكر أبو الحسن أحمد بن محمد الثاني في كتابه أخبار السوفاء: أن
المعمر كان تحت العمادة، وقال القرمي: يكون نزع المعطر عند انقضاء العمل
بذلك ونفس العمادة بعده، وما يزيد هذا حطبه وعليه العمادة: لأن الحطبة إما
كانت عند باب الكعبة بعد تمام الفتح، وفيها في الجوارب عن ذلك: إن العمادة
مبروراء كعب بالموقف شرق المعمر وقبلة رأس من صدق التحديد، السوي ما في
الشيء مختصراً

قوله: ثم أتته عذرة، رجل فأتته امرأة، رسول الله، ابن حنبل،

قال الترمذي^(١): مرعاه النحس في الإكثار، تعارض المصنفين لتعطف،
 لأنه إمّا، فمثل التعارض قد يمكن الجمع، وقد يمكن ما هنا بوجه حسن.

(أفلسا سرعه) أي ملغ السحرة وأزواجه عن رأسه فجاءه رجلان، قال
 النعنع^(٢): سم أفلس على اسمه إلا أنه يحصل أن يكون هو الذي سأل عنه،
 وقد حرم التاكيف في مخرج العسدة بذل الذي جاء بذلك، هو أبو ريرة
 الأصمعي، وقائه بما رجح عنه أنه عم الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء، مجرأ
 بقتله، ويوشحه قوته هي رواية يهين من قوته هي التعليل، فقال: أفلسه
 بعبارة الأفراد على أنه خلفه أي سم قائله

وقال النعنع: قوله: جاءه رجل هو أنه ريرة الأصمعي - غنح سم حنة
 وسكرت لره، وفتح الثري - وسمه قصه بن عبيد، وحججه به التكرار والتاكيف
 أي ملغ العسدة، انتهى ونسب الترقائي، وقال: كذا ذكره ابن منابر وغيره،
 وقيل: اسمه سعيد بن حريث.

(فقال له) أي: أيها رسول الله ابن حنبل، مبيد، وحججه منهق بآثار
 الكعبة، رجع ساحة المعجزة، وظف السجدة المحفورة، كذا نصه
 عبد الغني، قلند أنت سماه الذي بذل عذره، ومن قال: سمه حنبل التمس
 عذره راجع أن سمى بقات، بل قلت التاكيف في النص، وقيل: هو عبد الله بن
 هلال بن حنبل، وقيل: غائب بن عبد الله بن حنبل.

واسم حنبل عبد مناف من بني نضر بن عبد مناف، كذا في النسخ^(٣)،
 وهو أحد من أخذ دفع يوم أصبح وقال: لا يؤمنهم في حل ولا حرم، وقيل:

(١) شرح الترمذي: (٢٠٠)، (٢٣٦).

(٢) فتح: (١٠٠)، (١٦٠).

(٣) فتح: (١٠٠)، (١٦٠)، وسمه بن نضر، (١٧٠)، (١٣٥).

جماعة، وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح، وأمر بقتله عشرة أسرى. ستة رجال، وأربع نسوة، قاله العيني.

وبسط الشيخ في «البيذل»^(١) أسماء من أهدر دمهم وهم إحدى عشرة رجلاً، وستة امرأة على ما ذكره أهل السير، والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قتله: فمن دخل المسجد فهو آمن، ما رواه ابن إسحاق في المعاذي «أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة، قال: لا يقتل أحد إلا من قاتل إلا نقرأ سمعهم، فقال: اقتنوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة، منهم ابن خطل، وإنما أمر بقتله لأنه كان مسلماً، فبعثه رسول الله ﷺ مصلحاً، وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مرلي بخدمة، وكان مسلماً، فزول مرلاً، فأمر المولى أن يذبح نساء، ويصنع له طعاماً، ونام، واستغفل، ولم يصنع له شيئاً، فعدا عليه، فقتله، ثم ارتد مشركاً، وكانت له قيتان تُشَبَّان بهجاء رسول الله ﷺ.

وفان أبو عمر: لأنه كان أسلم، وبعثه رسول الله ﷺ مصدقاً، وبعث معه رجلاً من الأنصار، وأمر عليهم لأنصاري، فمما كان بعض الطريق وثب على الأنصاري، فقتله، وذهب بهاله، وقال صاحب «التلويح»: روي في مجالس الجوهرية أنه كان يكتب الوحي للنبي ﷺ، وكان إذا نزل «غفور رحيم» يكتب رحيم غفور، وإذا أنزل «سميع عليم» يكتب «عليم سميع»، وذكره بإسناده إلى النضجاء عن الزبال بن مسرة عن علي - رضي الله عنه -.

وفي «التوضيح» كان يقال لاسن خطل: ذا أنفطين، وفيه نزل قوله تعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَبْلِي فِي شَيْءٍ مِثْلَ مَا أُوتِيَ﴾^(٢)، وفي رواية يونس عن ابن إسحاق: أما قتل ابن خطل قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم»،

(١) البيذل المجهود (٢٢٩/١٣)

(٢) سورة الأعراب: الآية ٤٠.

عن علي بن أبي طالب

وقيل: قال: لما في غيره، وهو الأكثر، قاله النبي^(١)

وقد الحديث^(٢) وأخرج غيره من سنة في كتاب مكة عن السائب بن يزيد قال: رأيت رسول الله ﷺ استخرج من تحت أستار الكعبة ابن عطل، فصربت منه صبراً بين دزم ومقام إبراهيم، وقال: لا يقتل دشمي بعد هذا صرا، ورجاله ثقات، إلا أن في أبي معشر مثلاً، وقال أيضاً: روى ابن أبي عمير عن حماد بن عمار قال: قال مولى ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ دخل من الأنصار، ودخل من مينة وابن عطل، وقال: أظعن الأنصاري حتى يرجع، فقتل ابن عطل الأنصاري، وشرب العزبي، وقال ابن عبد البر: كان قتل ابن عطل قوداً من منه لسمه، كما في السحلى على الموضع.

وفي السير^(٣) قال الطبري: وكان قد ارتد عن الإسلام، وقتل مسجداً^(٤) كان يحده، واتخذ حارثيين ثغيران بهجوم إلى مكة وأسعده لكرام وأحكام. ثم لم يبقه يعني قصاصاً. قال القاري: ولعله أنه لما قتله لأرتدائه الفرس أو مع اتصافه مثل المسلم، ومما يدل على أن قتله لم يكن للخصاص عدم وجود شروطه من المطالبة، والدعوى والشهادة، انتهى.

(عنه) بأسناده الكعبة، وكان نعلقه بها أسجدة بها. وذكر الواقدي أنه خرج إلى الحديدة، ليقاتل على عرس، وبعد فتاة، فلم يأت حمل الله والقتال دخله رعب حتى ما سمعت من الرعدة، فرجع حتى انتهى إلى الكعبة، فزل عن فرسه، وخرج سلاحه، وتخلل تحت أسنودها، فأخذ رجل من التركب سلاحه وفرسه، فاستوى عليه، وأسير النبي ﷺ بذلك.

(١) عمدة القاري، ١/٢٢٩.

(٢) صحيح ترمذي، ١٦/٨١، قوله: لا يقتل دشمي، وأصل وفي اصح النسخ: لا يقتل.

(٣) روضة الصديق، ١٨/٢٠٠، أخرج الطبري، (٢٠٤٤/٦).

(٤) عنه في الأصل وهو نزلت والصواب مسجداً.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا».

أخرجه البخاري في ٢٨ - كتاب جراء الصيد، ١٨ - باب دخول الحرم وبكة
بغير إحرام.

ومما تم في ١٥ - كتاب الحج، ٩٤ - باب حواجز دخول مكة بغير إحرام،
حديث ٣٥٠.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا» زاد الوليد بن مسلم عن مالك: «فَقُتِلَ»
أخرجه ابن عثام، وصححه ابن حبان، قاله الحافظ، وذلك لما تقدم أنه كان
مع سعد بن أبي وقاص أو سعيد بن زريق أو أبو برة؟ يفتح الموحدة لاسكان
الراء المنصلة، فإني المنصلة، معجمة، مفتوحة، الأسلمي. وهو أصح ما جاء
في تعيين قاتله. ووجهه الوافدي، قاله الزرقاني^(١)

وقال الحافظ^(٢) بعد ما ذكر الروايات المختلفة في ذلك: «روى ابن أبي
شبة عن طريق أبي عثمان منهددي أن أبا مرة الأسلمي قتل ابن حنظل، وهو
متعلق بأستار الكعبة، وإسناده صحيح مع إسناده، وله شاهد عند ابن أبي برك
في «السير والنسب» من حديث أبي برة نفسه، ورواه أحمد بن وجه آخر، وهو
صحيح ما يرد في تعيين قاتله، وبه جزم الألباني وغيره من أهل العلم
بالأخبار، فتعطل شبه الروايات على أنهم «قتلوه» قتله، فكان المياثر له منهم
أبو برة».

ويعتدل أن يكون غيره شاركه فيه، فكذلك حرم ابن هشام في «السير» بأن
سعيد بن حريث وأبا برة الأسامي اشترك. في قتله، ومنهم من سعى قتله
سعيد بن حريث. وحكى المحقق الطبري أن الحرم من الحرم هو الذي قتل ابن
حنظل، انتهى.

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٢٩٧)

(٢) «معجم التاريخ» (٤/٦١).

وقال من السعدي^(١): حكى الرازي فيه أمراً آخر. منها: أن فلانة شريك بن عبد العجلاني، ورجع أنه أبو يرة، وحرم ابن إسحاق أن سعيد بن حريث وأبا يرة اشتركا في قتله، انتهى.

وتقدم ما قال بن عبد البر والنسفي أن قتل ابن خطيل كان فوداً فقتله المسلمون، وما قال الرازي: بل كان ابتداءً، وقال النووي: من الحديث جملة لثالث وإنشائي وموقعيهما في حواز إقامة الحد ونقصان في حرم مكة، وقد أم حنيفة: لا يجوز، وتقول هذا الحديث على أنه ولاء في الساعة التي أحببته، وأحاب أصحابها أنها إما أبيحت له ساعة الدخول حين استولى عليها وأذن له أهلها وإنما قتل ابن خطيل بعد ذلك، فهو ما في «سوري».

وعقب صاحب المحلى على الموطأ قول النووي بما رواه أحمد أن الساعة من أول النهار إلى وقت العصر، وثبت ابن حنبل ذلك، انتهى. وإلى ما قال الحافظ إذ قال: في الاستدلال بذلك نظر، لأن المخالفين تصكروا أن ذلك إنما وقع في ساعة التي أحل النبي ﷺ وقد وقع عند أحمد من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنها منعت من مسحة حرم ففتح إلى العصر، انتهى.

وقال المعيني^(٢): في استدلال بعضهم في جواز الحدود والنقصان في حرم مكة، قلنا: قال الله تعالى: **وَأَمَّنْ دَعَلَى كُلِّ مَبْنًى** ومتى ترجم إلى من التجأ به يكون سبب الأمن عنه، وهذا لا يجوز، وكان قتل ابن خطيل في الساعة التي أحلت النبي ﷺ، انتهى.

وبسط نقصان في أحكام القرب^(٣) في استدلال الحنفية بالأية،

(١) فتح الباري (١/٦٧٩).

(٢) عمدة القاري (٥/١٠٤).

(٣) أحكام لقراء (١/٢٦٢).

قال مالك: **لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَهُ، مُحَرَّمًا...**

فأرجع إليه، وقال: قد اختلف الفقهاء فيمن حرم في غير الحرم، ثم لا إليه، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وروى والحسن بن زياد: إذا قتل في غير الحرم، ثم دخله لم يقتل منه ما دام فيه، ولكن لا يبيع، ولا يواكل إلى أن يخرج من الحرم، فيقتل منه، وإن قتل في الحرم قتل، وإذا كانت حياته فيما دون الحرم في غير الحرم ثم دخله أقتل منه.

وقال مالك والشافعي: يقتل منه في الحرم والماله كله، قال أبو بكر: روى عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس والشعبي فيمن قتل لم يحل أن يبيع منه ولا يفتي، قال ابن عباس: ولكنه لا يحدس، ولا يؤوى، إلا يبيع حتى يخرج من الحرم فيقتل، وإن قتل ذلك في الحرم أقيم عليه، وروى قتادة عن الحسن أن قال: لا يبيع الحرم من أصاب فيه أو نفي غيره أن يقدم عليه، ولا خلاف بين الفقهاء أنه ما أتى به يجب عليه فيما دون الحرم، وكذلك لا خلاف أن الجاني في الحرم مأخوذ بحياته في الدنيا وما دونها، انتهى.

وأما مالك في سبب كون المغفر عامراً وأمه، وزاد في جميع النسخ الهندية من المتن، الشرح عند ذلك، قال ابن شهاب: وليس هذه الرواية في شيء من النسخ المصرية من المتن والشرح، والصواب حذفها فإن الكلام لأنني رواد البخاري مروية يحيى بن زمره عن مالك عن نفسه دون ابن شهاب، وهكذا حكوا غير واحد من الشراح هذا الكلام عن مالك، لا عن ابن شهاب.

أولم تكن رسول الله ﷺ يومئذ (أي يوم فتح مكة) قد لم يرو أحد أنه قتل يومئذ من الحرم، وقيل: يحصل أن يكون محرماً إلا أنه ليس المغفر للضرورة، أو أنه من حرمه ﷺ، قاله المعنى.

وقال الشافعي^(١): دخله مكة وعلم رأسه المغفر، يقتضي أحد

(١) حاشيتي (٢٠، ٨١)

أشبه. إما أن يكون غير محرم، وهو الأنهر. لأنه لم يرو أحد أنه تحلى من حرام. وقد روى عنه عليه السلام أنه قال: بعد أكله لي ساعة من نهار، فعلى أن دخول مكة على غير إحرام حاصر بالحي عليه السلام ولذا قال مالك: لم يكن النبي عليه السلام يومئذ محرمًا، وقد كان يحصل أن يكون غطى رأسه لأذى الغنم إلى ذلك، واغتنى، ثم ثبت أنه دخل مكة محرمًا.

ودخل مكة على ثلاثة أسرب: الضرب الأول: من يريد دخولها للمنسك من حج أو عمره، فهذا لا يجوز أن يدخلها إلا محرمًا، وإن تجاوز المناسك غير محرم وعليه دم، والضرب الثاني: أن يدخلها غير يريد المناسك، وإنما يدخلها لحاجة تنكر عليه السلام وأصحاب القواكه، فهذا لا يجوز لهم دخولها غير محرمين، لأن الضرورة كانت ما حرمهم بإحرام مني، احتجوا إلى دخولها الكبر ذلك.

والضرب الثالث: أن يدخلها لحاجة من رهي مما لا تنكر. فهذا لا يجوز له أن يدخلها إلا محرمًا، لأنه لا ضرر عليه في إحرامه، وإن دخلها غير محرم، فهل عليه دم أو لا؟ الظاهر من المذهب أنه لا شيء عليه، وقد أساء النبي.

وقال النووي في شرح مسلم عليه السلام في الحديث دليل لمن بنى حجوا دخول مكة بغير إحرام، لأن لم يرد نسك، سواء كان دخوله لحاجة تنكر كالحطيم والحشاش والنفاء، والنسياء، وغيرهم، أم لم ينكر كالتأخر وتزجر وغيرهما، وسواء كان أمناً أو غائفاً، وهذا أصح القولين للمدعي، وبه يعني أصحابه، ونقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كانت حاجته لا تنكر إلا أن يكون معانلاً أو غائفاً من قتال، أو ظالم، ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء انتهى.

أضرب. أحدهما: من يدخلها فقتل مباح أو من خوف أو حاجة متكررة كالغشاش والحطاب وناقل الميرة، ومن كانت له ضيعة، يتكرر دخولها وغروبه إليها، فهو لا إجماع عليهم؛ لأنَّ **قَوْلَهُ** دخل يوم الفتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر، وكذلك أصحابه، ونم نعلم أحداً منهم أحرم يومئذ. وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير إجماع إلا من كان دون الميقات. ولنا حديث الأب، ومنى أراد هذا المنك بعد مجاوزة الميقات أحرم من موضعه، كالقسم الذي قبله، وفيه من الخلاف ما فيه.

والنوع الثاني: من لا يكلف الحج كالعبد والنصي والكافر إذا أسلم بعد مجاوزة الميقات أو عتق العبد أو بلغ النسي، وأرادوا الإجماع، فإنهم يحرمون من مودعهم، ولا دم عليهم، وبهذا قال عطاء ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق، وهو قول أصحاب الثوري في الكافر يسلم. والنصي يلع، وقالوا: في العبد عليه دم، وقال الشافعي في جميعهم: على كل واحد منهم دم، ومن أسلم في الكافر يسلم كقوله: وبخروج غير النصي والعبد كذلك، قياساً على الكافر يسلم.

النوع الثالث: المكلف الذي يدخل لغير قتال ولا حاجة متكررة، فلا يجوز له تجاوز الميقات غير معزم، وبه قال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم: لا يجب الإجماع، وعن أحمد ما يدل على ذلك، انتهى مختصراً.

قال ابن العربي^(١) تحت حديث الموافقت: قوله، فمن أراد الحج والعمرة يقتضي أن من دخلها لحاجة لا يريد الحج والعمرة إلا يحرم، ولما لك في ذلك روايتان، وللشافعي قولان، وأبو حنيفة صرح أنه لا يدخلها إلا حراماً، ولو

(١) معارضة الأحاديث (٤/٥٢).

«اللَّهُ أَكْبَرُ».

كان من أهلها، ولو كان الكثر سراء لما خص مريد الحج والعمرة بالربان في وقت الحاجة، وعمدتهم قوله: «لم نحل لأحد فعلي ولا نحل لأحد بعدي»، ولما أحلت لي ساعة من نهار، وعادت حرمتها اليوم؟ حرمتها بالأسر، ولم يرد به حل القتال لأنه حلال له أيماً بل واجب، وكذلك غيره، فدل على أنه أراد بما يختص به من ذلك حل الإحرام، وينعارض الأدلة التي تنافي قول العلماء، والاحتياط للإحرام إلا من كثر دخوله، فيرتفع للشك، انتهى.

وفي «الهداية»^(١) الأفاقي إذا انتهى إليها أي المواقف على قصد دخول مكة عنه أن يحرم، قصد الحج أو العمرة أو تم بقصد عندنا، لقوله ﷺ: «لا يحاور أحد الميقات إلا محرماً»، ومن كان داخل الميقات له أن يدخل مكة بنير إحرام لحاجته، انتهى.

(والله أعلم) هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية، وزد في النسخ الهندية على ذلك رقم النسخة. والمظاهر أن الإمام مالكا - رضي الله عنه - جزم بما سبق، وزاده شريك لا يتردد. وفي رواية البخاري من يحيى بن قزعة عن مالك المتقدمة فإن مالك: «ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً». قال المعيني^(٢): قوله: «فيما نرى» على صيغة المجهول أي تطلق.

قال ابن رزقاني^(٣): وقد روى عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جزءاً من الحديث فخطي بإسقاطه فبما نرى والله أعلم، وصرح جابر بما جزم به مالك، أما هو فقال: بنير إحرام كما في مسلم وغيره، ودخلوها بلا إحرام من الحسانين أسريه عبد الجمهور، وحالف ابن شهاب، فأجاز ذلك بغيره، قال أبو سمر

(١) (١/٣٤١).

(٢) أحسن الفرائد (١٤/٢٧١).

(٣) شرح الزرقاني (٢/٣١٧).

٢٤٨/٩٤٠ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر
 حضر أئبل يوم مكة، حتى إذا كان بفداء جاءه خير من المدينة،

ولا أعلم من بعده على ذلك إلا الحسن البصري. وروي عن الشافعي،
 واستشبهوه عنه أنها لا تدخل إلا بإحرام؛ فإن دخلها أئبل، فلا شيء عليه
 عنده، وعبد مالك وجاهد، وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمرة،
 انتهى.

قلت: ولحق حديث حابر عبد الله: ادخل يوم فتح مكة، وعليه عمارة
 سوداء بغير إحرام؛ وقال محمد بن أبي عيسى^(١) بعد حديث ليث: «أن
 ليث بن سعد دخل مكة حين فتحها غير محرم. ولذلك دخل وعلى رأسه الصفر»؛
 وقد بلغنا أنه خير أحرم من حين؛ قال: هذه العمرة لدخول مكة بغير إحرام
 حتى يرمي الفصح، وكذلك الأمر عندما من دخل مكة بغير إحرام، فلا بد من
 أن يخرج؛ فيهل بعمرة أو حجة لدخوله مكة بغير إحرام، وهو قول أبي حنيفة
 والعمارة من فقهائنا، انتهى. وسأبني بعد الأمر الأخرى من ذلك.

٢٤٨/٩٤٠ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -
 (أقبل) أي: فرعه (من مكة) المكرمة سرب المدينة المسوية (حتى إذا كان بفداء) فداء
 فداء مصعباً نرية جامعة بين الحرمين. قال الحموي: تصغير الفداء أو القدد، اسم
 موضع قرب مكة (جاءه خير) مانع عن الصفر إلى المدينة (من المدينة)

قال الباجي^(٢): «وذلك الخضر الذي ورد عليه بنحوه أن يكون اقتصر
 رجوعه إلى مكة، لا امتناع وصوله إلى المدينة، ويحتمل أن يكون اقتصر رجوعه
 إلى مكة، لا يخرج إلى المدينة على غير الصفقة التي كان يخرج عليها، أو
 يصحب ما لم يكن مصحبه، أو يقدم ما لم يكن يقدمه»

(١) ابن أبي شيبة

(٢) الصغرى (٢/٨٠)

وَمِنْهُمْ مَّنْ فَتَحَ لَكَ رَبُّهُ نَجْدًا

قلت: والأول هو المتعين لنا في «الترغيب»: حواء حبيب من المعبودة بالخشية كما في رواية عبد الرزاق، عن عبيد الله عن يافع.

قال العيني^(١): روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن حدير عن
عبيد الله بن نافع عن عبد الله، وسننه يقدِّد أن حبشاً من جيوش الفتن دخلوا
المدينة، فكم أن يدخل عليهم، فرجع إلى مكة، فدخنها بغير إحرام؛ وفي
المحلى: جاء غير مانع عن التوجه إليها، ولعنها وقعة الحرة، (فرجع) عن
الطريق (فدخل مكة بغير إحرام)، وهو المنصرد بالآخر.

قال الباجي: تقدم ذكر الداحل إلى مكة بغير إحرام ابتداءً، وما يلزم فيه من الإحرام وما يجوز منه بغير إحرام. والكلام هنا في الإحرام إلى مكة للحاجة سببه أو نقصه ذكرها، وهو لا يريد نكاحاً، ولا مقامة بها، وإنما يريد أخذ ما نسيه، ثم يخرج عنها، فإن هذا عليّ مثل من طاف طواف الوتر ثم رجع، انتهى.

قلت: واستدل بأنَّ الباب من أبحر دحون مكة معبر لإحرام، كما فعله البحاري وغيره ولا يلزم ذلك التحنية، حال صاحب السحلي على الموطأ: وتأويله حد التحنية أن قديماً واقع بين الميقات ومكة، ويجوز دخولها عليه غير محرم نعم هو داخل المرافئ، انتهى.

قال محمد^(٢١) في موصلته بعد أثر الباب: وبهذا مأخذ من كذا في المواقيت أو نزلها إلى مكة يس بين مكة وقت من المواقيت التي وثقت، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إجرم، وأما من كان غلب المواقيت أي وقت من المواقيت التي بين مكة. فلا يدخل مكة إلا بالاحرام، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعمامة من فقهاءنا انتهى.

(٥٣٥/٧) - عصفه، لغاري، (١)

(٢) «مرفوعاً حالاً مع انقضاء الجمع» ١٣٧١/٢

عن أبيه: أنه قال: عدل إني عبد الله بن عمر، وأنا نازل تحت
مروحة.....

أدركه إلا هذا الحديث، وفي تنقيب الحفاظ ذكره ابن حبان في "الثقات"^(١)
وذكره البخاري^(٢) فلم يذكره غيره، وفي الرجال (الوسطاء) لابن الحذاء: قال
بعضهم: هو محمد بن عمران بن شريك حتى روى عنه الواقدي وطفه، وذكر
اليعبري: محمد بن عمران بن شريك عن شريح محمد بن عمرو بن حنبل،
وكذا طرق بينهما من حبان وابن أبي حاتم في الطبقة الثالثة من الثقات، قلت
ورقم عليه الحافظ النسائي قلعه (عن أبيه) زاد الزري^(٣)، إن لم يذكر عمران بن
حبان الأنصاري أو عمران بن سودة فلا أوزي من هو؟ انتهى.

قلت: وهكذا حكاه صاحب "المحلى" والشويعر عن ابن عبد الجبر.
ونظائر عندي أنه شريك، فلهما ليس من رواة الحقة، وهذا من رواة
النسائي، قال الحفاظ في تهذيبه^(٤): عمران الأنصاري عن ابن عمر في فضل
واقدي الشري، روى عنه محمد بن، أخرجه له النسائي^(٥) هذا الحديث الواحد،
وقال مسلم بن قاسم: لا بأس به، انتهى. ولعل في تفسيره: عمران
الأنصاري مقبر، من الزمعة.

(أنه قال: عدل إلى) شد الياء أي رجع إلى حاسب (عبد الله بن عمر) من
الخطاب (وأنا نازل تحت مروحة) هكذا في نسخ نصريه، وهو مخرج مسين
والقاء المبعثين بينهما راء مهملة ساكنة، شجرة صويلة لها شعب، وهي
"المجمع" شجرة غصية، وهي النسخ النيلية: تحت شجرة. والأوجه الأول

(١) (٧-٣٨٥).

(٢) (٩٠٤: ٢٠٤).

(٣) (٢١٩٩: ٢١٩٩).

(٤) (٨: ٩٤٣).

(٥) (٢٢٨: ٢٢٨).

مطريق مكة، فقال: ما أتيتك بحث هذه الشرحية؟ فقلت: أردت ظلتها. فقال: هل غير ذلك؟ فقلت: لا. ما أتيتك إلا ذلك. فقال: عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا كتاب من الأخذين...»

(مطريق مكة). قال الباقي^(١) وأما عبد الله بن عمر لما كان عنده من العلم نخبته إن كان ذلك أثره أو أثره الغز، فبعلمه ما عنده في ذلك اختصه ما للآخر وحرصاً على تعليم العنبر، ولعل ابن عمر قد قصد مع ذلك ليبرك ما يوصلون إليها ودش الله عندها، لما كان عنده من علم فضله إن كانت لشرح متعينة عنده، أو لظنه أنها تلك لعدم ظلتها في تلك الجهة، أو لعله رجا أن يكون عند عمران الأنصاري علم عنها.

(فقال: ما) السبب الذي (أتيتك) أفاد والذي المرحوم في ما حكى عن شيوخه في تعريب السبب: «سأله لعله أن يرويه هاتين لنفسه أن المذكور في رواية هو هذا المحل ولم يكن كذلك» انتهى.

البحث هذه الشرحية^(٢) نظرت النسخ هاتين بلطف الشرحية^(٣) (وقلت: أردت ظلتها) أي زلت هاتين لأستريح بظلتها (فقال: هل غير ذلك؟) بصب غير أي: هل أردت غير ذلك؟ كما في «تحرير» وأغرب في السج بالرفع أي: هل أتيتك غير ذلك؟ (فقلت: لا) أردت غيره و«ما أتيتك» تحتها (إلا ذلك). وسأل ذلك اختياراً لما عند عمران في ذلك، فلما قال: أردت ظلتها استنهمه إن كان اقترن بذلك غرض آخر من يريد بها، أو معرفة شيء مما يرجى عنده، فإنه يستقيم فيه الأمران ليس قصد ذلك، وبإزاء

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا كتاب من الأخذين» قال المحدث: هذا مبالا مكة: كنت) بتسمية المصطلح (بين لأختين) بالمعجسين قال المحدث: هذا مبالا مكة:

(١) المستطرف (٢/٢٤٠)

(٢) الشرحية المجددة، قال الخليل السمعاني: كسر الظاء الذي في وسط وظل، واحذته شرحاً.

من «أثر» وفتح بده شعر الشري

أبو قيس والأحمر، وجبلاني. وفي «المجموع»: الأحنب كل جبل حسن عظم. وقال ابن وهب: أراد بهما الجبلين اللذين تحت العتبة يسمى فوق المسجد والأحزاب الجبال. وقال إسماعيل: الأخاشب يقال: إنها اسم لجبال مكة وهي خاصة.

وقال الحصري^(١): الأخاشب بالخير المعجمة وإتياء الموحدة، والأخشب من الجبال الخشن الغنيظ. ويقال هو الذي لا يرتقى منه، والخشب المخلط الحسن من كل شيء. والأخشان تبة الأخشب. وهما جبلان يضافان مكة إلى مكة، وإنما أثر شي، وهما واحد، أحدهما أبو أسير، والآخر قبيعان، ويقال: بل هما أبو قيس والجبل الأحمر المشرف هناك، ويسمى العجمان أيضاً. وقال السيد عني العلوي: الأخشب الشرفي أبو قيس والغربي هو المعروف بجبل الخطف، وقال الأصمعي: الأخشيان أبو قيس وهو الجبل المشرف على الصدأ، والآثر الذي يقال له: الأحمر، وكان يسمى في الجاهلية الأعرف، وهو انجمل المشرف رجه على قبيعان (يعني) وفي السخ الهندية: «من منى» وتقدم ما قال ابن وهب: إنها تحت العتبة يعني.

(ويصح) يحاء معجمة أي جميع المسح الهندية والمصرية غير «التسقي» نصيباً بالحاء المعجمة ولم يخطئه، وضبطه انرويحي بالمعجمة. وفسره بأشار، وبذلك فسره الباقى وغيره من شراح المصنوع. وضبطه فيما بين سطوة كسائي معاء مهملة، وفسره بصرب، ورمى يله «لله» قال الباقى^(٢): يريد أشار، ولعله أراد ليعبد عن الموضع الذي كان به حين أشار نحو المشرق، قال السوي: أحسب أن ابن عمر - رضي الله عنه - طرأ أن عمر بن بعلم انروادي الذي فيه المزدلفة، ولذلك ما عجز عليه السؤال، انتهى.

(١) «مجمع ضلالت» (١/١٩٦).

(٢) «التسقي» (١/٣٢).

قَدْ هُنَاكَ وَاوْدًا يُقَالُ لَهُ: السَّرْرُ، بِهِ شَجَرَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: ٢٤ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٨٩ - بَابُ مَا ذَكَرَ فِي مَنَى.

(فَلَانَ هُنَاكَ وَاوْدًا يُقَالُ لَهُ: السَّرْرُ) قَالَ الْحَمَوِيُّ: بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ وَهُوَ مِنَ السَّرَّةِ الَّتِي تَقْطَعُهَا الْقَابِلَةُ، وَالْمَقْطُوعُ سُرٌّ، وَالْبَاقِي سُرَّةٌ، وَالسَّرْرُ الْمَوْضِعُ الَّذِي سُرٌّ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، وَفِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ بِالْمَدَامِنِ مِنْ مَنَى كَانَتْ فِيهِ دَوْحَةٌ، وَكَانَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ اخْتَذَ عَلَيْهِ مَجْنَأً. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قِيلَ: هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: إِذَا أَتَيْتَ إِلَى مَنَى فَانْتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا، فَإِنَّ هُنَاكَ سَرَحَةً ثُمَّ تَجِدُ وَلَمْ تَسْرِفْ، سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا. فَانْزِلْ تَحْتَهَا، فَسَيَ سُرٌّ لَذَلِكَ.

وَرَوَى الْمُغَارِبَةُ السَّرْرُ وَاوْدًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ عَنْ بَسْمِ بْنِ قَبِيلٍ، قَالُوا: هُوَ بَضْمُ السَّرْرِ وَفَتْحُ الثَّوَاءِ الْأَوَّلِي، كَذَا وَوَادِ الْمَحْدُوثُونَ بِلَا خِلَافٍ، وَقَالَ الثِّرْيَانِيُّ: الْمَحْدُوثُونَ يَصِفُونَهُ وَهُوَ بِالْفَتْحِ، وَهَذَا الْوَادِي هُوَ الَّذِي سُرٌّ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا أَيْ قُضِعَتْ سُرُّهُمْ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْمَضَالِعِ الْأَنْوَارِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوَافِقًا لِلْإِجْمَاعِ. نَهَى.

وَقَالَ الْمَجْدُ: السَّرْرُ كَطُرْدٍ. مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مَكَّةَ كَانَتْ بِهِ شَجَرَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا أَيْ قُضِعَتْ سُرُّهُمْ أَيْ رُكِّلُوا. وَفِي «الْمَجْمَعِ»: وَادِي السَّرْرِ بِضَمٍّ مِنْ وَفَتْحِ رَاءٍ، وَقِيلَ: بِفَتْحِهِمَا، وَقِيلَ: بِكَسْرِ مِيمٍ، وَوَقَعَ التَّخْلِيفُ فِي رَايَةِ الثَّلَاثِي، وَنَسَخَ فِي ذِكْرِ هَذَا اللفظ (بِهِ سَرَحَةً) كَذَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ: بِهِ شَجَرَةٌ (سُرٌّ) بِيَاءٍ الْمَجْهُولُ (تَحْتَهَا) أَيْ تَحْتَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (سَبْعُونَ نَبِيًّا)^(١) أَيْ وَلِدُوا تَحْتَهَا، فَتَقْطَعُ سُرُّهُمْ بِالضَّمِّ. وَهُوَ مَا نَقَطَعُهُ الْقَابِلَةُ مِنْ سُرَّةِ الصَّيِّ، كَمَا فِي «الْأَنْهَاءِ» وَ«الْمَجْمَعِ» وَغَيْرِهِمَا.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي «الْإِسْذَكَارِ» (٢٥٥/١٢) هَذَا الْحَدِيثُ دَبِيلٌ عَلَى التَّمَرِكَ مَوَاضِعُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمَا كُنْتُمْ، وَأَكْثَرُهُمْ رَأَى حَدَّثَهُ ابْنُ عُمَرَ بِعَدِيدَةِ هَذَا، وَأَنَّ أَعْبَدَ.

٢٥٠/٩١٢ - وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حرم، عن أبي أبي مالك، أن عمر بن الخطاب مرَّ امرأةً مجذومة، وهي تظوف بالبيت فضأ لها يا أمة الله، لا تؤذي الناس، لو جلس في بيتك، فجلست، فمرَّ بها رجل بعد ذلك.....

وقال مالك: يمشون تحتها بما يشربون، قال ابن حبيب: فهو من السرور أي تسوا تحتها واحداً بعد واحد، فمرُّوا ببيتك. انتهى. قلت: لكن عدة أهل اللغة وشراح الحديث على الأول.

٢٥٠/٩١٢ - (مالك)، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو (بن حرم) عن عبد الله بن جعفر العيني عن عبيد الله بن عبيد الله بن فضال (ابن أبي مديكة) بضم الميم مصحراً، كذا في نسخة الزبير وابن الكشي وغيرهما، ولم يذكر بعضهم في نسبة المكرر بعد النص، كان قاضياً لابن الزبير، ومؤيداً له. أدرك ثلاثين من الصحابة، قال ابن سعد: ولما ابن الزبير قضاء الطائفة، وكان ثقة كثير الحديث، مات سنة ١١٧ أو سنة ١١٨ هـ من رواية لثمة.

(أن) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - (مر) بيناء الفاعل من المرور (بامرأة مجذومة) أصابها داء الجذام بقطع اللحم وسقطه (وهي تظوف بالبيت) الظاهر للتظوف. فإن لطواف الواجب لا يسمع منه (فقال لها يا أمة الله، لا تؤذي الناس) سريح الجذام (لو جلست) بكسر تاء الحظا (في بيتك) كان غيراً لك أو لعنة الله للتمي. فلا سواب لها، ونبيه - رضي الله عنه - كذا (مثالاً) لقوله ﷺ: افتر من المحنوم قوارك من الأسد. روى البخاري^(١) من حديث أبي هريرة، ولما كان مع الطائفتين بأسرها مشكلاً أمرها بالعود في بيتها.

(فجلست - فمر بها رجل) لم يسم (بعد ذلك) أي بعد نهى عمر - رضي الله

فَتَنَانِ لَهَا: إِنَّ الَّذِي تَنَانُ قَدْ تَنَانَكَ، قَدْ سَأَلَ: فَأَخْرَجَنِي. فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ لَأَطِيعَهُ خَتًّا، وَأَعْصِيَهُ مِثْنًا.

عنه - يزمان (فقال لها: إِنَّ الَّذِي كَانَتْ مَهَاكُ) من الطواف (قد مات، فأخرجني) للطواف، قال الزرقاني^(١): نَعْلَهُ جَاهِلٌ أَوْ رَجُلٌ سَوَاءٌ أَوْ يَكُونُ مَخْتَبِرًا لَهَا، قَالَ أَبُو عِيدٍ الْمَلِكُ (فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لَأَطِيعَهُ حَيًّا، وَأَعْصِيَهُ مِثْنًا) لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُمِرَ بِحَقِّ قَالِ الْبَاجِي^(٢): قَوْلُهُ لِلْمَجْدُوفَةِ: يَا أُمَّةَ اللَّهِ! لَا تُؤْذِي النَّاسَ عَلَى سَبِيلِ التَّرَفُّقِ بِهَا فِي الْأَمْرِ الْمَشْهُورِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، عَرَضَ عَلَيْهَا بِأَرْفَقَ مَا هُوَ أَرْفَقُ بِهَا، فَأَطَاعَتْهُ، وَقَوْلُهَا: مَا كُنْتُ لَأَطِيعَهُ إِلَّا نَزِيدَ أَبِهَا إِنَّمَا أَطَاعَتْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهَا بِالسَّقِّ، وَذَلِكَ يَوْسِبُ عَلَيْهَا امْتِنَالُ مَا أُمِرَ بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، انْتَهَى.

قَالَ أَبُو عَمْرٍ^(٣): فِيهِ أَنَّهُ يَحْدُلُ بَيْنَ الْمَجْدُومِ وَمَخَالَفَةِ النَّاسِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَدَى، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَإِذَا مَعَ أَكْلِ ثَلُومٍ عَنِ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رُبَّمَا أُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ، فَمَا نَعْلَكَ بِالْجَذَامِ؟ وَهُوَ عَدُوٌّ بَعْضُ النَّاسِ يُعْلَدِي، وَهَذَا جَمِيعُهُمْ يُؤْذِي، وَالْآنَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَعْلَمُ الرَّأْيَ الْقَوْلَ بِمَدِّ أَنْ أَخْبَرَهَا أَنَّهَا تُؤْذِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَيْهَا، وَرَحِمَهَا لِلْبَلَاءِ الَّذِي بِهَا، وَفَدَّ عَرَفَ مَتَّ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ شَيْئًا لَا يَعْدِي، وَكَانَ يَحَالِسُ مَعْشِيَةً أَلْدُوسِي وَيُزَاكِلُهُ وَيُشَارِيهِ، وَرُبَّمَا وَضَعَ فَمَهُ عَلَى مَوْضِعِ فَمِهِ، وَكَانَ عَلَى بَيْتِ مَالِهِ، وَلَعِنَهُ غُلُومٌ مِنْ عَقْلِهَا وَدِينِهَا أَنَّهُ تَكْتَفِي بِإِشَارَتِهِ، فَلَمْ يَحْتَجِ إِلَى نَهْيِهَا، أَلَمْ تَرَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ تَخْطِئْ فَرَأْسَهُ فِيهَا، فَأَطَاعَتْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَمَا حَكَمِي عَنْ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانُ يَحَالِسُ مَعْشِيَةً

(١) شرح الزرقاني، (٢/ ١٠٠).

(٢) المعنى، (٣/ ٨١).

(٣) الأسماء، (١٣/ ٢٥٥).

بحسنه ما قال: العاطف يخرج انطوري من حريق معمر عن الزهري أن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعته يقول: اجلس من قبل ربيع و من طريق سارجه من يد كان عمر - رضي الله عنه - يقول: ربيع، وهذا قول منقطعان انتهى.

ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر جاء به قبل ربيع كان لمصالح فانه من الأذى بوجوه الشر وغير ذلك، وإذا فالعروف من حديث عمر - رضي الله عنه - أن الأمر بالاحتياط عن المعلوم ممنوع.

قد ذكر العاطف^(١) تحت حديث ابن جاري عن أبي هريرة مرفوعاً عن عمر من المعلوم كما نرى من الأساس: قال عاصم: اختفت الأثر في المعلوم، فحذر من حذر أن كثيرا من الأكل مع مجازوم وقد وثقه رافعة وثوقاً عليه، قال: «...» وجاءه من السلف إلى الأكل...» وأما أن الأمر بالاحتياط منوع، وممن قال ذلك عيسى بن دينار من المالكية قال: والصحيح الذي عليه الأكثر، وشعر المعبر إليه أن لا نسخ، بل يك الجمع بين الحديثين، وحمل الأمر باعتقاده وإقراره على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان لمجاز، فكذا انحصر القاضي ومن تبعه على حذفه هذين القولين.

وسكن غيره مولا قال: هو المخرج، وقد سلطه فرطان.

أجمعاً ... ترجيح الأخذ بالدالة على نفي العدوى وتربية الأجيال الدالة على عكس ذلك، والعدوى الثاني سلطه في الصحيح ذكره هذا المسلك، ودوا حذرت لا عدوى، فتقوا. ولأحاديث الدالة على الاحتساب أكثر، والحواس أن طريق الجمع أولى، وفي طريق الجمع مسائل أكثر، أحدها: في العدوى حسنة، وحمل الأمر بالشر من المعلوم على رعاية خاص المعلوم، فإنه لا رأي الصحيح الذين اتبعوا تعظم نصيب وترداد غيره.

(١) في تاريخ ابن أبي عمير (١٠١٤: ١٠٤٦)

ثانيها: حمل الخطاب بالتعني والإتيان على حالين مختلفتين، بحيث جاء
 «لا عدوى» كان المحاطب بذلك من فري يقبضه وصرح توكله، وحديث الفرار
 كان المحاطب به من ضعف يقبضه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له
 قوة دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك أن لا

ثالث المالك: فإن أو بكر نافلاحي: ثبات العدوى في الجذام ونحوه
 محصور من عموم بني العدوى، فيكون المعنى لا عدوى أي إلا من انجذام
 والرخص والتحرر مثلاً، لكأنه قال: لا يعتدي شيء إلا ما تقدم سببه له أن فيه
 العدوى

والرابع: أن الأمر بالترار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء،
 بل هو لأمر طبيعي، وهو انتقال الداء من شخص لآخر بواسطة الملازمة
 والمخالطة، ونحو المرافعة، وهذه طريقة ابن فيفة، فقال: المجذوم نشد رائحة
 حتى سقم من أطال مجالسته ومخالطته، ولما دأب الأضدة بترك مخالطة
 المجذوم لا معنى لطريق العدوى، بل على طريق التأثير المرافعة، لأنها نفس من
 واضف تشبهها. قال: ومن ذلك قوله **يُخَيِّضُ** «لا يورد مريضاً على مصحح».

للسلك الخامس: أن المراد بشي العدوى أن نشأ لا يعتدي بضعه نقياً
 لما كانت الجاهلية تعتقد أن الأمراض تعتدي بضعها من غير إضافة إلى الله عز
 وجل، فأبطل النبي **يُخَيِّضُ** اعتقادهم ذلك، وأكمل مع الجذوم، ليبين لهم أن الله
 هو الذي يمرض ويشفى، ويهاجم عن الشر منه. ليبين لهم أن هذا من الأسباب
 التي تحري الله إعادة أعيا تخصي إلى مسانده في جهة إنشأت لأسباب وفي
 فعله إشارة إلى أنها لا تستقل، ويحتمل أعيا أن يكون أكله **يُخَيِّضُ** مع المجذوم
 أنه كان به أمر يسير لا يعتدي منه إذ ليس الجمعي كنهم مواء.

السادس: العمل بقبي العدوى أصلاً ورأساً وحمل الأمر بالسجادة على
 حله الددة ومنه الذريعة، مثلاً بحيث شملها شيء من ذلك، فيبين أنه

المستقيم.

المعروفة عند المحدثين لا يجوز تصحيح الكذاب بها. ثبوت انقطاع عن
المصدر.

قال الشيخ في «المحلى» كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه «ما
بين الركن والمقام» وهي رواية الأخير عنه وعن غيره «ما بين الركن
والمقام» وهو التصواب. وعنه أهل العلم أن يجتهد في الدعا. هي المواضع
المستقيمة. ويتنزه بين الركن والمقام. انتهى. وعليه بين البوطي شرحه. ثم
قال: قال ابن عبد البر: كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه. وفي رواية
ابن وضاح «ما بين الركن والمقام» وهو المهم. والأول خطأ لم يتابع عليه.
انتهى. روى الساجي والبرقاني شرحيهما على «الركن والمقام».

ثم قال البرقاني^(١) هكذا روى ابن وضاح عن يحيى، وهو التصواب.
وهي رواية أنه عبيد الله «ما بين الركن والمقام» وهو خطأ. ثم تابع عليه
عائروه من «الموطأ» وغيره «والناب» وروى عن ابن عباس مرفوعاً «ما بين
الركن والمقام» من دعا الله عنه من ذي حاجة أو ذي كربة أو ذي غم
فرج عنه. قاله ابن عبد البر. انتهى.

(المعتمد) قال الحموي^(٢) بالغتم ثم السكون. وفيه شططان مفرحان.
ويقال له: المذموم والمعتود. سمي بذلك لانتزاعه بالدعاء والنموت. وهو ما بين
الركن والأسود والمقام. وقيل: الأذني. وقيل: أربعة أذرع. وفي «الموطأ»
«ما بين الركن والمقام» كذا قال الساجي ونسيلي. وهي رواية ابن
وضاح. روى يحيى «ما بين الركن والمقام» وهو وهم. انتهى. كذا
قال الحموي. وهو يوهم تساوي ابن وضاح ويحيى في الرواية وليس كذلك.

(١) شرح البرقاني (١: ١٠٠).

(٢) معجم البلدان (١: ١١٠).

وكان حنيفة أبو بشر. ورواه حنيفة. قوله: أخذاك من يحيى. كما سئل يحيى
عن

وقال: ورد في الحديث: «مها من أبي ذؤاد بن ماجة وأبو يحيى وغيرهم
ونافط لأبي ذؤاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس عن عبد الله بن
عبس عن الكعبة قالت: «ألا أذهبنكم قال: «عزب يافته من النار» ثم سئل يحيى
عن عمرو وأقام يحيى الشكرين وأجاب: «وضع صدره بوجهه وفزع عنه وكف
عنك» وسقطت يده. ثم قال: «كذلك رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن النبي صلى الله عليه وسلم: «أول من نطق بالمنكر» قال: «الله» أبيت من النار
والجحيم. وفي هذا حديث: «الله» المنكر الذي وأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرج
أبو ذؤاد عن محمد بن عبد الله بن العباس عن أبيه. أنه كان يقول من عباس.
ويحيى عن الكعبة قالت: «مها من أبي ذؤاد بن ماجة وأبو يحيى وغيرهم
ونافط لأبي ذؤاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس عن عبد الله بن
عبس عن الكعبة قالت: «ألا أذهبنكم قال: «عزب يافته من النار» ثم سئل يحيى
عن عمرو وأقام يحيى الشكرين وأجاب: «وضع صدره بوجهه وفزع عنه وكف
عنك» وسقطت يده. ثم قال: «كذلك رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
هم الله حديث: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١: ١٦٦) (٢: ١٦٦)

(٢) ابن أبي شيبة (١: ١٦٦)

(٣) وقد أخرجه في نسخة صاحب الأثرين: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام
مع السند: «الله» من هبش مبعوث في إبراهيم خليل أحمد بن إبراهيم الله وأقام

٩٤١/٢٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَزَّافٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي دَرٍّ

مَنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهَكَذَا قَالُوا: كَلَّا رَأَوْا بِسِنْدِهِ إِلَى أَنْ قَالُوا: شَيْعَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ: قَدْ دَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا بِدَعَوَاتِ اسْتَحْبَابِ نَبِيِّ بَعْضِنَا وَأَرْجُو إِجَابَةَ بَعْثِنَا. قُلْتُ: وَأَنَا وَأَيْضًا رِجَالُهُ الْغَلِيَّةُ وَهِيَ كُنْتُ اخْتِطَامَ ذَلِكَ لِمَجْهُودٍ وَوَفَاتِهِ بِالنَّبَلَةِ الظَّاهِرَةِ الْعَلِيَّةِ الْعَدْنِيَّةِ الْمَنُورَةِ، وَقَدْ وَقَعَ الْأَمْرَانِ حَسْبَ مَا دَعَا.

وَأَنَا أَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فِيهِ دَعَاءَ كَانُ قَرِيبًا لِمَحَاجِزِ لِسُوِّ حَاتِي، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَجَبَهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، وَفَنَّهُ، هَذَا وَقَدْ أَتَى بِهَذَا الْحَدِيثِ الْحَرَوِيُّ فِي حَقَّقَتِهِ فَقَالَ: قَدْ رَوَيْنَا فِي سِتْحَابَةِ الدَّعَاءِ فِي الْعَلَمِ حَذِيثًا مُتَّصِلًا مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَقَالَ فَحَسَنَ الْبَصَرِيِّ فِي مِثْلِهِ إِلَى هَلْ مَكَّةُ: إِنَّ الدَّعَاءَ يَسْتَحْبَبُ هَاكُنَّ فِي حَقِّهِ شَيْءٌ مُوصَفًا، فِي الطُّوُفِ، وَعِنْدَ السَّلَازِمِ، وَبَعَثَ الْبَزَازِ، وَهِيَ لَيْسَتْ، وَعِنْدَ زَمَرَمَ، وَغُلَى انْقِضَا، وَالْحَرُودِ، وَفِي الْحَسَنِ، وَخَلَفَ الْعَدَامَ، وَفِي عَرَبَاتِ، وَبِزْدَلَعَةِ، وَبِزْ، وَعِنْدَ الْحَمَرَاتِ الْبَلَدَاتِ، أَنْتَهَى.

٩٤١/٢٥٢ - (مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، الْأَنْصَارِيِّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَزَّافٍ) فَتَحَ الْحَقَّ الْمَحْفُوفَ وَالْمَحْفُوفَ الْحَقَّ لِحَقِّقَتِهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي دَرٍّ فِي الرِّوَايَاتِ الْأَمِيَّةِ (عَمَّا سَمِعَهُ الْحَافِلُ مِنَ الْحَرُودِ (أَهْلِي أَبِي دَرٍّ) الْفَضَائِلِ - دَعَايَ اللَّهِ عَلَيْهِ - (الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ) سَمِعَهُ حَتَابَ بْنَ جَنَادَةَ عَلَى الْأَمْعِ، وَفِيهِ: مَوْجُودٌ مُتَصِفٌ أَوْ مَكْرُورٌ، وَخَدَّافَةُ فِي أَبِيهِ، فَذَبْنِي: جَدِيدٌ أَوْ - لَفْظُهُ أَوْ عِبَ اللَّهُ أَنْ يَكُنْ - تَعَامُ بِإِسْلَامِهِ، وَتَأْتَرَتْ حُدُودُهُ، فَلَمْ يَشْهَدْ بِدَرٍّ، وَمُنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ جَدًّا، قَدْ فِيهِ الْفَتْخَرُ (١).

بذئبتهم، وأن أبا ذر سأله أني تريد؟ فقال: أردت أن أخرج، فقال:
هل نزعك شربة؟ فقال: لا. قال: فأنتف العمل.....

وفي رجال المشكاة، من أعلام الصحابة وزهادهم أسلم قديماً مكة.
شأن: كان خامساً في الإسلام، ثم انصرف إلى قومه، فأقام عندهم إلى أن قدم
المدينة بعد الخندق، ثم سكن الريزة إلى أن مات بها سنة ٣٢هـ في خلافة
عثمان - رضي الله عنه - وكان يتبعه قبل مبعث النبي ﷺ

(بالريضة) بالراء والعويدة انفتوحين: كما تقدم في باب ما لا يجوز
تدعيم أكاه من الصيدة، وكان عثمان رضي الله عنه أنراه دارمة رخادته
(وأن أبا ذر) - رضي الله عنه - أسأله أي الرجل المذكور (أين تريد؟ فقال:)
الرجل (أردت الحج، فقال) أبو ذر (هل نزعك) بزي معجمة وعين مهملة أي
أخرجك من بيتك، قال لسجد نزعته عن مكانه - قلعه، وقال تعالى: ﴿وَنَزَعَهُ
مِنْهُ أَي أَخْرَجَهُ مِنْهُ﴾ أي غير الحج أي من حيثك على سفرك هذا غيره
من قصد تجارة أو نكاح أو غير ذلك من الأغراض

ولفظ البخاري في «الأدب المفرد»^(١) كما سيأتي: أما مع بيع ولا
تجارة، قلنا: لا (قل) الرجل (لا) قصد لي غيره (قال) أبو ذر. أفاضتاف
العمل) كذا في السبع الهندية، وفي المصرية: فأنتف العمل، فإن السعد:
الاستفاف والاستفاف: الاستاء، وفي «المجمع»: انتف العمل: استافه فإن ما
قدم غير ذلك، انتهى.

قال الباجي^(٢). وذلك لما روي عن النبي ﷺ من حج هذا البيت فلم
يرفت ولم يمسق راع كيوم ولدت أمه يريد - والله أعلم - أنه لا فب له - لا
ما أتى به العمل فذكر سائر غيوبه، فصار كيوم ولدت أمه لا فب له، انتهى.

(١) رسم الحديث (١: ٢٢٤).

(٢) «السنن» (٣/ ٨١).

قال الرجل: فخرجت حتى قدمت مكة فمكثت ما شاء الله، ثم إذا أنا بالناس فلتصفيهم على رجل، فضاغطت عليه الناس، فإذا أنا بالشيخ الذي وجدت بالريدة، يعني أبا ذر، قال فلما رأيته عرفني. فقال: هو الذي حدثت.

(قال الرجل فخرجت) من الريدة (حتى قدمت مكة ثم مكثت) بصيغة المتكلم من ضم الكاف وفتحها أي أقمت (ما شاء الله) أن أمكث، قال الباجي: يستعمل ذلك في العدة الطويلة (ثم إذا أنا بالناس) قال المجد: إذا تكون للمعاجاة، فتعصر بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى الحواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحان، كخرجت فإذا الأسد مالباب، قال نعاس: ﴿هكذا هي حنة فتنة﴾ الأخضر حرق، الميرد ظرف مكان، الزجاج ظرف زمان، (متصفيين) بالنون والفتاح أي مزدحمين حتى يصف بعضهم بعضاً من القصف، وهو الكسر والدفع الشديد لفرط الزحام، كذا في «المجمع»^(١) (على رجل) لا أدري قبل الرؤية من هو (قال) فضاغطت بضاد وغيين معجمين وطاء مهملة بناء المتكلم، أي زاحمت وصافقت (عليه الناس) لأن أراه يريد أنه ضايق الناس حتى وصل إلى الظرف إليه.

(فإذا أنا بالشيخ) وفي النسخ الهندية. فإذا الشيخ الذي وجدت بالريدة يعني أبا ذر قال الرجل: (فلما رأيته) الشيخ المذكور (عرفني، فقال: هو الذي حدثت)، ولا شك فيه تدكير له بما جرى، وثبت على قوله، قال ابن عبد البر^(٢): هذا لا يجوز أن يكون مثله رأياً، وإنما يترك بالتوقيف من النبي ﷺ.

قلت: وقد ورد الرفع نصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة، ففي «جامع

(١) «مجمع بحر الأنوار» (٤/ ٢٨٥).

(٢) انظر «شرح الزرقاني» (٢/ ٤٠٠).

سألتهم أن يحلفوا عن محمد بن عائذ الجهمي عن أبيه قال: حرموا مكة
 للحج، ثم أتوا أبا ذر بالزبد، فسلموا عليه، فودع السلام، ثم قال: من أين أهل
 النجف؟ فقال: من الحج الجديد. قال: ما من نجران؟ فقال: البيت العتيق. قال:
 الله الذي لا إله إلا هو ما شخصك غيري؟ فقال: نعم، قال: فإن رسول الله عز
 وجل ممن خرج حاجاً، واحضر، وقضى سكرته، فليتكف لمحمد، قال: والله
 عاني لما حضرته من عدم من دونه.

ثم ذكر هذا حديث الحسين بن محمد بن حماد بن عمار، وأخرجه أيضاً
 الإمام محمد بن الأثير في "الأنوار"، هذا السيد بن حماد في رفع يده مكة حين إذا
 كان في طريقه رفع اليدين، فإذا فيه أنه في بغداد، فأدركه منعه، فرفع
 يده فجاءه بركة السلام، فقال: من أين أقبل؟ فغيره فقلت: من الحج
 العتيق، قال: عني نجران؟ قال: من البيت العتيق، قال: الله الذي لا إله إلا
 هو ما شخصك غير الحج؟ فكرر ذلك عليه مراراً، فحلبوا به، فقال:
 انصرف إلى سكرتك ثم انظر العمل.

وهذه الروايات كلها من رواية السموطاء وغيره متضافرة على أنها في
 غلطتهم بذلك وهم قد سمعوا في مكة، ويحتمل ذلك لأن البخاري في "الأدب
 النبوي" قد أخرج عن أبي نعم بن أبي رهم عن أبي إسحاق عن عائشة بن عبد
 الله بن أبي علي في طريقه، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من مكة، أو
 من البيت العتيق، قال: عني ذلك؟ قال: نعم، قال: أما بعد؟ قال: ولا
 معاً؟ فقال: لا، قال: فاستأفوا مني هذا، وقد وقع ذلك من الزواوي في هذه
 الروايات، فأنظر من أن هذا الحديث واقع في الصحيحين، وأبو زرعة هذا
 الحديث عن أبي ذر، ولا يروى في صحيح البخاري.

الرجل لثامته من المحرم؟ فقال: لا.

(٨٦) باب حج المرأة بغير ذي محرم

قال الباقى: الاحتشاش: جمع الحشيش (الرجل لثامته من) أبصر (الحرم؟ فقال مالك (٧) يجوز) فـ (الباقي) ^(١). وهذا كما قلنا: أن لا يحصر أحد في الحرم، لأنه لا بغير ذلك لا لأدخلكم الذي أباحه أسبي ثلاثة، ومن أحسن في أحد، فلا حزام عليه، ولا رأس أن يرمي الزيل في الحرم، والفرق منه ومن الاحتشاش أن الاحتشاش تناول فصع الحشيش، وإيمان الشاهنم للبعي تسر شابل لذلك، وهذا لا يمكن إلا اختيار منه، ولم يمع منه فاستنع السفر من محرم وانصام فيه لعدم الاعتناء منه والتحرير، انتهى. ويقدم البحث في ذلك في الأحكام العشرة من أشجار الحرم وحيلته قبل اجتماع الحج.

(٨٦) حج المرأة بغير ذي محرم

في هل يجب عليها الحج إذا لم يكن لها محرم؟ وفي حكمه الزوج، وهل يجوز لها أن تحج بغير ذي محرم؟ وفي المسألة خلاف كبير، فـ (ابن رشد) احتج على من شرط وجوب الحج على المرأة أن يكون معها زوج أو محرم بها؟ فقال مالك والشافعي: ليس من شرط الرجوع «من» وأخرج المرأة إلى الحج إذا وجدت رفقة مطمينة، وقال أبو حنيفة وأحمد رجعة «مجرد ذي المحرم» وهذا عندنا بشرط في الرجوع.

وسبب الخلاف معارضة الأمر بالحج للنهي عن سفر المرأة، فقد ثبت عنه (ع) من حديث أبي حمزة وابن عباس وابن عمر النخعي عن سفر المرأة إلا مع ذي محرم، فمن يجب عليهم الأمر فلا تصح الحج وإن لم يكن

(١) (السنن: ٢٠٠/١٢٠)

(٢) (سنة سنن: ٢٠٠/١٢٠)

معه في محرم، ومن خصص العموم بهذا الحديث، أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة، قال: لا يسافر إلا مع ذي محرم انتهى.

وقال الخوافي: وحكم المرأة إذا كان لها محرم كحكم الرجل، وقال الموفق^(١): ظاهره أن الحج لا يجب على التي لا محرم لها، وقد نص عليه أحمد، فقال أبو داود: قلت لأحمد: امرأة مومنة لم يكن لها محرم هل يجب عليها الحج؟ قال: لا. وقال أبصم: المحرم من السبل، وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي. وعن أحمد: أن المخرم من شرائط لزوم التسمي دون الرجوع، ففتى فاتها الحج بعد كمال الشرائط سموت أو سرخص لا يرجع سرده أخرج عنها حجة؛ لأن شرط الحج التمكن من عدم حملت، وإنما المخرم لحفظها، وبعد رواية نائفة: أن المخرم ليس بشرط في الحج الواجب.

قال الأديم: سمعت أحمد يسأل: هل يكون الرجل محرماً لامرأته بخرجها إلى الحج؟ فقال: أما في حجة اليمامة فأرجو: لأنها تخرج إليها مع النساء ومع كل من أمته، وأما في غيرها فلا، وللمذهب الأول: وعليه العمل، وقال ابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي: ليس المحرم شرطاً في حجها بحاله، وقال ابن سيرين: تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به. وقال مالك: تخرج مع جماعة النساء، وقال الشافعي: تخرج مع حرة مسلمة ثقة، وقال الأوزاعي: تخرج مع قوم عدول. وقال ابن المنذر: تركوا القول بظاهر الحديث، واشترط كل واحد منهم شرطاً لا حجة معه، واحتجوا بأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وقال شعبي بن حاتم: «يؤشك أن يسافر الطالبة من الحرة، تؤم البيت لا جوار معها، لا تخاف إلا الله»^(٢)، ولأنه سهر

(١) المعجم (٣٠: ٣٧).

(٢) أخرجه شعاري في علامات النبوة في الإسلام من كتابه المطاف، مصحح البطارقي (٢٢٩/٢) ج (٢٥٩٥) وأخرجه الرملي ج (٢٩٥٣).

و واجب فاع شرطه المحرم، كالتمتع بالزنا، لا محضه من أن يتركها.

وكانت لما روي أنه خرجوا قارباً، فقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة أن يمس
 رأسه في يوم الآخر من أيام حرمته ثم قال: لا معها من محرم من رأس ابن عباس
 - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "أما تسلمن امرأة إلا ودعيه
 من محرم، فقلت: رجل، يا رسول الله إني كنت في غزاة كذا وكذا، فوجدت
 مرتكبي مساعد، فقال: ألسي بهذا؟ فوجدته في دحرج مع المرتكز، فقلت: ^(١) ما به؟
 فوجدني بين سعد وأبو سعيد فحدثوا من حديثي - ابن جرير، فقل أي شيء؟ أما
 فهو حرره فبقوا يوماً وليلة، وما حديثي أني سميت بشيء إلا أنه أهدى
 ما يقول أني؟ فقل: لا بأس من ذلك ولا شيء إلا أنه في محرم

برؤي الدافقضي فاستاده إلى ابن عمه من آل الصفي كذا قال: «لا تخش
برأه إلا وخفا به مجرم» وهذا سريع في الخلق، ولأنه أضافه من غير
إسلام، بل مجرم غير مسلم، فتح اضطرب، وحدثهم محمود علو الرجل
سائل أنهم اشتروا حرج غيرهم مبيع، فجعل ذلك لهم السعد الذي رآه
فمن أضافه إلى ما اشتروه من حرجهم من غير دليل.

ويحتمل أنه أضاف الزوائد والواقعة بوجوب الجمع مع كسرة أفية السبعة،
وذلك استوعبها تحته الطيوس فكانت السبعة وقصد الأئمة رفعها الجليل.
والسبعة من واحد منهم من جعل السراج السبعة من عدد واحد فلا من كتاب ولا
من سنة ولا ذكر، انتهى تأمل بالامتنان، ولو قدر العارض من حيث السبعة
والجمع والحق بالضم، وحدث عني بنو السبعة لا على حواشي،
وذلك لم يجرى على الجمع السبعة، ولم يذكر فيه خروج غيرها مع
وقد استوعبها حواشيها.

(١) معجم مصطلحات الفقهية، ص ٢٤٦.

وإنما لأسيرة، إذا تخلصت من أيدي الكفار، كان سفرها سفر ضروري لا يتغير عليه حالة الإحصار، بل هناك خروج فيه وإحدهاء ولاها منع ضرراً متعلّقاً بحمل الضرر المتوقع، فلا يلزم تعليل ذلك من غير سرر أصلاً، انتهى.

ومما زاد قوة قول صاحب الدين الطبري: وأما ما حقيقته في الشرائط المحرم أو أروج اصطلاحاً، فغير فوق الخطمي والخصي البصري والتوري، وأمّا قول من جعل وإصحاق بن ربيعة واحد، قولي الشافعي، وكان من الشرائط المحرم لها من السبل، وكان المروي من الشافعية يقول بشرط المحرم تولي، بانفعا على أنها لا يخرج من محرم في غير القصر، وكان أحد لا يأمر أنه تعالى مع قوم صالحين غير محرم، انتهى.

وهو المروى الصحيح^(١) يشترط لوجوب الحج والعمره على المرأة بوجود حرمها، ولا فرق بين الشابة والمعتدة، وتفسير السفر بالطول، وإن حجب المرأة حرم وأجراً انتهى.

وقال النووي في إسناده^(٢): أما الطريق فيشرط أنه في ثلاثة أشياء: النفس والبدن والمال والمصنع، فلا محرم غير المرأة حتى تأمر حتى تنسج زوج أو محرم أو نسوة غلات، قال من حجب، فواتهم شدة، أو أنواراً به إخراج التديفات والتخافات فقط، وأفهم قول أبي القاسم في كنفه نسوة أنه لا بد من ثلاثة غيرها، ولا رجة وفقاً لمصنع هذا حرم، أنه يكفي ثلاث نساء، أي من أبي لأم، وإلا فلا، علم الاكتفاء في الوجوب بواحدة غيرها، لكنه ضعيف، ولا قال لأشعري: إنه أنه قد عرفت، ثم اعتبار ذلك أيضاً غير من حيث الوجوب الذي للتمام فيه وإلا غلبها ما يخرج مع واحدة لتفهر الحج، حيث في شرحي

(١) (١٢٢٠)

(٢) (١٢٢٠)

• نهضة وامله، وكذا وحده إذا أنت، كما في شرح مسلم وغيره، واعتمده السبكي، وعليه حمل ما دل عليه من الأحبار على جوار سفرها وحدها.

أما سفرها وإن قصر أو كانت شهراً^(١) بعير فرض، كالنطوع بالإحرام من العمرة^(٢) من التمتع فحرام ولو مع النسوة، فقد حمل الشافعي النهي عن سفرها بربداً لا مع الزوج أو محرم على السفر غير الواجب، انتهى.

وقال المردبر^(٣) المرأة كالرجل إلا في زيادة محرم أو زوج لها، فيجب عليها كرفقته أيت بعرض عند عدم المحرم أو الزوج أو امتاعهما أو عجزهما، ولا بد أن تكون مأمونة في نفسها، وفي الاكتفاء في الرفقة المأمونة بناءً فقط أو رجال فقط، أو لا بد من المجموع تردّد.

قال الشافعي: قوله: كرفقة أنت، حاشية: أو، السفر إذا كان فرضاً جاز لها أن تسافر مع المحرم والزوج والرفقة، وإن كان مندوباً حاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الرفقة، ولا بد من التمسك مع الرفقة أن تكون مأمونة في نفسها وإلا منع سفرها مع الرفقة، وقوله: أو بالمجموع، التمتع بالاكتمال، جماعة من أحد الحنسين وأسرى الجماعة من مجموع الحنسين، وفي «المواقي» عن عياض: «يختلف في تأويل قول مالك: تخرج مع رجال ونساء، هل المراد مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الحنسين؟ وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء، انتهى».

وفي «إكمال الإكمال»^(٤): أبو حنيفة والشافعي بشرطان في وجوب الحج

(١) هكذا في الأصل والنظام شدة والله أعلم

(٢) هكذا في الأصل. اد. ٢٠

(٣) التخرج التكرار مع حاشية المدبر في (٩/٦).

(٤) (١٣٧/٣).

على المرأة وجود ذي محرم، وإن اشتماعي، أو امرأة واحدة نكبة، ومالك لا يشترطه، ويحصل حديث النبي صلى الله عليه وسلم سرقة على سفر لثقلوع، ويشهد لمذهب أنه انشأ على أنها مباحة من بعده إنكفر، وما ذاك إلا لأن أهجره واجبة والحج واجب، وقد ينعقد على هذا ما يقامتها بدار الكفر لا تحلل - لأنها تحتمل معها على دينها ونفسها، وليس كذلك ما حرم الحج.

وقال غياص، المرأة فيه ثلاث حل، إلا أنه لا يلزمها عدلها المهي، وإن قدرت عليه بخلاف الفرجل، فإن منبها عذرة إلا فيمنع فمرت من مكة، وأبو حنيفة جعل ذا المحرم من الأسطاعة، إلا أن يكون دون مكة بثلاث نال، ووافقه على ذلك جماعة من أهل الرأي، وليس بشرط عند مالك والشافعي، إلا أن الشاعري في أخذ فولية بشرط أن تكون مع الله أو واحدة نكبة، وهو مذهب قول مالك، على اختلاف في قبول قوله، نخرج مع رجاله ونساءه، هل مراده من مجبور المصطفى أو مع جماعة من أحداهما وأكثر ما ينقل عنه شرط الله، قال أبو عبد الحكم، لا نخرج مع رجال ليسوا بأزوي محرم، ويعنى مراده على الانفراد دون الله، عتق ما تقدم، وهو يحتج أنها لا نخرج في جميع المنطوق إلا مع ذي محرم.

قال الناجي^(١)، وهذا معتد في الانفراد والعدد اليسير، وأما الفواقل لعقوبة فهي عندنا كالإلاد نسافر فيها دون نساء وتزوي محرم، وإن عيها: هنا هي النكبة، وأما المتحدثة: فتأخر كاف شامة في العنصر والمثل دون ذي محرم.

قول الأبي^(٢)، ما ذكر عن مالك أن ذا المحرم ليس بشرط، يعني به أنه

(١) المستدرج (٣) ٨١.

(٢) المستدرج (٣) ٢٣٧.

لا شعبين، لأن غيره من روج أو جماعة عدة، يبرئته في إباحة سفرها معه، في
 «المعطل» بذكره، ابن رشد رواية: أن جماعة النساء بمنزلة ذنن المحرم، وأما
 جماعة الرجال فقد قال ابن عبد الحكم: لا يخرج مع رجال، لأن فيهم محرم.
 قال اللخمي: قول ابن عبد الحكم هذا أحسن من قول مالك، يخرج مع رجل
 أو عدة لا بأس بهم، وفي «التمهيد»: من ليس لها ولي حرج مع من تفتق
 من الرجال، وتعلق في هذا بالتأويل، وهو أن ذنن هذه الخاصية، أنه حالف لو
 دونه عدة، انتهى.

وفي «المهذب»^(١) يعتبر في المرأة أن تكون لها محرم أو زوج، ولا
 يحرم لها أن حج بغيرهما إذا كان بيها ومن مكى مسرة ثلاثة أيام، فحرم عليه
 السفر، إلا لحصل امرأة إلا وسعها محرم، ولأنها بدون المحرم يطاق ما رواه
 الترمذي، ورواه بنصيبا غيرها بغيره، وإذا لم يحرم الحياء بالأحشاء، وإن كان معها
 غيرها، بخلافه، إذا كان سببا وليس مكاة أقل من ثلاثة أيام، لأنه روج لها
 الخروج إلى ما دون السفر بغير محرم.

وفي «المختار»^(٢) «زوج أو محرم لأمره حرم ولو عجزوا عنه، سفر،
 وهو بأمره الشراج» قولان، قال ابن عديم: مبال على أن وجود الزوج أو
 المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أدب، والذي احتاره في «المصباح» أنه مع
 النسخة وأمر الخليل شرط وجوب الأداء، فيجب الإيضاح، ويجب عليها الخروج
 عند فقد المحرم، روى الأول لا يصح عليه شيء من ذلك، كما في «البحر» وفي
 «المنهاج» صحيح الأول في «المذاهب»، وراجع لثاني في «المهذب» أنه، فإذا حضر أحد
 أو عدة، في «المصباح»، فكان حرم في «المذاهب» بأنه لا يجب عليها الخروج مع أنه مضي
 على جعل المحرم أو الزوج شرط أثناء السفر.

(١) (١٢٢/١)

(٢) (١٢٢/٢)

٢٥٤/٤٥٦ - قال مالك، في الطهارة ...

قلت. ومضى صاحب «النعمة» وغيره أيضاً على كونه شرط وجوب الاغتسال، والحديث الذي استدل به صاحب الهمزة، وتقدم في كلام المؤلف أيضاً قال الحافظ في «المربية»: «نحوه لئلا من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: لا أحج امرأة إلا ومعتا محرم». فقال رجل: يا نبي الله! لم أكنس في عروة كذا وكذا، الحديث، وأخرجوه إذ رمطني بنحوه، وإسناده صحيح، وهو في «المصالح» من هذا نحوه بلفظ: «لا تمسكوا» وروى الطبراني عن أبي أمامة رفعه «لا تحل لامرأة مسنعة أن تحج إلا مع زوج أو ذي محرم». وفيه أنك بن أبي عباس مترك، انتهى.

٢٥٤/٤٥٦ - قال مالك في الضرورة بفتح الصاد ونحوه الثراء الغنيين وإسكاد الثوار وفتح الثاء من الضرب وهو الحسن والشمع، والتمرد من كم يروج، كما سيوضح به لمصنف، وقد ورد هذا اللفظ في حديث يرفوع عن ابن عباس عن أبي داود سلفه: «لا ضرورة في الإسلام» باختتموا في تفسيره على أقوال. قال في «المجمع»^(١) هو القتل وترك السكاح، أي لا ينبغي لأحد أن يقول: لا أزوج؛ لأن ليس من حلق المؤمنين، وهو فعل الزهارة، وهو أيضاً من لم ينجح قط. من ضرب وهو نجس والشمع، وغيره. أراد من قتل في الحرم قتل، ولا يثنى قوله في ضرورة ما صححت ولا عرفت حكمة الحرم، كذا الرجل في الحامصة إذا أحدث حدثاً، فلجأ إلى التغطية لم ينجح، فذاذ بد ثقبه ولي الدم في الحرم في أنه هو ضرورة فلا ينجح.

وقال الطيبي^(٢): أي لا ينبغي أن يكون أحد لم يحج في الإسلام، وهو

(١) مجمع مدار الأثر: ٣١/٣١١.

(٢) نزهة سراج طيبي: ١٥/١٩٤٥.

مِنْ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تَخُجْ فَرْجًا ^(١) (إِنَّمَا) إِنْ نَمُ يَكُنْ لَهَا ذُو مَخْرِمٍ

مشديد، وفي لسان العرب^(١): قال اللحياني: رجل ضرورة لا يذوق إلا نالها. وقال ابن الجني: رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست لهما - ثأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحذت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل ثأنيث النصفة أمارة لما تريد من ثأنيث الغاية والمنافة، كذا في الهمزة^(٢).

ومن النساء التي لم تخج قط صفة كاشفة للضرورة، أو احتراز عن تعاصيه الآخر.

قال الرزقاني^(٣): يسمى من لم يتزوج ضرورة أيساء، لأنه صر النساء في قهره. ويشن على ما ذهب إليه الرهبانية.

ومنه قول النابغة:

لم أيسأ عرضت لأشمت وأيسب عبد الإله ضرورة مشلبي

(إنها إذ لم يكن) وفي النسخ الهندية: إن لم تكن بصيغة اثأنيث (لها ذو محرم) واختلفوا في مصدق المحرم هاهنا، قال القاري: المراد بالمحرم من حرم عليه نكاحها على اثأنيث بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة، بشرط أن يكون مكلفاً ليس بمجوس ولا غير مأمن، انتهى.

وقال العرفي^(٤): المنحرم زوجها أو من تحرم عليه على اليد بسبب أو سبب مباح. كآبها وابنها وأخوها من نسب أو رضاع؛ ثم روي أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً

(١) (٢٤٣١/٤).

(٢) بدل المسجود (٢٠٩/٨).

(٣) (٤٠١/٢).

(٤) السكتي (٣٢/٣).

يكون ثلاثة أيام فصاعداً، إلا ومعه امرأة أم استب أو ورثتها أو ذو محرم صلباً، رواه مسلم^(١).

قال أحمد: ويكون زوج أم المرأة محرماً لما يحد به، ويسافر الرجل مع أم ولد حرة، فإذا كان معها من الصباغة خرجت معه، وقال غير أم امرأة تكون محرماً لها في حج تعرض دون غيره، قال الأثرم: أنه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله تعالى: «وَلَا تُكْرِهُوا بُيُوتَكُمْ بِمَا سَوَّاهُمْ»^(٢)، لأنها من أجل له في حال كونه، وزوج أختها فليس بمحرم لها، بل عليها أحمد؛ لأنها غير مأمورة بحرمها، ولا تحرم عديتها غير التأيد، وقد روي عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «سافر المرأة مع عبداً ضيعاً، أخرجه سعيد».

وقال الشافعي: عبداً محرماً لها، وأما أم المأموهة بشبهة أو المأمورة أو استبها، فغير بمحرم لها، لأن تحريمها بسبب غير ما حرم، فلم يثبت له حكم المحرمية، وإنما هو ليس بمحرم للمصاحبة، وإن كانت استب، وقال أبو حنيفة والشافعي: هو محرم لها لأنها تخرق عليه عن التأيد.

ولما أن إثبات المحرمية يقتضي الخلوة بها، فيجب أن لا تثبت لتمام على مصاحبة، كالحضرة للطفل، ولأنه لا يؤمن عليها أن يفسد من دينها كالمثمل، وما ذكره بطلان أم المأموهة، والمحرمات المصاحبات، والمحرمات مع ابنه، ولا يسعى أن يكون في سجوسي خلاف، فإنه لا يؤمن عليها، وبعثه عليها، نس عليه أحمد في مواضع، ويشترط في المحرم أن يكون بالغ عاقلًا، فلو لا أحمد لم يكون المصبي محرمًا؟ لأن لا حذر بحتم؛ لأنه لا يؤمن بنفسه، فكيف يخرج مع امرأة، وذلك لأن المقصود بالمحرم حفظ المرأة، ولا يحصل إلا من ثبات العاقل فاعتبر ذلك انتهى.

(١) صحيح مسلم: (٩٧٧).

(٢) سورة النور: الآية ٣١.

وقال ابن حجر في «شرح المسالك»: «محرم بنسب أو رضاع أو صهر، ولا يشترط عدالته كالزوج، ويقوم مقام أحدهما عبدها الأمين إن كانت أمة أيضاً، والمراد بالأمانة العدالة لا العفة عن الزنا فقط، ويكفي سحره مراهق، له وجاهة بحيث يحصل معه الأمن لا احترامه، خلافاً لمن اشترط بلوغه وإن كان ظاهر النص، وكلام «الروضة» في انعاده يؤيده، انتهى».

زاد في «شرح المنهاج»: «يخرج معها زوج ولو ذمياً؛ لأنه مع فسقه يغار عليها من مرائع التريب، وكذا المحرم ولو ذمياً، ويكفي على الأوجه مراهق وأعمى لهما حتى يمتنع التريب، انتهى». واشترط البلوغ في النسوة احتياطاً، انتهى.

قال النسوي^(١): «أطلق في المحرم، نعيم النسب والرضاع والصهر، ولا يشترط في المحرم البلوغ، بل يكفي التمييز، وهل عبد المرأة محرم لها مطلقاً نظراً لكونه لا يتزوجها فتاخر معه؟ ورجحه ابن القطان أولاً مطلقاً، وهو الذي يبنى المصير إليه، ورجحه ابن الفرات، أو (إن وعداً)^(٢) فمحرم، فتاخر معه وإلا لا، عزاء ابن القطان لمالك وابن عبد الحكم وابن القصار.

وفي «إكمال الإكمال»^(٣): «حر عام في ذي المحارم، وكراهة ماثل أن يسافر مع ربيها وإن كان مع قوي محارمها، إنما هو لعدم الزمان والنسوة ضئيلة، قال الأبي: قوله: «حر عام في ذي المحارم» يعني من النسب والصهر والرضاع، وكراهة ماثل سفرها مع التريب، هي له في «العتبة»، قال في سماع ابن القاسم: «وكره أن يسافر مع ربيها أو حموها لخلقة الحرمة، وعقل الساجي

(١) «حاشية الدسوقي» (٩/٢).

(٢) في الأصل «حاشية الدسوقي» «رغبة» هو تحريف، والصواب «رغبة» أي شجب الجسم كما في «الشرح الصغير» (١٤/٢).

(٣) (١٣٦/٢).

يُخْرِجُ مَعَهَا، أَوْ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَسْتَضِغْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا، أَفْهَى لَا يَتْرُكُ قَرَابَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ، تُخْرِجُ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

الْكِرَاهَةُ مَعْدَاةُ الْمَرْأَةِ لِرَبِيبِهَا وَفِيهِ شَقِيقَتُهُ عَلَيْهَا، وَالصَّوَابُ مَا تَقْدِمُ مِنْ تَعْذِيلِهِ بِمَسَادِ التَّوَمَاتِ.

وَصَبِطُ تَقِي الْمَذِينِ ذَا الْمَحْرَمِ بَأْسُهُ مِنْ حَرَمٍ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا لِحَرَمِهَا عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِسَبَبِ مَسَاحٍ، فَقَوْلُهُ: «لِحَرَمِهَا عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ» احْتِرَازٌ عَنِ الْمَسَاحَةِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ لَوْ لِحَرَمِهَا عَلَيْهِ مِنَ التَّخْلِيطِ، وَقَوْلُهُ «سَبَبُ مَسَاحٍ» احْتِرَازٌ مِنْ أَمِّ الْمَوْصُوفَةِ سَبَبِهَا، فَبِنْ وَطءِ الْمُسْلِمَةِ لَا يَوْصَفُ بِالْإِبَاحَةِ، سَهْوً.

وَفِي «تَرْجِمِ النَّسَابِ»^(١): الْوَالِدُ مِنَ انْتِزَاعِ الْمَحْرَمِ الْأَمِينِ وَهُوَ كَيْسٌ رَجُلٌ مَأْمُونٌ عَدْلٌ مَالِعٌ مُتَاكِفٌ حَرَامٌ عَلَيْهِ التَّأْيِيدُ، مِثْلُ مَا كَانَ بِمَنْقَرِبَةٍ أَوْ الرِّضَاعَةِ أَوْ انْتِزَاعِ بَنَدُخٍ أَوْ مَسَاحٍ فِي الْأَمْنِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْكُرْعِيُّ، وَصَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» فِي نَوَائِظِ الْكِرَاهَةِ، وَذَكَرَ قَوْمٌ الْمَذِينِ شَارِحِ «الْهُدَايَةِ»: إِذَا كَانَ مُحْرَمًا مَالِيًا فَلَا تَسَاحَرُ مَعَهُ عِنْدَ مَعْظَمِهِمْ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَادِرِيُّ وَهُوَ فَاحِظٌ، انْتِهِى.

قَالَ الشَّارِئِيُّ: وَهُوَ الْأَحْوَرُ فِي التَّوَمَاتِ وَأَيْعَدُ عَنِ التَّهْنَةِ، لَا سِيَّمَا فِي الْمَسَاحَةِ خِلَافَ الشَّافِعِيِّ فِي نَوَائِظِ الْمَحْرَمَةِ، ثُمَّ يَسْتَوِي هَلْ يَكُونُ الْمَحْرَمُ مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا، إِلَّا أَنْ يَحْتَفِظَ حَلُّ مُتَاكِفِهَا كَالْمَجُوسِيِّ، أَوْ يَكُونَ فَسَافًا مَاحِظًا مِمَّا لَا يَبَانِي، أَوْ صَبِيًّا، وَعِنْدَ الْمَرْأَةِ يُرَى مُحْرَمًا وَلَوْ خَصِيًّا، انْتِهِى.

أَخْرَجَ أَيُّ الْمَحْرَمِ وَمِنْ فِي حِكْمِهِ (مَعَهَا) وَالْعَمَلَةُ صَفَةُ كَيْسٍ مُحْرَمٍ (أَوْ كَيْسٍ) لَهَا، أَيُّ الْمَرْأَةِ مُحْرَمٍ (وَأَمَّ بِسَطْعٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا) لَمْ يَنْعَ قَامَ بِهِ مِنَ الْأَعْدَادِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَرْضَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا، (أَفْهَى لَا يَتْرُكُ حُرْبَةَ اللَّهِ) حُرٌّ وَحَلٌّ (عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ) عَدْلٌ تَعَالَى: «وَرَبُّهُ عَلَى أَشْيَاءٍ جَعَلَ الْبَلَوُجُ الْأَيَّةَ، فَدَخَلَ فِي النِّسَاءِ، وَمِنْ شَرْطِ الْمَحْرَمِ قَوْلُ: ثُمَّ تَحَقَّقَ فِي حُلِّهَا الْفَرَصُ بَعْدَ التَّوَمَاتِ» وَفِي تَقْدِيمِ فِي

(٨٣) باب سبام المنع

أول الباب بيان مسائل الأئمة في ذلك و اختلافهم في جواز الخروج للحج
التريضة بعد عاقبتهم على أنه لا يجوز لها أن تخرج أخرج الطبري.

(٨٣) سبام المنع

علم أولاً أن المنع، وفي معناه القطار، يجب عليه الهدى، فإن لم
يجد فصيام عشرة أيام، قال تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَلْمِزْ لَكُمْ بِالْحَدِّ فَرِّجْ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ**
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبَيْنَهُمَا ثَلَاثُ أَيَّامٍ فَرِّجْ بَيْنَهُمَا ^(١) الآية. قال النووي ^(٢) لا
نعلم من أهل العلم خلافاً في أن المنع إذا لم يجد الهدى يسفل إلى سبام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع تلك عشرة كاملة، ونحو الفقرة في
موضع، فمَنْ عذمه في موضعه حازه الانتقال إلى الصيام، وإن كان قادراً
عليه في شهر، لأن رجوعه مؤقت، وما كان وجوبه مؤقتاً اعتبرت القدرة عليه في
موضع، كإقامة في الظهيرة إذا عذمه في مكانه انتقل إلى التزيب، انتهى.

واختلف أهل العلم هنا في التزاد بالحج، والتزاد بالخرج أما
الأول: فقد تقدم في هذا جاء في المنع أن التزاد وقت الحج فلا بد أن يكون
أعماله حرة.

واعلموا في التزاد بوقته، فإن النووي ^(٣)، ولكل واحد من يوم الثلاثة
والسبعة وقتاً، وقت حرة، ووقت استحباب، أما وقت الثلاثة، فوق
الاجتناب لها أن عيها ما بين عروته بالحج ويوم عروته، ويكون آخر الثلاثة،
قال طبري: يقصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عروته، ويروي ذلك عن عطاء، والشعبي
وعطاء والنخعي وسعد بن جبيرة وعلقمة وسعد بن زيد وأصحاب

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٢) المغني (٤/٣٦٠).

(٣) انظر السابق (٤/٣٦٠).

الفرأى، وروى ابن عمر وعائشة أن يصرمهن ما يرى بفلاحه مالحح ويوم عرفة، وطاهر إذا أن يجعل آخرها يوم التروية، وهو قول الشافعي؛ لأن صوم يوم عرفة سنة غير مستحب، وكذلك ذكر الشافعي في «المحرمات» والمختصر عن أحمد الذي وثقنا عليه مثل قول الخرفي، أنه يكون آخرها يوم عرفة، وهو قول من سمعنا من العلماء، وإنما أحببنا له صوم يوم عرفة فهدنا لموضع الحاجة، وهذا القول يستحب له تقديم الإحرام بالحج قبل يوم التروية، فبصومها في الحج. وإن صام بها شيئاً قبل إحرامه بالحج حازه من عبه.

وأما وقت جوار صومها، فإذا أحرم بالعمرة، وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد إذا حل من العمرة. وقال مالك والمشافعي: لا يجوز إلا بعد الإحرام مالحح، وروى ذلك عن ابن عمر، وهو قول إسحاق ومن العمدية لقوله عمر اسمه: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ»، ولأنه صيام واجب، فلم يحظر تقديمه على وقت وجوبه، كسائر النصاب الواجب. ولأن ما قبله وقت لا يجوز به المبدل، فلا يجوز المبدل. كتبت الإحرام بالعمرة. وقال الثوري والأوزاعي: يصوم من أول العشر إلى يوم عرفة.

ولما، أن إحرام العمرة أحد إحرامي التمتع، فحذر الصوم بعده، كإحرام الحج، وأما قوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» فمبطل. معناه في أشهر الحج، فلا بد من إحصاء: إذ كان الحج لفلاً لا يصام فيها إنما يصام في وقتها أو في أشهرها، فهو في قوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، أما تقديمه على وقت أو جوب فيجوز إذا وجد السبب، كتقديم الكفارة على النحر وزهوق النفس، وأما كونه بدلاً فلا يندم على العمل، فقد ذكرنا روايه في جواز تقديم الهدي على إحرام الحج، فكذلك الصوم، وأما تقديم الصوم على إحرام العمرة فغير جائز، ولا ندعم قائلًا مجاوزة، إلا رواية حكاهما بعض أصحابنا عن أحمد، وليس بشيء، لأن لا يندم الصوم على سبب وجوبه. وبخالف قول أهل العلم وأحمد يرويه عن هذا، انتهى.

وفي «الروضة المربع»^(١): لأفضل كون تعمره يوم عرفة، وإن أخرها عن أيام منى صامها بعد، وعليه دم مطلقاً، ولا يجب تنابحها ولا ترفيقها، انتهى.

وقال الثوري في «مناسكه»^(٢): إن لم يجد انهدى لعجره عن الشمس في الحج، أو لكونه يحتاج إليه في نفقته أو مؤونة سفره، أو لكونه لا يداع إلا بأكثر من ثمن المثل في ذلك الموضع، شغل إلى الصوم، فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، ولا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج، ولا يجوز صوم شيء من الثلاثة في يوم النحر، ولا في أيام التشريق، ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة، لأنه يستحب للحاج أن لا يصوم يوم عرفة، وإنما يمكنه هذا إذا قدم إحرامه بالحج على يوم السادس من ذي الحجة، انتهى.

قال ابن حجر: قبله: فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج هو المذهب، وما في «شرح مسلم» مما يخالفه شاذ، بل قيل: سهو، قوله: «ولا في أيام التشريق» هذا هو التحديد المعتبر والمقدم حوازه، واختاره في «الروضة» من جهة الدليل، انتهى.

وقال اندردير^(٣): أول وقته من حين إحرامه بالحج إلى يوم النحر، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فِي كَلْبٍ﴾. وقال الدسوقي: يندب فيها التنازع، كما يندب في السبعة الآثم أيضاً، انتهى.

وفي «الهداية»^(٤): إذا لم يكن له ما يبيع صام ثلاثة أيام في الحج أخرها يوم عرفة، لقوله عز وجل اسمه: ﴿فَرَّقَ لَكُمْ نَجْدًا﴾ الآية والمراد بالحج - والله

(١) (١٨٧/١).

(٢) (ص ١٧٠).

(٣) «الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي» (٨٤/٦).

(٤) (١٤٠/١).

أعلم - وقته - لأن لمسه لا يصلح طرفاً إلا أن الأفضل أن يصوم قبل يوم التروية
يوم؛ لأنه سئل عن التأخير فيستحب تأخيره إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على
الأصل، قال ابن القيم^(١): وشروط إجرائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر
الحج وإن كان في شوال - انتهى.

أما الثاني: فقد قال القموني^(٢): أما اتبعت عليها أبداً وفتناً، وقت
اختيار، ووقت جوار، فأما وقت الاختيار، فإذا رجع إلى أهله، لما روى ابن
عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَجِدْ مَدَباً فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
فِي الْحَجِّ وَبَعْدَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ» متفق عليه. وأما وقت الجوار، فعند
مضي أيام التشريق، قال الأثرم سئل أحمد، هل يصوم في الطريق أو بمكة؟
فأر. كيف شاء، ربهنا قال أبو حنيفة ومالك، وعن عطاء ومجاهد. يصومها
في الطريق. وهو قول إسحاق، وقال ابن المنذر. يصومها إذا رجع إلى أهله
للحج، ويروي ذلك عن ابن عمر، وهو قول الشافعي، وقيل عنه كقولنا.
وكقول إسحاق.

ونناء، أن كل صوم لرمه وجاز في وطه حاز قبل ذلك. تسانر العروص،
وأما الآية فإن الله تبارك وتعالى حَزَرَ له تأخير الصيام الواجب، فلا يمنع ذلك
الإجزاء قبله، كتأخير صوم رمضان في السفر - انتهى.

وقال النووي في مسأله^(٣): أما تسعة فوفقت وجوبها إذا رجع إلى
أهله، فلو صام في الطريق لم يصح على الأصح، قال ابن حجر: يؤخذ منه
ما في «الروضة» و«المجموع» من أنه إذا توطئ مكة بعد «راغ» حجة صام بها،

(١) مع القدر (١٧/٢).

(٢) المعنى (٣٦٢/١٥).

(٣) (ص ٤١٢).

ما بين أن يبذل بالخبيخ إلى يوم عرفة، فإن لم يصم، صام ثم
س.

فَقَدْ نَفَعَ بِقَوْلِهِ بِخَبِيخٍ الْإِبَةِ. فَيَا الصَّيَّامَ يَحْبُ أَنْ يَصَامَ (مَا بَيْنَ أَنْ يَبْذُلَ
بِالْحَبِيخِ) أَيْ يَحْرُمَ بِهِ (إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ) وَلَا يَحُوزُ مَبَادِئَهُ قَبْلَ إِحْرَامِ الْحَجِّ،
وَبِذَلِكَ قَالَ ذَلِكَ (الشَّافِعِيُّ) بِخِلَافِ الْحَنَفِيَّةِ وَأَحْمَدَ، إِذْ أَحَاوُ صِيَامَهَا قَبْلَ
إِحْرَامِ الْحَجِّ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، كَمَا نَعْلَمُ ذَرِيبًا فِي بَابِ الْمَدَائِبِ

إِذَا كَانَ قَدْ صَامَ أَحَدٌ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ (صَامَ أَيَّامَ عَنِ) الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلِي يَوْمَ النُّحْرِ،
قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١). وَهِيَ أَيَّامُ التَّنَوُّسِ الثَّلَاثَةُ تَلِي يَوْمَ النُّحْرِ، وَهَذَا يَقْتَضِي صَحَّةَ
الصَّوْمِ مِنْ وَقْتِ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ، وَإِنْ ذَلِكَ مَبْدَأً، إِمَّا لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِدَاءِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ
مِنْ أَيَّامٍ مَنَى وَقْتُ انْقِصَاءِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ فِي غَدِيمِ الصَّيِّمِ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ إِبْرَءٌ لِلنَّسَةِ،
وَذَلِكَ مُأْتَرٌ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَصَامَ مِنْ قَبْلِ يَوْمِ النُّحْرِ مَنَاحٌ لِمَنْ يَرِيدُ الصَّوْمَ، وَصِيَامُ أَيَّامٍ
مَنْى مَعْتَرِجٌ يَبَاحُ الصَّوْمَ فِيهَا تَلْصِقُورَةٌ لِمَنْ أَمَّ وَصَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ، لِيَكُونَ صَوْمُهُ فِي
حُجَّةٍ، وَمَا بَعْدَ أَيَّامٍ مَنْى فَتَبْسُ مَحَلًّا هَذَا لِلصَّوْمِ عَلَى وَجْهِ الْإِدَاءِ، وَقَدْ قَالَ
الْمُصَنِّفُ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَيَّامَ أَيَّامٍ مَنْى إِبْرَءٌ هُوَ عَلَى وَجْهِ انْقِصَاءِ، وَلَا ظَهَرَ مِنْ
الْمَدَامِ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْإِدَاءِ، إِنْ كَانَ الصَّوْمُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْعَنَ، أَنْتَهَى.

قَالَ الْفَرْدِيُّ^(٢): إِنْ فَاتَهُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ صَامَ وَحُوبَ أَيَّامٍ مَنْى
الثَّلَاثَةَ بَعْدَ النُّحْرِ، وَيَكْرَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَأْخِيرَهَا إِلَى أَيَّامٍ مَنْى إِلَّا نَعْدَرَ. قَالَ
الْبُسُوفِيُّ: أَيْ الْمُعْتَمِدُ مِنَ الْعَذَمَةِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَيَّامَهَا قَبْلَ يَوْمِ
النُّحْرِ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ، وَجَبَتْ تَأْخِيرُهَا لِأَيَّامٍ مَنْى مِنْ غَيْرِ عَذْرِ مُكَرَّرٍ،
وَهُوَ مُظَاهَرٌ «الْمَدْرُتَةِ» أَنْصَاءً، بِهِ صَرَّحَ إِبْرَءُ عَرَفَةَ، فَمَا رَفَعَ لِعَنْ نَعَا لِحَجٍّ
وَتَشْيِخِ أَحْمَدَ مِنْ أَنْ صِيَامَهَا قَبْلَ نُّحْرِ وَاجِبٌ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِأَيَّامٍ مَنْى
بِلا عَذْرِ صَعِيفٍ أَظْهَرَ، أَنْتَهَى.

(١) (الْمَنْفِيُّ) (٨٣/٣)

(٢) (الشَّرْحُ الْكَبِيرُ) (٨٤/٦)

وَحَقَّقْتَنِي عَنْ مَا لَكَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَائِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ، مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

ولا يذهب عليك أن في الأثر عدة أبحاث، الأول: من لم يصم قبل النحر بثلاثة أيام، هل يصومها بعد ذلك؟ كما قالت بذلك الأئمة الثلاثة، أو لا يصوم بل يستقر على ذنبة الهدي؟ كما قالت به الحنفية، وهو أحد الأقوال الستة للشافعي، وتقدم الكلام على ذلك قبيل «جامع الحج».

والثاني هل يجوز أن يصومها في أيام التشريق؟ كما في أثر أبيات، وبه قال مالك، وهو المرجح عند أحمد والنسب لمشافعي، والتجديد المعتمد عند الشافعية، وبه قالت الحنفية: لا يجوز، كما تقدم في أول هذا الباب وقبيل «جامع الحج»، وتقدم فيهما أيضاً هل هو قضاء أو أداء، وهل يجب عليه إتمام أيضاً هذا الأخير، كما هو رواية لأحمد، أم لا؟ وهذا الثالث والرابع والخامس هل يجوز صيام أيام منى بعدل أم لا؟ وتقدم تسعة مذاهب لأهل العلم في ذلك، في أبواب الصوم، وتقدم في قما جاء في صيام أيام منى من «كتاب الحج» أن المرجح المعمول بها عند الأئمة قولان فقط، المع مطلقاً، والجزائز للمتنع أو الشارون فقط.

- (مالك عن ابن شهاب) المزهرى (عن سائِم بن عبد الله) عن أبيه (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه كان يقول في ذلك) أي لم ين لم يجد الهدي من المشتع (مثل قول عائشة) - رضي الله عنها - المذكور قبل ذلك، ذكره المصنف - تأييداً وتقوية لمخبره، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» هذين الأثرين مجتمعاً، فروى بسنده إلى المزهرى عن حروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدي.

فهرس الموضوعات

الترتيب	الموضوع	الترتيب	الموضوع
٥٢	الموقوف يعرفه والمزلفة	٥٧	السير في الدفعة
٥٣	احتلوا في وقت الفوف حسنا	٥٨	عن أسامة كان يسير العلق قذا وجنا
٥٤	وحكمه	٥٩	فرجة نص
٥٥	عرفه كلها موصف إلا مرة	٦٠	كان من عمر رضي الله عنه يترك
٥٦	المزلفة كلها موصف إلا على محسن	٦١	الله في البحر
٥٧	وجه تسمية حركه	٦٢	ما جاء في البحر في الحج
٥٨	تفسير قوله تعالى فلا رقت الآية	٦٣	كل من متع وكل مجاح مكة متع
٥٩	المرد ما فث	٦٤	مديت عائشة تخرجنا لخمير يقين
٦٠	السبق المسح للأقسام والتبيل عليه	٦٥	سر دني الضميمة لا تروى إلا أنه
٦١	الحدادي وقوفهم بالمزلفة وحدهم فيه	٦٦	فحج ونعدين يوم خروجه عديه
٦٢	٥٤ - وقوف الرجل وهو خير طاهر	٦٧	فلام
٦٣	وقوفه على الآية	٦٨	لا يرى إلا أنه الحج بخلف قولها:
٦٤	أسمعوا على أنه لا يشترط له طهارة	٦٩	ما من أهل حمرة
٦٥	ولا متارة إبع	٧٠	أمر عائشه السلام من لم يكن معا
٦٦	٥٥ - وقوف من فاته الحج يعرفه	٧١	هذي أر يحل
٦٧	عن ابن عمر من أم يفض، معرفة من ليلة	٧٢	احتلوا في مسخ الحج هو كان
٦٨	المزلفة قبل أن يطلع النحر فاته الحج	٧٣	حاجبا بالصحابة
٦٩	المعد من يعرفه هل يحزرك عن حجة	٧٤	قولا عائشة دخل عتيق وأحمد بقر
٧٠	الإسلام	٧٥	فذلك ما هوذا
٧١	احتلوا في المبد والقصي في ذلك	٧٦	دبح الرجل عن غيره ونحر البعير
٧٢	٥٦ - تقديم النساء والصبيان من المزدلفة	٧٧	ودبح الإبل
٧٣	كان ابن عمر رضي الله عنه يقدم	٧٨	الأزواج من تسعة تكيف مرة واحده
٧٤	أهله وصحبه إبع	٧٩	هل ثلث المزة عدياً أو أصمية
٧٥	حديث أسماء في حديثها بنى بغلس	٨٠	حدث حميدة ما شأن تناسر حلوا
٧٦	وقت رمي الصخرة المنيعة بداية ونهاية	٨١	ولم تحلل
٧٧	من نحر قبل أن يرمي فمادا عليه	٨٢	٥٩ - المعين في البحر

فهرس أبحر

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
٢٤٥	كتب بأمر الحاج إذا كان من أهل مكة	٢٠١	خلال أهد حكي عنه
٢٤٧	٦٧ - صلاة العظم بركة وعنى		صلاته عليه السلام برفه كانت عظماً
٢٤٧	أعني في صلاة الإقامة للمسلمين	٢٠٢	خلال أهد حرم
٢٤٨	٦٨ - تكبير أمام المنبر وفيه معاني		للقصر يعني برفه أهدل أسكن أهد
٢٤٨	الأي من حكمه	٢٠٣	سفر
٢٤٩	الأي من حكمه		بني الجمعة يعني وهدف (أهد) وأهد
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٠٤	بني
٢٤٩	الأي من حكمه		٦٥ - صلاة العظم بركة وعنى
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٠٨	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٠٩	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٠	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١١	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٢	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٣	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٤	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٥	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٦	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٧	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٨	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢١٩	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٠	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢١	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٢	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٣	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٤	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٥	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٦	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٧	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٨	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٢٩	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٠	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣١	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٢	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٣	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٤	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٥	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٦	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٧	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٨	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٣٩	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٠	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤١	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٢	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٣	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٤	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٥	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٦	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٧	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٨	بني
٢٤٩	الأي من حكمه	٢٤٩	بني

نهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كان اس عمر بعف طاولاً كبير	٣٠٩	٧٢ - الرخصة في رمي الجمار ٣٦٨	
وسيع . أي تكبير هذا	٣١٢	حدث أني اليراح في الرعدة ٣٦٨	
عدم لوفوف عند البصرة انغصية	٣١٢	الرخصة في امصيت بغير مني وهل	
كان ابن عمر - رضي الله عنه - تكبر		بداخل فبهم الصفاء وغيرهم أصلاً	٣٧٠
كلت رمي بحصاة وفيه مسائل		برمود العذر من بها العدا يومين -	٣٧٢
الأرض لم وقت التكبير وانقصة		الرخصة لدرء في الرمي فانقل ..	٣٧٧
في حكمه والثالثة في سقطه		تقدير ثالث لجمع رمي يومين	٣٧٩
والرابعة في مسح مكان لا تكبر		التشبيب في قضاء الرمي	٣٨٠
والحكمة في الرمي واحدة واحدة	٣١٥	وجوب ائذ من جسم الشاغر ولا	
الحصى التي يرمى بها مثل حصى		يحوز جمع تقديم	٣٨٤
الاعتقاد	٣٢٤	بعت امرأة فومت للأ وحكمه ..	٣٨٧
قال مالك وكبر من قال لا أحب		من رمى حبرة كطه أبلغ	٣٨٩
إبي والحداب فيه	٣١٩	٧٣ - الإفاضة	٣٩٢
أنواع الرمي من الحصاة والجمهر		خطف عمر - رضي الله عنه - من رمى	
والذعر	٣٣٢	الحبرة على أنه كل شيء إلا النساء	
اختلافهم في الموضع الذي يلتقط		والطيب واختلافهم في الغيب - بعد	٣٩٣
فيه الحصى	٣٣٤	٧٤ - دخول الحائض مكة وحديث	
ولودهم يحجر أخذ من الرمي لم يجز	٣٣٥	عائشة فيه	٣٩٩
ما ورد برفع الحيلول من الحصى	٣٣٩	حلالهم في إخراج عائشة -	
عن ابن عمر - رضي الله عنهما - من		رمى الله عنده - وما ورد فيه	٤٠٠
عزيت به الله من رمى فلا يضر		من كان معه هار فلا يضر حتى	
واختلافهم فيه	٣٤٠	يحل منهما	٤٠٥
حكم التجيل في يومين حداً وبدأ		اختلافهم في إضطاط المحرمة ..	٤٠٩
أقسام وغيره	٣٤١	مسان من قال برفق العبرة	٤١١
الرمي ركناً وماخياً وأول من ركبه		معنى قوله - طافوا طوافاً آخر اعدهم	٤١٨
معاوية	٣٤٥	عن قومه - أما من جمع التحج	
يرمى أهلاً من حيث ييسر والمذهب فيه	٣٥٠	والعبرة لظافر واحداً	٤١٩
الرمي عن الصبي والعرش	٣٥٥	حديث عائشة بطريق آخر وفيه	
لذي يرمي محدثاً وقس الأول من	٣٦١	إبداء ولا بين الصفا والمروة	
دعت رمي أيام التشريق بداية ونهاية	٣٦٢	ولكنكم على منه الرعدة	٤٢٦

فهرس الموضيات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اختلافه في سماعه لطريقه بعد	٤٨٩	حكمه بعد رمي الله عليه في الشجر	٤٩٠
الانفاق على محل الحصى	٤٩١	و كذا في شئ في	٤٩٢
فيل سلك في حائط دخول مكة	٤٩٣	٧٨ - فدية من خلق قبل أن يفر	٤٩٤
مواضع صحيح	٤٩٥	حديث كعب بن عجرة في يوم	٤٩٦
٧٥ - بؤضة الحائض	٤٩٧	رواه	٤٩٨
عنود طواف الطواف من الحائض	٤٩٩	حدثه يوم فدية الأذى رجل الحليم	٥٠٠
حيضه أو المؤخر من فدية بعد	٥٠١	الأحداث في الإفطار رواه	٥٠٢
الإفطار	٥٠٣	الأحداث في ذلك في ذلك	٥٠٤
١٥١ - مع غلبه ماء فمضيه	٥٠٥	أو شئ - فاف فوج - عث الخ	٥٠٦
رواه شعير	٥٠٧	ولا يحد أحد من بعد ما يرحب	٥٠٨
رواه يوم فدية لسلام فدية	٥٠٩	فدية	٥١٠
أمر الله الله وفلسه حاري حلق	٥١١	لا يحد الحريم من شعيرة فدية	٥١٢
عنود أو سماع في سماعه من	٥١٣	لا يحد الفدية من شئ أو فدية	٥١٤
عنود الخ	٥١٥	من بعد سماع من الله أو	٥١٦
أو من سماعه فدية في الحصى	٥١٧	اختار الحريم في سماع الحصى	٥١٨
و الحصى	٥١٩	فدية	٥٢٠
٧٦ - فدية ما أصيب من الطير	٥٢١	أو حصى لأحد الحصى	٥٢٢
والوحي	٥٢٣	من حصى حلق رأسه قبل أن يرمي	٥٢٤
١٥١ - عنود - رضي الله عنه - ثم	٥٢٥	٧٩ - ما يحد من شيء من نسكه	٥٢٦
الحصى بقاء أو فدية	٥٢٧	فدية	٥٢٨
دعا سماع أو سماع فدية	٥٢٩	أو من حصى المعروف في ذلك	٥٣٠
أو لا يحكم فدية	٥٣١	مناصب الأئمة أن أركان الحج	٥٣٢
حكمه بؤضة أو سماع من الحصى وفدية	٥٣٣	رواه حلق وحلق حدث ابن	٥٣٤
ومن الحصى	٥٣٥	سماح عندهم	٥٣٦
في البؤضة أو سماع فدية	٥٣٧	ما كان عذاب فلا يحد إلا مكة	٥٣٨
أو سماع أو سماع أو فدية	٥٣٩	والحد حيث فدية	٥٤٠
الحصى في سماع الحصى	٥٤١	٥٠ - جامع الفدية	٥٤٣
كل سماع فدية في سماع أو فدية	٥٤٣	لا يحد أن سماع فدية	٥٤٥
٧٧ - فدية من أصاب شيئاً من	٥٤٥	سماح ما كان من الفدية على الشجر	٥٤٧
الحرم وهو معمر	٥٤٧	في الخ	٥٤٩

